

که من اینها را به شما می‌فروشم و هر چه بخواهید بخرید



ترانه عارفه حکیم شمس الدین عظیمی

افندیک خیراتیر

۹

V

۲۹۷  
۲۹۷

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHAN - I	
Seyyid Nasir al.	
Yazıt No.	
Est. yazıt No.	۲
Tasnif No.	۲۹۷.۴

کتاب







كتاب الطهارة كتاب الصوم كتاب الزكاة كتاب النكاح

كتاب الخ كتاب النكاح كتاب الرضاع كتاب الطلاق

کتاب الغنائم کتاب الآمان کتاب الحدود کتاب التائب

کتاب مع العلم کتاب الجهاد کتاب التقيط کتاب التقيط

کتاب الابان کتاب المفقود کتاب الشکر کتاب الوقف

کتاب البیع ۱۲۰ کتاب الصرف ۱۳۵ کتاب الکفالة ۱۳۶ کتاب الحج ۱۴۱

کتاب القضاء کتاب الشهادة کتاب الوکالة کتاب الله عوی  
۱۴۲ ۱۴۱ ۱۴۰ ۱۳۹

كتاب فرار كتاب الصلح كتاب المضاربة كتاب العمدة كتاب القارية  
١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٧١ ١٧٢

كتاب الصلاة كتاب الحجارة كتاب المحائب كتاب العلاء كتاب الأكرام

کتابخانه کت الخافون کت الفضب کت السفوف کت القسمة

کتاب المیزان فی تفسیر القرآن کتاب النجاشی کتاب الاصحیة کتاب الکلیات

کتاب فیض الموات کتاب التشریح کتاب التفسیر کتاب الرحمن کتاب الطنایات  
کتاب الیات کتاب المعافاة کتاب الوصایا کتاب الخیرات

פסוקי דשמונה עשרה

المعالي  
السرور  
العبد  
محمد بن محمد  
بن علي  
بن عبد الله

من فضلكم  
عقبكم  
من فضلكم

11/11/11





احمد في البداية والنهاية على الهداية والوقاية. وانكس على انعم على من التوفيق والنعمة  
 واصلى على من بلغ الغاية. وبلغ الآيات محمد قاطع دار اهل الضلالة. وقالع اصل طهارة والوقاية  
 وعلى آله وصحبه والتابعين من بعده الذين بنوا منهاج الرواية. وعبروا في حجاج الذرية وبعد  
 فيخترنا على ذوى البصائر ان المختصر الموسوم بالوقاية مع صغر حجمه ووجاهة نظمه كتاب ما  
 لم يتجرب كل مزيد ومفيد ومتقى كل مديد وبسيط جامع مانع لخلاصة كل جريد وبسيط بحر محيط ببحر  
 در الحقائق وكثر من اودع فيه نقود الدقائق الا ان فيه نبد من مواضع هو ذل ومواقع  
 خط وظل ولا غرور فان الجواد قد كبروا الصام قد نبوا فارت تجميعه وتنقيح نوع تغيير في كل  
 التغيير او في فصل النظم ووصله ونسق التركيب وقصدت تكميله وتعميره وتعديله ببعض حذف و  
 اثبات وتبديل في التصور والتجريد والترتيب ثم ان شره المنسوب الى التجريد الشير بصدر الشريعة  
 نعمة الله بالرحمة والعرفان الذي سار ذكر الركبان وصار مقبولا عندنا فاضل الانام مع قوله  
 على تصرفات فاسدة واعترافات غير واردة لا يخرج عن القصور في تقرير الدلائل بل عن الخطافي  
 تجر المسائل لعدم العثور على ما هذا الكلام فلا جرم كان مضلة لا فهاهم ومرة للاقدام ولما تفت  
 على هذه الطاعة وشاهدت ما في من المصرة العامة. حيث في ايضاح ما يكتب من الخطا والخطا  
 وتبين وجب الحق بكشف الجباب والغطاء وقصبت اثر ذلك الفاضل الا فيما ذل فيه قد  
 وتبوت اثره فموت ما طغى فيه فكمه وسيت لمن بالاصلاح لتفهم اصلاح ما في الوقاية  
 من الدلائل والشرح بالايضاح لاستعماله على ايضاح ما في الشرح المذكور من الخلل وكان شروعي

ذلك الامر الخطير في شهر رجب من ثمان وعشرين وتسعين من تاريخ حجة بيتنا عليه على ايد  
 الانبياء الصديق والسلام ووقع الاختتام بسلخ شوال كمال العام. وكنت اقدرا الامانة في  
 اكثر من ثمانين سنة ويستمر من ثمانين سنة بعون الملك العالم وذلك بين دولنا الاظم  
 والحقان لاكرم الا علم الذي جمع الله تعالى في طبعه الملك نقاب العلوم والحكم ما لك تبار  
 الامم خليفة الله تعالى في العالم جامي بلاد اهل الايمان ما في آثر الكفر والظلمان اجمع الزمان  
 في عهد خلافة فاضل البال وظل ابراريا في عهد رافعة رافع الحال فكف فكية عن نهر اسيل  
 ولقد احسن في حسن وصف الغافل لراحمنا الولاية براحة. لشوكة منها العداة بشوكة  
 سلطان سلاطين العرب والجم خاقان خواقين الترك واليكم خالع لباس ناس الافرنج والاس  
 قانع اساس الكفر والفساد عن قلاع بلغراد وردوس وهو السلطان ابن السلطان  
 منخر آل عثمان السلطان سليمان ابن السلطان السعيد الشهيد صاحب الآيات  
 الظاهرة. ناصب الرايات الباهرة. فاضل الشمامات والقاهرة. فاهر الملوك وقهر مانع  
 سلطان العرب والجم والزموم سليم خان ابن السلطان بايزيد خان ابن السلطان  
 محمد خان ابن السلطان مراد خان بسط الله تعالى بساط خلافة على سبط النعم  
 مدي الايام. ومنه فوق فرق العرفدين معاد خلافة الى يوم القيام وحسن اقبال  
 آصف الزمان سخي خليل الرحمن سلطان الوزراء في الشرق والغرب مقام الام  
 يوم الضرب والطرب على تربية اهل الفضيلة والكمال وتربية اسباب ارباب الفضل  
 الافضل لا زال لسان سنانة بالحق ناطقا وسنان لسانه بالباطل مباحا وهو  
 الذي حرف عن العناية بخوفاية الاسلام برعاية علماء الاعلام وامطر على العالمين نجات  
 الاكرام والانعام وخض من بينم العالمين بمنزلة الاعزاز والاحترام  
 اقامت بارقاب الايام في الاطواق والناس المحام اجوى الله تعالى محالي السلطان الوزير  
 على صفحات الايام وربط اطرافه ولتبا باوما والخفود والدولم ولا زال شمسها باطرافها تبارك وبرحم

وكتبه في شهر رجب

مكرو

بمكة في شهر رجب



**كتاب الطهارة** الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع النظافة عن البجاسة حقيقة كانت وهي الجنبة أو حكمة وهي الحدث وباعتبار ان في تقسيم الطهارة الى الكبرى واسمها الخاضع الغسل وفي النظافة عما يوجب جابته كانت وحضاً او نقاشاً وذلك لموجب الحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاضع الوضوء وفي النظافة عما ينقضه وذلك لان نقض الحدث الاصغر وهما نوع آخر وهي التيمم فانه طهارة حكمة تخلعها معاً ويخلف كل منهما منفرداً عن الآخر فان قلت الطهارة اسم جنس فيشمل الانواع والافراد فاجابة الى لفظ الجمع قلت بل الحاجة اليه قائمة فانه لو اني بلفظ الواحد لما دل على ان ههنا اجناساً يستلزمها الطهارة فجمع ليدل على ذلك قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم والايه افترج امكن بمرتب الآيه تيمناً والافترج انما يدل خصوصاً على وجه التقديم ليس من واجب الغرض الوضوء الغسل والتعقيب والغرض لغية التقدير والقطع وشراً عما ثبت لزومه بدليل قطعي لا يشبه فيه كاصل الغسل والمسح في أعضاء الوضوء وهو الغرض علماً وعملاً وبسبب الغرض القطعي وكثيراً ما يطلق الغرض على ما يفوت الجواز بقواته ولا يخرج بجا كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين فيها وهو الغرض علماً وعملاً ويسمى الغرض الاجتهادي وذكر الحد والخلافية والمقدار الاجتهادي اقتضى حل الغرض المذكور على المعنى ان في الوضوء بعض الواو اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به غسل الوجه الغسل الماسلة والوجه حده لم يذكر في الرواية وذكر في غير رواية الاصول على وفق ما ذكر المصنف قالوا وهو حديث صحيح لانه تحديده بما ينشئ عنه لفظ لغز من الشعر اى من منتهى منتهى عادة سواء ثبت فيه او لم يثبت الى الاذن فيجب غسل البياض الذي بين العذار والاذن وهو قول ابي مريم ومحمد رحمهما الله وروى عن ابي يوسف انه لا يجب لوجود الخليل ولما انه لا شعر فيه فبقى على ما كان وبه قال الثوري واما ما ذكره في وجوب غسل قبل نيات العذار وبعده فلان في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف فيه ولذلك يقول بوجوب غسل قبل نيات العذار وقال شمس المائمه الحلواني في غسل ضرب كلغة

الطهارة في اللغة مطلق النظافة وفي الشرع النظافة عن البجاسة حقيقة كانت وهي الجنبة أو حكمة وهي الحدث وباعتبار ان في تقسيم الطهارة الى الكبرى واسمها الخاضع الغسل وفي النظافة عما يوجب جابته كانت وحضاً او نقاشاً وذلك لموجب الحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاضع الوضوء وفي النظافة عما ينقضه وذلك لان نقض الحدث الاصغر وهما نوع آخر وهي التيمم فانه طهارة حكمة تخلعها معاً ويخلف كل منهما منفرداً عن الآخر فان قلت الطهارة اسم جنس فيشمل الانواع والافراد فاجابة الى لفظ الجمع قلت بل الحاجة اليه قائمة فانه لو اني بلفظ الواحد لما دل على ان ههنا اجناساً يستلزمها الطهارة فجمع ليدل على ذلك قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم والايه افترج امكن بمرتب الآيه تيمناً والافترج انما يدل خصوصاً على وجه التقديم ليس من واجب الغرض الوضوء الغسل والتعقيب والغرض لغية التقدير والقطع وشراً عما ثبت لزومه بدليل قطعي لا يشبه فيه كاصل الغسل والمسح في أعضاء الوضوء وهو الغرض علماً وعملاً وبسبب الغرض القطعي وكثيراً ما يطلق الغرض على ما يفوت الجواز بقواته ولا يخرج بجا كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين فيها وهو الغرض علماً وعملاً ويسمى الغرض الاجتهادي وذكر الحد والخلافية والمقدار الاجتهادي اقتضى حل الغرض المذكور على المعنى ان في الوضوء بعض الواو اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به غسل الوجه الغسل الماسلة والوجه حده لم يذكر في الرواية وذكر في غير رواية الاصول على وفق ما ذكر المصنف قالوا وهو حديث صحيح لانه تحديده بما ينشئ عنه لفظ لغز من الشعر اى من منتهى منتهى عادة سواء ثبت فيه او لم يثبت الى الاذن فيجب غسل البياض الذي بين العذار والاذن وهو قول ابي مريم ومحمد رحمهما الله وروى عن ابي يوسف انه لا يجب لوجود الخليل ولما انه لا شعر فيه فبقى على ما كان وبه قال الثوري واما ما ذكره في وجوب غسل قبل نيات العذار وبعده فلان في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف فيه ولذلك يقول بوجوب غسل قبل نيات العذار وقال شمس المائمه الحلواني في غسل ضرب كلغة

وحيث ان كون الآيه في خط في التقديم فان التيمم يكون في هذه الآيه ايضا فالتيمم بمنزلة الجهر وكون الآيه في السلاخ فاعمل

قال ابو يوسف لا يجب غسل الاذن لان ما بين العذار والاذن ليس من حد الوجه واما ما ذكره في وجوب غسل قبل نيات العذار وبعده فلان في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف فيه ولذلك يقول بوجوب غسل قبل نيات العذار وقال شمس المائمه الحلواني في غسل ضرب كلغة

الوجه

ومشقة فالاولى ان يقال كيفية ان يتيمم بالماء بقاء على ما روى عن ابي يوسف ان المصلي اذا بر وجهه واعضاه وضوءه بالماء ولم يسل الماء عن عضوه انه يجزئ ذكره صاحب النونية ثم قال تضعيفاً له ولكن قيل ما روى عن ابي يوسف انه قال ان شال من العضو قطرة او قطران لم يفسد ما لم يتركه ان المروي المذكور لا يصلح مبنى لما قاله شمس المائمه لانه ليس على ظاهره بل مؤول بما لا يصلح لذلك وايضا هو عام فلا وجه تخصيصه بما ينشئ عليه واسفل الزنق اعلم ان يجب غسل ما بين هذه الحدود وقبل نيات الشعر الا عند مالك واذا نيت الشعر يسقط غسل ما تحته عند علماء وقال ابو عبيد الله الشافعي لا يسقط وقال ان كان الشعر كثيفاً يسقط وان كان خفيفاً لا يسقط وعلى هذا الخلاف غسل ما تحت الشارب والحاجبين واما الشعر الذي يلاقي الخدين وظاهر الزنق فقد روى ابن شجاع عن الحسن بن علي م ذر فانه اذا مسح من تحتها منها او برحاً جاز وان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح شيئاً منها جاز وقال في البدائع وبن الرويات مرجوع عنها والصحح انه يجب غسله لان البشرة خرجت من ان يكون وجهاً لعدم المواجعة لاستئناسها بالشعر الملاقي اياها ظاهر لان المواجعة يقع به والى هذا اشار ابو حنيفة فقال انما مواضع الوضوء ما ظهر منها والظاهر الشعر لا البشرة فيجب غسله واذا وقعت على هذا فقد اكتشف لك وجه الدقة باعتبار صاحب المائمه حيث لم يذكر الوجه نظر الى انها ليست بصاحبه وظيفة مستقلة بل هي فايه مقام ما تحتها فلها حكم الحاكم آخر واتضح ما في قول من قال ومسح ريع الرأس والوجه وقول من قال مسح ريع الوجه عند ابي حنيفة واليدين والرجلين هو المرفقين والكعبين المرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه مجمع التعداد والعضد والمراد من الكعبين هو العظم الثاني المتصل بنظم التاق وفي دخوله في غسل خلاف زفر بناء على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت المصفا كالليل في الصوم واما ما ذكره في الغاية لا بدله من فائدة وهي اما ما حكم اليها واسقاطا واراء والاوّل يحصل ههنا بدونه لان اليد اسم لكل العضو الى الابط فحققت الثاني ووجوده دخول الغاية تحت المصفا ومسح ريع الرأس

وصار ظاهر الشعر

قال ابو يوسف لا يجب غسل الاذن لان ما بين العذار والاذن ليس من حد الوجه واما ما ذكره في وجوب غسل قبل نيات العذار وبعده فلان في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف فيه ولذلك يقول بوجوب غسل قبل نيات العذار وقال شمس المائمه الحلواني في غسل ضرب كلغة



المسح في اللغة امرار اليد على الشيء السائل او السطح لادخاله دونه صاحب العالموس في  
اصابة البطل سواء كان المصاب عضوا او غيره كالخف والشف ونحوهما وسواء كان المصاب  
باليد او بعينه ما يشك الى ان لا لو اصاب راسه او خده من غير المطر قد المفروض اجزاء  
مسح باليد او لم مسح وشروط في صحة المسح ان لا يكون اليك مستعلا كما شرط في صحة الغسل  
ان لا يكون الماء مستعلا فلا يصح مسح ببلل يأخذه من عضو موصوفا كان او موصولا وكذا غسل  
في يده بعد المسح واما الذي بقي فبا بعد الغسل فقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح ايضا خطأ  
عامة المشايخ لما ذكره محمد في مسح الخف انه اذا نواها ثم مسح على الخف ببلل بقيت على كفه  
بعد الغسل جاز والصحيح ما قاله الحاكم فقد قضى الكوفي في جامع الكبر على الرواية عن ابن خنيفة و  
يوسف مفسرنا مسحلا انه اذا مسح راسه بغسل راسه لم يجز الا بما جديلا قد نظرت  
مرة واسلم ان العلماء قد اختلفوا في مقدار المفروض من الرأس فمن اصحابنا فيه ثلث واثبات  
في ظاهر الرواية معتد بثلث اصابع من اليد مطلقا وفي اقلها ف زرو ويعقوب مقدم مرجع  
الرأس هو قول زفر وذكر الشيخ ابو الحسن الكوفي والشيخ ابو جعفر الطحاوي مقدار الثلث  
وقال مالك ما لم مسح جميع الرأس او اكثر لا يجوز وقال الشافعي اذا مسح مقدار ما يسمى بالحنجرة جاز  
جواب ظاهر الرواية كذا في النخبة فالباء عند مالك صدق كافي قوله تعالى فاستوحوا بوجوهكم وعند  
الشافعي للتعويض وعندنا للاتفاق ومن لم يفضل الكلام وتحقيق المقام فعليه بطاعة خزانة الهداية  
ثم ماخذ عنانه وموضع بيانه وسنة اثر صيغة الجمع على صيغة المفرد تبينها على استقلال  
كل منها دليل وحكما اما الاول فخط عنده من تأمل في الهداية وسائر الكتب المطولة واما الثاني  
فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على فعل كل منها و  
ترك منفردة كانت او مجتمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء  
مجموع غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس لان كلا منها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم  
الفرض ولذلك اثر فيه صيغة المفرد ومن لم يقبض هذه الحقيقة لانيه سلك في الموضوعات مسلك

الاصح ان المسح باليد او بعينه  
ما يشك الى ان لا لو اصاب راسه  
او خده من غير المطر قد المفروض  
اجزاء مسح باليد او لم مسح  
وشروط في صحة المسح ان لا يكون  
اليك مستعلا كما شرط في صحة  
الغسل ان لا يكون الماء مستعلا  
فلا يصح مسح ببلل يأخذه من  
عضو موصوفا كان او موصولا  
وكذا غسل في يده بعد المسح  
واما الذي بقي فبا بعد الغسل  
فقال الحاكم الشهيد لا يجوز  
المسح ايضا خطأ عامة المشايخ  
لما ذكره محمد في مسح الخف انه  
اذا نواها ثم مسح على الخف ببلل  
بقيت على كفه بعد الغسل جاز  
والصحيح ما قاله الحاكم فقد  
قضى الكوفي في جامع الكبر على  
الرواية عن ابن خنيفة ويوسف  
مفسرنا مسحلا انه اذا مسح راسه  
بغسل راسه لم يجز الا بما جديلا  
قد نظرت مرة واسلم ان العلماء  
قد اختلفوا في مقدار المفروض  
من الرأس فمن اصحابنا فيه ثلث  
واثبات في ظاهر الرواية معتد  
بثلث اصابع من اليد مطلقا وفي  
اقلها ف زرو ويعقوب مقدم مرجع  
الرأس هو قول زفر وذكر الشيخ  
ابو الحسن الكوفي والشيخ ابو  
جعفر الطحاوي مقدار الثلث وقال  
مالك ما لم مسح جميع الرأس  
او اكثر لا يجوز وقال الشافعي  
اذا مسح مقدار ما يسمى بالحنجرة  
جاز جواب ظاهر الرواية كذا في  
النخبة فالباء عند مالك صدق  
كافي قوله تعالى فاستوحوا  
بوجوهكم وعند الشافعي للتعويض  
وعندنا للاتفاق ومن لم يفضل  
الكلام وتحقيق المقام فعليه  
بطلاعة خزانة الهداية ثم ماخذ  
عنانه وموضع بيانه وسنة اثر  
صيغة الجمع على صيغة المفرد  
تبينها على استقلال كل منها  
دليل وحكما اما الاول فخط  
عنده من تأمل في الهداية وسائر  
الكتب المطولة واما الثاني  
فلان ما يترتب على فعل السنة  
وتركها من الثواب والعقاب  
يترتب على فعل كل منها وترك  
منفردة كانت او مجتمعة مع  
اخواتها وليس الامر في الفرض  
كذلك فان فرض الوضوء مجموع  
غسل الاعضاء الثلاثة ومسح  
الرأس لان كلا منها فرض  
مستقل يترتب على فعله وتركه  
حكم الفرض ولذلك اثر فيه  
صيغة المفرد ومن لم يقبض هذه  
الحقيقة لانيه سلك في الموضوعات  
مسلك

ثم ان

الافراد

الافراد والسنة ما واطب النبي عليه السلام على وجه العباد مع الترك في الجملة وهو المشهور  
في هذا المسطور في الكتب وفيه فصولان ما واطب عليه خلفا الراشدون ايضا السنة  
الابري التي قاله صاحب الهداية في النزاع والاصح انها سنة لانه واطب عليه خلفا الرا  
وقال في النهاية والدليل على انها سنة قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة خلفا الرا  
من بعدى البداية بالشمية قولنا وعمل به فعلا ولتبيينه على ان البداية يقع بكل منهما  
حقيقة لا اضافا عا د عرف الجرح في المعطوف وانما ترك قولهم لم يتحقق نصيبا على  
الحق وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليد بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل ادخا  
الآثار فليدنيهم اختصاص سنة البداية بالحاجة الى ادخالها والآثار بناء على ان المفهوم غير  
في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليد واما نفس غسل اليد ففرض ولاشارة الى  
المعنى قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قاله غيره الى رعيه الرسخ موصول  
بالكف ثلث والسواك والمضمضة بمياه لم يقل ثلثا مع انه احضر في الدلالة على العدد المذكور  
اظهر لما في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية بتجديد الماء لا مطلق التثنية  
والتثنية هنا ممكن بدون التجديد بخلاف تقدم كون الماء مستعلا بالانفصال عن العضو المخصوص  
ولذلك اكتفى في ذكر العدد والاستثناق بمياه كره قوله بمياه لان السنة عندنا بتجديد الماء  
لكل منها خلافا لثا في علم ان المضمضة ليست بغسل النعم وكذا الاستثناق ليس  
غسل الانف بل على اداة الماء في النعم وهو عبارة عن جذب الماء بالنفس نص على ذلك في  
البيان من غاية البيان فمن بدلها بغسل النعم والانف لم يصب وتحليل النجاسة والاصح  
بذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذا لم يصل به وانه ففرض تنكيت  
الفعل ومسح كل الرأس مرة خلافا لثا في فانه يرى التثنية في المسح ايضا سنة والخلاف  
في التثنية بمياه والاثنين بما يه اى بآء الرأس خلافا لثا فان تجديد الماء لمسح سنة عنده  
وانية وهي فرض عندنا في لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وجه الاستدلال ان

شذون  
الاصح ان المسح باليد  
او بعينه ما يشك الى ان  
لا لو اصاب راسه او خده  
من غير المطر قد المفروض  
اجزاء مسح باليد او لم مسح  
وشروط في صحة المسح ان لا  
يكون اليك مستعلا كما شرط  
في صحة الغسل ان لا يكون  
الماء مستعلا فلا يصح مسح  
ببلل يأخذه من عضو موصوفا  
كان او موصولا وكذا غسل  
في يده بعد المسح واما الذي  
بقي فبا بعد الغسل فقال الحاكم  
الشهيد لا يجوز المسح ايضا  
خطأ عامة المشايخ لما ذكره  
محمد في مسح الخف انه اذا  
نواها ثم مسح على الخف ببلل  
بقيت على كفه بعد الغسل جاز  
والصحيح ما قاله الحاكم فقد  
قضى الكوفي في جامع الكبر  
على الرواية عن ابن خنيفة  
ويوسف مفسرنا مسحلا انه اذا  
مسح راسه بغسل راسه لم يجز  
الا بما جديلا قد نظرت مرة  
واسلم ان العلماء قد اختلفوا  
في مقدار المفروض من الرأس  
فمن اصحابنا فيه ثلث واثبات  
في ظاهر الرواية معتد بثلث  
اصابع من اليد مطلقا وفي  
اقلها ف زرو ويعقوب مقدم  
مرجع الرأس هو قول زفر  
وذكر الشيخ ابو الحسن الكوفي  
والشيخ ابو جعفر الطحاوي  
مقدار الثلث وقال مالك ما لم  
مسح جميع الرأس او اكثر لا  
يجوز وقال الشافعي اذا مسح  
مقدار ما يسمى بالحنجرة جاز  
جواب ظاهر الرواية كذا في  
النخبة فالباء عند مالك صدق  
كافي قوله تعالى فاستوحوا  
بوجوهكم وعند الشافعي للتعويض  
وعندنا للاتفاق ومن لم يفضل  
الكلام وتحقيق المقام فعليه  
بطلاعة خزانة الهداية ثم  
ماخذ عنانه وموضع بيانه  
وسنة اثر صيغة الجمع على  
صيغة المفرد تبينها على  
استقلال كل منها دليل  
وحكما اما الاول فخط  
عنده من تأمل في الهداية  
وسائر الكتب المطولة  
واما الثاني فلان ما  
يترتب على فعل السنة  
وتركها من الثواب  
والعقاب يترتب على  
فعل كل منها وترك  
منفردة كانت او  
مجتمعة مع اخواتها  
وليس الامر في  
الفرض كذلك  
فان فرض الوضوء  
مجموع غسل  
الاعضاء الثلاثة  
ومسح الرأس لان  
كلا منها فرض  
مستقل يترتب  
على فعله وتركه  
حكم الفرض  
ولذلك اثر فيه  
صيغة المفرد  
ومن لم يقبض  
هذه الحقيقة  
لانيه سلك في  
الموضوعات  
مسلك



منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

المقصود الا انهم من بعثة الرسول عليه السلام بيان الحلال والحرام والصحة والفساد فكان الظن  
 بقوته الحال المتبادر الى الفهم من ذلك الحال ارادة الصحة او ما يعينها تحريم الاعمال فان قدر الصحة  
 فقط وان قدر الحكم ان لم يكن كذلك لما عرفت من قيام الغرض على رادتها فلا مانع لا فاجاب عن  
 حيز الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه لم يرد في العقل بدون النية تقي وجوده كذلك لم يرد في  
 صحة لعدم الصحة فان اكثر الاعمال يصح بدون النية كما ان كلها يوجد بدونها وعلما على العبادات  
 يبطل الاحتياج او غاية ما يلزم من ان لا يكون الوضوء بدون النية عبادة ونحن نذكر على مقتضى  
 عليه عن قريب على انه يصح التكليف في العرف عن الظاهر وهو في الوجود الى تقي الصحة لان العمل  
 عن النية ليس بعبادة فوجودها مشروط بالنية بل ارادة تقي اعتبارها بدونها ديانة لا فاضلا  
 حكم بالظن والله يتولى السرار كما انه قبل انما اعتبر الاعمال منه وبين الله بالنيات وذلك ان العمل  
 بنية يكون حراما وبغيره حلالا بل من دونها او واجبا كالاكل فوق الشبع فانه حرام بقصد التشبع  
 والتكثير وبما هو مندوب بقصد ان لا يستحي الضيف الجامع والارمى الى مسلم تترتب الكفاية  
 فانه حرام بقصد قتل المسلم وقصد دفع مفرقة الكفار اذا اظهر الطريق فيه فوجب الحديث  
 على هذا المعنى ان لا يكون العمل من الاعمال التي عمل كان وزنا واعتبارا عند الله بالنية فالحصة  
 وبذلك ينهض حجة على شرط النية في عانة العبادات لا على شرطها في صحة الاعمال  
 والله اعلم بحقيقة الحال ودليل على عدم الغرضية ان عليه السلام علم الاعمال في الوضوء ولم يذكر  
 النية ولو كان مما لا بد منه لاجلها فان قلت ليس كل عارف بالنية يفهم من قولهم اذ اتم  
 الى الصلوة فاعملوا الآية ان الامور به هو الغسل لاجل الصلوة لا الغسل مطلقا كما يفهم من قولك  
 اذا اردت الدخول على الامير فاقب ان المراءى فاقب له قلت بل ولكن الكلام فيها هو محتاج  
 الصلوة لاني الوضوء الامور به وبينها فرق على ما بين في موضع من كتب الاصول والفروع تقي  
 ههنا شيء وهو ان الظن بتصور بيان فرض الوضوء وسنة بالآية المذكورة وترتبه عليها ان  
 يكون الكلام في الوضوء الامور به وترتيب نص عليه ارادة التخصيص من قبل الشارع كما هو المتبادر وذلك

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

انه عليه السلام لما بين الترتيب المسنون بفعله حيث واظب عليه كان فعله ذاك نقلا من قبل  
 السنة الفعلية لا التخصيص في آية الوضوء لاننا خلون الدلالة عليه عندنا وفي المشاهدة مننا وبين  
 المخالفين لانيه فان قلت ليس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بل ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على  
 الترتيب في الوجود ولذلك لم يتكلم المخالف بل تنكب بحرف الفاء ورده عليه بانها داخلية في  
 المجموع لاني غسل الوجه وحده ولا يخفى عليك ان مني الاحتجاج على ان يكون وضع الغالبية للتعقيب  
 الفصل ولم يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين المقصد الى الصلوة والوضوء بعمل  
 آخر ومن رام زيادة تفصيل في هذا المقام فليست ماعلقاه على الهداية في سلك المطالعة والولاء  
 اي الموالات بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسحه قبل ان يحف المتقدم وهو فرض  
 المالك والدليل على سنية هذه الامور كلها مواظبة النبي عليه السلام مع الترك في الجملة عند العمل  
 التعليم وتجب التيامن اي الابداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي على  
 التيامن فكان حقه ان يكون من السنن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمعتبر في السنة  
 المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وما مضى من السبلين المراد ما اعتادوا خروجه وان  
 لم يخرج على الوجه المعتاد لا بد من التخصيص بالخارج المعتاد افرقا للخرج الى رجة من الذكر والقبيل للحد  
 المذكور لاننا لا نقتض الوضوء نفس عليه في الهداية ومن علم التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد وادخال  
 الاستحاضة وما خرج مع دودة من البنية فيه فافهم هذا الاعتبار الدقيق فانه قد ذكره على كثير من  
 الساطرين في هذا المقام او من غيره اي من غير احد السبلين فغية منية على ان الصافي قد رجع  
 قوله من السبلين والفظه او لتتبع الخرج لا لتتبع الخارج يرشدك الى هذا عطف ما في النواقص  
 بالواو وان كان الخارج من ذلك الغير بحيث يقع الجهم وهو عين النجاسة سال الى بقوة نفسه لا  
 بالعصا الى يظهر اي الى موضع يجب ان يطهر في الوضوء او في الغسل بالغسل او بالمسح عند عدم العذر  
 الشرعي لا بد من هذا التعميم حتى ينظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بعد رآهم اختلفوا في  
 الخارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وسال عن راس الطرح نقض وان لم يسل عنها لا

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به

منه في قوله تعالى وانما امرنا بغيره  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به  
 من غير ان يامرنا به



وقال زفر بن مفضل كاذب قال لم يسأل في شئ من شئ الطحاوي  
وفي قوله وسأل عن رأس الطح دلاله على ان المراد بالسبلان من الحجج ثم ان الزواية  
محمولة عن صاحبنا في ان المعبر موقوفة السبلان اي كون خارج بحيث يتحقق فيه قوة ان يسئل  
عن الحجج ان لم يمنع مانع سواه وهذا السبلان بالفعل الى موضع يجب تطهيره ولم يوجد كما اذا  
وكا اذا خرج بخبره ثم وثم ما اذا تقرر هذا فالتقصيص هو الغرض غير وارد والغرض الى التقصيص  
بصرف قوله الى ما يطهر عن التعلق بقوله سال في قوله خرج يغسل يرد بل تقرر فاسد فيقتض  
الحديث اذا اغتر جانب العين فسال من الدم الى جانب الآخر فان لم يجد على تقدير المذكور يصدق  
عليه مع ان الوضوء لا يقتضيه ذلك الزاوية في شرح المختصر القدوري فلا يقتضيه دودة خرجت  
من جرح لاشئ طاهرة وما عليها من البتة قليلة وانما قال من جرح لاشئ اذا خرجت من اليد والقبيل  
ينقص لاشئ ان البتة الخارجة معها من ناقصة وان كانت قليلة ولم سقطت منه اي الطح  
فانما السبلان من جرحان تحت مفهوم قوله ناقصة ما خرج من السبلين ان كان نجسا  
اولم يسئل وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ففتحها عند الذكر ان يذكرها من مصدرين  
بأداة التفرع والتقي دما فبقا اي ما يعا فخرج بقوة نفسه لا بقوة البراق بان كان غائبا عليه  
او ساويا لان اصغره وغيره مرة كان او طعنا او ما او علقا ان طاعا الفم وحده الفم على  
نقص عليه في الجامع الصغير ان لا يكون الا ساكلا لا يكلف وشقة لا بلغها اصلا فليلا كان في كثير  
مرتقيا كان من الجوف او نازلا من الراس فاعلاني يوسف في الرثقي ان كان طاعا الفم وهو  
يعتبر الاتحاد في المجلس ومحمد في السبب كج ما فاق قليلا قليلا اراد بالسبب الغشيان فان  
كان غشيان واحد كج وان كان في مجلس والا فلا وعن ابى يوسف ان كان في مجلس واحد  
كج وان لم يكن غشيان واحد والا فلا وما ليس بحدث يعني لغته ليس تجس كس الجرم  
مالا يكون طاهر فلا يقتض الطح القايم والرافع الدائم وعن محمد في غير رواية الاصول الخمس  
ولاحته عليه في قوله تعالى قل لا اجد فيها اوجي الى محرمات الآيات لان الاستثناء على ما ذكر في الكفا

من جرح لاشئ طاهرة وما عليها من البتة قليلة وانما قال من جرح لاشئ اذا خرجت من اليد والقبيل  
ينقص لاشئ ان البتة الخارجة معها من ناقصة وان كانت قليلة ولم سقطت منه اي الطح  
فانما السبلان من جرحان تحت مفهوم قوله ناقصة ما خرج من السبلين ان كان نجسا  
اولم يسئل وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ففتحها عند الذكر ان يذكرها من مصدرين  
بأداة التفرع والتقي دما فبقا اي ما يعا فخرج بقوة نفسه لا بقوة البراق بان كان غائبا عليه  
او ساويا لان اصغره وغيره مرة كان او طعنا او ما او علقا ان طاعا الفم وحده الفم على

وغيره من الحرم من الاطعمة التي حرمتها لاس مطلق المحرم اما الفرق بين الدم السائل وغيره  
اذ اسال من رأس الطح علم انه دم انتقل من العروق الى الان وسواله المحرم اذا لم يسئل علم انه  
دم العضو فليس بذلك لان مر السبلان عدمه كثيرا ما يدور على سئل الحجج وضيق فلا يصح  
المذكور ونوم مكثي ذكر حكم المتكثي فعمل منه حكم المضطج بالطريق الاولى الى ما استدل به  
لوازيل اي ذلك الشئ سقط فاعلم ان السكنا هو الاستثناء ولا ما قبله وضع الرأس كالتنكير  
او على اليدين لان النوم على هذا الوجه ايضا لا يقتض الوضوء الا اذا وجد الاستثناء الى شئ يوجب  
سقط نقص على ذلك في شرح الطحاوي والاعمال وسومض معروف والجون على اي هيئة كانا  
والفرق بينهما ان العقل لا يتأثر بصير مغلوبا وبالجون بصير مغلوبا والسكر سوبس داخل  
في حد الاعمال لما عرفت انه مرض والسكر ليس بمرض وحده على المختار الصد الشهد  
ان لا يفرق الرجل من المرأة في حقيقة بالغ عدا كان وسواءا ما كان ويقطعا ما اخذت  
المتأخرين احتياطا وهذا ان بسببها نفسه وجيرانه ولذا في خلاف في انتقاض الوضوء  
بالعقمة في صلوة مطلقه اي ذات ركوع وسجود في اصلها سوار ركع وسجود او ولي بعد ثم  
لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود والمباشرة الغاشية هذا ان تجلس العوجان والآلة  
منتشرة ومن زاد على هذا قيد تاس اليدين مجزئين فقد جاوز الحد فاعلم ان الحد لاس المرأة والذكر  
خلا فالتاقي وفرض الغسل هو في اللغة اسم الماء الذي يسئل وفي عرف الشرع اسم للظاهرة  
الكبرى على ما قرئ في اول الكتاب الموضحة والاستثاق خصها بالذكر ايتها بما موضع الخلاف  
فانما استثنان عند الشافعي هذا الوجه يجب النظر الجلي واما ما هو يجب النظر الدقيق فقولان  
في حد حا قدين زايدين على مطلق غسل الفم والانف على ما ضربناه فلا يغني عن ذكر ما قوله  
وغسل البدن لكن الغسل اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالة عليه من البدن من غير جرح مرة  
واحدة حتى لو بقيت لغة لم يصبها الماء لم يتم الغسل وان كانت بسيرة لان ما هو به تطهير جليل  
واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره منه ما جرح ولذا وجبت الموضحة

من جرح لاشئ طاهرة وما عليها من البتة قليلة وانما قال من جرح لاشئ اذا خرجت من اليد والقبيل  
ينقص لاشئ ان البتة الخارجة معها من ناقصة وان كانت قليلة ولم سقطت منه اي الطح  
فانما السبلان من جرحان تحت مفهوم قوله ناقصة ما خرج من السبلين ان كان نجسا  
اولم يسئل وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ففتحها عند الذكر ان يذكرها من مصدرين  
بأداة التفرع والتقي دما فبقا اي ما يعا فخرج بقوة نفسه لا بقوة البراق بان كان غائبا عليه  
او ساويا لان اصغره وغيره مرة كان او طعنا او ما او علقا ان طاعا الفم وحده الفم على



واكتشف في النفس فانه لا يخرج في اتصال الماء الى داخل الفم والنافه وعدم وجوبها  
 الوضوء لان الواجب هناك غسل الوجه وداخل الفم والنافه خارجان عن هذه ويجب اتصال  
 الماء الى داخل السرة وثقب القوط وعلى المرأة غسل الفرج الخارج لعدم الخرج وكذا الاكف يجب  
 اتصال الماء الى العنقه وقال بعضهم لا يجب وليس يصح اذ لا يخرج فيه صريح بهذا كله في البدرج  
 لذلك خلاف ذلك وسنذكر ان يغسل به لم يغسل به كما قال غسل الميديين عند بيان فيه  
 مع انه احضر لان الغرض يتم بطلان الفعل ولو بدون صنع بخلاف السنة اسقط قولهم وفرضه  
 لان قوله وزيل بجنا بالفتح ان كان يعني على بنية يعني عنه لان الفرج انما يغسل لاجل الجنازة كره  
 في اثنين ثم توفي الى غسل الماء في اعضا الوضوء فاكستنا بقوله الا عليه متصل ان كان  
 في المستنقع انما قيد به لانه اذا لم يكن فيه لا يوفى غسل الرجلين لانه يؤخره الا ان يغسلها هناك  
 ثم يغسل الماء على كل هذه الافات انوسعه يقال فاض عليه نية ثلثا ثم يغسل رجليه وليس على المرأة  
 نقض صغيرتها فيه اشارة الى ان عدم الوجوب هناك لان في انقض ثم الغسل جافا فاذا كانت متوضئة  
 يجب اتصال الماء الى اثناسه كما في الحجية لعدم الخرج وانما قصر المرأة بالذكر لان الاحوط في الرجل اذا كان  
 مضوا شعرا العمل بالوجوب ولا يلزم اذا اقبل اصلها هذا هو الاصح وموجب انزال متى انزال المني يغسل  
 لطهارة الكبرى وموجب لافق ذلك قال ثمة وناقض دون وموجب واعلم ان موجب الغسل  
 الجنابة والازال موجبها وهو انما يوجب الغسل باسطة وسبب في ثمة هذا الكلام وتقف عند  
 ذلك على فقرة هذا المتوسط باذن الله تعالى ذي وفق وشهوة ونقص السابق واجبا بالانحاش  
 مشد وطا بهذا القيد عندنا خلافا لثافي عندنا انفعال فقط في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما  
 وعند الخوارج ايضا في قول ابي يوسف فاذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ راس العضو حتى  
 سكت شهوة فخرج لا شهوة يجب الغسل عند ما لا عذرة وغيبه خشفة او قدرا اذا كان مقطوع  
 الراس في قبل او بر بشرط ان يكون المفعول جيا وانما لم يذكره لانها من قوله على الفعل او على  
 المفعول فان الغسل انما يجب على المني ولا بد من قيد البلوغ وانما ذكر اعطاء اعلى ان كونه شرط في

هذا القول هو الذي ذهب اليه الجمهور في وجوب الغسل في الجنابة اذا انفصل عن مكانه بشهوة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة

كلها معلوم في اصول هذا الفن وروية السبق للمني او المذني ومن لم يذكره الا خلافا فان  
 ما ظهر في صوغ الذي يحتل ان يكون ميارف بجملة البدن او باصانة المرأة فتي وجب من وجه  
 فالاحتياط في الاجاب وهو خلاف لابي يوسف وانقطاع الحيض والنفاس لقوله تعالى ولا تغتسلوا  
 حتى يطهرن على قراءة التشديد والتحقيق ان سبب الوجوب هنا هو الحدث المكنى انما يخرج  
 الدم الا ان ايجاب الغسل مشروط بانقطاعه فذلك سبب الاجاب اليه وهذا الحدث المكنى بمنزلة  
 الجنابة اثناسه بسبب الازال والا داخل فيصح عن ذلك ما في الذخيرة من ان السافرة اذا طهرت  
 من الحيض فتمت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يوربها لكن لا تغتسل الا ان لا يمتنع فقد  
 خرجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنابة وهذا ظاهر ما في  
 الذي ذكره من قال لما كان الانقطاع سببا فاذا انقطع ثم اسلمت لا يلزمها الغسل الا اذا  
 الانقطاع كانت ككافرة وهي غير مأمورة بالشرايع عندنا ومتى اسلمت لم يوجد السبب هو  
 الانقطاع بخلاف ما اذا جئت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة  
 امر مستمر فيكون جنبا بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترقا فان بناء على ان لا يثبت  
 تمها بالحيض والنفاس حدث حكمي مستمر مثل الجنابة وقد عرفت حال ذلك المني قوله ومتى اسلمت  
 لم يوجد السبب يرد عليه ان الحال كذلك فيما اذا انتقض تمها فان قيل يعود الحدث ثمة قلنا  
 لا بد من القول به هنا ايضا والتفرقة بينهما حكم ولا شبهة في انها تبقى ظاهرة بعد انتفاء تمها  
 فلا حرج من كون محدثه اذا واسطة بينهما فثبت ان هنا حدثا حكميا وراء الانقطاع فعندنا ان  
 المرام وانقطع الكلام والحمد لله الملك العلام لا وطى بهيمة لا ازال كذا الميمنة وكس في النساء وفي  
 النظرية وسن عطف على قبله من حيث كانه قال فوض الغسل كذا وسن للجمعة الى صلواتها  
 على ما هو ظاهر الرواية والعبد من والاحرام وعرفتم هنا غسل آخر لا فرض ولا سنة بل واجب وهو  
 غسل الميت ويجوز الوضوء بآء السماء والارض كالطرا والعيون واما الثلج فاذا كان ذائبا كونه  
 الوضوء لانه من جملة ماء السماء وفي قوله كالطرا اشارة الى ذلك وان تغير ما بكت لم يغسل بطول

هذا القول هو الذي ذهب اليه الجمهور في وجوب الغسل في الجنابة اذا انفصل عن مكانه بشهوة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة

هذا القول هو الذي ذهب اليه الجمهور في وجوب الغسل في الجنابة اذا انفصل عن مكانه بشهوة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة  
 كذا في المحرر والاصح فانه  
 لا يوجب غسله الا في الجنابة



لأن المياه متفاوتة بعضها يتغير في أدنى مدة وقيد الطول بوزن أخير الحكم عند تغيره بسرعة  
واعلم أنه إذا أثبت الماء فان علم أن نشته للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حكماً على أن نشته بطول  
الكتف أو تغير أحد أوصافه أي الطعم واللون والرائحة والتغير على الحقيقة في الأولين والآخر  
فلا بد من المصير إلى عموم المجاز وإنما قال أحد أوصافه احترازاً عن محل الخلاف بشئ طاهر كالتراب  
والزعفران فائدة التفضل بأن الحكم لا يختلف يكون المخلوط من جنس الأرض كالتراب أو شيئاً  
آخر كالأرغوان وبما جاز اختلفوا في حد الجارية والذي يس في ذكره حج ما ذهب إليه أبو  
فيه جنس لم يراه أي طعمه أو لونه أو ريحه فان قلت هذا باطل لأنه يتناول الرني وغير الرني والحكم  
المذكور مخصوص بالثاني قلت انتهى بل لأنه قوله لم يراه على أن المراد ما لم يرفعه فان النجس إذا كان  
مربياً يترتب الحكم على نفسه لا على أثره قال صاحب النسخة أما أنه إذا وقع في الماء أمان أن يكون جارياً  
أو أكله فان كان جارياً ان كانت النجاسة غير مريئة فانه لا يتنجس لم يتغير لونه وطعمه وريحه  
وان كانت مريئة مثل الحبة وكذا فان كان النهر كبيراً فانه لا يتوضأ من غسل الجانب الذي وقعت  
فيه النجاسة ولكن يتوضأ من الجانب الآخر لأنه متيقن بعبء وصول النجاسة إلى الموضع الذي يتوضأ منه  
وان كان النهر صغيراً بحيث لا يجري بالحيفة بل يجري الماء عليها ان كان يجري عليها جميع الماء فانه  
لا يجوز التوضأ من غسل الحيفة لأنه يتنجس جميع الماء والنجاسة لا تطهر بالجران وان كان يجري  
عليها بعض الماء ان كان يجري عليها أكثر الماء فهو نجس وان كان يجري عليها الضعيف كجوز التوضأ  
في الحكم ولكن لاحظ ان لا يتوضأ به إلى مناهله وفي البذائع أيضاً على التفصيل وبهذا انفتح  
ما في قول من قال فاذا سد كلب عرض النهر وجري الماء فوقه ان كان ما في الكلب أقل مما لا يقيه  
يجوز الوضوء في الأسفل والآ فلا وبأنات فيه حيوان مائي المولود احتراز به عن مائي العاش دون  
المولد كالبط فانوته في نجاسة كالمسك والصفع بكسر الدال وما يسئل دم سائل كالريق والذباب  
لانهاء التنجس وهو الدم المسفوع وفيه خلاف شافعي وحديث وقوع الذباب في الطعام خرج عليه  
لإبقاء احترازه رتبة بالهجر كأنهم ابوا عن إطلاق اسم الماء عليه بما إلى قصوره عن جنة الماء المطلق وكله

لا يجوز التوضي به من شجر أو ثمر أو ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء كالاشربة والحل نظيره ما قصر  
من الشجر والفرقان شراب الديباس معصمر من الشجر وشراب التفاح معصمر من التفاح مثلاً معصمر  
من الثمر والثمار الال طبعه وهو الرقة والسيلمان بعلبته غيره إذا جاز كما بالبقل أو بغيره الطبع  
أي مع غيره وهو ماء لا يقصد به النظافة كالماء إنما شرط أن لا يكون ذلك الغير مما يقصد به  
النظافة كالاشنان والصابون يجوز أن يتوضأ به ولا بأس راكده وقع في مجلس الأذان  
عشرة أذرع في عشرة أذرع ولا بأس بوضوءه بالأعرف فحكمه حكم الماء الجاري فإن كانت النجاسة  
مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر وإن كانت غير مرئية يتوضأ من جميع الجوانب  
وكذا من موضع غسالته قال نوح السنة التقدير بعشر في عشر لا يرجع إلى أصل شرعي يعقد عليه كما  
لما قال أنه لا يرجع إلى أصل شرعي استدلوا أن يخلف ويقال بل يرجع إلى أصل شرعي وذلك  
أن التقدير به بناء على قوله عليه السلام من صغر بئر أفكده حولها أربعون ذراعاً أنه ركه بزيادة  
قوله يعتمد عليه تقييداً للأصل المتيقن وبذلك الزيادة اندفع ما قيل علم من الحديث المذكور أن  
اعتبر العشر في العشر في عدم سريته النجاسة أنه فاعا طاهر لأن فيه قياس السرية في المائي  
السرية في الأرض فلا وجه له ولقد أحسن صاحب الهداية حيث قال أن ذلك التقدير نصح  
على الناس ولا بأس استعمل القرية فالسبب في القرية لا يثبت لأنها قد توجد ولا يعاقب القرية  
فلا يتحقق الاستعمال ورفع حدث أعلم أن هنا اختلافات الأول في أنه باني شيء بصير  
الماء مستعملاً عند الشيخين ما خذ من الأمرين المذكورين وعند محمد الأول فقط وعند زفر  
الشيخين باني في فقط قال في البدائع هذا الاختلاف لم ينقل عنهم نصاً لكن سألهم يدل عليه  
ثم قال لو اقتضى الحديث أو توضأ للبرد وصار الماء مستعملاً عند الشيخين فزفر وإن نفي  
لا يقول بالشرط النية في إزالة الحدث نعم قال في صحيح الوضوء الذي هو شرط للوضوء ومن ثم  
بين القامعين قال إزالة الحدث لا يتحقق إلا بنية التوجه عنده بناء على شرط البنية في الوضوء ولا  
اختلاف الثاني في أنه متى تيسر مستعملاً أكثر من المشايخ وهو قول سفيان الثوري أنه لا يكون



حتى يستقر في مكانه ارضا كان وانما او كلف استعماله في صور الشباب عنه منعده فحفظت  
وفي البداية الصحيح انما ايل العضو مستملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا  
ضرورة بعده ولا يذهب عليك ان هذا التفصيل انما ينهض على اصل من قال ان ظاهره غير ظهور  
كما ان التفصيل الاول انما ينهض على اصل من قال ان نجس والاختلاف الثالث في مكرهه اني  
هو نجس نجاسة غليظة وعندنا يوسف بن نجاسة خفيفة وعند محمد بن طاهر غير طهر مكره ذكره شيخ  
ماوراء النهر واشتوا فيه الخلاف من المثلثة وقال شيخ العراق ان طاهر غير طهر عند اصحابنا ذكره  
في الخفة وغيره وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ماوراء النهر وقال الشيخاني  
وعليه الفتوى وفي البدايات ان الالة اجتمعت على ان من كان في السفر ومعه ماء كييفية او صوبه هو  
يخاف على نفسه العطش سماح لا يتم ولو بقي طاهر بعد الاستعمال لا ينجس لانه يمكن ان يتوضأ  
ويأخذ الغسل في انما نظيف ويمسكها للشرب ولما قيل ان يقول الطهارة لا يستلزم جواز  
كما انها لا يستلزم جواز الاكل على سبيل ما في عن قريب فيجوز ان يكون الماء المستعمل طاهرا ومع ذلك  
للخبر شره فلا يتم الملازمة القليلة ولو بقي طاهرا وسبيل ما في وجه آخر في دفع ما ذكره باذن الله  
كل باب ربح فقد طهر الباب اسم جلد غير يرفع والذباغة ازالة النتن والروبو بات النجاسة من  
الجلد الا جلد الخنزير فقدم جلد الخنزير تحقير لانه في مقام الالة وفي ظاهر الرواية ان جلد الخنزير لا ينجس  
ذكره في المبسوط لانه يندب ولا يطهر فان قلت فعلى هذا يشك الاستثنا المذكور لان المفهوم منه  
ان يندب لكنه لا يطهر قلت الاستثنا من جهة المنة فكانه قال كل باب ربح تطهر بالذبح الا جلد  
الخنزير والادنى استثنائه مع تحقير بدل على انه لا تطهر وليس كذلك فانه اذا ذبح تطهر ذكره  
في الغاية ولكن لا يجوز الانتفاع بكسائر اجزائه قال شيخ الاسلام في مبسوطه وانما جلد الكلب  
فمن اصحابنا فيه روايات في رواية تطهر بالذباغة وفي رواية لا تطهر وهو الظاهر من المذهب فاطهر  
المذكور على خلاف الظاهر وما طهر جلد بالذبح طهر بالزكوة وسي عبارة عن الذبح الشرعي والشرطي  
احله ومكره وذكر التسمية تحقيقا او تعديرا وكذا الجملة وان لم يؤكل وانما انما لا يطهر جلد بالذبح

هذا هو المذهب

هذا هو المذهب

لا يطهر بالزكوة لاجلده ولا لحمه وشعره الميتة اراد بها غير الخنزير لانه ينجس اجزائه نجس العين عظمها  
وعصبها اتفق بذكر ما عن ذكر القرآن والحافر وشعر الانسان وعظم طاهر يخرج مصلوع من الماء  
الى لحمه وان جاوز قدر الدرهم افرذه المسئلة بالذكر مع انها مما من قوله وعظم طاهر يخرج  
فيه فانه لا يجوز الضلوة به اذا كان اكثر من قدر الدرهم فصل بغيرها نجس او ينجس  
لم يعل او مات فيها حيوان اذا تاتى لموته منتفخ او منتفخ كل من الانتفاخ والانتفخ فذلك  
عن الآخر فذلك ذكره ما معا او كلب او شاة او ادى في ميت قيد الموت للثنية واما غير الآتي  
لكنه ثبتت عليها ينزع كل ما فيها الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يعتبر النزع قبل افراده لانه  
منه وان لم يصرح به احالة على الدلالة ان يمكن والا فقدر ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في القيد  
يقول رجلين لهما بصارة في امر الماء هذا هو الصحيح وعليه الفتوى وفي نحو حاة او دجاجة وجد  
فيها اربعون الى ستين ينزع الاربعين بطريق الاجاب والستين بطريق الاحتجاب  
وفي نحو قارة او عصفر وشتر ون الى ثنتين والمعتبر الاول الوسط وهو الاول الذي يسع فصاع  
وهو ثمانية اربطال وغيره اكبر كان واصغر احتجب به لان عبرة للمعاني دون القصور  
في الجامع الصغير ونجس اليس من وقت الوقوع ان علم ذلك والا فليدوم وليله ان لم يتفق  
ومنذ ثمة ايام وليا لهما ان ينتفع وقال لا مند وجد واستور لادنى الاحال شرب الخمر والخل  
وكل ما كثر طاهر وللكلب والخنزير خلافا لما لاك وسباع البهائم نجس والتمرة والذباغة خلط  
وسى التي يصل منفارنا الى تحت رجليها وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه والحمار والنمل  
مشكوك قيل الشك في طهارته وقيل في طهريته وقيل فيها جميعا يتوضأ به ويتميم ان عديم  
والعرق كالسور لم يقبل معتبرا بالنور لان موجب تعليلهم القائل لان سور مخلوط باللحاح وكلم  
اللحاح والعرق واحد لان كليهما متولين من اللحم اعتبارا بالسور بالعرق كالا ينجس وان عديم لا  
ينفذ التمرة قال ابو حنيفة بالوضوء فقط وابو يوسف بايتم نجس ومحمد بنهما وروى نوح روى ابي حنيفة  
الى قول ابي يوسف ذكر في المبسوط ان السكر لا يجوز الوضوء به لانه حرام باب ايتم هو

هذا هو المذهب

هذا هو المذهب

هذا هو المذهب

هذا هو المذهب

لان في الحديث



لغة القصد وشرعا طهارة حاصلة باستعمال الصعيد الطاهر في عضو من أعضاء مخصوصين على قصد مخصوص  
والمراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث  
وجنب وحايض ونفساء وغيره من الآيات التي لا يمكن طهارته فلو كان يجب ما يكفي للوضوء لا ينضم  
ولا يجب عليه الوضوء فالتفت في بعده مما لم يذكره في ظاهر الروايات وروى عن محمد بن فضال  
بالحمل والميل إلى الترخيص وقال حسن بن زياد بن يحيى ان كان آيا ما يعتبر سلبا وان كان  
يتمتع او يسير يعتبر سلبا واحد كذا في البداية او مرض أو خوف أو زيادة أو طول أو استعمال أو بالتحرك  
ولا يشترط خوف السلف خلافا لما في اوله بقدر على استعمال نفسه ولم يجد من يوضيه فان وجد من يوضيه  
على ظاهر المذهب لا يتم لانه قد روي عن أبي خنيفة انه يتم وعندنا لا يتم أو بد أن يستعمل بوضوء وقالوا  
لا يجوز في المصروف البهائم أن يوضئ بغيره ثمانية للحديث أيضا عند أبي خنيفة على ما ذكرناه  
بغيره وأما على ما ذكره الامام الحلواني فلا ينعقد له ذلك السبب لاجتماعه في الحقيقة الصحيح قال الحلواني  
أو عند وجوب ان يعلم ان المانع من الوضوء اذا كان من جهة العباد كالسير بمنزلة الكفار من الوضوء وجوب  
في التيمم والذي قيل له ان توضأت قلنك يجوز له التيمم لكن اذا زال المانع بعيد الصلوة أو عطش  
فيمسح كعطشه وكذا عطش دابة وكلبه ولذلك طلق العطش فان قلت ليس يمكن ان يتوضأ  
وبأخذ الفم في الماء لدوابه وكلبه قلت فحق لا يتحقق خوف عطش دابة وكلابه والحكم على ذلك التيمم  
فتقدير الخوف المذكور ينعقد بغيره فخط الفم لا بعد الماء ومن هنا خرج الجواب عما تقدم من صاحب  
البدائع فيما سبق فتذكرنا عدم التيمم او خوف فوت صلوة العبد في الابداء هذا بالاتفاق والتمسك  
منوضيا والحدث أي شرع فيها متوضيا ثم سبق الحدث وخاف ان توضحا بغيره الصلوة جاز له التيمم  
لبناء خلافا لها وأما قال متوضيا ليعلم الحكم فيها اذا كان المانع متهما بطريق الدلالة أو صلوة الجاهل  
غير الوالي هذا على رواية الحسن قال في البدائع وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للوالي أيضا قال ثلث  
الصحيح لا تنقض الجمعة والوقت لانها تنقض الى بدل انما قال على وفق معنى البدائية والوقت والوقت  
لانها لا تنقض ضرورة لمسح وجهه مسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه في وجهه الوضوء التي بين الخفين ولا يجوز المسح

المراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث

المراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث

بقل

بقل من ثلث اصابع كسج لراس الخفين وضربة لم يدر مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب  
عندنا وإنما أثر عبارة الضرب على عبارة الوضع لكونها مأثورة وإنما هي ليست بضرية  
لازب فان محذوفه في بعض روايات الاصول على ان الوضع كاف والمراد بيان  
كفاية الضربين لانه لا بد في التيمم منها كيف وقد ذكر في الصلوة لو كنس اذا اوهدم خطا  
او كالخطة فاصاب وجهه وذراعيه عبارة لم يجر ذلك من التيمم حتى يجره عليه ويجب  
تحليل الاصابع ان لم يدخل فيها غير فحتاج الى ضرب ثالثة لتحليلها ذكره في الذخيرة وفيه  
نظر لان العبرة للمسح بالاصابة الباردة وموجب ذلك ان يجب مسح ما بين الاصابع على كل طاهر  
من جنس الارض فلا يجوز على مكان فيه نجاسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلوة فيه  
في ظاهر الرواية لانه لا يخرج عن اجزاء النجاسة وهي وان قلت تنافي اجزاء وصف الطيب ولا يمنع  
جواز الصلوة وفي رواية ابى كاس يجوز لاستحالة ارضها كالزب والزلل والجر خلافا لابي  
يوسف في الجرد ولما في في الزل أيضا ولو لم يقع خلافا لمحمد وعليه أي على البيع مع قدرته على  
الصعيد خلافا لابي يوسف والقانون الفارق بين جنس الارض وغيره ان كل ما يجرق  
بالتار فيصير ما ذاك الشجر والخشب او ينطبع ويلين كالطيد والصف والذهب والرجاج  
ونحوها فليس من جنس الارض ذكره في التمهيد بنية خلافا لفرقة الطهارة اونية عبادة  
مقصودة لا تصح بدون الطهارة قلني يتم كافر للوضوء وقال زفر بن زبير أيضا لان النية  
ليست بفرض عند فتية تيمم وهي فرض عندم ولان نية الكافر فيلغو تيممه وعن ابي يوسف  
انه اذا نوى بالاسلام فصيح تيممه بخلاف ما اذا نوى الصلوة لانه ليس من اهلها ولا يشترط  
نية التيمم للحدث والنجاسة هو الصحيح من المذهب ثم المعبر في التيمم في حق الصلوة نية الطهارة  
اونية عبادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة خلافا لابي يوسف فان شرط صحة التيمم في حق  
جواز الصلوة عند ان ينوي فربة مقصودة سواء صححت بدون الطهارة كالاسلام او لم تصح  
كالصلوة فان تيمم لصلوة الجبارة او بغير التلاوة يجوز اذا امكنه باتباع ذلك التيمم بالاتفاق

المراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث

المراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث

المراد من الاستعمال ما يتم الحكم في وجوده بالتمسك بطهارة الممسوح به من غير ضرورة مع ما عطف عليه الحديث



وان يتم لمس المصحف او دخول المسجد لا يفتح - الصلوة لكن على له من المصحف ودخل المسجد  
بالاعتاق ويصلي - ماشاء من نفل وفضل خلافا للشافعي ويصح التيمم للوقفة قبل الوقت خلافا  
للشافعي لا خلاف في صحة التيمم قبل دخول وقت الصلوة حتى يفتح التيمم لصلوة ضيق النهار  
بالاعتاق انما الخلاف في انه يفتح اداء الوقفة بذلك التيمم او لا ودار هذا الخلاف وما قبله على ان  
التيمم خلف مطلقا حال عدم الماء عندنا بخلاف التيمم للصلوة قبل دخول وقتها عند عدم الماء وعند  
خلف ضروري ولا ضروري قبل الوقت فلا يجوز ولا تأثير في ذلك الخلاف الواقع بين اصحابنا في  
ان البدلية بين التراب والماء كما قالوا بين الوضوء والتيمم عند عدم الماء كما قال محمد رحمه الله عليه  
انما تأثير في صحة امانة التيمم للوضوء وقبل طلبه من ريق الماء لانه لا يلزمه الطلب من الماء الغير خلافا  
لما فانهما قالوا لا يصح قبله لانه مبذول عادة فكان الغالب الاعطاء على ما في الهداية والاضحاح  
والترتيب وغيره وفي الخبر ذكر محمد مع ابى حنيفة وفي الذخيرة عن بعض اصحابه لا خلاف فان  
قوله فيما اذا غلب على ظنه منع اياه وقوله لما عند غلبته الظن بعدم المنع وقال في المبسوط يجب  
الطلب الا على قول حسن بن زياد وفي البدائع الماء في السفر من اعز الاشياء فلم يكن  
مبذولا عادة وصرح بعد الطلب والمنع بل خلاف حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينقض تيممه  
الا ان فلا يعيد ما قد صلى به وينقضه ناقض الوضوء وقدرته على التيمم والالتيم عند القدر  
على الماء ليس من قبل الانتفاص حقيقة بل من قبل الانتهاء قالوا المراد به ظهور الحدث  
الابن عند القدر على الماء لان القدر في الحقيقة غير ناقضة اذ ليست بخروج نجس حقيقة  
ولا حكما ولكن انتهت طهورة التراب عندنا لانه لم يجعل طهورا الا الى وجود الماء فاذا وجد ينجس  
محدثا بالحدث السابق وكاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينقض تيممه  
خلافا للشافعي فانه يقول يغسل بعد ذلك ثم يتيمم والقدر المعبرة ههنا انما ثبت اذا لم يكن  
صرفه الى جهة اتم فلو كان على يده او على ثوبه نجاسة يصرغ الى النجاسة وتيمم لارادته خلافا  
لرؤف ويظهر الخلاف في جواز الصلوة بعد الاسلام فان قلت هذا القول من رفر يقتضي ان النية في التيمم

بالتيمم

بالتيمم

انما يثبت طهورة التراب عندنا لانه لم يجعل طهورا الا الى وجود الماء فاذا وجد ينجس محدثا بالحدث السابق وكاف لظهوره لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينقض تيممه خلافا للشافعي فانه يقول يغسل بعد ذلك ثم يتيمم والقدر المعبرة ههنا انما ثبت اذا لم يكن صرفه الى جهة اتم فلو كان على يده او على ثوبه نجاسة يصرغ الى النجاسة وتيمم لارادته خلافا لرؤف ويظهر الخلاف في جواز الصلوة بعد الاسلام فان قلت هذا القول من رفر يقتضي ان النية في التيمم

واجب عنده قلت يجوز انه يحكم فيه على قول من يرى فيه وجوب النية كما يحكم ابو حنيفة في التيمم  
على قولهما وان كان هو لا يرى جوازها وتندب لراجية تاخير الوقفة الى اخره ليؤديه باكل  
الطهارةين ولا يجب عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه بالشك ويجب عليه  
قدر غلوة وهي رمية التيمم وقدر ثلث مائة ذراع الى اربعة مائة لوطنه قريبا والا فلا قال  
ان في يجب عند تيممه ولا يجوز له التيمم حتى يطلبه ولو نسيه في رحله الرجل في الغالب يكون  
للمسافر ما يكفي به عنه ثم المعتبر عدم كونه في العمران مسافرا كان او غير مسافر ولذلك استفتي  
الجامع الصغير بلفظ الرجل بدل المسافر وصرح بذلك في السلام في شرحه وانما شرطه  
دون عدم العلم لانه اذا لم يعلم به لا يعيده عند ابى يوسف ايضا على النصح وصلى ميتا ثم  
لم يقبل الا عند ابى يوسف الذكر في الوقت وبعده سواء ذكره في الهداية **باب المسح على الخفين**  
المسح على الخفين جاز بالسنة انما قال جاز لان ثبوته على وجه التحية لا على وجه الايجاب وقد ورد  
فيه حکاية فعلم عليه السلام ورواية قوله وذلك بالسنة واثاره الى ان نزل الكتاب  
ساكت عنه رد على من زعم ان قراءة الجرة في ارجلكم يدل عليه لان قوله تعالى الى الكعبين  
يدفع ضرورته ان مسح الخفين غير مغييا ولا اشتهرت السنة الواردة في هذا الباب جاز بها  
على نيل الكتاب للحدث دون من عليه الغسل جنبا كان او حايضا او نفسا ومن ليس عليه  
وهو على وضوءه اجنب في مدة المسح ينزع خفيه ويغسل رجليه اذا توضا وليس له ان مسح  
عليها وقرضه قدر ثلث اصابع اليد يعني من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجليه بقدر  
اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يخرجه وانما اعتبر اصابع اليد لانها آلة المسح  
وكفي ثلثها لان اكثره يقيم مقام الكل وانما قلنا كفي اذ لا مسح عن الزيادة وما قبل ان يزاوه  
على مقدار ثلث اصابع انما هو بما يستعمل فلا اعتبار له لان الزيادة اذا كانت باصبع اخرى لا يلزم  
المحذور المذكور وقال الكرخي يعتبر اصابع الرجل كافي في الطرق والاوّل اصح وزيادة لفظه قد لا  
الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلث مرات واخذ لكل مرة ماء جاز وكذا لو مسح بالابهام وبسبعة

سنة

ن

سنة

وهو على وضوءه اجنب في مدة المسح ينزع خفيه ويغسل رجليه اذا توضا وليس له ان مسح عليها وقرضه قدر ثلث اصابع اليد يعني من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجليه بقدر اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يخرجه وانما اعتبر اصابع اليد لانها آلة المسح وكفي ثلثها لان اكثره يقيم مقام الكل وانما قلنا كفي اذ لا مسح عن الزيادة وما قبل ان يزاوه على مقدار ثلث اصابع انما هو بما يستعمل فلا اعتبار له لان الزيادة اذا كانت باصبع اخرى لا يلزم المحذور المذكور وقال الكرخي يعتبر اصابع الرجل كافي في الطرق والاوّل اصح وزيادة لفظه قد لا الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلث مرات واخذ لكل مرة ماء جاز وكذا لو مسح بالابهام وبسبعة

سنة

ر







الرجلين فيجب غسل الاخرى ايضا لعدم تحلل الجمع بين الغسل والمسح فيها هو كقصد واحد وحده  
 هذا النزاع الذي بطل عنه المسح خروج اكثر القدم الى الساق فان الساق على ما نهت عليه فيما سبق  
 من هذا الخلف المعتبر في الباب فخرج القدم الى جوف عن الخلف ثم ان اكثرنا حكم الكل قال في  
 ثبت حكم النزاع بخروج اكثر القدم الى ساق الخلف في الصحيح وهو الروي عن ابي يوسف لان الحكم  
 الكل وعن ابي حنيفة ان خرج العقب واكثرنا بطل المسح وعن محمد ان بقي من الخلف في القدم قد  
 ما يجوز عليه لا ينقض ولا ينقض قال بعض المشايخ ان امكن المشي لا ينقض ولا ينقض مطلقا  
 لما عرفت التي دلت على التوقيت فبعد ما على التوضي اي على من كان على وضوء غسل رجله  
 تفرج على كون النزاع والمضي المذكورين ما بطل عنه المسح يعني لما بطل المسح عند ما حل الحدث السابق  
 وقد غسل سائر اعضاء الوضوء عن ذلك الحدث ولا يجب عليه الا غسلها لان الغاية هو الموالات  
 ليست بشرط عندنا وبمنع فرق يدونه في عبارة يدوارة الى صفه الطوق المانع وان يكون متعاقبا  
 يظهر ما تحته او يكون متضاكن يفرج عند المشي ويظهر ما تحته وموجب تلك الاشارة انه اذا كان متضاكبا  
 لا يفرج لصلابته فلا يظهر ما تحته عند المشي لا يمنع وان كان اكثر من ثلث اصابع وهو الروي عن ابي حنيفة  
 قد ثبت اصابع الرجل طافا لما لك فان الطرق قليلة وكثيرة لا يمنع بعد ان يطلق عليه اسم الخلف  
 هذا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع اما اذا انكشف الاصابع نفسها يعتبر ان يكشف الثلث  
 اثباتا كانت ولا يعتبر الاصل لان كل اصبع اصل نفسها فلا يعتبر غير ما حتى لو انكشف الابهام  
 جارتها وبما قد ثبت اصابع من اصابعها يجوز المسح عليه كذا في البين لا ما دونه هذا هو الاصح  
 والقياس ان يكون بسيرة يانعا كالتي هو قول فروان في وجع خروق خف لا خفين الخروق كذا  
 يجمع اقل ما يدخل فيه المسئلة وما دونه لا يعتبر الخاف قال بموضع طرزة ثم المعتبر ما في الكعب وما تحته لما مر  
 ان ما فوقه خارج عن هذا الخلف المعتبر في المسح ويجوز على صيرة للحدث والجب والجيرة على العيان  
 التي يجبر بها العظام والمراد من الجواز المشروعية في الجملة فلا ينافي الوجوب قال في الحاق بترك المسح  
 على الجبار والمسح لا يضره لم يجز عندنا وقبل هو بالاجماع والقياس قولهما والخلاف في الجرح في المكسور

في المسح على القدمين  
 في المسح على القدمين  
 في المسح على القدمين

في المسح على القدمين

في المسح على القدمين

يجب بالاتفاق وذكر في العيون ان الفتوى على قولها احتياطا وفي شرح الطحاوي والزياد  
 ان المسح على الجيرة ليس بفرض وقال في الغاية والصحاح انه واجب عنده وليس بفرض حتى  
 يجوز صلواته بدونه وقال صاحب المداية في مختارات النوازل وانما يجوز المسح عليها اذا كان الماء  
 بضر الجراحة اذا غسل فاذا افرغ بمسح على الجراحة وان افرغ بمسح على الجيرة سواء شدة على وضوء وعلى  
 غير وضوء وان افرغ المسح على الجيرة ايضا سقط المسح وكذا الحكم في موضع القصد والزيادة على وضوء  
 الجراحة لما وفي الذخيرة كان القاضي الامام ابو علي النسفي لا يجز المسح على جرحه المقصد وذكر الامام  
 القاضي علاء الدين ان كان القصد في موضع يمكن ان يشد بنفسه من غير عانة احد للجرح المسح على  
 العصا وان كان في موضع لا يمكنه جرح المسح على العصا وعامة المشايخ على جواز المسح على عصا  
 المقصد وفي رواية الناطقي اذا كان على الجبار يضر باجراحة وتحت العصا موضع لا يفرج فيه لم يكن  
 عليه ان يجل الجبار وليس عليه ان يغسل ما تحت العصا في غير موضع الجراحة وان كان على العصا  
 لا يضر الجراحة ولكن نزاع العصا عن موضع الجراحة يضر باجراحة فان عليه ان يغسل ما تحته  
 الى ان يبلغ موضعا يضر باجراحة ثم يشد العصا ويمسح على موضع الجراحة وذكر في الاسرار ان  
 استسباب المسح على الجيرة شرط وفي الذخيرة ان محمد اذ ذكر استسباب العصا في المسح على  
 الجبار وفيه اختلاف المشايخ وفي التحقيق نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام اذا مسح على بعض الجبار  
 على كبره ام لا لم يذكر في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه مسح على اكثر اجزاءه وان مسح  
 على النصف وما دونه لا يجز وبه يفتي ولا يبطله السقوط الا عن تبرأ اذا سقطت الجيرة لان  
 يبرأ لا يبرأه الفصل صلواته ان كان عن يمينه غسل ذلك الموضع خاصة ذكره في الذخيرة واما اذا  
 المسح على الجيرة ابدلها فلا يجب الا انها احسن ذكره في مختارات النوازل علم ان المسح على الجيرة  
 بخلاف المسح على الخلف من وجوه احدها ان الجيرة لا يشترط شدة على وضوء بخلاف الخلف وثانيها  
 ان مسح الجيرة غير موقت بخلاف الخلف وثالثها ان الجيرة اذا سقطت من غير يمين لا ينقض المسح  
 بخلاف الخلف ورابعها اذا سقطت من يمين لا يجب عليه الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء

في المسح على القدمين

في المسح على القدمين

في المسح على القدمين

في المسح على القدمين

في المسح على القدمين



بخلاف الحنف حيث يجب عليه غسل الاخرى وغامها ان الجيرة يستوى فيها الحدث والنجس  
 بخلاف الحنف ومن هنا اتضح وجوبها في المص حيث اسقط فيه الحدث عند ذكره جواز المسح على  
 الجيرة **باب** الحيض والنفاس **الحقيقة** بالنسبة لثلاثة حيض واستحاضة ونفاس وانما  
 الحيض بالذکر في العنوان لاصالته في هذا الباب هو دم ينفسه رحم بالغة ولا يبلغ قبل تسعين  
 لاعم راء اخر بقية الرحم عن الزفاف والذماء الخارجة من اطرافها ودم الكساحنة فانها دم  
 لادم رحم وبقية البلوغ عن دم تراه الصغيرة فان عدم كونه من الرحم غير معلوم وبقية لاعم راء  
 الرحم مرض ومنه دم النفاس فان النفاس مرض في اعتبار الشرع حتى اعتبر تهرعات النفس من  
 الثلث وانما قال لاعم راء ولم يقل لاداء بها لان العبرة بعدم كون نفص الدم لاداء متباعدة  
 لان لو تبا حريضة سوا كان لاداء في حرمها او في موضع اخر لا ينافي كون الدم الخارج من حرمها حريضا اذا  
 لم يكن ينفسه اياه بسبب لاداء ثم الاتضح ان الحيض موقت الى سن اللباس واكثر المشايخ قدوة  
 سنة وشايخ بخاري وخوارزمي وخمس وخمس فارات لا بعدد ما لا يكون حريضا في ظاهر المذهب  
 والمختار انها اذا رأت دما قويا كالنساء والاحمر والقاني كان حريضا ويطلب الاعتداء بالاشهر قبل  
 انقضاء ولبعده وان رأت صفرة او خضرة او زهرية فهي استحاضة واقله ثلثة ايام وثلاث ليال  
 نص في ظاهر الرواية واما قولهم ولا يها يمكن تطبيقه على رواية الحسن عن ابي خنيفة ايضا وثلاثة  
 ايام وما يخل من الليالي هو ليلتان قال ان طغى في الاجناس اقل الحيض ثلثة ايام وليا  
 وهو مذکور في الاصل ولكن معناه بيل تقع في مضي هذه الايام ولا يريد بثلاث ليال مقدر  
 بها كالايم حتى لو رأت عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس يوم الاثنين فمضت  
 ثلثة ايام لم يلبسها ويكون حريضا وفي النجاشي رواية عن ابي يوسف اما على ظاهر الرواية اقل الحيض  
 ثلثة ايام وثلاث ليال في الهداية وعن ابي يوسف انه يومان واكثر اثلاث وعذات في يوم  
 وليله واكثر عشرة وعذات في خمسة عشر ومبدأ الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج في ارجع علم  
 ان المرأة لما وجان داخل وهو بمنزلة الدبر وخارج وهو بمنزلة اللبنتين فاذا وضعت الكرسف في الفرج

في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس

في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس

في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس

الخارج فاقبل الجانب الداخل منه حدثا وحضا ونفاسا وان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهور  
 وان وضعت في الخرج الداخل فاقبل من الجانب الداخل ان كان عابثا على حرف الفرج او كانا  
 له فهو حدث وحيض ونفاس وان كان مشغلا فلا حتى ينفذ البنية الى الخارج لعدم الظهور  
 وان اسقط الكرسف فهو حدث وحيض ونفاس لوجود الفروج والطهر بين دمين في مدة يعني  
 ان الطهر المتخلل بين دمين والذمان في مدة الحيض يكون حريضا ولو خرج احد الدمين عن الحيض  
 ان رأت يوما دما وتسعة طهر او يوما دما مثلا لا يكون حريضا لان الدم لا يغير لم يوجد في الحيض  
 ووجهه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط اجاعا فيعتبر اوله واخره كالضاب في باب  
 الزكوة ولا يبتدئ الحيض بالطهر ولا يختم به على هذه الرواية وهي رواية محمد عن ابي خنيفة وكذا النفاس  
 على هذا الاعتبار وما رأت من لون فيها اي في المدة سوى البياض حيض علم ان لوان الحيض  
 الحرة والسواد فاما حريضا اجاعا وكذا الصفرة المشبعة في الاصح والخضرة والصفرة الضعيفة والكدرة  
 والشرية عندها والغرق بينهما ان الكدرة يضرب الى البياض والشرية الى السواد وانما تقدم سبعة اظهر  
 المتخلل على لوان الحيض فاحتملها ثم ذكر الالوان ثم بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال يمنع الصلوة  
 والصوم ويقضي بولاسي بناء على ان الحيض يمنع وجوبها وصحة ادايتها ومنع صحة ادايتها دون وجوبها  
 فيجب نضاض اذا طهرت دون قضائها ثم اعتبر عند آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت  
 سقطت وان طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهارتها عشرة وجبت الصلوة وان كان الباقي من  
 الوقت لا يتبع الا قدر الحجامة وان كانت لا تقل منها وذلك عاده فان كان الباقي من الوقت  
 مقدار ما يسع الغسل والحجامة وجبت والا فلا لان مدة الاغتسال من الحيض واربعون في النفاس ثلثة  
 العشرة في الحيض ودخل المسجد لم يقل الطواف لان الحيض لا يمنع الطواف على ما ياتي في كتاب  
 الحج نعم يجب عليها التحريم الطواف في الحيض وهي من سبل الحج يذكر في موضعها واما  
 ما تحت الارزار وعن محمد بن يحيى شعار الدم اي موضع الفرج فقط ولا تغار اي النوان سوا كان  
 او ما دونها في رواية الكرخي وهو المختار وفي رواية الطحاوي بكل ما دون الآية هذا اذا فرأته على قصد

في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس

لانها متعلقة بمدة الحيض

في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس



التلاوة واما اذا قرأت على قصد الذكر والتأمل فبان بالتأني كحب ونفسا بخلاف الحديث  
 متعلق بقوله ولا تقراء ولا تمس هؤلاء الاربعة معصيا ولا جلد المتصل احقره عن المنفصل  
 ولم يقل الا بخلاف متجاف لعدم محض المستثنى فيما ذكره بكم ولا درهما فيه آية الا بضرورة  
 وحمل وطى ثم قطع ومما لاكثر الحيض والنفس قبل الغسل فان قلت حمل الوطى حتى لا يتوقف على  
 انقطاع الدم قلت انما فرض انقطاعه لان الكلام بعد في احكام الحيض وحمل وطئها على تقدير عدم  
 في الصورة المذكورة في احكام الاستحاضة دون من قطع لاقبل منه اي من الاكثر الا اذا اغتسلت او  
 يتمت لان الدم تدنرارة وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال والتمس ترجيح جانب الانقطاع حتى  
 قدر ما يسع الغسل والتحريم من آخر وقت الصلوة لان الصلوة صارت وينا في وقتها فظهر حكمها  
 هذا في السنة واما الكناية فيحمل وطئها بنفس الانقطاع قبل العشرة لانه لا يتنظر في حتمها اعادة رابدة  
 وانما قال من آخر وقت الصلوة اذ لا عبرة للوقت المهل ولا الاول وقت الصلوة على عرف في موضع  
 ثم ان ما ذكرنا من ان المنقطع دون عاداتها لانه اذا كان دونها لا يقربها وان اغتسلت حتى  
 عادتها لان العادة في العادة غالب واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره لانه قديمته الى سنة  
 وسنين وقد لا يمتد وقد لا يبرى الحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند نصب العادة في وقت الا  
 اي لانه لاكثر الطهر الا اذا استمر بها الدم فاجب الى نصب العادة فيقدر طهرها عند عادتها لا يخرج  
 ثم اختلفوا في مقداره فقال محمد بن ابراهيم الميمني بقدر ستة اشهر الا ساعة لان الطهر بين الذين  
 اقل من اربعة ايام الى ثمانية ايام فافقوا من ذلك ساعة فاذا اطلقت بيقضي عدتها تسعة عشر شهرا الا  
 ثلث ساعات يجوز ان يكون طهرها في اول الطهر فيحتاج الى ثلث حض شهر والى ثلث اطباء ثمانية  
 عشر شهرا الا ثلث ساعات انما اعتبروا جواز طهرها في اول الطهر ولم يعتبروا جواز طهرها في اول  
 حيضها حتى يحتاج الى ازيد ما ذكر لان الطلاق في الحيض بدعة فلا يبيح ان يعتبر به وما نقص عن قبل  
 الحيض او زاد على اكثره اي على العشرة هذا على طلاقه في اول المبتدأة التي بلغت مستحاضة فيحيض  
 كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة وقس على هذا قوله واكثر النفاس وعلى عاده عرفت بحض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعة اي اذا كانت لها عادة في الحيض وفرضت  
 فراث الدم اثني عشر يوما فثمة ايام بعد السبعة استحاضة واذا كانت لها عادة في النفاس  
 وهي ثلثون يوما فثمة ايام بعد ثلثين يوما فالعشرون التي بعد الثلثين استحاضة والعادة  
 لا يثبت الا بمزمن عندهما وقال ابو يوسف ثبت بمرة واحدة او مرات حامل فهو استحاضة  
 اي الدم الذي تراه الحامل ليس بحض بل استحاضة خلافا لثاني قوله وما نقص من ذلك  
 خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا يمنع صلوة وصومنا ووطئنا ومن لم يحض عليه وقت فرضه لا يؤ  
 حدث اي حدث الذي يثلي به من استحاضة ورعاف وكونها هذا حد المستحاضة وصاحب  
 في البقاء واما في حق الانبعا فلا بد من الاستيماء بان يسمى العذر وقت صلوة كاملة صرح به صاحب  
 الهداية في التحيين يوضا لوقت كل فرض ويصلي ما شاء من فرض ونفل خلافا لثاني قوله فان عذر  
 يوضا لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض ويبطل عند خروجه اي خروج وقت الفرض لو مضى  
 لصلوة العيد قيل ليس لان يودي به الظاهر لانه يبطل بخروج صلوة العيد والقيح انه يجوز له ذلك  
 ليست بفرض ومن هنا بين وجه رجحان قوله خروجه على قول من قال خروج الوقت لفظا  
 وانما قال بطل عند الخروج ولم يقل ينقضه الخروج لان الناقض هو الحدث السابق لكن الشيع  
 اسقطا خبره في الوقت للحاجة وعند الخروج تنعدم الحاجة فيعمل ذلك الحدث فيكون الخروج  
 اعمال الحدث اذا شرط ما يوجب الحكم عنده لانه يظهر هذا في عدم جواز المسح على الخف بعد خروج الوقت  
 لا عند دخوله هذا عندهما وعند ابى يوسف يبطل ايها كان وعند زفر يبطل عند دخوله فقط فيصلي  
 من توضا قبل الزوال الى آخر وقت الطهر لعدم خروج وقت الفرض وفيه خلاف لابي يوسف وفرض  
 ان دخول الوقت معتبر عندهما لا بعد طلوع الشمس من توضا قبيله دون قبله لان المراد ان  
 يكون بعد طلوع الفجر كيلا يتحقق دخول الوقت بعد التوضي فيتعين الخروج شرطا للبطلان وفيه خلاف  
 زفر لما عرفت ان المعتبر عنده هو الدخول فقط ولم يوجد والنفاس دم يعقب الولد قال المطري  
 النفاس كسنة النون ولادة المرأة مصدر سمي به الدم كما يسمى بالحيض ولا حد لاكثره اربعون يوما

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض

هذا الحديث يدل على ان الحيض اذا استمر  
 اكثر من سنة لم يبرأ من الحيض



خلافا للشافعي فان اكثره ستون يوما عنده وهو لا يمتنع من الاول خلافا لمحمد وهو قول  
 والتومان ولدان من بطن لا يكون بين ولديهما اقل مدة الحمل بستة اشهر وقال المعزى  
 التوم اسم للولد اذا كان معه آخر في بطن واحد ويقال هاتومان كما يقال هاتومان قولهم هاتومان  
 خطأ وفي البسوط ذكر ان التومان مكان التوين صحيح عند اهل اللغة منهم من قال التومان اوضح كما يقال  
 كفوان واخوان وانقضا العدة من الاثر اجماعا وسقط يرى بعض خلقه ولد فيصير في نفس الوالد  
 اسم الولد ويقع المعلق بالولد اي بحيث لو كان علق بمينه بالولادة وتنقض العدة به اطلاقها  
 ليسل عدة ام الولد **باب** الانجاس بيطر البدن والنوب اسقط ايضا قلنا ان الصلوة  
 لان المقصود منها بيان جواز طهارتها بما ذكر لا بيان وجوبها حاله الصلوة فانه من مسائل باب  
 شروط الصلوة ولم يذكر هنا المكان لانه انواع ولكل منها حكم خاص على استقصاء عليه من  
 مرنى برؤال عينه واثره الذي لا يثنى زواله فان الاثر الذي يثنى زواله معفو هذا ورد الاثر  
 بكل ما يعطى طاهرا كان او غيره وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز ان ياتى بالآفة وانما ترك قيد المنزل  
 لانقضاء من قوله برؤال عينه كالحل وكحة في الانقضاء بالعصر فالكاف للثبوت والنحو للتشبيه  
 فالصلى مثاله الحلل وما يشبهه وعالم يزعم انه ثلثا وعصره في كل مرة بشرط ان يبالغ في العصر  
 في امة الثلث بقدر قوته ان امكن المعنى فيه غلبه الظن وانما قدره بالثلث لان غلبه الظن  
 يحصل عنده غائبا حتى لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على ثلثه انة قد طهر جاز وان لم يكن  
 عصره والآن يغسل ويترك الى عدم الفطرات ثم ونم هكذا ولا يشترط اليسس ويطهر الخفق عن ربي  
 جرم كل ما يرى الجفاف وهو جرم وما لا يرى بعده فليس يجرى جرم جف لا بد من الجفاف عند لان  
 مسح الرطب ككثره بالذلك بالارض وجوزه اي جوزه لذلك ابو يوسف في طهارة اي في طهارة  
 ذي جرم فانه لا يشترط الجفاف ولكن يشترط ذهاب الرابحة وعلى قول اكثر المشايخ وبقيت  
 قال محمد وزفر لا يطهر الا بالافضل وعلا لاجرم له كالبول افضل فقط وسمن المني رطب بافضل  
 به وبالزك ومنه ان يابس بالزك فقد اخطأ وان اصاب منى بدنه لا يطهر الا بالافضل طاهرا

غايته ان يفرج ويمنع قال  
 التومان افع

تخمس طرف النوب فبفسه غسل طهارة  
 ان شراؤه به ٢٠ حشر طهارة ان علم بعد ذلك ان  
 النجس بفسه غسل اعم واصح من ذلك النوب  
 وفي الظاهر ان اذ ان شراؤه به تخمس النوب كل واحد  
 الا هو

كان

نك

ذكره في الاصل وهو مروي عن ابي حنيفة ذكره في الكافي وذكر الكرخي في مختصره ان يابس بيطر  
 بالزك من غير فرق بين العضو وغيره ومنهم من ان عدم النوى في ظاهر الرواية والفرق في رواية  
 الحسن فقد دم والسيف وكحة في الصلابة والصلابة باليسج ان كان يابس كفي مطلق المسح  
 وان كان رطبا لا بد من المسح بالتراب حتى يجف ثم يطره والبساط يجرى الماء عليه لينة في الذخيرة  
 يوما وليلة وفي الحانية اكتفى بمطلق الجري والارض والاجر المفروش احرز به عن الموضوع بطلان  
 لم يقل باليس لانهم يفرقون بينه وبين الجفاف والمعتبر هنا هو الثاني ذكره في الذخيرة وقال  
 الاثر من اللون والريح للصلوة خلافا لفرق الشافعي لا للثبوت يعني بيطر الارض بما ذكر طهارة كافية  
 للصلوة عليها ولا تطهر طهارة كافية للثبوت بها وكذا القصر اراد به السرة التي تكون على السطح من القصب  
 ونحوه وكما نعلم في الارض اختلفوا فيها وقيل ما دام ما بين على الارض بيطر ان الجفاف وهو  
 وما قطع منها بغيره لا غير وقد ادرج من نجس غليظ كبول ودم وخرق وخرق وخرق وبول حار وخرق  
 وفارزة وروث وخبث الثوب يستعمل في الغرس والحمار والخبث يستعمل في البغاة بغيره الا  
 وما دون ربع نوب اي ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل جميع ثوب عليه وقيل ربع  
 اصابته النجاسة كالزبل والكم والبرص وعند ابي يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع ومحمد  
 ما خلف كبول فريس وما اكل لحمه وخر بيطر سواء كان من السباع او من غيرها وما وقع في بعض نسخ  
 الهداية وغاية البيان من التخصيص بالاول ليس بصحيح لانه يخرج الخفاف مع ان غلبه العفو وهو  
 كونه من جازق من الموا شاملة له لا يؤكل عفو وان زاد لانه نجاسة وغلظها لا يطره  
 يقع في الماء وانما يظهر فيها يصيب الثوب ذكره في الاسرار ويعتبر وزن الدرهم بقدره مثقال في  
 الكثيف ومساحة بقدر عرض كف في الرقب الراد من الكف ما وراء المفصل ودم السمك ليس  
 بنجس فصل عاقبه ولم يشركه في حكم العضو كما فعله صاحب الكفر لانه طاهر في ظاهر الرواية  
 العفو يقتضي النجاسة ولعاب البغل والحمار ليس لانه مشكوك والطاهر لا يزول طهارة  
 وبول النعش مثل نوس البقر ليس بشئ وما ذكره على نجس كلكه لانه قد ذكر فيه خلاف التثنية

حاشية  
 فان قلت ان النوى في رواية  
 الكرخي

حاشية  
 وانما يابس بيطر الارض  
 بما ذكر طهارة كافية

يستعمل في البغاة

شك

خطا في  
اي قوله

حاشية

حاشية

نجس



وحار صار على ويصل على ثوب بطانية بحتة اذا لم يكن الثوب مخرجا وعلى طرف باطن  
 آخر منه نجس وان حرك احد ما حرك الاخر انما قال في رد المحتار ان لا يتحرك احد ما حرك الاخر  
 وفي ثوب طهر فيه مذقة ثوب بط بحت فيه لا يثبت لو اعصر فطارت اي ليس طهر  
 الذرة فيه بحيث لو اعصر فطارت تلكا لينة او وضع بطا على طين بطين فيه سرفين ونس  
 او نجس طرف منه نفسه وغسل طرفا آخر بلا حراي لا يشترط الخري في غسل طرف من الثوب كخط  
 بال عليها حر خصها بالذكر للاتفاق في غلط نجاسة بولها فعمل الحكم في غيرها بالدلالة تدوهم  
 او ذهب بعضها في طهر الكل ولا يشترط الخري فيما يقبل الطهارة هنا لكان الضرورة وفيه نظر  
 اذ لا ضرورة في الخري الاستحباب الخرج من البطن والاستحباب طلب الفراغ منه وعن ارئه باء اذ  
 ذكره في الجمل من نجس يخرج من البطن لم يقبل من كل حدث غير النوم والرج لا يثبت من اجابته  
 قال ان النوم ليس حدثا لانه اما الحدث ما لا ينجس عنه غائبا فاقيم السبب الطاهر معناه وهو  
 مذنب مخرج من غير عيب حتى يقيه من الاتقاء وجعل الشئ نقيا طاهرا بلا عيب عند انقضاء  
 وقض حتى لو تركه لا يجوز صلوة والمعتبر في اقامته هذا السنه عندنا وهو الاتقاء بالعدد فان حصل نجس واحد  
 كغائه وان لم يحصل بالثلاث زاد عليه وعندنا في العدد مع الاتقاء شرط حتى لو حصل الاتقاء بدون  
 الثلث كل الثلث ولو ترك لم يجره ذكره في البداهة فالتقوى بقوله بلا عدد ولو لم يعد في اقامه السنه  
 والقبية على ذلك قال في رد المحتار الاول فيقبل الثاني ويبرأ الثالث يعني اذا احتاج في اقامه السنه على  
 العدد يفعل كذلك صيغا انما يبرأ بالاول في الصيغ لان الخشية فيه دلالة فلا يقبل اخر اخرج  
 ثم يقبل ثم يبرأ بالثاني في تنظيفه والادبار الذباب الى جانب الدبر والاقبل فنده ويقبل الرجل انما  
 قيه لان المرأة تدبر بالاول في كل حال لئلا يتلوث فرجها بالاول والثالث شاة لان الخشية في  
 غير مدالة فيقبل الاول لان الاقبل بلغ في الاتقاء ثم يبرأ ثم يقبل للباب الله وعلمه بالبراءة فيقبل  
 ثم يرفق الخرج بماء لغته ويقبل بطين اصبح واصبحا وثلاث بنية بالتفصيل على انه ينبغي ان يغسل باجم  
 واحدا كفي وان يغضم اليد الاخر ثم الاخر ان لم يحصل الكفاية بها تكون الثلث بعد الضرورة لا بد

في كتابها

في كتابها

في كتابها

في كتابها

كيدا تركه النجاسة في شقوق الاطراف ثم يغسل به يائيا ويجب في نجس ما ذكره المخرج الكثر من  
 درسم هذا عندنا وعند محمد يعتبر ما تجا وزمع ما في المخرج ولا يستنجي بعظم وروث وعين قال في الفتا  
 كيد الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرج والروث والطعام والليم والزجاج والحرف وورث  
 والشعر ولا يستقبل القبلة ولا يسديره لم يفعل ذكره استقبال القبلة لانه يشعربان لا يكون المنفى  
 سابقا مكرهنا وانما قال في الحكمة يعلم الكراهية في الصحا بطريق الدلالة ولو اطلق لنوم شخصها  
 بما اذا كان في الصحا وذكر في الاجناس ان هذا اذا كان الاستقبال الاستدبار لاجل التفتوت  
 ولو كان لزالة الحدث فلا كراهية في لا تعلق له للاستنجاء فحقه ان يكر في آداب ما يقبله  
 كاجابته الهداية **كتاب** الصلوة الوقت للفجر من الصبح المعروض الى الشتر في  
 الاقوى وهو الصادق احترازه عن المستطيل وهو الكتاب الى طلوع دكا يا بضم غير معروف اسم  
 الشمس معرفة لا بد منها الالف واللام وللظهر من ردو الما طريق معرفة على ما صرح في المسوط  
 بانه اصح الا قول وفي الثانية بانه المختار هو ان يجر خشيته في مكان تنو ويوضع على مبلغ  
 انقل علامة فادام النفل في الانقضاء فالشمس في الارتفاع والوقت قبل الزوال وان اخذ  
 النفل في الازدياد فالشمس قد زالت والوقت بعد الزوال ومن موضع العلامة الى الخشية  
 في الزوال الى بلوغ الشمس مثليه سوى في الزوال هذا قول ابو خيفة رواه ابو يوسف عنه  
 ابو يوسف وهو رواية محمد او الحسن عنه اذا صار ظل الشئ مثله سوى في الزوال وفي رواية  
 بن عمر او الحسن عنه اذا صار ظل كل شئ مثله يخرج وقت الظهر ولا بد من وقت العصر في يصير  
 ظل كل شئ مثله فعلى هذه الرواية بين الوقين وقت صعل وللصبر منه الى غيبته وقت العصر  
 من آخر الظهر على القولين الى ان يغيب الشمس والمغرب منه الى مغيب الشفق وهو طرفة عينا  
 وهو رواية عنه وهو قول الشافعي وبه يفتي وعنده الشفق البياض والعشا كونه والوتر منه  
 الى البحر وعدم صحه تقديم الوتر على العشا عندنا لكونه لوجوب الترتيب وعندنا العشا كونه للور  
 ما بعد العشا الى فجر لما كان البتة رقبيا على ما يرا الاوقات المتعاقبة ان يكون الغاية المذكورة

والرؤية

في كتابها

في كتابها

في كتابها

في كتابها

في كتابها



للوتر فقط تداركه بقوله لهما ان الغاية المذكورة لهما لا للوتر خاصة بان يكون وقت  
 العشاء متيقنا بدخول وقت الوتر ويستحب للغير البداية مسواحيث يمكنه ترتيب اربعين  
 ثم اعاد بيان ظهري فادو ضوئيه قال النبي عليه السلام اسفروا بالفرقة اعظم للاجر والآخر للظلم  
 الصيف للامر بالتبريد وصدق ان يمكن الاثون الى الجاعات من المشي في الظل ذكره في  
 الحقايق وللصوم لم يتغير المعبر بغير القرض وهو ان يصير كاللحاق فيه الا عين النجوم  
 والآخر اليه مكره والعشاء الى ثلث الليل وللوتر الى اخره لمن وثق بالانتباه لاحاقه الى  
 ان يقال فحب لماعرف ان المفهوم حجة في الروايات واستعمل الظاهر الثاني والمغرب ويوم  
 غيم يحل العصر والعشاء ويؤخر غيرهما ولا يجوز عند طلوعهما وقبائهما وعروها حد الاول  
 الثالث ان التحاق العين في عين الشمس هو الضيق وعلامة الثاني ان يمنع الظل عن العصر  
 ولم يأخذ في الطول الحقايق صلوة اي كانت ونظرا لنقص عليه في الغاية وسجدة لاداة وجب  
 قبلها لانها وجبت كالمدة فلا ياتي بان قصه واما اذا انما فيها جازا او ما فيها من غير  
 لكن لا افضل تأخيرها ليوذيه في الوقت المستحب لانها لا يفوت بان خير وصلوة جازية حضرت  
 قبلها انما قال قبلها لانها ان حضرت فيها جازت من غير كراهية لانها اديت كما وجبت اذ  
 الوجوب بالجنود وهو افضل والآخر مكره لقوله عليه السلام كنت لا يؤخرن وذكروا الجنان  
 الا عصر يومه لانه اذا ما كانت وجبت لان سب الوجوب آخر الوقت ان لم يؤد قبله والافضل  
 بالاداء فاذا اذا ما كانت وجبت لا يكره فعلها فيه تاخيرها اليه وهذا كالتقصا لا يكره فعل بعد  
 ما خرج الوقت وانما يحرم تقوية ذكره انقل اذا خرج الامام خطبة الجمعة ذكر في الخلاصة اذا صدق الامام  
 المنبر ولم يشرع في الخطبة او فرغ من الخطبة قال ابو حنيفة بكراهة الكلام في هذين الوقتين ايضا عند  
 لا بأس به واجمعوا على ان صلوة التطوع كبره في هذين الوقتين وكذا بين الخطبتين على هذا وهذا  
 تبين انه اصاب في تركه قول صاحب الهداية الى فرغ وبعد الصبح الكسنة وبعد اداء العصر  
 الى تغييره لم يقل الى اداء المغرب لكان قوله وصح الغايات وصلوة الجارة وسجدة السجدة في

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

هين اي بعد الصبح وبعد اداء العصر لماعرف ان ما وجب كالمدة لا يؤدى ناقصا قال قاضي  
 يجوز قضاء الغاية بعد صلوة العصر قبل التغير ولا يجزى قضاءه في وقت بل لا يجزى خلافه لان في  
 فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والسفر ومن لم يلها لم يقل  
 لعدم اختصاص الحكم بها فانه كذلك اذا بلغ الصبي واسلم الكافر او افاق المجنون في وقت عصر او  
 عشاء صلا فاقط خلافه لان في لانه يقول ان وقت الظهر والعصر كوقت وكذا وقت المغرب  
 والعشاء والا يكفي عنده وجود الحدث في احد الوقتين من الظهر والعصر وكذا من المغرب والعشاء  
 في حق صاحب العذر بل لانه يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت العشاء وقت للمغرب في  
 حق من صار اهلا للصلوة ومن هو اهل فرض في آخر وقت يعقبه خلافا لفرق لا في العكس خلافا  
 لثاني لم يقل ان من جازت فيه لعدم اختصاص الحكم بها فلا وجب له خصوصاً في مقابلته لتوهم  
 ذكر في الفتوى الظهرية والحاصل ان زوال المانع في آخر الوقت موجب وحلوله فيه مسقط  
**باب** الاذان بوسنة النوايض اداء وقضاء فقط قبلها لا قبل وقتها وعند  
 يوسف وهو قول الشافعي يجوز للغير في النصف الاخير من الليل ما لم يقل في وقتها لان اذان ما  
 يقضى منها لا يلزم ان يكون في وقتها فان قوله عليه السلام فليصل اذا ذكر ما فان ذلك وقتها في  
 حق الناس فلا يدل على ان التقضاء مطلقا يكون في وقتها فيما ادلى يؤذن مرة اخرى في وقتها  
 لو اذن قبله ويؤذن عالما بالاقايات لول الثواب الموعود ولا اذان مستقبل القبلة واصحاب  
 في اذنيه يترسل فيه اي يتمثل ملاطحة المراد به التقرب والترحم وترجيع المراد به ان يذكر الشهادتين  
 مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت به مرتين وفيه خلاف الشافعي ويجوز وجه في الجملة  
 بمكة وبسرة وسدير في صومعة ان لم يكن الا علام مع التبات في مكانه لكون الصومعة متعة  
 ويقول بعد فلاح الفجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا لثاني فان عذره فاد  
 الا قد قامت الصلوة لكن يجدر فيها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يكلم فيها  
 الا لا يحكم في انشاء الاذان ولا في انشاء الاقامة واحسن الشاؤون الثوب هو الا علام بعد الا علام

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

في وقت الصلاة

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة

لان الوقت الثاني من السماء وجب اليها

في وقت الصلاة

الاقامة

في وقت الصلاة



في الصلوات كلها ويجلس فيها الا في المغرب وقال لا يجلس في المغرب طه حقيقته ويؤذن  
 لله تبارك وتعالى ويقيم عند تدويرها في بها لكل منها او بها غير الاولى فان لها باقى بها وكره اقامه الخ  
 لا اذنه ولم يجز اذنه اذ ان الجنب واقامة ولا تعادى بل هو الا ان يكرار الاذان من غير اذنه  
 مشروء والمجاك في الجمعة دون الاقامة وان لم يعاد اجزاء الاذان والصلوة ذكره في التبيين كذا  
 المرأة والمجنون وانكر ان وصي لا يعقل فان اذن هو لا يعاد بذكره في الطهارة وباقى بها المسارو  
 المصلي في المسجد جماعة انما قال جماعة لان المصلي في المسجد منفرد حكمه حكم المصلي في بيته في مصر في عدم  
 كرامته بركتها معاً او في بيته في مصر لان في القرى قد لا يكون مسجد فالمصلي في بيته حكمه حكم المصلي  
 واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر ذكره تركها لاولين اى كره تركها معاً لاف المصلي  
 المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاستغفار بالاقامة بخلاف المصلي في المسجد جماعة  
 لا لثالث فانه لا يكره تركها معاً اذا اذن واقيم في مسجد حية ويقوم الامام والقوم عند حي على  
 الصلح قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الصلح عند علمائنا الثلثة و  
 قال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية  
 كبروا والصحيح نون علمائنا الثلثة ويشع قبل قد قامت الصلوة قال في الذخيرة قال ابو بكر قبل  
 قوله قد قامت الصلوة هكذا في النوار وانما يدل على القيام عند قوله حي على الصلح وظاهر ما ذكر في  
 الكتاب بوجوب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت الصلوة قال شمس الانبياء الحلواني الصحيح  
 ما ذكر في النوار **باب شروط الصلوة التي يتقدمها لا بد من هذا القيد** احترار عن  
 الشرط التي لا يتقدمها بل يقارنها او يتاخر عنها وهي التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحومة  
 والترتيب وطرف البضعة والمراد شرط الصحة لا شرط الوجوب ولذلك جمع تنوعه الى النوعين المذكورين  
 في طه ثوب المصلي ومكان من حيث وجده منه ومن حيث قدر بيان الجنب والحديث وسرور  
 عن غيره واستقبال القبلة والنية والكورة للرجل من تحت سرته الى تحت ركبتة فاركبة عورة دون  
 السرة خلافا لث في فيها وللا تملك مع ظهرها وبطنها والجزء جسد اى جميع اعضائها الا الكوة

لظن النجاسة طه حقيقته  
 النجاسة الحقيقية طه حقيقته  
 والكف

في الصلوات كلها ويجلس فيها الا في المغرب وقال لا يجلس في المغرب طه حقيقته ويؤذن لله تبارك وتعالى ويقيم عند تدويرها في بها لكل منها او بها غير الاولى فان لها باقى بها وكره اقامه الخ لا اذنه ولم يجز اذنه اذ ان الجنب واقامة ولا تعادى بل هو الا ان يكرار الاذان من غير اذنه مشروء والمجاك في الجمعة دون الاقامة وان لم يعاد اجزاء الاذان والصلوة ذكره في التبيين كذا المرأة والمجنون وانكر ان وصي لا يعقل فان اذن هو لا يعاد بذكره في الطهارة وباقى بها المسارو المصلي في المسجد جماعة انما قال جماعة لان المصلي في المسجد منفرد حكمه حكم المصلي في بيته في مصر في عدم كرامته بركتها معاً او في بيته في مصر لان في القرى قد لا يكون مسجد فالمصلي في بيته حكمه حكم المصلي واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر ذكره تركها لاولين اى كره تركها معاً لاف المصلي المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاستغفار بالاقامة بخلاف المصلي في المسجد جماعة لا لثالث فانه لا يكره تركها معاً اذا اذن واقيم في مسجد حية ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلح قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الصلح عند علمائنا الثلثة و قال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والصحيح نون علمائنا الثلثة ويشع قبل قد قامت الصلوة قال في الذخيرة قال ابو بكر قبل قوله قد قامت الصلوة هكذا في النوار وانما يدل على القيام عند قوله حي على الصلح وظاهر ما ذكر في الكتاب بوجوب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت الصلوة قال شمس الانبياء الحلواني الصحيح ما ذكر في النوار باب شروط الصلوة التي يتقدمها لا بد من هذا القيد احترار عن الشرط التي لا يتقدمها بل يقارنها او يتاخر عنها وهي التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحومة والترتيب وطرف البضعة والمراد شرط الصحة لا شرط الوجوب ولذلك جمع تنوعه الى النوعين المذكورين في طه ثوب المصلي ومكان من حيث وجده منه ومن حيث قدر بيان الجنب والحديث وسرور عن غيره واستقبال القبلة والنية والكورة للرجل من تحت سرته الى تحت ركبتة فاركبة عورة دون السرة خلافا لث في فيها وللا تملك مع ظهرها وبطنها والجزء جسد اى جميع اعضائها الا الكوة

والكف والقدم وكشف رجب ساقها وبطنها وفخذها ودبرها وشعر نزل من راسها ورجب ذكره  
 منفردا او الاثنين نية بقوله منفردا على ان يكلم من الذكر والاثنين عضو مستقل وعند الشافعي  
 انما في قليل العورة يمنع من الجواز يمنع انما يمنع اذا استمر زمانا كثيرا او قدرا كثيرا ما يؤدى فيه كره  
 وعادى من قبل الجنب صلى معه ولم يعذ وان صلى عاريا ورجب طاهر لم يجز وفي نقل من قبل الفضل  
 صلوة معه وعند محمد ذلك حتم وانما قال معه دون فيه تنبيها على ان الفضيلة في كونه مع المصلي ترا  
 عورة لاني وقوع الصلوة فيه وعادى كسر الشرط عدم ما يستتره باعدم الثوب بخصوصه في لو  
 وجد ورقا او خشباً او غير ذلك مما يمكن الاستئثار به لا يجوز صلوة عاريا فانما كان او قاعدا  
 فلذلك قال عادم ساتر ولم يفعل عادم ثوب يجوز صلوة عاريا ويندب قاعدا او ميا وقيل في  
 الاستقبال منه قدرته وان جعلها وعدم من يعلم انما يعلم انما يعلم من قبل من قبل الا بغيره بغير  
 من يسئل اذ لم يكن بالمسئول عنه تحريم ولم يعذر ان خطا وقال الشافعي بعيدا اذا استدير ثاوان  
 علم به اى بالخطا ووقف على جهة القبلة مصليا او تحول اية الى اخرى استأذنها اى الى تلك الجهة  
 واتم وان شرع بلا حرم لم يجز وان اصاب فان علم ذلك قبل الفراغ عليه ان يستأذنها لان التحريم في  
 عليه فيفسد بركته واما اذا علم بعد الفراغ فلا استئذان لحصول المقصود وكذا ينبغي ان يفهم هذه المسئلة  
 وجه خرج في التبيين واما ما يفهم من قول من قال لم يعد محظى تحريم بل مصيب لم يخرج فلم يثبت رواية  
 بل اخذ من اشارة عبارة القدوري حيث فان شتمت عليه القبلة اجتهد وقال شيخ الاسلام خاهر  
 زاده اشار الى انه لو صلى من غير تحريم ظهر انه اصاب القبلة لا يجوز صلوة لان القبلة حالة الاشياء  
 جهة التحريم وعلى هذا التعليل اعتمد شرح الكتاب في شرح تلك العبارة وجواب هذا التعليل ما سيره  
 في التبيين وهو ان جهة التحريم وان كانت هي القبلة حالة الاشياء الا ان التحريم لم يقصد له  
 وانما يقصد الاصابة فاذا حصلت اغتنت عنه لما علم من القواعد ان ما فرض لغيره بشرط حصوله  
 لا لا غير كالسعي الى الجمعة بل الروايات متواترة على خلاف ما ذكر قال الطحاوي ولو انه شك لم يخرج  
 وصلى من غير تحريم فهو على الفساد واما ما يبين الصواب بعد الفراغ من الصلوة وعلى وفق هذا ذكر صاحب

في الصلوات كلها ويجلس فيها الا في المغرب وقال لا يجلس في المغرب طه حقيقته ويؤذن لله تبارك وتعالى ويقيم عند تدويرها في بها لكل منها او بها غير الاولى فان لها باقى بها وكره اقامه الخ لا اذنه ولم يجز اذنه اذ ان الجنب واقامة ولا تعادى بل هو الا ان يكرار الاذان من غير اذنه مشروء والمجاك في الجمعة دون الاقامة وان لم يعاد اجزاء الاذان والصلوة ذكره في التبيين كذا المرأة والمجنون وانكر ان وصي لا يعقل فان اذن هو لا يعاد بذكره في الطهارة وباقى بها المسارو المصلي في المسجد جماعة انما قال جماعة لان المصلي في المسجد منفرد حكمه حكم المصلي في بيته في مصر في عدم كرامته بركتها معاً او في بيته في مصر لان في القرى قد لا يكون مسجد فالمصلي في بيته حكمه حكم المصلي واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر ذكره تركها لاولين اى كره تركها معاً لاف المصلي المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاستغفار بالاقامة بخلاف المصلي في المسجد جماعة لا لثالث فانه لا يكره تركها معاً اذا اذن واقيم في مسجد حية ويقوم الامام والقوم عند حي على الصلح قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الصلح عند علمائنا الثلثة و قال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والصحيح نون علمائنا الثلثة ويشع قبل قد قامت الصلوة قال في الذخيرة قال ابو بكر قبل قوله قد قامت الصلوة هكذا في النوار وانما يدل على القيام عند قوله حي على الصلح وظاهر ما ذكر في الكتاب بوجوب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت الصلوة قال شمس الانبياء الحلواني الصحيح ما ذكر في النوار باب شروط الصلوة التي يتقدمها لا بد من هذا القيد احترار عن الشرط التي لا يتقدمها بل يقارنها او يتاخر عنها وهي التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحومة والترتيب وطرف البضعة والمراد شرط الصحة لا شرط الوجوب ولذلك جمع تنوعه الى النوعين المذكورين في طه ثوب المصلي ومكان من حيث وجده منه ومن حيث قدر بيان الجنب والحديث وسرور عن غيره واستقبال القبلة والنية والكورة للرجل من تحت سرته الى تحت ركبتة فاركبة عورة دون السرة خلافا لث في فيها وللا تملك مع ظهرها وبطنها والجزء جسد اى جميع اعضائها الا الكوة







مقيدة بالافرة فدل مفهومه على عدم وجوب القراءة في الاولى قلت نعم الا انه لا عبرة بالمفهوم في  
مقابلة المنطوق ولفظ السلام خلاف لما في فائه فرض لا يقع الصلوة بدونه عنده لا بد من كونه  
القيده لعدم الفرق بين الفرض والواجب عنده فلا يخفى الخلاف مجرد اطلاق الفرض عليه وقوت  
الوتر وكبيرات العيدين وتعيين الاوليين للقراءة والطائفة في الركوع والسجود لم يقل وتعيين الاركان  
لانما يشتمل ما ليس بواجب كالقنوت والعقده بين السجدة بين فانما يستلزمها في وجوبها في ذلك  
المداية واما قضية الشمول فمقد نص عليها صاحب الطحاوي حيث قال تعديل اركان الصلوة وهو الطائفة  
والقرار في الركوع والسجود وقوة الركوع والعقده بين السجدة ليس بفرض عند اصحابنا وعن ابي  
يوسف في غير رواية الاصول انه فرض هو قول الشافعي ثم طائفة الركوع والسجود على قولهما عند  
الرجحاني وواجب عند الكوفي حتى يجب سجود السجدة وكبره تركه على القولين اما طائفة قنوت  
الركوع وقنوت السجود بعد تسبيح الله لا واجب على قولهما بالاتفاق والجمهور والاصحاب فيما يجزئ  
وسن غيرهما اوجب اي ماعد النقص والواجبات امانة او مذوب فاذا اراد الشرع كبرها  
المراد بالحذف ان لا يأتى بالبدن في محزة الله ولا في باب الكبر بعد رفع يديه خلافا لابي يوسف فانه يكبر  
عنده مع رفع يديه ولا يفتي عن ذلك قوله ما شاء لانه خلوع من الله لا على الترتيب غير مخرج اصابعه  
ولا ضام يتركها على حالها ما شاء بايديه حتى اذنيه والاراء ترفع هذا منكيبها وجار التكبير بكل ذكر هو  
شأنه خالص لله تعالى كالتمليل والتجديد والتسبيح وكل اسم مع صفته تعظيم لقوله الله اجل والرحمن اكبر  
بحسن التكبير ولا خلافا لابي يوسف والشافعي وما لك على التفصيل المذكور في الطحاوي وبالفارسي  
وكذا الوقتين بعد اذان وسننهما وبالجملة اغفل لا قال في الذخيرة والحاصل من مذهبهما ان لا يحد  
اسما من اسماء الله تعالى او يحد ثناء جاز الا فاح به وما كان منتهى او دعا لا يجوز الا فاح به ويصح بحسبه  
على تماله تحت سرته كافي القنوت وصلوات الجنان ويرسل في قنوت الركوع وبين كبيرات العبد قال كس  
الاية الخلو في ان كل قيام ليس فيه ذكر منون فالسنة فيه الارسل وكل قيام فيه ذكر منون فالسنة  
فيه الوضوء وكان ينبغي شمس الائمة الشريفة والصدركبير رمان الائمة والصدركبير حاتم لا يفتي في

مقيدة بالافرة  
مقابلة المنطوق  
القيده لعدم الفرق  
الوتر وكبيرات العيدين  
لانما يشتمل ما ليس بواجب  
المداية واما قضية الشمول  
والقرار في الركوع  
يوسف في غير رواية  
الرجحاني وواجب عند الكوفي  
الركوع وقنوت السجود  
وسن غيرهما اوجب اي ماعد  
المراد بالحذف ان لا يأتى  
عنده مع رفع يديه ولا يفتي  
ولا ضام يتركها على حالها  
شأنه خالص لله تعالى  
بحسن التكبير ولا خلافا  
وكذا الوقتين بعد اذان  
اسما من اسماء الله تعالى  
على تماله تحت سرته  
الاية الخلو في ان كل قيام  
فيه الوضوء وكان ينبغي

ثم ينبغي ولا يوجب اراد بالثناء سبحانك اللهم انى وجوبه قراءة انى وجبت وجوبه بعد التحريم وانما  
اتى بتم التفاوت بين المعطوفين فان الوضوء والارسل من الافعال والثناء من الادكار لا للترخي فان  
لا يلزم ان يكون الثناء متراخيا عنهما ويتبع للقراءة لا للثناء خلافا لابي يوسف فيقول المسبوق لا للثناء  
ويقرأ فيتعوذ لا للمؤتم لانما ينبغي ولا يقرأ فلا يتعوذ ويؤخر عن كبيرات العبد ومن يجعله ثناء يفتي  
عليها ويستحب لابين الفاتحة والسنن الا على قول محمد في صلوة الخليفة فيسرى من اى السنة والسنن والتسمية  
خلافا لشافعي في التسمية لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلوة بالتيهية وهذا من جملة ما منكبه الشافعي على  
الثناء آية من الفاتحة ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سزا خلافا لشافعي في الجهر به كالنوم وعند مالك  
لا ياتي الامام بالثامين وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله ثم يكبر للركوع ماقفا ويعتد بيديه  
على ركبتيه مرفعا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح ثلثا وهو اذناه اى اذنى الكاهن  
لا الجواز ثم يستمع اى يقول سمع الله من حمده رافعا راسه ويكفي به الامام خلافا لما وافق الطحاوي  
قولهما بالتجديد المؤتم خلافا لشافعي والمقدح يجمع بينهما في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية  
الاصح وفي الخلاصة الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتجديد لا غيره وقال في المبسوط وهو الاصح وعليه اكثر النسخ  
ويقوم سؤيا قدر انه سنة عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه  
اولا ثم يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند ائمتنا الثلاثة وعند زفر وهو قول الشافعي ومحمد بن القاسم  
ابو الليث انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القنوري والكرخي والجصاص انه فرض ثم وجهه  
بين كفيه ويديه هذا اذنيه وقال الشافعي يضع يديه هذا منكبه ضامنا اصابعه مبداء بضعفه الضع  
بكسر الباء العضم مجازيا بطنه عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا وهو  
اذناه ويستحب ان يزيد على الثلث فيما بشرط ان يحتم على الوتر وان كان اما لا يزيد على وجهه على  
القوم فان سجد على كور عاتقه كور العاتق دورا وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا  
وجد جهم الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا ذكره في المختلف وتفسير وجدان الجهم ما قالوا ان مانع لا  
راسه المبلغ من ذلك ذكره في التبيين ثم ان الظاهر من تحليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان

ثم ينبغي ولا يوجب اراد بالثناء سبحانك اللهم انى وجوبه قراءة انى وجبت وجوبه بعد التحريم وانما اتى بتم التفاوت بين المعطوفين فان الوضوء والارسل من الافعال والثناء من الادكار لا للترخي فان لا يلزم ان يكون الثناء متراخيا عنهما ويتبع للقراءة لا للثناء خلافا لابي يوسف فيقول المسبوق لا للثناء ويقرأ فيتعوذ لا للمؤتم لانما ينبغي ولا يقرأ فلا يتعوذ ويؤخر عن كبيرات العبد ومن يجعله ثناء يفتي عليها ويستحب لابين الفاتحة والسنن الا على قول محمد في صلوة الخليفة فيسرى من اى السنة والسنن والتسمية خلافا لشافعي في التسمية لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلوة بالتيهية وهذا من جملة ما منكبه الشافعي على الثناء آية من الفاتحة ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سزا خلافا لشافعي في الجهر به كالنوم وعند مالك لا ياتي الامام بالثامين وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله ثم يكبر للركوع ماقفا ويعتد بيديه على ركبتيه مرفعا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح ثلثا وهو اذناه اى اذنى الكاهن لا الجواز ثم يستمع اى يقول سمع الله من حمده رافعا راسه ويكفي به الامام خلافا لما وافق الطحاوي قولهما بالتجديد المؤتم خلافا لشافعي والمقدح يجمع بينهما في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية الاصح وفي الخلاصة الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتجديد لا غيره وقال في المبسوط وهو الاصح وعليه اكثر النسخ ويقوم سؤيا قدر انه سنة عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند ائمتنا الثلاثة وعند زفر وهو قول الشافعي ومحمد بن القاسم ابو الليث انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القنوري والكرخي والجصاص انه فرض ثم وجهه بين كفيه ويديه هذا اذنيه وقال الشافعي يضع يديه هذا منكبه ضامنا اصابعه مبداء بضعفه الضع بكسر الباء العضم مجازيا بطنه عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا وهو اذناه ويستحب ان يزيد على الثلث فيما بشرط ان يحتم على الوتر وان كان اما لا يزيد على وجهه على القوم فان سجد على كور عاتقه كور العاتق دورا وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجد جهم الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا ذكره في المختلف وتفسير وجدان الجهم ما قالوا ان مانع لا راسه المبلغ من ذلك ذكره في التبيين ثم ان الظاهر من تحليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان

ثم ينبغي ولا يوجب اراد بالثناء سبحانك اللهم انى وجوبه قراءة انى وجبت وجوبه بعد التحريم وانما اتى بتم التفاوت بين المعطوفين فان الوضوء والارسل من الافعال والثناء من الادكار لا للترخي فان لا يلزم ان يكون الثناء متراخيا عنهما ويتبع للقراءة لا للثناء خلافا لابي يوسف فيقول المسبوق لا للثناء ويقرأ فيتعوذ لا للمؤتم لانما ينبغي ولا يقرأ فلا يتعوذ ويؤخر عن كبيرات العبد ومن يجعله ثناء يفتي عليها ويستحب لابين الفاتحة والسنن الا على قول محمد في صلوة الخليفة فيسرى من اى السنة والسنن والتسمية خلافا لشافعي في التسمية لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلوة بالتيهية وهذا من جملة ما منكبه الشافعي على الثناء آية من الفاتحة ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سزا خلافا لشافعي في الجهر به كالنوم وعند مالك لا ياتي الامام بالثامين وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله ثم يكبر للركوع ماقفا ويعتد بيديه على ركبتيه مرفعا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح ثلثا وهو اذناه اى اذنى الكاهن لا الجواز ثم يستمع اى يقول سمع الله من حمده رافعا راسه ويكفي به الامام خلافا لما وافق الطحاوي قولهما بالتجديد المؤتم خلافا لشافعي والمقدح يجمع بينهما في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية الاصح وفي الخلاصة الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتجديد لا غيره وقال في المبسوط وهو الاصح وعليه اكثر النسخ ويقوم سؤيا قدر انه سنة عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند ائمتنا الثلاثة وعند زفر وهو قول الشافعي ومحمد بن القاسم ابو الليث انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القنوري والكرخي والجصاص انه فرض ثم وجهه بين كفيه ويديه هذا اذنيه وقال الشافعي يضع يديه هذا منكبه ضامنا اصابعه مبداء بضعفه الضع بكسر الباء العضم مجازيا بطنه عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا وهو اذناه ويستحب ان يزيد على الثلث فيما بشرط ان يحتم على الوتر وان كان اما لا يزيد على وجهه على القوم فان سجد على كور عاتقه كور العاتق دورا وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجد جهم الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا ذكره في المختلف وتفسير وجدان الجهم ما قالوا ان مانع لا راسه المبلغ من ذلك ذكره في التبيين ثم ان الظاهر من تحليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان

ثم ينبغي ولا يوجب اراد بالثناء سبحانك اللهم انى وجوبه قراءة انى وجبت وجوبه بعد التحريم وانما اتى بتم التفاوت بين المعطوفين فان الوضوء والارسل من الافعال والثناء من الادكار لا للترخي فان لا يلزم ان يكون الثناء متراخيا عنهما ويتبع للقراءة لا للثناء خلافا لابي يوسف فيقول المسبوق لا للثناء ويقرأ فيتعوذ لا للمؤتم لانما ينبغي ولا يقرأ فلا يتعوذ ويؤخر عن كبيرات العبد ومن يجعله ثناء يفتي عليها ويستحب لابين الفاتحة والسنن الا على قول محمد في صلوة الخليفة فيسرى من اى السنة والسنن والتسمية خلافا لشافعي في التسمية لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر في صلوة بالتيهية وهذا من جملة ما منكبه الشافعي على الثناء آية من الفاتحة ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سزا خلافا لشافعي في الجهر به كالنوم وعند مالك لا ياتي الامام بالثامين وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله ثم يكبر للركوع ماقفا ويعتد بيديه على ركبتيه مرفعا اصابعه باسطا ظهره غير رافع ولا منكسر راسه ويسبح ثلثا وهو اذناه اى اذنى الكاهن لا الجواز ثم يستمع اى يقول سمع الله من حمده رافعا راسه ويكفي به الامام خلافا لما وافق الطحاوي قولهما بالتجديد المؤتم خلافا لشافعي والمقدح يجمع بينهما في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية الاصح وفي الخلاصة الصحيح من مذهبه انه ياتي بالتجديد لا غيره وقال في المبسوط وهو الاصح وعليه اكثر النسخ ويقوم سؤيا قدر انه سنة عندهما خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند ائمتنا الثلاثة وعند زفر وهو قول الشافعي ومحمد بن القاسم ابو الليث انه واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القنوري والكرخي والجصاص انه فرض ثم وجهه بين كفيه ويديه هذا اذنيه وقال الشافعي يضع يديه هذا منكبه ضامنا اصابعه مبداء بضعفه الضع بكسر الباء العضم مجازيا بطنه عن فخذه وموجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا وهو اذناه ويستحب ان يزيد على الثلث فيما بشرط ان يحتم على الوتر وان كان اما لا يزيد على وجهه على القوم فان سجد على كور عاتقه كور العاتق دورا وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجد جهم الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا ذكره في المختلف وتفسير وجدان الجهم ما قالوا ان مانع لا راسه المبلغ من ذلك ذكره في التبيين ثم ان الظاهر من تحليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان



كان يجده على كورعامة عدم الكرامة فيه عند لان في جانب كان دلالة على التكرار والفعل ما  
او فاضل ثوب او شئ يجده في ربة عليه جاز والافلا وكذا لو جده لزام على طهر من في صلوة  
لا غيره لو جده على من مو في صلوة يجوز للضرورة وعلى طهر من يصلي صلوة اخرى وليس في الصلوة لا يجوز  
لعدم القرون والمرأة تخفف وتزق بطنها بخديها ورفع يديها او يجلس مطنا ويكبر ويرفع يديه  
ثم يديه ثم ركبته ويقوم مستويا لعماد على الارض ولا تقود وقال الشافعي يعيد يديه على الارض  
ويجلس جلسته خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا تارة ولا تقود ولا رفع يديها وقال الشافعي  
يرفع في الركوع والرفع منه واذا انما اقرش برجله اليسرى وجلس عليها ناصبا بوجهها  
اصابعه نحو القبلة باسطا يديه على فخذيها بوجهها اصابعه نحو القبلة ذكر ابو يوسف في الاما ان لا يقعد  
والنصر ويخلق الوسطى والابهام ويشير بالسبابة وذكر انه عليه السلام كان يشير ويخضع  
بعضه عليه السلام وقال ومو قول في خفته وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرها في منية المفتي  
وقال في الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشهادة في التشهد وحسن وتشهد كان يسود  
وقال الشافعي الاخذ بتشديد يمين جالس رة اولى ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرأ فيها بعد  
الاوليين الفاتحة فقط ومن افضل وان سجد وسكت جاز وروى الحسن عن ابي خيفة انها واجبة في  
الاول ويغنيها كالأولى خلافا لشافعي وما لك واحمد فان السنن في كل تشهد فيقعد التسليم عند الاول  
وفي الجميع عند الثاني وفي كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك وهو مبنية جلوس المرأة  
في الصلوة المذكورة في قوله والمرأة تجلس عن اليمنى اليسرى تحضر جلوسها من الجانب الايمن فيهما  
اي في القعدة يمين ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام موثقة عندنا وعند الشافعي فرض فالكركي  
الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على الانسان مرة ان شاء جلتها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي  
ان يجزى عليه الصلوة كما ذكر قال شمس الانبياء الرخسي وما ذكره الطحاوي مخالف للجمهور فعلى العلماء  
على ان الصلوة على النبي م كما ذكر مستحبة وليست بواجبة كذا في الذخيرة والمحيط ويدعو بما يتبعه الفقهاء  
او المأثور من الذم لا كالأول في التسلسل خلافا لشافعي فان عنده يجوز ان يدعو في الصلوة بكل ما جاز

قوله والمرأة تخفف وتزق بطنها بخديها  
الا خطاط والاشواق الا لصاحبي

قوله وسكت جاز  
واجبة في كل تشهد

قوله في القعدة يمين ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام  
قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

فارجها والاصل فيه عندنا ان كل ما يستعمل في العباد فهو كلامهم وما يستعمل فليس بكلامهم  
ثم يسلم عن يمينه يمينته من يمينته من الذي يشاركه في صلوة والملك ثم عن يساره كذلك والقول من يمين  
الامانة في جانبه وبها ان جازا هذا قول محمد وهو رواية عن ابي خيفة وقال ابو يوسف نواه في الاول  
فقط والامام بهما وقيل لا يؤيد بهما لانه يشير اليهم بالسلام وقبل يمينه بالاولى لا غير خلافا لما لك اذا كان  
يعرف والصحيح الاول والمنفرد بالملك فقط **فصل** يجزى الامام في الجمعة والعيدين والجمعة  
اولى العتارين اداء وقضا لا غير والمنفرد خير ادى لكن الاول افضل وخافتم ان قضى  
وهو الصحيح وفي التطوع بانها تخاف وفي الليل بخبر اعتبارا بالافريض في حق المنفرد لانه تبع لها وادى  
الجمعة سماع غيره وادى في الحافة سماع نفسه هو الصحيح ولا قيل ان ادنى الجملة سماع نفسه وادى في الحافة  
تصحيح لطوف وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستتاء وغيره من السبع والحكم  
والايمان واليمين اي ادنى الحافة في هذه الاشياء سماع نفسه حتى لو طلق بحيث فتح اطرافه ولكن  
لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا ووصل ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا يصح الاستتاء  
وان ترك سوره اولى العتارين قرا ما بعد فاتحة اخرى في وجهه بها ان لم ولو ترك فاتحتها لم يعد هذا  
وقال ابو يوسف لا يقضي واحدة منهما ثم المذكور في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله قرا ما  
الاصل ذكر بلفظ الاستحباب فقال جاز ان يقضيها وفرض القراءة والكتفي بها عند التمسك  
الواجب هذا عند وثلاث آيات قصار وآية طويلة وسننهما في استغفر على الفاتحة وادى سوره  
وامنة نحو البروج والشفق وفي الحضر استخوانا في الفصل في الفجر والظهر واساطير في العصر والعشاء  
وقصاره في المغرب ومن الحرات الى البروج طوال ومنها الى لم يكن واساطير ومنها الاخر قصار وفي الفجر  
بعد الحال ذكره وثقت سوره اي تعيينها للصلوة قال الطحاوي والابن الجباري اذا اذراه صمنا واجبا بحيث  
لا يجوز غيرا وادى قراة غيرا مكرهه اما لو قرأها لاجل التيسر عليه او تبركا بقراة فلكر اهتة في ذلك لكن  
يشترط ان يقرأ غيرا اجابا لا يلائق الجاهل ان غيرا لا يجوز ولا يقرأ الموم بل يسمع ويصلي خلافا لشافعي  
فان يقول يجب على الموم قراة الفاتحة ولان قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو يوسف

قوله والمرأة تخفف وتزق بطنها بخديها  
الا خطاط والاشواق الا لصاحبي

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك

قوله في كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والنورك



كانوا يقولون خلف الامام فقلت وقال اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلوة وانما  
 آية تزيين او تزيين او خطب عطف على قوله لا كان الخطبة فاية مقام كعتي الظهر نزل من جهر منزلة  
 المؤتم فادلالة فيه وفي قوله صلى على النبي ثم على ان يكون الخطبة والصلوة على النبي ثم واقعين  
 في نفس الصلوة ولا اتجاه لما قبل ان يقضى ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لانعدام التبريز المذكور  
 ح قد بر الا اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه فصل سزا واخلفوا في الثاني على المنبر والاحوط التكونت  
 والجماعة سنة مؤكدة اي توية تشب الواجب في القوة وسقط بالاعذار منها المطر والطين والبرد  
 الشدة والظلمة الشديدة والاولى بالامامة لا علم بالسنن ثم الاثر ثم الاورع ثم الحسن فان لم يجدوا  
 هو الذي يمكن في الباب به عتبا كان اعين لان الغالب على الجمل او فاسق واعلم ان هذا كانا سوا واما  
 اذا كان الاعلى افضل فتقدم على كذا في المبسوط نحو ان يراه او يسمع او يراه كجاءه الشاخص  
 ونقف الامام ومطهر لو علق قال الطري الامام من يؤتم به اي يقدي به ذكر اكان وان شئ وكهف  
 الشاخص لكل جماعة ويجوز ان يظنوا عصر الجماعة لا باقية وقيل المغرب كالظلمة لانتشار الفسق فيه  
 والجمعة كالعبدين لا مكان لا اعتدال وقالوا ان العجايز يخرجن في الصلوة كلها لانها لا تفتت لثقل الرغبة  
 في فبين وهذا في عصرهم اما في زماننا جماعات النساء كروية لفسادهن كذا في الحائض ويقدي كمن  
 بالتميم خلافا لجمعة فان الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالآء عنده والاولى ضرورة بخلاف الثانية  
 فيكون بناء العوى على الضعف وعند ما التراب حلف من الآء فيعمل عليه عند فقده والغسل  
 بالماح والقيام بالعقاة خلافا لجمعة والموى بالموى الا ان يؤم يوم الجمعة فالامام مضطرب والمفضل  
 بالمفترض لا رجل امرأة او حتى خلافا للثاني في الضبي وطائر معذور عاري باهي ولا يس الجار وغيره يوم  
 خلافا لرفر ومفترض تنقل لان بناء العوى على الضعف لا يجوز ومفترض رضا اخر لان الاقدار شر كنجي  
 الاتحاد والامام لا يطيلها ولا قراة الاولى الا في الضرر وقال محمد ان تطويل الاولى في الصلوة كلها يؤتم  
 مؤتما لو قد عمن سبه ومتقدم ان راوى اذا كان المؤتم واحدا ياتر الامام ان يقوم عن سبه واذا كان متعددا  
 حالا ولا ان تقدم الامام لان باهر من انما خيرة لانه ايسر وان ظهر صدره بعيد المؤتم لان صلوة الامام مخفون

دقة  
 دقة

دقة

قوله ولا قراة الا لا يطيل قراة الركوة  
 الاولى على الركوة الثانية

الا طالة ما دون ثلث  
 ايات غير مكروه

انما صحت اذا كان في الصلاة  
 لانه حاله في الصلاة

صلوة المعتدي فسادا وبوجب فسادا وبصفا لرجال ثم العيان ثم الخفاء بالنية حتى ينشئ كاجبا  
 جمع الجلي ثم النساء فان عاذة مشبهة حالا او ماضيا محتملا كانت او اجنبية بلا حال قد نزلت على غلط  
 مثل غلط الاصح والفرجة تقوم مقام الجليل واذا ما يقوم فيها رجل ذكره في التبيين في صلوة مطلقه  
 لما ركع وجود في الاصل مشتركة بخبره يوان يني احدا معا عزيمة على تحريمه الاخر او بيا خبرتها على  
 تحريمه ثالثا واداه يوان يكون احدا معا الما لآخر او يكون اما الما ثم فيها يؤد ما به حقيقة او تقدير اكان  
 الاشتراك في الاداء مغيا عن ذكر الاشتراك في التحريم ولذلك كتمت في تخفيض الجاهع الا انهم فودوا كلها  
 بالذكر تفصيلا محل الخلاف عن محل الوفاق كما هو داهم ونعم المص وذلك ان الاشتراك بخبره شرط  
 اتفاقا والاشتراك اداء شرط على الاصح ذكره في شرح النخوص ان يؤمى الامام امامتها بنية هذا على  
 ان الشكر لا توجد بدون نية الامام امامتها وضمن الرز على من غير شرط ان يلبس على شرط الشكر وفي  
 اعتبار الثانية في صحة الشكر خلاف زفر والجمعة متحدة اي جهتها وجهتها من عاذة وذكره الشرط في الثاني  
 في باب الصلوة في الكعبة ولا يتصور اختلاف الجمة الا في جوف الكعبة او كيلة مظلمة اذا صلى كل واحد من  
 الى جهة قدست صلوة اسخانا والقياس ان لا تنفس وهو قول زفر وان في اعتبار الصلوة بانيش  
 لا تنفس وجه الاسخا ان الرجل لا يؤمى بغير النساء لقوله ام اخوه من من حيث اخوه من الله و  
 الخطاب به بدونها فيكون هو الشار كلفرض المقام فتفسد صلوة دون صلواتها كما لو لم تقدم  
 على ما به وان لم يؤم امامتها لا يجوز صلواتها لعدم صحة الاقد بدون النية اي عند عاذتها لرجل لا  
 ان صلواتها تنفس بالمحاذاة عند عدم نية الامام امامتها لان الفسا دفع الانعقاد وصلّى في بناء  
 واقعي اي اتم في قاريها وابتا والفساد في هذه الصلوة عنده وقال صلوة الامام والامام تامة لا تفسد  
 اتم معذورا وغير معذور فصار كما اذا ام العاري عراة ولا بسين ولا ان الامام ترك فرض الفواق مع  
 القدر عليها فتفسد صلوة وهذا لا لا لا قد ي بالقاري يكون قراة قراة له بخلاف تلك السيرة لا القيا  
 الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المعتدي وفيه بحث وهو ان لقراة القاري في الصلوة  
 المذكور وبس في وسع الا في تحليف القراة عليه على ان الفادر معتبرة الغير لا يعتد قراة عنده ولهذا لا

في شرح الامام في الصلاة  
 انما قال في الاصل في الصلاة

انما قال في الاصل في الصلاة

انما قال في الاصل في الصلاة

انما قال في الاصل في الصلاة

انما قال في الاصل في الصلاة

انما قال في الاصل في الصلاة







خلف المسافر في القضاء قيل وقيل يعني انه يختلف فيه فقال بعضهم تعيين الامامة ثم تبطل صلوة الامام  
 في رواية كما لو خلفه قصدا ولا يبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه من غير صفة وقال بعضهم لا يفتن  
 الامامة ثم تبطل صلوة الامام والمقتدى في رواية وتبطل صلوة المقتدى دون صلوة الامام في اخرى  
 وفي الكافي الاصح هذه الرواية اذا لم يتخلفه واما اذا استخلفه فبالاجماع تبطل صلوة الامام خلفه  
 والله اعلم **باب ما يفيد الصلوة وما يكره فيها يفيد الكلام مطلقا اي عامدا كان او ساهيا**  
 يتقضا ما كان وما يكره ما كان وغير مكره خلاف ذلك في الخطا والنيان والسلام عند اخره غير  
 سهو لانه غير مفيد قال في البداية لانه من الادكار فيعتبر ذكر احواله والنيان وكلانا في حال التعمد لانه من  
 كاف الخطاب **ورده** اطلقه لانه مفيد عند اكله وسهوا لانه كلام محض فان قلت ذكر صاحب البداية  
 في فصل ما يكره للصلاة قلت نعم الا انه اوضح حيث علم بقوله لانه كلام عن ايمانه والانيق وانما  
 وبكاز بصوت كان من وجع او مصيبة الامر فيكره الجئة وانما رافاه لا يفيد ويصحح بما عذر خلافه لان  
 يوسف ذكر صاحب الخلاصة وتسمية غاطس وجواب خبره بذكر استرجاع وسأله بالمدونة وعنه بطل  
 والمصلحة وقته على غير امامه هذا يشمل فتح المقتدى على غير المصلي وعلى المنفرد وفتح الامام والمنفرد على اي شخص  
 كان وكل ذلك مفيد الا اذا قصد به التداوق دون الفتح ولذلك قال بقصد اي يقصد الفتح وان فتح على  
 امامه لا يفيد استحسانا وقيل ان فرادى يجوز الصلوة بغيره لانه لا فرق اليه وقيل ان انتقال الى اخرى  
 ففتح عليه بغير صلوة الفتح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقرأه من مصحف وقال  
 لا يفيد الا انما يكره والث في تكرار كراهته ايضا وجوده على حبس والده ما يباحل من الناس كخ  
 اللهم زوجهني فلانة او اعطى القادينا وكلمه وشربه وعمل اخر الا بسيرة فانه لا يفيد بخلاف الكثير  
 في حقه قيل هو ما يحتاج الى اليدين وقيل ما يشك الناظر ان ما عاينه في الصلوة ام لا وهو اختيار  
 وقيل ما يستكره المصلي قال الشيخ في الاحتياط الى من يباحل في حقيقته فان دأبه ان يقبض الى اي  
 من صلى ركعة ثم شرع اي صلى ركعة من الصلوة ثم نوى قبله لا يسهل لا يفيد ذكر في الخلاصة وجده  
 التحريم من غير رفع اليد صلى كل ان شرع في اخرى اي يتم ما شرع ثانيا ان كان صلوة اخرى ولا يجزئ

قوله لا يفتن الا بين صوت الموقوف وقيل هو  
 وانما قوله لا يفتن الا بين صوت الموقوف وقيل هو  
 آخر ما سألته وانما فيمكن ان يفيد

في الصلاة على غير امامه هذا يشمل فتح المقتدى على غير المصلي وعلى المنفرد وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان وكل ذلك مفيد الا اذا قصد به التداوق دون الفتح ولذلك قال بقصد اي يقصد الفتح وان فتح على امامه لا يفيد استحسانا

الركعة التي صلها قبلها والاثم الاولى اي ان كان ما شرع فيه ثانيا هو الاولى فاكرهه التي صلها  
 محسوبة فيتم الاولى ولا يفيد عروا واحد وانما ان شرع في موضع صلته فكلوا في الموضع الذي يكره المرو فيه  
 والاصح انه موضع صلوته وهو من قدمه الى موضع سجوده وكذا في البينين بل هائل فاذا فرغ من سجود  
 احدهما دون الآخر فقدر وان كان على وكان شرط الحاداة اي شرط في كون المار انما ان يجازي  
 اعضائه ونحوه امامه في الصلوة استرة بقدر ذراع وعظا اصبح بوجهه على احد جانبيه ولا موضع  
 ولا خط ويذكره بالشيخ اوله لاشاق لانه ان عدم استرة او قربتية وبينها وكفى استرة الامام وحاز كذا  
 ان من المرو ولم يوجه الطريق لم يقل عدم المرو او الطريق لان عدم الطريق ليس بشرط الا بشرط  
 عدم مواجته وكره سد الثوب هو ان يحل الثوب على راسه او كتفيه ثم يرسل طرفه من جوانبه كذا  
 في البداية ويوافقه في الثانية وفي المبسوط والخاصة هو ان يرفع الرداء او العباء على كتفيه ولم يدر  
 يديه في كفيه وقيل ما ذكره اوله في الطيلبان وكفيه وهو من بين يديه او من خلفه عند السجود لانه  
 نجس من الكافي وعنه في وجبه وعنه في المبسوط هو ان يرفع الرداء او العباء على كتفيه ولم يدر  
 تفعله النساء ووقته اصابعه هو ان يرفعها او يدها حتى تصوت والخاصة هو ان يرفع يديه او يدها  
 مع اي غنقه اما النظر بوجهه على العنق فلا بأس فيه ونظرة الى السماء ومسح جبهته من التراب و  
 قلب المصلي المسجد المارة الى الوجوده خير البشر عن نوبة الحجر فقال بالابادة مرة او مرة وعنده الا في و  
 تسج وكثره قيل هو انكول على العضا وقيل وضع اليد على الخاضرة وفيه ان يدها اليد ستة فبكره ترك  
 سوار وضع اليد على الخاضرة او على عضو آخر وعطيه اي تدمره واقواق هو القعود على التنية ما جسا  
 ركبتيه واقراش ذراعيه اي بسطهما ورتبة بلا عذر وقيام الامام يعني بلا عذر نفس عليه في الخلاصة  
 في طاق المسجد اذ اوابه الحرب والما قال قباية اذ لا كراهية في سجوده فيه اذ كان قبايا خارجا وعلى ان  
 او الا من وحده اي انفراد الامام على المكان وعكسه والقيام خلف صوف وحده فحبه اذ كان  
 هو في وصف آخر وان كان منفردا يكره وان لم يجد فحبه امامه في شيق ان يجذب احدا من الصف او لا  
 ثم يكره صوت ان يني ثوبه او امامته او يجذبه اي على احد جانبيه وفي السقف او معلقة وان كان خلفه

من ومن ان في موضع سجوده  
 من ومن ان في موضع سجوده

فانه في ما ذكره صاحب الفباين ان من  
 وقيل الحاداة اي بين يديه او من خلفه  
 موضع سجوده فانما لان الحاداة  
 والاسطوانة لا يقصود ان يكون  
 بينه وبين موضع سجوده منعه

في الصلاة على غير امامه هذا يشمل فتح المقتدى على غير المصلي وعلى المنفرد وفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان وكل ذلك مفيد الا اذا قصد به التداوق دون الفتح ولذلك قال بقصد اي يقصد الفتح وان فتح على امامه لا يفيد استحسانا

كان  
 ضرورة جهوان















قال بعضهم لان الوهم لا يكون الا رجوعا فلا يستعمل في موضع ذلك بخلاف الظن فانه قد يستعمل فيه لذلك  
 نقيضه بالغالب **باب** صلوات المريض ان تعذر القيام لم يصح حدث قبل الصلوة او فيها  
 صلى قاعدا ركع وسجد وان تعذر اداء الركوع والسجود او في رأسه قاعدا وجعل سجوده انحناء من الركوع  
 ولا يرفع اليه يديه للسجود وان تعذر القعود او لم يستطع وجلاه الى القبلة او مضطجبا ووجهه اليها والاول  
 اولى وان تعذر الايام افرقت ولا يربو بينه وحاجبه وقبله وقال فربو بينه المشي اذا قد على  
 الايام بالراس بعيدا ذكره في المحابن وفي لفظنا خير اشارة الى انه لا يفسد الصلوة فان كان العجز  
 اكثر من يوم وليدة اذا كان مقيما هو الصحيح من جامع قاضي خان والهداية تعذر الركوع والسجود ولا القيام  
 قعدا وامي وهو افضل من الايام قايلا لانه اشبه بالسجود ومومم في الصلوة استأنف وقاعد ركع  
 وسجد صحيح فيما بين قايما خلافا لما عدا في تلك جارية عذر صريح خلافا لما في الربط لا الابدح  
 او اغمى عليه يوما وليدة قضى ما فات خلافا للشافعي وان زاد ساعة اي نأما قليلا لا يضاعف ما عدا  
 سجدة يعتبر الزيادة من حيث الاوقات كذا في الهداية على وفق ما في مبسوط خواهر زاده واصول فخر الاسلام  
 والفتاوى بالبيت جل اعتبار الساعات رواية عن ابي حنيفة وقال خمس الاية في نزع الكفا في الصحيح  
 ان العبرة بعد الصلوة **باب** سجود التلاوة وهو صحيح بين بكبيرين بشرط الصلوة  
 طارح يد وتشهد وسلام وفيها سجدة السجود وجب خلافا للشافعي على من تلاية من اربع عشرة  
 التي في آخر الاعراف والعدد والتحليل وبني اسرائيل ومريم واولي الحج احرار عن الثانية وفيها ايضا سجدة  
 عند الشافعي والشافعي والنمل والسمك وص خلافا للشافعي وحكم السجدة واختلف في موضع السجود فيه  
 فعند علي بن وهب وهو قولنا ان كنتم اياه تعبدون وبه اخذ الشافعي وعند غيره من مسعوده وهو قوله لا  
 يسألون فاقه نأب احبا طافان فافير السجدة جائز لا تعديده والتميم والنسفت واولاد اسمعيل  
 لم يقصده ابي السباع لما الامام سجد الوهم معه وان لم يسمع وان تلاه الوهم لم يسجد اصلا لاني الصلوة ولا  
 بعدا نأب عند ما وقال محمد بسجدة ونأب اذا فرغوا او سجد السماع الخارجي سمع المصلي من ليس  
 بسجد بعدا ولو سجد فيها اعادة لا الصلوة سمعها من امام لم يدخل معه ودخل في ركعة اخرى سجد لا فيها

قد شرط الصلوة فقال يجوز اذا  
 غاب وقت المروءة الا ان يقرأ  
 ما ذكره الوقت من قاطع  
 خان ابي

في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة  
 في سجدة السجدة

وان شئت

وان دخل في تلك الركعة ان كان اي الدخول قبل سجدة امامه سجدة معه والا لا يسجد والسجدة  
 الصلوة لا تقضى خارجها اي سجدة التلاوة التي محلها الصلوة لا تقضى خارجها وانما قلنا التي محلها  
 الصلوة احرازها وجب فيها ومحلها خارج الصلوة كما اذا سمع الصلوة من ليس معه او سمع من  
 واقعدى به في ركعة اخرى لما لم يشرع في صلوة واعلمتته سجدة وان تلاها وسجد ثم شرب فيها واعاد سجدة  
 اخرى لان في الصلوة الاولى غير الصلوة سارت تبعا للصلوة وان لم يسجد المجلس في الصلوة الثانية  
 لا يسجد قبل الصلوة لا يقع عما وجب فيها كركن في مجلس كسجدة سوا ركعة من ثقل ثم سجدة وركعة  
 قايما في ذلك المجلس قال في المحابن قراية السجدة في ركعة ثم قراية في الركعة الثانية تكفيه سجدة واحدة  
 عند ابي يوسف قايما وعليه سجدة واحدة عند محمد بن اسحق بن عمار المأخوذ قول ابي يوسف وهذا اذا سجد للركعة  
 ثم قراية ولو سجد للركعة الاولى فاعاد في الثانية تجب سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين اذا تكلم  
 في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب سجد للركعة الاولى ولم يسجد وان تلاها اي آية السجدة او المجلس لا تكفي  
 سجدة واحدة واشتد التوب بوان يغز الحايك في الارض خشيا وبسوى فيها سدى التوب  
 في ثابته ومجبه فنية تبدل المجلس لا انتقال من مكان الى مكان والاتصال من عضو الى عضو  
 ويجب اي على السماع افرى لو تبدل المجلس السماع دون ان لا يفي عكسه علم ان المجلس هنا تبدل في  
 في افرى وبالانتقال من مكان الى مكان آخر لم تجز احكاما انما زوايا البيت والمسجد في حكم مكان واحد  
 بلا لائحة الاقدار واعضان الشجر مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النادر مكان واحد ومجود  
 لا تبدل المجلس وانما كان بطلا في الشجرة لانه دليل الاعراض ومن ومن لم تبدل ثم دون سجد  
 وهم وكره ترك سجدة يعني آيتها وقراية باني السجدة لانه يشبه الاستسكان لا عكسه وذهب في آية  
 او آيتين بلها او بعدا اليها وفعل الوهم التفضل لا بد من زيادة قوله او بعدا لينطبق التعليق الذي  
 بقولهم دفعا الوهم التفضل على العمل فاملوا حسن الخفا واما عن السماع فتفقه عليه **باب**  
 السافر هو من فارق بيوت وطنه من الجانب الذي فرج منه وان كان نجدة بيوت اخرى جاز  
 قاصدا مسيرة ثلثة ايام وليلتها الايام للشي والليلي للاستراحة لكن قدر البسر من طلوع الفجر الى غروب

الصلوة لا تقضى خارجها  
 ولا بعده

فانما سجدة السجدة  
 فانما سجدة السجدة

الصلوة لا تقضى خارجها  
 ولا بعده

قد روي الاخرين  
 بطلان الاعراض جبريا  
 دون الاخر

بشبهه مكرها آخر

اخفاوا بها



النفس من قاضي خان فقد ابو يوسف يومين واكثر اسبوعا الثالث والثاني في يوم وسيله  
في قول سيرة وسط متعلق بمسيرة لا يتاخذ لان العترة في المسافر فصد مسيرة ثلثة ايام وليا لها بالسير  
المعتدل سواء كان السيرة المعتدل قصودا ايضا او لا واعتبر الوسط للسير لابل والراجل وللبحر اعتدل  
الخرج وللجبل طليق ولا احكام مدوم وان كان غاصيا في سفرة فلا للشافعي حتى يدخل وطنة متعلق  
بقوله مدوم هذا اذ اتم مدة السفر ثم رجع واما اذا رجع قبله فجزية الاقامة والوفى بالمغارة بصير مقبلا او  
ببوي اقامة نصف شهر بليد او قرية واحدة اقامته بالوحدة لانه اذا نوى اقامته مدة نكوح في  
بلدين او قرين لا يصير مقبلا الا ان يبوي ان يقيم ليا لها في احدهما فيصير مقبلا بدخوله فيه لان اقامة  
الارتضاف الى جسيمة هذا اذا كان كل واحد من الموضعين اصلا بنفسه وان كان احدهما متابعا للآخر بان  
كان احدهما مصر والآخر قرية قريبة منه بحيث يجب المجعة على ساكنها فانه يصير مقبلا بدخول احدهما  
ايهما كان لانها في الحكم كوطن واحد كذا في التبيين سمح اي من الاحكام المذكورة قصر الفرض الزباني  
لم يخل فرضه الزباني لان المتبادر من اضافة الفرض الى السفر ان يكون الفرض في حقه الرابع ويكون الفرض  
رخصة وهو مذموب الشافعي لانه مبني على في المداية وفرض المسافر في الرابعة ركعتان لا يزيد عليها قال  
الثاني فرضه الرابع والقصر رخصة فيقصر ان نوى اقل من نصف شهر او نوى مدتها اي مدة الاقامة وهي  
نصف شهر بموضعين او دخل بلدة عازما فخرج غدا او بعد غدا فطال كنيته وكذا عسكر دخل ارض  
حرب او حاصرها فيها او اهل البغى في دارنا في غير مصر ونحو اقامته مدتها لانه لم يصير واهلين  
بينة الاقامة وعند فرجه في الوجدين اذا كانت الشوكه لهم للتمكن من الغارات اظهر وعند ابى يوسف  
تصح اذا كانوا في بؤس المدينة لانه موضع اقامة لاهل اجسية جمع جبا وسويت من ورا وصوف لودنا  
في الصحاح اختلف المتأخرون في الذين يسكنون في الخيام والفاطيط كالاعراب والازراك في زمانهم  
من يقول لا يكونون متبينين لانهم ليسوا في موضع الاقامة قال شمس الاندلسي والصحاح انهم يقيمون لان  
المرء اصل السفر عارض وهم لا يبنون السفر فقط انما يتنقلون من آ الى آ ومن مرعى الى مرعى مكانا  
متبينين باعتبار اهل من الذخيرة فلو اتم مسافره فعد الاولى ثم فرضه واما ان اخبر السلام وشبهه فلم

هذا هو الوجه في قوله  
فقد ابو يوسف يومين  
واكثر اسبوعا الثالث  
والثاني في يوم وسيله  
في قول سيرة وسط  
متعلق بمسيرة لا يتاخذ  
لان العترة في المسافر  
فصد مسيرة ثلثة ايام  
وليا لها بالسير  
المعتدل سواء كان  
السيرة المعتدل قصودا  
ايضا او لا واعتبر  
الوسط للسير لابل  
والراجل وللبحر اعتدل  
الخرج وللجبل طليق  
ولا احكام مدوم وان  
كان غاصيا في سفرة  
فلا للشافعي حتى يدخل  
وطنة متعلق بقوله  
مدوم هذا اذ اتم مدة  
السفر ثم رجع واما  
اذا رجع قبله فجزية  
الاقامة والوفى  
بالمغارة بصير مقبلا  
او ببوي اقامة نصف  
شهر بليد او قرية  
واحدة اقامته بالوحدة  
لانه اذا نوى اقامته  
مدة نكوح في بلدين  
او قرين لا يصير مقبلا  
الا ان يبوي ان يقيم  
ليا لها في احدهما  
فيصير مقبلا بدخوله  
فيه لان اقامة  
الارتضاف الى جسيمة  
هذا اذا كان كل واحد  
من الموضعين اصلا  
بنفسه وان كان احدهما  
متابعا للآخر بان  
كان احدهما مصر  
والآخر قرية قريبة  
منه بحيث يجب  
المجعة على ساكنها  
فانه يصير مقبلا  
بدخول احدهما  
ايهما كان لانها  
في الحكم كوطن  
واحد كذا في  
التبيين سمح اي  
من الاحكام  
المذكورة قصر  
الفرض الزباني  
لم يخل فرضه  
الزباني لان  
المتبادر من  
اضافة الفرض  
الى السفر ان  
يكون الفرض  
في حقه الرابع  
ويكون الفرض  
رخصة وهو  
مذموب الشافعي  
لانه مبني على  
في المداية  
وفرض المسافر  
في الرابعة  
ركعتان لا يزيد  
عليها قال  
الثاني فرضه  
الرابع والقصر  
رخصة فيقصر  
ان نوى اقل  
من نصف شهر  
او نوى مدتها  
اي مدة  
الاقامة وهي  
نصف شهر  
بموضعين  
او دخل بلدة  
عازما فخرج  
غدا او بعد  
غدا فطال  
كنيته وكذا  
عسكر دخل  
ارض حرب  
او حاصرها  
فيها او اهل  
البغى في دارنا  
في غير مصر  
ونحو اقامته  
مدتها لانه  
لم يصير  
واهلين بينة  
الاقامة  
وعند فرجه  
في الوجدين  
اذا كانت  
الشوكه لهم  
للممكن من  
الغارات  
اظهر وعند  
ابى يوسف  
تصح اذا  
كانوا في  
بؤس المدينة  
لانه موضع  
اقامة لاهل  
اجسية جمع  
جبا وسويت  
من ورا  
وصوف لودنا  
في الصحاح  
اختلف  
المتأخرون  
في الذين  
يسكنون في  
الخيام  
والفاطيط  
كالاعراب  
والازراك  
في زمانهم  
من يقول  
لا يكونون  
متبينين  
لانهم ليسوا  
في موضع  
الاقامة  
قال شمس  
الاندلسي  
والصحاح  
انهم يقيمون  
لان المرء  
اصل السفر  
عارض وهم  
لا يبنون  
السفر فقط  
انما يتنقلون  
من آ الى آ  
ومن مرعى  
الى مرعى  
مكانا متبينين  
باعتبار اهل  
من الذخيرة  
فلو اتم  
مسافره  
فعد الاولى  
ثم فرضه  
واما ان  
اخبر السلام  
وشبهه  
فلم

في السفر

صدقه الله تعالى وهذا اذا كان اقامه هذا وما زاد نقل خلافه في ثلثة ايام في الالة السابغة في  
بناء على ان الفرض في حق المسافر هذه الرابع وان لم يقعد بطل فرضه لترك القعدة وهي فرض عليه  
اذا لم يقعد في الوقت اي بصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد لا يوتيه الا لا يصح الاقامة بعد الوقت لانه  
يؤدي الى اقامة المفترض بالمتنقل في حق القعدة او القعدة نظرا الى اقتدائه في الشفع الاول او الثاني  
وترن قال بعد الوقت لا يتغير فرضه مكانا فانه يبيع الاقامة ولكن لا يتغير فرضه في عكس قصر المسافر  
واتم المقيم ويقول بانما اتوا اصلكم فان سافر وبطل الاصل هو وطن القوار الذي يولد فيه  
او اهل من بلدة او قرية مثله فاذا انتقل من البلد الذي هو وطنه الاصل وتوطن بليد اخرى لاسي  
الاول وطنه لا السفر وكذا لا يبطله وطن الاقامة لان الشئ يكسر مثله لا يبادونه ووطن الاقامة هو الموضع  
الذي نوى الاقامة فيه غنة عشر يوما او اكثر مثله والسفر والاصل انما لم يفرض لوطن السكنى وهو الموضع  
الذي نوى الاقامة فيه اقل من عشرة عشر يوما لانه لم يقعد والمحققون من مشايخنا والسفر فصد كالمسافر  
ان الغاية سفرية كانت او حضرية لان العترة في القضا ما ثبت في الاداء والمغير فابو ثور قبل الشوق  
لا يصح **باب** المجعة شرط لوجوبها الاقامة لم يقبل مصر او فانية لان الشرط هو ان يكون  
مسافرا الا ان يكون مقيما بمصر او فانية ولذلك يجب على قروي دخل المصر يوم المجعة ونوى ان يبيت فيه  
يوم المجعة قال في الحقايق يجب المجعة على كل قروي يخرج من اهل البلد عند ابي حنيفة وعند ابى يوسف  
يجب على من دخل الرقيس لا غير وعند محمد كل قروي مع اهلها اذا ان المجعة يجب عليهم والا فلا وفيل يجب على  
من يبيت وبين المصر فخرج وعليه الفتوى والصحة وسلامة العين والرجل والولاية والذكوة انما اظهر  
على ما ذكر لان الراوي ان الشرط ان يكون المخصوص ومن رام ذكر مطلقا فعليه ان يذكر المفعول والبلوغ  
والاسلام ايضا لا اذ انما يعني صحته وانما غير منها بالاداء بناء على انه لا فضا للمجعة فانه لا يكون  
الا على وجه الاداء ويجب ترك الفرض اذا حضر الجامع واخيرا العترة صرح بذلك في الحديث  
فاذا تم ان محنة هذا الحكم انما هي على تقدير عدم ذكر البلوغ في جلة الشرط وذلك ظاهر وشرط الاداء  
المصر الجامع لا بد من كون لان التفسير المذكور لا يطلق المصر وهو مصرية لم يقل موضع له كما قالوا في

هذا هو الوجه في قوله  
فقد ابو يوسف يومين  
واكثر اسبوعا الثالث  
والثاني في يوم وسيله  
في قول سيرة وسط  
متعلق بمسيرة لا يتاخذ  
لان العترة في المسافر  
فصد مسيرة ثلثة ايام  
وليا لها بالسير  
المعتدل سواء كان  
السيرة المعتدل قصودا  
ايضا او لا واعتبر  
الوسط للسير لابل  
والراجل وللبحر اعتدل  
الخرج وللجبل طليق  
ولا احكام مدوم وان  
كان غاصيا في سفرة  
فلا للشافعي حتى يدخل  
وطنة متعلق بقوله  
مدوم هذا اذ اتم مدة  
السفر ثم رجع واما  
اذا رجع قبله فجزية  
الاقامة والوفى  
بالمغارة بصير مقبلا  
او ببوي اقامة نصف  
شهر بليد او قرية  
واحدة اقامته بالوحدة  
لانه اذا نوى اقامته  
مدة نكوح في بلدين  
او قرين لا يصير مقبلا  
الا ان يبوي ان يقيم  
ليا لها في احدهما  
فيصير مقبلا بدخوله  
فيه لان اقامة  
الارتضاف الى جسيمة  
هذا اذا كان كل واحد  
من الموضعين اصلا  
بنفسه وان كان احدهما  
متابعا للآخر بان  
كان احدهما مصر  
والآخر قرية قريبة  
منه بحيث يجب  
المجعة على ساكنها  
فانه يصير مقبلا  
بدخول احدهما  
ايهما كان لانها  
في الحكم كوطن  
واحد كذا في  
التبيين سمح اي  
من الاحكام  
المذكورة قصر  
الفرض الزباني  
لم يخل فرضه  
الزباني لان  
المتبادر من  
اضافة الفرض  
الى السفر ان  
يكون الفرض  
في حقه الرابع  
ويكون الفرض  
رخصة وهو  
مذموب الشافعي  
لانه مبني على  
في المداية  
وفرض المسافر  
في الرابعة  
ركعتان لا يزيد  
عليها قال  
الثاني فرضه  
الرابع والقصر  
رخصة فيقصر  
ان نوى اقل  
من نصف شهر  
او نوى مدتها  
اي مدة  
الاقامة وهي  
نصف شهر  
بموضعين  
او دخل بلدة  
عازما فخرج  
غدا او بعد  
غدا فطال  
كنيته وكذا  
عسكر دخل  
ارض حرب  
او حاصرها  
فيها او اهل  
البغى في دارنا  
في غير مصر  
ونحو اقامته  
مدتها لانه  
لم يصير  
واهلين بينة  
الاقامة  
وعند فرجه  
في الوجدين  
اذا كانت  
الشوكه لهم  
للممكن من  
الغارات  
اظهر وعند  
ابى يوسف  
تصح اذا  
كانوا في  
بؤس المدينة  
لانه موضع  
اقامة لاهل  
اجسية جمع  
جبا وسويت  
من ورا  
وصوف لودنا  
في الصحاح  
اختلف  
المتأخرون  
في الذين  
يسكنون في  
الخيام  
والفاطيط  
كالاعراب  
والازراك  
في زمانهم  
من يقول  
لا يكونون  
متبينين  
لانهم ليسوا  
في موضع  
الاقامة  
قال شمس  
الاندلسي  
والصحاح  
انهم يقيمون  
لان المرء  
اصل السفر  
عارض وهم  
لا يبنون  
السفر فقط  
انما يتنقلون  
من آ الى آ  
ومن مرعى  
الى مرعى  
مكانا متبينين  
باعتبار اهل  
من الذخيرة  
فلو اتم  
مسافره  
فعد الاولى  
ثم فرضه  
واما ان  
اخبر السلام  
وشبهه  
فلم



الحلل فتأمل امير وقاض في هذا الاحكام ويقيم الحد وهذا عند ابى يوسف وهو ظاهر المذهب على  
عليه الامام الشريفي وهو اختيار ابى الحسن الكرخي وابى الحسين القندوري وروى عن ابى يوسف انه لا يسجد  
اكثر من سجدة واحدة وهو اختيار ابى جهمي ومن جهة نظره المتوالي في اجراء الاحكام لا سيما اقامه الحد وفي  
الامصار فقد عقل من انه لا يصح الا بغيره في الامصار التي فتحت ولم يبن فيها مسجد بعد اوقاف  
النصارى يقال قنار الدار لا امن من جوانبها وهو ما حوله اعتبر بعضهم ان يكون مبنية وبين المصنفين  
ومراع وقد خطاه صاحب الذخيرة حيث قال فليقل قول القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخارج في مصلى العبد  
لان بين المصروفين المصلى فزارع ووقفت هذه المسئلة مرة وافتي بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز  
ولكن هذا ليس بصواب فان احدا لم يكره جواز صلوة العبد في مصلى العبد بخارج الامم المتقدمة  
ولامس المتأخرين وكان المصروف فانه شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلوة العبد في المصلى  
خارج المصروفين وقول المصنف في ذلك وجازت بمعنى في الموسم خلافا لما ذهب اليه  
من القوي حتى لا يتعبد بها ولما اتفقوا في ايام الموسم وعدم التعبد بالتخفيف للحليفة ولا في العراق ولا في  
الحجاز ولا في مكة والمكاذون من جنتهم لا يسمونهم الموسوم وهو الذي اخرج من امواله لغيره وكان  
مقيما لانه غير متوجه اليها الجمعة اذا كان في ذلك من جهة من لا اذن وقيل ان كان مقيما يجوز  
ان كان مسافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في البدائع والبعوثات والسلطان اوناية هذا اذا كان  
التوصل الي واحد منها واذا لم يكن فلتناس ان يجتمعوا ويقتسموا من يصلي بهم كمن في الذخيرة وقول  
الظاهر والخطبة نحو سبعة على قصد كمن في المبسوط وقال لا بد من ركز طبل يسمى خطبة عرفا وقال الشافعي  
لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتبارا للتعارف قبلها في وقتها والجماعة وهم ثلثة سوى الامام عند ما وصيه  
عند ابى يوسف فان نفوا قبل سجدة براء بالظهر وقال لان نفوا بعد الشروع جميع وان بقي ثلثة او نفوا  
بعد سجدة اثنا خلا فانزف والاذن العائم ومن صلح اياها مطلقا في غير صلح فيها بواجبها بوجوه فيقول  
والسافر والمريض دون الغيب لانه لا يصح اياها للرجال في الخارج بغير الاطلاق وزفر خلاف في التساؤل  
له انه ليس بغرض عليه فاشبه بالصبي والمرأة ولم ين من رخصة فاذا حضروا بقى فرضا واما الغيب فيسقط اليه

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

والمرأة ولم ين من رخصة فاذا حضروا بقى فرضا والمرأة لا تصلي الامامة في حق الرجال وكذا في غير ذلك  
وسجون تقيدها بالذكر ليس للاعتزال بل لعدم الحكم في غير ما بالطريق الاولى كجماعة في مصر يومها لا فيه  
من الاختلال بالجمعة اذ هي جامعة للجماعات والمعدور قد يقيده بغيره بخلاف السواد لانه لا جمعة عليه  
الظهر بسببه لجمعة ان يمكنه ان يدركها في التبيين واما وقوع الادراك فليس بشرط عنده خلافا لما  
قال في الحقايق والمعدور كالعبد والمسافر والمريض وغير المعدور سواء واطلاق النظم يشهد عليه السمع والنقل  
للظهر عنده ان يكون خارج داره ويدركها في التبيين وفي سجدة السجدة واما في حدة ان ادرك معه اكثر من ركعة  
الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك قبلها بنى عليها الظهر فان قلت لا يوتي في الجمعة سجد السجدة عليه  
في الثانية فوجه قوله وفي سجدة السجدة فقلت ذلك قول بعض المشايخ وهم لا يكرهون جواز بنى بقولون  
ان تركه اولى كذا يقع الناس في القننة واذا اذن الاول فقيده اخذ بقول حسن بن زياد وهو من  
لحصول الامام به وقال الطحاوي ان العبد هو الاذن ان في لانه الاصل الذي كان في عهد رسول الله  
عم وعبد الشيوخ تركوا البيع وسعوا واذا اخرج الامام حرما لانه اما الغاية فلكرارة في فضائلا وقت  
الخطبة نص عليه في النجاة والكلام يعني التعارف واما الشك واستشابهه فلا بد من الاصح ذكر في الامام  
في مبسوطه هذا عنده وقال لا يابس بان يكتم الخطبة وبعد ما لم يدخل الامام في الصلوة واما لم يقل معنى يتم  
خطبة لان الكلام بعد تمام الخطبة ايضا على الاختلاف ذكر في شرح الطحاوي وقال القندوري في التبيين  
قال الامام فزوج الامام تقطع الكلام والصلوة وكذا اذا نزل من المنبر حتى يشيع في الصلوة وقال لا يابس  
بالكلام وكمره الصلوة واذا اجلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه سميعين ويخطب خطبتين  
بينهما قعدت قابلا ظاهرا واذا تمت اقيمت وصلى الامام باتس كعتين  
العبد من ذيب يوم الفطر ان يكمل لم يقل قبل صلوة لان المندوب الاكل قبل الفروج الى الصلوة ويست  
ويغتسل ويطيب ويلبس احسن ثيابه وبودى فطرة ثم يخرج الى المصلى فيركب جهر في طريقه خلافا لما  
وانا قال جهر لان التكبير بدونه حسن ولا ينقل قبل صلوة العبد فانه مكروه في المصلى اتفاقا وخطبا  
فيما اذا كان بعدا او قبلها في البيت وعامته على انها مكروهة قبلها مطلقا وبعدا في المصلى لا في غيره

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام

هذا هو المذهب  
فيما ذكره في  
الاحكام



ذكره في التبيين بشرط لها شرط المحلة وجوباً بل على أنها واجبة وهو رواية عن أبي خنيفة ومولاهم  
وقد نص محمد في الجامع الصغير على أنها سنة وأقول إن المراد اثباتاً بالنية وفيه ما فيه وأما الخطبة  
ووقتها من ارتفاع دعا إلى زوالها ويصل بها الإمام ركعتين يكبر لهما ركعتين ثم يكبر ثلثاً وعند الشافعي  
فثلاثاً وفي الثانية وهو قول ابن عباس ومالك بن أنس والشافعي والحنابلة والظاهر أن ركعتين يكبر لهما ركعتين  
يكبر لهما في الثانية بيداً بالثالثة ثم يكبر ثلثاً وأما الركوع ويرفع يديه في الزوايد ويخطب بعد الركعتين  
فيقيم فيها أحكام العطرة ويصلي عند العدة لا بعده وإذا صلى الإمام لا يقضي من فائته ولا يجزئها كالفطر  
لكن ساكن ذنب الأساك إلى أن يصلي ولا يكبره الاكل قبلها هو المختار ويكبر جهراً في الطريق ويعلم في الخطبة  
كبير التثنية والاشارة يصلي بعد ركعتين وفي الثانية والثالثة لا بعده والاحتجاج يوم عرفة تشبهاً بالواحدة  
ليس بشئ لا خصاص كونها ركعتين بغير فوات ويجب تكبير التثنية قول الله أكبر الله أكبر لا إله الا  
الله والله أكبر الله أكبر وقد الحمد من غير عرفة تعيب كل فرض أدى بجاءه مستحبة احذر من جماعة  
النساء وحدثين وهذا قوله وقال لا يجب على كل من يصل المكتوبة على القيمة بالمعنى في ركعة رجل وسائر  
مقتباً فيه أي في الفرض انما لم يقل مقتد بغيره لان المعبر وجوده مقيم مع في الفرض لا كون ذلك المقيم اما في  
بشرط على انهم من قول صاحب المذاهب ولا جماعة السافرين اذا لم يكن معهم مقتد في عصر العبد وقال  
عمر آخر أيام التثنية وبه يغفل ولا يدرى من يتبع لا فيها من زيادة معنى لا بأس بالمقام  
وهو لحفظ منه الوديعه ولذلك أثره وندرون على تدعون قول الله عز وجل ولا تدعون مع الله شفيعاً  
على الذين مع ما فيه من منه التخصيص الموت ولو تركه امامه صلواته الخوف انكر ابو يوسف  
شرعياً في زماننا اذا استخوف عدو اوسع جل الامام ائمة نحو العدو وصلى باخرى ركعة ان كان  
او ركعتين بقيتا وضعت هذه اليد أي ذهبت هذه الطائفة الى العدو وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي  
سلم وحده وذهبت اليد أي ذهبت هذه الطائفة الى العدو وجاءت الاولى والى الثانية فقرأه ثم اخرج  
بقراءة لانهم سبوا وفي الركوب يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة انما لم يذكر الفجر لانها لم تكن  
من حكم المسافر وان زاد الخوف سلكوا كمن كان فرادى بالامام الى ما شاء وان عجزوا عن التوجه ويقصد الركعة

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعة واحدة

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعتان

ان كان

علقاً

مطلقاً قال في البدائع ومنها يعني من شرط الجواز ان يصرف ما تيسر ولا يركب عند الضرورة  
الى وجه العدو ولو كانت صلوة عند الممان الركوب على كثير وهو لا يحتاج اليه بخلاف المشي  
فانه اولى به منه حتى يصطفوا بازاء العدو والمشى والعقال صلياً قال في الذخيرة ولا يصنون دم  
يمشون كما لا يصنون وهم يقاتلون ومن المتقولين انهم ان لم يفرق بينهما وبين الركوب لم يصح  
**الاجابة** من المحض ان يؤخذ الى القبلة على ميمه واخيراً الاستسقاء قال في التبيين  
والمختار في زماننا ان يلقى على قفاه وقدماء الى القبلة قالوا هو ايسر بخرج الزرع وليكن الشهادة  
فادامات يشد لجهاه ويقتض عيناها ويجرح تحت وكفنه وترا كيفيته ان يراها بخرجه لئلا يراه  
او ثلث او خمس ولا يزد عليها وكذا حال الكفن ويوضع على الخت ويجرد ويستر عورته ويوشاها  
مضمضة واستسقاء خلافاً للثاني وبما مض عليه ما تعلل بسند او فرض والا فالواجب غسل  
وطبخت بالخطي ثم يجمع على سارية ويغسل حتى يصل الماء الى الخت ثم على ميمه كذلك انما قدم الاضجاع على  
اليسار تقيماً لغسل جانب يمينه ثم يجلس مستذاً ويغسل بطنه برفق وما خرج يغسل ولم يغسل ثم يشف  
بتوب ولا يفتش ظفوه ولا يستخرج شرة خلافاً للثاني ويجعل الخوط على رأسه وطبخت والكافور على جبهته  
في مواضع التجود من جسد الانسان جمع مسجد بفتح الجيم لا غير قال السرخسي في شرح الكافي يعني جبهة  
والنقه ويديه وركبتيه وقدميه ولم يذكر القدوري الاثني والعشرين من العرب وكنت الكفن  
ازار وقبض ولغافة واخمس اثنا عشر من العامة وكما دعى وازار وحرار ولغافة وفرة تربطها  
ثدياً وكفايته لاراز ولغافة ولها ثوبان الازار ولغافة وحرار وشبظ اللغافة ثم الازار عليها  
ثم يفتش الميت ويوضع على الازار ثم يلق يسار ازاره ثم يمينه ثم اللغافة كذلك وبس الجرس  
ويجعل شحاً صغيرين على صدره فوقه ثم الحار فوقه تحت اللغافة ويغسل الكفن ان خيف ان يفسد  
وصلوة فرض كفاية ان ادى البعض بسقط عن الباقي والاثني الكمل وبس ان يكبر افعالية  
ثم لارفع بعد ذلك خلافاً للثاني ولا تشهد ويقول في الصبي بعد ان ائتم الله عليه ان فرط اى  
احراً يندمنا اللهم احملنا ذكراً اللهم احملنا ذكراً مستقفاً هو الذي يطول الشفاعة ويعوم

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعة واحدة

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعتان

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعة واحدة

هذا الحديث يدل على ان ركعة الفجر ركعتان



المصلي بجزء صدر الميت والآخرة بالامانة السلطان تقديم السلطان واجب اذا حضر تقديم  
 الباقي بطريق الافضل ذكره في الحققة ثم القاضى ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب العصابات في ولاية  
 لا تكلم عند ابى خيفة وابى يوسف من الفتاوى الصغرى ولا باس باذنه في الامانة وان صلى غير الولي  
 السلطان بعيد الولي ان شاء ولا يصلي غيره بعد ومن لم يصل فذكر في صلى على قبره ما لم يطق  
 انه يفسح انما قال لم يطق رد التقدير لان الاعتبار في اكثر الراى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان  
 الامكنه والاشخاص لم يجرى كما مع القدر على النزول استحسانا لانهما صلت من وجهه لوجود الترخي  
 التحليل ولذا يشترط لما يشترط للصلوة والقياس لا يجوز لاشاء دعاء ولذا لم يقرأ فيها والاشخان  
 اسم ليدل بقا كان واجبا او قيا حقا اذا وقع في مقابلة قياس جلي سبق اليه التعميم في تطلعي على  
 اذا لم يقصد فيه تلك المقابلة وكرهت في مسجد جامعة ان كان الميت فيه خلافا لما قال في  
 الحقايق بعد نقل خلافه وانما شرط كون الجنان في المسجد ان لو كانت الجنان والامام وبعض القوم خارج  
 المسجد وباقي القوم في المسجد كما هو الموعود في جوامعنا لا يكره بانفاق اصحابنا وان كانت الجنان وحده  
 المسجد في اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الامام ابو شجاع ومن هنا بين وجه زيادته  
 الوحد في قوله وان كان وحده خارجة اختلاف المشايخ ومن وليه يرمى غسل وصلى عليه ان احل الاختلاف  
 ان يكون منه ما يدل على حيوة من رفع صوت او حركة عضو ذكر في التبيين ثم مات والا ادرج  
 في حرقة ولم يصل عليه وغسل في ظاهر الرواية وهو المختار حتى يثبت ان ابن سبي وضع او مع احد  
 ابويه فاسلم عاقلا او احدهما صلى عليه لانه ان سبي وحده يكون مسلما تبعا للدار وان سبي مع احد  
 ابويه فاسلم هو والحال انه عاقل فاسلم صحيح وان اسلم احدا ابويه يكون مسلما تبعا له والا فلا اي  
 ان سبي مع احدهما ولم يسل عاقلا ولا من سبي معهما لا يصل عليه كافر فوات يقبل ولا يسل  
 الجنس اي نصب عليه الا على الوجه الذي يغسل النجاسات لا كما يقبل المسلم ويقع في حرقة ويجوز  
 وليه فيها وسن في كل الجنان اربعة وعند الشافعي ستة ان يجلها جلان بعضها السابق على  
 اصل عنه والثاني على صدره وان لم يصب قد تم مؤخرنا على عيبك ثم حكم مقدمها ثم مؤخرنا على عيبك

والصحيح ان منها يقدم الاب على الابن  
 عند الكل وان كان الابن يقدم  
 على الاب في ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

ويسرعون بها لا يجب ذكره الجلوس قبل وضعها والمشي خلفها اجب ويجوز القبر ويجوز دفن ما لم يكن  
 خلافا لما في شأن من عند فيل سئل ويقول اصعب الله وعلى جابر رسول الله ووجهه الى القبلة  
 ويجعل القعدة التي كانت على الكفن خفية الا انشا روي في اللين والعقب وسجي اي يغشى عند دفنها  
 ويكره الاثر والخبث وينال الزاب ويمن القبر ولا يسلح **الشهيد** قال في التمهيد  
 نوعان يغسل ونوع لا يغسل وعقد الباب للثاني موصوف مكلف ظاهر شرط التكليف والظاهر عند  
 خلافا لما ذكر في الذخيرة والاضراب بالظاهر من ليس بظاهر سواء وجب عليه الغسل او لم يجب بعد  
 كالتى لم ينقطع جفنها او تناسها مقول ظاهرا اخرجه عن من لم يكن مقولا ظاهرا سواء كان مقولا عادلا كما اذا  
 هذا او قصاصا او مقولا غير موصوف ماجدا كما اذا افرسه التسبيح باي الله قتل ذكر في الذخيرة ثم قال  
 يا غنم الآلة لان الاصل في ذاباب شهيد واحد ولم يكن كلهم قتل التسبيح والتسليح بل فهم من مع  
 بالجر ومنهم من قتل بالبعاء فان قتل اليس اذا قتل بالقتل يغسل عنه وكذا اذا قتل آله القتل فلت يجب  
 القتل خبيثة الال فخرج بقوله ولم يجب به مال المراد على انتهت عليه ان لا يجب المال بنفسه لكان القتل في  
 صوة قتل الاب الابن ظاهرا بالتسليح وان وجب لال لكر ليس بنفس القتل فلا يخرج عن وجه الشهيد او  
 ومحدث جرحا في المعركة شرط الجراحة ليعلم انه غير ميت خف انفة ولا يذبحا ذكر او لا لان المراد من القتل  
 ظاهرا من علم انه قتل ظاهرا وبغير معلوم حاله الا ان الشرع لا يثبت به اثر جرحه حكم كونه مقولا ولو جرحه  
 في المعركة حكم بانه قتل ظاهرا فان قلت يجوز ان يراى بالقتل ظاهرا من كان كذلك في حكم الشرع فيوجد الذخيرة  
 قلت لا حاجة بحجاج الى بيان ان من وجد ميتا جرحا في المعركة كذلك في حكم حتى يعلم خوله فيما ذكره جرحه  
 فلما وجد لا قصار على ذكر اوله ولا اختصار ولم يثبت سبي يان المراد منه ووجه عبارة فلا يصل  
 لان الحكم في حكم الشهيد الذي لا يغسل على قربا به بل من بره وتوبه الا لا ليس من الكفن اي  
 من جنبه كالغزو والشوق والقتل ولفظ يجوز ان يراى اوله لم يكن ما مخرج من الكفن كناية لكفن  
 السنة يراوليم كفته وينقص ان يراوه قال انفة اما التكفين فينبغي ان يكون في ثياب التي عليه ان  
 اجوا ان يزيدوا عليه شيئا حتى يبلغ السنة او ينقصوا عنه شيئا لا باس به ويصل عليه خلافا لما في

استخرج من الشافعي من الشافعي  
 سنة في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة

في كل من كان له ولاية الامانة  
 في كل من كان له ولاية الامانة







[illegible]

تاریخ

مفتی محمد رفیع

مؤلفه ماخذ مصادر و اسامی افنده  
اسلطاطه علی من مصادر و علی  
ما اس فارقه که ان الی بکینه احو

سید بنیاد بنیاد بنیاد بنیاد

الحمد لله الذي جعلنا من هذه

يكون الاموال انساب الابل خمس والبقر ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمس من الابل تحت  
 او عاب البحت جمع بحت وهو الذي يتولد من العوقى والجمع منسوب الى بحت نظر والبراب جمع عرب  
 شاة ثم خمس وعشرين بنت مخاض هي التي تمت لما سبقت وطعت في الثانية ثم في سب وثلثين  
 بنت لبون هي التي تمت لما سنان وطعت في الثالثة ثم ست واربعين حقة هي التي تمت لما ثلث  
 سنين وطعت في الرابعة ثم في احدى وستين حدة هي التي تمت لما اربع سنين وطعت في الخامسة  
 ثم في ست وسبعين بنت لبون ثم في احدى وستين حسان الى اية وعشرين ثم في كل خمس شاة  
 ثم في اية وخمس واربعين مخاض وحسان ثم في اية وخمسين ثلث حاق ثم ستانف هي كل خمس  
 شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلثين بنت لبون ثم في اية وست وثلثين  
 اربع حاق الى ايتين ثم ستانف ابدا كما في الخمسين التي بعد الالية والخمسين يعني ستانف استبانما  
 مثل ما ذكر بعد الالية والخمسين حتى يجب في كل خمس حقة وفي ثلثين بقرا واما ما سبقت موالد  
 ثم عليه لول او سبعين في اربعين سن فهو الذي تم عليه الحولان او ستة وفيما زاد تحت في الواحدة  
 الزائدة ربع عشرة ستة وفي الاثنين نصف عشرة ستة وهذا رواية الاصل عن ابى حنيفة وروى الحسن عنه  
 انه لا يجب في الزيادة شئ حتى يبلغ خمسين ثم فيما ستة وربع ستة او ثلث سبع وقال الاشجى في الزيادة  
 حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابى حنيفة الى ستين وفيها ضعف ما في ثلثين اي يتبعان ثم في  
 كل ثلثين تخرج وفي كل اربعين ستة حتى سبعين سبع وست وفي ثمانين سنان وفي تسعين ثلث  
 سبعة وفي اية تسعان وستة وفي اية وعشرة سبع وستان الا اذا زاد اخلا كما في اية وعشرين فخرج  
 بين اربع ثمانين وثلث ستان وهكذا فيما زاد وفي اربعين حسانا وموا شاة ثم في اية واحدة  
 وعشرين شاتان ثم في ايتين وواحدة ثلث شاة ثم في اربع اية اربع تيم في كل اية شاة ولا شئ  
 في بعل وماريسا للجنات ولا في عوامل هي التي احدث للعل كاتاة الارض وعامل هي التي احدث  
 للعل وعقوته هي التي تعطي العلف خدا سائمة ولا في خل ونصل وعجل الاتبع للكبيرة ولا في الحول صغير  
 وكذا في النشأ في روايته وفي كل خمس من الخطبة المذكور سائمة للذكر والنسل انا زيد هذا القيد لان

مجلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

علی  
اداء  
ویند

دانش  
نویسنده  
مختار

35

35

بجز صفہ

بفتح المعجنتين قبل الهمزة واللام جوفاً حملاً

بغ عشر مسنة في الاثنین  
نصف عشر مسنة هكذا

تاریخ

شماره ۲

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



الركوة في النية التي تنامي لها حتى لو ايسمت للحمل والركوب لا يجب الركوع فيها ولو ايسمت للحجارة  
 ففما ركوع التجارة لا ركوع البنية ذكر في المحيط دينار اربع عشر فنية نصابا يعني ان شاقوها واطل  
 من كل ما في درهم خمسة دراهم وهذا عند وهو قول فروقا لا لا ركوع في الجبل قال في التمهيد الصحيح قوله في  
 ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا  
 الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ  
 او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا  
 وسط المحل في حكمه الى انصاب من جبهته اى اذا كان له ما تادهم حال عليها المحل وقد حصل في وسط  
 ما به درهم يقسم لما الى المائتين وقوله في حكمه اى حكم استقاده وهو وجوب الركوع يعني يعتبر في التسا  
 المحل الذي في على الاصل ويجوز ان يرجع حكمه الى المحل والركوع في النصاب كالمعفو هو ما بين بعضين  
 هذا عند ابن حنبل وبنو يوسف وقال محمد بن زفر فيها واذا اشتمل المال على النصاب والعفو فلكم بعد  
 منه شئ يصرف المالك الى الكل ثانيا عند التليدين وهذا الشيخين يصرف الى العفو ولا في فضل  
 المالك منه يصرف الى النصاب ويسقط بقدره وان لم يفضل لا يصرف وهذا ما ذكره بقوله يصرف  
 المالك الى العفو ولا ثم الى نصاب يبيع ثم ثم الى ان يمتس هذا عنده وعند ابن يوسف يصرف الى العفو  
 او لا ثم الى النصاب ثانيا بغير ثاة لو ملك بعد المحل عشرون من ثاة او واحد من ثاة من الاب  
 ويجب بنت مخاض لو ملك خمسة عشر من اربعين بغير ذلك النصاب بعد المحل يسقط الواجب والاك  
 لبعض حصته وان يبيع الكفنية بالزنى بالفتح مصدر من رعى اللابل الكلام لا من رعى اللابل لا كسر  
 على انفس عليه الجهرى لانه بمعنى الكلام وسواسه لا رعية الذواب من الرطب واليابس فتناول الثا  
 في كثر المحل اخذ النجاة ركوع السوايم واحوال التجار والعشر والطراخ لا يني عليهم اى لا يؤخذ ما اخذت  
 ارباها ثانيا اما الطراخ فلا ثم مستحقون له لان محضه المقايضة وهم يقاتلون الحرب ولا يؤخذ من  
 الا السلام واما الباقي فلان الامام لم يحكم بالحجاية والحجاية وتبقى ان يعبدوا دون الطراخ لانهم لم  
 لا يعرفونها مصارفها واما لا يعاد الطراخ لما عرفت انهم مصارفه وقال في الاسلام قد قال مشايخنا ان يؤخذ

ان تصدق  
 زوا اخذ  
 تجار صدق  
 ان تصدقات

تجارتهم

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

كل ما في درهم خمسة دراهم وهذا عند وهو قول فروقا لا لا ركوع في الجبل قال في التمهيد الصحيح قوله في ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

المحرم

اخذ الخراج الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يؤدى ما يؤدى الى اربابه ومصارفه وذلك ان هؤلاء  
 لو حوسبوا ما لم يما عليهم كما نوا فقرأ وقال بعضهم لا يخرجهم هذا لان علم من يأخذ بما يأخذ شرط فالاحوط ان  
 يعاد ولا يخفى ما في هذا التعليل من الضعف لانهم صرحوا بان لو وهب جميع الدين من المديون فيه الركوع عن  
 الذين في الاستحسان يكون مؤذيا وينقطع عن الركوع ولم يذكر فيه شرط الاعلام واما الاعتراض على  
 ما قاله بعض الشايع بان الركوع عبادة محضة كالصلوة فلا تادى الا بالنية الحاصلة من تعالى ولم يوج  
 فتمشاق الغلة عن شرطهم نية الصدقة عند الاخذ والجبل بان المعبر هنا الدفع بالاختيار لا ارضا  
 قال في التمهيد عند السماع ان يجبر على الاداء بالجلس فيؤدى بنفسه لان الاكراه لا ينافى في الاختيار ثم ان  
 قولهم وذلك قولنا لو حوسبوا ما لم يما عليهم كما نوا فقرأ وقد عبر عن هذا في المداية بقوله لانهم ما عليهم  
 من التبعات فقرأ اظاهروا في يجوز للخراج والسايطين الجبار ان يأخذوا الركوع ويصرفونها الى خوهم  
 ولا شئ في مال الصبي الغلبى تغلب بكسر اللام ابو قبيل والنسبة اليها تغلبى بفتح اللام استجانتا طول  
 الكسرين وربما قالوا بالكسرة في الضحاح وبو تغلب قوم من نصارى العرب ومن قال انهم من مشرك  
 العرب فقد اخطا وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين  
 من ثاة المسلمين دون نصيانهم وجاز لغيرها لول ولا كثره لانه اذى بعد بوجوب وهو المال  
 انى ومن مناظر الحاجة الى قوله وهو مال للنصاب وفيه خلاف مالك والنصب لذي نصيب لان  
 النصاب الاول هو الاصل في النسبية والازايد عليه تابع وفيه خلاف لفر وهو للذهب  
 متقالا للفضة بابا درهم المتقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات  
 كل عشرة منها سبعة مثاقيل هذا الوزن يسمى وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة افراس من الافراس  
 يكون المتقال عشرة منها اى يكون نصف متقال وخمس مثقال فيكون كل عشرة دراهم وزن سبعة  
 مثاقيل وفي معمولها وبرها وعرض التجار قيمة نصاب من احد ما معقولا بالانفع للمفقر ربع عشرى  
 ان كان التقويم بالدرهم النفع له فتم عرض التجارة بالدرهم وان كان بالدينار نفع فتمت بساتم في  
 خسرنا على النصاب بحسابه وذلك ان الركوع لا يجب في الكسرة عند اى خفية الا اذا بلغ خمس النصاب

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا

ان يبيع المحل للمفتوى قولها وجاز دفع القيمة للركوع والكفارة والعشر والنذر ولا يأخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد الوسط الواجب باخذ الا في حق الفضل جبر اى ان دفع ذلك ليس لان يأخذ او الا على ويزد الفضل ان شاء لا يشاء فلا يجبر عليه بل ان يطالب ببيع الواجب بعبية وتقيم التسا



وکل و بیار عشره در اقصای الشرح  
تکون اربعه مثاقیل من هذا  
کار بعضی در جهات هلاک

لأن لكل يحتاج إلى طاعة  
في الدنيا فصار طاعة

[illegible]

مجلس بیستم از فصل عشق و عجز  
 در بیان عشق و عجز و در بیان  
 در بیان عشق و عجز و در بیان  
 در بیان عشق و عجز و در بیان

من قریب ۱۰۰ سالہ  
میں قریب ۱۰۰ سالہ

اس افروم

قولہ ولا یضاعہ بالرفع عطف  
على قولہ لا یضاعہ بقرہ احو

مال محسوب کا ذوق نہ تجارت  
لانہ لبس با نیک ولا نایب  
عبد اسلم

١٢

١٢

غیر از سبب دیگر نیست  
سوی تو ای دلجو

4.



فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

اجترأ من غسل ارض حرجية او لاشي فيه وعند الشامي لاشي فيها او جيل وغيره وما خرج من الارض الا الحفريات انما استثنانا لانها لا تعثر عنده بل نوفر ما لكها بالادوية فبما يؤخذ منها ربع العشر فذكر في الحقايق وان لم يبلغ خمسة اوسق او سقا سنون صاعا لكل صاع ما ياتي بطال ولم يثبت وقال لا يجب الايفاء بقرعة باقية اذا بلغ خمسة اوسق والارادة قرعة فخر وبيع سنة من غير ما كان له حظ والشعر من مسوط شيخ الاسلام وسماه شيخ او مطر عشر مثبدا قدم خبره الا فيما يقتضي الاصل كالطافا والقصب الفارسي والطلب والخبث اذا اخذنا مقصدا او شجرة او منبت خشب فانزع ويشتر في العجالة المذكورة اشارة الى ذلك وبما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه

فيما سئل عن رجل اشترى ثوبا من رجل فقير فباعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه فقال له انما اشترىته منك بثلث ثمنه فابعه بثلث ثمنه







لان ساعة الزوال نصف النهار لا نصف اليوم واليوم وقت لاداء الصلوات والصلوات من طلوع الشمس الى غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونية مطلقة اذا اطلاق عن وصف الصوم فلا يتقيد بصله ونية نفل خلافا لثبوت نية واجب او الا في سفر فانه يقع عن ذلك الواجب  
وكذا صاحب المنظومة في مقابلة النوان اذا نوى في رمضان في سفر عن واجب آخر فهو معتبر وقيل في الحقايق نقلا عن المبسوط اذا نوى في رمضان وانما وضع ذلك لان النية في الصوم  
انه يقع من رمضان اجابا وبهذا تبين وجا صابة المص في اسقاط قولنا ومرض وكذا النذر المعين  
اي حكمه حكم صوم رمضان الا في الاخر فانه اذا نذر صوم يوم معين ثم نوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل نية نية مطلقة قبل نصف اليوم خلافا لما لاك وانما لم يقل قبل الزوال لما عرفت ان خلاف الصحيح وعندنا في يجوز بعد ايضا وبصير صائبا حين نوى ان يمتنع عنه  
شرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق للبيت اذ بان نوى في ليس والتعيين وان غم ليلة نية  
وي ليلة الثلثين من اهل شعبان لا يصام الا نذرا ولو صام رمضان كره ويقع عنه ان كان منه  
انما قال في الاثر ان كان من شعبان لا يقع عنه بل يكون تطوعا ولا يقضى ان فطر لانه مظنون ولو صام  
لواجب كره ويقع عنه اي عن ذلك الواجب في الاصح ترجيح له على اقل ان يقع تطوعا ان لم يكن من  
رمضان والا فانه لا قران صوم رمضان بناوي نية واجب آخر ولو صام رمضان ان كان ولو كان  
ان لم يكن منه اوله ان كان منه ونفل ان لم يكن منه كره ويقع عنه ان كان منه والا فصل فيما هي  
في الصورتين ولا صوم لمن نوى ان كان من رمضان فانما يصام والا فلا والنفل فيه افضل لمن واقف  
معهده وللموافاق كالنفل والقاضي ومن رأى مال صوم او فطر وحده يصوم عبادة المذاهب  
في الوجوب وقال في البدائع وجوب الصوم عليه ثم فان المحققين من مشايخنا قالوا لا رواية في وجوب  
الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على النذر بوجوبه قوله اوله لم يقل وان قوله  
لانه لا يناسب قوله او فطر كالاخي ويقضي ان افطر سوا كان قبل الزوال او بعد ولا يفرق ان افطر  
بعد الزوال خلافا لثبوت نية فيما اذا افطر بالوطي وانما قال بعد الزوال لا رواية عن صاحبنا في وجوب الكفارة

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

عليه ان افطر قبل الزوال واختلف المشايخ فيه ذكره في البدائع وقيل لا دعوى واللفظ اشهد بضر  
عدل ولو قفا او امرأة او محدودا في قذف لم يقل في الاثر في قوله عدل فني عنه للصوم مع كونه  
غائبا كانت وجازا او دخانا او نحو ذلك بشر ان يفسر ويقول راي الحلان خارج البلدة او يقول  
بين خلل السحاب اما بدون هذا التفسير لا يقبل لكان النية ذكره في الذخيرة نقلا عن الامام في  
مذهب الفضل وشرط للفطر معها اي مع العلة تصاب الشهادة رجلان او رجل وامرأتان واللفظ  
والعدالة لا دعوى وبدونها جمع عظيم يقع بحكمه والمراة العلم الشرعي الموجب وهو علة الرأى اليهم  
بمنه اليقين نفس عليه في المنافع وغاية البيان فيها اي في الصوم والفطر وبعد صوم ثلثين بقول  
عدلين حل الفطر ويقول عدل لا بد من خلافه لانه قال في شمس الاية الحلواني في هذا الاختلاف فيما  
اذا لم يروا المال اشغال والسماء نصيحة فاما اذا كانت متغيرة فانهم يفطرون لما خلاص ذكره في الذخيرة  
ووجه قول محمد ان الفطر نية بعبادة الصوم وكه من شئ ثبت تجا ولا ثبت اصاله وكذا لا ياكل  
الفطر بعد صوم ثلثين برؤية المال الصوم وحده قال في البداية لو اكل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الا  
مع الامام لان الوجوب عليه لا حياط والاحتياط بعد ذلك في الافطار ولو افطر لا كفارة عليه قبا  
للحقيقة التي عنده والاخي كالفطر اي في الاحكام المذكورة وذكر في النوادر عن ابي حمزة انه كرمضان  
الاول صحيح **موجب لافادى القضاء والكفارة من جامع او جمع في**  
**البيان** واكل او شرب غدا او دواء عدا او اجتمع فظن ان فطره من سنا علم ان الاجتهاد لا يفيد  
الصوم فاكل عدا قضى وكفر وعندنا في لا كفارة الا في اللفظ وبالوطي كالمطهر اي كفارة من كفارة  
الطهارة وهو ان الكفارة باء او داء رمضان لا غير اي لا باء او داء غيره وقضائه وان افطر  
خطا بان كان ذكر الصوم غير قاصد الافطار او مكره خلافا لثبوت فيما او احتقن او استعطى اي  
الدواء في اللانف فوصل الى قسبة او فطر في اذنه او غير الآ ولم يقيدوا به اعتمادا على النقصان  
من قوله او في اذنه او دواءى جايه في الخارجة التي بلغت الجوف او امتته في الشجة التي بلغت المخ  
فوصل الى جوفه او دماغه قال لا يفيد لعدم اليقين بالوصول الى النقصان المتقدمة وانما اخرى وانما قال

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الصوم من عباده

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال

هذا هو الوجه في وجوب الكفارة بعد الزوال



فوصل آه لان العبرة بحقيقة الوصول للربط والباس حتى اذا علم ان الباس وصل فقد وان  
 ان الربط لم يصل لم يفسد وعليه كثر ما يخالف ما ذكر في ظاهر الرواية ان الباس لا يفسد عند كل  
 وفي الربط يفسد عند خلافا لما ذكر في الحقايق نقلها عن المصنف او بفتح حصة او حديد وعند مالك  
 يجب الكفارة ايضا في ابتلاع ما لا يؤكل عادة او استحقاقا لماء او سحرا او فطر لظنه ليلا وهو يوم او كل  
 عاذا بعد ما اكل شيئا فظن انه فطر او جوعت بآية فيه خلاف زفر والسبح او امسك يعني عن  
 المفطرات في رمضان كله بآية وقال زفر ينادي صوم رمضان بدون البنية في حق الصبح المقيم او اصبح غير  
 للصوم فاكل نقي قط وقال يجب الكفارة اذا اكل في الزوال وقال زفر يجب مطلقا ولو اكل او شرب او  
 جامع ناسيا والقياس ان يفطر وهو قول مالك او اكله وانزل يفطر وقال مالك ان نزل بالفطرة الاولى  
 لا يفسد وان نزل ان يفسد من التيسين وانما لم يذكر مسئلة الكمال والاذنان في قوله لا ياكل  
 والده من غنى عن كرها او غيبا او غلبه التي اوتقيا قليلا هذا عند ابى يوسف خلافا لمحمد ولا نضر عن  
 الشيخ وانما قال قبله لانه اذا كان طاهرا لم يفسد بالاتفاق وهذا اذا كان ذكر الصوم والافلا بالانفا  
 ذكر في النخلة او اصبح حيا او صب في اصيله من هذا عن وعبد ابى يوسف يفسد وانما محمد فصيل  
 مع الثاني والاطمئنان مع الاول وفي اذنه ماء او دخل غبارا ودخان او ذباب حلقه لم يفطر والظن والشيخ  
 يفطر في الاصح وهو على ميتة او ميتة قال في البداية ولو جامع ميتة او ميتة فلا كفارة عليه انزل ولم ينزل  
 خلافا للشافعي والمقوم منه ان يكون عليه القضا عند انزل ولم ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل  
 لا يفسد صومه بالاتفاق ولا ينقض صومه في التيسين او في غير فرج اراد غير الفيل والذبح كالتحذير  
 الابط والبطن ذكره في التيسين او قبل او لمس ان نزل ففطر والافلا اكل بين كسائه مثل خمسة ففطر  
 هذا عند ابى يوسف وعند زفر عليه الكفارة ايضا من البداية وفي الحاشية وعن محمد روايتان في رواية عليه  
 الكفارة وفي رواية عليه القضا وسكت عن الكفارة وفي تل منها خلافا لغيره الا اذا اخرجته ثم اكل ولو  
 باكل سمته فسد الا اذا مضى لانه يلا شئ في فمه بالضح الا ان يجد طعمه في حلقه ذكر في الحاشية وفي كثير  
 عاوا ولم يعيد يفسد لا القليل في الحالين عند ابى يوسف وعند محمد يفسد عادة القليل لا بعد الكثير اذا

هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل

عنه  
 عا

عاوالت في فالحق عند ابى يوسف الكثرة وهذا لما انفرد وعند محمد يعتبر الصنع اي الاعادة ففي اعادة  
 الكثير يفسد اتفاقا وفي عود القليل لا يفسد اتفاقا وفي اعادة القليل لا يفسد عند ابى يوسف خلافا  
 لمحمد وفي عود الكثير على العكس ذكره الزوق ومضغ شئ قالوا هذا في الغرض وانما في النقل فلا يكره  
 في التجسس الاطعام حتى ضرورت فيه المسئلة لتعليلها والقبلة والبشارة الفاحشة ان لم يامن لا  
 اكل والذين والسواك خلافا لما ذكر في الربط ولو عشت باخلافا للشافعي فانه يكره غدا في الغنى  
 ويسحب في الغدا ذكر في الحقايق والخلاف في البلول بالافلا الربط الاخر لا بأس به اجابا  
 من جامع ليزدوي وقاضي خان وضاواه وشيخ فان قال في الحقايق نقلها عن الزيارات البر بآية  
 تفسير الشيخ الغاني ان يجز عن الاذ في الحال ويزداد كل يوم عشرة الى ان يكون ماله الموت بسبب الهرم  
 يفطر ويظلم كل يوم سبكا وعند مالك لأفدية عليه ذكر في النخلة كالفطرة وغدا في مقدار آو  
 نه ونقص ان قدر وحامل او مرض خافت على نفسها او ولد خلافا للشافعي في الاخير ولا خلافا في ان  
 على ولده انما يتحقق عند بيعها للارضاع لفقد الطيرة او لعدم قدرة الزوج على استجارها او لعدم اخذ الولد  
 ثدي غير نافق ما قيل من الاطمار يخص بمرضة آجرت نفسها للارضاع ولا يخل للولادة اذا لم يفسد عليها  
 ثم انه مردود بقول القدوري وغيره اذا خافا على نفسها او ولدها اذ ليس الولد للثبوت جرة وباطلاق  
 الحديث المروي عن الحسن بن مالك وسواه ان يفسد سلام قال ان من عذ وجل وضع عن المسافر الصوم  
 وشطر الصلوة وعن الجبل والرضع الصوم ومرض خافا معتبرا فانه انظن زيادة مرضه كيف كان وكا  
 وكذا الصبي الذي يخشى ان يمرض الصوم ذكر في التيسين وقال في لا يفطر الا اذا خاف السكاك من  
 على صلاتي اليوم والما عرفت لان المراد المسافر المعهود لا المسافر اللغوي قال في الذخيرة والسفر الذي  
 الفطر ما يبيع القصر افطر او فطرا بلا فدية وصوتاى صوم المسافر اجب ان لم يضره السفر خلافا للشافعي  
 اعلم ان السفر ليس بفقد في اليوم الذي انشأ فيه وعذ فيما عدل من الايام والمرض عذ في يوم  
 مرض فيه وغيره ذكر في الذخيرة ولا فضا في لزوم القضاء والمراد بيان عدم لزوم الوصية بالعدلية  
 ان مات في سفره او مرضه ومو على حاله لا يفسد هذا القيد في الاخير لان المرض قد يخفف فمختلف حكمه

هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل  
 هذا الحديث في قوله لا ياكل

عنه الزوق



بـخلاف المسافر وان زال العذر ثم مات لم يعل وان صح ثم مات لان الشرط القدرة لا الصحة والكلو  
لا يستلزم الثانية اوصى بان يعدي عنه بقدر الصحة او الاقامة وعند مالك لا يجب هذا ويجب <sup>الثالث</sup>  
ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى اوله بوجوه وفدية كل صلوة كفدية صوم يوم من الصوم  
لا قبل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم ولعصى رمضان وصلا وصلا والاو<sup>ل</sup> اولى فان جاز  
صاه لم يقضى الاو<sup>ل</sup> لما فدية وعند الشافعي يجب الفدية اذا كان التأخير للعذر مستى ولا يصوم ولا <sup>بصل</sup>  
عنه ولت خلافا لثالث في ويلزم صوم فصل شرع في اي يجب عليه تامه فان افسد فعليه القضاء  
لثالث في الايام المنبهة على عيد الفطر وعيد الاحجى مع ثلث بعده ولا يفطر لما عذر اي اذا شرع في صوم  
القطع لا يجوز له الافطار بل عذر في رواية وفي اخرى يجوز والقبالة عذر في حق المضيف والمضيف ان  
واحد منها ويمتلك ببقية يومه خلافه في الامساك في انه يمك وجوبا او ذبا والصحح انه يمك وجوبا  
وكره في التبيين وليس الامساك هنا على جهة الصوم حتى ياتي الافطار المتقدم وانما هو فضا حتى الوقت  
بالنسيب متى بلغ وكما ذكرنا سلم وما يرض طهرت وما قد خلا فالصح ولا يقضى الاو<sup>ل</sup> لان يومها <sup>لعم</sup>  
الا بالية في اول اليوم فلم يجب الا اذا فليجب القضاء فانزله في الثاني وان خلا فيه بعد البنية في <sup>وقتها</sup>  
بان يبلغ او اسلم قبل نصف اليوم نوى المسافر الفطر وقدم فنوى الصوم في وقتها صح ولا فرق في هذا  
ان يكون الصوم فضا او نفلا ولذا قال صح فانها لا يختلفان في الصحة وانما يختلفان في اللزوم ولذا  
قال في رمضان يجب عليه الصوم كما يجب التام على من لم يسافر في يومه من كس لو افطر لا كفارة فيها اي  
في قدومه مسافرا وسفر المقيم من غم عليه في رمضان كله فضا وكذا يقضى ايا ما غم عليه فيها الا يوما  
حدث الاحتفاء فيه وفي ليلية لوجود الصوم فيه وهو الامساك لقول بالية قال في الذخيرة لان كل  
منه من في كل ليلة رمضان على قصد صوم الغد هذا هو الظاهر والبناء على الظاهر واجب لم يعلم خلافا له  
اذا وجد الصافر من الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او ممتعكا اعدا والاكل في رمضان وتقضى <sup>بها</sup>  
لعدم النية خلافا لما لك الا اذا علم انه لم ينو في يقضى ذلك اليوم ايضا ولو جن حكمة المراد قد راعى  
فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم لاخير لم يلزمه القضاء لعدم محبة الصوم فيه ذكره في الاية المخلو

لم يقض خلافه لملك وان افاق بعضه قضى مضى خلافه لفرق وان بلغ بخونا وان  
بين المجنون والاصلى ومومن بلغ بخونا والمجنون العاضى ومومن بلغ عاقلة ثم جن فى طاهر الزمان  
ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون لاصلى فاذا افاق فى بعض الشهر لم يلزمه قضاء مضى وكذا  
روى ابن سماعة عن محمد بن كرم فى الذبيرة وروى هشام عن ابى يوسف انه قال فى القياس لا قضاء  
عليه ولكن كسحن فاجب عليه مضى من الشهر لان المجنون لاصلى لا يفرق العاضى فى شئ من  
الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصل ليس  
عليه قضاء مضى من المبسوط نذر بصوم يومى العيد وايام التبرق او بصوم هذه السنة بضع وافر  
بده الايام وقضاءه وكذا ان لم يقضى اى سنة بان ذكرها منك وبعضها اى يقضى الايام  
موصولة ان شرط الاتباع انما قال انما اذ لم يشترط يقضى خمسة وثلاثين لان السنة المنكورة عن  
ترتيب اسم الايام محدودة قدر السنة فان اذاما فى هذه السنة فقد اذاما فاقصة فلها يخرج عن الاحكام  
وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فوجب عليه قضاء قدره بخلاف الفصيلين الاولين لانه داخل فى  
النذر وصوته حتى عليه من جهة اخرى فلم يصح التزاه بالنذر وفى الفضول السنة كلها خلاف لفرق  
واسنح وايضا السنة فرفوا بين النذر والشروع فى هذه الايام وقالوا لا يلزم ما بشروع لا حصية  
ويلزمها بالنذر اذا لمعصية فيه ولو صامها اجراه لانه اداء كما التزمه ثم ان لم يوشى او لوى  
النذر لا غير ونوى النذر ونفى الاخر كان ندرا فقط وان لوى اليمين ونفى الاخر كان يمينا اتفاقا  
وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواه او لوى اليمين من غير ان نفى النذر كان ندرا او يمينا عدا  
حتى لو افطر بحب عليه القضاء وكفارة اليمين وعبد ابى يوسف نذر فى الاول ويمين فى الثانى  
المراد بالاول ما اذا نواه وبالثانى ما اذا لوى اليمين اعلم ان صاحب الهداية جعل اليمين  
معنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب لمباح فيذل على تحريم ضحك وتحريم  
الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واورد عليه ثمانية  
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجب عليه بان الجمع بينهما فى الارادة لا يجوز ومما ليس كذلك النذر



لا يثبت بارادة بل بصيغة فان صيغة انما للذرفيتب النذر سواراد اولم يرد ما لم يتوال ليس  
نذرا ما اذا نوى انه ليس نذرا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا الامر لا يدخل في لفظ القاضى  
والمعنى المجازى يثبت بارادة فلا جمع بينهما في الازادة والاما ما ينسب ليس اليه من معنى مجازيا بل ان الكفا  
يذكر بصيغة يمين بموجبه والمراد بالوجوب اللزوم كما ان ثرى القريب ثرى بصيغة اعتاق بموجبه مردود  
بما ذكر صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو كانت موجبه لثبت بلائيه كثرى القريب  
معنى مجازى لا كراهية في الصوم التبت بعد الفطر فثبت في المختار لان الكراهية انما كانت لانه لا يؤمن  
من ان يعتد ذلك من رمضان فيكون تشبيها بالنصارى والآن زال هذا المعنى كذا في التخصيص  
البدائع والاتابع المذكور وان يصوم الفطر ويصوم يوم حنة ايام فاما اذا انظر يوم العيد فخصا  
بمس ستة ايام فليس يكون بل بموجب **سنة ما** الاعكاف سنة مؤكدة  
في الصحيح والاولى ان يحكف في رمضان خصوصا في العشر الاخير منه وسولت في مسجد جامع مدينة  
والصوم شرط واجبه الصوم شرط لعمه الواجب من عذابه قال مالك خلافا للشافعي وجوبه  
بالنذر والشرع والتعليق ذكر في مختارات النوازل وصحة القطع منه فيما روى الحسن عن ابي حمزة  
وفي ظاهر الرواية ليس بشرط لما وسوقنا من ذلك في الذخيرة وافتد اقل الواجب من يوم شرط  
الصوم في صحة لا يقتض ان يكون تمام يوم كما يفهم من الهداية ولذلك التفرع واقل النفل ساعة في راحة  
الحسن لانه لا يكون النفل ايضا اقل من يوم وفي رواية الاصل وسوقنا محمد اقله ساعة فيكون من صوم  
ذكر في الهداية وعنه ابي يوسف اقل النفل بقدر اكثر النذر ذكره في المختار في فقهنا من قطع الكوا  
فيه اي في يوم اعتكف فيه دون النفل الا على رواية الحسن عنه ولا يخرج منه اي معكفة الا الحاجة اراو  
الحاجة الضرورية لعامة الناس لا لادله ولا يملك بعد فاعه عن الظهور لان ثابت بالفرو  
بقدر بقدر ما اوجبه ونحن نقول الاعكاف في كل مسجد شروع فاذا اتمم شروع فالفروقة مطلق  
في طرحه عند الزوال ومن بعد عكفة لا جرة بعد المنزل ولذلك لم يقل من بعد منزله عنه  
فوقنا يد كما والسن لم يقل شيئا تعيما سنة الحجية على الخلاف هو ان يصلي قبلها اربعاء في وقت

هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى

الحسن عن ستار كعين تحية واربعاء سنة وبعد ما اربعاء او شاعلى حسب اختلاف  
الاخبار في ان قل بعد الجمعة ذكر في الذخيرة لا على حسب اختلاف الامامين اذ لا وجه لاجتبا  
هنا فانه لا مضايقة في الخروج عندها ولا يفسد بكتفه فيه اكثر منه لانه محل له غير انه يوجب مخالفة  
لالتزام الكلت في معكفة فكل ذكر في مختارات النوازل وان خرج ساعة بعد الفطر وقال لا  
ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وقوله افسس وقوله اوسع ذكر في البسوط وهذا كل الاعكاف الواجب  
بان وجبه على نفسه اما في الاعكاف النفل وهو ان يشع فيه من ان يوجب على نفسه فلا يثبت  
ان يخرج بعدز وبغير عذر على ظاهر الرواية من التجنب وبكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيها لا  
منه لا بد من هذا القيد لانه اذا اراد ان يخرج ذلك سحرا كمن له ذكره في الذخيرة والتجني وقال  
في البيهين وموضحا باحضار سبع فانه يكون لا غير يمكن لغير المتكف السبع والشراف في المسجد واما الاعكاف  
والشرب فيكون في معكفة لان النبي لم يكن له ماوى الا في المسجد ولا يملك قضاء هذه في المسجد فلا  
الخروج ولا بصت المراد بصت بعبادة وهو منى عنه ذكر في البيهين وذلك لان شربه منقوض  
وتعليل صاحب الهداية بقوله لان صوم الصمت ليس بقرينة في شربا يشترى الى ذلك ولا يحكم الا  
ويبطله الوطى ولو ليلنا او ما سيناخص الوطى بالذكر لانه ان اكل وشرب في ناسا لا يبطل اعكافه  
ذكر في مختارات النوازل وعلى في غير فخرج ذكر الوطى هنا وعرفه فيما تقدم لانه يعود دون ما قبله  
ولس ان نزل الا فلا وان حرم والمرأة تعتكف في بيتها هذا اعكاف ايام لمرته ليا ليهنا ولا  
بلا شرط اي بمرته اتابع وان لم يشترطه خلافا لفر ذكر الزاهد في شرح القدوري وفي يومين  
بليتها وعن ابي يوسف انه يلزمه اعكاف يومين ببلية بخلها وضح نية الشهر خاصة في الصوم  
**كتاب الحج** سوا القصد لغة وفي الشرع زيادة بفاع مخصوص على وجه مخصوص هو  
ان يكون بالادام في وقت مخصوص سيا في بيانه واعلم ان اصل الحج فرض قطعي يكفر فاحدا  
الا انه مشتمل على الواجبات فوصفه بالوجوب حيث قال يجب ايشتمل الكلى فانك قد عرفت  
ان الوجوب قد يطلق وبرادة ما يقع الغرض على كل مسلم في شرط الاسلام خلافا لما في معكفة

هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى  
هذا هو المعنى المجازى



صحيح المراد من الصحة سلامة البدن عن الاوقات المانعة عن القيام بالابدية في السفر فلا يجوز  
 على الزمن والمعتد والمفوض والشيخ الكبير الذي لا يستثب على الزاحلة بنفسه كمن في البدائع وانما ذكره  
 بصريح شمول الصحة بالمعنى المذكور على سلامة العين اتماما لموضع الخلاف فانها قالا اذا وجد العمى  
 ملكا او استاجر ايجب عليه الحج كمن في النخبة والخانية لزيادة وراحله وقال الشافعي يجب بالزيادة الزاد  
 والراحلة وقال مالك اراحلة ليست بشرط في حق القادر على المشي فضلا عن السكس وان كان في  
 فضل عن قدر الحاجة نص عليه في الخانية وما لا بد منه وعن بقية علماء ان كان ذاعمال الى حين وجوده  
 امر الطريق ذافي حق الافا في قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب ان كان  
 خلاف ذلك لا يجب وعليه المأخذ في الصحيح رولن قال سلامة الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوه المحرم  
 لم يذكر الزوج لان المحرم منها بعدة قال في الذخيرة والمحرم الزوج ومن لا يجوز له منا كتمان على ان لا يجب  
 او برضاها وبصيرة لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج يحفظها وكذا ساير محارمها وقال في التختين  
 ان كان محرمها فاسقا او حينا او مجونا لا يجب عليها الحج ولا يخل لها السفر معه للمرأة ان كانت تامة  
 عن كبر مسيرة سفر خلا فالتا في فانه قال هذا ليس بشرط يلزمها الحج اذا كانت في رفقة معها  
 نقات ذكره في البدائع في الصحيح رولن قال انه شرط الاداء لا شرط الاداء وشرط الوجوب وعدم  
 اي لا يكون معتد عن طلاق او وفات ذكره في البدائع في العمرة على الفور هذا عند ابى يوسف فانه  
 قال الحج يجب وجوبا مضيقا وهو اوضح الزايتين عن ابى حنيفة وقال محمد والشافعي يجب وجوبا موسعا  
 في الكسرا عند محمد بن كجر التاخير اذا غلب على ظنه الفوات اذا اخر بامارات فانح ياتم ان اخر  
 وفات الحج بالموت بخلاف ما اذا فوات بالتاخير قبل ان غلب على ظنه الفوات كذا قال ابو الفضل  
 الكرماني ونمرة الخلاف نظره في حق الاثم حتى ينسحق بالتاخير ويرد شهادته عند من يقول مو على الفور  
 ذكره في التبيين فلو اهرم سبي فبلغ تعزيع على اعتبار شرط البلوغ او بعد فتق تعزيع على اعتبار شرط  
 الحرية والمراد البلوغ والعق قبل الوقوف ولم يذكر اعتمادا على انفساء من قوله الا في ثم وقف قضى  
 لم يود فرضه خلا فالتا في ذكره في البدائع ولو وجد اى الصبي احرأه للفرض بعد البلوغ بان يبنى ونحوه

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

الاسلام ثم وقف جازعته بخلاف اذا وجد احرأه للفرض بعد الحق لان احرأه الصبي لم يكن  
 لازما واحرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره وفرض الاحرام والوقوف بعرفة قال  
 الطبري عرفات علم الوقوف وهي مونة لا يفر ويقال لها عرفة ايضا وطواف الزيادة وواجبة وقوف  
 حج وسواها لله والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر من الصدور وعند مالك  
 سنة وموحد قول الشافعي الا في قال في اللغة الا في النواحي والواحد افاق والنبه اليه  
 افق واما الا في فملك فان الحج اذا لم يسم به لا يثبت اليه وانما يثبت الي واحد كذا في تهذيب  
 الاسماء للنووي ويمكن ان يقال ان الحج بالكت تحار وقلبه الاستعمال باخذ النسبة به فنحو النسبة اليه  
 بعد ذلك والخلق او التقصير موأخذ فوس الشعر بقدر الاغلة وغيره كسفن وآداب ووقفة  
 وذو القعدة وعشر ذي الحجة وعند مالك في الوجه كله ذكره الاحرام له اي الحج قبله اي قبل الوقت المذكور  
 وفي قول الجديد للشيخ لا يجوز ويغفر عمرة والعروة سنة وهي احرام وطواف وسعي وعلق او تقصير الاخر  
 شرط والطواف ركن وغيره ما واجب ذكره في الكافي وشرح الطحاوي وجازت في كل السنة فلا نفوت  
 وكررت في يوم عرفه واربعه بعد ما وميقات الدقي قال صاحب الكشاف ميقات ما وقت بالشئ اي  
 قدومه موافق الحج وهي الحدود التي لا يتجاوزها من يريد دخول مكة الاخرها والمراد من المدي ما جازعت  
 المدينة وطريقها ولا يزم ان يكون من المدا وكذا في سائر دل على ذلك ما ذكر في المتن في السج  
 اذا غزم على الحج واحرام من ذات عرق لا يجب عليه عادة الاحرام من الحجفة والطيبة والعراقي ذات عرق  
 والاشامى حجفة والجدي قرن واليمن يلمم وهرم تاخير الاحرام عنها لا في قصد دخول الحرم لم يقل دخل  
 مكة لانه اخض والحكم بدور مع الاثم ولم يقل لم يقصد عدم عموم الحكم لغير الا في الخارج عن الميقات  
 لانه ما قال في المعاني نقل عن البوطيين لو دخلها للقتال الاحرام عليه عند الشافعي قول واحد وان دخل  
 للجهاد او لطلب النعيم ففيه قولان عندنا في الا في امان كان داخل الميقات فلان يدخلها  
 بجاجة بغير احرام اجماعا وكذا لك الخطابون من اهل مكة اذا عاودوا الميقات كان لم يدخل مكة بغير احرام  
 والفرق المذكور فيما اذا قصد الدخول للفسك واما اذا قصد المأفوق بين الا في والمكس لا الحج

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية

في صحة الحج  
 في صحة العمرة  
 في صحة الفدية



عن الميقات قال في البدائع البتة في او الكلى اذا خرج الى الآفاق في صار حكم اصل الآفاق لا يجوز  
 لميقات الآفاق وهو يربط الجوارح والحرمان والوجوه الميقات يرد دخول مكة والحرم بها احرام  
 حج او عمرة لان مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة والحرم بدون الاحرام لا كانت المجاوزة الزمانا  
 ولا لانه كانه قال اشترع على احرام ولو قال ذلك يترتب حجة او عمرة وكذا اذا فعل ما يزيل على الاثر لم يكن كذا في  
 البدائع ولا في خلاف فيما ذكر وصح منه لوجع عليه في عاتة ذلك اى رجع الى الميقات واحل  
 بحجة الاسلام فان خرج مجزعا عنهما وعاد لم يدخل الحرم وفي القياس لا يجوز ومقول فر لا بعده والتعظيم  
 افضل خلاف للشافعي وحل لمن في خطا اى داخل المواقيت لم يقل لا بل داخلها اذا اختصص  
 الحكم لم يمان من وجب في الداخل من الآفاق في صياحه دخول مكة غير محرم على سياتى وميقاته الحل  
 خارج الحرم قال في البدائع الآفاق اذا حصل في البستان والكلى اذا خرج اليه واراد ان يحج او يعتمر فحكمه حكم  
 اهل البستان ومن يركب الحج للحرم والعمرة الحل لان معظم الحج هو الوقوف في عرفات ومن في الحجاز  
 احرامه من الحرم والعمرة طواف البيت في الحرم واحرامها من الحل يتحقق نوع سفر ومنشأ احرامه  
 وغسله اجب وليس الا اذا ورد اظهر من تطيب وصلى ركعتين لم يقل شفع العمرة وقال المفرد بالحج  
 اللهم انى اريد الحج فيسره لى وتقبل منى ولين لم يقل ثم لى لا شاعره بالترابى وهو خلاف للافضل والى  
 اللهم ليكن ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والشركة لك والملك لا شريك لك ولا تقصر  
 منها وان زاد جاز واذا نوى ملكيا انما جعل التلبية قيدا لان الاصل في انعقاد الاحرام هو التلبية الا  
 ان اعتبارا عند التلبية صرح به صد الشبهة فقد احرم ولا يصير حراما بالتلبية بالنية بالتلبية  
 يقوم مقامها من ذكر يقصد به التعظيم فارسية كانت او عربية خلافا لما في وكذا لا يصير حراما  
 بالنية ما لم يأت بالنية او ما يقوم مقامها من سوق المدي فيبقى الرقت هو الجاه او الكلام القاس  
 او ذكر الجاه بحجة النساء والعشوق الى المعاصي والمجد الى الجاهل فيبقى وقيل محاله وقيل محال المشركين  
 في تقديم وقت الحج وتأخيرها وهذا القول في تفسير الجاهل الواقع في كلام الله تعالى ولا وجه لان  
 اذا لمعنى التبيين المحال المذكور وقيل صيد البر لا يجوز والاشارة اليه والدلالة عليه لا شاعره

هذا هو الوجه في الميقات  
 وهو ان يخرج من الحرم  
 الى الآفاق في صار حكم  
 اصل الآفاق لا يجوز  
 ومقول فر لا بعده  
 والتعظيم افضل  
 خلاف للشافعي  
 وحل لمن في خطا  
 اى داخل المواقيت  
 لم يقل لا بل داخلها  
 اذا اختصص الحكم  
 لم يمان من وجب  
 في الداخل من الآفاق  
 في صياحه دخول مكة  
 غير محرم على سياتى  
 وميقاته الحل خارج  
 الحرم قال في البدائع  
 الآفاق اذا حصل في  
 البستان والكلى اذا  
 خرج اليه واراد ان يحج  
 او يعتمر فحكمه حكم  
 اهل البستان ومن يركب  
 الحج للحرم والعمرة  
 الحل لان معظم الحج  
 هو الوقوف في عرفات  
 ومن في الحجاز احرامه  
 من الحرم والعمرة طواف  
 البيت في الحرم واحرامها  
 من الحل يتحقق نوع سفر  
 ومنشأ احرامه وغسله  
 اجب وليس الا اذا ورد  
 اظهر من تطيب وصلى  
 ركعتين لم يقل شفع  
 العمرة وقال المفرد  
 بالحج اللهم انى اريد  
 الحج فيسره لى وتقبل  
 منى ولين لم يقل ثم لى  
 لا شاعره بالترابى وهو  
 خلاف للافضل والى اللهم  
 ليكن ليكن لا شريك لك  
 ليكن ان الحمد والشركة  
 لك والملك لا شريك لك  
 ولا تقصر منها وان زاد  
 جاز واذا نوى ملكيا  
 انما جعل التلبية قيدا  
 لان الاصل في انعقاد  
 الاحرام هو التلبية الا  
 ان اعتبارا عند التلبية  
 صرح به صد الشبهة  
 فقد احرم ولا يصير  
 حراما بالتلبية بالنية  
 بالتلبية يقوم مقامها  
 من ذكر يقصد به  
 التعظيم فارسية كانت  
 او عربية خلافا لما في  
 وكذا لا يصير حراما  
 بالنية ما لم يأت  
 بالنية او ما يقوم  
 مقامها من سوق المدي  
 فيبقى الرقت هو الجاه  
 او الكلام القاس او ذكر  
 الجاه بحجة النساء  
 والعشوق الى المعاصي  
 والمجد الى الجاهل فيبقى  
 وقيل محاله وقيل محال  
 المشركين في تقديم  
 وقت الحج وتأخيرها  
 وهذا القول في تفسير  
 الجاهل الواقع في كلام  
 الله تعالى ولا وجه لان  
 اذا لمعنى التبيين  
 المحال المذكور وقيل  
 صيد البر لا يجوز  
 والاشارة اليه والدلالة  
 عليه لا شاعره

اخر الميقات الى الصيد والدلالة ان يقول ان في مكان كذا جديا والطيب والادمان وقلم الظفر وسر  
 الوجه والراس وقال الشافعي يجوز للرجل ستر الوجه وعلى راسه وحشية بالظلمة وقصبا وحلق راسه  
 وشعره وقصه وليس قصير وسراويل وقبا وعماة وخيشان الا ان لا يحد نعلين فيقطعهما أسفل  
من الكعبين وتوبا صبح باله طيب اى راحته طيبة خلافا للشافعي في العصف الا بعده والى طيبه لا اشكال  
 والاشكال ان ميت ومحل الجمل بفتح الميم الاول وكسر الثاني وعلى العكس المودج الكبير وشعره  
بالكسر في وسطه وقال مالك يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غيره والكثرة التلبية متى صلى او على شرف او  
 واديا او لى ركب جمع ركب او سخر او استيقظ من ساهه والا دخل مكة بداء بالمسجد وجن راي  
 كبر وهل تم استقبال الحجر وكبر وهل يرفع يديه كالصالح واستقبله قال في ديوان الادب استلم الحجر اذا  
 لمسه اما قبله واما تبنا ول وعند الفقهاء الاستسلام ان يضع كفيه على الحجر وتقبل ان يمد يده نحو الحجر  
 ولا يمسه اى الحجر شيبا في برع ثم قبله وان عجز عنهما استقبله وكبر وهل وجدته وصلى على النبي عم  
 وطواف القدوم وسنن الآفاق واخذ عن يمينه الضمير للاخذ على الباب قال في الذخيرة ولو أخذ  
 عن يمينه ويعد بطوافه في حكم تخطي غدا وعليه لا عادة با دام بكمه وان رجع قبل الاعادة فعليه  
 دم وقال الشافعي لا يعتد بطوافه عاجلا رواه تحت ابطه اليمن منقيا طرفه على كفة اليسرى لم يقل  
 مضطبعا لخرابه واجبا جالى التفسير ورا العظيم سبعة انواع جميع شوط وهو جري مرة الى الغابين  
 المغرب العظيم موضع الميزاب انما تسمى لانه حطم من البيت اى كسر فلما كان العظيم من البيت يطأ  
 حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن ان استقبال المصلى العظيم وحده لا يجوز اخذ بالاقباط في كل من الحكيم  
 رسل وهو ان يمشى سرعا وبسر في مشية الكتفين كما لما بين الضيفان وذلك مع الجعل المذكور في التلبية  
 فقط ومشى في الباقي على هيئة من الحجر الى الحجر ولو افترج من غيره لم يذكر محمد هذا الفصل في الاصل وخلف  
 فيه المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز وهذا ذكر في الرقيات وبعضهم قالوا يجوز من الذخيرة وكلها جاز  
 فصل ما ذكر واستلم الركن البعاني وهو حسن قال في الذخيرة ولم يذكر في الاصل سلام الركن البعاني  
 وفي مختصر الكرخي ويستلم الركن البعاني وفي نوادر مشاهير محمد ان الركن البعاني في الاستسلام وقيل

هذا هو الوجه في الميقات  
 وهو ان يخرج من الحرم  
 الى الآفاق في صار حكم  
 اصل الآفاق لا يجوز  
 ومقول فر لا بعده  
 والتعظيم افضل  
 خلاف للشافعي  
 وحل لمن في خطا  
 اى داخل المواقيت  
 لم يقل لا بل داخلها  
 اذا اختصص الحكم  
 لم يمان من وجب  
 في الداخل من الآفاق  
 في صياحه دخول مكة  
 غير محرم على سياتى  
 وميقاته الحل خارج  
 الحرم قال في البدائع  
 الآفاق اذا حصل في  
 البستان والكلى اذا  
 خرج اليه واراد ان يحج  
 او يعتمر فحكمه حكم  
 اهل البستان ومن يركب  
 الحج للحرم والعمرة  
 الحل لان معظم الحج  
 هو الوقوف في عرفات  
 ومن في الحجاز احرامه  
 من الحرم والعمرة طواف  
 البيت في الحرم واحرامها  
 من الحل يتحقق نوع سفر  
 ومنشأ احرامه وغسله  
 اجب وليس الا اذا ورد  
 اظهر من تطيب وصلى  
 ركعتين لم يقل شفع  
 العمرة وقال المفرد  
 بالحج اللهم انى اريد  
 الحج فيسره لى وتقبل  
 منى ولين لم يقل ثم لى  
 لا شاعره بالترابى وهو  
 خلاف للافضل والى اللهم  
 ليكن ليكن لا شريك لك  
 ليكن ان الحمد والشركة  
 لك والملك لا شريك لك  
 ولا تقصر منها وان زاد  
 جاز واذا نوى ملكيا  
 انما جعل التلبية قيدا  
 لان الاصل في انعقاد  
 الاحرام هو التلبية الا  
 ان اعتبارا عند التلبية  
 صرح به صد الشبهة  
 فقد احرم ولا يصير  
 حراما بالتلبية بالنية  
 بالتلبية يقوم مقامها  
 من ذكر يقصد به  
 التعظيم فارسية كانت  
 او عربية خلافا لما في  
 وكذا لا يصير حراما  
 بالنية ما لم يأت  
 بالنية او ما يقوم  
 مقامها من سوق المدي  
 فيبقى الرقت هو الجاه  
 او الكلام القاس او ذكر  
 الجاه بحجة النساء  
 والعشوق الى المعاصي  
 والمجد الى الجاهل فيبقى  
 وقيل محاله وقيل محال  
 المشركين في تقديم  
 وقت الحج وتأخيرها  
 وهذا القول في تفسير  
 الجاهل الواقع في كلام  
 الله تعالى ولا وجه لان  
 اذا لمعنى التبيين  
 المحال المذكور وقيل  
 صيد البر لا يجوز  
 والاشارة اليه والدلالة  
 عليه لا شاعره







احب وان يقدم الرمي في اي في اليوم الرابع من ايام الرمي على الزوال جازوا قالوا لا يجوز ولا السفر  
 هو خروج الحاج من مكة قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهذا في منقطع خبار الترمذي في شهر ربيع  
 ان ثلث لا بعده فاذا ان توقف حتى طلوع الفجر وجب عليه رمي الجمار لان اول وقت من طلوع الفجر وهذا  
 اول من يصف الشار وجاز الرمي ركبا في الاولين مما يلي مسجد الحيف وما يليه شيئا  
 لا العقبه وكن ان لا يبيت بمعنى ليلته اي ليل الرمي وفي هذا في واجبه وكذا لو مات به متذمرا  
 ان يمكنه بغيره في المانع المحمول على الدابة والمخاض في الغابن واذا انزل مكة نزل محض يوم  
 موضع ذات حصى بين مكة ومنى ويسمى الاطعم ثم طاف للمصعد بغيره في ذي قعدة ثم تقدم بيان  
 واختصاصه بالافاق في فلاحه الى ذكرها هنا ثم شرب من زمزم وقبل العقبه ووضع صدق و  
 على التشرع هو ما بين الجمره والباب وتثبت بالاسماء ساعة ودعا مجتهدا وبكى ورجع فصرى حتى  
 من المسجد وسقط طوافه تقدم من وقف بعرفة قبل دخول مكة سواء كان محرابا من المقات او من  
 ولا غنى عليه بركه باب واجب ومن وقف بعرفة ساعة من وال يومها وغدا ملك اوله من الطلوع  
 على اختلاف الروايتين باب ولا يكفي الوقوف ساعة بل لابد ان يقف في اليوم وفجر من الليل الى طلوع فجر  
 يوم النحر او اجازة نايما او معي عليه او جعل الشا عرفة صح وكذا لو اعلى عليه فاعلى عنه رتبة قال الامام الزاهد  
 القصار ذكر في الاصل والجامع الصغير ان من اصحابه ولم يذكر انه لو اهرم عنه واحد من عرض الن منى  
 به غير اصحابه ورفقائه ما حكمه قال ابو عبد الله الجرجاني وكان لخصاص يقبل لا يجوز ثم رجع وقال لا يجوز ولا  
 يخفى بذاك فغاف من احتجاب ثم ان صحته ما ذكر على اطلاعه عنده وقال ان كان بامر منه قبل الاغلا  
 فلا ومن لم يقف فيها فاته حجة المراد بالوقوف مطلق الادراك ولو في ضمن الزمر لا ما يقابل المراكه فطاف  
 وسعى وحمل وقضى من قال في شمس الطحاوي ويسقط عنه افعال الحج وتحول اجاره الى غيره  
 بانما وكل وجب عليه فضا الحج من قال وان شهدوا بالوقوف بعد وقت اجازتهم استخانا والقباه  
 ان لا يجوز لهم اعتبارا با اذا وقفوا قبل وقتها ولا لنا عبادة يختص زمانا وكان فلا يقع عبادة دونها  
 واما وجه الاستحسان فالمعنى فيه على ما ذكر في البراج من وجهين احدهما قال بعض مشايخنا ان من

من قال

في الجمره

في الجمره

في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره

شهادة

شهادة قامت على التقي وهو في جواز الحج والشهادة على باطله واما الثاني فذكرنا دون  
 ان شهادة جازية مقبولة لكن وقوفه جازية ايضا لان هذا النوع من الاستنباه ما يرد لا يمكن  
 التحيز عنه فلو لم يحكم بالجواز لوقع الناس باطرح لان التدارك غير ممكن فيقع بين الناس فتنة  
 بخلاف ما اذا تبين ان ذلك اليوم يوم التروية لان التدارك ممكن في الجبله بربو الاستنباه  
 في يوم عرفة ولان جوارزا المؤخره نظيره ولا كذلك جوار المقدم وباقوا به بيتين وجها ما لم يصح  
 في العذر من قولهم لا يقبل اني قولهم اجازتهم فانه يصح على وجه الاستحسان دون الاول وانفس  
 ان من ذكر في تعليقه ثاني وجه الاستحسان لم يكن على بصيرة ولا ان سددوا به اي لا يجوز لهم الوقوف  
 ان شهد الشهود بانهم وقفوا قبل وقتها فيجب عليهم لا عادة ولا اشكال في ضوئ المسئلة فيكون اعتبر  
 الناس غرة ذي الحجة من يوم الاحد مثلا ويبنوا عليه الوقوف ثم يشهد الشهود انهم رأوا اطلاق  
 القصد ليله ذلك اليوم فليكن ان يكون الوقوف يوم التروية واما ما قيل في تصويره ان الكفيل  
 ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان الوقوف يوم التروية فلاننا سب المقام لان الحكم  
 في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم من قال ان علمه بالمضي قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام  
 بامران س بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبنا على الدليل الاول وهو مكان  
 التدارك ينبغي ان لا يغبر هذا المضي ويقال قد تم حج ان س اما بناء على الدليل الثاني وهو ان جاز  
 المقدم لا نظيره لا يقع الحج ويرد عليه ان مقتضى الدليل الثاني عدم الحكم بفسخ الحج لا الحكم بعدم صحته فلا  
 مقتضى الدليل الاول قاتل والمرأة كارجل لكنها لا يكشف رأسها بل وجهها ولو اسدت عليه شيئا  
 وجافته عنه اي باجرت ذلك الشيء عن وجهها ووجه ولا تلبس رافعه صوتها لم يقبل خبره لان النبي  
 في حقن الصوت لا الجهر والفرق واضح ولا سعي بين المسلمين بل غشي على عيشتها ولا تزل ولا خلون  
 بل تقصر ولمس الخط ولا تقرب الجراخاين ولو حاضرت عند الاقراء اغفلت وهذا الاشتغال  
 الاحرام لا المصنوع فيكون مغفرا للخطاة وانت تغير الطواف لالانه في المسجد ولا يجوز للحاج بعض دخوله  
 لالان الطواف يجوز ان يكون من والا مسجد لانه ليس بطواف محبوبة قال البيهقي ولو طاف حول احد

في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره

في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره

في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره  
 في الجمره







الحرف ان يفعل شيئا وجب الفسخ كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثر ما في  
 الحج وان يخرج من عاهة ذلك في سفر واحد لا بد من ذكر هذين القيدين ومن تركهما لم يصح من غير  
 ان يلم بالمال بالاصحاح هو النزول في وطنه الاصل من غير بقائه الاحرام والاحرام من الميقات  
 ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو اهرم به من دون بلد او غير ما جازت وصار تمتعا وكذا الحلق  
 والتقصير بعد الفراغ منها ليس يحتمل بل الجواز ان يشاء الحلق وان شاق حتى يحرم بالحج اذا كان  
 سابقا لهدى وان ساق لا يحل وقال مالك بحبل التحلل عند فداؤه من افعال العمرة ساق الهدى  
 او لم يسق من غير حلق ولا تقصير كذا في التبيين ويقطع التلبية في اول طوافه يعني للعمرة وقال مالك  
 يقطعها كما وقع به على البيت ثم اهرم بالحج فيه اشارة الى انه عدل من العمرة فيقيم بمكة ثلاثا ولا بد  
 لانه لا يكون تمتعا الا اذا حج في تلك السنة من الحرم لانه في معنى الكفاي وقد مر ان ميقات الكفاي في الحج  
 الحرم يوم النزوية وقبله افضل وحج كالمشرك الا انه يرمل في طواف العرض ويسعى بعده لان في اول  
 طواف له في الحج اول ما يسكن في حطوف الفضة والحرف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان بعد ما  
 اهرم بالحج طواف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيادة ولا يسعى بعينه لانه اني بذلك  
 ودع ولم يسب الا حجة عنه وان خرج صام كالقوان وجاز صوم الثلثة بعد ما اهرم قبل ان يطوف بها  
 وقال الشافعي لا يجوز قبل الاحرام بالحج لا قبله وما خيره احبنا شريح وقت الصوم الثلثة من بعد تحق  
 السبب وهو الاحرام وكذا في القرآن ولكن ان غير افضل وهو ان يصوم ثلثة متتابعين اخر ما عرفه  
 وابن تيمية السوق وهو افضل اي من الكسب قبل اهرم وساق به وهو اعلى من قوده الا اذا  
 كان لا يتقارن في بقوه للتذمر وقلة البدن وهو اعلى من التحليل قال في شرح الطحاوي ما يفعل بالبدن  
 ثلثة اشياء تقليد وتحليل واشارة فانعم لا يقبل ولا يحل ولا يشترع عندنا وقال الشافعي يقبل انعم  
 والابل والبقران بالاجماع والتقليد سنة والتحليل احسن وكمن الاشعار وهو الشق بالطعن  
 اسفل السنام قال في المعانيق الاشعار كروم عنده وعند ما يباح وليس سنة ولا كرم وعند  
 ان في سنة وهو الاذن بالاطراح لغة وصفته ان يشق سائما بان يطعن في اسفل السنام في سنة

في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف

في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف

في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف

حتى يخرج منه الدم ثم يطرح به سائما وفي المبسوط نقل عن الطحاوي ما كره ابو حنيفة اصل  
 الاشعار وكيف يمكن ذلك مع ما شتم فيه من النار وانما كره الاشعار لانه لا بد من  
 في ذلك على وجه يحاف منه بلاك البدن بسراية خصوصاً في حرج الجواز في الضوابط  
 هذا الباب على العادة لانهم لا يقفون على الحد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد فقط  
 دون لحم فلا بأس بذلك من قبل البيهقي قال في التبيين والاحسن ان يشق من الجانب  
 الايسر عنه الى يوسف وعند الشافعي من اليمين وفي شرح الجامع الصغير لغز الاسلام والاشبه  
 من قبل اليسار واعتمر ولا يحل منها اي من العمرة لان سوق الهدى يمنعه من التحلل ثم اهرم بالحج كما مر  
 اي يحرم له يوم النزوية وقبله افضل وحلق يوم النحر الحلق في الحج كما سئل في الضيق فالحلق من الاحرام  
 ولذلك قال فحل من اهرامه وغيره الا في منى اهل مكة واهل المواقيت ومن دنا الى مكة ذكر في غاي  
 البيان يعود فقط اي لا فوان له ولا تمتع خلافا لشافعي ومن اعتمر لا يسوق ثم عاد الى بلده بعد  
 اي بعد العمرة بطل تمتعه لانه لم يلمه فيما بين التبيين الا ما صححنا به بطل تمتع خلافا لشافعي  
 سوق لا اي لا يبطل تمتعه لعدم صحه الاصح خلافا لحنبل وان طاف اهل اشواطها قبل شهره وانما  
 وجع فقد تمتع خلافا لشافعي وبكسر لا اي لو طاف اكثر اشواطها قبل شهر الحج لا يكون تمتعا كوني  
 حل من عمرته فيما اى في شهر الحج وسكن برجل الميقات المعترف في منى القنون عدم التجاوز عن الميقات  
 الا لاقائه بمكة او الحرم وهذا بالاتفاق او بالبلد الممتنع اي خرج بعد فداؤه من العمرة الى موضع لا يله  
 التمتع كالبعرة والطائف وسكن فيه وجع فهو تمتع لان السفر الاول لم ينته برجوعه الى الموضع  
 المذكور فصار كأنه لم يخرج من الميقات وفيه خلاف للامامين على ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطحاوي  
 وانكر الخلاف ابو بكر الرازي وصوب قوله في الاسلام وصاحب المختلف والمنطوية اخذ بقوله  
 الطحاوي وحقق الخلاف ولو افسد ما ورجع منه اي ما سكن فيه وقضا ما وجع لان حكم السفر  
 الاول ما بقي بالرجوع عنه صار كأنه لم يخرج من مكة ولا تمتع لاسكن فيها الا اذا اتم بالتمتع فيها  
 لان هذا انشأ سفره الاول بالامام فاجتمع السكان في سفر واحد واتى قسداً اي

ن

في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف  
 في سنة من غير طواف

في سنة من غير طواف







حجة وبمضى وفتح وقال الشافعي بحزبه ان كان عامداً وتقصي ولم يقتر فإى لبس عليان  
يفارقها في قضائها افسد وعندها ملك يفارقها اذا فرجها من بينها كذا في عامة الكتب وفي المنظور  
كما تعدا مصرها الى ان يغرقا وعند زراذعها وعند الشافعي اذا بلغا المكان الذي واقعا فيه وبعد  
وقوفه لم يقصد فوجب بینه كما اذا طاف للفرص واكثره جباثم ان ادعاه بمسقط البدنة لانه ان كان  
بعد أيام يخرج اليه الشافعية عندهم خلافا لما واجب الدم بآدي البغيم الثاني بين وبعد الحلي  
وفي عروة قبل طوافه اربعة يفسد ثم مضى وفتح وهضم وبعد اربعة يفسد لم يفسد وقال الشافعي بفسد  
الوجهين وعليه بینه وان قتل حرم صيدا ولو مضطرا الى اكله او كان سبيلا الى اكله بالدلالة عليه  
لم يقبل او دل عليه فانه لعدم صحة على اطلاقه قال في الهداية والدلالة الموجبة للبراء ان لا يكون المدلول  
عالمًا بمكان الصيد وان يصدق في الدلالة وفي مسئلة الدلالة خلاف الشافعي ببراءة وعوداى حواء  
اول مرة او لا سوا او عدا افعليه خراف ولو سئلتا او حماما مسرولا هو ما في حبله ريش كالترويض  
وفيه خلاف مالك وسبعا خلافا للشافعي الا اذا صاح في فكه خلافا لرفوفه وخرافه ما فوه  
عدلان في مقفله واقرّب مكان منه اى ان لم يكن في مقفله قيمة يقوم في اقرب مكان منه يكون له  
قيمة فيه لكن في السبع لا يزيد على ثمانية ثم له ان يشتري به ايا او طعاما ويصدق على مسكين  
صاع من براوصاع من غر او شعير لا اقل منه اى ليس له ان يطعم مسكينا واحدا اقل مما قدر له  
ان يطعم اكثر تبرعا حتى لا يختب الزيادة من القيمة كيلا ينقص عدواك كين او صام عن طعام  
مسكين يوما وان فضل طعام مسكين وكذا ان كان الواجب ابتداء دون طعام مسكين بان كان  
قيمه اقل من نصف صاع تصدق به او صام يوما به اى يكون خيار التبيين للقاتل عندهما وعند  
محمد للحاكمين وليس له ان يخرج عن حكمهما ثم ان وقع الاختيار على المدي على القولين اى يتعين التام  
عندهما ويتعين ما عندهم فغدا ما يعتبر المثل فتمته بلا تفصيل وعنده ان كان للقول نظير من التعم  
ان يهدى مثله خلقه كالبدنة في النعامة والبقرة في حمار الوحش والاعتبار المثل كل في الحمام والصفور  
من الخياطين والشافعي يوافق محمد في التفصيل المذكور لانه اذا وجبت القيمة كان جواب محمد

199

وجواب الشافعي فيه ان يصوم ويتصدق ولا يذبح لان الذبح عنه لا يكون الا من يطير  
 من البينين وجب بحرصه وتفت شوه وقطع عضوه فانقص هذا اذا برأ وبقي اثره وان لم يبق  
 له اثر لا يقسم له ذوال الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة الالم وينف ريشه وقطع فوايه  
 وكسر ريشه وان خرج فرج ميت وذبح الحلال صيد الحرم قيمة اى قيمة الصيد وحطب وقطع ريشه  
 ولو بارعى خلافا لابي يوسف في ارضي الا اذا ذبح وشجرة غير منبت ولا ما ينبت ما ينبت الكس  
 عادة غير سخي لاس من سوا آتت بنفسه او انبت وما لا ينبت اذا انبتة الناس التي تباينت  
 عادة قيمة اى قيمته المتلف الا ما جف فانه حطب يحل الانتفاع به وان كان ملكا مطلقا قيمة  
 اخرى ولا يشترط فيها قيمته الا اخرى بخلاف الاول منفردة كانت او مجتمعة معها ولا صدم في الاربع  
 سى ذبح صيد الحرم وحطب وقطع خشبه وشجرة لانا غراه ماله وليت كبتان فلا يكون للصوم فيها  
 مدخل من البينين حتى يقتل فله هذا اذا لم يكن باقطار من نفعه ذكره في غايه البيان او جازاه صيد  
 وان قلت ولا تنس يقتل غراب المراد بالابيع الذي ياكل الجيف او يخلط واما العتق فيقتله لار  
 وحباء وعقوب وحية وفان وسليحانة وراف وبراغوث ونمل وبعوض وذئب وكلب عقور  
 وله ذبح الناة والبعور والبعير والدجاج والبط الا على المراد به ما يكون في المساكن والحياض ولا  
 يطير واما الذي يطير فهو صيد محب الجراد يقتله واكل ما صاده حلال وذبحه بلا دلاله حرم واره وقال  
 مالك والشافعي ان اصطاده لاجل الحرم لا يحل تناوله ولو ذبحه حرم اكله يعني على الذبح وغيره  
 وقال الشافعي يحل لغيره وله اذا حل ذكره في البينين ولو اكل منه حرم قيمته ما اكل خلافا لما لا حرم لم يذبح  
 اى لو اكله حرم آخر لم يعزم وبطل بيع الحرم صيدا وشراؤه لان بيعه حيا بعوض للصيد وبيع بعد فله  
 بيع ميتة ممن البينين ومن دخل الحرم بصيده اى في بيعه واما تركه اعتادة على انتفاعه من قولنا اتاني  
 ذكره او في نقص معه وهو حلال لاجل من اعتاده القيد ليطهر فابن قيد الدخول في الحرم فان وجب  
 الاكسار على الحرم لا يتوقف على دخوله الحرم لانه مجرد الاحرام والاحرام يجب عليه رسله خلافا للشافعي  
 ومالك وروى اى الحلال بيع صيد دخل الحرم ثم باعه سوا باعه في الحرم وبعده ما اخرجه لانه حرام

[illegible]



لا يدخل من صيد الحرم فلا يخلل اوجبه بعد ذلك كمن في البين ان يني الى الصيد في المشركي  
والا يحرم كسج الحرم صيد من حرام او حلال لا يصيد في بيته او في حفص من حرام لان الاحرام لا يملك  
محافظة الصيد فلا ثالث فني من ارجل صيد في الحرم ان اخذ خلاص من خلاصهما ولا فلكان  
قتل حرم صيد في بيته فكل يوم اما انما في غلابة حتى على احواله بقتل الصيد واما الاخر فكله تلف  
معنى الصيد به حكمه بانبات من ومن منابتهن وجه الطاعة الى زيادة عبادته في قوله في بيته  
اخذ على فلكه خلاصا زفر وبنى جوارحه قتل حرام خلاصا كسج واخذ في قتل حلالين صيد الحرم لان ذلك  
جاء الفعل وهو متحد وهو جوارحه المخل وهو واحد ولدت عليه اخرجت من الحرم وما عداها الى الطيبة  
والولد وان ادى جوارحه ما فولدت لا يفره وما به دم على المفرد فعلى العارن به وان دم كجته ودم حرمة فيه  
خلاف انما في الجوارحه الميقات غير حرم فانه يفره دم واحد خلاصا زفر فاني اراد الجوارحه او العوة جوار  
الميقات لانه لا دخل في ذلك لوجود الاحرام بعد المجاوزة فلا حاجة الى ذكر كل من لا وجه له او يفهم منه  
الداخل في الحكم المذكور والمفهوم منه في الروايات اتفاقا وانما قال اراد الجوارحه او العوة لانه لو ورد واحد  
منها لا يجب عليه ومن مجاوزة الميقات وان وجب الجوارحه او العوة ان اراد دخول مكة او الحرم على ما يري  
فان عادوا ان جاوز غير حرم من الميقات ثم عاد اليه فاحرم منه او عاد اليه محرام لم يشرع في سكنته  
سقط عنه والافلا اعلم انه ان جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ومضى عليه حتى اتمه فعليه دم الا ان  
وان عاد الى الميقات ولا فرق بين عودته الى هذه الميقات وميقات اخرى في الفقه وان كان الاول  
اولى واعاد اليه قبل ان يستقبل بفعل الجوارحه سقط ذلك الدم عنه خلافا لفره وان عاد الى الميقات  
محراما ولم يكتف بسقط عنه الدم عند ابى حنيفة وقال لا يسقط ولو لم يعد الى الميقات حتى شرع في الشك  
ما كان عليه الدم بحيث لا يسقط وان عاد وبنى فقوله ولم يكتف لانه في صحة الجواب على قول ابى حنيفة  
انما قال وبنى دون ملبيا لان الشك طعن كمد اليه عند الميقات بعد العود اليه نص على ذلك  
في شرح الطحاوي كمن يريد الجوارحه ومتنع فخرج من حرمة وجارحه من الحرم وهو انما وجب الدم قبل ان يلزم  
الملك من الحرم والمتنع بالحرمة لا دخل في ذلك واني بالحرمة حار كيتا فاحرام من الحرم فيجب عليها الدم لمجاوزة

هذا هو الوجه  
في قوله لا يخلل  
في قوله لا يملك  
في قوله لا يفره  
في قوله ما كان عليه  
في قوله لا يسقط  
في قوله لا يكتف  
في قوله لا يخلل  
في قوله لا يملك  
في قوله لا يفره  
في قوله ما كان عليه  
في قوله لا يسقط  
في قوله لا يكتف

الميقات بلا احرام ولو جاوز فاحرم بحرة وافسد ما مضى وقضى ولا دم لتركه اي حتى الميقات  
لانه يقضيها كما ملأ باحرام من الميقات فيجب به ما نقص من حتى الميقات بالمجاورة عنه بغير احرام  
الاتفاق في طواف العرة لا قبل شوطا كان او شوطين او ثلثه فاحرم بالجوارحه وعلية دم وجع وعرة اما الدم فكل  
الرضى واما الجوارحه والعرة فلكان الجوارحه الغاية في هذه وقالا احب اليانا ان يرضى العرة ويقضيها وبعض  
في الجوارحه لانه لا بد من رضاه واما قال طواف الاقل لانه طواف لما الاكثر ثم احرم بالجوارحه بغيره فلا خلاف  
ما ذكر في الهداية وفي السبيل لا يرضى واحدا منها لان الاكثر حكم الكل فصار كالوفع منها وعلية دم كان  
الجمع بينهما ولو اتفقا صح لانه ادى فعلا كما اتمهما غير انه منى عنه والثاني لا يمنع تحقق الفعل على غير  
في موضعه ووجب ليكن النقصان في عمله لا تركه المنى عنه ومن احرم بالجوارحه يوم الجوارحه احرم بالجوارحه  
ثم احرم يوم الحج آخر في العام القابل وان حلق الاقل في قبل الاحرام الثاني لانه لا يفره ولا يفره  
دم حصره ولا يذعن وقالا ان حصر فعليه دم وانما فلا شيء عليه ومن الى عورة الاطلاق فاحرم بالجوارحه  
لان جمع بين احرام العرة وهو كرم فلهذا الدم انا في احرام به ثم به الزمان لان الجمع بينهما شروع في  
كلمة آ حيث اخطا السنة فانه في حق العارن ان يحرم بهما معا او يفيد احراما ويطلق على الوفاء  
قبل فعلهما لا بانوجه اي الى الموقف فان طواف له ثم احرم بهما ففعله على ما لا ياتي بفعل العرة  
على فعل الجوارحه وبغيره ففعله فان رفض قضى وارق لرفضه ما حال عورة يوم الجوارحه في كنه عليه  
لانه لان الجمع بين احرام الجوارحه والعرة صحيح ورفضت وقضت مع دم وان مضى حرم وجب ثم فاق  
الجوارحه او بغيره اي رفض ما احرم به وتخلل بفعل العرة لان فاقب الجوارحه عليه فاذ انما يرضى ما  
احرم به لان الجمع بين احرام الجوارحه او احرام العرة غير مشروع ولا فاقب الجوارحه في احواله ولذا يخلل  
عن احرام الجوارحه بفعل العرة وقضى ما احرم به لصحة الشروع ووجب للخلل قبل اوانه بالرفض  
الا حصاره وان يرضى للرجل ما يكون بينه وبين الجوارحه من رضاه واسرعه وبقا لخصه الرجل احصارا  
فهو محصر فان حبس في حن او دار قبل حصره فهو محصور ذكر في التقيي في تفسيره ان احصر الحرم بعد ا  
مرض وعند مالك والشافعي لا يثبت حكم الاحصار الا بالعدو وبعث المفرد وما اوقعت حتى يشتر

هذا هو الوجه  
في قوله لا يخلل  
في قوله لا يملك  
في قوله لا يفره  
في قوله ما كان عليه  
في قوله لا يسقط  
في قوله لا يكتف

هذا هو الوجه

في قوله لا يخلل







وهو المراد هنا وبما من المواضع التي وقفت بحصيلها وتفصيلها وان لم يعلم معناها اذا  
لم يكن احد اللفظين مستقلا او اراد اياه الايجاب اذ لا بد من نية العقد وذلك لا يكون  
العلم ثم ان نية اختلاف المشايخ ذكر في التجنيس وهو لعدم الرواية فيه عن اصحابنا على فهم من الحاشية  
والفتوى على ما ذكره في النصاب وقولها داود ويريث بعد اداى وبذير في ايجاب  
وقول لكان الحرف فان جواب مثل هذا الكلام قد ذكر بالميم ووجهه كونه في البيع  
لا بقوله ما ذن وتوهم لان النكاح انبات وهذا ظاهر ولا يظهر غير الانبات ذكر في التجنيس  
في مختارات النوازل هو المختار وانما لم يقل عند الشهود لان الكلام هنا فيما يتعلق بالنكاح وما لا  
بالا في شروطه فانها امر آخر واذ ذلك ويصح بلفظ نكاح كما يتبع بلفظ تزويج على علم  
ما سبق من الامثلة وعليك وبه خلافا للثاني في الثاني ولا انما من الفاظ الطلاق حتى يقع  
الطلاق بقوله وبذلك لانه فلا يكون موجبا للفسخ ولنا قوله مع اعادة مومنة ان هبت نفسها  
الآية وما كان شرعا في حق النبي عليه السلام يكون شرعا في حق امته هو الاصل حتى يقوم  
دليل الخصوص وهو منتف هنا وقوله مع خالصه لك من دون المؤمنين لا يصلح دليلا لان الا  
ختصاص والخصوص في حق المهر لانها مقابل بمن اوتي مهرها ولا تعلق في المهر وهو المهر  
لا في لفظ التزويج ولان المنة التي سبق الكلام لاجلها انما تحصل في المهر لا باقية لفظ مقام  
ويحتمل ان يكون المهر في انما لا محل لاحد بعد عليه السلام وصحة لفظ الصدقة ليس بموضوع  
لملك العين ولما يصح التصديق حيث لا يوجد عليك العين كما لو وقف فاقبل ويصح بلفظ  
نكاح وتزويج وما وضع لملك العين حالا لا يصح ضابطا وبيع وشراء هو الفصح باللفظ اجماعا  
مشايخنا وحكي عن الكرخي انه يعتقد به وانما لم يقل واستحان وقد قال بعض البيوع وشراء لان  
موجب ضابطهم المروية ان يعتقد به النكاح قال الامام الشريفي في شرح الكافي في صون الاعيان  
بلفظ الاجازة ان يقول آجرت ابنتي منك ونوى بالنكاح اما اذا جمل المهر اجرة في الاجازة  
بان قال استأجرت دارك ابنتي من فقيل ينبغي ان يعتقد النكاح لانه روي عن محمد بن ابي طاهر

هذا هو المختار  
في مختارات النوازل  
هذا هو المختار  
في مختارات النوازل  
هذا هو المختار  
في مختارات النوازل

لفظ يملك الركاب به ينعقد به النكاح وهذا كذلك واعان على الكرخي انه ينعقد النكاح  
والصحيح انه لا ينعقد واليه ذهب الرازي ووصيه هذا عند عامة مشايخنا وحكي عن الطحاوي انه ينعقد  
ان قبيلت بالمال ذكر في البدايع وشروط سماع كل منها اي من العاقدين سواء كانا زوجين او غيرهما  
لفظ الآخر ذكر في الشرط في الخلاصة ولم يذكر في عامة الكتب بل ذكر في بعضها ما يدل على انه ليس بشرط  
فالخيارات النوازل رجل بعث كتابا بخطبها ففالت المرأة بخبر من الشهود زوجت نفسي  
منه لا ينعقد النكاح لان سماع الشهود كلام العاقدين بشرط حتى لو قرأت على الشهود ثم قالت اشهدوا  
اني قد زوجت نفسي منه ينعقد لانه قد سمعوا كلام الخطيب باسما عاها ايام قراءة وصوره من الشهود  
عند العقد شرط الصحة عندنا خلافا لما لك فان شرطه عندنا الا اعلان ولو جمل الجاهل بالبيان  
ذكر في الحقايق او قد وجبت فلا بشرط الذكور عندنا خلافا للثاني في كل عين سابعين  
معاطبها فلا ينعقد ان معاشرتين وان كانا حاضرتين معا قال في التجنيس رجل زوج ابنته من رجل ففخر  
من رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الآخر لم اعد افسح لآخر ولم يسمع الا قال فخذنا فاسد لان كل واحد من  
النكاحين لم يحضر سماع الثانيين ولو كان سماعا واحدا في وقت خلافا للثاني في والاهل  
عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بنفسه ينعقد النكاح بحضوره فبدخل فيه الغاسق والمحدود ويخرج  
الصبي والمجنون والعبد واعيين او ابني الزوجين او ابني احداهما لا حاجة الى قوله لان الآخر لا نفعا  
بالقبول ولا الى قوله لكن لا يثبت بها ان اذ عاه الغريب لانه من الشادة وقد ذكرت بحسبها  
في موضعها وصح نكاح مسلم عند ذميين خلافا للمحدود فرأى ان نكاح صغيره فانكح عند ذن  
حضر الامر صح لان الوكيل في النكاح سفير ومعتبر فاذا كان الآخر حاضرا يحل مباشرة الاتحاد الجالس  
المزوج نشأه النكاح بالغة حاضرة عند ذن غير النكاح فيجعل ابالغة عاقدة والنكاح نشأه الاطلاق لان  
الجالس ينكح ففلا يمكن ان يحل الامر مباشرة او حرم على المرأة اصد ودعه وادعه ودعه  
احيه عدل في الموضوعين عن عبارة البت الواقعة في الكتب الى عبارة الفرج واصاب وفتنه وفتا  
ودعه موطونه سواء كانت ملكا باحد الملكين ولا فلا حاجة الى ان يقال وزنية ذلك في خلا

هذا هو المختار  
في مختارات النوازل  
هذا هو المختار  
في مختارات النوازل  
هذا هو المختار  
في مختارات النوازل







ليس حجة عندنا على ان اللازم على تقدير حجة المقوم عدم اباحة كحاصها ويجوز ان يكون  
 ذلك كراهية لا لعدم محبة ونحن لا نعارض فيها صريح في شرح النكاح والحالة على الامة وارجع من جاز  
 واما فب وقال الشافعي لا يزوج الامة واحدا ولا بعد نصفها خلافا لما لاك فانه في  
 حق النكاح بمنزلة الحر عنه وجلي من ربي خلافا لابي يوسف ولا نوطي حتى نضع خلافا لشيخنا  
 وموطؤة سيدنا اوزان ولا يجب على الزوج الاستبراء واما على الزوج الاستبراء واما على  
 المولى فالظن من المداينة حيث قال الا ان عليه ان يستبرأ ان يجب عليه الاستبراء الامة  
 صرح في الفتاوى والولول الى بان ذلك سحبا لا وجوبا ومن صحت الى محرمها كحاصها لم يقبل  
 محرم لعدم انتظامها انه نفق بخلاف ما ذكره الشافعي لما عنده وقال لا يقسم على من شهاها  
 اصاب لها لزمه وما اصاب الاخرى سقط لا نكاح اتمه وسبعة اى حرم على المولى نكاح اتمه  
 وحرم على العبد نكاح سيده لا باجماع على بطلانه لا يقال فعل في الاحتياط في عدم تزوج شريته  
 لظهور الملك فيشكل قولهم لو اشترى امة يتزوجها احتياطا لانا نقول لو صح الملك في صورة  
 التزوج كان اطرام الذي اتركبه على فعل التزوج وله عذر وهو التحريم من الزنا ولو لم يصح الملك في  
 عدم التزوج كان اطرام الذي اتركبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس ترك التزوج لانه حرام وعلى تقدير  
 ان يكون تركه اياه بجرته فخره الزنا اشد منها فالاحتياط في التزوج لاني تركه كالاخفى ويجوز  
 والثنية يغم منها حكم عابدة كوكب بطريق الدلالة وخاصة في عدة راجعة لحرمانه في عدة  
 ثمانية للعبد وفيه خلاف للشافعي وانه على حرة ويجوز ذلك عند مالك برضا المرأة وعندنا  
 اذا كان الزوج عبدا او في عدتها خلافا لما فيها اذا كان البعد من طلاق باين وحاصل ثبت  
 حلها ولو كانت مسبية او ستولدة انا قال ولو كانت مسبية لان كونها مسبية مظنة لان  
 المسبية لا يثبت ولدها وانا قال او ستولدة لان ما من من نكاح موطؤة السيد نشا  
 لان يتوهم من نكاحها حال حلها منه ايضا ومن ومن ان كونها موطؤة سيدا ما يوجب حرجا  
 فمع ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حلها فعدوهم ونكاح المتعة خلافا لما لاك صورة

في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة

ان يقول

ان يقول امتح بك كذا بقية كذا من المال فقبلته ولا حاجة الى ان يقال فهدى هذا المال  
 والموقف خلافا لفرق وصورة ان يقول تزوجك بكذا الى ظهر وهو منه معنى  
 الاولى والكفو نفذ كحاح حرة مكلفه لما دلى علم ان الحرة العاقلة بالغة ثيبا كانت وكرا  
 اذا زوجت نفسها بلا ولي فعدا في ذفر فينفذ النكاح وينفذ خلافا للشافعي وما لك في الامة  
 فان النكاح لا ينفذ بجارية النساء عند ما ولحق في النكاح فانه ينفذ عند موقوفه على اجازة  
 الولي سواء كان الزوج كفوا لما او لم يكن ومعنى كونه موقوفا انه لا يجوز له وطئا قبل الاجازة ولا  
 يقع الطلاق ولا يتوارث احداهما من الآخر ويروى جوده الى قول ابي حنيفة وابو يوسف كان يقول  
 انه لا ينفذ الا بولي اذا كان لما دلى ثم رجع وقال ان كان الزوج كفوا لما جاز والافلام رجع وقال  
 جاز سواء كان الزوج كفوا لما او لم يكن هذا على ما ذكره الشافعي في شرح الكافي وقال ابو جعفر الطحاوي  
 في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بولي على مذنب ابي يوسف ومحمد وجعل في القول عن ابي يوسف  
 قوله الرجوع اليه على خلاف ما ذكره الشافعي وهو اقدم من الشافعي واعلم بهذا سبب اصحابنا واولادهم  
 ما ذكره الكرخي في تحفته ولومن غير كفوا النكاح من غير كفو ينفذ وينفذ عند ابي حنيفة في طاهر الزوايا الامة  
 لا يلزم وعنه غير بقوله ولا اى للمولى حتى لا اعتراض حشيد اى على تقدير عدم الكفاية في التزوج فها  
 لضرر العار والتفريق الى العاضى كافي خيار البلوغ ومالم يفرق فاحكام النكاح ثابتة ضرورة ان ثبات  
 والطلاق يقصر في النكاح والقاضى يفسخ اصل النكاح فلا يكون طلاقا ذكر في مختارات النوازل  
 وروى الحسن عنه اى عن ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف ايضا ويروى جوده محمد الى قولها  
 عدم جوازها لان كم من واقع لا يرفع وعليه الفتوى ذكر صاحب المداينة في مختارات النوازل  
 وصاحب الخلاصة وقاضى خان لانه اقرب الى الاحتياط ولا يجبر على بالغة ولو بكر اختلفا لشيخنا  
 اعلم ان ولاتيا لا يجاز عند اصحابنا تدويرم الصغر وجودا وعدما في الصغير والصغيرة عند  
 الشافعي في الصغير كذا لك اما في الصغيرة فانها تدويرم البكارة وجودا وعدما وفي الكبير والكبيرة  
 تدويرم الجنون وجودا سواء كان اصليا بان لم يجزونا او عارضا بان طار بعد البلوغ عند اصحابنا

في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة  
 في قوله لا يزوج الامة

والشافعي



الثالثة وقال فراذا طرا الجنون لم يجر للولي ان الزوج ثم ان لكل ولي ولاية الاجابة عند  
 ابى حنيفة خلافا لما في غير العصبان ولشأنه في غير الاب والجد ولا لك في غير الاب  
 وسكوتها عيان السكوت غير من الصحة لانهما على العقد على الحكم دون الصحة ومعتبرة  
 بهما ومحلها غير مستترة لانه اقل على الرضا من السكوت لانه اذا كان على وجه الاستمرار  
 لا يكون رضا وبكافا بلا صوت اذن ومعه رد وعليه الفتوى ذكر في الذخيرة عند الاستدلال  
 او بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج على وجه يقع له المعرفه لا الله هو الصحيح قالوا وبشرط ان يكون الزوج  
 كفوا والمهر واقرارا فان عدا او عدم احد ما لم يكن كونهما عند الاستدلال رضا لاني حق الاب والجد  
 في قول ابى حنيفة لان عنده الاب ولي في هذا وعندهما بقره الاجانب فيه كذا في شرح الجاهل الصغير  
 القاضي خان والقدر الشبيه والمخير ان كان قضايا بشرط فيه او العدا خلافا لما لو كان رسول  
 لا بشرط اجاغا ولو استاذن غير ولي اجبا كان او قريبا لاولا لانه كونه كافرا او عبدا او كاتبا  
 من غير اولي منه بعيدا كان ذلك الولي او بعده فلا يكون سكوتها رضا كالتب لم يقل رضا ما يقول  
 كالتب لان رضا ورضا التب كالمكون بالفعل يكون بالفعل من التمكن من نفسه واخذ المهر  
 والنفقة وكن في البدايع والزابل كارتها بوثبة او حبس او جرح او تجسس او تباكر حكمها  
 الحكم المذكور للبكر وقالوا اذا زالت بكارتها بازنا لا يكون لها حكم البكر وهو قول الشافعي ايضا ولو  
 رد وث اي النكاح عند الاستدلال او بلوغ الخبر اولى من قوله سكتت لان الزوج يدعي عليها  
 لزوم العقد وهي تنكر والقول للكر وفي خلاف الزفر وتقبل بيته على كونهما لانه تعذر دعواه بالجمعة  
 كذا قالوا ولا خفا فيه اما الخفاء في وجه قبول البيته على السكوت وهو ارجح في على انقض عليه  
 القاضي خان في شرح الجامع الصغير وعلل في ترجيح بيتهما على الرد على بيته على السكوت عند جها  
 معا ولا تخلف في ان لم يقع خلافا لما فانه تخلف عند ما في النكاح ولا تخلف عنده على سبيل  
 في كتاب الدعوى وللولى النكاح الصغير والصغيرة ولو تبا خلافا لثاني وقدم انفسه  
 فيه ثم ان كان هو الاب والجد عند عدم الاب او عدم ولايته لزم اي العقد ولو تبين فاش

هذا هو الوجه في صحة العقد  
 في النكاح الصغير والصغيرة  
 ولو تبا خلافا لثاني وقدم انفسه  
 فيه ثم ان كان هو الاب والجد عند عدم الاب او عدم ولايته لزم اي العقد ولو تبين فاش

اولي غير

او من غيرهما اذا كان العاقد ابا او جدا صاحب لدايه بقوله جاز ذلك عليهما وصرح به صاحب  
 البدايع حيث قال واما النكاح الاب والجد الصغير والصغيرة فالكفاة فيه ليست بشرط لزوم  
 عدا ابى حنيفة كما انما ليست بشرط الجواز عند اشتى وفيما ذكر خلاف لما ولو كان الزوج غيرهما ابى  
 غير الاب والجد لا يقع اي النكاح ايا كان من غير كفوا وتبين فاش ومن ومن ان يقع ولكن  
 حتى الفسخ فقد وهم والا اي ان كان من غير كفوا بلا عين فاش فلما الجاهل راي بطل النكاح  
 ولكن لا يلزم هذا عند ما خلافا لابي يوسف وانما لم يقل فلما فسوخ لان الفسخ حكم القاضي على سبيل  
 حين بلغا عالما بالنكاح او حين علم به بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغا عالما به فان العلم بالنكاح  
 شرط وسكوت البكر رضا منها ايضا لان سكوت البكر معجل رضا في ثبوت اصل النكاح فلا  
 يحل رضا في ثبوت وصف اللزوم اولى ولا يمتد حيا راي اخر المجلس لانه ثابت بانها  
 الزوج بل توهم لخلل في بطلان الرضا وسكوتها دليل الرضا وان جعلت به اي بايني رشرط  
 العلم باصل النكاح لاننا لا يمكن من التصرف الاب والولى يفرد به فعدت ولم بشرط العلم  
 بايني رايانيا لا يتفرع لمعرفه الاحكام والدار العلم فلم تعدر بالجل بخلاف المعقده فان خيايا  
 ثابت بانها لى لولى وهو لا عنق فيعتبر في المجلس فيمتد الى اخيه كافي خيايا المخرجه ثم  
 تعدر بالجل ثبوت الجاهل لان الالة لا تتفرع لمعرفه الاحكام وخيايا العلم والشب لا يبطل  
 لعدم كونه دليل الرضا في حقها انما لم يقل لا يبطل لما رضى صرح او دلالة لانه مشترك بينهما  
 بين البكر لما عرفت ان بطلان خيايا البكر بالسكوت لدلالتها على الرضا ولا بالقيام عن  
 لان سبب خيايا البلوغ عدم الرضا فيبقى ما لم يوجد الرضا وبطلانه عند قيام البكر لان القيام  
 دليل الرضا بل لان سكوت المقارن له دليل الرضا وشرط القضاء الفسخ من بلوغ فلا يبطل  
 العقد ما لم يقض به القاضي حتى لو مات احد ما قبل القضاء ورثه الآخر على سبيل خلاف ما لو  
 كان النكاح بعد البلوغ وذو حيث يبطل بده لان ثمة اصل العقد موقوف في بطلان من توقف  
 على جاريته وهذا العقد كان نافذا فلا يبطل بحد الرد ما لم يتأكد بالقضاء لان خيايا البلوغ

هذا هو الوجه في صحة العقد  
 في النكاح الصغير والصغيرة  
 ولو تبا خلافا لثاني وقدم انفسه  
 فيه ثم ان كان هو الاب والجد عند عدم الاب او عدم ولايته لزم اي العقد ولو تبين فاش

هذا هو الوجه في صحة العقد  
 في النكاح الصغير والصغيرة  
 ولو تبا خلافا لثاني وقدم انفسه  
 فيه ثم ان كان هو الاب والجد عند عدم الاب او عدم ولايته لزم اي العقد ولو تبين فاش



فيه وسببه باطن وضحي وهو قصور رفقته الولي فكان الرد ابطالاً على الآخر فلا يغدو بم  
انه لما كان خيار البلوغ شاملاً للذكر والانثى ذكر الفعل تغليباً له عليها بخلاف خيار العتق  
فانه مخصوص بالانثى ولذلك اثبت الفعل فيه حيث قال لاس يعمقت اي لغتها فان المعقفة اذا  
اختارت الفرقة بخيار العتق بطل النكاح ولا توقف على قضاء القاضي ووجه الفرق ان  
العتق اذا كان الزوج عبد متفق منصوص عليه بسبب هذا الخيار ظاهر وهو زيادة الملك عليها  
فكما يغدو برفع اصل الملك بعد الطرية حتى لا يجوز النكاح بدون رضا ما كذا كذا يغدو برفع الزيادة  
الا اننا لا نملك رفع الزيادة الا برفع ما كان ثابتاً لان النكاح لو بقي بعد عقده لا يزول الا بثلث  
تطبيقات فكلت رفع ما كان ثابتاً ضمناً لرفع الزيادة لا قصداً فان قيل ان المرأة ان كانت  
داخلة للزيادة فهي مطلقة حق الزوج فاذا تخرج جانب المرأة فلان الزوج رضى بهذا العزم حيث  
تزوج الا انه ما جاز له كالتزوج بصغيرة زوجة غير الاب والجدة واما المرأة فلم ترض بهذا الضرر  
لأننا لا اختيار لسان النكاح فان مات احد ما قبل التوفيق بلغ من خيار البلوغ اولاً ورتبة الآخر  
لتوقف زوال النكاح الذي موجب لارث على قضاء القاضي والولي مطلقاً انما قال مطلقاً  
بأنهم ان المراد في الصغير والصغيرة خاصة بقية سبق ذكر العصبية كانت كسبية  
فان مولى العتاق وعصبته من جهة العصبات المتقدمة على الام ذكر في الذخيرة وعند الشافعي  
لا ولاية لغير الاب والجدة ذكر في شرح الطحاوي على ترتيب الارث والحجب حتى اولادهم لابن  
الابن وان غفل وكما لا يصح في المعتق والمعتوبة ثم الاب واب الاب وان علما غفل فلان  
لما في المعتق وللمعتوبة في المعتوبة والتفصيل بطل من الحقيق ثم الاخوة الا الاخ ثم الام ثم  
بنية وان غفلوا ثم الاعمام لا العم ثم الام ثم بنية وان غفلوا ثم اعمام الجدة كذلك الراجح  
فالراجح والرجحان بقوة القرابة فقدم الاعيان ثم العلقات ثم مولى العتاق فيستوي فيه الذكر  
الانثى ثم عصبته المولى وانما زاد قوله والحجب لانه ترتيب الارث وحده لا لعدم الابن على الاب  
بل موجد ان يقدم الاب مزوج انهما اذا اجتمعا ياخذ الاب فرضه اولاً ثم ياخذ الابن باثني

فان كان خيار البلوغ شاملاً للذكر والانثى ذكر الفعل تغليباً له عليها بخلاف خيار العتق فانه مخصوص بالانثى ولذلك اثبت الفعل فيه حيث قال لاس يعمقت اي لغتها فان المعقفة اذا اختارت الفرقة بخيار العتق بطل النكاح ولا توقف على قضاء القاضي ووجه الفرق ان العتق اذا كان الزوج عبد متفق منصوص عليه بسبب هذا الخيار ظاهر وهو زيادة الملك عليها فكما يغدو برفع اصل الملك بعد الطرية حتى لا يجوز النكاح بدون رضا ما كذا كذا يغدو برفع الزيادة الا اننا لا نملك رفع الزيادة الا برفع ما كان ثابتاً لان النكاح لو بقي بعد عقده لا يزول الا بثلث تطبيقات فكلت رفع ما كان ثابتاً ضمناً لرفع الزيادة لا قصداً فان قيل ان المرأة ان كانت داخلة للزيادة فهي مطلقة حق الزوج فاذا تخرج جانب المرأة فلان الزوج رضى بهذا العزم حيث تزوج الا انه ما جاز له كالتزوج بصغيرة زوجة غير الاب والجدة واما المرأة فلم ترض بهذا الضرر لأننا لا اختيار لسان النكاح فان مات احد ما قبل التوفيق بلغ من خيار البلوغ اولاً ورتبة الآخر لتوقف زوال النكاح الذي موجب لارث على قضاء القاضي والولي مطلقاً انما قال مطلقاً بأنهم ان المراد في الصغير والصغيرة خاصة بقية سبق ذكر العصبية كانت كسبية فان مولى العتاق وعصبته من جهة العصبات المتقدمة على الام ذكر في الذخيرة وعند الشافعي لا ولاية لغير الاب والجدة ذكر في شرح الطحاوي على ترتيب الارث والحجب حتى اولادهم لابن الابن وان غفل وكما لا يصح في المعتق والمعتوبة ثم الاب واب الاب وان علما غفل فلان لما في المعتق وللمعتوبة في المعتوبة والتفصيل بطل من الحقيق ثم الاخوة الا الاخ ثم الام ثم بنية وان غفلوا ثم الاعمام لا العم ثم الام ثم بنية وان غفلوا ثم اعمام الجدة كذلك الراجح فالراجح والرجحان بقوة القرابة فقدم الاعيان ثم العلقات ثم مولى العتاق فيستوي فيه الذكر الانثى ثم عصبته المولى وانما زاد قوله والحجب لانه ترتيب الارث وحده لا لعدم الابن على الاب بل موجد ان يقدم الاب مزوج انهما اذا اجتمعا ياخذ الاب فرضه اولاً ثم ياخذ الابن باثني

واما اذا

واما اذا اعتبر مرتبة ترتيب الحجب لعدم الابن على الاب لانه يحجب الاب حجب نقصان  
خروج انه ياخذ معه اقل ما ياخذ من مقتداه وندف هذا الاعتبار قد خفي وجه تلك الزيادة  
على كثير من ذوي الاختيار فاستقروا بالثبوت والتكليف والولاية لارث فلا ولاية مع الاختيار  
في الملة لم يقلوا سلام في ولد مسلم دون كافراً فلا ولاية فيه على ان الاسلام مانع عن ولاية الكافر  
ثم الام قال في الذخيرة ثم الام ثم ذوو الارحام الاقرب فالاقرب وهذا قول ابن خزيمة  
الكرخي والقنوري قوله مع محمد والاضح انه مع ابني حمته ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي  
ثم ذوو الرحم الاقرب فالاقرب قال في الخلاصة نقل عن تخرج الشافعي الاقرب من ذوي الارحام  
الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لاب ثم ثم  
لاب ثم لام ثم اولادهم ثم العتات ثم الاخوال ثم الحالات ثم بنات الاعمام والجدة الفاسدة  
من الاخت عند ابني ثم قال يعني بما ذكر في الشافعي ان الام مقدمة على الاخت انثى ومن بناتهن  
ان المراد من ذي الرحم هنا غير المراد منه في الفوايض وان من قال ثم الام ثم الاخت لاب وانهم  
ثم مولى المولات لانه وارث مؤخر عن ذوي الارحام فكذا في الولاية وليس من شرط ان يكون  
له وارث نعم هو شرط كون مولات وانما ودياً واذا اعدم المولى فالولاية الى الام ثم ثم  
ثم الام لانه ليس من الاولياء ويوجب عنه القاضي وولاية له للقاضي في ترويج الصفا  
الدين لا ولي لهم بغير إذن السلطان وللبعيد الترويج بعقبة الغريب ما لم ينظر في من ثم  
الكفو الحاطب الخبر من اعلم ان البعيد ولاية الترويج عند غيبة الغريب غيبة منقطوعة  
عند زفران يغيب بحيث لا يعرف مكانه لانقطاع خبره ولعلما ينافيه قايول اصحابنا ان لا ينظر  
الكفو الحاطب في نظره عنه وعليه الفتوى كذا في الحقيق وفي التيجين واختار اكثر المتأخرين الشبه  
لانه اعدل الا قايول في الصحيح ثلثة ايام وهو مسيرة سفره يعني وفي الوقعات واختار المتأخرين  
الشهر وهو مروي عن ابني يوسف ومحمد ويعتبر الكفاة في النكاح نسباً قدر بيان ثمرة هذا الاعتبار  
فقرئش اسم قبيلة وهم اولاد نصر بن كناه بعضهم كقول بعض ولا تأثر لفضل نسب بنى ثم

ثم صاحب الحق  
ثم صاحب الحق

صاحب الحق  
صاحب الحق

صاحب الحق  
صاحب الحق

صاحب الحق  
صاحب الحق

صاحب الحق  
صاحب الحق

صاحب الحق  
صاحب الحق



وكذا سائر العيوب ما عدا قرينة العادة بعضهم كفوا لبعض الناس بآبائه  
 فانهم يحتاجون لكون كفوا العادة انفسهم في المداية والاعتبار المذكور مخصوص بالعرف  
 لان العجم ضيقوا انسابهم ولذلك قال في العجم اسما فاسلم بنفسه غير كفولذي  
 ولا ذوابي لذى ابوين فيه واما ذوابوين فيه فكفولذي آباء فيه لان في الاسلام  
 صحيحا فان اصل النسب في التعريف الى الاب واما الجد فلا يشترط اكثر من ذلك وحرية  
 هذا ايضا في حق العجم فانهم كانوا يفتخرون بهادون النسب فليس عبد معتق كفوا لحرية  
 ولا معتق ابوه كفوا لذات ابوين حرين وديانة هذا يعم الفريقين عند الشيخين هو الصحيح  
 فليس فاسق كفوا لذات صالح وان لم يكن هذا اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن ابى الفضل  
 واما لا يعارض من المهر المجل والنفقة ليس كفوا لاحد ولو كانت نفقة والتقدير عليها كفوا  
 اموال عظيمة هو الصحيح لان المال عاود واج فلا يبره كثرته وعرفته عن كل من احبها فيه زوا  
 اظهر وايضا الى حيفه انه لا يعتبر الكفاة في الطرف واظهر رواية ابو يوسف ومحمد يعتبر  
 من الحايق لها بكس او حجام او كناس او دباغ ليس كفوا لغيره او بزار او صراف يعني  
 ان تحت باقر من مرفاى مهر مثلها فلكولى الاعراض حتى يتم او يفرق وقال لا اعتراض عليها  
 لان المهر حقا ولهذا كان لها ان تبه فلا نفقة اولى وله ان المهر الى عشرة دراهم حتى يرفع  
 فلا يجوز التفتيش منه شرعا والى مهر مثلها حتى الاوليا لانهم يعتبرون بذلك فلم يخصها  
 عامة والاسية فاحقا فان ثبات قبضته وان ثبات وهبه ووقف نكاح فصول  
 من احد الجانبين وفضولي من الجانبين على الايجاب اي اجازة من المهر والحق ويولى طرفي  
 النكاح اي الايجاب والقبول احد فيقوم عبارة الواصف مقام العبارتين على ما عرفت  
 فيما سبق ليس فضولي من جانب علم ان الجانب الواحد اذا كان وكيلهما فقال ان جوتها  
 اياه كان كافيا وهو على تمام اما ان يكون اصيلا او وليا او وكيل او وليا من  
 الجانبين او وكيل من الجانبين او وليا من جانب وكيل من آخر ولا يجوز ان يكون فضوليا

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

كاد ان كان

كما اذا كان اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من آخر وفضوليا من الجانبين  
 والى مورس كاح امرأة مخالف بكاحها فلا يبره نكاح واحد منها ان عقدهما بعقد واحد ولم  
 نكاح الاوولى دون الثانية ان عقدهما بعقدين وانما قلنا لا يبره دون البضع لانه صحيح انعقدت  
 حتى لا ان يجبر نكاحها او نكاح احدهما ايتها شاء وانما لم ينفذ عليه لعدم رضاه فقوله صاحب  
 المداية فقيس انفرق ليس كذلك لان نكاح امة خلافا لهما والمراد بها امة الغير لانه اذا زوجت  
 امة نفسه لا ينفذ عليه اتفاقا لانه متم فيه ولا فرق بين ان يكون الامير او غيره **والى**  
 المهر اقله عشرة دراهم مضروبة كانت وغير مضروبة بخلاف مضارب السرقه وقال الشافعي كل  
 ما يجوز اخذ العوض عنه يصلح مهر فتعليم القرآن وطلاق اداة اخرى والعقود عن العضايل  
 مهر اعظم لا عندنا فيجب سى وان سبى دونها وقال في التسمية فاسد ولها مهر مثلها  
 ولم يسن ان سبى فوفى بعد وطن او خلق صحت وسبى تفسيرنا او موت احد ما و  
 بطلاق قبل ذلك اي وطن وخلق قيل صحته هذا الحكم غير مخصوص بالطلاق بل يعم الفرقة  
 من قبل الزوج بسبب مخطوطة كالدرة والابا عن الاسلام وتقبيل انتها بشوق ذكر في شرح  
 الطحاوى واما المثال الثاني على قول ابى يوسف وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفقة ومهر وخبر  
 وبهذا الدن من الحل فهو حر وبهذا العبد فهو حر وبثوب وبداية لم يبين جنسها ولم يبالغ  
 وصفه اي وصف الثوب وتعليم القرآن ونكحة الزوج طرما سمة احترز بقيد طرمن  
 العبد كما سيجى انه اذا كان عبدا يصح وجب الحدة وفي تزويج بنته منه على تزويج بنته او  
 احنة منه معاوضة بالعقدين اي حال كون تزويج تعويضا لهذا العقد بذلك العقد بهذا  
 مهر مثلها في الجميع عند وطن وخلق او موت احد ما ومنع لا يزيد على نصفه اي نصف المهر  
 ولا ينقص عن خمسة دراهم ويعبر بحاله في الصحيح خلافا للكرخي فانه قال يعتبر كالموا  
 درع وخار ومطحة بطلاق قبل وطن وخلق فيها اي في الصوة المذكورة بعد قوله وطح النكاح  
 وفي خدمة الزوج العبد لها سى اي بحال الخدمة في النكاح بخدمته الزوج العبد لها والمفوضه كالموا

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح

هذا هو الصحيح







ووجدنا نيبا لنم الكحل وفتح امبارفس وثوب هروى بالغ في وصفه ولا وكييل وموت  
 بين جنبه لاصفته وحجب الوسط وخير منه وبين قيمته وان بين جنبه الكيل والوزون  
 فذلك ولا يجب تني بلا عقد وطل في عقد فاسد وان خلا اراد المخلوع العفية فلا اقل  
 لثبته مع فساد العقد وان وطل في المثل لا يرد على المستحق ان كان مراهق  
 للمستحق واقل في المثل واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة وثبت النسب ان وجد  
 اقل مدة الحمل ومدته من دخوله عند محمد وبه يفتي وعندهما يعتبر من وقت النكاح وثبت  
 مراهقته في بيان مراهقته صراحا فساد المكبرين مبتدأ والمراد منه المصطلح والآخر  
 والمراد منه الفتوى من قوم ابيها في جدها وقت العقد سنا وجالا وما لا وعقلا ودينا وكجا  
 وضد فان لم يوجد منهم فمن الجانب لامة متاهة خالصة الا اذا كانت من قوم ابيها بان كانت  
 امة ثبتت غم ابيها مثلا وفتح ضامن ولينها مراهقا ولو صغيرة لان حقوق العقد منها اوجه الى المهر  
 والولي صغير ومغير فبا عتبار الضمان لا يكون مطالب فلا يزم ان يكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا  
 بخلاف البيع وتطالب ايا كانت ترك المدة العاقل ولو ادعى رجوع على الزوج ان ضمن بامره  
 والا فلا لاننا من سبل الكفالة وتعلم في بابها ولما منه من الوطني والسفر بها وانفق لا يستطاع  
 اي بذلك المنع لا يثبت ولو بعد وطل برضا خالفا لما لها ان المعهود عليه كله قد صار سلبا اليه  
 بالوطنة الواحدة وكذا بالخلق فلم يبق لها حق المنع ولان كل وطنة معقود عليها التسليم البعض  
 لا يوجب تسليم الباقي قبل اخذ ما بين تعجيله الطرف متعلق بقوله ولما منه كلاما وبعضها اجل  
 وست بيان والموجب كاي كره في او قدر ما يجعل لثبته من مثل مراهقا غير مقدر بالرجوع  
 الخمس ان يبين احسان الفقيه ابو الليث وعليه الفتوى ذكر في الخلاصة لان المعروف كالشرط  
 وان شرط تعجيل الكحل في العقد وجب التعجيل لان الثابت بدلا لا يعرف انما يقرب اذا لم يوجد  
 بخلافه والسفر والزوج الحاجة وزيادة اهلها بلا اذن قبل قبضه اي قبل قبض المجل لا بعد ولما  
 المنع قبل قبض الكحل ان لم يبين المجل والموجب فلهذا يصح ما علم بطريق المفهوم من قوله وادى العمل

نكاح

نكاح

نكاح

نكاح

نكاح

نكاح

نكاح

قوله ان لم يبين وفايته اقبية بقوله في المختار على انه المتكف فيه اختار المتأخرون هذا  
 على ان المتعارف وان كان اصل المذهب ان لها المنع لاخذ الكحل اذا لم يبين قدره المجل  
 الموجل لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثاله الحلول ولا لواجل كله لوجعل الكحل موقفا  
 وذكر الشيخ الامام النجم الدين النيسابوري في فتاواه انه لا ينعق قال من تاوله اذا جعل موقفا  
 الى وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قالوا بغيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة والسفر  
 بها بعد ادايه اي اداها ما بين تعجيله او قدر ما يجعل لثبته في ظاهر الزاوية وقيل لا وبه فتى الفقيه ابو  
 الليث ومحمد بن سعد على ما حكى عنه ابو جعفر السندواني وهو اخيه ابو القاسم الضعفا  
 ومن بعد ذلك اي نفعها فيما دون مدتها اي فرق السفر وان اختلفا في المهر ففي اصل  
 يجب مراهقته اي خلتا فقال احداهما لم يسم مهر وقال الاخر قد سمي فان اقام البيعة  
 فان لم ينعق فالقول قول المتكبر مع يمينه فان كحل ثبت التسمية وان خلف بغير مراهق  
 بالاتفاق من اصحابنا وهو المراد من قوله اجاعا ومن ومن ان التحليف هنا في اصل  
 فقد وسم انه لا يترك الخلاف في المهر على ما ياتي في كتاب الدعوى وفي قدره حال قيام النكاح  
 القول اي مع ابيهم لمن شهد له مهر المثل حكيم مهر المثل ليس لا يجاب به بل لعرفه من شهد له الظاهر والى اقام  
 بينه قبلت شهد له مهر المثل ولما قبلها منه في الاول دفع اليه لان على من شهد له الظاهر  
 وسي تقبل لدفعه وفي الثانية لاثبات الخط من مهر المثل ومنها لاثبات الزيادة في الاولى و  
 دفع اليه في الثانية او لم يشهد لواحد منهما وهاذا وان اقاما فبينهما ان يشهد له وبينة  
 ان شهد لهما لان البيئات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لاثبات  
 الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فالذي يدعى خلاف ذلك فبينه اولى  
 وان لم يشهد لواحد منهما بان يكون اكثر ما يدعيه الزوج واقل مما يدعيه المرأة هنا في الحجج  
 لاسيما وانما في الدعوى لاثبات لم يجب مهر المثل كله ويخبر فيه الزوج بين دفع الدائم و  
 الدائرية وان لم ينعق اصلا اي ان لم يكن لواحد منهما بينة بخلاف ما يتماثل لزمه دعوى صاحبه

من صاحب المصنف في فضل  
 كتابه

نكاح

من صاحب المصنف في فضل  
 كتابه

نكاح

من صاحب المصنف في فضل  
 كتابه







الولد الذي هو ملكه في شرط رضاه وخيراته ومكانه عتقت تحت خرا وعبدان  
 الخيار لا زوايا والملك عليها في المعنى لا يختلف كونه حراً وعبداً ولأنه عليه السلام قال ليرة  
 ملكيت نصفك فاختار لي فجعل عليه خيار ملكها بصنعها فلو كانت تخل بالقليل بعد تعديل  
 الشرع والثالث في مخالف فيما اذا كانت تحت الحريه على ان الطلاق يحترق بالبرهان  
 يوجد على الخيار وحي زوايا الملك والحديث المذكور حجة عليه انه لم تحت بل اذن فعقت نقد  
 ولم يخير لانه قد خربت لان موجب ان لا يكون للكتابة ايضاً خيار وقد مر ان لها ذلك بل لان  
 النفوذ بعد العتق فلا يحقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للسيد  
 وان زاد على مهر مثلها لو طلت فعقت وان عتقت ولا اي قبل الوطى فلها من وطى لانه  
 ابنه والاب من مكلف مسلم انما قال في لانه لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يقع دعوى  
 فولدت فادعاء ثبت نسب ان كانت لانه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين العتق  
 وصارت ام ولد له وعليه قيمتها لا عقراً لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق لان  
 له ولاية فلذلك مال ابنه عند الحاجة الى بقائه نفسه فكذلك ان يتملكه عند الحاجة الى بقائه كماله الى  
 اشتمل من انثانية فلذلك يتملك الطعام بغير شئ والحارية بالقيمة وكل له تناول الطعام عند الحاجة  
 ولا يحل له الوطى فلا جل الحاجة جازل التملك ولغصوره او جبا عليه القيمة صيانة لمال الولد  
 مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأزوال فواجب فيها الحقين ثم هذا التملك  
 ثبت قبل الاستيلاء شرطاً له اذا بيع له حقيقة الملك اوصحة وكل ذلك غير ثابت للاب  
 فيها حتى يجوز لها التزوج بها فلا بد من تقديم قبيل انه وطى ملك نفسه فذلك لا يجب عليه العتق  
 وانما اطلبنا الكلام في هذا المقام لانه من خال الاقدام ومضال الانعام ولا قيمة ولده لا لا يعلق  
 حوالته للملك عليها والجدية اي في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولديه سوا كان ذلك  
 بموته او قهره او جهونه او كفره ويشترط ان يكون ولديه من وقت العلوق الى وقت الدعوى  
 وان نجما اي ان نجح ابيه الابن محرم ولم تصر له ولدان ويجب ميراثا لقيمتها وولد اخر بقايتي

في شرط رضاه وخيراته ومكانه عتقت تحت خرا وعبدان  
 الخيار لا زوايا والملك عليها في المعنى لا يختلف كونه حراً وعبداً ولأنه عليه السلام قال ليرة  
 ملكيت نصفك فاختار لي فجعل عليه خيار ملكها بصنعها فلو كانت تخل بالقليل بعد تعديل  
 الشرع والثالث في مخالف فيما اذا كانت تحت الحريه على ان الطلاق يحترق بالبرهان  
 يوجد على الخيار وحي زوايا الملك والحديث المذكور حجة عليه انه لم تحت بل اذن فعقت نقد  
 ولم يخير لانه قد خربت لان موجب ان لا يكون للكتابة ايضاً خيار وقد مر ان لها ذلك بل لان  
 النفوذ بعد العتق فلا يحقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للسيد  
 وان زاد على مهر مثلها لو طلت فعقت وان عتقت ولا اي قبل الوطى فلها من وطى لانه  
 ابنه والاب من مكلف مسلم انما قال في لانه لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يقع دعوى  
 فولدت فادعاء ثبت نسب ان كانت لانه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين العتق  
 وصارت ام ولد له وعليه قيمتها لا عقراً لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق لان  
 له ولاية فلذلك مال ابنه عند الحاجة الى بقائه نفسه فكذلك ان يتملكه عند الحاجة الى بقائه كماله الى  
 اشتمل من انثانية فلذلك يتملك الطعام بغير شئ والحارية بالقيمة وكل له تناول الطعام عند الحاجة  
 ولا يحل له الوطى فلا جل الحاجة جازل التملك ولغصوره او جبا عليه القيمة صيانة لمال الولد  
 مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأزوال فواجب فيها الحقين ثم هذا التملك  
 ثبت قبل الاستيلاء شرطاً له اذا بيع له حقيقة الملك اوصحة وكل ذلك غير ثابت للاب  
 فيها حتى يجوز لها التزوج بها فلا بد من تقديم قبيل انه وطى ملك نفسه فذلك لا يجب عليه العتق  
 وانما اطلبنا الكلام في هذا المقام لانه من خال الاقدام ومضال الانعام ولا قيمة ولده لا لا يعلق  
 حوالته للملك عليها والجدية اي في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولديه سوا كان ذلك  
 بموته او قهره او جهونه او كفره ويشترط ان يكون ولديه من وقت العلوق الى وقت الدعوى  
 وان نجما اي ان نجح ابيه الابن محرم ولم تصر له ولدان ويجب ميراثا لقيمتها وولد اخر بقايتي

فلا بد من

اي بقايتي الابن فان لانه ملكه ويتبعها الولد فيعتق على اخيه وفسد كساح حرة قال السيد  
 زوجها اعتقه عن ابف ففعل وسقط المهر وعليها للمولى الف خلافاً لفرقة قال السيد  
 النكاح اعدم الملك واصله ان العتق يقع عن الآء عند اثنتا عشرة وعند فرقة عن الآء  
 لان هذا الكلام خرج باطلا لان طلب الاعاق من غير ملك لغوا فلا عتق فيما لا يملك  
 آدم ففعل العتق عن المأمور ولا اثنتا عشرة اثنا عشرة باعاق عن عتق عنها ولا بصورتك  
 الا بتقديم ملكها فيه فيقدر تقديمه قسماً فلا ثبت للملك اقتضا فسد النكاح فان قلت  
 ان القبول لم يوجد وهو ركن البيع فلا يصح بدونه فلا ثبت للملك قلت انما لا يصح بدون  
 الايجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا قال الآء مع عبدك مني بالفسد ثم عتقه  
 فقال المأمور بعت وعتقت حيث لا يقع عن الآء اما اذا ثبت ضمناً وتبعاً فثبت  
 بما انعقاد كنهه فان قلت الشرايط الاصلية لا يثبت بطريق الاقتضا كالا بطلان الملك  
 شرط اصلي للاعاق فلا يثبت اقتضا ولهذا لو قال لعبد كفر عن عتقك بالمال او قال له  
 تزوج رجلاً لا يثبت اطلاقاً في اقتضا فقلت كون العبد مملوكاً في ذاته شرط اصلي للاعاق  
 لا يوجد بدونه اما كونه مملوكاً للآء فهو امر زائد جارثوته بطريق الاقتضا فان قلت ان الشئ  
 اذا ثبت للفرد قد يقدر بقدر ما فوجب ان لا يظهر في حق الفسخ النكاح فقلت ان الشئ  
 مثبت بلوازمه وبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك البين بحيث لا ينكح غيره والاول  
 لانه عتق عليها ويقع عن كفارتها لو نوت به اي نوت الكفارة بملك الاعاق  
 وان قالت بذلك بلا بدل اي قالت اعتقه عن ولم يقل بالف لم يفسد والاولى له اي السيد  
 هذا عند ما وقال ابو يوسف هذا والاول سوا له ان الملك ثبت شرطاً للاعاق كما في الاول  
 الا ان القبض وان كان شرط التبرع اذا كان قصداً سقط هنا بثوته ضمناً كما ان القبول ركن  
 البيع فيما ثبت قصداً وقد سقط فيما ثبت ضمناً والشرط احق بالسقوط من الركن  
 لانه دونه ولهذا ان القبض فعل مسمى فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمن الحكمي لا الحسن

في شرط رضاه وخيراته ومكانه عتقت تحت خرا وعبدان  
 الخيار لا زوايا والملك عليها في المعنى لا يختلف كونه حراً وعبداً ولأنه عليه السلام قال ليرة  
 ملكيت نصفك فاختار لي فجعل عليه خيار ملكها بصنعها فلو كانت تخل بالقليل بعد تعديل  
 الشرع والثالث في مخالف فيما اذا كانت تحت الحريه على ان الطلاق يحترق بالبرهان  
 يوجد على الخيار وحي زوايا الملك والحديث المذكور حجة عليه انه لم تحت بل اذن فعقت نقد  
 ولم يخير لانه قد خربت لان موجب ان لا يكون للكتابة ايضاً خيار وقد مر ان لها ذلك بل لان  
 النفوذ بعد العتق فلا يحقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للسيد  
 وان زاد على مهر مثلها لو طلت فعقت وان عتقت ولا اي قبل الوطى فلها من وطى لانه  
 ابنه والاب من مكلف مسلم انما قال في لانه لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يقع دعوى  
 فولدت فادعاء ثبت نسب ان كانت لانه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين العتق  
 وصارت ام ولد له وعليه قيمتها لا عقراً لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق لان  
 له ولاية فلذلك مال ابنه عند الحاجة الى بقائه نفسه فكذلك ان يتملكه عند الحاجة الى بقائه كماله الى  
 اشتمل من انثانية فلذلك يتملك الطعام بغير شئ والحارية بالقيمة وكل له تناول الطعام عند الحاجة  
 ولا يحل له الوطى فلا جل الحاجة جازل التملك ولغصوره او جبا عليه القيمة صيانة لمال الولد  
 مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأزوال فواجب فيها الحقين ثم هذا التملك  
 ثبت قبل الاستيلاء شرطاً له اذا بيع له حقيقة الملك اوصحة وكل ذلك غير ثابت للاب  
 فيها حتى يجوز لها التزوج بها فلا بد من تقديم قبيل انه وطى ملك نفسه فذلك لا يجب عليه العتق  
 وانما اطلبنا الكلام في هذا المقام لانه من خال الاقدام ومضال الانعام ولا قيمة ولده لا لا يعلق  
 حوالته للملك عليها والجدية اي في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولديه سوا كان ذلك  
 بموته او قهره او جهونه او كفره ويشترط ان يكون ولديه من وقت العلوق الى وقت الدعوى  
 وان نجما اي ان نجح ابيه الابن محرم ولم تصر له ولدان ويجب ميراثا لقيمتها وولد اخر بقايتي

في شرط رضاه وخيراته ومكانه عتقت تحت خرا وعبدان  
 الخيار لا زوايا والملك عليها في المعنى لا يختلف كونه حراً وعبداً ولأنه عليه السلام قال ليرة  
 ملكيت نصفك فاختار لي فجعل عليه خيار ملكها بصنعها فلو كانت تخل بالقليل بعد تعديل  
 الشرع والثالث في مخالف فيما اذا كانت تحت الحريه على ان الطلاق يحترق بالبرهان  
 يوجد على الخيار وحي زوايا الملك والحديث المذكور حجة عليه انه لم تحت بل اذن فعقت نقد  
 ولم يخير لانه قد خربت لان موجب ان لا يكون للكتابة ايضاً خيار وقد مر ان لها ذلك بل لان  
 النفوذ بعد العتق فلا يحقق زيادة الملك كما اذا زوجت نفسها بعد العتق وما سمي للسيد  
 وان زاد على مهر مثلها لو طلت فعقت وان عتقت ولا اي قبل الوطى فلها من وطى لانه  
 ابنه والاب من مكلف مسلم انما قال في لانه لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يقع دعوى  
 فولدت فادعاء ثبت نسب ان كانت لانه في ملك الابن من وقت العلوق الى حين العتق  
 وصارت ام ولد له وعليه قيمتها لا عقراً لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق لان  
 له ولاية فلذلك مال ابنه عند الحاجة الى بقائه نفسه فكذلك ان يتملكه عند الحاجة الى بقائه كماله الى  
 اشتمل من انثانية فلذلك يتملك الطعام بغير شئ والحارية بالقيمة وكل له تناول الطعام عند الحاجة  
 ولا يحل له الوطى فلا جل الحاجة جازل التملك ولغصوره او جبا عليه القيمة صيانة لمال الولد  
 مع حصول مقصود الاب اذ ملكه محترم وزواله ببدل كالأزوال فواجب فيها الحقين ثم هذا التملك  
 ثبت قبل الاستيلاء شرطاً له اذا بيع له حقيقة الملك اوصحة وكل ذلك غير ثابت للاب  
 فيها حتى يجوز لها التزوج بها فلا بد من تقديم قبيل انه وطى ملك نفسه فذلك لا يجب عليه العتق  
 وانما اطلبنا الكلام في هذا المقام لانه من خال الاقدام ومضال الانعام ولا قيمة ولده لا لا يعلق  
 حوالته للملك عليها والجدية اي في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولديه سوا كان ذلك  
 بموته او قهره او جهونه او كفره ويشترط ان يكون ولديه من وقت العلوق الى وقت الدعوى  
 وان نجما اي ان نجح ابيه الابن محرم ولم تصر له ولدان ويجب ميراثا لقيمتها وولد اخر بقايتي



وقيل على القول الحسن باطل لا يحتمل سقوط كافي صون التعاطي والتقصير في  
 لا يحتمل السقوط بحال فان سلم الزوجان طائفة او في علق كافر معتقدين ذلك او عليه  
 وان سلم الزوجان الحرام فخرق بينهما والطفل مسلم ان كان احدا بويهما او اسلم  
 احدهما هذا اذا لم يختلف الدار او كان الطفل في دار الاسلام او اسلم الولد في دار الحرب  
 وفي العكس لا يتبع ولد وكنى ان كان بين مجوس وكنى لان المجوس شر من الكفاري  
 فكونه كنيا بيا نظرية وفي اسلام زوج المجوسية او امارة الكافر مجوسيا كان كنيا بيا يرضع  
 الاسلام على الآخر فان سلم في له والاخر لا فرق بين ان يكون المضر حيا ميتا او ابنا  
 رده كانت معتبرة فكذا الهاء وهو ان يفرق طلاق ولو كان الزوج صغيرا الوالي لا يثبت  
 لان الطلاق لا يكون من النساء ولا منهن اي في آباء بالاطلاق لم يكره حكم المهر في ابية كنعنا  
 بيان كونه طلاقا فانه قد علم حكم المطلق ولو كان ذلك اي اسلام زوج المجوسية او امارة  
 الكافر في دارهم لم تبين حتى يخلص ثلثا او ثمن ثلثا اشهر ان لم تحض قبل اسلام الآخر  
 ولو اسلم زوج الكاتبة في له وتبين بتبين الدارين لا بالابن خلافا لثاني فان سبغ الفقيه  
 عنده البني دون تبين الدارين ولو خرج احدهما اليها سلم او خرج سببا باني وان سببا  
 محالا ومن باجرت اليه سنة او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صار ذمية  
 باني لما علق الحريم اذا خرجت اليها مباحرة باني من زوجها بالاجماع ولا عدة عليها  
 خلافا لما في هذا الخلاف يتحقق في الحامل والحامل في وجوب العدة وعدم وجوبها اما انه يجوز  
 نكاح الحامل عند مع عدم الفلق ففي ظاهر الرواية لا يجوز ذلك في الحقايق نقلا عن ميسوط  
 شيخ الاسلام وازداد كل منهما فصح عاجل وبعض مشايخ بلخ وسمرقند كانوا يقولون بعدم  
 وقوع الفوقه جسا لباب العصية وعائنه يقولون ببيع الجسم ولكن يجزى على النكاح لزوجها قال  
 بعد الاسلام لان المقصود يحصل بذلك ومشايخ بخارا كانوا على ذلك للموطوع كل منهما  
 كانت الرزية منها او منه وغيره فانضف لو اراد ولا شيء لو ارادت وبقي النكاح لو اراد انما سلم

فان كان الزوجان  
 من المجوسية او الكفر  
 فكونه كنيا بيا نظرية  
 وفي اسلام زوج المجوسية  
 او امارة الكافر مجوسيا  
 كان كنيا بيا يرضع  
 الاسلام على الآخر

معا وبغدا ان احدهما قبل الآخر القسم بفتح القاف وسكون  
 السين مصدر قسمت الشيء فانقسم وبالكسر واحد لا قسم يجب العدل فيه والكبر والتب  
 والجديرة والعقيدة والمدة والكتابة واما الولد والمدة نصف الحرة  
 ولا قسم في السفري او لم تنبوا والفرقة اولى عندنا وعند الشافعي يجب وان تركت فمهرها انفسا  
 صح وان رجعت باز **كتاب الرضاع** بفتح الراء وفتحها موكفه مض  
 اللبن من الثدي وشبهه فامض الرضيع من ثدي الامومة في وقت مخصوص ويسمى ان يزداد  
 في مفاه لبشمل صون الاستعاط وغير ذلك يثبت بمضنه وافي مفاه في جولين ونصف  
 هذا عنده وعندنا مدته حلال وعند فرقة احوال لا بعد امومة الرضعة للرضيع وان وقع لم يرب  
 اللبن له اي للرضيع فيجوز منه ما يحرم من النسب الا ان شقيقه اذا كان او اخا لان النسب  
 يكون اياه وموطوع ابيه وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وبقيت هذه ثلث صور لا يفرق  
 على التامل فاما قالوا وعندى لا حاجة الى الاستثنا بل لا وجه لان ما يحرم من الرضاع في  
 الصور المستثناة لا يحرم من النسب ايضا والامة الموجودة فيها انما هي من جهة المصاهرة  
 لاس من جهة النسب ولذلك ورد ذلك الكلب في الحديث بلا استثناء واخذت ولدها اخذت ولدك  
 النسب اما البنت واما بنت الموطوعة ولا كذلك من الرضاع لقائل ان يقول في المحضر نظر فان  
 اخذت الولد من النسب يجوز ان لا يكون واحدا منها كما اذا كانت ثابته النسب من اثنين صورة  
 ان يرضع الشريكان ولد لاه المستتره فانه يكون بنت كل واحد منها اخذت ولد الآخر  
 وليست بنته ولا بنت موطوته وجن ولده اي ام نفسه او ام موطوته ولا كذلك من الرضاع  
 وان شقيق اصلا با كان ذلك الاصل واما لبشمل فانه عمه واهم عمته وامه خاله ولم خاله  
 وامه هؤلاء جدته او موطوته جدهم الصحيح وجن الفاسد ولا كذلك من الرضاع وبقيت الصور  
 في جميع ما ذكر للرجل اي من النساء المذكورة لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وتخل اخه شقيقه  
 رضاعا كما تخلص نسبها لآخر من الاب لاخت من ابيه ورضيعا من ابيها كما في

فان كان الزوجان  
 من المجوسية او الكفر  
 فكونه كنيا بيا نظرية  
 وفي اسلام زوج المجوسية  
 او امارة الكافر مجوسيا  
 كان كنيا بيا يرضع  
 الاسلام على الآخر



اراد التشبيه في الحرمة ولذلك لم يقل كاخوين وهذا قد علم من سبق من قوله فيجوز منه ما صح  
 من النسب الا انه ذكر توطئة لما ذكر بعد لاشار بالبين شاة وحكم خلط لبنها بما اودوا  
 او ليس اخرى او ليس شاة بالغلبة قال في الغاية ولم يذكر الحكم فيها اذ كانا متساويين فيجب ان  
 يثبت الحرمة احتياطا ولانه غير مغلوب فلم يكن ستملكا ومنشأ في الغفلة عن معنى الغلبة قال  
 في المتقى فسر الغلبة في رواية ابن سماعة عن ابي يوسف فقال اذا جعل في لبن المرأة دواء فغير لونه  
 ولم يغير طوره او على العكس فادرج صبي حرم وان غير اللون والطعم ولم يوجد فيه طعم اللبن وذهب  
 لم يحرم وفسر الغلبة في رواية الوليد عن محمد فقال اذا لم يغير الدواء من ان يكون لبنا ثبت الحرمة  
 ويطعمه لخل اي حكم خلط لبنها بالطعام لخل كافي لبن رجل اذا مضى صبي لبن رجل لا يثبت به  
 الرضاع واخفان صبي لبنها وحرم بلبس البكر والميت وان ارضعت اي امرأة رجل ضرمتها  
 رضيعه حرمنا عليها على ذلك الرجل ولا مكره للكبيزة ان لم تغاها وللرضيعه نصف اي ان كان لها  
 مستى او نصف المنعة ان لم يكن لها مستى ورجع الزوج به على الرضعة ان قصدت الفساد والافلا  
**كتاب** الطلاق هو رفع القيد الثابت شرعا بالانكاح الاصل فيه عندنا  
 والاباحة للحاجة وعندنا في الاصل فيه الاباحة فان قيل انه ما يوربه فاني يكون محظورا  
 قلنا الامر به لا ينعى المحظور فان المحظور قد رخص بصفة الامر حتى لا يقع في محظور فوفقه كما ثبت في  
 اليمين سنة من حيث العدد واحسن وهو مطلقه فقط في طهر لاوطي فيه لم يقل احد بكراهته  
 بخلاف الحسن فان فيه خلاف ما لك وحسن وهو مطلقه لغير الموطوع ولو في حيض والموطوع  
 تفريق الثلث في الطهر لاوطي فيها فيمن تخض ويجوز فوقيها في طهر واحد اذا تعلق بينهما جنة  
 او نكاح واشهر في غير ما اشهر في حق من لا يخص بمنزلة الطهر وقال مالك هو بدعة لا يابح الاوا  
 وحل طلاقه عقيب الوطى خلاف لفرز السنه في الطلاق من حيث العدد وليستوى فيها  
 المدخول بها قال في الهداية وطس هو طلاق السنه لم يرد به انه مسنون والاما كالاخص  
 الاول احسن منه بل اراد انه ان ثبت بالسنه ثم انه فوق بين طلاق السنه وطلاق السنه فان

في قوله  
 الرضاع

في قوله  
 المحظور

في قوله  
 في حق من

في قوله  
 في حق من

كذا

الثاني اعم من الاول لانه الضرب الاول بخلاف طلاق السنه ومن حيث الوقت  
 طلقة في طهر لاوطي فيه مخصوص بالموطوع لا يتحقق في غيره ما بدعيه من العدد والمنع والتمكان  
 او اثنين في طهر واحد سواء ارسل جلا او منفردة وعندنا في موباح ومن حيث الوقت  
 طلقة في طهر وطقت فيه او بعض موطوعة وجب رجعتها في الاصح اصرار عن قول من قال  
 انه يسحب فاذا طهرت طلقتا ان نكحها وان قال لموطوعة انت طالق ثلث لثمة بلانية  
 يقع عند كل طهر طلقة واويها يقع في طهر لاوطي فيه ذكر في فاني في الجامع الصغير اذا  
 كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الكشمير يقع للحال طلقة وبعد شهر  
 اخرى وذلك ان الطلاق الثلث السني هذا وانما قدناه بالثلث لان الطلاق السني  
 مطلقا اعم منه على ما بينا آتيا وان نوى الكل الالة صحت اي الية حتى يقع الثلث  
 في الحال خلافا لفرز لانه بدعي وهو ضد السني نحن نقول الثلث دفعه سني الوقوع اي ثبت  
 وقوعه بالسنه ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكرانا او مكرا وفيها خلاف  
 الشافعي لاطلاق بايم وسيد على زوجة جدين والطلاق للحرة ثلثه وللامة اثنان ولو  
 زوجها خلافا لثا في فان عتبار الطلاق عندنا بالرجال عندنا بالنساء **كتاب**  
 ابيعاع الطلاق صريح ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق ومطلقة وطلقتك الطلاق  
 لغة صارت عن رفع القيد مطلقا ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولما  
 لا يحتاج في قوله انت مطلقه بالتشديد الى النية وتحققها يحتاج اليها ويقع بها واحدة  
 وان نوى صدقا اي الاكثر من الواحد او الواحد البانية وقال الشافعي ان نوى كثر  
 من الواحد يقع ما نوى ولم يوشينا وفي انت الطلاق او طالق الطلاق او طالق  
 يقع واحد رجعية ان لم يوشينا او نوى يعني بالمصدر وانما قلنا هذا لانه لو قال في الثلث  
 اردت بقولي طالق واحد ويقول الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعتان اذا كانت  
 مدخولا بها واحدة او اثنين وفيه خلاف لفرز وان نوى ثلث قبلت هذا لان اللفظ مفرد قلنا

في قوله  
 في قوله

في قوله

في قوله  
 في قوله







للوقت فصار بمنزلة متى وله انه يستعمل في الشرط ايضا فان اريد به الشرط لم يطلق الى الابد  
 وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالشك والاحتمال لا يقال اذا تزودت كان الاطلاق  
 في الوقوع تعليليا بحاجب طرفة لا فانقول بزوج بالاصل في عصمة بيقين فلا تطلق  
 بالاحتمال كما اذا شك في الوضوء او في طهارة رزق بالاصل وان كان الاحوط الاجاب الوضوء  
 ومع نية الوقت والشك في كونه اي يقع في الحال في الاول وقيل موت احد ما في الثاني  
 واليوم للنهار مع فعل محدد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد عند من ما فتح فيه ضرب المدة  
 وغير الممتد ما لم يصح فيه ذلك والتفويض من الاول لانه يصح ان يقال جعلت امرك بيدك يوما  
 او شهرا او بصيرا لا ريب في ذلك الزمان ودون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك  
 شهرا كان ذكر المدة لغوا وكانت المرأة مطلقة فعند الشك لا يلازم في امرك بيدك  
 يوم تقدم زيد وتطلق في يوم تزوجك فانت طالق اعلم ان اليوم يذكر ويراد به  
 النهار خاصة ويذكر ويراد به مطلق الوقت فيقال والليل والنهار وايضا بطريقه انه اذا  
 قرن بفعل محدد يراد به النهار واذا قرن بفعل غير محدد يراد به مطلق الوقت والسرفيه ان ظرف  
 الزمان اذا تعلق بالفعل لا لفظه فيكون معياره كقولنا صمت السنة بخلاف ما اذا تعلق  
 بلفظه في كقولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل محمدا كان المعيار محمدا فيراد باليوم  
 النهار وان كان غير محمدا فيراد به مطلق الوقت ثم اختلف عبارتهم فيما يعتبر الامتداد  
 بعده فالمعوم من الهداية في هذا الفصل ان المعبر بالفعل الذي تعلق به اليوم وهو الطلاق في  
 المثال الثاني والمذكور في ايمان الهداية ان المعبر بالفعل الذي اضيف اليه اليوم وهو تزوج  
 في المثال المذكور وقال في التلويح هو من ساجم حيث لم يختلف الجواب لتوافق المتعلق  
 والمضاف اليه في الامتداد وعدمه وانما اذا اختلف امرك بيدك يوم تقدم زيد فقد انفصلا  
 على ان المعبر هو ما تعلق به الطرف لاما اضيف اليه حتى قدم ليل لا يكون الامر به لان  
 كون الامر باليد ما يمتد وراجع في انت طالق تسنين مع عشق سيدك لك انما قال لك دون

في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد

في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد

انك كيدا تبين المعنى الجازي للعق و هو الا عاق فان المراد تصوير المسئلة على وجه  
 ينظم المعنيين للعق لعدم الفرق في الجواب على افصح عنه صاحب الهداية لو اعني اذا  
 قال رجل لزوجته انت طالق تسنين مع عشق سيدك لك واعتقبا سيدنا طلق تسنين  
 ويملك الزوج الرجعة لانه على الطليقتين بالاعاق والعق يوجد بعد الشرط فيوجد  
 بعد الاعاق كما انه ارسله في ذلك الوقت مقارنا للعق الذي هو حكم الاعاق فتصير حرة  
 به ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التطليق بعد طرية فلا تحرم به حرمة فليظه لا يقال ان  
 حكمه مع اللغزان فكيف يتصور ما ذكرتم لانا نقول قد يكر للناخير ايضا قال الله تعالى فانهم  
 العسر يسيرا فيجعل عليه بدليل ما ذكرنا من معنى الشك وفي شرح الطحاوي ان كلمة مع  
 اذا تحم بين جسين مخلفين محل الشرط وعند محي عند تعلق غنما وتطليقتا  
 لا يعني اذا قال المولى لامته اذا جاء غدا فانت حرة وقال زوجها اذا جاء غدا فانت طالق  
 فجا الغدا وقع العقد والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان الطلاق والعاق تعلقا بشرط  
 واحد وهو محي الغد فيقعان معا عند محي فكما ان الحق صادقا وحياته والامه تحرم  
 غليظة بتطليقتين بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العقد  
 كما توهم لعدم محي بل ما ذكرناه انفا خلافا لمحمد برواية ابي حفص الكبير عنه فانه قال يملك  
 الرجعة لان المعنى اسرع وتوقالا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر شخص بخلاف  
 الطلاق فانه بعض المباحات فيكون في وقوعه بطوء وتأخر لان في الطلاق ايضا  
 رجوعا الى الحالة الاصلية وسرع الوقوع في الامر المسخن وبطون في غير المسخن امر متعلق  
 بل لان قوله انت حرة او جز من قوله انت طالق تسنين والمعلق كما مرسل عند الشرط فيكون  
 كان المولى والزوجة اسلا في ذلك الوقت فيقع او جز القولين اولاه وهو العق والعقد  
 كالمرة بالانفاق اخذا بالاحباط ويقع بانامك بامر او عليك حرام ان نوى لا بانا  
 منك طالق وان نوى خلافا لنافي وانت طالق واحدة او لا خلافا لمحمد اوجع موني اوجع

في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد

في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد  
 في قوله لا يمتد

ن



موكب ولا طلاق بعد ملك احد ما صاحب او شفصه لوقوع الفرية بينهما بملك الرقة  
 والطلاق يستند في قيام النكاح ولا يلزم على هذا الكتاب اذا اشترى زوجة حيث لا يقع  
 الفرية بينهما لان لا يملك له ملكا بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح وبانت طالق كذا  
 يشير بالاصح يقع بعده اي بعد الاصح والاصح بذكر ويؤنث ويعتبر المشقة لان  
 الاشياء يقع بالمشقة منها دون المصلحة للعرف والسنة فلو نوى الاشياء بالمشقة  
 تصدق ديانته لا قضا ولو اشار بظهوره فالمضوية بقي منها احتمال آخر وهو ان يكون روك  
 الاصح نحو مخاطب فالوجه الشامل ما قبل ان كان نشر عن ضم فالعبرة بالنشر وان  
 كان ضمما عن نشر فالعبرة للضم فافهم وبانت طالق بيمين او البتة وقال الشافعي يقع جعنا  
 اذا كان بعد الدخول وانت طالق اشد الطلاق او الحشنة او اخبثه او اسوأه او طلاق  
 الشيطان والبدعة كالجمل قال ابو يوسف يكون رجيا الاصل عندنا في خيفائتي  
 شبه الطلاق بشي كان يقع باينا ذكر العظم ولم يذكر وعذابي يوسف ان ذكر العظم  
 يكون باينا والافلا اي شئ كان المشبه به وعذرا ان كان المشبه به ما يوصف بالعظم  
 عندنا س يقع باينا والافلا فهو رجعي وقيل محرم الاول وقيل مع ان في او كالف او  
 طاب البيت او نظائره شديدا او طويلا او عريضة بلانية ثلث سواء لم ينو عدد او نوى  
 واحدة او اثنين ثم ان هذا في الحرة اما في الامة فتنتان بجزء الثلث واحدة باينة الا اذا  
 نوى اثنين اصدىما بقوله طالق والاخرى بقوله بيمين او بقوله البتة فانه يقع ثنتان  
 بايتان ذكر في الحداية ومما ثلث ويقع بعد فرق بالطلاق انما زاد قوله قرن كيدا  
 انقض با اذا اقتصر على ذكر الطلاق ولم يذكر معه للعدد فانه يقع الواحد وليس  
 وقوعها بعدد لا به فليخوات طالق لو ماتت قبل ذكر العدد ووقع اذا اطلقها ثلثا قبل  
 الوطى وان فرق اي فرق الطلاق بان يقال انت طالق واحد وواحد او يقال  
 طالق طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق بابت بالاولى ولم يقع الثانية في قوله

في قوله  
 بيمين او  
 البتة

في قوله  
 بيمين او  
 البتة

انت طالق واحدة وواحد يقع واحد باينة اما البيونة فلو وقع الطلاق قبل الوطى  
 واما عدم وقوع الثانية فلعدم العتق وعدم توقف صدر الكلام على آخره حيث عدم المتغير  
 فصار كل واحد يقا على حد واحد وبانت طالق واحدة قبل واحد او بعدا واحدة  
 واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلة فلما وقعت لم يبق للثانية محل وبانت طالق  
 واحد قبلها واحدة او بعدا واحدة او مع واحدة او معها واحدة فتنتان اما في قبلها  
 وبعدها فلان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدية فاقضت وقوع  
 واحدة متقدمة عليها لكن لا قدح له على الايقاع في الزمان المسمى فيقع في الحال فيكون الواحد  
 الاول والثانية متعاقبتين واما في مع ومعهما فط وفي الموطوع فتنتان في كلتا النيات المحلنة  
 بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة وواحدة او فواحدة اي او قال انت طالق واحدة  
 فواحدة ان دخلت الدار فتنتان لو دخلت واحدة ان تقدم شرطه اي قال ان دخلت  
 الدار فانت طالق واحدة وواحدة فعند تقدم الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوع فان  
 الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاول فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب  
 عند واما عند ما فتنتان بلان في صورتي العطف بالواو والعطف بالفاء فاما ذكر  
 الكرخي وذكر الفقيه ابواليث انه يقع واحدة بالاتفاق في الثاني وكنايته ما لم يوضع له  
 احتمله وغيره فلا يطلق الابنية او دلالة الحال فان دلالة الحال اقوى من البنية لانها  
 والنية باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال ما يقع دلالة الحال على استيفاء عليه فون الملك  
 المتعال فان قلت بشكل هذا بعض الصور فان دلالة الحال لا تكفي فيما يصلح ردافا لفظيا  
 لا يقع في حال مذكورة الطلاق نحو اخوحي واذهي وقوي بل توقف على النية قلت صلانية  
 للرد كانت معارضة طالع مذكورة الطلاق فلم يبق وبلا مكانت الصور المذكورة خاليتين  
 دلالة الحال والله اعلم بحقيقة الحال ومضا اعندي واستبري رحك وانت واحدة وبها  
 واحد رجعية يعني لا يقع بهذا الثلث الا واحد رجعية ولو نوى ثلثا او اثنين كما في الصحيح

في قوله  
 بيمين او  
 البتة



اذا لم يذكر المصدر وبما فيها كانت باين بته بلة حرام جلك على غارك خلية بية  
 الحفي باليك وبيتك لا يلك سرخك فارفك انت فوة نفقي نخري شري غلى  
 اخوي قومي ابني الازواج يقع واحدت باينة ان نوايا وقال الشافعي يقع بما سوى الثلث  
 الاول حتى او الثلثين وقال زفر ثمان ان نوايا قلت ان يولي وفي غدي ثلث مرات يني  
 في قوله لا وانه اعدي اعدي لوني بالاول طلاقا وبغيره جضا صدق وان لم  
 يغير شيئا قلت هذه المسئلة على اثني عشر وجها تفصيلها يطلب من المطولات واعلم ان  
 ما ذكر وقوع الطلاق بالكنائيات كلها عند دلالة الحال وليس كذلك فان وقوعه ببعضها  
 دون بعض وبيان ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذكرة الطلاق  
 وحالة الغضب والكنائيات ثلثة اقسم منها يصلح جوابا ولا يصح رد او لا شئنا  
 وهي ثلثة الفاظ اركب بيدك اختاري اعدي ومرادها قسم يصلح جوابا وشئنا ولا يصلح  
 رد او هي ثلثة الفاظ خلية بية بته ببار حرام ومرادها قسم يصلح جوابا ورد او لا  
 يصلح شئنا وشئنا وهي ثلثة الفاظ اخبرني اذ بهي اغرن قومي نفقي ومرادها نفقي حاله  
 الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية لاحتمال ثم انما لا يكفي في اركب بيدك وفي اختاري  
 بل لا بد معها من اختيار المرأة نفسها والقول قول مع يمينه في عدم النية وفي حاله يكون الطلاق  
 وهو ان تساله المرأة طلاقا او بيا اجنبي يقع في القضاء بكل لفظ لا يصلح للرد وتسمى  
 الاول والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية لان الظار اذ روتها الجواب لاشئ لا يصلح للرد  
 وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للرد والسب وهو القسم الثاني والثالث لانه  
 يحتمل الرد والشم ولا ينافيه حالة الغضب ويقع بكل لفظ لا يصلح لما بل يصلح للجواب  
 فقط وهو القسم الاول لظاير حاله **ما** التفويض لم يقبل لظاير  
 نفسك وامرك بيدك واختاري بنية الطلاق تطلقا في مجلس علمت به فلو غير ما لم  
 نسمع او كانت غايته فلما اختار في مجلس علمنا اذا كان التفويض موقفا او بعض الوقت

من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون

قبل ان تعلم وان طال قال الحكم الشهيد في الكافي وان تطاول يوما او اكثر لم نفق فان المجلس  
 وان لم يتبدل بخلاف القيام الا ان الجبار يبطل لانه يدل على الاعراض وهذا من كلام صاحب  
 او لم يعمل ما يعطيه انما ذكرناه لم كيف بقوله لا بعد لان المجلس لا يتبدل بحقيقة بل حكمنا  
 ان ما كان اخضر ما قيل او جعل لا يكون من جنس ما مضى فلا يرد عليه ما اورد على هذا من انما  
 شربت او لبست ثوبا يوجد عمل ليس من جنس ما مضى مع انه لا يبطل به خيارا وجلس القايمة  
 وانما انما عذر وقوعه المكنية ودعا الالب للتوري وشهود وقت سدهم قال في المحيطان  
 لم تجد احدا يدعوا بالشهود فقامت لندعومهم ولم يتحول من مكانها لم يبطل خيارا لانه فطرة  
 لكستيناف وان تحولت قبل وقيل ومن هنا تبين ان قوله ما لم نفق ليس على الظاهر  
 ووقف دابة سي ركبها لا تقطع وكلها كيتها وسير دابتها كيتها اي لا يتبدل المجلس  
 بحري الفلك ويتبدل سير الدابة قال في المحيط الا ان نجيب مع سكوته لانه لا يمكنها الجواب بح  
 من هذا فلم يوجد تبدل المجلس كما لان اتحاد المجلس انما اعتبر نصير لواب مضلا بالخطاب  
 وقد وجد الاتصال في اختاري لا يصح نية الثلث بل تبين ان قالت اخترت نفسي وانما  
 نفسي وشروط ذكر النفس كما في المثال المذكور او ما يقوم مقامها كما في المثال الثاني ذكر من احدا  
 لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف باجماع الصحابة واجماعهم في اللفظة المفردة من احدا بل  
 وفي اختاري اختيار لو قالت اخترت تبين لان ذكر الاختيار كذكر النفس لان الجاه  
 فيها تنبني عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي يتحد مانع وتجدوا اخرى وكذا ذكر التولية  
 ونكر اختاري يقوم مقام ذكر النفس ولو كرر اختاري ثلثا لافق بين ان يكررا الاختيارين  
 يبطل من واو اوفا او ثم او لم يكرر في البين فقالت اخترت اختيارا واخرت الاول  
 او الوسطي والاخرة تقع ثلث عنده وعندنا تطلق واحدة الا ان تقول اخترت اختيارا  
 فانه يقع الثلث اتفاقا بلانية انما لم ينجح الى النية مع كونها من الكنائيات لدلالة التكرار عليه  
 اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يكرر فكان ينبغي انما ان اشترط النية على ما ذكره ضد الشهيد

وان شئ من جنس ما مضى  
 فانما يتبدل بخلاف القيام  
 فانما يتبدل بخلاف القيام

من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون

من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون  
 من شرط ان يكون



والعناية في شرح الجامع الصغير ولم يتقص له محمد في الجامع الصغير ولا في المبسوط وشتر الطحا  
 في رواية الزبادات والجامع الكبير وابد المعين بنفسه وغيره من خواصه اشتهر طحا في شرح الجامع  
 الكبير ولو قال طلق نفسي واحدة او اضر نفسي بتطبيقه بانتهى بواحدة هكذا ذكر في المبسوط  
 والجامع والزبادات وشروع الجامع الصغير سوى شرح صدر الاسلام والكافي للحاكم الشهيد  
 وشرحه للامام السرخسي وشرح الطحاوي وفاوي الولولجي وجامع الفقه وغيره ما ذكر في الحديث  
 انه يقع واحدة بملك ارجه على وفوق ما وقع في بعض نسخ الجامع الصغير وقال العبد الشهيد واحدة  
 بانه وما وقع في بعض النسخ غلط من الكتاب ولو قال اركب برك في تطبيقه واختاره في تطبيقه  
 فاختارت نفسها تقع رجعية فان قل قوله اركب برك واخترت في تطبيقه فاختارها  
 عنها الى غير ذلك لما قرره بالصحيح علم انه اراد الرجعي كالقولون الصريح بالبيان في قوله ان طالق  
 بانه ذكر في التبيين ونحوه ما في مقابلته انما في من المطابق نقل عن المبسوط وهو انه لو قال  
 لحيات طالق ثلثا يقع باثنا عندنا وعند جمعي ولو قال اركب برك ونوى اثنتي عشرة  
 اضر نفسي بواحدة او بجزء واحد يقع اصل الامر بيدا كما يتخير في المسائل كلها الا في  
 صحة الثلث فانه لا يقع فيه في التخيير وان قال طلق نفسي واحدة او اضر نفسي بتطبيقه  
 فواحدة بانه ولو قال اركب برك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه فيعمل امر اليوم ان ردت وفي  
 بعد غد خلافا لفرق وفي اركب برك اليوم وغدا دخل الليل فلا يبقى الامر في غدا ان ردت في يومها  
 لانه امر واحد فلا يبقى لها الجنا بعد الرد ولو قال طلق نفسي ولم ينو اوتوى واحدة <sup>طلعت</sup>  
 نفسها يقع رجعية وان طلقت ثلثا ونواه وقولنا قال ونوا لانا لو طلقت نفسها ثلثا وقدرت  
 الرجوع واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعند ما يقع واحدة ولو نوى تسعين يقع واحدة لا يرد  
 واللفظ لا يدل عليه لان يكون منه لان التسعين جميع الجنس في حتمها ويقع باثنتي عشرة  
 اما وقوع الطلاق فلان الابانة من الفاظه فصلت جوابا لقوله طلق نفسك واما كونه جبا لان  
 المفوض اليها هو الرجعي وقد انت زيادة وصف وهي البيوتة فيلغو ذلك والحال في كونه

هذا هو الصحيح في قوله اركب برك

هذا هو الصحيح في قوله اركب برك

لا تعدم الاصل فلا تعد خلافا لكونه تبعا بخلاف قولها طلقت نفسي ثلثا في جواب طلق  
 نفسك واحد فانه تعد خلافا في الاصل لان الطلاق اذا قرن بالعدد يكون الواحد هو  
 واحد بخرت نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلق نفسك لانه  
 معنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقه واليمين تصرف لازم لا يصح الرجوع عنها ليس  
 بتوكيل وتعد بالجلس لانه عليك وفي طلق فرتك وطلق امراتي خلافا لما يقع  
 الرجوع عنه ولا تنقيد بالجلس لانه توكيل وفي طلق نفسك متى ثبت لا تنقيد بالجلس  
 وفي طلقها ان ثبت تنقيد لانه علق بمشيئة فصار عليك لا توكيلا ولا يرجع الى بس الرجوع  
 ان يرجع عنه لانه لا يمتنع التعليق وقال فر هو الاول سواء ولو قال طلق نفسك ثلثا  
 فطلعت واحدة فواحدة لانا ملكك ايقاع الثلث فملكك ايقاع الواحدة فزوج  
 ولا يقع شيء في عكسه هذا عندنا وعند ما يقع واحد ايضا لانها انت بما ملكته وزيادة  
 ليصح ما ملكته وبلغوا الزيادة وله ان كانت بغير ما فوض اليها لان الثلث غير الواحدة والمفوض  
 اليها واحدة لا ثلث فلم يقع شيء اصلا لانا مخالفا لامتثاله والواحدة في الصون الاول  
 وان كانت غير الثلث لكن عليك الثلث يقتضيه عليك الواحدة فكانت الواحدة  
 مفوضة اليها فزوج واما ما قيل لانه فوض اليها ايقاع الواحدة فصدا لاني ضمن الثلث فبرد  
 عليه اية لا عبرة بهذا والاما وقع في الصون الاول واحد لان فوض اليها ايقاع الواحدة  
 في ضمن الثلث لا ايقاعا فصدا ولو امرت بالبيان لم يقبل والرجعي لا انقضاء مما سبق  
 من قوله ويقع باثنتي عشرة ففكست وقع ما امر به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان  
 لو طلقت واحدة لان معناه ان ثبت الثلث وفي ايقاع الواحدة ما ثا اثنتي عشرة  
 الشرط وعكس لان مشية الثلث يتضمن مشية الواحدة كما ان ايقاعا يتضمن ايقاع الواحدة  
 فوجدنا شرط ولا في انت طالق ان ثبت فعالت ثبتان ثبت فقال ثبت لا يعلق  
 طلاقا بالمشية كرسوله هي انت بالعلقة فلم يوجد الشرط فلم يقع شيء وبطل امرنا لانها اشغلت

هذا هو الصحيح في قوله اركب برك



بما لا يعينها وان نوى الطلاق اذ ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق فبقي قوله  
 مبهما والنية لا تعمل في غير المذكور ولا يمكن البناء على ما تقدم لانه انما يبنى على السابق او اظهر  
 السابق وهذا قد بطل كاشفا عما لا يعينها فخلى قوله ثبت عن ذكر الطلاق فلم يقع  
 بشئ قال في المبسوط فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج ثبت لانه يملك ايقاع  
 الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك ايقاع بحسبة الطلاق وهو هذا اللفظ مشيئا لانه  
 قصد جوابها وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علفت بموجود وفي انت طالق اذا ثبت اذا  
 ما ثبت ومتى ثبت ومنها ثبت لا يرد الا بمرضاة وتطلق متى شئت واحدة لغير  
 وفي كلامنا ثبت لها ايقاع واحدة ثم ونعم لا الثالث جميعا ولا التعليق بعد زوج آخر ولا التعليق  
 بالرفع عطف على الايقاع المضاف الى الثالث تقدير ليس لها ايقاع الثالث جميعا ولا التعليق  
 وفي حيث ثبت واين ثبت تنقيد بالمجلس وفي كيف ثبت يقع جميعه ان لم نشأ  
 لم يفعل وان لم نشأ لان المقام مقام الشرط دون الوصل على ما افصح عنه صاحب الهداية وان  
 شئت كما زوج بانيه او ثلثا يقع وان نوى ثلثا وهو بانيه واحدة او بالقلب فرجعية  
 لان نية وشيئا تعارضا فثما قطعا فبقي ايقاع الاصل في اعنقه وعندنا ما يقع  
 شئ ما لم تشأ رجعية او بانيه او ثلثا بشرط ان لا يخالف ارادة وان لم يوشى ثا فثا  
 هذا على ما قاله المتأخرون جريا على موجب الخبر ولم يرد فيه نص عن اصحابنا المتقدمين وفي  
 لم ثبت او ما ثبت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت ردت وفي طلق في مجلسك  
 من ثلث ما ثبت لما ان تطلق ما دونها الا ثلثا بذا عنده وقال لا تطلق ثلثا لان  
 كلمة ما محكية في التعميم وكلمة من قد تستعمل للبيان فيجوز على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طلقها  
 ما ثبت وطلق من نسائي ما ثبت ولان كلمة من حقيقة في التبعية والتبعية في التعميم  
 بها وفيما استشهد به ترك التبعية لدلالة القرينة وهي ظاهرا لسهولة وعموم الصفة  
 وهي المشبهة حتى لو قيل من ثبت كان على الخلاف **الخلاف بالطلاق**

قوله لا يملك ايقاع بحسبة الطلاق وهو هذا اللفظ مشيئا لانه  
 قصد جوابها وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علفت بموجود وفي انت طالق اذا ثبت اذا  
 ما ثبت ومتى ثبت ومنها ثبت لا يرد الا بمرضاة وتطلق متى شئت واحدة لغير  
 وفي كلامنا ثبت لها ايقاع واحدة ثم ونعم لا الثالث جميعا ولا التعليق بعد زوج آخر ولا التعليق  
 بالرفع عطف على الايقاع المضاف الى الثالث تقدير ليس لها ايقاع الثالث جميعا ولا التعليق  
 وفي حيث ثبت واين ثبت تنقيد بالمجلس وفي كيف ثبت يقع جميعه ان لم نشأ  
 لم يفعل وان لم نشأ لان المقام مقام الشرط دون الوصل على ما افصح عنه صاحب الهداية وان  
 شئت كما زوج بانيه او ثلثا يقع وان نوى ثلثا وهو بانيه واحدة او بالقلب فرجعية  
 لان نية وشيئا تعارضا فثما قطعا فبقي ايقاع الاصل في اعنقه وعندنا ما يقع  
 شئ ما لم تشأ رجعية او بانيه او ثلثا بشرط ان لا يخالف ارادة وان لم يوشى ثا فثا  
 هذا على ما قاله المتأخرون جريا على موجب الخبر ولم يرد فيه نص عن اصحابنا المتقدمين وفي  
 لم ثبت او ما ثبت طلقت ما شئت في مجلسها وان ردت ردت وفي طلق في مجلسك  
 من ثلث ما ثبت لما ان تطلق ما دونها الا ثلثا بذا عنده وقال لا تطلق ثلثا لان  
 كلمة ما محكية في التعميم وكلمة من قد تستعمل للبيان فيجوز على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طلقها  
 ما ثبت وطلق من نسائي ما ثبت ولان كلمة من حقيقة في التبعية والتبعية في التعميم  
 بها وفيما استشهد به ترك التبعية لدلالة القرينة وهي ظاهرا لسهولة وعموم الصفة  
 وهي المشبهة حتى لو قيل من ثبت كان على الخلاف

شرط صحة الملك او الاضافة اليه او الى سببه ارادوا بالاضافة الى حد ما علمت  
 الطلاق به وفي صحة بالاضافة الى الملك خلاف الشافعي فلا يطلق اجنبية قال لسان  
 كلنك فانت كذا فكلنكها وكلها خلافا لابن ابي ليلى وتطلق بعد الشرط ان قاله لزوجه  
 ثم كلها لوجود الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان كلنك فانت كذا فكلنكها لوجود  
 الاضافة الى سبب الملك قال في الهداية وسي نيزلة الاضافة الى السبب والفاظ الشرط  
 ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتيما وفيما اي في الالفاظ المذكورة يجعل البين اذا وجد  
 الشرط مرة الا في كلما فانه يجعل بعد الثالث يعني في الحرة وفي الالة يجعل بعد اثنين المراد بخل  
 البين بطلانها بطلان التعليق فلا يقع ان كلنكها بعد زوج آخر خلافا لفرق الا اذا دخلت يعني  
 كلمة كلما على الزوج نحو كلما تزوجك فانت كذا او ذوال الملك بما دون ثلث لا يجعل البين  
 انما قال بما دون ثلث لانه اذا زال البين جعل البين الا اذا كانت مضافا الى سبب الملك  
 في لا تجعل بالثالث ايضا لان صحته باعتبار ملك بحدوث وتخل بعد وقوع الشرط  
 اي سواء وقع الملك في تملك الى اخره او في غير الملك في تملك الى اخره فان قال لارادة  
 ان دخلت لدار فانت طالق ثلثا فاراد ان يدخلها من غير ان يقع الثالث فيجوز  
 ان يطلقها واحدا ثم يدخلها بعد انقضاء العدة ثم يتزوجها فان دخلها بعد ذلك  
 لا يقع شئ لا لخلال البين وشرط للطلاق الملك او اثره اي العدة وان اختلفا في  
 وقوع الشرط سواء كان وجودا او وعدة فالقول له لا ينكر وقوع الطلاق ولا عبرة للثالث  
 بالاصل منها وانما اتخذ الجواب في صورتي الشرط الموجود والمعدوم فان المنكك لثالثا  
 بالاصل في الثاني هو المرأة الامع جهتها لو قال لها ان لم اجامعك في حيضك فانت  
 طالق السنة ثم قال جامعتك فان كانت ما يضاف لغيره لانه يملك لانه لا يشأ كلامهم  
 وان كانت طاهرة لا يصدق لانه يريد ابطال حكم واقع في الظل لوجود وقت السنة وقد  
 بالسبب لان المضاف سبب في الحال كذا في التبيين فالمسئلة السابقة والتي يأتي بعدها

من ما قد وجد في كلامه  
 في كلامه  
 في كلامه  
 في كلامه



ليست على اطلاقها وفي شرط لا يعلم الا من صدقت في حقها خاصة ففي ان حقت  
 طالق وطلاقه وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا وعده فلو قالت حقت  
 واحب وقع طلاقها فقط واعلم ان التعليق بالمحبة كالتعليق بالحض الا في شئين احدهما  
 ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس كونه بخير حتى لو قامت وقالت احب لا تطلق  
 والتعليق بالحض لا يبطل القيام كسائر التعليقات والثاني انها اذا كانت كاذبة  
 الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة لا فلتا وفي التعليق بالحض لا تطلق فيما بينه وبين الله  
 كذا في التبيين وفي ان حقت كذا الحكم بالبراءة بعد استمرار الدم ثلثة ايام من اوله لانه يميز  
 باستمرار الدم ثلثة ايام انه حيض فحكم بعد الثلثة بوقوع الطلاق في اولها وفي ان حقت حصة  
 لا يقع حتى يطرأ لان الحيض في الكماله وفي ان حقت بوما فانت طالق تطلق حين غرب  
 من يوم حامت بخلاف ان حقت لانه لم يقدر بمعبارة وقد وجد الصوم بركته وشرطه ولو  
 علق طلق بولادة ذكر وتنين ما بقي فولد منها ولم ير الاول طلق واحدة فضا وتنين  
 تنزما اي تباعد عن طلاق طهره ومن قال ديانة يعني فيما بينه وبين الله فقد اخطأ ونقض  
 العدة بوضع الحمل اي بوضع الثاني وانما لا يقع به طلاق لان العدة تنقض بالوضع ثم  
 الوضع شرط لوقوع الطلاق فيا فزعن الوضع وقد انقضت العدة بالوضع الثاني فلا يقع  
 بعده طلاق ولو علق الطلاق بشئين يقع ان وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول  
 ايضا او لا خلافا لفرز والا اي ان لم يوجد الثاني فيه سواء وجد الاول فيه او لا خلافا لفرز  
 يبطل تعليقه خلافا لفرز وانما لم يقبل والتخير يبطل التعليق لان تخيير ما دون الثلث  
 لا يبطل التعليق فلو علق الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط  
 لا يقع شئ ومن علق الثلث بوطئ زوجته فادخل اي دخل ولا عبرة في جواب المسئلة كون  
 الداخل مقدرا لثبته فقط وان اؤتم قول صاحب الهداية فلا تنقض الحائض لان الوطئ المذكور  
 في تعليق صحيح لما قلنا ولبت فلا عفو عليه قال في ديوان الادب الحق ممة المرأة اذا وطئت

في تعليق ما دون الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ  
 في تعليق ما دون الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ

عن ثبته والمراد منه من المثل وفي تفسير الامام العباسي في شرح الطامع الصغير وكذا لو علق بوطئ  
 امته بوطئها ولم يصير به راجعا في الرجعي نه عند محمد وعند ابى يوسف يصير به راجعا ولو عرج  
 ثم اوجع العقر وكان رجعه ولو قال انت طالق ان شئت الله مضلا لم يقع خلافا لما لاك  
 وان ماتت قبل الاستئناس ولو ماتت بغير اي قال انت طالق فاحذف في الحكم ما لم يثبت الله  
 مات قبل ثبته وفي انت طالق ثلثا الاثنان يقع واحدة وفي الا واحدة ثلثان **باب**  
 طلاق الغار عنونه بالغار دون المريض اعدم اختصاص حكم الباب به ومن عوف نظر  
 الى اصله فيه وفيه فرقة بغير طلاق في حكمه قال في الذخيرة ولو جات الوقفة من المرأة في حيا  
 برودة ورث الزوج منها الذي يصير فاما بالطلاق ونقض بركته ما بثلث من عاين حاله  
 الملك مريض كان او صحيحا كمن اصابه مرض وهو صاحب الفرائض ولكن في الذخيرة  
 فخرج عن قاربه صالحة خارج البيت انما قال خارج البيت اذا عبرة للعدن فيه ذكر في  
 الذخيرة وقال وهو الصحيح ثم قال في حق الزوج فاما المرأة لا يجازي الى طوفج من البيت  
 حواجبا فلا يعتبر ذلك في حقها ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح ففي  
 مرضية او بارز رجلا او قد تم بقتل في خصاص او رجم فلو ابان اي من هو كذلك عرس  
 انما قال ابان لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فار من غير سواء اما اذا اطلقا بسواء فلا رث  
 ومات بذلك السب او بغيره رث خلافا لث في اعلم ان محل الخلاف غير محصر في الثلث  
 كما توهم فان البين ايضا محل خلاف نص عليه صاحب الكافي وطائفة رجعية طلق بثلث  
 لان الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن سواها رضية لبطان عنها فترث ومبارة قبلت  
 ابن زوجها لان البينة قد وقعت باثباته قبل تقييدها ومن لا يحيا اي وقعت الفرقة بينهما  
 باللعان في مرضه سواء كان العقد ايضا في المرض او لا وفي الاخير خلاف لمحمد وانما نزلت  
 في هذه الصوة لان المرأة لا يملكها من الحيوة لدفع العار عن نفسها فكان من قبل تعليق الطلاق  
 بفعل لا يملكها منه او آلى منها مريض اي حلف في مرضه ان لا يتزوج بها ارجا شهرا

في تعليق ما دون الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ

في تعليق ما دون الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ

في تعليق ما دون الثلث بشرط ثم بخر الثلث ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ











من الفرق التي قد زاد منها قوله وبعضى عدة طلاقاً وموتته ثم انه لم يصح تخصيص الطلاق بالكره  
 فان الحكم في النكاح بغير طلاق كذلك وعجابه المدايه ثم يطلقها او يموت عنها وفيما تصور آخر  
 حيث جعل نفس الطلاق غايه والغايه مضي عدة لانفسه فافهم فلا يحل سداً فتخرج على قوله بكم  
 صحيح وكمن النكاح بشرط التحليل وكل للاول والزوج الثاني بعدم ما دون التلث من طلقته  
 عادت اليه بعد آخر عادت بثلث خلافاً لمحمد وفر والشافعي والمال بثلث لو قالت طلق  
 في عدة يجملد وعلب على طه صدق ما حلت للاول قبل ثلث المدة تسعة وثلاثون يوماً لا يابى  
 من ثلث حبس وطهر من اقل مدة الطهر ثمة عشر يوماً ولا يذب عليك ان يكر اقل مدة عدة واحدة  
 في السنة لا بد من عشرين **باب** الابطال موصف ما صلا في النكاح او مضافاً  
 لا بد من هذا التقيد كيلا يشك ما اذا اقال لا جنيته والله لا افر بك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل  
 شهر فانه يتحقق منه عن وطى الزوجه مدة الابطال ولا ابطال يمنع عن وطئها اي وطى الزوجه  
 مدة اي مدة الابطال ومعنى منه عدم مكان وطئها الابطال من شئ يشق عليه وهي طه  
 اربعة اشهر وللايه شهران فلا اطلاقاً لوصف على اقل منها خلافاً لابن ابي ليلى ولو قال والله  
 لا افر بك او لا افر بك اربعة او ان فربك فعلى حج او صوم او صدقة او عتق او طلاق فقد  
 الى ان قربنا في المدة حنت في عتق العبد لعين خلاف ابي يوسف هو يقول يمكنه البيع  
 ثم العريان وما يقوله ان البيع موسوم فلا يمنع المانعة فيه كذا في المدايه وعلى ما يشك ما ذكر  
 من ان المولى من لا يمكنه العريان اربعة اشهر الا بشئ يلزمه ويجب الكفارة في الخلف بالله و  
 غيره اطلاقاً وبذلك يفارق الابطال سائر الابطال بقطع الابطال والاى ان لم يقر بها بابت واحدة  
 وبسقط الجلف الوقت حتى لو تكلم ولم يقر بها بعد ذلك لا تبين للمؤبد حتى لو تكلم ولم يقر بها  
 اربعة اشهر تبين ثانياً ان تكلم ولم يقر بها اربعة اشهر تبين ثانياً وهذا معنى قوله تبين ما جرى  
 ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثان بلا فتي ثم اخرى كذلك بعد ثالث المراد من الفتي هنا  
 القربان وبقي الخلف اي المؤبد بعد ثلث لانه لم يقر بها فلم يخل اليمين وهذا اذا كان الخلف

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

في عدة يجملد وعلب على طه صدق ما حلت للاول قبل ثلث المدة تسعة وثلاثون يوماً لا يابى من ثلث حبس وطهر من اقل مدة الطهر ثمة عشر يوماً ولا يذب عليك ان يكر اقل مدة عدة واحدة في السنة لا بد من عشرين

في عدة يجملد وعلب على طه صدق ما حلت للاول قبل ثلث المدة تسعة وثلاثون يوماً لا يابى من ثلث حبس وطهر من اقل مدة الطهر ثمة عشر يوماً ولا يذب عليك ان يكر اقل مدة عدة واحدة في السنة لا بد من عشرين

في عدة يجملد وعلب على طه صدق ما حلت للاول قبل ثلث المدة تسعة وثلاثون يوماً لا يابى من ثلث حبس وطهر من اقل مدة الطهر ثمة عشر يوماً ولا يذب عليك ان يكر اقل مدة عدة واحدة في السنة لا بد من عشرين

بغير الطلاق وان كان به فلا يبي بعد ثلث لان التخيير يطل التعليق والمض انما لم يفت  
 الى هذا التفصيل لانه اعتبر المؤبد في الخلف بالله لا بطلاق وان كان اصله على الاطلاق  
 لا الابطال فلو قر بها اي لو تكلم بعد زوج آخر وقر بها كقر بقا اليمين ولا تبين بالابطال  
 اي لا تبين بمضي مدة اخرى بلا فتي بسبب الابطال لعدم بقائه وقوله والله لا افر بك شهرين  
 وشهرين بعد ذلك شهرين ايلا بخلاف قوله بعد يوم اي بخلاف ما اذا قال والله لا افر بك  
 شهرين وقال يوم والله لا افر بك شهرين بعد شهرين الاولين ان لم يكن مولى في هذه  
 الصوة لان حلفه في اليوم الاول كان على شهرين وفي اليوم الثاني على اربعة اشهر الا يوماً  
 واحداً والله لا افر بك سنة الا يوماً فيه تفصيل وهو انه ان قربها ينظر فان بقي من السنة  
 اربعة اشهر او اكثر صار مولى لسقوط الاستثناء وبقي المدق والافلا وقوله بالبصرة والله لا  
 افر بك الكوفة وامراته بما لانه يمكنه الفران من غير شئ يلزم بالاخراج من الكوفة ولا اطلاقاً من سائر  
 تعذبه الا بالابن ما عدا رافيه من الامناع من الوطى كافي قوله نعم للذين يولون من سائر  
 فالخطي فيها محطى واجبيته كما جاء بعد ذلك الا مضافاً الى اللك بان يقول ان تزوجك  
 فوالله لا افر بك ذكر في البين بخلاف مطلقه الرجعي فانها زوجة ولو عجز عن الفتي بالوطى  
 لمرض باجدها او صغرهما او رتقا او بمسيرة اربعة اشهر بينهما ففيه قوله فنت البها قال  
 السع لا يصح الفتي باليك ان اصله واليه ذهب الطحاوي فلا تطلق بعده لو مضت مدته و  
 عاجروا ان صح قبل مدته ففيه بوطيه لانه خلف عن الجاه فيشرط فيه الجهر المستوعب للمدة  
 وانت على حرام اي نوى به الطلاق قبائيه وان نوى الظهار او التلث او الكذب قالوا  
 خلافاً لمحمد في الظهار وان نوى التحريم ولم يؤمنه شياً فالابطال وقيل هو وكل حل على حرام  
 بوزن است راعت كبرم بزوي حرام طلاق بلانيه قال في المدايه ولو قال كل حلال على حرام  
 فهو على الطعام والشراب الا ان نوى غير ذلك فيكس ان كسبت كما فرع لانه باشر فعلاً  
 بما حرم وهو النفس ونحوه وهذا قول زفر وحده لا سخان ان المقصود هو البذر لا يحصل مع عتق

نحوه

نحوه

نحوه

في عدة يجملد وعلب على طه صدق ما حلت للاول قبل ثلث المدة تسعة وثلاثون يوماً لا يابى من ثلث حبس وطهر من اقل مدة الطهر ثمة عشر يوماً ولا يذب عليك ان يكر اقل مدة عدة واحدة في السنة لا بد من عشرين



العموم واذا سقط اعتبار ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل فيها تناول عادة  
ولا يتناول المرأة الا بالنية لا سقط اعتبار العموم واذا تناولها كان ابتلاء ولا تصرف اليه من غير  
الماكول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وشاخصا فالواقع بالطلاق من غير  
نية لغلبة الاستعمال عليه الفتوى وبهذا التفصيل بين فساد ما قيل وتعليل جواب الشيخ  
ثم قال في الدابة وكذا ينبغي في قوله كل حلال يروى حرام للعرف واختلفوا في قوله مرد يست  
راست كيرم يروى حرام انه بل بشرط النية والاطمئنان بجعل طلاقا من غير نية للعرف فالصحيح ان  
نفيه الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غير لالة فالاولى ان يتوقف لا  
بخالف المتقدمين ويعني **باب** الطلع الخلع مصدر خلع يخلع اذا قلع وزال واختم  
في ازالة الزوجية بالقم وفي ازالة غير ما بالفتح كما ان الشرح عن قيد الخلع اخضع الطلاق وغير  
لا بالاطلاق موافق للشرع طلاق بعوض فذكر صاحب النسخة مالي وان لم يصح له ما صرحا كما قلنا  
من العشرة ولا بأس عند الحاجة والواقع وباطلاق بال او على مال بان يعني الواقع بالخلع  
وبالطلاق الصريح اذا كان بعوض يكون بائنا ويزم البدل بقولنا وكذا اخذنا ان بشرط اخذ  
الفضل يعني الزايد على وقع البهائم من المهر ان شئت هذا هو المذكور في الاصل وبما اخذ القدر  
المذكور في الجامع الصغير لا يكره اخذ الفضل ولو خلع وطلق بغير عوض لم يجز شي ووقع بين  
في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لا يبطل العوض كان العامل في الاول لفظ الخلع وفي الثاني البهائم  
وهو يقتضي الرجعة وان قالت عا لعتى على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من درهم  
ففعول ولا شيء من ذلك لم يجز شي في الاولى وتزوم ما قبضت في الثانية وان اخلعت على  
لها ابن على برائتها من ضمانه لم يبرأ لانه شرط فاسد لكونه مخالفا لموجب العقد فيبطل ولا يبطل  
بالخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة شيئا ان قدرت وفيه ان عجزت وان طلبت ثلثا  
بالف او على الف فطلعتا واحدة يقع في الاولى بانه ثلث الف وفي الثانية رجعية بلا شيء هذا  
عنده وقال يقع ثلث الالف في الثانية ايضا لان كلمة على تميز لانه في المعاوضة حتى ان

في الدابة

في الدابة

وثلثة دراهم  
في الثالثة

قوله

قوله لم يخل في الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشرط لا يتوقف على اجراء  
الشرط بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجز المال كان مبتدئا فوقع وبذلك الرجعة وان قال  
تقبك ثلثا بالف او على الف فطلعت واحدة لم يقع بشي لانه لم تعرض بالنيوة بالف كان  
بعضها اولى وان لم تعرض وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك الف  
تقبلتها او لا طلقت وعققت بلا شيء هذا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبلت  
وان لم تقبل لا يقع الطلاق والعاقب لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قوله ذلك درهم  
في اصله السماع ولك درهم بغيره قوله درهم وله انه جملة مائة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة  
الاصل فيها الاستقلال لا دلالة لان الطلاق والعاقب لا يقعان عن المال بخلاف البيع  
والاجاز لانها لا يوجدان بدونها والخلع معاوضة في حصة يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب  
منها فوجت قبل قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيار لها اخلع بالف مثلا على انها تجوز  
نفسه انما صح شرط الخيار فان قلت في الثالث ثم الخلع وان ردت ارته هذا عنده وغدا  
صح شرط الخيار ويقتصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الا في  
ويمين في حصة انما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا ليلزم لها نفسها  
ومعنى اليمين بغير الله ذكر الشرط والبراءة فالخلع تعلين بقولنا وبما من طرف الزوج فجل من جانبه  
يمين ومن جانبها معاوضة فالعكس الاحكام اي اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول  
المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف  
العبد في العاق كطرف في الطلاق ان يكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى مينا وم  
تعلين بشرط قبول العبد في حكم المعاوضة في جانب العبد لاني جانب المولى ولو قال  
طلعتك امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول له ولو قال ابيع كذلك فاقول لك شي  
وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبه فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه كقول  
له لانه يكر الخلع والمرأة تدعي اما البيع لا يتم الا بالقبول فلا قرار به اقرارا باليمين الا بانها لا تقبل

قوله لم يخل في الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشرط لا يتوقف على اجراء الشرط بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجز المال كان مبتدئا فوقع وبذلك الرجعة وان قال تقبك ثلثا بالف او على الف فطلعت واحدة لم يقع بشي لانه لم تعرض بالنيوة بالف كان بعضها اولى وان لم تعرض وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك الف تقبلتها او لا طلقت وعققت بلا شيء هذا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبلت وان لم تقبل لا يقع الطلاق والعاقب لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قوله ذلك درهم في اصله السماع ولك درهم بغيره قوله درهم وله انه جملة مائة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الاصل فيها الاستقلال لا دلالة لان الطلاق والعاقب لا يقعان عن المال بخلاف البيع والاجاز لانها لا يوجدان بدونها والخلع معاوضة في حصة يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب منها فوجت قبل قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيار لها اخلع بالف مثلا على انها تجوز نفسه انما صح شرط الخيار فان قلت في الثالث ثم الخلع وان ردت ارته هذا عنده وغدا صح شرط الخيار ويقتصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الا في ويمين في حصة انما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا ليلزم لها نفسها ومعنى اليمين بغير الله ذكر الشرط والبراءة فالخلع تعلين بقولنا وبما من طرف الزوج فجل من جانبه يمين ومن جانبها معاوضة فالعكس الاحكام اي اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العاق كطرف في الطلاق ان يكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى مينا وم تعلين بشرط قبول العبد في حكم المعاوضة في جانب العبد لاني جانب المولى ولو قال طلعتك امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول له ولو قال ابيع كذلك فاقول لك شي وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبه فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه كقول له لانه يكر الخلع والمرأة تدعي اما البيع لا يتم الا بالقبول فلا قرار به اقرارا باليمين الا بانها لا تقبل

قوله لم يخل في الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشرط لا يتوقف على اجراء الشرط بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجز المال كان مبتدئا فوقع وبذلك الرجعة وان قال تقبك ثلثا بالف او على الف فطلعت واحدة لم يقع بشي لانه لم تعرض بالنيوة بالف كان بعضها اولى وان لم تعرض وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك الف تقبلتها او لا طلقت وعققت بلا شيء هذا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبلت وان لم تقبل لا يقع الطلاق والعاقب لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قوله ذلك درهم في اصله السماع ولك درهم بغيره قوله درهم وله انه جملة مائة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الاصل فيها الاستقلال لا دلالة لان الطلاق والعاقب لا يقعان عن المال بخلاف البيع والاجاز لانها لا يوجدان بدونها والخلع معاوضة في حصة يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب منها فوجت قبل قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيار لها اخلع بالف مثلا على انها تجوز نفسه انما صح شرط الخيار فان قلت في الثالث ثم الخلع وان ردت ارته هذا عنده وغدا صح شرط الخيار ويقتصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الا في ويمين في حصة انما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا ليلزم لها نفسها ومعنى اليمين بغير الله ذكر الشرط والبراءة فالخلع تعلين بقولنا وبما من طرف الزوج فجل من جانبه يمين ومن جانبها معاوضة فالعكس الاحكام اي اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العاق كطرف في الطلاق ان يكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى مينا وم تعلين بشرط قبول العبد في حكم المعاوضة في جانب العبد لاني جانب المولى ولو قال طلعتك امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول له ولو قال ابيع كذلك فاقول لك شي وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبه فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه كقول له لانه يكر الخلع والمرأة تدعي اما البيع لا يتم الا بالقبول فلا قرار به اقرارا باليمين الا بانها لا تقبل

اختلفت

لان اليمين

قوله لم يخل في الطعام بدرهم او على درهم سواء وله ان كلمة على للشرط والمشرط لا يتوقف على اجراء الشرط بخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجز المال كان مبتدئا فوقع وبذلك الرجعة وان قال تقبك ثلثا بالف او على الف فطلعت واحدة لم يقع بشي لانه لم تعرض بالنيوة بالف كان بعضها اولى وان لم تعرض وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك الف تقبلتها او لا طلقت وعققت بلا شيء هذا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبلت وان لم تقبل لا يقع الطلاق والعاقب لهما ان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فان قوله ذلك درهم في اصله السماع ولك درهم بغيره قوله درهم وله انه جملة مائة فلا يرتبط بما قبله الا بدلالة الاصل فيها الاستقلال لا دلالة لان الطلاق والعاقب لا يقعان عن المال بخلاف البيع والاجاز لانها لا يوجدان بدونها والخلع معاوضة في حصة يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب منها فوجت قبل قبول الزوج يصح رجوعها وشرط الخيار لها اخلع بالف مثلا على انها تجوز نفسه انما صح شرط الخيار فان قلت في الثالث ثم الخلع وان ردت ارته هذا عنده وغدا صح شرط الخيار ويقتصر على المجلس اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الا في ويمين في حصة انما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا ليلزم لها نفسها ومعنى اليمين بغير الله ذكر الشرط والبراءة فالخلع تعلين بقولنا وبما من طرف الزوج فجل من جانبه يمين ومن جانبها معاوضة فالعكس الاحكام اي اذا كان من جهة لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العاق كطرف في الطلاق ان يكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى مينا وم تعلين بشرط قبول العبد في حكم المعاوضة في جانب العبد لاني جانب المولى ولو قال طلعتك امس على الف فلم تقبلي وقالت قبلت فاقول له ولو قال ابيع كذلك فاقول لك شي وجه الفرق الطلاق بالمال يمين من جانبه فلا قرار به لا يكون اقرارا بالشرط لصحة بدونه كقول له لانه يكر الخلع والمرأة تدعي اما البيع لا يتم الا بالقبول فلا قرار به اقرارا باليمين الا بانها لا تقبل



رجوع منه وبسقط الخلع والمباراة كل حتى لكل واحد منها على الآخر بما يتعلق بالكناح يعني الخلع  
 اثبت وقت الخلع فلا ينظم نفقة العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا فلا يسقط الا بالكناح  
 واما السكنى فلا يسقط ايضا ثم ان ما ذكره عذرة وقال محمد لا يسقطان اي الخلع والمباراة الا  
 ما سنياه وابو يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المبراة واما النفقة المأتمية فتسقط بالخلع  
 باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانا قال بما يتعلق بالكناح اذا لا يسقط بهما ما يتعلق  
 من الحقوق كمن ما اشترت من الزوج وان خلعت صبيته بما لم يجب عليه شيء وبقي مهرها واطلقوا  
 في الاصح وان خلعتا على انهما من صبح وعليه المال وان شرط المال عليهما تطلق بلا شيء ان قبلت  
**الظاهر** سوفي اللغة مقابل النظر بالنظر ذكر في التبيين وفي الشرح تشبيه  
 عرسه او ما يعبر عنها او جزا تابع بها بعض حكم نظر اليه من اعضا حرة نسبيا او رضا عا او مصادرة  
 والحرية باحد من الوجهين لا يكون الا مؤبدا فلا مصادرة الى ان يقال على التاميد كانت على الظاهر في  
 او اسكبا ونصفك ونحوه كظن ابي او كبطنا او كغزاة او كغزاة او كظن ابي او كظن ابي او كظن ابي او كظن ابي  
 او دواعيه وفي حرة الذواحي خلاف الثاني حتى كلف وان دلي قبله اي قبل التكفير استغفر لوطي  
 الحرام فقط اي بسبب شيء آخر من الكفارة وغيره بسبب لوطي قبل التكفير وفيه دلالة على جبر  
 فانه قال عليه ثلث كفارات ولا يطأنا نيا حتى يكفر والعوداي المذكور في نص الكتب بسبب  
 للكفارة هو عزمه على طهنا العود شرطه وجوب الكفارة في الظاهر ارجا عما غير ان العود عند عزمه  
 على طي المظاهر منها وعند الشافعي سكونه عن طلاقها في زمان يمكنه ان يطلقها وعند مالك لوطي  
 نفسه ذكر في التبيين وليس في اي ما ذكره الا ظاهرا سواء نواه او نوى طلاقا او ابطاء او  
 لم يوشعنا ولا يكون طلاقا ولا ابطاء وكذا انت على حرام كظن ابي اي لا يكون هذا ايضا الا ظاهرا  
 وعند ابي يوسف يكون ميسا وفي انت على مثل ان نوى الكرامة او الظاهر حتى يثبت ان  
 نوى الطلاق بانت وان لم يوشعنا لغا وبانت على حرام كظن ابي اي ما نوى من طلاق او ظاهرا  
 وان لم يوشعنا فاما وعند ابي يوسف وظاهر عند محمد ذكر في المداية وخض الظاهر بوجه فلم يصح

هذا هو الوجه في الكفارة  
 وهو ان الكفارة لا تسقط الا بالكناح  
 وهو الخلع والمباراة  
 والنفقة المأتمية تسقط بالخلع  
 باي وجه كانت ولا تأثير فيه  
 للخلع والمباراة وانا قال بما  
 يتعلق بالكناح اذا لا يسقط بهما  
 ما يتعلق من الحقوق كمن ما  
 اشترت من الزوج وان خلعت صبيته  
 بما لم يجب عليه شيء وبقي مهرها  
 واطلقوا في الاصح وان خلعتا على  
 انهما من صبح وعليه المال وان  
 شرط المال عليهما تطلق بلا شيء  
 ان قبلت

والظاهر

ولا من كتمانها اذ انها ثم ظاهر منها ثم اجازت وبانت على كظن ابي كناية عن كتمانها  
 وقال مالك يكفيه كفارة واحدة وهي عتق رقبة وجاز فيها المسلم والكافر فذلكما لا يشك  
 والذكر والانتى والصغير والكبير والا صم كوز في جميع الكفارات استحسانا والقياس لان  
 وهو رواية الثوار لان منفعة السمع مقصودة وقد فات ذلك بالقسم وجه الاستحسان انهم  
 لم يفت منفعة السمع اصلا ولذا يسمع اذا صاح الانسان في اذنه حتى لو كان كمال لا يسمع اصلا  
 لا يجوز لغوات جنس المنفعة كذا في الكافي والاعور ومقطوع يده ورجله من خلاف ذلك القيد  
 بمفهومه على ان من قطع يده ورجله من جانب لا يصح للكفارة ومكانه لم يود شيئا  
 الرق من كل وجه خلافا لثا في القيد المذكور دل بمفهومه على ان مكانا بعضه لا يصح  
 الكفارة وشيئ من قربة بنية كفارة واعاق نصف عبده ثم باقية الاعاق نصف عبده ترك  
 ثم باقية بعد ضمانه وقالا يجزئ لان الاعاق لا يجزئ عندهما فيعتق جزء منه عتق كله فصاح محققا  
 كل العبد وهو ملكه الا ان المعتق اذا كان موسرا ضمن نصيبه فربما يكون عتقا بغير عوض فيجزئ  
 وان كان معسرا سعى العبد فيكون عتقا بغير عوض فلا يجزئ عن الكفارة ولان النقصان يمكن في  
 النصف الآخر لاعتدال استدانة الرق فيه وهذا حصل في ملكه تركه ثم انتقل اليه بالضمان فاقضا  
 فلا يجزئ عن الكفارة بخلاف ما اذا اعتق نصف عبده ثم باقية على ما تقدم لان ذلك النقصان  
 له باب البعض بسبب العتق فحجل من الاداء ولا يمكن ذلك هنا لانه لا اداء قبل الملك فوضعه  
 الفرق لا يقال انه ملكه بالضمان مستند الى زمان الاعاق فحصل النقصان في ملكه بهذا  
 لانا نقول الاستناد في المضمونات ثبت في ضمان حق الضامن والمضمون له في حق غيرها  
 فلا ثبت في حق الاجزاء عن الكفارة ونصف عبده عن تكفيره ثم باقية بغير وطى من ظاهرها  
 لان المأمورة الاعاق قبل الميسر ولم يوجد لان الاعاق وقع بعد الميسر فاعنده بنا  
 على تجزئ الاعاق على اصله وعندهما تجزئ لان اعاق بعض اعاق الكل عندهما ومبرور ثم  
 ولد وفات جنس المنفعة اريد به المنفعة المقصودة عن المالك لا المنفعة مطلقا فلا يرد

هذا هو الوجه في الكفارة  
 وهو ان الكفارة لا تسقط الا بالكناح  
 وهو الخلع والمباراة  
 والنفقة المأتمية تسقط بالخلع  
 باي وجه كانت ولا تأثير فيه  
 للخلع والمباراة وانا قال بما  
 يتعلق بالكناح اذا لا يسقط بهما  
 ما يتعلق من الحقوق كمن ما  
 اشترت من الزوج وان خلعت صبيته  
 بما لم يجب عليه شيء وبقي مهرها  
 واطلقوا في الاصح وان خلعتا على  
 انهما من صبح وعليه المال وان  
 شرط المال عليهما تطلق بلا شيء  
 ان قبلت

بعضها تسبيل



بالخصي والجوب كالأعمى ويجنون لا يعقل آخره عن كمن ويفيق والقطوع باده أو أباها  
 أو رجلاه وان عجز عن العنق صام شهرين ولا ليس فيها شهر رمضان ولا تحت نهي صومها  
 وان افطر بعذر أو غيره أو بطيها أي التي ظهر منها انما قيد بها لانها ان كانت غير مالا يرا  
 الاستيفاء في الشهر ليلتها وانما اراد انما الشرعي فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس  
 ولو سهوا استأنف الصوم لا الطعام وان وطئها في خلالة هذا عند ما قال أبو يوسف لا يفسد  
 فيما عدا المفطر وهو الوطئ نهارا عند الأمانة لا يمنع التتابع اذا لم يفسد الصوم وهو شرط وان كان يقيد  
 على السيس شرطاً فقيماً ذهبنا اليه بتقديم البعض وفيما قلتم تأخير الكل عنه ولما ان شرط في الصوم  
 ان يكون قبل السيس وان يكون خاليا عن خروج بالنسب وهذا الشرط يتقدم به فيستأنف  
 وان عجز عن الصوم اطعم هو أو غيره بامره لم يقبل أو نأيه اذا لم يغم منه اطعام الغير من ماله والكلام  
 بين سكين كذا قدر الفطرة او قيمته خلافاً لما في فانه لا يجوز دفع القيمة وان عدا  
 وعشائهم واشبههم في كل منها فلو كانوا شعبان قبل الاكل لم يجز ذلك في البيهقي وان قيل ما  
 او اعطى من ثمنه ومنى ثمرا وشجيرة او واحد شهرين جاز وقال الشافعي لا بد من التملك كالكسوة  
 وفي يوم شخص واحد قد الشهرين لا الا من يوده وان اطعم سكين سكيناً كلاً صاعاً عن طهارين  
 لم يصح وعن طهارة طهارة هذا عند ما قال محمد بن عيسى عن الطهارة ان له ان الموتى وقفاً بها والفقير  
 اليه محل لها فيقع عنهما كما لو اختلف السبب او فرق في الدفع ولما ان البنية في الجنس الواحد  
 وفي الجنس بن معتبرة واذا اختلفت البنية في الجنس والموتى يصلح كفارة واحدة لان نصف الصاع  
 ادنى المقادير يمنع النقضان دون الزيادة فلا يقع عنهما كما اذا نوى اصل الكفارة بخلافه اذا  
 فرق في الدفع لانه في الدفع انما فيه في حكم سكين أو كصوم رجة شهر او اطعام مائة وعشرين  
 سكيناً او اعناق عشرين عن طهارة وان لم يعين واحد الا ان الجنس في الطهارة من مخد  
 فلا يجب التعيين وفي اعناق عبد عنها او صوم شهرين له ان يعين لاني شيء وان عتق مؤمناً لا  
 من هذا القيد اذ لو كان كافراً جاز عن الطهارة استخفافاً لان الكافراً لا يصلح لكفارة القتل فتعين للطهارة

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء

في ايام التوبة

في ايام التوبة

ذكر في البيهقي عن قتل وطهارة لم يجز عنه واحد هذا عند ابنتنا التثنية وعند زفر لا يجز  
 عن احد ما في كفارة طهارة ايضا وعند الشافعي في مجزئة عن احد ما في الفصليين وكفر عبد طهارة  
 بالصوم فقط لا سيده عنه بالمال لا ليس من اهل الملك فلا يصير مالاً بملكه والكفارة  
 عبادة ففعل الآخر لا يكون فعله **باب** اللعان في شهادات مؤكدة بالامانة  
 معروفة باللعن فائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقه وعند الشافعي امانة  
 مؤكدة بلقطة الشهادة من قذف بالزنا زوجته العفيفة أي عن فعل الزنا وتسميته وتقسيمه  
 على الزنا على ما وقع في البدائع هو ان لا يكون المقذوف وطئ في عورة هو امان في غير ملك ولا كمال  
 فاسد فساداً مجمعا عليه في السلف فان كان فقد سقطت عفتها سواء كان الوطئ  
 موجبا للحدا ولم يكن ومعنى عفتها عن تهمته الزنا هو ان لا يكون معها امانة الزنا كولاية ولم  
 ليس له اب معروف وجوده ليس بشرط انه استغنى بالبعد المذكور متضمناً الى قوله وكل  
 صلحاً هذا على المسلم على شرط كونها من محبة فاذنوا والمراد بصلاحيته الشهادة لا التهمة  
 لا دأبها فلا يخرج بها الفاسق وذلك ط وكذا الاعمى قال الامام الشافعي في المبسوط وكذلك  
 الاعمى من اهل الشهادة الا انه لا يقبل شهادة له لنقصان في ادائه هو انه لا يعبر بين المشهود له  
 والمشهد عليه لا بالصوت والسمعة واستدل في شرح الطحاوي على كونه بالاداء  
 الشهادة بانه لو قضى القاضي بشهادة جاز فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتسامح  
 صرح به في الخلاصة واما الحد وفي القذف فلا يجوز القضاء بشهادة اصلائهم لو قضى بشهادة  
 سيفذا القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر ورأى القضاة حفظاً فانه قد اقبل فيه الاقدام وحل  
 في ذلك الافهام او يفي ولد لا يكن لا على وجه يرجع الى الكفار والولادة كما اذا قال ليس بابني ولا  
 ابني فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالبت به أي بموجب القذف لا عن ان  
 عن الحجة قال في التمهة امر القاضي الزوج باقائه البينة على صدق مقالته فان عجز عنها حكم باللعن  
 فان ابي سبب حتى يلاعن او يكذب نفسه هنا غاية اخرى ينتهي اليها ايضا وهي

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء

هذا هو الصحيح في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء  
 انما هو في كل واحد من هذه الاشياء



ان تبين عنه بطلا في غيره ذكر الامام الحسن في المبسوط فيمنع من العفو والبراء والاصح  
 فان لا عن لاعت والاحت حتى تلحق او تصدق له لاجب عليه هذا التصديق ولا  
 نسب ولد باعنه ان كان اللعان يفيقه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جات بولد ففقا  
 فقال هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد من الزنا وبسقط بينهما بوجه من الوجود فانه لا يثبت  
 النسب سواء وجب عليه الحد او لا يجب وكذلك اذا كان من اهل اللعان لم يولد عانا وان كان  
 هو عبدا او كافرا صورته ان كانا كافرين واسلمت المرأة فقد فها زوجها قبل ان يعرض عليها  
 او محمدا في حد فذف حد لانه ليس من اهل اللعان لعدم ايمته للشهادة وان صلح هو  
 شاكرا ومساكين كرامة او محمودة في حد او صبيته او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان  
 اما عدم الحد فلا متاع اللعان من جهة على ما صرح به في البداية وذلك ان موجب القذف  
 حق الزوج عند اللعان وانما بصار الى الحد عند تعذر اللعان لانه لا يمتنع عدم اللعان فلم يعد  
 ايمته للشهادة وعدم عفتها وصورة ان يقول هو اولا اربع مرات شهد بانني صادق في كذا  
 به عن الزنا وفي الخامسة لعنت الله عليه ان كان كاذبا فيما رماها به من الزنا مشيرة الى انها في يوم  
 ثم يقول هي اربع مرات شهد بانني كاذب فيما رما في من الزنا وفي الخامسة غضب عليا  
 ان كان صادقا فيما رماها به من الزنا ثم يفرق القاضي بينهما فان قذف بهي الولد او به وبالزنا  
 ذكرهما فيه اي في اللعان فذف به ثم يفرق القاضي وينفي نسبه بذلك التفرق عندهما وباتقى  
 النصح عند ابى يوسف قال في المبسوط وهو الصحيح ويصح به بيمين بطلقة فان كذب نفسه  
 او حد حل له كما خلا قال ابى يوسف وانما قال او حد ولم يقل وحل لان مني الحل احد الايرين  
 كذب نفسه وان لم يحذو كونه محمدا ولو في حد فذف غيرها وانما حل كما حاله لعدم بقاء اللعان  
 بينهما وكذا ان قذف غير ما قذرت انما لم يقل فذف لعدم الحاجة اليه فانما يحذر الزنا  
 عن ايمته اللعان اي حل له كما حاله ان قذف غيرها بعد اللعان او زنت بعده فان بقا ايمته  
 اللعان شرط لبقا حكمه ولا لعان بعقوب الاخرى ونفي الحل وان ولدت لافل من سنة اشهر

هذا هو الصحيح في الزنا  
 انما هو الصحيح في الزنا  
 انما هو الصحيح في الزنا  
 انما هو الصحيح في الزنا

عند ابى حنيفة وفر خلافا لما انما اذا ولدت لافل من سنة اشهر تبين استحسانا موجودا  
 وقت النفي ولانه لا يثبت في الحال بوجود الحمل فلم يصرفه فادعا واذا لم يكن با ذفا في الحال يصير  
 كما لعنق بالشرط والقذف لا يصح تعليقه بالشرط ويرى في هذا الحمل منه تلاعبا ولا يثبت  
 الحمل لان تلاعبها كان بسبب قوله زنت لا يثبت الحمل بل لانه حكم على الحمل والاحكام لا يثبت  
 ولا عليه قبل الولادة قال لا قطع لا يثبت النسب وهو عمل عند اصحابنا جميعا وعلمه بما ذكره وان  
 الولد رمان التحنية وشرى انه ولادة صح وبعده لانه اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا فمضى  
 بلغت الخبر فحدث سو كوقت الولادة ولا عن في حاله ارا د بها حال صحة النفي وحال عدمها  
 منا طهر ان اللعان يثبت الولد قد تحقق ولا يثبت النسب فقوله فيما سبق وسفي نسبه ليس  
 اطلاقا وان نفي اول ما يمين واقر بالاف حد لانه كذب نفسه للدعوى ان في لانه مخلوقا  
 من ماء واحد وفي عك لا عن لانه قد نفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالبعث سابق على القذف  
 وصرح نسبهما في الوجهين لا عرافه باحدهما وبما من با واحد **باب** **الضيق وغيره**  
 هو من لا يقدر على الوطى او يصل الى التيب دون البكر او لا يصل الى امرأة بعينها فبالحكم  
 ذلك لانه او لضعف في حلقه او لكبر سنه او لثا خيد بسحران او لانه لم يصل اجملة الحاكم ان  
 اي ان طلبت المرأة ان تاجل هذا الم تعلم وقت النكاح انه عشرين سنة فترى ان ثمانية واربعه  
 وحسنون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم في الصحيح ولا يروى ثلثين عن ابى حنيفة انه يوم ثلث  
 شمسية وهي من وصول الشمس الى النقطة التي فارقتها من فلك البروج وذلك على ما ذكر  
 ابو حنيفة البلخي في المدخل الكبير واسند الى طليموس ثمانية وخمسة وستون يوما وربع يوم غير  
 من ثمانية جز يوم ولا تبين في ظاهر الرواية بل اطلق فيها السنة على حكم حل المطلق على اللعان  
 على السنة القمرية ذكر في الذخيرة ومخارات النوازل رمضان وايام حيضها منه لانه وضعت  
 فان لم يصل امره القاضي بالتفرق بينهما ان طلبت المرأة التفرق فان ابى الى الحج  
 فوق اي فرق القاضي وتبين بطلقة ولما حل المهران خلاها ونجب العدة وان خلاها او لا

هذا هو الصحيح في الزنا

انما هو الصحيح في الزنا

انما هو الصحيح في الزنا

انما هو الصحيح في الزنا



ابتداء لا بعد التاجيل وكانت تبيها او كبراً فظننت فقلن ثبت خلف بطل حقها وان لكل او  
 قلن كبراً جل ولو اجل ثم اختلفا فالتقيم من كبر فبها ما لا لان التاجيل لا يكون الا بعد ما ثبت  
 بشهادة النساء انما كبر او ثبت الا انه لكل عن الخلف فبعد ذلك لا مجال لا يراود التقيم لما ذكر  
 بنما نعم بر بعض النساء وبطل حقها بخلافه حيث بطلت كمالا واثارت من غيرت من باب  
 اجل له والحضي كالعين فيه اي في التاجيل وفي الجوب فوق حال اي في الحال يطلبها اذا لاقا  
 في تاجيله بخلاف الحضي فان لوطي منه متوقع ولا يتخير احد بما يعيب الاخر خلاف ما في الجوب  
 الحث اذا كانت بالمرأة وهي الجوز والجذام والبرص والقون والرتق وعند محمد ان وجبت  
 زوجها مجنوناً او مجزوما او برصاً فلحق الفقرة اذا كان بحال لا يطقن المقام معه ذكره في المختار  
 وان وجدها كذا كذا لا لانه يمكن له دفع الضرر عن نفسه بالطلاق **باب**  
 العدة من في الشرع اسم لاجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح بعد زنا وعقد الشاقي  
 لم يفسخ البصر وهو فعل الكف كذا في ابدان او الفرائض لا بد منه يستقيم عن ام الولد طرية تحيض للفرقة  
 سواء كان بالطلاق او بالفسخ او برفع العلم ان النكاح بعد نكاح لا يحل الفسخ عندنا فكل فرق غير  
 طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخلاف البلوغ والفرقة بخلاف العتق لعدم الكفاية فمخ وكل فرق غير طلاق  
 بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين لآخر والفرقة بتقيل ان الزوج ونحوه رجع وهذا صحيح  
 عند من لا يفرقة في هذا الفن ثلث جيز كذا في الفقرة للناقض لا ابتداء ولا انشاء وكما وليها  
 عما مولاه او اعتقها لخلق السبب والشرط وهما الفرائض وزواله وموطوءة بشبهة كالتي في  
 الى غير زوجها فوطئها او كحاج فاسد كالنكاح بغير شهود في الموت والفرقة بعلق بالصورة  
 لا على وجه التوزيع ولان لا تحيض فرقة كانت او ام ولد لصغير او كبير لم يعزل لم تحض لكان او كبير او بغير  
 بالسن ولم تحض ثلثة اشهر اي العدة لمن لا تحيض باكثر من اسباب ثلثة اشهر وللموت عطف  
 على قوله للفرقة اربعة اشهر وعشرة ولا تحيض حضانة لمن لا تحيض اومات عنها زوجها نصف  
 للحرة وللجمل طرية او الالة وان مات عنها صبي وضع عليها وان كان الموضوع سقط استبان

هذا هو الحق في العدة  
 من غير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ

هذا هو الحق في العدة  
 من غير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ

هذا هو الحق في العدة  
 من غير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ

بعض خلقه ان كان زوجها الميت صبياً فبعد ما تبوا بوضع الحمل عند أبي حنيفة ومحمد وابي  
 يوسف والشافعي عدتها عدة الوفاة لان العتق بالوضع لصيانة المال وذلك في الميت  
 وهما لا يثبت النسب عن الصبي ولهما ان قوله نوح واولات الاحمال اجلن الآية نزل بعد قوله نوح  
 والذين يتوفون منكم الآية ناسخاً له في مقدار ما ناوله الآياتان وهو ما مل في عننا زوجها  
 ولمن جلت بعد موت الصبي عدة الموت لعدم الحمل وقت الموت ولا نسب في وجهه ولا مدة  
 القمار بعد الاجل من عدة الوفاة وعدة الفرقة وقال ابو يوسف تعد عن الفرقة والقبول  
 وللرجعي بالموت ولمن اعتقت في عدة جسي ما طرحة وعدة بياض او موت مائة واثني عشر  
 الاشهر تنافى الجيز كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي وذكر الشيخ ابو الحسن القنوري ان ما ذكره  
 ابو الحسن من طرية الرواية لم يقدر وافصلاً لا يابس تقديره بل هو على غالب الظن لانه لما زلت الدم  
 دل على انها لم يكن آتسفاً بقيد بالاشهر لانها بدل فلا يعتبر مع وجود الاصل واما على الرواية التي  
 وقفوا الكايس وقياً اذا بلغت ذلك الوقت ثم رأت الدم بعد لم يكن ذلك الدم جيضاً كالدم  
 التي زناه الصغيرة التي لا تحيض شلها وكذا قال الجصاص ان ذلك في التي ظنت انها آتسفاً  
 فآراه من الدم لا يكون جيضاً قوله بعد الاشهر اي بعد انقضاءها بوضع عن ذلك تعيلهم القليل  
 لانها تبين انها ذات الاقوا كما تنافى بالشهور من حاضت حبسه ثم آتت يعني ما آتت  
 بها بعد الحيضة التي رأتها في البسوط حيث قال لو حاضت حبسه ثم آتت اعتمدت  
 بالشهور ثلثة اشهر بعد الحيضة لان كمال الاصل لا يبدل غير ممكن فلا بد من الاستيفاء انتهى والجمهور  
 لا حساب وقت الحيضة من العدة من حيث انه وقت لان الاعداد بالاشهر لايسة وليست  
 باليسة وقصد على معدة وظنت بشبهة عدة اخرى وتداخلت وجيز آراه اي بعد الوطئ باليسة  
 منها اي من العدين وقال الشافعي لا يندخلان ومحل الخلاف العدتان من رجلين اذ لو كانت  
 من واحد شقضان بدت واحدة في احد قوليه وفي قول الآخر لا يجب العدة بالنسب الثاني اصلاً  
 فلا يتصور الخلاف من البسوط والخائنة واذا تمت الاولى دون الثانية بحجب تمامها صورة بانها

لبايس 2 وآتت رأت الدم

ما لم يجر

هذا هو الحق في العدة  
 من غير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ

هذا هو الحق في العدة  
 من غير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ  
 او بغير طلاق او فسخ



الزوج لمحضت حيفه فوطنها سوتيه فعليها عدنان والحيضة الاولى من العدة  
 الاولى وحضتان بعد ما يكونان من العدين وقت الاولى ولا بد من حيضة رابعة لئلا يتم  
 وينقض عدة الفقة والموت وان تجلب بها اي بالفقة والموت ومبدها عقيبها وفي  
 نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى وذلك بان يقول تركك او خليت  
 سبيلك او نحو ذلك لا بجر العزم ذكر في البين وقال فر من آخر الوطيات ولو قال انقضت  
 عدتي وكذب حلفت اي القول فلهما مع البين ولو لم يمتنع من بان وطلق قبل وطى فلهما  
 مهرام وعدة مستقبلة باعدهما وقال فلهما نصف المهر والمتعة ولا عدة عليها وذلك  
 فلهما نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لفرقها عن الفيس ان العدة الاولى بطلت  
 بالتزويج ولا يجب العدة بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول ولم يقبل كذا كغيره  
 ان كمال العدة الاولى وجب بالطلاق الاول لكنه لم يظهر حكمه حال التزويج الثاني فاذا انقض  
 بالطلاق الثاني ظهر حكمه وطى ما ان الوطى قبض فمقبوضة في بده في الوطى الاول  
 اثره وهو العدة فاذا عقد عليها ثانيا تاب القبض الاول عن القبض المستحق بالثاني ولا  
 عدة على ذمته طلقا ونفي ان لم يجب في معتد به باعده وعدهما يجب مطلقا ولا حرية  
 خرجت الياسنة ومعتد البين خلافا لثاني الموت كبيرة مسلمة حرة ولا تخلف  
 على قوله حرة ترك الزينة ولبس الزعفران والحناء والطيب والذين والكحل الا بعد  
 لا معتدة عتق من ام ولد اعقبها ولا نكاح فاسد لانه لا اظهار انفس على قوات النكاح  
 ولم يفتحا نوع النكاح ولا حطب معتدة الا تزويجا قال ابن عباس التعريض ان يقول اني  
 ان تزويج ولا يخرج معتدة الرجعي والباين من بيتها اصلا ويخرج معتدة الموت في الملوك  
 وميت في منزلهما اذ لا نفقة لها فيحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة وان عليها  
 في منزلهما وقت الفقة والموت الا ان خرج او خافت تلف مالها والانداء ولم تجد راء  
 البيت ولا بد من سيرة بينهما في البين وان اضاف المنزل عليهما فالاولى خروجها وكذا نفع

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

قد روي

وحسن ان يجعل بينهما فادرة على الجبلولة اي ان جعل امرأة نفقة تقدر على الجبلولة فهو  
 حسن ولو اباها او مات عنها في سفر وليس بينهما وبين مهر ميسرة سفر رجعت الى  
 بينهما وبين مقصد تلك والاخيرت قال في الفقه وان كان من كل جانب اقرب الى السفر  
 كان لها الخيار اذ ليس في انشاء السفر وفي حكم الاول اي اذا كان بينهما وبين مهر ميسرة  
 سفر وبنها وبين مقصد اقرب مضت ذكر في المصنف ولا فوق في هذه الصور بين كونها في موضع  
 يصلح للاقامة وكونها في غيره على اقصا عنه صاحب الفقه وكذا ان كانت تلك من كل جانب  
 ان لم يكن في مصرهما محرم او لا والعود واحد قال في الفقه وان كانت في موضع لا يصلح للاقامة  
 ويخاف على نفسها او مالها فان ثبات مضت وان ثبات رجعت لاستواء الامر من  
 لكن اذا بلغت الى الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الخلاف لاني ذكر ان كانت في موضع  
 ثم معها محرم ولا باعده خلافا لما في الاول قال في الفقه اقامت في ذلك الموضع واعتدت  
 ولا مضى عنده وعلى قولها ان لم يكن بها محرم فكذا لك وان كان بها محرم مضت على سفرها  
**باب** النسب والحنانة من قال ان كنهها فمطلق فكما قولت نصف  
 سنة فكلها لزمه نسبه ومهرها اما النسب فلانها فرأيت انه وهو مقصور لانها لا ولد  
 بستة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت لاقبل منها من وقت الطلاق فكان العلق في  
 حال النكاح فان قيل لا مباح للوطى في هذا العقد لو وقع الطلاق قبله من غير مهر  
 فوجب ان لا يثبت نسبه قلنا هذا هو القياس وهو قول فر و قول محمد الاول في  
 الاستحسان ثبت وهو قول محمد الاخير لان النسب يحتاج لاثباته وقد امكن ذلك بان يجعل  
 كانه تزويجا وهو بخلافه فوافق الاثر ان النكاح ثم وجد الطلاق بعد ذلك لانه حكمه فصلا  
 كتزويج المولى في المشقة وبها ميسرة سنة فجات بولد بستة اشهر من يوم تزويجها  
 للاسكان العقلي وهو ان يصل اليها بخلاف كرامته واما المهر فلانه لا يثبت النسب من غير  
 الوطى منه حكاه وهو اقوى فكذا به المهر لانها كان ينبغي ان يجب عليه مهر ان مهر الوطى

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

في نكاح فاسد عقيب تزويجه او اظهار عزمه ترك الوطى

قبله

من ظنوه



بالبطاح كما اذا تزوج امرأة في حال ما يطأها كان عليه مهران لا تا نفول موجب ما ذكر في  
ثبوت النسب قبل الوطى ووجوب العقره على تقدير حرمة وثبت نسب وليه عند  
وأن جابت لاكثر من سنتين ما لم تعرف بانقضاء العدة لاحتمال العلوق في العدة يجوز ان يكون  
عدة الطهر اما لو اقرت بانقضاء نسائهم ولدت وبن وقت الاقار والولادة اكثر من  
سنتين لا يثبت النسب على ما يأتي انه انما يثبت اذا كان بين سنينك المهرين اقل من نصف  
سنة واثبت في الاقل لانقضاء العدة وثبت نسب لوجود العلوق في النكاح او في العدة  
ولا يصير مراجعاً لا يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بغيره فلا يصير مراجعاً بالنكاح وراجع  
في الاكثر لان العلوق بعد الطلاق والظاظة منه لانقضاء الزمان منها فيصير بالوطى مراجعاً وبن  
بالعطف على محدة الرجعي في المطلق طلاقاً بائناً او ثلثاً ولدت لاقل منها اي من سنتين  
من وقت البينونة الى وقت الولادة لاحتمال قيام الولد وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال  
الفراس فيثبت النسب جنساً وان ولدت لهما ما لا لا بد عوق وبجل على وطئها  
بشبهة في العدة وراهقة اي ثبت نسب ولد مطلقه وراهقة وهي صبية يجامع مثلها و  
سما يحتمل البلوغ ولم يظهر بلوغها بعد اثبت في الاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق  
ولسعة لان لم تدع الحمل لا بد من هذا القيد وقد اجمعه في الحديث وغيره من الكتب ثم ان السند  
يحتاج الى بسط وتفصيل وقد اوفى خفي صاحب الحقايق حيث طلق رجل امرأة الصغيرة بعد  
الدخول بها فولدت فهذا لا يخفى اما ان اقرت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ولم تعرف الطلاق  
رجعي او باين فان اقرت بانقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر  
منذ اقرت ثبت نسب ولد ما منه للخطا في قرارها وان ولدت لاكثر منها وتسوم من علوق حاد  
والرجعي والباين في هذا سواء وان اقرت بالحمل فان كان بائناً ثبت النسب الى سنتين من وقت  
الطلاق وان كان جيباً ثبت الى سبع وعشرين شهراً ويصير مراجعاً اذا ولدت في الثلثة  
الزائقة على السنتين اما اذا لم تعرف بشي فخذ ابى يوسف كونها كافراً بالحمل حيث لم تعرف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

تأمل

لا بُغيتُ

بأنقضاء العدة بمضي ثلثة أشهر والبلوغ قد يكون بالجبل فستعين فيثبت في البين  
سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين وعقد ابى حنيفة ومحمد سكونها كالأقار <sup>بأنقضاء</sup>  
العدة بثلثة أشهر لتعنتا عدة للصغيرة فان جانب <sup>بأنقضاء</sup> لاقل من ثلثة أشهر من وقت الطلاق  
ثبت ولاكثر منها لا يثبت <sup>بأنقضاء</sup> جعياً كان أو بائناً قال في روائية الذفاوى والبنات لصاحب  
المحيط الخلاف الذي ذكرنا في صغيرة يتوهم منها الجبل الثاني في صغيرة لا يتوهم منها الجبل فقولوا  
كقولهما قال شيخ الاسلام ومعدة اطلقها لينتأ ولعدة الوفاة ومعدة الطلاق <sup>بأنقضاء</sup>  
كان أو بائناً أو ثلثاً أو ثلثاً بمضي النكاح وولدت لاقل من نصف سنة <sup>بأنقضاء</sup> اثني عشر واطلاق  
كان توهم لان مدار ظهور الكذب يتعين على ما ذكرنا لا على ما ذكره كيف فانه لو مضى اقل من  
الحمل بين الطلاق والوضع ولم يمض بين الاقار والوضع يكون ظهور الكذب يتعين على حاله  
وهنا شرط آخر ذكره في الاسلام وغيره وهو ان يكون الولادة لاقل من سنتين منذ بات  
وفي الرجعي كيف ما كان ولتضمنها لا اذبح لا يعلم بطلان الاقار لعدم ظهور الكذب بيقين لا تخلف  
الحديث بعده بخلاف الاول ومعدة طهر حملها او اقار الزوج <sup>بأنقضاء</sup> ان كان من طلاق رجعي أو بائناً  
او صدقها الوتره وولدت لاقل من سنتين لا بد من قصد تقيم في ثبوت الولادة ومن كون  
الولادة لاقل من سنتين في ثبوت النسب لانه بقيام الفواش وقبائه بعدم انقضاء العدة  
ان كانت من وفاة او ثبتت ولادتها بخبر ثابته اي بشهادة رجلين او رجل وامرأتين <sup>بأنقضاء</sup> بخبر  
وقال لا يثبت نسب بشهادة القابلة اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجاباً  
من الصور كلها على ما مضى عليه صاحب ملتقى البحار والاشية في الهداية بقوله والتعيين ثبت  
بشهادتها وانما الخلاف في ثبوت النسب بخبر شهادتها ثم قيل يقبل شهادة الرجلين  
ولا يفسقان بالنظر الى العوق اما لكونه قد يتحقق ذلك من غير قصد نظر ولا تعاقب ولا ضرر  
كما في شهود الزنا ومنكوحات <sup>بأنقضاء</sup> ستة اشهر من وقت النكاح او بائناً أو ثلثاً فان  
ثبتت نسب ولد المنكوحه لا يحتاج الى الاقار وان جحد ولادتها ثبتت بشهادة امرأة عليها

[illegible]

لا ينبغي وأحد منها كما توفيه صدر الشريفة وقال طه قال  
وما لي باليد التي لا تضال فيها من جلدنا  
صدر الشريفة

انما انا واحد فما الورثة في حقين الاول ايضا او شهد  
 الشهود على الشقيين ايضا فانما هي اربعة لا حاجة  
 الى اربعة في العاقبة في مثل العوضين  
 سبعة



اي على الولادة قلنا نحن ان نكاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب النكاح لا يتوقف على بقاء  
النسب لانه يجب بالعرف ان يثبت النسب من قبل اولاد لا قبل من قبل النسب عطف  
على قوله ستة اشهر فانه اذا كان بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب  
وان ولدت وادعت النكاح منذ ستة اشهر والزواج الاقل صدقت اي القول لها وبوجه  
لان الظاهر ان لها فائدا لم يظهر من نكاح لاسيما سماع وجب ان يستجلف عند ما خلافا  
لان الاختلاف في النسب وهي من ستة اشهر فاما موضوعنا فيكون ولو علق عليها لولد  
فشهدت امرأة بها لم يقع هذا عنده وقالوا يقع لان شهادتها من جهة نكاحها لا بطلان عليه لرجاله  
ولانها لما قبلت على الولادة تقبل فيما بيني عليها وهو الطلاق وله انما ادعت الحث فلا  
الاحتجة تامة وهذا لان شهادتها من ضرورة في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينقضها  
وان اقر بالجليل سواء كان اقرارا قبل التعليق او بعده او كان ظاهرا او كرها في النكاح يقع بها  
هذا عنده وقالوا يشترط شهادة القابلة لانه لا بد من جهة لدعائها الحث وشهادتها حجة  
وله ان الاقرار بالجليل اقرار بما يقضي اليه وهو الولادة واكثر مدة الحمل سنان وعند الشفعي  
اربع سنين واقلم ستة اشهر ومن نكح امه فطلقها غير ثنتين فاشارة فان ولد لائق  
من ستة اشهر لزمه والا فلا لانه في الاول ولد المعدة فان العلوق سابق على الشراء  
وفي الثاني ولد مملوكه لانه يضاف للحادث الى اقرب واقاته فلا بد من دعواه وانما قال  
اشنتين لانه ثبت الى سنين من وقت الطلاق لانه امرت حرمة فليظه فلا يضاف  
العلوق الا الى ما قبله لانها لا تحل بالشراء ذكر في المداية ومن قال لامته ان كان في بطنك  
ولد فهو متي فشهدت على الولادة فهي ام ولد لانه ثبت بدعوى والولادة بشهادة القابلة  
قال في المداية لان الحاجة ماسة الى تعيين الولد وفيه نظر او لطفل عطف على قوله لامته هو  
ومات فتايت له هو ابنة وانما وجهه يمانية ان يعرف امومتها وهي حرة لان النكاح الصحيح هو  
المتعين لذلك وضعا وعادة ولو لم يعلم انما حرة فتايت لورثته انت ام الولد لا ميراث لها

هذا هو الوجه في صحة النكاح  
والولادة في وقتها  
فانما ادعت الحث فلا  
الاحتجة تامة وهذا لان  
شهادتها من ضرورة في  
الولادة فلا تظهر في حق  
الطلاق لانه ينقضها

وان اقر بالجليل سواء كان  
اقرارا قبل التعليق او بعده  
او كان ظاهرا او كرها في  
النكاح يقع بها

هذا عنده وقالوا يشترط  
شهادة القابلة لانه لا بد  
من جهة لدعائها الحث

وله ان الاقرار بالجليل اقرار  
بما يقضي اليه وهو الولادة  
واكثر مدة الحمل سنان

لان

لان ظهور الحرة باعتبار الدار حجة في دفع الرق لاني استحقاق لارت كذا في المداية  
والا اي وان لم يعرف امومتها له اولم يكن سي حرة يرث هو لاسي ان محمد الوارث هذا  
اي ان محمد الامومة او الحرة والحسنة هي القيام على الصغير في تربيته للام بلا جبره قال  
ابو الليث شجر الام والفتوى على الاول طلقت اولادها لاقوامها وان علفت ثم امه ابيه خلافا  
لرؤفان حاله اولى عنده منها ثم اخذ لامه لاب ثم لام ثم بنت اخذ لامه قال قاضي  
ثم يحثف الزواية في ترتيب هذا الجملة ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمت كذلك وهذا لان  
في هذا الباب الام فالقوا به من جهة ما تقدمت على القوا به من جهة بشرط حريتهن فلا حق  
لامته وامه ولد في الحضانة والذمية كالمسلم في ولده المسلم ما لم يعقل دينا او يخاف  
ان يالف الكفر قوله او يخاف بمعنى الى ان يخاف كافي قوله لارتكك او تعطيني حتى اتي  
ان تعطيني حتى وبنكاح غير ذي رحم محرم منه سقطا حقا وبني رحم محرم لا كامتحت عنه  
ويجوز الحق برؤال النكاح سقطا به فان طلقت جعيا لا يعود حقا حتى تنقضي العدة لعدم  
زوال النكاح قبله ثم العصبات على ترتيبهم يعني في الارث لكن لا تدفع صبية الى عصبة غير  
محرم كمولي العاقبة وابن العم ولا فاسق فاجوز ولا تحجب طفل خلافا لشافعي والام والجدة اخى  
بالابن حتى ياكل ويشرب ويلبس ويسبي وحده قدره الخصاص بسبع سنين والارز  
بسع سنين والفتوى على الاول وبالبنات حتى تحيض وعن محمد يعني في نوادر هشام حتى  
وبه يعني في زماننا الفاد وغيره اى غير الام والجدة اخى بالبنات حتى تنقضي العدة  
في النوادر انما لا تنقضي حتى تبلغ تسع سنين وعليه الفتوى ولا تاف من المصير مطلقا  
لما الى وطنها الذي تكهنا فيه انما قال من المصير ان لها ان تنقل من قرية المصير لان فيه  
نظر المداية في المداية وهذا اى الحكم المذكور للام حفظ اى ليس بعبرة ان ينقله الى باطن لانا  
حتى الجدة **باب** النفقة تجب على الكسوة والسكنى على الزوج ولو صغير  
لا يقدر على الوطى للعوس سلت نفسها لم يقبل في منزله كاقال المداية لانه ليس بشرط على

هذا هو الوجه في صحة النكاح  
والولادة في وقتها  
فانما ادعت الحث فلا  
الاحتجة تامة وهذا لان  
شهادتها من ضرورة في  
الولادة فلا تظهر في حق  
الطلاق لانه ينقضها

وان اقر بالجليل سواء كان  
اقرارا قبل التعليق او بعده  
او كان ظاهرا او كرها في  
النكاح يقع بها

هذا عنده وقالوا يشترط  
شهادة القابلة لانه لا بد  
من جهة لدعائها الحث

وله ان الاقرار بالجليل اقرار  
بما يقضي اليه وهو الولادة  
واكثر مدة الحمل سنان

ممن منقذ يجب وهي بكم العين  
المعدة امرأة الرجل اى



عليه كانت وكافرة صغيرة أو كبيرة فتشتم لم يقل لو طلق لان العبرة في هذا الكتاب  
 لا بسخناع وهو يوجد مع تعدد الوطى كافي الرقعة بعد حالها في الموضع من نفقة البسار وفي  
 المعسر من نفقة العسار وفي الموضع والمعسر من الخالين هذا اختيار الحنفية وعليه فتوى المشايخ  
 في شرح كتاب النفقات وظاهر الرواية من اصحابنا اعتبار حال الرجل في البسار والاعسار في  
 حال المرأة وبه صرح محمد في الاصل والى كره في الكافي وهو قول الشافعي كذا في غاية البيان ولو  
 في بيت ابينا الا اذا طالبها بالنفقة وامتنعت عن الانتقال بغير حق او مرضت في بيت  
 لا ينفقة وهي المانعة نفسها عنه بغير حق لا بغيره للخروج من بيته دل على ذلك ما في البسوط  
 من انما اذا ابتان تحول معه الى منزله او الى حيث يريد من البلدان وقد وافاها منه فنفقة لها  
 لانها ناشرة وانما قال بغير حق لانها منعت نفسها بحق كذا اذا لم يعطها المهر المجل لم تكن ناشرة  
 وجوه بين او حتى ذكره الحنفية في ادب العائني ومرضته لم تزف ومخصوصة كذا انما قال  
 كذا لان المخصوصة طوعا وادخل تحت حد الناشرة وحاجة لامر ولو كانت محقة فنفقة  
 المحضر لا السفرة ولا الكراهة وعليه مذهب النفقة فادم واحد لها انما قال ولو لم يكن لها خادم لم ينفق  
 نفقة الخادم في ظاهر الرواية فقط هذا عندنا وقال ابو يوسف عليه نفقة خادم بين احدهما المصالح  
 الداخل والآخر لمصالح الخارج وما يقولان الواحد يقوم بهما وقالوا انما ينفق نفقة الخادم اذا كان  
 من نبات الاشراف ولم يات بها بطعام مهيا لا معصرة هذا على رواية الحسن عن ابي حنيفة وقوله  
 في الاصح ترجيح له على ما قال محمد يجب على المعسر نفقة الخادم ولا ينفق بينهما لغيره عنها الجرح  
 عن الاتفاق لا بوجوب حق الفراق خلافا للشافعي فانه قال القاضي ينفق بينهما بالجرع عن  
 ان طلبت الفرقة وهذا فيما اذا كان حاضرا او ثبت عساره عند القاضي واما اذا كان غائبا  
 فالفرق عنده لعدم ايقاضه حقها من النفقة ولو كان موصرا لا ينفق عن النفقة صرح بهذا في غايه  
 فلا يرد عليه ما في النشرة من ان العجز لا يعرف حاله الغيب يجوز ان يكون قادرا فيكون هذا كذا  
 لا العجز عن الاتفاق ولو لم يستدانه عليه تفسير الاستدانه على ما ذكره الحنفية ان نشرة طلعنا

هذا هو المذهب في النفقة  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

هذا هو المذهب في النفقة  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

بالنسب ليقضي الثمن من مال الزوج ومن فرضت عساره فليس من نفقة بيان نفقة  
 التي حال كونه موصرا او كان تعديرا باعتبار حالها ايضا فلانها في الامر ان طلبت ونفقت  
 نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاض او رضى بشي فوجب ما مضى مادام جازين رويان  
 فان مات احدهما او طلقا قبل قبض سقط المفروض وقال الشافعي لا يسقط بالموت بل يصير  
 عليه الا اذا استدان بعد فرض قاض لم يقل بامر قاض لان الشرط كونها بعد فرضه لا كونها  
 بامر ومن هنا ظهر ان فائدة الاستدانه بغير مخبر في مكان حاله الغيم على الزوج كما يبينه عبارة  
 المدايه ولا يستدانه بمجلة فائدة حقا بالذكر لكان الخلاف فيها ويظهر الحكم في غيرها بطريق الاو  
 بموت احدهما مات احد الزوجين وقد عمل بها نفقة شهر او سنة ولم تمض المدة بعد والنفقة قائمه  
 او مستهلكه يسترد بقدر ما بقي من المدة عند محذ وعندها لا يسترد شي ولو كانت النفقة  
 مأكلة من غير استهلاك لا يسترد شي عند من من الخبايق ونفقة عرس الثمن عليه بايع فحان  
 لم يقبل المولى لان حقها في النفقة لا في عين الرقبه ثم جاءه اخرى اي لو اجمع عليه نفقة اخرى بعد بايع  
 مرة في النفقة بيع ثانيا وكذا ثانيا ورابعا وفي دين غير بايع المهر والفرق ان النفقة ينفق  
 كل زمان فيكون دينا آخر حادثا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون ويجب سكنا ما في بيت الزوجين  
 احد من اهله ولو ولد من غيرها الا برضاها وميت مفود من داره علق كفاه ولا يمنع ولد  
 وولد ما من غيره من الدخول عليها بنا على ان البيت في يده فله المنع من الدخول فيه لانه نظر  
 اليها وكلامها متى تساوا الا ان يكون في ذلك فتنه بان يخاف عليها العسار فله ان يمنع  
 من ذلك ايضا ذكر في البدايع وقيل لا يمنع من الخروج الى الوالد من ولا من دخولها عليها  
 كل جمعة وفي محرم غيرهما في كل سنة هو الصحيح كذا في المدايه وفي الحائنه وعليه الفتوى وبجر  
 نفقة عرس العايب وطفله وابويه في مال من جنس حقه كالدراهم والدرانيه والطعام والكسوة  
 التي تلبسونها بخلاف ما اذا لم يكن من جنس حقه كالعروض التي يحتاج الى بيعها لتصرف في  
 والى هذا اشار بقوله فقط لكل الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد العايب عند ابي حنيفة

هذا هو المذهب في النفقة  
 في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر

في النفقة لا ينفق على العسر والمعسر







الحق الولد وانما يبطل حقا اذا حلت في ابر الرضاع بالكثر من ابر مثلها والتعجيل ان يقال  
 الام اما ان تمسك الولد بغير ابر واما ان تدفع الى العمة واذا تعذر هذا فالخمس المذكور بقرينة ان اطلب  
 زيادة ابر على غير ما هو الصحيح وعلى المورسب الفطرة هذا على اختيار صاحب المذاهب وقال في  
 مختارات النوازل الفتوى عليه وفي الخلاصة الفتوى على ان النصاب نصاب الزكوة ونص  
 عليه قاضي خان وانه علم نفقة اصوله الفقهاء بالسوية بين الابن والبنت ويعتبر فيها الفرق  
 والزيادة لا الارث فيمن له بنت وابن ابن على البنت مع ان الارث نصفان بينهما وفي ولد  
 بنت وابن على ولد مع انه محجوب بحجب حرمان على الارث بالاخ ونفقة كل ذي فقه من  
 رحم محرم صغيرا ومريضا واعلم وانني اعتبر الفقه في الكل لما مر ان الاصل ان نفقة الاسنان مال  
 نفسه صغيرا كان او كبيرا سألنا او موقوفنا ثم العجز عن الكسب وهو بالزمانه والعجز المذكور  
 الاشياء عاخرة على كل حال فلذلك اطلقنا على قدر الارث لان التخصيص على الوارث في قوله  
 وعلى الوارث مثل ذلك تنبيه على اعتبار المقدار قال في الهداية ولان العزم بالغرم وفيه ما فيه على  
 ما استقف عليه من قريب ويجوز عليه لا يفتا حتى سقن ويعتبر فيها الهدية الارث لا احواله لا  
 لا يعلم الا بعد الموت لان المنقح الاحوال المحقق ولا يفتي بل لما ذكر في الهداية ان العهر اذا كان حيا  
 وابن عم يكون نفقه على حاله وميراثه يخرج ابن عمه يعني ان بقيا بعد موته نفقه من له احوال  
 عليهم ان احاسا كارتة ونفقة من له حال وابن عم على الحال ولا نفقه مع الاختلاف دينا الا للزوجة  
 والاصول والنوع لا حاجة الى زيادة ما قيل ولا على الفقير الا لما وللنوع ولا نفقة الا لما لا فيها  
 تقدم غنى عنه كما لا يخفى على من يملك فيه ووقف على وجوه الادلة وباع الاب عجز ابنه الكبير غنيا  
 لا بد من قبه الكبير لان في الصغير له بيع عقاره ايضا ومن قبه الغنية اذ لو كان حاضرا ليس  
 له بيع عجزه ايضا بالاتفاق هذا كله مفهوم من الهداية لا عقاره العقار الضيعه وقبل كل مال  
 من دارا وضيعه من الخوب لنفقة اذ باع ابوه متاعه في نفقة جازع عنه وهذا استحسان ان باع  
 العقار لم يخرج وقال لا يجوز ذلك كله وهو القياس لانه لا ولاية له لا لفظا غنا بالبلوغ شيئا ولا لفظا

في بيع عقاره  
 لا يجوز له ان يبيع  
 عقاره الا بالبلوغ

في بيع عقاره  
 لا يجوز له ان يبيع  
 عقاره الا بالبلوغ

حال حضرته وله ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك  
 العقار لاننا محضه بنفسها واذا جاز بيع الاب فانتم من جنس حقه وهو النفقة فلا استيفاء  
 منه كالوابع العقار والمنقول على الصغير جاز لك الولاية ثم ان له ان ياخذ من نفقة لانه من  
 حقه ولاد لانه فيما ذكر على ان علة جاز بيع الاب متاع ابنه الغائب لما جاز الى النفقة كاسبق  
 الى بعض الاوامر وانما دلالة على ان له ذلك لتلك المصلحة اي لا ياتم ان فعله ولا يمنع القاضي  
 واما ما قيل في تعليل ما ذكر ان للاب ولاية تلك مال الابن عند الحاجة وانما لا يلي بيع العقار  
 لانه معد للامتناع مع بقائه وهو الزاغة ولاية الاب نظيره ولا نظر في بيع العقار فليس  
 لان ما ذكر اننا يصلح جازا وجها لعدم ولاية الاب على بيع عقار ابنه الغائب لا لفظ  
 والكلام في عدم ولايته عليه عند الحاجة اليه لبقائه نفسه وما ذكر لا يصلح له ان يقول كما  
 انه لا نظر للابن في بيع عقار كذلك لا نظر له في استحلال عجزه واذا جاز ذلك لضرورة  
 نفسه فلم لا يجوز بيع عقار لتلك الضرورة لانه عليه ان لم يجز بيع متاع ابن الغائب لانه  
 المصلحة لانه يلزم من القضاء على الغائب بل يجوز بخلاف النفقة فانما واجبه قبل القضاء وانما  
 القاضي اعانة ذكره في غاية البيان وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء لا ديانة فان دفع ما  
 اذا كانت للاب حال غنية الابن ولاية الحفظ فالمانع من البيع بالدين ولا الام بيع ماله  
 لنفقه اذ لا ولاية لها اصلا في التصرف في حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر ومن قال لان  
 تلك مال الابن مخصوص بالاب لقوله عدم انت وما لك لا يبيك فقد اخطا في التعليل التام  
 يصيب في الاول قباله ضمن مودع الابن لو انفقها على ابويه بل امر قاض لا الابوان لو انفق  
 ماله عندهما دل على ان التام ايضا تلك مال الابن عند الحاجة اذ لم يخرج الى البيع بان يكون  
 من جنس حقه واذا قضى بنفقة غير الحرس ومضت مدة سقطت لان نفقة غير ما عبا الحاشا  
 وقد وقعت الغنية عن المأضي قال في الذخيرة ان نفقة ما دون الشهر لا تسقط لانه لم سقطت بمضي  
 الدخيرة لا امكنه استيفاء ما فقده والفاضل بالشهر الا اذا استدان اذن القاضي في

في بيع عقاره  
 لا يجوز له ان يبيع  
 عقاره الا بالبلوغ

في بيع عقاره  
 لا يجوز له ان يبيع  
 عقاره الا بالبلوغ



يصير دينا على الغائب وانما لم يقل الا ان يادون القاضى بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك من الاستدانة ونفقة المملوك على سيده فان ابي كسب وانفق وان عجز امر سيده لانه من اهل الخفا وفي البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الثمن يعقوب مقامه والابطال لا يخلو كمالا

**كتاب** العناق عنوان الكتاب بالعناق دون الاعاق في نظم المسائل الفصل في ذكره وباب الاستدانة فان الاعاق لا ينتظم كالا يخفى على ذوي الرشا وهو في الشرع قوة حكمته

ثبت للدقيق برفع يديه الاستدانة والملك عن نفسه ويصير بالولاية والشهادة والالكنية ويخرج من ملكه لالكية يستلزم بطلان العكس فلذلك قال مالك دون غير مكلف برفع يديه كمالا

قرا ومعتق او عتق او اعتقك او حر او حررتك او اتمولاي ويا مولاي اذا كان ابي العبد مرفوع النسب لفظ المولى مشترك احد معانية العتق وفي العبد المعروف نسبة يتبين هذا المعنى فالتحقق بالصرح في عدم الحاجة الى النية واسك فروجها عن المجردة وبكنايته ان نوى كمالا ملكا

عليك انما كان هناك لا يخلو عدم الملك بالبيع وخوة وبالعاق ولا كسبل اي وكذا كسبل

عليك لان معناه لا ملك لي عليك فان الملك هو الطريق المؤدى الى التصرف والانقاع ولا سبل لي عليك الى التصرف فيك او الى الانقاع بك ولا رقي الرق ضعف شرعي سوا العجز في المحل فيجوز عن التصرفات الشرعية ويسلب عنه اهلية الولاية وخروج من ملكي الملك انصار شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقا تصرف فيه لولا المانع وعاجزا عن تصرف الغير فيه وكما يتحقق الملك بدون الرق في غير الرقيق اذا كان وقفا والرق في الابد بسبب الملك في قوله لا رقي لي عليك اطلق الرق واراد به الملك وخلصت بك ولا منة قد اطلقك وبهذا انتهى

حرف الباء يعلم انه عطف على قوله بكنايته وانما عطف عليه لانه ليس بكنايته فان المرفوع ان كان يولد مثله

مثله وهو مجهول النسب وثبت على دعواه ثبت نسبة منه ويكون قرا وان لم ينو وان لم يكن كذلك يكون في اللفظ مجازا عن الحرية فيعتق وان لم ينو ولو كان كناية لاحياج الى النية او ما يعنى مقامها من قرينة الحال لا الصخر والا كبر في الابد يولد مثله مثله لو كان كبر سنه من اول خلافا لابي يوسف

في البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الثمن يعقوب مقامه والابطال لا يخلو كمالا

في البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الثمن يعقوب مقامه والابطال لا يخلو كمالا

في البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الثمن يعقوب مقامه والابطال لا يخلو كمالا

ومحمد ثم ان صاحب الهداية اعتبر تبعا للقدور في صون المسئلة شرطا وهو البتة على ذلك واسقطه المصنف نظر الى انه شرط لثبوت النسب لاثبوت العتق لان الرجوع عن العتق لا يقع وعن النسب لا يقع نص على ذلك في الاسلام لباي ابني ويا اخي لان المقصود بالنداء استحضار المنادي بصوت الاسم من غير قصد الى المعنى واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت مجازة وهو حرة ما فيه من المقصود فان ثبوت العتق لا يلزم ان يكون بطريق المجاز كما اذا كان المنادي ممن يولد مثله

مثله وهو مجهول النسب لان العتق لا يثبت بطريق المجاز على ما بيننا في النكاح لان النداء لا علام المنادي ككناية متى كان بوصف يمكن اثباته من جهة حال النداء كان لتحقيق ذلك الوصف في المنادي ليس تحضره بالوصف المخصوص كقوله يا فريعتي ومنى كان بوصف لا يمكن اثباته من جهة حال النداء كان المجزأ الا علام دون تحقيق الوصف والبنوة لا يمكن اثباتها حال النداء من جهة ولا اطلاق لي عليك اي لا يدور واليد غير لازم للعتق لانه قد ثبت ولا يزول البتة كما اذا كان العتق صغيرا فانه لا يخرج من مولاه بالعتق ومدار الكناية على لزوم المكنى به للمكنى عنه لا على العكس كما توهمه من قال فيمكن ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد كما كانا وبلفظ الطلاق وكنايته ارادها ما عدا العتاق فيقع بها العتق صريحا كانت لوجوه ونحو بقرينة قوله مع نية العتق فان تلك موزلة عن غط الحجة

النية بقي هنا شيء وهو ان اطلقك من كليات الطلاق وقد مر انه يقع بالعاق ثم ان الفقيه المذكور متعلق بالثبوت الاخير لا بالجمع لوقوع العتق بيا ابني ويا اخي مع نية على صريحه في غاية البيان وفي المسئلة خلاف الشافعي فان عنده اذا قال انت طالق بنية العتق يقع لان الاعاق في ملك الرقبة والطلاق لازالة ملك المتعة فيجوز اطلاق كل منهما على الآخر مجازا واجيب عن بان الحافظ يذكر ويراد به لانه وانزال ملك المتعة لازم لازالة ملك الرقبة بدون العكس فحري المجاز من احد الطرفين وهو ان يذكر الحرية ويراد به الطلاق دون الآخر وهذا الجواب لا يشفي اذا لم يعمد ان يقول ان لم يجز المجاز من الطرف الآخر كحري الكناية فان مبناها على لزوم المكنى به للمكنى عنه وهو نحو هنا على اعرفه بالكنية ايضا طريق مسلوكة في هذا الباب وانت مثل طر- الا اذا نوى ذكر

في البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لان الثمن يعقوب مقامه والابطال لا يخلو كمالا

انزاله



في المبسوط انه يقع بالعق اذا قارن النية بخلاف ما انت الآخر من ملك دار حرم قوله دار  
 كناية عن الغاية النسبية ولا يلزم بسبب الرتم وقوله حرم صفة الرتم وهو في الحقيقة بسبب النية  
 انه جعل في لسان الشرع نفس الحرم مبالغة في السببية او اعق لوجه الله اوله ليطان وللصنم  
 او ملكا او سكرانا او اضاف عتقه الى ملكه كخون ملك عبد افوقه او شرطه كخون قدم فلان  
 فعبده فووجهه اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت تعليق لما عرفت انه شرط كعبد  
 طرقي خرج اليها مسلما قال الزاهد في شرح القدوري هذا اذا خرج من اعماء والمحل يعق بعق امه لاني  
 بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتبدير اعلم ان عق الولد  
 في بطن امه يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخرج من ان يعق امه لا يعق مستقل ولا يعق بعق امه  
 بل يعق مستقل والاول هو المذكور اوله وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لغيره  
 معق اصاله ولا يكون تابعا لما بل يكون معق اصاله والاول هو المذكور اخبره الثاني في المذكور  
 بقوله لاني بعقة ومن غرض العق على الوجه الثاني انه لا يعق المحل ما لم يولد لانه مشروط بان يكون  
 بين الاعاق والولادة اقل من سنة شمه وحقق هذا الشرط لا يعلم ما لم يولد ولذلك ذكر في الولد  
 دون المحل ثم ان عق المحل على الوجه الاول لا كان في ضمن عق امه لا عقا مستقلا امكن اعتبار  
 التبعية فيمن هذا الوجه وذلك لا ينافي اعتبار عدم التبعية فيمن الوجه الذي فرضناه فاقع في الولد  
 وعجزه من انه يعق تبعا لانه لا يخرج من وجه الصحة ولما كان الاعاق المتعلق للام مستقلا للمحل ايضا  
 في العق على الوجه المذكور صح ان يقال انه يعق قصدا فلا يمكن اطلاقه الى موالى الاب والابن والقول  
 بانه يعق اصاله فلا ارى له وجها وانما ذهب اليه فانه لم يرد ان عدم اطلاقه ولا يمتنع عليه وقد  
 عرفت ان بناءه على اعتنا قصدا لا على عتقه اصاله والفرق بينهما دقيق فافهم وولد الام من  
 زوجها ملك لسيدها اذا لم يكن الرق مخورا فان ولد المفزوع بالقيمة على ما ياتي في موضعه  
 وولد من مولاه لا يملك لانه مخلوق من ماله فيعق عليه **باب عق البعض ان يعق**  
 بعض عبده صح وسعي فيما ياتي لاحتمال ان شاء المولى فانه يخير بين التكليف السعي عليه

في المبسوط انه يقع بالعق اذا قارن النية بخلاف ما انت الآخر من ملك دار حرم قوله دار كناية عن الغاية النسبية ولا يلزم بسبب الرتم وقوله حرم صفة الرتم وهو في الحقيقة بسبب النية انه جعل في لسان الشرع نفس الحرم مبالغة في السببية او اعق لوجه الله اوله ليطان وللصنم او ملكا او سكرانا او اضاف عتقه الى ملكه كخون ملك عبد افوقه او شرطه كخون قدم فلان فعبده فووجهه اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت تعليق لما عرفت انه شرط كعبد طرقي خرج اليها مسلما قال الزاهد في شرح القدوري هذا اذا خرج من اعماء والمحل يعق بعق امه لاني بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتبدير اعلم ان عق الولد في بطن امه يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخرج من ان يعق امه لا يعق مستقل ولا يعق بعق امه بل يعق مستقل والاول هو المذكور اوله وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لغيره معق اصاله ولا يكون تابعا لما بل يكون معق اصاله والاول هو المذكور اخبره الثاني في المذكور بقوله لاني بعقة ومن غرض العق على الوجه الثاني انه لا يعق المحل ما لم يولد لانه مشروط بان يكون بين الاعاق والولادة اقل من سنة شمه وحقق هذا الشرط لا يعلم ما لم يولد ولذلك ذكر في الولد دون المحل ثم ان عق المحل على الوجه الاول لا كان في ضمن عق امه لا عقا مستقلا امكن اعتبار التبعية فيمن هذا الوجه وذلك لا ينافي اعتبار عدم التبعية فيمن الوجه الذي فرضناه فاقع في الولد وعجزه من انه يعق تبعا لانه لا يخرج من وجه الصحة ولما كان الاعاق المتعلق للام مستقلا للمحل ايضا في العق على الوجه المذكور صح ان يقال انه يعق قصدا فلا يمكن اطلاقه الى موالى الاب والابن والقول بانه يعق اصاله فلا ارى له وجها وانما ذهب اليه فانه لم يرد ان عدم اطلاقه ولا يمتنع عليه وقد عرفت ان بناءه على اعتنا قصدا لا على عتقه اصاله والفرق بينهما دقيق فافهم وولد الام من زوجها ملك لسيدها اذا لم يكن الرق مخورا فان ولد المفزوع بالقيمة على ما ياتي في موضعه وولد من مولاه لا يملك لانه مخلوق من ماله فيعق عليه **باب عق البعض ان يعق** بعض عبده صح وسعي فيما ياتي لاحتمال ان شاء المولى فانه يخير بين التكليف السعي عليه

باعتاق الباني صرح بذلك في المبسوط وهو اي عق البعض بعد ما عتق في حقه التساوية  
 المولى كالكتاب بل اورد الى الرق اي الى حكمه وهو كونه محلا للتملك والملك بالبيع وغيره فانه  
 زائل بخلاف خلاف الرق نفسه فانه غير زائل عنه عند ابي حنيفة لو عجز وقال اعق كل اسم ان  
 العتق محصو لا في المحل لا يجرى عندنا وعند الشافعي ان كان المعتق موسرا لا يجرى وان كان موسرا  
 حتى يعق ما عتق ويبقى الباقي رقيقا يباع وبشرى ما الاعاق فعلى قول ابي حنيفة يجرى في حالتي  
 اليسار والعسار وقال لا يجرى في الحالين والمعنى بيان المحل في قبول حكم الاعاق يجرى عند  
 فيصوب ثبوته في البعض دون البعض وعندما المحل في قبول حكم الاعاق لا يجرى قال الامر في  
 حكم الاعاق ما اذا فقول انه ازالة الملك عن المحل عنده ولا شك ان المحل في قبول ازالة الملك  
 فيثبت حكم الاعاق في قدر ما اضاف اليه وابنه فيه ويبقى كل المحل رقيقا كما كان فان الاعاق  
 لا يؤثر في الرق عنده وعندما حكم الاعاق اثبات العق بازالة الرق الذي هو حقه والمحل في قبول  
 العتق وزوال الرق لا يرب غير مخرج فاضافة الى البعض اضافة الى الكل فيزول الرق عن الكل من  
 الحقيق ولو اعق شريك خطه اعق الآخر اخرج فروع العق من التبدير والكتابة فان لشريك  
 ان يتصرف فيه بهذه التصرفات او استعاه او ضمن المعتق موسرا اي حال كون المعتق موسرا  
 خطه الضمير مرجع الى الآخر لا معسرا والاولا لها ان اعق واستعس والمعتق ان شرطه ولا  
 للمصدة اذ لا خيار للمعتق في الضمان ويرجع باي الضمان على العبد وقال لا ضمان غنيا اي لا ضمان  
 المعتق عندما حال كونه غنيا والسعاية فقير فقط والاولا للمعتق لما قران الاعاق لا يجرى عند ما ولو  
 قسم كل من الشريكين يعق الآخر في عباق المداية اشارة الى شرط الامتار في المدعي عليه يعني الشريك  
 فانه معتبر في تعيين السعاية على التقدير كلما بقي منها شرط آخر لا بد منه وهو الخلفه ذكره لا قطع في  
 شرح القدوري والعباق المذكورة ساكنة تحت سعيهما في حفظهما والاولا لهما وقال لا سعي للمعسر بل هو  
 اذ على اصلهما الضمان مع اليسار والسعاية مع العسار فان كانا معسرين بحسب السعاية وان كانا موسرا  
 فلا سعاية ولا ضمان ايضا لان كل واحد يدعي اعاق الآخر والآخر نكروا لانيه ولو تخالفا يسارا سعي

في المبسوط انه يقع بالعق اذا قارن النية بخلاف ما انت الآخر من ملك دار حرم قوله دار كناية عن الغاية النسبية ولا يلزم بسبب الرتم وقوله حرم صفة الرتم وهو في الحقيقة بسبب النية انه جعل في لسان الشرع نفس الحرم مبالغة في السببية او اعق لوجه الله اوله ليطان وللصنم او ملكا او سكرانا او اضاف عتقه الى ملكه كخون ملك عبد افوقه او شرطه كخون قدم فلان فعبده فووجهه اي الشرط عتق عليه بشرط ان يكون العبد في ملكه وقت تعليق لما عرفت انه شرط كعبد طرقي خرج اليها مسلما قال الزاهد في شرح القدوري هذا اذا خرج من اعماء والمحل يعق بعق امه لاني بعقة والولد يتبع امه في الملك والرق والعق وفروعه كالكتابة والتبدير اعلم ان عق الولد في بطن امه يتحقق على ثلثة اوجه لانه لا يخرج من ان يعق امه لا يعق مستقل ولا يعق بعق امه بل يعق مستقل والاول هو المذكور اوله وعلى الثاني لا يخرج من ان يكون في عتقه تابعا لغيره معق اصاله ولا يكون تابعا لما بل يكون معق اصاله والاول هو المذكور اخبره الثاني في المذكور بقوله لاني بعقة ومن غرض العق على الوجه الثاني انه لا يعق المحل ما لم يولد لانه مشروط بان يكون بين الاعاق والولادة اقل من سنة شمه وحقق هذا الشرط لا يعلم ما لم يولد ولذلك ذكر في الولد دون المحل ثم ان عق المحل على الوجه الاول لا كان في ضمن عق امه لا عقا مستقلا امكن اعتبار التبعية فيمن هذا الوجه وذلك لا ينافي اعتبار عدم التبعية فيمن الوجه الذي فرضناه فاقع في الولد وعجزه من انه يعق تبعا لانه لا يخرج من وجه الصحة ولما كان الاعاق المتعلق للام مستقلا للمحل ايضا في العق على الوجه المذكور صح ان يقال انه يعق قصدا فلا يمكن اطلاقه الى موالى الاب والابن والقول بانه يعق اصاله فلا ارى له وجها وانما ذهب اليه فانه لم يرد ان عدم اطلاقه ولا يمتنع عليه وقد عرفت ان بناءه على اعتنا قصدا لا على عتقه اصاله والفرق بينهما دقيق فافهم وولد الام من زوجها ملك لسيدها اذا لم يكن الرق مخورا فان ولد المفزوع بالقيمة على ما ياتي في موضعه وولد من مولاه لا يملك لانه مخلوق من ماله فيعق عليه **باب عق البعض ان يعق** بعض عبده صح وسعي فيما ياتي لاحتمال ان شاء المولى فانه يخير بين التكليف السعي عليه

بن بن



للموسر ولا تسمى الضمة لان عتقه ثبت بقولهما ثم الموسر حقه في السعاية لانه لا يتبرئ عنها لعدم  
القضان على صاحبه لانه معسر والعسر تبرأ عنها لانه يدعى الضمان على صاحبه ليساره ولا يقدر على  
الزام الضمان لان شريكه منكروا انما لم يقبل للضمة لعدم الدلالة فيه على انه لاحق له في الضمان ايضا  
ان اللاحق في شرح القدوري من شهد على عتق شريكه اعترف بعتق نصيب الشريك وثبتت  
حتى الحرية في نصيب نفسه وانه لا يجوز التصرف فيه بالملك وقوله مقبول على نفسه وتغير قبل  
على غيره ووقف الولاء في الاحوال كلها اي حال صار ماعا رما ويا راحدا وعليا  
لان كل واحد منكم اعانته فوقف الولاء الى ان يفتقا على اعانته او اقامتهما ولو فرق  
احدهما عتقه بفعل غدا والاخر بعده فمضى وجعل شرطه قال في الحقايق اتفقا انهما لا يديران وظل  
فلان الدارام لا فلا مجال لواحد منهما ان يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى اتفقا  
نصيبك عتق نصفك زال الملك عن النصف وسعى في نصفه لهما موسرين كانا او معسرين او احدا  
موسر والاخر معسر بذاعن وعذبان يوسف يسعى في قيمته لهما ان كانا معسرين ولا يستنى  
ان كانا موسرين وان اختلف شأنهما يسعى في ربع قيمته للموسر وللمعسر وعند محمد يسعى في جميع  
قيمته ان كانا معسرين ولا يسعى في ضده وان اختلف امرهما يسعى للموسر في نصف قيمته كذا في  
الحقايق ولا عتق في عشرين بان حلف كل واحد بعتق عبده على حدة فانج لا يعتق احد  
في قولهم لان المقضى عليه في الحق محمول وكذا المقضى له فتفاحش الجمالة فامتنع القضاء في  
العبء الواحد المقضى له والمقضى به معلوم فقلب المعلوم المحمول ومن ملك ابنه مع آخر فبشره او بهتبه  
او صدقه او وصيته او اشترى نصفه من كبته او علق عتق عبدا لم يقبل عتقه لعدم التاثير لخصته  
الابن ولا يكون ذارح محرم بشره نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يقبل علم الشريك حاله ولا  
علم الشريك حال المشتري وسيكون ابن شريكه في الصوت الاولى وكونه بحيث يعتق على شريكه بشره  
نصفه في الصوت الثانية ولم يعلم ذافي ظاهر الرواية وفي رواية الحسن غير طرح لاضمان فيما اذا علم  
كما لو شره اي يعقق الابن الاولى العبد الثانية ولا يضر الاب والوالى نصيب الشريك كالا يضر الاب

*(Handwritten signature)*

فوقه  
نصف  
نصف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

الباب والمولى نصيب الشريك كالا يضمن الاباء اذا ورث هو مع اقراباين وصورة ماتة  
 ولها عبد هو ابن زوجها وترك اقام الزوج فورث الاب نصف ابنه والاخ نصف الآخر ولا  
 خلاف في هذه الصورة لان المارث ضروري لا اختيار للاب في ثبوته واعتقه الآخر او اشترى اي  
 شريك محير بين ذين الآخرين وقال في غير المارث ضمن نصف قيمته غيا وسعي فقير لانه ابطال  
 صاحبه بالاعتاق لان مباشرة هذه الاسباب اعتاق له ولهم التجرى بعن الكفارة فان كان  
 موسر اوجب الضمان عليه وان كان معسر ايسر المعتق وله ان يرضى ابسا ونصيبه حيث شاركه في  
 المعتق وهو الشري ولا جعة للممل لان الحكم يدور على السبب فلا يضمن كذا اذا اذن له باعتاق نصيبه  
 وان اشترى الاب باقية ضمن غيا او اشترى لان الشريك لم يرض ابسا ونصيبه فخير بين التضمين  
 والاستعانة انما لم يقل ضمن او سعى لاعتق ان الخيا للشريك لا للمعتق وقالنا فيما استعانة  
 فان عندهما للاساية مع الغنى ولو دبره احد الشركاء فاعتقه آخر دبرهما موسر ان ضمن الساكت مدبر  
 لا معتقه اراو بيان من عليه التضمين فكانه يقول ان التضمين على تقدير تعينه باختيار الساكت اياه  
 يكون على المدبر لا على المعتق والمدبر معتقه لكنه مدبر لا لما ضمنه هذا عنده وذلك لان التدبير مختار  
 عنده كالا عتاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب غيره فاعاد ما اختار عتاق حصته فتعين  
 حقه فيه فلم يبق له اختيار اخر كما تضمن وغيره ثم الساكت توجه سببا ضمان التدبير والاعاق  
 لكن ضمان التدبير ضمان معاوضة لانه قابل للمساواة من ملك الى ملك وضمان المعاوضة هو الاصل  
 فيضمن المدبر ثم المدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبرا وقيمة العبد مدبرا نصف قيمته فتأوى  
 الاضعف وعليه الفتوى كمن في البسوط والتمتع وقيل ثلثا قيمته فتا لان المنافع انواع ثلثه وهي على  
 ما ذكر في كتابه العبد المشترك من الهداية البيع واشباهه والاستخدام وامثاله والاعتاق فيكون  
 فبا التدبير فالتسوية ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه الساكت مع ذلك الثلث ملكا  
 للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باقرار الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه دون وجه نظير  
 في حق التضمين واما الاول فقلناه المدبر وثلثه للمعتق فلا يضمن مدبره لشريكه لان التدبير كالا

برای این که

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

نصفه  
ان غفر لي  
عندما لا يجيبني  
عذري

فخری خاں التیمور والا خان زکائی  
ان خیال کی تصویر جو مغربین کے لئے کتب خانہ  
مطالعہ مائتزی الخزانہ ان میں فیض و بخت اور  
بکتاب اور علمی العبد مستحب

فخری خاں التیمور والا خان زکائی

من يدين تلك المنافع بالوحي والسخاء والنج  
انما فطروا شيئا اومضوا شيئا  
واجبة الود ايضا ذلك ليس  
واجبة العبد الذي ليس  
بفعله الوحي فله



لا يخرجني عندهما فحين ذره اعدم صار الكل مذبذبا فيض ثلثي قيمته لشركه موثر او موثر الاخر  
 تلك فلا يختلف باليسار والعسا بخلاف ضمان الا عاق لانه ضمان جنابة ولو قال اي اتم وكذا  
 وانكر تحذره يوما وتوقف يوما ولا سعاية عليها المنكر ولا سبيل عليها للقرءا عنده وقال لا  
 المنكر استسعى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة كسبيل عليها لانه لم يصدق صاحب الغلب  
 افران عليه كانه استنول ما قيمته الحرة ونصيب المنكر على ملكه في الحكم فيخرج الى الا عاق بالسعاية  
 ان المقر لو صدق كانت الحرة كلها للمكر ولو كذب كان له نصف الحرة فيثبت ما هو المتعين  
 وهو النصف ولا حرة للشرك الشاهد ولا استسعا لانه نبراع عن جميع ذلك بدعوى الاستسعا  
 والضمان والاقرار بما مولى الولد يضمن الاقرار بالنسب وهذا امر لازم لا يزده بالبرء فلا يمكن ان يحمل  
 المقر كالمسئول وذكر في الاصل رجوع ابي يوسف الى قول ابي في ولايته لانه ولد فلا يضمن غنى  
 من تركه هذا ايضا عنده وقال لا يضمن نصف قيمتها لان ما لثمة الولد غير متقومة عنده ومتقومة عندهما  
 ولو قال العبد عنده من ثلثة لاهد كافر فخرج واحد ودخل آخر فادى كلام المذكور ومات  
 بلا بيان عنق من ثلث ثلثة اربعة ومن كل من غيره نصفه عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد  
 ربع من دخل ومن غيره كاقال اي يعق من الخارج نصفه بالا جاع لان الايجاب الاول ايربنيه  
 بين الثابت فنيص بالخارج من نصفه ويعق من الثابت ثلثة اربعة بالا جاع نصفه بالا  
 الاول فتشاع النصف المستحق بالثاني في نصفه فاصاب المستحق الاول لغا وما اصاب الخارج  
 بقي فيكون له الربع اما الداخل فينصف ربعه عند محمد لان الايجاب الثاني لما داربنيه وبين الثابت  
 وقد اصاب منه الربع فكذا انصيب الداخل الربع وقال لا يعق نصفه لان قضيه هذا الايجاب النصف  
 كونه دايرا بينهما ولكن نزل الى الربع في حق الثابت لاستسعا والنصف بالايجاب الاول ولا  
 استحقاق الداخل من قبل فثبت فيه النصف ان قال المصنف ولم يجر وارث لانه مال لهما  
 قيمته سواء جعل كل عيب سبعة سهام عنق عندهما وعنق من ثلثة ومن كل من غيرهما  
 وعند محمد كل ستة سهام عنق عنده وعنق من خرج سمان ومن ثلث ثلثة ومن حل سهم وسعي

ثمة ورثته بالايجاب الثاني  
 سبعة صح بقدر النصف لانه قد  
 استحق لثمة بالايجاب الاول

في باقية على القولين ويصح الثلث والثلثان اي اذا كان القول المذكور منه في مرض الموت  
 ولم يجر وارث ولم يجر جوا من الثلث يجمع بين سهام العنق وسعي سبعة على قولنا لا يحمل كل  
 رتبة على اربعة لما جئنا الى ثلثة الرابع فنقول يعق من الثابت ثلثة ومن الاخرين من كل  
 واحد منها سمان فيبلغ سهام العنق سبعة والعنق في مرض الموت وصيته ومحل ثلثة والثلث  
 فلا بد ان يحمل سهام الورثة ضعف ذلك فيجعل كل رتبة على سبعة وجميع المال احد وعشرون  
 فيعق من الثابت ثلثة ويسعي في اربعة ومن الباقيين من كل واحد منها سمان ويسعي  
 في ثمة وعند محمد يحمل كل رتبة على ستة لانه يعق من الداخل عنده سهم فقضت سهام العنق  
 بسهم وصاحب جميع المال ثمانية وعشرو باقي التخرج ما قرأه ان يطلق كذلك قبل وطى اي ان كان له  
 ثلث زوجات مهرهن على التواء فطلقهن قبل الوطى على النصف المذكور ومات قبل البيان  
 وانما قضت المسئلة في الطلاق قبل الوطى ليكون الايجاب الاول موجبا للثبوت فما اضاف اليها  
 الاول لا يبقى محلا للايجاب الثاني فيصير المعنى كالعق سقط ربع مهر من خرجت وثمة ثلثة  
 من ثبتت ومن دخلت لان بالايجاب سقط مهر الواحدة منصفها بين الخاتمة والثابتة  
 فقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني سقط الربع منصفها بين الثابتة والداخل فاصاب  
 كل واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالايجابين وسقط مهر الداخل ثم قال بعض المتأخرين  
 هذا قول محمد واما عندنا فسقط من مهر الداخل ربعه وقيل هو قولنا ايضا وعلى هذه الرواية الفرق  
 لما ان الكلام الاول انما يعتبر تعليقا في حق الداخل في حكم يقبل التعليق واما في حكم لا يقبله يكون  
 تنجيذا في حقه ايضا فالبراءة من المهر لا يقبل التعليق فيكون تنجيذا بالثبوت اليه فثبت التزوي في الكلام  
 الثاني بين الحق وعدة في حقه فينصف بخلاف العنق فانه يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني  
 متروكا في حقه فثبت كله والوطى والموت بيان في طلاق سيم اي قل لزوجة احدكما طالق فوطى  
 احدهما او مات احدهما فكل منهما بيان ان المراد به الاخرى اما الوطى فلانه لا يحمل الا في الملك  
 واحدهما فزال عند الملك بالطلاق فكان الوطى مستقبيا للملك في الموطوعة فثبت بالآخر

في الاول



لنزول الطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان ان تشا بوجه فلا بد من محل كونه مبيع  
 وبه صدق ويدبر واستنبط في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما  
 او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك  
 فابيع ونحن يدل على ان الملك باق في المبيع فلا يكون مراد بالآخر عتاق واما الموت فقد برهانه  
 قال في الكافي ذكر التسليم في العتق والصدقة وفي الهداية وقع اتفاقا يعني لا يحتاج الى لان لا قدم  
 عليه دليل على بقاء لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا يتوقف دلالة على القبض دون  
 وطى فيه هذا عنده وقال في ايضا بيان لانه لا يلزم الا في الملك فيدل على ان الموطوء ملكه فلم يكن  
 مرادة بالاعتاق ولان الملك ثابت فيها ولما كان له ان يستخدها وهذا لان العتق الميمم معلوم  
 بالبيان والمعلق بالشرط لا يزل قبله واول ذلك انه انما كانت حرة ان ولدت ابنا وبنتا  
 ولم يزل الاول عتق نصف الام والبنت والابن عبد لان الاول ان كان هو الابن فلا يلزم بالشرط  
 والجارية يكوننا تبعا لنا اذا لام حرة حين ولدتها وان كانت البنت لم يعتق احد فعتق نصف الام  
 والبنت واما السلام فبرق في الحالين فلهذا يكون عبدا ولو شهدا بعتق احد عبدا بطلت بطلته  
 خلافا لما واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عنده والدعوى من المحل  
 لا يتحقق فلا يقبل الشهادة وعندهما تقبل الشهادة عنه في الصلوات المذكورة وان ائتم لم تدعى  
 الا في وصية اي ان شهدا ان عتق احد عبدا في مرض مومنه او شهدا على يدبيرة في صحته او مرضه  
 واديا الشهادة في مرض مومنه او بعد الوفاة تقبل اسخا نانا لان التدبير حيث ما وقع وقع  
 وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والمضم في الوصية انما هو الموصي لان نفسه يعود اليه  
 معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث ولان العتق يشيع بالموت فيها فضا كل منهما  
 متعينا ولا اشكال في الدليل الاول من حيث ان المولى يكره تدبير احد عبدا او الوارث يكره ذلك  
 بعد موت المورث والعبدان برهان انما تان كيف يقال ان المدعى هو الموصي او خلفه لان  
 مدعى حكمي باعتبار ان النفع يعود اليه لا حقيقة فلا ينافيه كراهة هذا في نفسه والامر في خلفه اسفل

في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك

نعم يرد على الدليل الثاني انه مخصوص بما اذا اذيا الشهادة بعد الوفاة ثم انه لا يخالف القبار  
 الجلي فلا وجه لطلاق الاسخا ن عليه قال في محضر المحيط وان شهدوا بعد موته انه قال في حوته  
 احد كافرا فلا راية فيه واختلفوا على قوله لا خلاف لطريق الاسخا ن فعلى طريق الوصية لم تقبل  
 وعلى طريق الشروع تقبل والصحح انه تقبل بخزان كون معلولا بالعلمين فتعدي احد بها في حتم  
 القبول وقبلت في طلاق احدى نساها انما قال ابو حنيفة بقبول الشهادة ههنا لان في الطلاق ولو  
 في الميمم حرهم الفرج وهو حق الله فلا يشترط الدعوى بخلاف العتق في الميمم فانه لا يحرم الفرج عنده فلا ملك  
 لا يقبل بقبول الشهادة في عتق احدى منه يعين ما ر في عتق احد عبدا وعتق الامة ان حر الفرج  
 في عتق احدى منه تفزع على دل عليه قوله ان حر الفرج بطريق المفهوم فافهم **باب**  
 الحلف بالعتق يعق بان دخلت كحل عبدا يومئذ حر من له حين دخل ملكه بعد حلفه او قبله  
 يومئذ من له وقت حلفه فقط مثل كل عبدا او ملكه حر بعد دعوى كاي يعق من له وقت حلفه فقط  
 في قوله كل عبدا او ملكه حر بعد دعوى اي يعق عند بعد الحلف لا المحل بكل ملوك لي ذكر قوله  
 لا قبل من نصف سنة اي وان تعين وجوده وقت الحلف وانما قيد بالذكر لانه عند الامة  
 عنه يعق الامة وينبعها المحل وفي كل عبدا او ملكه حر بعد موت من له يوم قال الامر ملكه  
 بعده لانه ما اضاف العتق الى الموت فمن حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال  
 ويصير مدبرا من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا يتناول من ملكه بعده ولا يصير هو مدبرا  
 حتى يتحقق العتق فجو بيعه فان مات عتقا اي من له وقت البيع ومن ملكه بعده من التلت  
 اما عتق الاول فلانه مدبر واما عتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت من حيث انه ايجاب  
 الموت يصير وصية فيتناول ملكه بعد هذا القول لان المعبر في الوضاي الملك حال الموت  
 ومن عتق على مال مقدس كف على فائدة هذا القيد او به بان يقال انت حر على الف وبالف  
 فقبل عتق والمال دين صحيح حتى يصح الكفالة به بخلاف بدل الكفاية على كسيتاني في موضع  
 والمعلق عتقه بالاداء بان يقال ان اديت الى كذا فانت حر ما دون تسلمك من اداء المال ان

في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك  
 في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك  
 في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك  
 في عتق ميمم اي ان قال احد كافرات احدما او باع احدما او استولدا حديهما فكل من البقرات المذكورة بيان ان المراد بالآخر لان لا عتاق الملك



عق على المكاتب وتعيده اذ كان بالجلس ان علق بان وطول الامر على المولى عليه ان ادى  
 ما كسبه قبل التعليق لا ما بعده **والا** في حال اداية ما كسبه قبل التعليق وحال اداية  
 ما كسبه بعده وان علق على ماله **والا** في حال اداية ما كسبه قبل التعليق وحال اداية  
 اخذ متصل بقوله وعق اي علق وان كان لا اداء بطريق التعليق **والا** ان ادى بعضه  
 لا يعق ان ادى بعضه وان قيل فاقبض في تصليكه بهما ما ذكر في حق اداء الكل وعدم العلق  
 البعض **والا** قال لان عند بعض المشايخ ان ادى البعض لا يجبر على قبول فعله الروايات  
 البعض بطريق الخلية لا ينزل المولى منزلة العقبان لكن الخلة ان يكون قابضا لكنه لا يعق لان شرط  
 العلق اداء الكل ولم يوجد فلا يعق **والا** لا جبر قابضا في حق البعض قال في التبيين اذا كان  
 المال معلوما وان كان مجهولا بان قال ان ادى الى درهم فانت حر لا يجبر على قبول المال لان شرط  
 الجاهل لا يكون في المعاوضة فيكون مينا محضا ولا جبر فيها في انت حر بعد موتى بالفان قبل بعد  
 موته **انما** اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب العلق اضيف الى ابد الموت وانما يعتبر القبول بعد  
 نزول الاجاب واعتقه الوارث والقاضي او الوصي لان العلق تأخر عن الموت لا يثبت الا باعنا  
 واحد من هؤلاء كذا في غاية البيان علق به اي بالالف والآي وان لم يوجد مجموع الامر من فلا اي  
 لا يعق اما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما كان العلق متى تأخر عن الموت لا يثبت الا باعنا  
 الوارث او من يعق مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام في العلق بالالف لاني  
 العلق مطلقا وذلك لا يوجد بول قبول العبد بعد موت المولى ولو حرره على خدمته سنة قبل علق  
 وخدمته سنة في وجب عليه لخدمته سنة وان مات مولاه قبلها اي قبل لخدمته بحسب قيمة اي قيمة  
 العبد وخدمته قيمة خدمته كبيع عبد منه بعين فملك بحسب قيمته وخدمته قيمتها الخلافة الاولى  
 بعينه على الخلافة الثانية ووجه البناء انما كايتم تسليم المعين بالملك يتعد الوصول الى الخدمة  
 بموت العبد فصا نظير الماله انه معاوضة مال بغير مال لان نفس العبد ليست بمال فحقه اذ ملك  
 نفسه ولما انه معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وفي اعتقنا بالف على ان تزوجها ان

هذا هو الحق في العلق  
 لان العلق لا يثبت الا باعنا  
 واحد من هؤلاء كذا في غاية البيان

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

وابت عتقت **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 ولو قال عتقت على رجل علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 القيمة لانه لا قال على شخص **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 كما قال قسم عليهما ومن يبيع عبدا ماله **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 فخصه مائة اي خصه مائة مائة في وجهه اي في ماله قبل علق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 الاول وهو المولى في الوجه الثاني **باب** التدبير في حق العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 موت المولى والاستيفاء وهو في الشرع طلب المدة من الالة وانه المولد المستوفى وبها من لا  
 التي خرج بها في الشرع من المولى الى المخصوص ومن علق من دبر مطلقا حتره من علقه وهو  
 ما قيد فيه الموت بقيد لا يحكم بوقوعه فادعوا ان من مرضى هذا فهو باذات فانت حر  
 او انت حر من دبر مائة او انت مدبر او دبرتك او ان مثا الى مائة سنة اي ان من وقت  
 من هذا الزمان الى ذلك الوقت ما بين سنة فانه مطلق معنى وان كان عتقه لفظا اذا كان العقبان  
 موته قبل هذه المدة بان كان **باب** التدبير في حق العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق **والا** علق على امره لان شرط ابد البذل على الغيلا في العلق  
 فدره لا يباع ولا يوهب خلافا للشيخ فان عتقه بجز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم ويستاجر  
 والالة توطا وتكح وان مات عبده علق من ثلث ماله وسعي في تلمينه ان لم يترك غيره وفي كل  
 ان كيت خوف دية لان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى الموت والحكم غير ثابت في الحال فنفذ  
 من الثلث وسعي اي صحه ببيع وجميع ما يوجب انتقاله من ملك الى ملك ان قاله ان من  
 هذا المرضي هذا اولى سنة ونحوها مما لا يغلب وقوعه وعق ان وجد شرطه كعق الدبر اي يعق  
 من الثلث كما يعق الدبر المطلق منه وانه ولدت من سيدة او من زوجها فملكها ام ولد له  
 الاخير خلاف زفر والشافعي وحكما كالمدبرة الا انها يعق عند موته من كل ماله ولم تسح له دية  
 ولا يثبت له سبيل الالة ان يقرب فان افر فولدت افر يثبت له سبيل بلا وعق وانفق بنفيله علم  
 ان الفراش باضعيف وهي الالة او متوسط وهي ام الولد وقدر حكمها او قوي وهي المنكوبة فثبت

هذا هو الحق في العلق  
 لان العلق لا يثبت الا باعنا  
 واحد من هؤلاء كذا في غاية البيان

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق

هذا هو الحق في العلق



نسب ولد بلا دعوة ولا ينفي بالبقى بل باللعان او اقوى وهي العدة فثبت نسب ولدا  
ولا ينفي اصلا لعدم اللعان واما ولد الذي اذا اسلمت شتى في قيمتها وتعتق بعدها اي العدة  
وقال زفر نعت في الحال والسعاية دين علينا ان عرض عليه الاسلام فابى وحينئذ ما اى تنقيح  
ولد كالكاتب ان عرض فاسلم فان ادعى ولداً مشتركاً اي بين المدعى وآخر ثبت نسب بينهما  
لا ينجري اذا الولد الواحد لا يتعلق من آراء رجلين وهي آراء وليه هذا بالاتفاق لان الاستيلاء  
عندهما وعنده يصير نصيباً ام ولد له ثم يملك نصيب صاحبه باللعان وهو الذي ذكره بقوله  
وضمن نصف قيمتها ونصف عقوبة لانه وطى جارية مشتركة اذا الملك ثبت حكماً للاستيلاء  
فينتقبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولده جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر  
لان الملك ثبت هناك شرطاً للاستيلاء فينتقبه فصاروا طناً ملك نفسه وانما كان ذلك لان  
ماله لا يكتفى من المثل للاستيلاء لانه حق مملك لا حقيقة ملك ولا حقة فلهذا يجوز له ان يزوجها  
بخلاف الشريك فان له حقيقة الملك في النصف فيكفي لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل لقيمة  
ولده لان النسب ثبت مستنداً الى وقت العلوق والضممان يجب في ذلك الوقت فيجوز الولد  
على ملكه ولم يتعلق شيء منه على ملك الشريك وان ادعى ما معاً فهو مملوكاً خلافاً لما نفي فان عده  
يرجع الى قول القايص وهي ام ولد لهما وعلى كل بعض عقر على قدر حصته وتفاضل ان تساوي او يورث  
من كل ارث ابن لانه اقر له بميراثه وهو حجة في حقه وورثته ارث اب الاستيلاء في السببان  
ادعى ولداً سكانية لانه عقر لانه لا يتقدهما الملك لما اراد من المثل كاف لصحة الاستيلاء  
ونسب الولد وقيمتها لانه في معنى ولد المهور حيث اعتمد دليلاً وهو ان كسبه فلم يرض برفقته  
فرا بالقيمة ثابت النسب منه لا الامة اي لا نصير لانه ام ولد لانه لا ملك له فيها حقيقة  
ان صدق مكانته وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقه اعتباراً بالاب ووجه الظاهر الفارق ان  
المولى لا يملك التصرف في اكتب مكانته حتى لا يملكه والاب يملك مملكته فلا يعتبر تصديقه والا

منه في قوله لا يتقدهما الملك لما اراد من المثل كاف لصحة الاستيلاء  
الاستيلاء الذي يعرف  
الاستيلاء كما في قوله  
منه في قوله لا يتقدهما الملك لما اراد من المثل كاف لصحة الاستيلاء  
الاستيلاء الذي يعرف  
الاستيلاء كما في قوله

في الشريعة

اي وان

اي وان لم يصدق مكانته لا يثبت نسبة الا اذا ملك بعه فانه ثبت نسبة منه لقيام  
وزوال المانع **باب** الايمان هو ايمان المسلمين في الشرع عقده قوي به عزم الى الف  
على الفعل او الترك اعلم ان الايمان نوع يعرف اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المقسم  
ويسمون ذلك حسناً الا انهم لا ينجحون ذلك بانه وفي الشرع هذا النوع من اليقين لا يكون الا بالله  
والنوع الآخر الشرط والجزاء وهو بين عند الفقهاء لا فيما من معنى اليقين وهو الملعن والاباحي ولكن  
اهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمصداق الكتاب بيان النوع الاول فقال  
القسم ثلث غموس يا ثم به وهو حلفه كاذباً عدا سوا كان على فعل او ترك او على غيرهما كما اذا قال  
وانه انه جرح الان ولغو بري عفووه وهو حلفه طائفاً انه حقه وهو ضيق ومنعقد وهو حلفه على  
وكفره فقط خلافاً للثاني فانه يكفر عده في الغموس اي ان حنث ولا تأثير للسهو والاكراه  
في الحلف والحنث يعني بحسب الكفارة وان كان الحلف والحنث سواء او اكراما خلافاً لما نفي في المثل  
من السهو ما يتم النسيان لانه يتصور في الحنث وان لم يتصور في الحلف وهو بانه او باسم او سوا  
تعارف الناس الحلف به او لا في الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح ذكره في الشيبين كما ذكره  
او ارحيم والحق وبصفة تجلف بنا كغرة الله تع وجلال وكبريائه وعظمت وقدرته لا يغير الله  
كالبني والفران والكعبة ولا بصفة لا يخلف بغيره فاعرفه رحمة وعلمه ورضاه وغضبه ومخطه و  
عذابه وقوله لعمر الله هو بين باعتبار النص قال الله لعمر وعمر هو البقاء والبقاء من صفات الله  
فكانه قال والله الباقي من البسوط واما الله قال محمد معناه امين فجميع اليقين تقديره وامين الله  
الا ان الثون اسقطت عند كثرة الاستعمال للتحقيق وهذا هو مذهب نحوي ككوفه واما البصري  
فيقولون معناه والله وامين صله وعنده الله وميثاقه وانقسم واحلف واشهدوا وان  
لم يقل بالله فيه خلافاً لزرع وعلى نذر او بين او عده وان لم يضيف الى الله وان فعله فانكروا  
وان لم يكفرا فان قال هذا لانه على الكفر بالفعل المذكور فيكون مبنياً بسبب التعليل وعدم كلفه  
الفعل مظنة الدلالة على عدم صحة التعليل وبلزوم عدم صحة اليقين فكان في عدم كلفه ذلك لو لم يفرغه

منه في قوله لا يتقدهما الملك لما اراد من المثل كاف لصحة الاستيلاء

الاستيلاء الذي يعرف

من صفاته

منه في قوله لا يتقدهما الملك لما اراد من المثل كاف لصحة الاستيلاء



بما ذكرناه وانما يكون مينا لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فقد اعتقده واجب الامتناع وقد كان  
 القول بوجوبه بغيره مجله مينا كما نقول في تحريم الحلال علقه باض آيات لا يكفر به سواء علق الكفر  
 بفعل ماض او مستقبل عند مقاتل ان كان يعلم انه كاذب كلف لانه علق الكفر بما هو موجود و  
 التعليق بالموجود تخيير وعن ابن يوسف انه لا يكفر باعتباره الماضي بالمستقبل والصحيح ان كان عالما  
 انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او عنده انه يكفر بالجلف في الغوس او بمباشرة  
 الشوط في المستقبل كلف مينا لانه لما اقدم عليه وعن ابن كير فقد رضي بالكفر وقال الشافعي لا يكفر  
 مينا كذا في البيهقي وسوكندي في حرم يمين قوله لعمر الله مينا ويمن خبره وانما لم يقل قسم لما عرفت  
 ان القسم ضمن القسم الاول من اليمين وبعض ما ذكر ليس منه وحقا وحق الله قال في الحاشية وعن  
 الله يمين عند ابن يوسف وقال ليس يمين وهو الرواية عنه وقوله واليمين اتفاقا وحاشية  
 خلاف والصحيح انه يمين ان اراد به اسم الله وعمرته وسوكندي حرم بجذاي باطلا قال في صحيحه المصنف  
 في اللغة العارسية مشتركة بين الحلال والاستقبال وانما يتحقق الاول بزيادة لفظي وبذلك الفرق  
 بين قوله سوكندي حرم وقوله سوكندي حرم حيث كان الاول مينا دون الكس وان فعله عليه غضبه  
 او سخطه السخط لا يكون لامن كبرياء والعطف دون الكفا والنظر والغضب يستعمل في العنبر  
 فيكون غم منه يقال سخط السلطان ولا يقال سخط الخادم من فوايد خوار زاده واعتدوا انما كان  
 او سارق او تارب خمر او اكل ثوبا او جوف القسم الباء والواو والياء وتضم كانه فعل  
 كفارة عن حق رتبة او اطعام عشرة مساكين كما هي في الطعام او كسوتهم كل ثوب يستعمل في  
 فلم يجر السراويل الا اذا كان قيمة قيمة طعام عشرة مساكين فانما يجر عن الطعام باعتبار القيمة  
 وان عجز عنها اي عن الثلثة المذكورة وقت الاداء يعني وقت وجوده لا وقت ارادته دل على ذلك  
 ما في ذكر في المبسوط من انه اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم او يكسوا بجره الصوم  
 وعليه الكفارة بالطعام والكسوة صام ثلثة ايام ولا خلاف ان الشافعي لم يجر قبل حنث ان قدم الكفارة  
 على الكنت لم يجره خلافا للشافعي لانه لما بعد السب وهو اليمين فاشبه الكفر بعد الحج والاعادة

قوله لا يكفر باعتباره الماضي بالمستقبل  
 قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

ان الكفارة

ان الكفارة يستلجانية ولا جانية واليمين ليست بسبب لانها مانه غير خضية بخلاف  
 الطرح لانه مفض ثم لا يستلج من السكين او وقوعه صدقة كذا في المذانية وفيه ان يستلجانية حكمه  
 الكفارة لعلتها والعبرة للعلة لا للحكمة فالوجه ان يقال ولما ان اليمين ليست بسبب لانها  
 مانه فانما انعقدت للبر والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين سببا للحال السبب  
 الحنث واليمين شرط فلا يقدم على الحنث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية وجه الفرق ما  
 له وعليه في كتب الأصول ومن حلف على عصية كعدم الكلام مع ابيه حيث شأى يجب عليه ان يحنث  
 قال في المبسوط حتى عليه ان لا يفعل لانه متى عن الاقدام على المعصية ولا يرفع الشئ يمينه وكفر  
 ولا كفارة في حلف كافر وان حنث مسلما ومن حرم ملكه لا يحرم بغيره اليمين لان تحريم الحلال الى  
 الله لا الى العبد لكنه يصير محظورا بسبب الخطا ثم من الحنث ما كان المباح اخص من الحلال ولذلك  
 قال وان استباحه كفر لم يقل وان سخطه كفاي عامل معاملة المباح كفر لان تحريم الحلال يمين على  
 وقال الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقا اي غير معلق بشرط نحو نذر على صوم هذا اليوم ومعلقا  
 بشرط بريد كان قدم غايبي فوجدته في وبالم برده كان زنيته في او كفر هو الصحيح رواه  
 اما الاول فلانه قد صح رجوع الى حنثه عما نقل عنه في ظاهر الرواية من وجوب الوفاء سواء علقه  
 بشرط لا بريد فيه معنى اليمين وهو المعنى لكنه بظاهره نذر تخيير لا يقال ان كان الشرط امرا جازما  
 كان زنيته مثله ينبغي ان لا يتخير لان التخيير تخفيف والطعام لا يوجب التخفيف لاننا نقول لا يخلو  
 لمخصوص الفعل وكونه حراما في التخيير وانما نشأ ذلك عن التعليق بشئ لا بريد حراما كان وحلالا  
 فلا يلزم كون الطعام موجبا للتخفيف وانما يلزم ذلك ان لو كان لمخصوص الفعل وطهرته من ذلك  
 ايجاب التخيير ولا بأس في وجود التخيير اذا لم يكن مترتبا على الفعل الحرام ومن وصل الى الله تعالى  
 حلفه بطل قال مالك يلزم حكم اليمين والنذر **باب** حلف الفعل من حلف لا بد من  
 يحنث بفعل صفة الا ان ينوي بسبوت دون الصفات فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يحنث  
 في القضاء ذكر في المبسوط لا الكعبة او مسجدا وكيفية او بجهة او ديارين او طلبة باب لا يحنث

قوله لا يكفر باعتباره الماضي بالمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل

قوله لا يكفر في الماضي والمستقبل











ما دون الركبة ومن الدواب كعب كذا في الفناوى الظهيرة فلا تحت لو شرب من بئنا ما أخذ  
 وقال لا اذ شرب بئنا حنت لانه المتعارف المفهوم ولان كلمة من التبعض وحقيقته في الكرم وهي  
 منعه ولذا تحت بالكرم اجاعا فتحت المصير الى الجواز وان كان معارفا ذاك ان الحلف  
 على الشرب من بئنا واما اذا كان على الشرب من بئر يكون من عنده لا بئنا الغاية وعند التعميم  
 والحلف لا يشرب من بئنا وذلك ان البئر ليس من جنس المشروب فلا بد من المصير الى الجواز اما في كلمة  
 من وفي البئر وزج ابو حنيفة الاول نظر الى ان ابتداء الغاية اصل التبعض على انقله الرضى الميز  
 وعبد القاهر والرحمى فكان من لم ينقل عن معناه الاصلى ورجمه ان في نظر الى المتعارف بخلاف  
 الحلف من بئنا وتخليف الالى تحمله بكل واعراقى كمالا لا يندى اعتد تخلف الالى رجلا يعلم بكل  
 مضدا في البلد كمال والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحق لا الغسل لان معناه الطهر  
 ويتحقق ذلك في الميت والتقريب يقيد القريب بما دون الشتر في يقضين بئنا الى في الشتر  
 بعيد وما اصطفى فادام قال ابن الانبارى لا ادام ما يطيب الطبر ويصلح ويلتذ به الاكل وهو يوم  
 المايح وغير المايح وما الضبع فمقتض المايح وهو ما يغرس فيه الخبز ويتون به كذا في المايح ولتنبه  
 على عموم الادام قال كذا المايح لا الشواء خلافا لمحمد فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو ادم كالحكم  
 والبعض ونحن ولا تحت في الاكل من البئر فاكل طيبا او من هذا الرطب واللبس الذين ياكلون  
 بل مشروب الا ان ما نخذ منه ناكل فاكل غير اكوشير اكل هو الذي استخرج ما في اوبس فاكل طيبا  
 قال في المبسوط لان الرطب وان كان من جنس البسر الا ان الانسان قد تمتع من تناوله احد  
 ولا تمتع من تناوله الاخر فان كلاما من الصفتين يصلح داعية الى اليقين والاصل انه متى عقيدته  
 على عين بوصف يدعو ذلك الوصف الى اليقين بقيد اليقين بقيد ذلك الوصف وينزل منزلة الا  
 او لما فاكل سمكا هو طبا كان وما في وفيه خلاف مالك او لما او لما فاكل آنية ولا في لا يشترى طبا  
 فاشترى بئنا بئنا فيها رطب لكياتة سي عنقود النخل وحنت لو حلف لا ياكل طبا او بسرا  
 او ولا بسرا فاكل بئنا اي كل طبا بئنا او بسرا فاكل رطب لانه بئنا بسرا الذي كثره رطب

حنيفة في قوله لا يشرب من بئنا  
 ما دون الركبة ومن الدواب كعب كذا في الفناوى

ولا يشرب

حنيفة في قوله لا يشرب من بئنا  
 ما دون الركبة ومن الدواب كعب كذا في الفناوى

وشي قليل منه بسرا والبسر الذنب عكسه هذا عنده وقال ابو يوسف لا تحت في الرطب البسر  
 الذنب ولا في البسر الرطب لانه يجمع الى يوسف فيما ذكر في البداية ومع ابن حنيفة فيما ذكر  
 في المبسوط والابيض والاسود وغيره ولا ياكل في فاكل كذا او كذا لا ناكل حقيقة فان ناكل  
 من البئر وبستعمال استعماله وقال صاحب المحيط في عاده اهل الكوفة واما في عرفنا فلا تحت بكلام  
 لانها لا بعد ان ناكل او لم ناكل او ناكل لانها حقيقة لانها حرام وذكر العباسي انه لا تحت بكل  
 الخبز والادنى قال في الكافي وعليه الفتوى والغذاء الاكل اي لا ناكل من طلع فجر الى الظهر والعشاء  
 منه الى نصف الليل والشمس من البئر في ان لبست او اكلت وشربت ونوى عينا اي ان نوى  
 ثوبا مقبلا او طعاما مقبلا او شرابا مقبلا لم يصدق اصلا اي لا فضا ولا ديانا لان النية تانضج  
 في المنقوض والشوب وما ايضا به غير كذا تبصيرا والمقتضى لا عموم له فلو غت نية التخصيص فيه  
 ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا وقال نوبت شيئا دون شيء دين اي صدق ديانا لا فضا لان  
 عام فنية التخصيص صحيح الا انه خلاف الظاهر وان البئر حقيقة وانما قال حقيقة لان مكانه عادة البئر  
 بشرط عندنا ثلث خلافه فشرط انعقاد الحلف سواء كان بئنا او بالطلاق او بالعتق  
 وبما في مكان شرط بقا به خلافا لابن يوسف فيما من قال لا يشرب من هذا الكوز اليوم ولا ما فيه فخرج  
 على الخلافية الاولى ولا تأثير لقوله اليوم في هذه الخلافية انما تأثيره في الخلافية الثانية فانه اذا ذكر  
 فيها القيد المذكور تحت في قوله جميعا على ان يفسح عنه قوله وان اطلق فكل في الاول دون الثاني  
 الفرق عندنا ان في الطلق يجب البئر كاذب لكن بئنا بشرط ان لا يفوته مدة عمره فاذا مات  
 البئر بقاء ما عقد عليه يمين تحت في بئنا ما في الوقت يجب البئر في الجواز الاخير من الوقت عند  
 ذلك لم يبق محلية البئر لعدم الامكان فلا يجب البئر فيه وبطلان يمين او كان فحسب في يومه فخرج على  
 الخلافية الثانية لا تحت خلافا له فانه تحت عنده فيما وكذا في صورة في الطلق لان الحد في الطلق  
 في الحال وفي الوقت بعد مضي الوقت وتفصيل التحليل من الطرفين يطلب من البداية والفرق بين الطرفين  
 الوجه الذي ذكرناه ظاهره وان خفي على بعض الناس فيه وان اطلق فكل في الاول دون الثاني فذكر

من انقضى عا ولا يشرب من بئنا  
 ما دون الركبة ومن الدواب كعب كذا في الفناوى

ولا يشرب



وفي بعض من السماء او ليقبلن الحجر ذبها او ليقبلن فلانا عالما بموته انفعدا لكان البر وحنت  
 عادة خلافا لزمنا وان لم يعلم فلان اذ براد القتل المتعارف وهو متعجلا فاما اذا علم فانه  
 قبله بعد احيا الله وهو ممكن وقد شربنا وحنتها وعصها كغيرها وقطن ملك بعد ان يستمن  
 عنك فمدي قوله قطن مبتدأ فمدي خبره ومعنى المدي المصدق به بكلامه لانه لم يبدى بها هذه  
 وقالا ليس عليه ان يمدى حتى نعلم من قطن ملكه يوم حلف وحنته فمدي على لاختام حنته وعصها  
 لم يصرح على خلافه وبقي لا لانه يستحي في الزمان لان معنى الايمان على العرف لا على في الزمان بل  
 لان الخلق به على الانفراد معناه ومن حلف لا ينام على هذا العرف فقام على ارام فوقه حنت لاسم حنت  
 واثنا آخر لان الزمان تبع للعرف لا العرف تبع للزمان او حلف لا يجلس على الارض فجلس على ساط او حلف  
 فوقه لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها لاسم حنت لانه جلس على الارض ولما سمع له  
 حلف لا يجلس على هذا التفسير فجلس على ساط فوقه لان الجلوس على ساط فوق السرير جلوس على السرير  
 جلوسه على سريره فوقه لانه مثل الاول فقطع النسب عنه ولا يفعله يقع على الابد ويفعله على مرة يعني ان  
 كان على التكرار على الابد وان كان على الفعل لم يفعله مرة وبقي النسب الى بيت الله والى الكعبة  
 يجب حج او عمرة متشابها ومن ان ركب ولا مشى وبقي الحرف والذباب الى بيت الله لان الزمان لا يجرى  
 الحرة بهذا اللفظ غير متعارف ولا يمكن ان يجابا باعتبار حقيقة اللفظ لانه لا يثبت بقرينة مقصودة  
 او المشى الى الحرم والمسجد الحرام ذاعده وعندها يجب حج او عمرة فيها او الصفا والمروة ولا يثبت عليه  
 قال المولاه ان الحج العام فانت حرة فمدي حرة الكوفة ذاعدها وقال محمد بن عيسى لان هذه الشهادة كانت  
 على امر معلوم وهو النسخة يكونه من ضرورة انتفاع الحرف في شرط قال في كتاب الحدود من البسيط لا يقال  
 لان ذلك اذ لا يكره كراهة الاوليا فيجوز ان يكون في يوم واحد بكلمة الكوفة لانا نقول انا امرنا بيا اكل  
 على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر لانه في باب النسب من انه يثبت لمن ولد ستة اشهر من زوج شرعي وحرته  
 في المذهب ولما اتفقت على النفي لان المقصود منها نفي الحج لانه لا يثبت النسخة لانه لا يطلب لها نصا  
 كما اذا شهدوا انه لم يحج غاية الامر ان ما قبل ان النفي الذي يحيط به علم الشاهد ومثل الاثبات وحنت

في حلف

في حلف

في حلف

ساعية يتي في لا يصوم لوجود الشرط او الصوم سوا الامساك عن المفطرات على قصد التقرب  
 والشرع في الفعل يسمى فاعلا عرفا لا بد من هذه الضميمة التي ذكرت في التبيين اذ به يندفع ما يقال  
 الصوم الشرعي هو صوم اليوم واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحل على المعنى الشرعي لا بما  
 قيل الشرع اطلقه على ما دون اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل اذ لا دلالة في الآية المذكورة على  
 اطلاق الصوم على الامساك ساعة ولو سلم فليس كل ما يطلق عليه اللفظ في القرآن معنى شرعيا  
 وذلك ظاهر لا يوصم يوما او صوما حتى يتم يوما لانه لا يرد به الصوم التام المعبر شرعا وذلك بانها  
 الى آخر اليوم واليوم صريح في تقدير الامة به وبركة في لا يصلي لا بما دونها وان ضم صلوة فشفع لا  
 اراد بالشفع الركعتين ولا عبرة باتيان العدة وبولدت ميت في ان ولدت فانت كذا وعنى الحنفية  
 ان ولدت فتور ان ولدت ميتا ثم حيا ذاعده وقال لا يفتق لان الشرط قد تحقق بولادة  
 لانه ولد ولد حقيقة وعرفا وشرعا فدخل الميم الى آخره لان الميت ليس محل للحرية وبقي ان  
 اسم الولد قيد بوصف الحرة لانه قصد اثبات الحرية ذاعده وبقي لا يثبت في الميت وفي يقضين  
 اليوم وقضا فمدي او بغيره او سحته او باعه بشيئا وقضه بتر ولو كان ستوقه او صا او  
 وبه لا ياتي في آخر كتاب القضاء بالزيف والنبه حرة والسوقه وفي لا يقض منه درهمان  
 درهم حنت يقض كله متوقا لا بعضه دون باقية او كله بوزنين لم يخللها الا على الوزن وفيه خلاف  
 لزفر ولا في ان كان في الامانة فكذا لا يملك الا حنين لان المقصود منه عرفا فمدي ما زاد على المائة  
 وفي الجامع الكبير لو ملك زيادة ان كان من جنس مال الذكورة حنت والافلا ولا في لا يشترى بجانا  
 ان ثم ورد او يامينا لانه اسم لما ساق له ولما ساق وفي النسخ والورد يعتبر عرفا بانه  
 الخالف قال في المذاهب على وفق ما في اصل الجامع الصغير ومن حلف لا يشترى بغيره ولا ياتي له فهو  
 على منه اعتبار العرف يعني عرف اهل الكوفة ولما يمتي بايه بالبيع النسخ والشرع يمتي عليه ان حلف  
 على الورد فالبين على الورد لانه حقيقة فيه والعرف مقرر له وفي النسخ فاض عليه ذكر الكفر في تحقيره  
 انه لو اشترى الورد يعني فيما اذا حلف لا يشترى بغيره ايضا فان البين وهذا معنى

في حلف

في حلف

في حلف

في حلف



على العرف وفي عرف الكوفة بايع الورق لا يسمى بايع البنفسج وانما يسمى بايع الدرس فيجب  
 الجواب في الكتاب على ذلك ثم شاذ الكرخي عرف اهل بغداد انهم يسمون بايع الورق بالبنفسج ايضا  
 بحث **باب** الحلف على القول وحلت في لا يحكم ان كلمة نايما بشرط ايقاطه  
 هذا على بعض وايات المبسوط قال صاحب المداية وعليه شاذنا وفي النسخ وهو الصحيح وفي الا بانه  
 ان اذن لم يعلم به فكله خلافا لابي يوسف فان عنده لا بحث لان الاذن لا يطلق ولما الاذن  
 مشتق من الاذن الذي هو اعلام فاذا اذن ولم يعلم يكون اذنا وما في المداية او من الوقوع في  
 وذلك لا يتحقق الا بالسمع لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا لم يعلم لا فيما اذا لم يسمع  
 لانكم صاحب هذا الثوب فباعه فكله وفي لا يحكم هذا الشاذ فكله شاذ لان الوصف المذكور لا يصلح  
 مانع من الحكم فبما بالذات لان وصف الشاب كوصف الصبي صالح للمنع الحكم بل لانه لم يجز  
 داعيا في الشرع بناء على ان حرج المسلم يمنع الكلام مني عنه لاني لا يحكم فقرا القرآن اوسع والمطر  
 او كبر في الصلوة وفي خارجها بحث قال في المداية ان حلف لا يحكم فقرا القرآن في صلوة لم يثبت  
 وان قرأ في غير صلوة حلت وعلى هذا التسبيح والتحليل والتسبيح وفي القياس بحث فيها وهو قول  
 الشاذ في لانه كلام حقيق ولنا انه في الصلوة ليس كلام عرفا وشرا وقيل في عرفنا لا بحث في غير الصلوة  
 ايضا لانه لا يسمى متكلما بل قارا وسجنا ليعني ان عقده يمينه بالفارسية قال القفيل بالبيت  
 ان عقده يمينه بالفارسية لا بحث بالقرآن والتسبيح خارج الصلوة ايضا للعرف فانه يسمى قارا  
 مستجنا لا متكلما وعليه الفتوى وبوم كله على الملوك لما تكرر في ايقاع الطلاق ان اليوم اذا قرأ بفعل  
 لا يمتد براد بطلان الوقت والكلام لا يمتد بمرحلية النكاح اي خاصة لانه يستعمل فيه ايضا وعن  
 يوسف انه لا يصدق قضاء لانه خلاف المتعارف وليد كله على التليل وفي لا يحكم عبده او امرأه  
 او صديقها ولا يدخل داره ان زالت اضافة وكله لا بحث في العبد والدار ذكره في المنظومة وبار  
 الكتاب شاذ اليه بهذا ولا وفي غيره ان اشار بهذا حلت والافلا هذا عند ما وقال محمد ورفيع  
 في العبد والدار ايضا لما ان الاضا والتعريف والاشارة المبلغ منها فيه لكونها فاطمة لشره فاشارة

هذا هو الصحيح في العبد والدار  
 في العبد والدار لا يدخل داره  
 في العبد والدار لا يدخل داره  
 في العبد والدار لا يدخل داره

ولفت لاضافه وصار كالمراة والصدوق والشيخان ان الداعي الى اليمين معنى في الضام  
 لان من الاعيان لا تجوز ولا تعادى لذواتها فكذلك العبد لسقوط منزلته بل معنى في ما كلفه فثبت  
 اليمين بحال قيام الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبة كافي للصدوق والمرأة لا يباع  
 لذاته فكذلك الاضافة للتعريف والداعي المعنى في المضاف اليه غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما  
 تقدم وحين و زمان بلانية نصف سنة نكر او عرف لان الجين قد يراد به الزمان القليل قال الله  
 فسبحان الله حين يتسبون وقد يراد به اربعون سنة قال الله تعال اني على الانسان حين من  
 الدهر وقدير اذ يستعشر قال الله تعال في كل ما كل حين وهذا هو الوسط فيصرف اليه وهذا لان اليمين  
 لا يقصد بالمنع لعدم الحاجة والمؤبد لا يقصد غالبا لانه بمنزلة الابد ولو سكت عنه ثبوت فينتهي  
 ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال الجين يقال ما رايتك منذ حين ومنه زمان بمعنى واحد  
 ما نوى يعني ما ذكر اذا لم يكن له نية اما اذا نوى شيئا فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه والذم لم يرد  
 منكرا ولا بد موقفا قال ابو حنيفة لا ادري ما هو وعند ما نصف سنة مثل الجين قوله منكرا احتراز  
 عن المعرف فانه لا خلاف فيه انه لا بد لقوله عم لا صيام لمن صام الذم واراد جميع العزم على الزيادة  
 الصحيحة وفي رواية بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا فرق بينهما وايام منكرا ثم هذا على رواية  
 الجامع وفي رواية كتاب الابان يقع على عشرة عنده وعند ما على سبعة ايام كذا في النسخة وقاس  
 الامام السرخسي في المبسوط وان قال اياما ولانية له على قول ابي يوسف ومحمد هو على ثلثة ايام  
 وكذلك قول ابي حنيفة في الجامع الكبير هو الصحيح وذكر هنا على قوله يكون على عشرة ايام سواء قال  
 اياما او قال الامام واكثر من شاذنا على ان هذا غلط والصحيح ما ذكر في الجامع وايام كثيرة والايام  
 عشرة هذا عنده وعند ما سبعة في الايام وسنة في الشهور وفي هذا حرجان بعنه او شرية ان عقد بالخيار  
 المراد خيار البائع في الاول خيار المشتري في الثاني وشبه طه فان يكون البائع ايضا خيارا ولو  
 كان له خيار للمبيع المبيع عن ملكه فلا يمكن المشتري ان يصرف فيه وجوب المسئلة على اصلها ظاهر لان  
 خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه عند ما واما على اصله فلا لانه لا يعلق العتق بالشره فكانه قال

هذا هو الصحيح في العبد والدار  
 في العبد والدار لا يدخل داره  
 في العبد والدار لا يدخل داره  
 في العبد والدار لا يدخل داره



بعد الشراء بالجاء فموجب لان المعلق بالشرط كالمخرج عند وقوعه فيحق وفي ان لم يقع فكذا  
او دبر لان الشرط هو عدم البيع قد تحقق لغوات الحلية لا يقال يجوز ان ينكر الرق اذا كانت له بالارادة  
والحق في دار الحرب ثم السبي وكذا يجوز بيع الذبيحة القاضى لان الحالف عقده بمسببة باعتبار  
الملك وقضا القاضى بيع المذبر موسوم والاحكام لا يثبت على الموهومات فتحقق الياسع البيع  
نظرا الى الاصل وبفعل وكذا او ما مودة لا بد من هذا لعدم صحة التوكيل في بعض ما ذكر على ما اشبهه المذاهب  
في حلف الكاح والطلاق بما لا يؤثر في الفلح والعقود والكتبة والصالح عن ام عبد الله والصدقة  
والافار والسنن والاياد والاسديع والاعارة والاستنارة والذبح وضرب العبد والفضا  
والاقضا اي قضا الدين واقضائه والبناء والبناء والكسوة والحمل لان التوكيل في هذه الامور صغير  
ولمذا لا يضيفها الى نفسه بل الى امره وحقوق العقد ترجع الى امره لا اليه ولو قال نبت ان لا افعل  
يصدق في الذبح والضرب بانه وقضا وفي الباقي بانه لا قضا لان حلف البيع والشراء والاجارة و  
الاستيجار والصلح عن مال معنى الصلح عن اقرار المسكين ان التوكيل في الصلح عن النكاح صغير محض المحض  
والقسمة وضرب الولد لان العقد وما يقدم مقامه وجد من المباشر حتى كانت الحقوق عليه لمذا لو كان  
المباشر هو الحالف ثبتت في نفسه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد وما يقوم مقامه من الامر وانما ان  
له حكم العقد لان بنوي ذلك لان فيه تشديدا او يكون الحالف من المباشرين العقد بنفسه لا يفتق  
عما يتبادر والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان المضر بفعلي حتى لا ينقل من جد الى آخره اذ اذبح  
التوكيل وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصح في العبد دون الولد وفي اول عبد كشرية حر ان اشترى  
عقدا ولا احتياج في اولية الى شراء عبد آخر وان اشترى عبيدين ثم اخفاهما اصله لان الاول قد لا يكون غير  
جنسه سابق عليه ولا مقارنا له ولم يوجد فان ضم وحده اي ان قال اول عبد اشترى وحده فاشترى  
عبيدين ثم اخف عتق الثالث لانه اول عبد شره وحده وفي آخره ان اشترى عبدا ومات لم يعق اي قال  
آخر عبد اشترى حر فاشترى عبدا ومات المشتري لا يعق هذا لان الاول لم يوجد والآخر لا بد له من اول  
ان كان الاول منه وهذا كالمقبل والبعد فان البعد لا بد من قبل بخلاف القبيل وان اشترى عبدا في الصلح لا بد

هذا هو الصحيح في البيع  
في حلف الكاح والطلاق  
بما لا يؤثر في الفلح  
والعقود والكتبة  
والصالح عن ام عبد الله  
والصدقة والافار  
والسنن والاياد  
والاسديع والاعارة  
والاستنارة والذبح  
وضرب العبد والفضا  
والاقضا اي قضا الدين  
واقضائه والبناء  
والبناء والكسوة  
والحمل لان التوكيل  
في هذه الامور صغير  
ولمذا لا يضيفها  
الى نفسه بل الى امره  
وحقوق العقد ترجع  
الى امره لا اليه  
ولو قال نبت ان لا افعل  
يصدق في الذبح والضرب  
بانه وقضا وفي الباقي  
بانه لا قضا لان حلف  
البيع والشراء والاجارة  
والاستيجار والصلح  
عن مال معنى الصلح  
عن اقرار المسكين  
ان التوكيل في الصلح  
عن النكاح صغير  
محض المحض والقسمة  
وضرب الولد لان  
العقد وما يقدم  
مقامه وجد من  
المباشرين حتى  
كانت الحقوق  
عليه لمذا لو كان  
المباشر هو الحالف  
ثبتت في نفسه  
فلم يوجد ما هو  
الشرط وهو العقد  
وما يقوم مقامه  
من الامر وانما  
ان له حكم العقد  
لان بنوي ذلك  
لان فيه تشديدا  
او يكون الحالف  
من المباشرين  
العقد بنفسه  
لا يفتق عما  
يتبادر والفرق  
بين ضرب العبد  
وضرب الولد ان  
المضر بفعلي  
حتى لا ينقل  
من جد الى آخره  
اذ اذبح التوكيل  
وصحة التوكيل  
يكون في الاموال  
فيصح في العبد  
دون الولد وفي  
اول عبد كشرية  
حر ان اشترى  
عقدا ولا احتياج  
في اولية الى  
شراء عبد آخر  
وان اشترى  
عبيدين ثم اخفاهما  
اصله لان الاول  
قد لا يكون غير  
جنسه سابق عليه  
ولا مقارنا له  
ولم يوجد فان  
ضم وحده اي ان  
قال اول عبد اشترى  
وحده فاشترى  
عبيدين ثم اخف  
عتق الثالث  
لانه اول عبد  
شره وحده وفي  
آخره ان اشترى  
عبدا ومات لم  
يعق اي قال  
آخر عبد اشترى  
حر فاشترى عبدا  
ومات المشتري  
لا يعق هذا لان  
الاول لم يوجد  
والآخر لا بد له  
من اول ان كان  
الاول منه وهذا  
كالمقبل والبعد  
فان البعد لا بد  
من قبل بخلاف  
القبيل وان اشترى  
عبدا في الصلح  
لا بد

من القيد اذ لو كان الشراء في مرض الموت يكون العتق من الثلث بلا خلاف ثم اقرم مات  
عتق الاخر يوم شري من كل ما له عنده وعند ما يوم مات من ثلثه لان الاربعة ثبتت لا بعد ثم غيره  
بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولان الموت موقوف فاما  
انصافه بالآخر فيمن وقت الشراء ثبت بطريق البين لا بطريق الاستناد كما يتعم من الهداية علم  
ان اثبوت الاحكام اربعة طرق الاول الاقضا كثبتت الاحكام بانصرافات الانشائية بلا خلاف  
مانع والثاني البين وهو ان يبين في ما في الحال ان الحكم كان ثابتا من قبل كثبتت حكم الجفص بعد  
تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد وهو ان ثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا الى السبب السابق  
كثبتت الملك للغاصب بعد الضمان عند ان الغصب السابق والرابع الانقلاب وهو تبدل  
الحكم الى آخر كثبتت حكم البر في البين بعد انحلت الى الكفارة ولا يصير التزوج فاما العتق الثلث  
اي بالآخر صورنا رجل قال اخذ امرأة تزوجها طالق ثلثا فزوج امرأة ثم ماتت طلقت  
عند التزوج فلا يصير فافدا زنت هذا عنده خلافا لما فاما نطق عند الموت عند ما يصير  
فترت وبكل عبد بشرى بهذا فموجب عتق اول ثلثه بشره متعاقبين لان البشارة اسم بغير غيره  
بشرة الوجه ويشترط كونه سارا في العوف وهذا انما يتحقق من الاول والحكم ان يشترط معالان  
البشارة تحققت من الكل وبسقط الكفارة بشره اية لها اي للكفارة وقال فروان في لا يسقط  
لان الشراء شرط العتق فاما العتق في القارة وهذا لان الشراء ثابت الملك والاعتاق ازاله وبنيها  
منافاة ولم يكن شرا القريب عتقا لقول عليه السلام ان يجرى ولد والده الا ان يجده مملوكا  
فيشترى فيعتقه جعل نفس الشراء عتقا لانه لا يشترط غيره وصار نظيره سقافا رواه كذا في  
الهداية وفي المبسوط في تحقيق تعليلنا ان عتق القريب ثبت بالقارة والملك جميعا وتنفذ  
الحكم بعتل ذات وصفين بحال على آخرهما وجوده الان عام العتق به وآخر الوصفين ههنا الملك  
لمعتقا وبهذا بين فساد ما قيل فيما جعل القارة على المقتق والملك شرطاً ونحن جعلنا على كسر  
لا يشترط عبد حلف بعتقه اي قال ان اشترى هذا العبد فموجب فشره بنية الكفارة لا بسقط الكفارة

هذا هو الصحيح في البيع  
في حلف الكاح والطلاق  
بما لا يؤثر في الفلح  
والعقود والكتبة  
والصالح عن ام عبد الله  
والصدقة والافار  
والسنن والاياد  
والاسديع والاعارة  
والاستنارة والذبح  
وضرب العبد والفضا  
والاقضا اي قضا الدين  
واقضائه والبناء  
والبناء والكسوة  
والحمل لان التوكيل  
في هذه الامور صغير  
ولمذا لا يضيفها  
الى نفسه بل الى امره  
وحقوق العقد ترجع  
الى امره لا اليه  
ولو قال نبت ان لا افعل  
يصدق في الذبح والضرب  
بانه وقضا وفي الباقي  
بانه لا قضا لان حلف  
البيع والشراء والاجارة  
والاستيجار والصلح  
عن مال معنى الصلح  
عن اقرار المسكين  
ان التوكيل في الصلح  
عن النكاح صغير  
محض المحض والقسمة  
وضرب الولد لان  
العقد وما يقدم  
مقامه وجد من  
المباشرين حتى  
كانت الحقوق  
عليه لمذا لو كان  
المباشر هو الحالف  
ثبتت في نفسه  
فلم يوجد ما هو  
الشرط وهو العقد  
وما يقوم مقامه  
من الامر وانما  
ان له حكم العقد  
لان بنوي ذلك  
لان فيه تشديدا  
او يكون الحالف  
من المباشرين  
العقد بنفسه  
لا يفتق عما  
يتبادر والفرق  
بين ضرب العبد  
وضرب الولد ان  
المضر بفعلي  
حتى لا ينقل  
من جد الى آخره  
اذ اذبح التوكيل  
وصحة التوكيل  
يكون في الاموال  
فيصح في العبد  
دون الولد وفي  
اول عبد كشرية  
حر ان اشترى  
عقدا ولا احتياج  
في اولية الى  
شراء عبد آخر  
وان اشترى  
عبيدين ثم اخفاهما  
اصله لان الاول  
قد لا يكون غير  
جنسه سابق عليه  
ولا مقارنا له  
ولم يوجد فان  
ضم وحده اي ان  
قال اول عبد اشترى  
وحده فاشترى  
عبيدين ثم اخف  
عتق الثالث  
لانه اول عبد  
شره وحده وفي  
آخره ان اشترى  
عبدا ومات لم  
يعق اي قال  
آخر عبد اشترى  
حر فاشترى عبدا  
ومات المشتري  
لا يعق هذا لان  
الاول لم يوجد  
والآخر لا بد له  
من اول ان كان  
الاول منه وهذا  
كالمقبل والبعد  
فان البعد لا بد  
من قبل بخلاف  
القبيل وان اشترى  
عبدا في الصلح  
لا بد



لان شرط ان النية بعلية الحق وهي الميكن واما الشرط فشرطه لا يقال فذكر في اصول الفقه  
ان التعليق عند ما يمنع العلية فاذا وجد شرط يصير التعليق على ما يكون النية مقارنة لعلية الحق  
لاننا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان المعبر مقارنة لنية الذات لعلها لا وصف العلية ولذلك شرط  
الامية حال التعليق لا حال وجود الشرط التي هو زمان حدوث العلية والنازم ملحق من منع التعليق  
قبل وجود الشرط مقارنة لنية العلية لا مقارنة لنية الذات لعلها مستقلة عطف على عبادي الشرط  
مستولة بخلاف علق عنقها عن كفارة بشرائها صورتها ان يقول لانه استولاه بالخارج ان شرهتك  
فانبت فرة عن كفارة يمين فاشترى بعتق لوجود الشرط ولا يخرج عن الكفارة لان جريها مستحقة بالشرط  
ويبقى بان تشرية انه في فرة من شرهته وبي ملكه يوم حلف لا من شرهته فشرهته خلافا لفرقة ان  
النسري لا يصح الا في الملك وكان ذكره ذكره في نظره وهو ان يقول لا قضاء وزر لا يقول  
ولم ان الملك يصير مذكورا ضرورة صحة النسري وهو شرط فيقتدر بقدره ولا يظن في حق من شرهته  
الحرية النسري هو ان يتوالتا ويتا ويحضر اي منهما من المرفوع والانتشار وشرط في الجمع الصغير  
ثالثا وهو ان يباينها باخذها وعند الثالث بشرط طلب الولد حتى لو طعنها وعزل عنها لا يكون  
عنده خلافا لما ذكرنا في المتعاقبين وبكل ملوك في اوتامات اولاده ومبروه وعبيده لا مكاتبه لانه  
اضاف الحق الى ملوك مطلق والملوك في الاولين مطلق كابل رتبة ويدا واما نقصان الرق  
وملكه في المكاتب ناقص وان كان رتبة كاملا لثبوت رتبة لا يذال لا ينشيم لان فيه تخليفا على نفسه  
ونشيد او بنذرا او بنذرا وهذا العبيد تالتم وفيه في الاولين كالطلاق لان اولادها احد  
المذكورين وقد دخلها بين الاولين ثم عطف الثالث على الحق لان العطف لث ركنه في الحكم فخص محل  
فصار كما اذا قال احد كافر وبه ولا تم دخل على فعل يقع عن غيره كسج وشرهته واجارة وخطاة و  
صياغة وبنادق في حقك في ان يبعث لك نوبان باع به امره ملكه او لا اراد بدخوله  
على فعل فيه منه لا تعلقه بل لانه امر محتوي لا يوقف عليه لاس من جهة الحكم وعادة المذاهب في  
حيث قال بخلاف ما اذا قال يبعث نوبان لك لان حرف اللام دخل على العين لانه اقرب اليه فقول

هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية

ان يبعث لك نوبان بعينه حر اللام متعلق بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالجنس طيب الفصل  
بغير الغا على الا بالامر فلهذا اقتضى الامر وان دخل على غيره او فعل لا يقع عن غيره كاكل او شرب  
ودخول ضرب للعلم ذكر طيبه الذين ان المراد بالعلم الولد دون العبد لان ضرب العبد كمثل  
والوكاله فصار نظيره الاجارة لا نظيره الاكل والشرب والعلم يطلق على الولد قال الله تع فبشره  
بعلمه وذكر في حق خان ان المراد به العبد للعوف ولان الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم به  
فانصرف الى محل المملوك بالتقديم والتاخير كذا في البين اقتضى ملكه فحث في ان يبعث نوبان  
لك هذا نظيره الدخول على العين وهو التوب وفي ان اكلت كل طعاما هذا نظيره دخوله على فعل لا يقع  
عن غيره ان باع نوبان او اكل طعاما بل امر علم بذلك ولم يعلم وفي كل عرس في فقه العبد قول عرسه  
نكت على طقت بي وصح نية غير مادية لا قضا لانه تخصيص العام هذا الوجه لما ذكرنا اما ما قيل في  
قال هذا الكلام ارضا لها فيكون المراد غير مادية وهو ما روي عن ابي يوسف لا تطلق واجب عن  
في المذاهب بانه قد يكون غرضه ايجاشا حين اعترضت عليه فيما احله الشرع ومع الرد لا يصح مقيدا  
**كتاب** الحدود والحدود ستة انواع هذا الزنا وهذا الشرب وهذا السكر وهذا  
القذف وهذا السرقة وهذا قطع الطريق فمن قال انها خمسة لم يصب منهم الا امام قاضي خان حيث قال  
في فتاواه الحدود خمسة هذا الزنا وهذا القذف وهذا الشرب وهذا السرقة وهذا قطع الطريق ومنها  
عدم الفرق بين هذا الشرب وهذا السكر والفرق واضح على ما ذكرنا في البدائع حيث قال واما هذا الشرب  
فسيب وجوب الشرب وهو شرب الخمر خاصة حتى يحجب الحد بشرب قليلها وكثيرها ولا يتوقف  
الوجوب على حصول السكر وهذا السكر سب وجوب السكر على من شرب ما سوى الخمر من الثابت  
كالسكر بنقيع الذبيب والمطبوخ اذ في طبيخه من عصير العنب والتمر والذبيب والثلث ونحو ذلك  
ونهم صاحب البدائع حيث قال الحدود خمسة انواع هذا السرقة وهذا الزنا وهذا الشرب وهذا السكر  
وهذا القذف ومنها عدم الفرق بين هذا السرقة وهذا قطع الطريق والفرق واضح على ما ذكرنا في  
وغيرها الحد عقوبة مقدرة بحجب زاد الفيد على في المذاهب كذا في يوم انتصاب حقا بمقدرة حقا

هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية

هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية  
هذا هو الشرط في العلية







أن عمة القارب يده فوق رأسه وقيل من غير أن يمد السوط على العضو بعد الضرب ذلك كقول  
 لأنه زيادة على المسمى فان قلت هل يمكن إرادة هذه المعاني من قولها بلان قلت نعم فان  
 ينظم المعاني المتعددة إذا كان في موضع النفي لكن صاحب الهداية في باب الوصية للأقارب والزوج  
 نصفنا ولا يجده بيده الأباض إلا ما خلافت في ولا ينزع من ثيابنا إلا الغزو والخسوخ  
 جالس وجاز الخوازي في الزجر لما لا ولا يرم بين جلد ورم ولا جلد ونفي الاستيلاء خلافا  
 فان غير المحسن لو زنى بكلمة ويوجب سدة عنده وهذا عندنا التعزيب غير مشروع هذا إلا أن يرى  
 المصلحة في ذلك فيعزب على قدر ما يرى عزبا أو سببا كذا في الحقيق ويرم مريض في ولا يجده  
 حتى يبرأ وحامل من زجر حين وضعت ويجده بعد النفاس لأن النفاس نوع وضوح تحبس كذا  
 إلا إذا ثبت أي الزنا بأقاربنا فأنما لا تجلس لأن الرجوع عنه عامل فلا يفيد الجلس  
 وطى يوجب الحدام لا الشبهة ردية للحد اعلم أن الشبهة ثلاثة أضرب في الفعل في الجمل وفي العقد  
 ولا يمكن درج الثالث لأن النسب يثبت فيها ولا شيء فيها على الجاني وإن اعترف بالردة وفي  
 الفعل ثبت بالشبهة غير الدليل بالدليل لم يقبل بطلان دليله لأن ذلك الظن هو نفس الشبهة  
 وقد افترع عن ذلك صاحب الهداية فلم يجد الجاني أن دعوى الجمل لم يقبل أن ظن أنها تحل لأن العبرة  
 الظن لا للظن نفسه فانه يجد أن لم يدع وان حصل الظن ولا يجد أن دعوى ولم يحصل الظن وفي  
 وظن أنه أبو يورعه خلافا لفرقيهما وسيد ومرتس المرونة في الأصح اهترار عن رواية كذا  
 الرهن والمعدة ثلث وبطلان على ما علقنا في قوله اعلم أن اتصال المالك بين الأصول  
 والفروع قد يورث أن للابن ولاية وطى جارية الأصل كافي العكس وغنى الزوج عاقل الزوج المقوم  
 من قوله تع ووجدك عائلا فأغنى أي عاقل خديجة رة قد يورث شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة  
 والبسطة بين العبد والمولى في الانتفاع به ورضاه بذلك عادة مظنة لا اعتقاد من حل وطى جارية  
 لأن وطى الجارية من قبل الاستخلام ولا دخل كونه معذورا بل يوجب ظنهم هذا إذا دخل في الاعتناء لذلك  
 الظن ومالكية المرتس المرونة ملك يد توم حل وطى المرونة له وبقاء أثر المالك وهو العدة لا يبعد

هذا هو الوجه في قوله لا يجلس  
 هذا هو الوجه في قوله لا يفيد الجلس  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث

أن يورث

أن يورث المكشبة في حل وطى المعتدة بطلاق على ما والمعتدة باعق مال كونهما  
 وفي الحل بقيام دليل ناف للمحنة ذاتا فلم يجد وان اقترح منها عليه وطى انه ولده ومعدة الكفا  
 والبائع المبيعه والزوج الممنورة قبل تسليمها والمشتري الدليل لنا في المحنة ذاتا قوله عليه السلام  
 أنت وما لك لا يبيك وقول بعض الصحابة ان الكنايات روافع وكون المبيعه في بياض نكحت كونه  
 ينقض البيع دليل المالك كونه المصلحة أي غير مقابل عال دليل عدم زوال الملك كالمبيعه والمالك في  
 الجارية المشتركة ولحل الوطى ومعنى قوله ناف للمحنة ذاتا أن لا ننظرنا إلى الدليل مع قطع النظر عما لا  
 يكون نافيا للمحنة فان ادعى النسب ثبت في هذه الآية الأولى وفي العقد أي فيما إذا كان الشبهة في أن  
 ثبت النسب بالعقد فلم يوجد بوطى محرم كمن ساء كان عالما باطحة أو لم يكن ولكن إن كان عالما بها  
 بوجع بالضرب تغير له هذا عنده وعندنا وهو قول الشافعي إن كان عالما بها بوجع في ذات زوجها  
 عليه على التابيد وقد بوطى أمة شقيقة وشقيقة أصله واجبة وجدا على فاشته بعضي وأن ظن  
 أنها تحل له وإن هو أعمى لا باجنية أي لا يجده بوطى اجنية زفت إليه وقيل من عرك لم ينعزل فلو أن  
 كفى خبر الواحد وعليه مائة ودمية عطف على الضمير المستتر وقد وجدنا جارية لوجود الفاصلة  
 بها حتى ودمي زنى بربية لا طرقي ولا طرية يعني الداخلين دارنا بمان إذا حدث في دار الحرب وعند  
 أبي يوسف كحدون جميعا وعند محمدان زنى المحرم لأحد وبهية لكنه عزرا وأق في بربته عنده  
 وهو أحد قول الشافعي كحد الزنا إن لم يكن الثاني به عبده أو أمة أو منكوبة قال في المقابن  
 لو فعلت بعبده أو أمة أو منكوبة لا يجدها خلاف وإن كان حرا بالاجماع وفي آفة قول الشافعي  
 نقلان بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول إنما في معنى الزنا لا في قضاء الشهوة  
 في محل مشتمل على سبيل الكمال على وجه يخص حراما لقصد شح المال ولأن ليس زنا لا خلافا  
 في وجه من الإلحاق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع باتباع الجارية وغير ذلك ولا هو  
 الزنا لأنه ليس فيه إضاعة الولد وكشبهه الأناج وكذا هو أنذر وقولا لعدم الداعي في الجانيين  
 والداعي إلى الزنا من الجانيين ومارواه الشافعي محمول على التيسار أو على المستحل إلا أنه يبرعه لما بينا

هذا هو الوجه في قوله لا يورث  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث  
 هذا هو الوجه في قوله لا يورث



كذا في المداية وفي شرح الجامع الصغير للشيخ الرازي في الامام كذا في ان عهده وان شاعبه  
وضربه او زني في دار حرب او بنى خلافا للشافعي ولا يزي غير مكلف بكلفة اصلا اي على ذاك وعلى غيره  
زفوا الشافعي تحدي وفي عكس حدس فقط ولا ان اخر واحد به والاخر يخرج وفي قتل امة بزنا يجب الحد  
والقيمة والخليفة لا يتخذ لانه صاحب الحق بل لانه صاحب الاستيفاء يقتضيه يؤخذ بالمال لا يستوفى  
ولي الحق اما يمكنه وبالكسيفاء بمنه المسلمين **باب** شهادة الزنا والرجوع عنها  
من شهد بحد مقام لم يمنعه البعد من اياه لا عبرة للبعد اذا لم يكن منشا للتأخير لم يقل خلافا للشافعي لانه  
اذ فيه حق العبد وما فيه حقه فالدعوى فيه شرط فيحل التأخير على العبد وضمن السرقة اي ان شهد وبالسرقه  
ثبت الضمان لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم وهو لم يعد في الاصول تقدير اصرارها وظاهر ما يقول  
في الجامع الصغير يشير الى ان شاعبه فافوقها متقادة وقد روي في غير الاصول ان الشرف فافوقه متقادم  
وعن ابى يوسف جهدا يابى حنفية حتى تبين لنا في ذلك مدة فابى وقال ماري الامام فيمن اذخيره وعن محمد  
وهو رواية الشيخين انه قدره بالشرف فالمدية وهو الاصح وان اقر به اي الحد المتقادم قد خلا فالزفوه  
يعتبر بالبيته ولم ان المانع من قبول الشهادة على الحد المتقادم نظرت النعمة عليها من حيث ان الشاهد على  
حجبه في الابد آه بن ان يستر عليه فافيه كان سبلا الى السرقة ثم اثم اقداه على اداء الشهادة كان محمولا على  
ان الحد اق حلية على ذلك وهذا المعنى لا يوجد في الاقوال الا في الشرب على باقى فان قلت ليس كما ذكرنا  
شاعبه الاقوال بالشرب قلت نعم ولذلك قال محمد التقادم لا يبطل الاقوال بالشرب كما في حد الزنا الا ان  
الشيخين اخذوا بالانزوحان على القياس والتقادم للشرب بزوال الزجر وعند محمد بمضي شهر واخيره مضي  
شهر فالمدية والاصح ما نقل عن ابى يوسف ومحمد انهما قدر ذلك بشهر وان شهدوا بزنا في غيبة  
وبسرقة من غيب الشريعة الدعوى في السرقة دون الزنا ولو اختلفا اربعة في زاوية هذا السخا والقبيل  
ان لا يحد لا خلافا حقيقة وجه الاستحسان ان التوفيق يمكن بان يكون ابد الفعل في زاوية والاصح  
زاوية اخرى بالاضطراب واقر بزنا وجهها حد لانه لا يخفى عليه امراته وامتة لانه لا يحمل ان يكون آتية  
وهي يجوز ان يخفى عليه ما ذكر في التفسير والشيخين شروح الجامع الصغير انه اذا اقر بالزنا وهو غير متم في نفسه

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجَازٍ وَابْنُ بَرَكَةَ وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي ذَرٍّ وَابْنُ أَبِي نَجْرٍ وَابْنُ أَبِي عَدْرِ

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجَازٍ وَابْنُ بَرَكَةَ وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي ذَرٍّ وَابْنُ أَبِي نَجْرٍ وَابْنُ أَبِي عَدْرِ

وان شهدوا

وان شهدوا كذلك كساي شهدوا وجلوا الموطن لاحد على المشهود عليه لاحتمال انما امراته او  
بل الظاهر هو ولا على المشهود لوجود النصاب او اختلفوا في طوعها هذا عن وهو قول فروقا  
يحد الرجل لانفاق الاربعة على زناه لا للمرأة لان اختلفا في طوعها ولا اختلف المشهود عليه لان الزنا  
فعل واحد يقوم بهما ولا يحد الشهود لما قرأوا بل زناه لاحد عليهما وعلى الشهود لما قرأوا في الثاني خلافا  
زفوا وانفق حنفاه في وقته واختلفا في بلده لاحد عليهما لليقين بكذب احد الغريقين ولا يجان  
في احد ما قرأ الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل بق يعنى يقع وجود النصاب لانه لا يجدي  
ذلك لاحتمال بدون احتمال الصدق لا يجدي وجود النصاب او شهدوا بزنا وصى كراى بكتبا  
بشهادة النساء فيندري به حد الزنا ولا يثبت حد القذف بشرطية الرجال فيه او هم حقة لاحد  
عليه لان شهادة النفاق غير مقبول ولا عليهم لانهم بل الشهادة وهم اربعة او شهدوا على شهود  
لم يحد احد لان في شهادتهم زيادة شبهة وهم نسبوا المشهود عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصول  
بذلك والحكاكي للنفذ لما يكون قاذفا وان شهد الاصول ايضا بعد هم لان شهادتهم قد رقت  
بردفوعهم في عين من الحادثة اذ هم قايمون مقامهم بالامر والتحل وكفى هذا القدر في حد الزنا  
واما ما قيل انما يرد شهادة الاصول لانهم سوا اثبات الزنا بما غير مشروع فلا يكون شهادتهم  
حسبة بل سبعا في اشاعة الفاحشة لعداوتهم او نحو ما في شهادتهم كذلك فلا يخرج عن المصداق  
لان سبهم على اثبات الزنا بما غير مشروع على تقدير عدم قول شهادتهم والكلام في اثباته  
فما بيانه على ذلك يفضى الى ما قلنا وان شهدوا عيا او ثلثة او واحد منهم عدا او محذور وفي قد  
ترك المسئلة القايلا او محذرين بقذف لانها ما ذكر بطريق الدلالة او كذا اجد الحد في حد الزنا  
النصاب في ابلية الشهادة تحل او ادا فيجب الحد لقوله تع والذين يرمون المحصنات ثم لم  
يأتوا باربعة شهداء الآية وارشح جلع بدرى جلع بشهادة الشهود فخره الجلع ثم ظهر احد  
الشهود عدا او محذور في قذف فارشح الجلع بدرعه وقال في بيت المال لانه يتنقل فعل  
الجلاء الى القاضي وهو عايل للمسلمين فيجب العداة في ما لم يرد ان الفعل الخارج لا يتنقل الى القاضي

في حد الزنا

في حد الزنا

في حد الزنا

في حد الزنا

في حد الزنا

او وجد

في حد الزنا



لانه لم يجره فيقتصر على الجلاء لانه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كليا يمنع الناس عن الاتاقه  
 مخافة الخواته ودية رجه في بيت المال اي رجم بشهادة الشهود ثم ظهر احد من عبدا او مخم فديته رجم  
 في بيت المال واتي رجم من الاربعة بعد رجم حادي هذا الرابع فقط هذا القذف وقال في الجلاء لانه  
 ان كان قاذف حتى فقط بطل الموت وان كان قاذف ميت فهو مروج بمكر القاضي فيورث شبهة  
 ولم ان الشهادة انما ينقلب قذفا بارجوع اذ يفسخ شهادة فيجعل للمحال قذفا لميت وقد انفخت  
 الجثة فيفسخ ما يبنى عليه وهو الحاق في حقه فلا يورث شبهة بخلاف ما اذا قذف غيره لانه غير محقق في  
 حق غيره لقيام القضا في حقه وعزم رجم الدية وقال ان في حجب القتل دون المال ما على اصيله في شهود  
 القضا من قبله قبل الرجم حد فقط اي هذا جميع الشهود حد القذف ولا يجد المشهود عليه قال  
 رفران كان الرجم قبل الحكم بحد الرابع خاصة لانه لا يصدق على غيره ولم ان كلامهم قذف في الكفر  
 وانما يصير شهادة باقتضال القضا به فاذا لم يتصل بحد فافهم دون وقال محمد ان كان الرجم بعد  
 الحكم حد الرابع ولا يجدون الباقيون لان الشهادة ناكدة بالقضا فلا يفسخ الا في حق الرابع بعد  
 الامضا ولما ان الامضا من القاضي فصار كما اذا رجم واحد قبل القضا ولما يسطر الحد عن الشهود  
 عليه ولا تنس على فاس رجم يعني بعد الرجم وان رجم هذا حد ما هذا او غير ما رجم دية لان المعتبر  
 بتأمن نفي لارجوع من رجم وقد بقي القضا في الاولى وثلاثة اربعة في الثانية ضمن الذين قبل  
 الامور برجمه بان ضرب عقه مثلا او زكي شهود رقي عطف على قتل فرج فظهر واجيد الكفار فيها  
 اي في السلي القتل والتكبة والضمان على الزكاة في قول النج وعندهما لا ضمان عليه بل في بيت المال  
 وبيت المال ان لم يترك فرج اي ضمن بيت المال اذا شهدوا بالبرج قبل التكية فظهر واجيد او نحو ذلك  
 وان شهدوا برنا وافر وانظروا بعد اقبلت اي شهادتهم لا يراج لم النظر ليجل الشهادة وان كان  
 وطئ عرسه وقد ولدت منه او شهدوا باحضانه رجل وامرئان رجم خلافا لفرع النج في حق على  
 ان شهادتهم غير مقبولة في الاموال وخرقوا لانه شرط في معنى العلة لان الجنابة يتغلط عنده فقط  
 الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة فلا يقبل شهادتهم النسائية احيانا لا للذكر ولما ان الاضمان علة

عن الخلد

عن الخصال الحميدة وانما مانعه عن الزنا فلا يكون في معنى العلة **ب** حد الشرب  
 هو ثمانون سوطا لحوه ونصفها للعبد بشرط المز ولونقطة فمن اقدر يجام وان زالت بعد المنة  
 قال في الذبيرة واذا اخذ الشهود وسكران واخذوا وقد شرب فراو يجام بوجده من قذو  
 الى مصرفه الامام فانقطع ذلك من معنى الراية قبل ان يشربوا الى الامام بحد وهذا لان الاقرار  
 عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتبر مانعا عن اقامة الحد كما ذهب الراية بالمعالي او السكران كما قال في  
 لان الشرط وجود احد مما قال قاضي خاف في الجامع الصغير وكذا الوشدة واعليه بشرط المز ويجام  
 بوجده او جاء وبسكران ثم اشار الى حد السكر بقوله زابل العقل هو من لا يعرف الاخر من  
 التما ولا الرجال من النساء وهذا عند من منزل ويخط كلامه حد بنزل وعلى قولنا اكثر  
 المشايخ وعند الشافعي المعتمد طور ان السكر في مشيه وحركاته واطرافه وهذا يختلف بالاشخاص  
 فان الشافعي ربما يتماثل في مشيه والسكران قد لا يتماثل في مشيه مستقيما ولو بنسب يعني البسب الحرام ذكره  
 في التبيين واقره اي بنسب المز او المسكر من سائر الاثرية الحرة بنسب كان او غيره مرة خلافا لابي  
 يوسف فانه يشترط الاقرار مرتين او شدة رجلان انما قال رجلان لعدم قبول شهادة النساء  
 وعلم شرب طوعا اي لا مكره ولا مضطر اشير الى ذاك المداية تحدا حيا قال قاضي خان في شرح الجامع  
 الصغير لا يجد قبل ذهاب السكر لانه ربما يصح فديته شبهة يمنع الحد ولان الرجل لا يمنع بحد ما في الحد  
 قبل ذهاب السكر وان اقره او شهد عليه بعد زوال الرجم لم يقبل منه الا بعد اعدا على ما قدم سابقا  
 من قوله وان زالت بعد المسافة او تقيا ما او وجد رجما منه اي علم شرب المز ناجدين بل اقرار  
 وشهادة ارجع عن اقرار شرب المز او السكر او اقرار اي لا تحذف في هذه القنون اعلم انه لا يجد عند  
 ان اقر بعد ذهاب رحيقا وعند محمد بحد لانه غير متعم في الاقرار فيؤاخذ باقراره كافي سائر الحدود ولما  
 ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجماع الصحابة والاجماع الا برأي عروب من خود وقد شرط في اقامته  
 حد الشرب بالاقرار ذكر في الذبيرة وكذلك اذا شهدوا عليه بعد ما ذهب رجما لم يجد عند  
 وقال محمد بحد قال قاضي خان في الجامع الصغير اجمع اصحابنا على ان انقاد من منع هذه الشهادة لكن خلفوا

الراجح في حد الشرب  
 ان السكران لا يحد

الراجح في حد الشرب  
 ان السكران لا يحد

الراجح في حد الشرب  
 ان السكران لا يحد



في حد التقادم فيما بعد ما حده فيها انقطاع الرأية وعند محمد الشكر كافي في الحد ودون المقوم  
من الحداية ان محمد اخذ فيه بالقياس وبما اخذ بالاثار وهو قول من سجد فان وجدتم رأيكم في  
فاجلدون وفيه انهم صرحوا في موضع بان القياس لا يدخل في التقدير خصوصاً فيما يتعلق بالحدود التي  
حقها السقوط بالثبوت ولو اردوا لا يحكم وعرضوا لا يغير زاده لعدم القصد والاعتقاد وهو شرط  
وعند أبي يوسف زاده كفر ذكره في الذبيرة ونزع ثوبه وخرق جلده كما في الزنا فينبغي ان في الواجب  
استثنت في حد الزنا **هذا القذف هو في اللغة عبارة الرمي طلقاً وفي الشرع**  
بأنه ناصير كاس قذف محض اي في المكلف اسماً عفيفاً عن الزنا وفي معناه اشار الى في البسوط  
حيث واذا تزوج امرأة بغير شهود او في عدة من زوج آخر وتزوجها وهي محجوبة وطناً سقطت  
لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطى في غير الملك في معنى الزنا بصريحه لوقال لواءه يار  
فعله الحد بالاتفاق ولو قال لرجل يارانية فلا حدة عليه عند ما استخانا وفي القياس عليه الحد وبه  
اخذ محمد كذا في البسوط فذكر على طلاقه انما يطلق على قوله اذ زنت في الجبل لان معناه زنت في الجبل  
فانه كاجاباً ناقضاً مهوراً ايضاً فلو قال العبرة زنت في الجبل وقال عنت صعود الجبل حد عدا  
وقال محمد لا يحد لان المهور من الصدود حقيقة وذكر الجبل بقره مراداً ولما انه يستعمل في الفاحشة  
مهوراً ايضاً لان من العوب من يهتز الملبس كاليلين المهور وحالة الغضب السباب بعين الفاحشة  
مراداً وذكر الجبل انما يعين الصدود مراداً اذا كان مفرداً بحد على اذ هو المستعمل فيه ولست لابي  
اولست بان الظاهر هو ابو له من انه محتمل لا بد من هذا القيد لان المقذوف بالزنا في الصورين المذكورتين  
الام والعبرة احضان المقذوف لا احضان من طلب الحد بذلك في البسوط في غضب يتعلق بغير  
الثبوت فان بقي الثبوت في الغضب تجمل العائنة او بيا ابن الزانية لمن اميت محتملة حد ثمانون  
ان طلب اي الحد وسياق بيان من لا يطلب لا يستبان فلان هو حده ونسبه اليه والى عمه  
او خاله او ابنته اي زوج امه فالحد اب مجازاً فلو تقي ابو له لا يحد وكذا الونسب اليه او خاله اباً مجازاً  
وقوله يا ابن السام او يا بني لعمري اذ لا يرد بهما في النسب بل التشبيه فيما يوصفان به في نظر الانظار

ان رت

هذا

هذا

هذا

هذا

هذا

ان

يا في قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما ياتي عن القصد الى معنى الصدود في زنت في الجبل والطلب  
بقصد الحيت للوالد والولده والولد ولين يشمل ذاك ولد البنت وفيه خلاف محمد في غير ظاهر الزنا  
وقال فرمع وجود الولد ليس لولد الولد ولك ذلك في الحقيق ولو حرموا خلافاً لما في طلقاً  
بناء على ان هذا القذف يورث عده وعندنا لا يثبت لمن يلحق به العار ولزنه فيما اذا كان الحرام  
عبد او كافراً ولا يطلب احد سيده واباه بقذف احد وليس في عارث هذا تنصيص بما فهم من قوله  
ولو حرموا وعفو واعياض عندنا في جري في الارث ونحوه وهذا بناء على ان ما في حد القذف من  
حق العبد يغلب على حق الله نفع نقد بالحق من الحاجة وعندنا على العكس لان حق العبد ونحوه  
العار راجع الى حق الله نفع ايضاً على ان النسبة الى الزنا يكون سبباً للعار لان الله نفع حرمه اذ يلحق ما في  
هذا المبني من الجبل بل لان ما في العبد من الحق يتولى مولاه فيصير حق العبد عناية ولا كذلك عكسه لا يلا  
للعبد في استيفاء حق الشرع الا نيا به صرح وان قال يارانية فربيل انت هذا لم يقل بل ايا انت اذ لا حجة  
الى زيادة لا ولو قال لعمري وهو بل للشهادة انما قال هذا لانه اذا لم يكن له مالاً لا يكون موجب قذفه  
بل حد فيحد فودت به حدت ولا العان لانها قاذفان وقد قد يوجب اللعان وقد فيما يوجب الحد  
وفي البداية بالحد ابطال اللعان لما عرفت ان الحد وليس بالحد ولا ابطاله عكسه اصلاً فيجوز  
للازاد اللعان في معنى الحد وبزنت بك اي اذ اردت بقوله زنت بك هذا اي لا حد ولا لعان  
لانه صدقة فصدق اللعان بتصديقها ولم تضر قاذف لان فعل المرأة بزوجهما لا يكون زناً كذا في  
ولا عن اقر بولد فحق لان النسب ثبت باقوان ثم بالنفي يصير قاذفاً فوجب اللعان وهذا من كسر لا كسر  
فيجب الحد والولد له فيما اي ثبت النسب في الصورين لا واره سابقاً او لاحقاً ولا شئ بلين ياتي  
ولا بابك لانه انكر الولادة اصلاً ولا حد بقذف من لهما ولد لأب ليس له أب موقوف لانهما  
الزنا فلا يوجد العفة عن الزنا والملاعة بولد انما قال بولد اذ يجب الحد بقذف الملاعة بغير ولد  
بينما انه وجد في الاول مارة الزنا وهي ولادة الولد الذي لأب له دون الثاني ولا تقذف من  
حراماً لعنه كوطى في غير من ملك من كل وجه كما مشهورة او وطي لمولوك حرمت اذ كانت هي اخيه رضاً

هذا

هذا

هذا

هذا

اللعان ان يحد في الزنا  
عقوبة تقدر كغيره

في الزنا ان يحد في الزنا  
عقوبة تقدر كغيره



ولا تغذف من رت في كفرا ومكاتبات عن وقال لان الحد انما يجب تغذف من الجرم في  
حرته هذا المكاتب بخلاف الصحابة وقد تغذف من وطى داما لغيره كوطى عرسه حايضا ووطى  
ملوكه حرمت موفته كامة المجوسية او مكاتبه حرمت لا اولى موفته الى زمان سلامها او كونها كاتبة  
والثانية الى زمان الفجر وعند زفر وطى المكاتبه يسقط الاحضان وهو رواية عن ابى يوسف كجوى  
نكح امته فاسلم هذا عند خلاف الاما ومبنى الخلاف على ان نكاح المحام حكم الفتح فيما بينهم ولا كاستان  
بارفع عطف على الضيم المستتر في حد تغذف مسلكه فكل عدم الحاجة الى ذكر لان المستأنس وان كان  
عاما بحسب المفهوم لم يدخل دار الحرب باطن لكن فرض هنا بحر في دخل دار الاسلام بأمان بغير ذكره  
مقابل مسلكه وكفى حجة بجايات اخذ فيها فان خلف لا وقال الشافعي ان خلف المذوف والمغذوف  
به لا يدخل اذ المقصود الانزجار اما اذا اختلف الجنايات فالمقصود من جنس غير المقصود من آخر  
**فصل في التعزير** هو تأديب من لم يلد اصله التطهير قال الامام الشافعي في آخر باب النيمان  
من شرح كتاب السير الكبير لا يعاقب على الذنبي والمستأنس ما كان محض من حق الله ولكن يوجع عقوبة  
على صنعه وكسره في التجني على قدر ما يرى الامام ولم يقل بغير لان لفظ التعزير ما ينشئ عن معنى التطهير العظيم  
قال الشافعي وتوزون وتوزن والكافر ليس من الله اكثره تسعة وثلاثون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد  
واقلة اربعون وهي حد العبد في القذف والشرب عنده وعند حاو وعند ابى يوسف يبلغ خمسة وعشرون  
سوطا وفي رواية عنه وهو قول زفر يبلغ به تسعة وتسعين سوطا وفي الذخيرة قال ابو يوسف التعزير على  
عظم الجرم وما يرى الحكم في افعال المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الاما في عنه لو ان قاضيا رأى  
تعزير ما به فقد اخطا بالاثرة وان ضرب اكثر من ذلك فهو بائنا واطلة ثلث ذكر ما يخفى ان ادناه على  
بواه الامام بقدر بقدر ما يعلم به انه يترجمه لانه يختلف باختلاف الناس من الهذلية وفتح جبهة فصر  
وضربه لانه جرى التخفيف فيه من حيث العدد فلما يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدى الى قوت  
ولمذا لم يخفف من حيث التعزير على الاعضاء ثم لئلا لا تثبت بالكتب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة  
ومن ثم انه ثابت بالقياس فقد وثم محتمل الاحتمال كونه صادقا وعزير تغذف ملوكا وكافرا ومسلم مسلم

اذ انتم الذم الذي يجوز ذكره ثابتا فان وانما خص المسلم بها بالذكر لكان قوله بيا قاسم باكا فربا خبيث  
 بالاسم رقي يا فاجرا يا محنت يا خاين يا ولطي قال في البسوط واذا قال يا اوطى لانه عليه بالاتفاق لا ينسب  
 الى نبي من انبياء الله فلا يكون هذا اللفظ صريحا في الغذف فاما افصح بنسبته الى ذلك الفعل فغذف الى  
 يجوز ولا يحد لانه نسبة الى فعل لا يميز الحد بذلك عنده وعند ما يلزم حد الغذف لانه نسبة الى فعل  
 يستوجب مباشرة الحد عندهما يا بندين هو متوب زنده وزند اسم كتاب المجوسي كذا في العو بيا قص  
 يا ديو بيا هو الذي لا عبرة له ذكر الجوهري يا قبطان هو الذي يرى مع امراته او محرمه رجلا في حية  
 خايبا بيا يا شاربا لخر اكل الزبا يا ابن العجة لا يقال العجة في العوف الفخ من الزانية لان الزانية قد  
 تفعل سر او تأنف منه والعجة من جاور بالاجرة لانا نقول لذلك لانه لم يجب الحد بذلك المعنى فان  
 الزنا بالاجرة تسقط الحد عنده خلافا لما يابن الفاجرة فان الفجور يكون بكل محبة انت ما ولي التصوم  
 انت ما ولي الزنا يا من يلعب بالزنا الصبيان يا جوام زاده معناه المتولد من الوطى الطوام وهو غم من  
 الزنا لا يقال في العوف لا يراود ذلك بل يراود الزنا لانا نقول كثيرا يراود به الجوز الخبث ولهذا لا يجب الحد  
 لا يبارح يا خيزر يا كلب يا نيسن يا قرد يا جاحم يا ابنه ابو له ليس كذا يا مواجر المواجر يستعمل فمن يواجر الله  
 بركة لكن معناه المخفض المتعارف لا يوزن بالزنا بيا هذا اللفظ من شتم الغوام بنفوسهم ولا يعرفون  
 ما يقولون يا ناكس يا سخرة يا ضحكة بوزن الضفر من يضحك عليه وبوزن النمرة من يضحك على النمر  
 وكذا السخرة ونحوه والضابط في هذا انه نسبة الى فعل اخباري مجرم في الشرع وبعد عار في العوف يجب  
 التعزير والافلا فخرج بالقييد الاول النسبة الى الامور الخبيثة فلا يجوز في يا جاور ونحوه فان معناه المخفض غير  
 مراد بل معناه المجازي كالبلية وهو امر خلقى وبالقيد الثاني النسبة الى لا يحرم في الشرع فلا يجوز في يا جاحم  
 ونحوه ما يعذر عار في العوف ولا يجوز في يا لاعب الزند ونحوه ما يحرم في الشرع وكل من يندواني اذ يعز  
 في زماننا في مثل قوله يا كلب يا خيزر لانه يراود به الشتم في عرفنا وقال غمسل النائمة الحرسى لاصح عندي  
 لا يعزير وقيل ان كان المنسوب من الاشراف كالنعمان والعلوية يعزير لانه يعتد سبنا في حقهم ويهتهم  
 الوضعة بذلك وان كان من العامة لا يعزير قاله السمين وهذا حسن ما قيل فيه ومن هذا عز فوات

منه ما لا يصلح له  
في الدنيا ولا في الآخرة  
بأن يجمع بينهما  
فإنه لو كان كذلك  
لما كان له في الدنيا  
والموت

[illegible]

منادى  
استأنتك ليعطاك الله من فضله  
على الدنيا والآخرة  
لا فرق بينك وبين  
الفضل ما يوجد في الدنيا  
والآخرة

لا فرق بين النسل والنفس  
فما لم يزل يربط بينهما ما بين  
فعل ما بين ان يغيب الازالة فيتم  
فما لم يزل يربط بينهما ما بين







الجواب عن الحديث فقول قد طعن فيه الطحاوي والكوفي وعلى تقدير صحة محمول على السبيل  
 بربيل انه قال في المرة الخامسة وان عاودنا قطوعه واما الجواب بان المعنى ان عاودنا السرقة كما  
 السروق لا يشترط ان يعود الى السرقة مستحق في محل النزاع وان تغير فرق قطع ثانيا كحل قطع فيه  
 قطع فرق ولا ان سرق من ذي رحم محرم من سوا كانت التوبة فواء ولاد وغيره للشبهة في الحز  
 ولت في خلاف في ان في خلاف مال اي مال ذي رحم محرم من بيت غيره اي بيت الاجنبى لوجود  
 بلا شبهة ومال وضعه التي من ثمنها ان يرضع وان لم يباشر الارضاع في حال وضعها والرضع التي  
 هي في حال الارضاع ملحقه ثمنها الضبي كذا في الكشاف فمن قال منارضة لم يصب سوا سرق من بيتا  
 او بيت غير ما خلا لا يوجب في رواية عنه لانه لا يدخل عليها من غير استئذان وحشة بخلاف  
 الاخذ من الارضاع لانعدام هذا المعنى بها وجه الظاهر لا فواء والمحرمية بدونها لا يحكم كذا اذا ثبت ان  
 والتقبل عن شهوة ولا من زوج وعرس لوس من حوز خاص له انما قال في انضباط الدرر على الثاني فان  
 له خلافا فيه ولا من سبيته او عرسه او زوج سبيته ولا من مكانه ومضيفه بيت اذن في قوله  
 يدخل فيه الحمام فلا حاجة الى ذكر وعدم القطع فيه لاختلال الحز لا اذا سرق من بيتا لا يبي لاجزاء  
 والاذا لم ينجس بالتمتع اعلم ان الحز بالفاظ لا اعتبار له عند وجود الحز بالمكان فاذا سرق في الحمام  
 شي ولو حافظه لم يقطع لان الحمام حوز غايه اخل بالاذن بالدخول فلا اعتبار بالفاظ فيه بخلاف  
 في المسجد فان المسجد ليس حوزا غير الحافظ او سرق شيئا ولم ينجس من الدار او نقيب بيتا فادخل  
 فاخذ شيئا وعن ابن يوسف انه يقطع كما اذا دخل به في صندوق وقد امكن الاعتبار والدخول  
 بخلاف الصندوق لان المكان فيه اذ حال اليد دون الدخول ودخل عطف على فادخل وقال في اخذ  
 شيئا وناول من هو خارج وعن ابن يوسف ان اخذ من الدار من دنا والخرج فادخل على الدار فادخل  
 ادخل الخارج به فاولا من الدار فادخل على الدار فادخل على الدار فادخل على الدار فادخل على الدار  
 هناك وعاء آخر غير الكرم وذلك غير لازم وعادة الذخيرة وهي كذا كان في كذا درهم مضروب بوافي كذا  
 من كذا غيره وان ادخل به في كذا فادخل في كذا فادخل في كذا فادخل في كذا فادخل في كذا فادخل في كذا

هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام  
 هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام  
 هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام

والاخذ منه وانكم منها خز لا تدرى متى ادخل به واخذ فقد يترك فوجب القطع والافلا وانما  
 حل الرباط فبالعكس لانه اذا حل الرباط من داخل بقيت الدار من خارج ففصل الاخذ من غير حوز وان حل  
 من خارج بقيت الدار من داخل ففصل الاخذ من الحز فيجب القطع وعن ابن يوسف انه يقطع في  
 الاحوال كلها لانه محرز بالكم او بصاحبه قلنا الحز هو الكرم لانه يعتد به وانما قصده قطع المسافة والافلا  
 فاشبهه الجوالق او سرق جلامس قطارا او جلامس لان القايده السابق والراكب يقصدون قطع المسافة ويقطعون  
 الامتعة دون الحفظ وقطع اي سارق الجمل او الحمار كان حافظا ولو لم يعلم يعلم ان يقطع به لان الحز  
 ان يكون هناك حافظ ولا يلزم ان يكون ربه او متق الجمل في اخذ منه شيئا لان الجوالق في هذا الحز او اذ حل  
 به في صندوق غيره او كذا او جيب او اخراج من مضون دار فيما مضى الى صحتنا لان كل مضونة  
 باعتبار ساكنها حوز على حدة او سرق ربه مضون من اخرى منها لا ذكر او التي شيئا من حوزها الطريق  
 ثم اخذ وقال في لافظ فيه لان اللفظ غير موجب للقطع كما لو خرج ولم يأخذ ولم ان الرمي يوجب  
 السارق ولم يجرى عليه بد معتبرة فاعبر الكل فعلا واحدا واذا اخرج ولم يأخذ فهو مضون لا سارق  
 وعند الشافعي يقطع سوا اخذه او تركه في الطريق او حمله على عارضة واخرجه لاسيما في النوازل  
 بسوقه ولما نصير السارق ما انتفى الذم وان لم يسبقه وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله فاني ثاب  
 اية **مسألة** يقطع بين السارق من زنده وخمس ثم رجل اليمنى ان عاودا وان عاودا  
 لا وعند الشافعي يقطع في الثالث به البشري وفي الرابع رجل اليمنى لقوله عليه السلام من سرق  
 فاقطع من فان عاودنا قطوعه وان اجمع ذكر صاحب المندية وقد مر الجواب عن الحديث ولو كان  
 صحيحا غير ما تورعنا انعقد الاجماع على خلافه ويسجن حتى يتوب هذا استحسان ويقر ايضا ذكره بعض  
 المشايخ وان كان به البشري او ابهاما او اصبعاء سوى الابهام لانه لو قطعت اليمنى وقوة  
 فانية في اليسر لم يترتب تقويت جنس النقص وهو في الحقيقة اهلاك او رجل اليمنى مقطوعة او شئ ما اذا  
 لم يكن للانسان يد ورجل من طرف واحد لا يقدر على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان من الطرفين فانه  
 ح يضع العضا تحت ابطه او رده الى ملك وان لم يسرق منه او الى السروق منه وان لم يكن مالكه

هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام  
 هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام  
 هذا الحديث يدل على ان السرقة في الحمام لا يوجب قطع  
 بل يوجب الحد في السرقة في الحمام



وعن أبي يوسف أنه يقطع اعتبارا بما إذا رده بعد الخصومة وجعل الطائفة الخصومة شرطاً لظهور السرقة لأن  
 البينة إنما جعلت ختم ضرر قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة أو ملكه إنما قال لملكه يعلم أن المداومة  
 مع القبض بهتة أو سرق أو نقتضت قيمة أي من حيث السرقة من غير العيب ذكر في الذخيرة من الضمان  
 قبل القطع قال فروان الشافعي يقطع فيما أوسرقت فادعى ملكه فيه خلاف للشافعي وأحمد الساجي ولكن  
 لم يبرهن ولم يطالب من له حق الطلب وإن لم يبرهن خلاف للشافعي فلا يقطع لأنه لا كان له دعوى طارئة  
 لا بد من المطالبة وأن سرقا وغاب أحد ما شهدا على سرقتهما قطع لأخوه قطع بخصومة ذي يد حادثة  
 كودع وغاصب وضاحب الربوا أي باع دينارين بدينارين وقبضتهما فسرهما منه يد وقال الشافعي  
 لا يقطع إلا بخصومة المالك واستعير ومساخر ومضارب ومستضع وقابض على ثوبه سرقة  
 منهن ووصي وولي ومتولي الوقف وبخصومة المالك من سرق منهم علم أن الدعوى بشرط ظهور السرقة  
 ولقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لأنه لا شك أن المروق منه اعترف بحقيقة الحال من السرقة  
 وكذا من سرق المقر أو يمكن ملكا للشارع بطريق اللارب أو ملكا لذی رحم وهو غير عالم بغير ترك  
 المروق من الدعوى وكذا في غيبة مظنة عدم وجوب القطع قيل لما غيب الرزية وإن كان توهم أنها  
 لو كانت حاضرة ادعت أنها سقط الحد فلا اعتبار به لأنها راضية بالزنا فيكون متهمة في دعوى  
 الحد ويرد عليها أنه يشكل بسقوط الحد عند دعواها النكاح لقيام التمتع أيضا أن قوله لأنها راضية  
 محل نظر لأن سرقة عطف على الضمة المستكن في قوله وقطع من سارق قطع بسقوط عصمة وقطع  
 عبد أقر بقرته ورد أي المروق أن كان قايما إلى ملكه هذه المسئلة على وجوب لأنه لا يجزأ أن يكون العبد  
 أو مجزأ أو المال قايما في يده أو ملكه والمولى مصدق أو كذب فإن كان ما ذونا يصح إقراره ففقط  
 ويرد المال على المروق منه أن كان قايما وأن كان ملكا لا يضمن عليه صدقة مولاة أو كذبه وإن كان  
 مجزأ أو المال ملك يقطع ولا يضمن كذبه مولاة أو صدقة وإن كان قايما وصدقة يقطع عنده ويرد  
 المال على المروق منه ويرد إن كذب وقال المال قال أبو يعقوب يقطع يده والمال للمروق منه وقال أبو  
 يوسف والثاقبي يقطع يده والمال للمولاة وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال غيره

بما إذا رده بعد الخصومة وجعل الطائفة الخصومة شرطاً لظهور السرقة لأن البينة إنما جعلت ختم ضرر قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة أو ملكه إنما قال لملكه يعلم أن المداومة مع القبض بهتة أو سرق أو نقتضت قيمة أي من حيث السرقة من غير العيب ذكر في الذخيرة من الضمان قبل القطع قال فروان الشافعي يقطع فيما أوسرقت فادعى ملكه فيه خلاف للشافعي وأحمد الساجي ولكن لم يبرهن ولم يطالب من له حق الطلب وإن لم يبرهن خلاف للشافعي فلا يقطع لأنه لا كان له دعوى طارئة لا بد من المطالبة وأن سرقا وغاب أحد ما شهدا على سرقتهما قطع لأخوه قطع بخصومة ذي يد حادثة كودع وغاصب وضاحب الربوا أي باع دينارين بدينارين وقبضتهما فسرهما منه يد وقال الشافعي لا يقطع إلا بخصومة المالك واستعير ومساخر ومضارب ومستضع وقابض على ثوبه سرقة منهن ووصي وولي ومتولي الوقف وبخصومة المالك من سرق منهم علم أن الدعوى بشرط ظهور السرقة ولقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى لأنه لا شك أن المروق منه اعترف بحقيقة الحال من السرقة وكذا من سرق المقر أو يمكن ملكا للشارع بطريق اللارب أو ملكا لذی رحم وهو غير عالم بغير ترك المروق من الدعوى وكذا في غيبة مظنة عدم وجوب القطع قيل لما غيب الرزية وإن كان توهم أنها لو كانت حاضرة ادعت أنها سقط الحد فلا اعتبار به لأنها راضية بالزنا فيكون متهمة في دعوى الحد ويرد عليها أنه يشكل بسقوط الحد عند دعواها النكاح لقيام التمتع أيضا أن قوله لأنها راضية محل نظر لأن سرقة عطف على الضمة المستكن في قوله وقطع من سارق قطع بسقوط عصمة وقطع عبد أقر بقرته ورد أي المروق أن كان قايما إلى ملكه هذه المسئلة على وجوب لأنه لا يجزأ أن يكون العبد أو مجزأ أو المال قايما في يده أو ملكه والمولى مصدق أو كذب فإن كان ما ذونا يصح إقراره ففقط ويرد المال على المروق منه أن كان قايما وأن كان ملكا لا يضمن عليه صدقة مولاة أو كذبه وإن كان مجزأ أو المال ملك يقطع ولا يضمن كذبه مولاة أو صدقة وإن كان قايما وصدقة يقطع عنده ويرد المال على المروق منه ويرد إن كذب وقال المال قال أبو يعقوب يقطع يده والمال للمروق منه وقال أبو يوسف والثاقبي يقطع يده والمال للمولاة وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال غيره

شافعي يقطع والمال

لا يقطع إقراره في حق القطع ما ذونا كان أو مجزأا وبقي إقراره بالمال إن كان ما ذونا وإن كان مجزأا  
 لا يقطع إقراره أيضا وما قطع بان يقر ذوا لا يضمن إقراره بالمال إقراره بالمال إقراره بالمال إقراره بالمال  
 المشهور في رواية الحسن عن أبي حنيفة الضمان في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيما لا يملكه إقراره بالمال  
 سببها فلا يضمنها فاقطع من الشرع وسببه ترك لأنها عانته عنه والضمان في العبد وسببه إقراره بالمال  
 فصار كاستهلاك صيد مملوك فاطرم وإن قوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد قطعت يمينه  
 ولأن وجوب الضمان بناء في القطع لأنه يملكه بأداء الضمان سند إلى وقت الأخذ فبينا أن  
 ورد على ملكه فيبقى القطع وما يؤدي إلى انتفايه فهو منتف وأما ما قيل إن في حال السرقة صار المال معصوما  
 حقا للشرع فلم يبق معصوما حتى يعبد فلا يجب الضمان فيشكل بوجوب الضمان على استهلاك صيد مملوك  
 في الحرم ولا يضمن شيئا من سرقة من يقطع بملكها أو بعضها بأذنه وقال لا يضمن كلها إلا التي قطع لها  
 والخلاف فيها إذا حضر أحد من يدعي السرقة وأما إذا حضر الجميع وقطعت يده بخصومته لا يضمن  
 شيئا بالاتفاق ولا قطع يدا من يقطع يمينه بقرته ولو عدا وقال لا شيء عليه في الخطأ ويضمن  
 في العمد وقال غيره يضمن فيها وهو القياس وقطع من سرق ما سرق في الدار ثم أخرجها وعن أبي يوسف  
 أنه لا يقطع لأنه فيه سبب الملك وهو طريق الفاحش فانه يوجب القيمة كلها فتلك الضمن  
 ولما إن الأخذ وقع سببا للضمان لا الملك وإنما الملك ثبت ضرره وأداء الضمان كماله يجمع  
 اليد لأن في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة لأن من سرق ثوبا فخرج لان السرقة تمت على ثوب  
 ولا قطع فيه ومن جعل ما سرق دأما أو دأما يقطع إن سرق ما سرق وقت الأخذ وإنما لم يذكره العبد  
 لأنه مرفوع عنه وردت بأذنه وقال لا يجب رد ما لأن به صفة متقومة عند ما خلا قاله  
 وإن عرق قطع فلا رد لأن الصبي قايما صوته وعنى وحق المالك في الثوب قايما صوته ولا ضمان لأنه  
 يجابح القطع بجامع القطع وقال محمد يوفد منه ويعطى ما زاد الصبي فيه وإن يورده به أعده لأجل السرقة  
 نقصان عنه وكذا أعده محمد كافي الحرمة فإن الصبي لا يقطع من المالك عنه وأما أعده يورثه  
 لأن السواد زيادة كما لا يخفى **باب** قطع الطريق من قصد معصوما على معصوم أو على

شافعي يقطع والمال

شافعي يقطع والمال

شافعي يقطع والمال



كون القاصد والمقصود عليه مسلما او ذميا فاخذ قبل اخذ شي وقيل حتى يموت ويظهر  
 الصالحين فان قلت لا يجب بقصد قطع الطريق مالم يخف المارق قلت نعم ومن لا يشار اليه قبله  
 وان اخذ مالا ونصيب كل منه نصاب قطع به ورجله من خلاف وان قيل لا اخذ قبل قتله اي هذا  
 اخذ الاقصاص فلا يعفو ولا تغيب على كون القتل موقفا وان قيل واخذ قطع ثم قتل او صلب جازا  
 او قتل عطف على قطع اي ان شئت الامام قطع ثم قتل او صلب جازا من غير قطع وبجرح حتى يموت  
 البعق شق البطن وتترك ثلثة ايام وما اخذ قلف لا يضمن اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذه  
 اعتبارا بالسرقة الصغرى وبقتل ادم حذوا اي بالسرقة القبل ادم ما يجب الحد على الجرح وجرحه عظام  
 كسيف وان خرج واخذ وقطع وهدر جرحه فقط او قتل قاتل اي تاب قبل ان يؤخذ او كان معهم  
 مكلف وعن ابي يوسف انه لو باشر المكلفون بحد الباقي او دورهم من المان او قطع بعض المارة  
 على البعض وقطع الطريق ليل او نهارا فمرو فيه خلاف الشافعي وعن ابي يوسف انهم ان قصدوا القصر  
 بالسلامة جاز عليهم احكام قطع الطريق وان قصدوا البطش او الخشب فان كانوا خارجا لم يمسك ذلك الحكم  
 وان كان نوب من او بالصر فان كان بالليل فذلك ايضا وان كان بالنهار لا يجوز عليهم حكم قطع الطريق  
 وسحق الشافعي هذه الرواية وبه يفتي كذا في التبيين او بين مصرين اذا كانا فريدين تحت بلقي الخوف  
 غالبا كاللوفة والحبرة ففيه خلاف الشافعي فلاحده وللولى قودة او اكرشة وعقوبة اي لا يجب الحد للصغار  
 المذكورين بل ان كان القتل عمدا فلولى القود والعوى مخير بينهما وان كان غير عمدا فله الدية والعفو وفي الحق  
 دية الحق من قبل القتل لا قبل ما قبل وفيه القصاص عند غير ابي حنيفة ومن فعل غير قتل يعني بيا السب  
 ما حكى عن القضاة اني بكر الامشاش ان المدعى عليه بتركه اذا انكر فللامام ان يجعله باكثر رواية فان غلب  
 ظننا انه سارق وان المال المروق عنده عاقبة كذا في التبيين **كتاب الجهاد**  
 الشرع بذل الوسع في القتال بسبيل الله مباسرة او معاونة بالمال او بالاراي او بتكثير الفساو وغير ذلك  
 هو فرض كفاية بآي يفرض علينا ان نبدا بمبايعة ان لم يتعاونوا ومعنى كونه على الكفاية بقوله ان قام  
 ببعض سقط عن الباقيين يعني انه يفرض على جميع من سوا اهل الجهاد لكن اذا اقام بعضهم الكفاية

او قتل او صلب  
 لا يضمن اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذه

كذا في التبيين  
 كذا في التبيين

بهم سقط عن الباقيين فاما لم يحصل الكفاية لم يسقط ذكر في البدايع فانما كان يوم ان فرض الجهاد  
 يسقط عن المسلمين في ديارنا باقائه من ديار الهند والترك او يحصل الكفاية بذلك وهو السقوط  
 عن الباقيين وان ترك انما اي المكلفون وانهم تركهم مطلقا لا بتركهم خاصة حتى لو قام غيرهم من  
 العبيد والنساء سقط الاثم وكذلك قال ان ترك انما ولم يقبل ان تركوا انما الا على صبي وجحد  
 وامرأة واعى ومقعد واقطع وفرض عين ان جحوا اي على يد من بلد الاسلام او اذ اخذ من يوت  
 قال في الحرب الهجوم الايمان بقتله والدخول من غير استئذان فتخرج المرأة والعبد بلا اذن لان المعصية  
 لا يحصل الا باقائه اكله فيفرض على الكل وحق المروج والمولى لا يظهر في حق فرض الايمان قال في الفرية  
 اذا جازا النفي فرض عين على من يهرب من العدو وم يقدرون على الجهاد فاما من ورأى يهرب بعد العدو  
 فان كان الذين هم يهرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو او قادرين الا انهم لا يجاهدون المكلفين  
 او تناون افترض على من يلزم فرض ثم من يلزم كذلك حتى يفرض على هذا التدريج على المسلمين كلهم  
 شرقا وغربا وعلى هذا التفصيل صلوات الجاهة والتجربة وكذا الجمل مع في وبدونه لا الجمل لا يجمل للعالم  
 على علمه والمراد ان يهرب الجهاد واما ذكره لانه يشبه المأجور ولا خروج اليه لان مال بيت المال من الجهاد  
 المسلمين وهذا من جلبنا وان حوصروا اي الكفار دعوا الى الاسلام فان ابوا فالجبهة يداخ  
 من يقبل منه الجبهة وسياقي بيان ان من هم فان قبلوا فلهم مال من الاضاف وعليهم علينا  
 من الانصاف وكون عقد كتاب المير لبيان هذا النوع من الاحكام كفي فريته ولا تفاضل من  
 لم يبلغه الدعوى ونسب اي الدعوى الجديدة لمن لم يبعثه فان ابوا جاز دعوا اليه حروبا او بجيش  
 وربي ولو تروا سوا بمسلم بينهم لانبية وقطع سحر وفساد ريزع بلا عذر ولا مثله العذر الجبانية ونقض  
 العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن بطريق البذل ان نقضه بذلك الطريق مشدوع مسنون والحدوة  
 اشير الى جوازها في قوله عليه السلام الحرب حذرة مالم يضمن النقص فلا اختصاص بجوارها بزمان  
 الحرب والمثلة اسم من مثل اي كل من صناه جعله كمالا وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتويع الوجوه  
 ومثله العرينين شحت بقوله عليه السلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا قال في الاخير والمثلة

كذا في التبيين  
 كذا في التبيين

كذا في التبيين  
 كذا في التبيين

كذا في التبيين  
 كذا في التبيين



لعدم الظفر بهم ولا بأس بها قبله لانه المبلغ في كسبهم واخرهم وقيل غير مختلف وشيخ قال في الزيادة  
 هذا جواب في الشيخ الكبير الثاني الذي لا يقدر على القتال ولا على الصباح ولا على الاحياء ولا يكون من  
 اهل الرأي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتل محارب وبصياحه عرض على قتال  
 وبالاخيار كسر المحارب واعى ومعه خلافا لثاني في الشيخ والاعى والمعه وامارة الملكة ذكر  
 في الكافي ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقانما منهم بالمال والاراء والاخيار واب كافر با  
 لا يقتل الابن اباه الكافر ابتداء لانه اذا قصد قتله لا يمكن دفعه الا بقتله بحجزة فقتله بقتله  
 اي لان يقتله غير ابتداء فالفعل المضارع بنصب بان مقتول بعد الفاعل اذا كان با قبله سببا لانه  
 بعد عدة اشياء منها ان يقتل في اباه الابن عن قتل ابيه على وجه يقتل ابيه يقتل غير اباه  
 يشعله ويلبسه الى ان يحرق فيقتله انما في هذا في بيان المداية الغالبة فان ذكره امتنع عليه حتى  
 غيره حيث قال عليه دون عنه واخرج مصنف وامارة الثاني حيث لم يفسد عليه وصوله ان خير اولهم  
 مال ان لانه حاجة ونهذان سوانفع فتولوا لفظا كان مضمر في المواضع الثلاثة والزيادة القاطنة عليهم  
 لينقض الجحد وقبل يندى فتولوا قبل نزلوا فان لم يقتل به لعدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا ينقض  
 وصالح الرمي يعني القادر على الحاربة المتع عن الاخذ مادل عليه عيان المصالحه بل ما لا يكون  
 حربية لانه بعد النزول ما ختم يكون غنية بل لان يكون في اخذ المال منهم نوع تقرير لم على الارتداد وذلك  
 لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع سلاح وحديد منهم ولو جرح اى لا يفعل ذلك لانه  
 مكره لانه ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير مستحب كما يفهم من المداية وفتح اما ان جرحه فان كان غير ثابت  
 واوجب اى المباشرة لذلك الصلح والفا اما ان الذي وسلم في دارهم اسير كان واجرا او من اسلمه ولم  
 يهاجر وجنون وصبي وعبد الاما دونين قال في الاختيار وعامة المشايخ على انه لا يصلح صلح صبي ما دون  
 لان المصلحة والخير به حقيقة لا يتبدى اليها الا من له كثرة بحجة ومعارضة وذلك بعد البلوغ **باب**  
 المغنم والغنمة قسم الامان بين الجيش ما فتح عنوة او اقر ابله عليه بحرية وخراج عطف على قوله قسم الامان ثم  
 عطف على احد ما قوله وقيل الاشارة الى ان لم يسلموا او لم يسترقم وتركم احرار اذمنة لنا اى يكونوا اهل ذمة

هذا جواب في الشيخ الكبير الثاني الذي لا يقدر على القتال ولا على الصباح ولا على الاحياء ولا يكون من اهل الرأي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتل محارب وبصياحه عرض على قتال وبالاخيار كسر المحارب واعى ومعه خلافا لثاني في الشيخ والاعى والمعه وامارة الملكة ذكر في الكافي ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقانما منهم بالمال والاراء والاخيار واب كافر با لا يقتل الابن اباه الكافر ابتداء لانه اذا قصد قتله لا يمكن دفعه الا بقتله بحجزة فقتله بقتله اي لان يقتله غير ابتداء فالفعل المضارع بنصب بان مقتول بعد الفاعل اذا كان با قبله سببا لانه بعد عدة اشياء منها ان يقتل في اباه الابن عن قتل ابيه على وجه يقتل ابيه يقتل غير اباه يشعله ويلبسه الى ان يحرق فيقتله انما في هذا في بيان المداية الغالبة فان ذكره امتنع عليه حتى غيره حيث قال عليه دون عنه واخرج مصنف وامارة الثاني حيث لم يفسد عليه وصوله ان خير اولهم مال ان لانه حاجة ونهذان سوانفع فتولوا لفظا كان مضمر في المواضع الثلاثة والزيادة القاطنة عليهم لينقض الجحد وقبل يندى فتولوا قبل نزلوا فان لم يقتل به لعدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا ينقض وصالح الرمي يعني القادر على الحاربة المتع عن الاخذ مادل عليه عيان المصالحه بل ما لا يكون حربية لانه بعد النزول ما ختم يكون غنية بل لان يكون في اخذ المال منهم نوع تقرير لم على الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع سلاح وحديد منهم ولو جرح اى لا يفعل ذلك لانه مكره لانه ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير مستحب كما يفهم من المداية وفتح اما ان جرحه فان كان غير ثابت واوجب اى المباشرة لذلك الصلح والفا اما ان الذي وسلم في دارهم اسير كان واجرا او من اسلمه ولم يهاجر وجنون وصبي وعبد الاما دونين قال في الاختيار وعامة المشايخ على انه لا يصلح صلح صبي ما دون لان المصلحة والخير به حقيقة لا يتبدى اليها الا من له كثرة بحجة ومعارضة وذلك بعد البلوغ

لنا هذا اذا لم يكونوا من مشركي الحرب والمزدين وانما يتعرض لهذا البيان هنا اعتمادا على ما  
 يأتي في موضعه ونفي شتم وقذاؤهم المن ان يطلقهم كما سواهم كان المطلق بعد اسلامهم او قبله  
 اى ذلك في التعليل الذي ذكر في المداية وقال الثاني في يجوز المن والغداة ان يطلقهم باخذ مال واسير في  
 مقابلتهم قال في المداية ولا يفادي بالاسارى عند اذ خيفه وقال في فادي بهم اسارى المسلمين وهو قول  
 الثاني واما المفاداة بما لا يخدم منهم لا يجوز من المشركين المذنب وفي السيرة الكبيرة لا بأس بان يكون  
 بالمسلمين حاجة يستدل بها بالاسارى البدر وهذا البيان ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل  
 وضع الحرب او زرا او بعد ثم انه علم من نفي المن والغداة نفي درهم الى دارهم بطريق الدلالة فلاحا  
 الى ذلك ولذلك تركه وعقد اذ ثبوتها ووجبت وحرق وقال الثاني في يترك وقته من غير خلاف  
 لثاني في الاية اما ان لم يكن الامام حمولة يحمل عليها الغنائم فيرد بها ويقيم والى ودد الحقة مقابل  
 اى في الغنم خلافا لثاني في بعد انقضاء القتال لا سوفي لم يقتل ولا من مات ثم لانه بالاحراز ملكا لنا  
 وعند الثاني في باستنزاله بغير الكفا يصير ملكا لنا فمن مات بعد ذلك بورت يصيبه عنده ولو  
 قنط من مات يوارى وحقنا ثمه طعام وعلف وحلب ودين بشرط الحاجة في السيرة الصغيرة حتى لو كان  
 بلا حاجة يكرم ولم يشترط في السيرة الكبيرة وبأخذ المص واما الدواب فالحاجة شرط فيها اختلاف  
 ولذلك قال في سلاح به حاجة بلا قسمة لا بعد لطف في محاربا ولا يبعها اى لا يجوز للغنائم بها ذكر في  
 ونحو لما ورد الفصل في المغنم ومن اسلمه حرز نفسه انا قال حرز ولم يقتل عصم لان من اسلم في دار  
 الحرب ولم يخرج الى دار الاسلام لم يكن معصوما ويكون محرزا حتى بذلك في المداية وطفله لانه صار  
 مسلما بقاء واما بعد او بعد حرز اسما كان او ذميا انا قال حرز ادون معصوما ليتنا والاسلم ثم  
 لا لوليت كبير او عرسه وحملنا خلافا لثاني في الاخير وعقاره وقال الثاني في بوله لانه في بوه نصار  
 كالمقتول ولنا ان العقار في يدا اهل الدار وسلطانها اذ هو من جلد دار الحرب فلم يكن له حصة  
 وعنده مقاتلا وما لم يحرق حرقه انصب وما كان غصبا في يد مسلم او ذمي فهو في عنده خلافا لما  
 لمحمد على اختلاف الروايتين او وديعة ويعبر وقت الحيا واذ اى العبرة في استحقاق سهم الغار للفرقة

هذا جواب في الشيخ الكبير الثاني الذي لا يقدر على القتال ولا على الصباح ولا على الاحياء ولا يكون من اهل الرأي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتل محارب وبصياحه عرض على قتال وبالاخيار كسر المحارب واعى ومعه خلافا لثاني في الشيخ والاعى والمعه وامارة الملكة ذكر في الكافي ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقانما منهم بالمال والاراء والاخيار واب كافر با لا يقتل الابن اباه الكافر ابتداء لانه اذا قصد قتله لا يمكن دفعه الا بقتله بحجزة فقتله بقتله اي لان يقتله غير ابتداء فالفعل المضارع بنصب بان مقتول بعد الفاعل اذا كان با قبله سببا لانه بعد عدة اشياء منها ان يقتل في اباه الابن عن قتل ابيه على وجه يقتل ابيه يقتل غير اباه يشعله ويلبسه الى ان يحرق فيقتله انما في هذا في بيان المداية الغالبة فان ذكره امتنع عليه حتى غيره حيث قال عليه دون عنه واخرج مصنف وامارة الثاني حيث لم يفسد عليه وصوله ان خير اولهم مال ان لانه حاجة ونهذان سوانفع فتولوا لفظا كان مضمر في المواضع الثلاثة والزيادة القاطنة عليهم لينقض الجحد وقبل يندى فتولوا قبل نزلوا فان لم يقتل به لعدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا ينقض وصالح الرمي يعني القادر على الحاربة المتع عن الاخذ مادل عليه عيان المصالحه بل ما لا يكون حربية لانه بعد النزول ما ختم يكون غنية بل لان يكون في اخذ المال منهم نوع تقرير لم على الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع سلاح وحديد منهم ولو جرح اى لا يفعل ذلك لانه مكره لانه ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير مستحب كما يفهم من المداية وفتح اما ان جرحه فان كان غير ثابت واوجب اى المباشرة لذلك الصلح والفا اما ان الذي وسلم في دارهم اسير كان واجرا او من اسلمه ولم يهاجر وجنون وصبي وعبد الاما دونين قال في الاختيار وعامة المشايخ على انه لا يصلح صلح صبي ما دون لان المصلحة والخير به حقيقة لا يتبدى اليها الا من له كثرة بحجة ومعارضة وذلك بعد البلوغ



وقت الانفصال من دار السلام الى دار الحرب وهو المعنى من المجاوزة الى دار الحرب  
 الباب الرابع لغة وبالعربية ذروا زه اريد به مدخل الحرب وعند الشافعي وقت القتال فمن دخل  
 دارهم فارشا فقتل فقتل اي مات فقتل الوفاة راجلا فله سهمان سهم فارس ذاعده وعند ما  
 للفارس ثلثة اسهم وهو قول الشافعي ومن دخل راجلا فله سهم فارس سهم راجل وجواب الشافعي  
 العكس ولا يسهم الا للفارس اي واحد فلا سهم للرجل والابل وعندنا يوسف الغزوين ولا لكل واحد  
 بعد لحد من الكلاب على الفصح عليه قول صاحب المذاهب والكتاب بمنزلة العبد وصبي وامرأة و  
 وضيع لم اخرج اعطى القليل والمراد منها القليل من سهم الغنيمه ثم الملوكة فاذا دخل دارهم فله  
 يرضح لنا اذا كانت ذراوى الجرحى وتقوم على المرضى والذى انما يرضح له اذا قتل او قتل على الطريق وليس  
 للسكران واليتيم وابن السبيل وقدم فخر ذوى القربى عليهم ولا شئ من الغنيمه وذكر تعالى يعطى الغنم للسكران  
 وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كالصفي وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم سهم الرسول وسواه وعندنا  
 سقط بموته عليه السلام كاسقط الصفي فانه كان النبي عليه السلام ان يصطفي لنفسه شيئا من الغنيمه  
 وسهم ذوى القربى اي النبي ثم وبني المطلب يستوي فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين  
 له قوله تعالى ولذي القربى من غير فضل بين الغنى والفقير ولنا ان خلفاء الاربعة الراشدين قسموا على ثلثة  
 اقسام على نحو ما قلنا وكفى به قدورة وقال عليه السلام يا معشر ابنى ائمتكم ان الله ذكره لكم غنائم الناس واوصىكم  
 وغوصكم منها بخمس الخمس من الغنيمه والعوض انما ثبت في حق من ثبت في حق المعوض وهم الفقراء  
 والنبي عليه السلام اعطاهم النصرة الا يرى انه عليه السلام على فقال انتم لم يزلوا معي كذا في الجاهلية والاني  
 وشكك بين اصحابه وبهذا بين ان المراد بالنص قرب النصرة لا قرب القرابة فلم يبق بعد موته عليه  
 فلا يبق حقون بعده الا بالنصرة الا قول الكوفي وقال الطائفة في غيرهم ايضا عودهم وجبالا وقيل هو الفصح  
 ما روي ان عمر اعطى الفقراء منهم والاجاع انعقد على سقوط حق الاغنياء واما فقراهم يدرخلون في الاغنياء  
 الثلثة ومن دخل دارهم فاعا حشش الامر لا منعة ولا اول لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمه وي  
 ما يؤخذ من الكفار فله وبها المنعة فان لم يكن منة لكان جواز ان الامام فهو في حكم المنعة لانه اذا لم يكن

صبيح  
 الاغنياء

نصرة بالامداد فصار كما لمنعة للامام ان يتقبل وقت القتال كما يقول من قتل قتيلا ساه قتيلا  
 من القتل فله سلبه التسجيل اعطاشي زايد على سهم الغنيمه والمركب يدل على الزيادة او لغيره فله  
 من الجيش جعلت لكم الزرع مثله بعد الخمس اي بعد ما دفع الخمس جعلت لكم ربع الباقى او ثلثه او نحو  
 ذلك لا بعد الا حازها اي دار الاسلام اذ يحسب ملكا للغانمين الامر الخمس وسيله ما هو حق  
 مركبه وما عليه السلب كل ما ثبت يد القاتل عليه ما هو عده القاتل اوزنيه للقاتل ككتاب وسلاحه و  
 فرسه وكذا خاتمه وسواره ومنطقه في الصبح كذا في الخبايا وهو لكل ان لم يتقبل خلافا لثالث فله  
 السلب عده للقاتل ان كان من اهل الشيعه من الغنيمه وقد قلنا قبلنا بين الضيقين على المسارعة  
 له قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه ونحوه نخل هذا على التسجيل لا على وضع الشرح لما قاله في سلب  
 ابن انا سلمه وليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفسك ما مك **استيلاء**  
 الكفار اذا غلبوا على دارهم اخرجوا من دارهم او سلبوا بعض ما فيها واخذوا ما لم يكون شرط الا حاز  
 بالدار مخصوص المسئلة الاولى على ما افصح عنه صاحب المذاهب ولذلك قدمها وقال الشافعي لا يملك الكفار  
 ما لنا بالاستيلاء والا حاز لان النبي على الانفال الحية يوجب البقي لغيره لا ينفذ حكمنا شرعا وهو الملك  
 قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس من قبيل لانه بل يوسع البصيرة في الحل والعقد انما ثبت في حقنا  
 لاني حق اهل الحرب لانا بالخطاب ولا يثبت له في حقهم لا لقطع ولا لاية التبليغ والالزام مكان  
 على المال واستيلاءهم على الصيد سواء ولو سلم ان العصمة ثابتة في حق الجميع الا انما انتهت بانها  
 سببا وهو الا حاز فانه باليد او بالدار وقد انتهى كلامنا بما جازهم دار الحرب واذا انتهت العصمة  
 سقط انتهى فلم يبق الاستيلاء مخطورا فصح ان يكون سلبا للملك بخلاف احوالنا لان العصمة عن الكفار  
 بالطرة المتأكدة بالاسلام ولم تنته بالاجاز الموجود منهم وبغيرها انما يجمع فاذنوا لحق الاستيلاء  
 اذ لا بد للجماعة لا حرا ومبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وعبدنا فيها اي في دار الحرب انما قال انما لا نمنع  
 في دار الاسلام واخره في دار الحرب يملكونه اجاعا ابقا وان اخذوه خلافا لما فيما اخذوه  
 ان غصمة بني المولى وقد زالت فصار مباحا وقع في ايديهم وله ان يظهرت يده على نصبه الجرحى من دارنا

من قتل قتيلا ساه قتيلا  
 من القتل فله سلبه التسجيل  
 من الجيش جعلت لكم الزرع  
 ذلك لا بعد الا حازها اي دار الاسلام  
 مركبه وما عليه السلب كل ما ثبت يد القاتل عليه  
 فرسه وكذا خاتمه وسواره  
 السلب عده للقاتل ان كان من اهل الشيعه  
 له قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه  
 ابن انا سلمه وليس لك من سلب قتيلا  
 الكفار اذا غلبوا على دارهم  
 بالدار مخصوص المسئلة الاولى  
 ما لنا بالاستيلاء والا حاز لان النبي  
 قلنا ان الاستيلاء على الاموال ليس من قبيل  
 لاني حق اهل الحرب لانا بالخطاب  
 على المال واستيلاءهم على الصيد  
 سببا وهو الا حاز فانه باليد او بالدار  
 سقط انتهى فلم يبق الاستيلاء مخطورا  
 بالطرة المتأكدة بالاسلام ولم تنته  
 اذ لا بد للجماعة لا حرا ومبرنا وام  
 في دار الاسلام واخره في دار الحرب  
 ان غصمة بني المولى وقد زالت فصار















واسلامه سلام ذكره في البداية وعند زفر وهو قول الشافعي لا يصح ازداده ولا اسلامه ولا يلحق  
 ولا يلحق يوسف ومحمدان عليهما السلام من صلب النبي صلى الله عليه وسلم اسلامه وانما ذكره بذلك مشهور وقال  
 علي السلام طرا علما يثقف وان ملئ **باب** البغاة قوم مسلمون فجاءوا من طاعة  
 الامام دعاهم الى العود وكشف عن شيعتهم فان تخيروا اي اخذوا خيرا وما قيل اي تجاروا في بيع مالوا  
 اني فية من المسلمين ليستغيروا فليس في ذلك اولاد لانه فيما ذكر ولا يشرط ههنا مجتمعين بل ان  
 قائم بذلك اذ شيع الاسلام فهو زاده وهو المذهب عندنا وذكر القدر في مختصره لانه  
 يقال وهو قول الشافعي لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا وهم مسلمون ولان الحكم بار على وليه  
 وهو تحكيمهم واجتماعهم فان قبل الامام الى ان يدور بما لا يمكن دفع شرهم ويحجزهم على وجههم يقال ان  
 الجرح اذا ارغست فقله وفيه ايضا خلاف الشافعي ويصح ما ينهم ان لم فية وفيه ايضا خلاف الشافعي  
 والا فلا اي ان لم يكن لم فية لا يجزى على وجههم ولا يفتح مواسمهم لان قتلهم كان لدفع شرهم وقد دفع  
 بدونه فلا يقبل كونه مسلما ولا يثنى في تيمم ويكسح طمسهم الى ان يتوبوا ويستعمل سلاحهم وجليهم  
 خلافا للشافعي ولا يجب شي يقبل باع مثله ان ظهر عليهم في ولاية الامام عليهم حال القتل فلم يجب  
 ولم يعكس موجبا بعده وان غلبوا على مصر فقتل من يملك اخر منه فظهر عليهم قتل به اذا لم يجز على اهل  
 مصر احكامهم بل ان يقيم الامام قبل ذلك عنه لان ولاية الامام العدل لا تنقطع قبل ان يجري احكامها  
 فيجب القضاء وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع قتل عاد لا دعوى حقيقة مصر عليه اي قال  
 على الحق وانما الآن عليه قال في غاية البيان شرط الارث ان يكون مصر على عوام فاذا رجع فقد  
 بطلت ديارته فلا ارث يرثه كعكسه اي كايث العادل الباغي فان قرأه على باطل لا يذاع  
 خيفة ويحجز قال ابو يوسف لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقة او قرأه على الباطل وقال  
 الشافعي لا يرث العادل ايضا كذا في التبيين وفي البداية ان قوله كقول ابو يوسف وسيع السلام  
 من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والا فلا **كتاب** اللقيط هو في الشريعة اسم  
 مولود طرداه خوفا من العيلة او فرار من تهمة الزنا مضيقا بآثم حمزه غانم وانما سمى لقيطا باعيا

في فية من المسلمين

العدل

ما يورثه ولا لا يستصلح حاله كذا في المبوط رغبة حاجب وان حيف بماله اي عطلان ضياعه  
 كاللقطة يذاع في وقوع في البداية وفي البداية اما حاله الذب في ان يخاف عليها الضيعه لوزناتها  
 واما حاله الاباحة في ان لا يخاف عليها الضيعه فياخذها لصاحبها يذاعنا وقال الشافعي اذا خاف  
 عليها الضيعه يجب اخذها وان لم يخف يستحب اخذها ويؤخر الا تحجزه ونفقته وجانية في مالها  
 وارثه له ولا يؤخذ من آخذة ونسبه من ادعاه ولو جليل جرحين جرحين لادن من الشرطين  
 عندنا خلافا للشافعي والتفصيل بطلب من شر القدر والمقاطع او من يصف منها علة بآي  
 كانية في نفس الامر فلا حاجة الى كرفيد الصدق وقيل في شرح الطحاوي ان ادعى رجلان نسبة فابتهما  
 اقام البينة يقضيه له ولو اقاما جميعا يقضى لهما وان لم يقم البينة غير ان اخذها وصف علان في حقه  
 فاحساب والاخر لم يصف فانه جعل ابن الوصف ولم يصف واحد منهما فاجعلتهما جميعا او  
 عطف على قوله ولو جليلين وكان جرحا اي ان كان المدعى محمدا ثبتت نسبة منه لكن اللقيط ما يكون  
 حرا لان الاصل في دار الاسلام طرية او ذمية وكان لهما ان لم يوجد في قوم اي في غير الذين يقيم  
 ان لم يكن لان العبرة لعدم الوجود ان فيه لعدم كونه فيه وقت الدعوة وذمية اي ان كان في مينا او حرة  
 فيه والواجب في انما قال لان العبرة هنا للواجد المدعى وبذا ظهر من البداية وان خفي على من قال  
 وذمية ان يجرى عليه اسم ان المسلمة على اربعة اوجه احدها ان يجد مسلم في مكان المسلمين كالمنجد  
 فيكون مسلما وثانيها ان يجد كافرا في مكان الكفار كالبيعة فيكون كافرا وثالثها ان يجد مسلم في مكان  
 الكفار ورابعها ان يجد كافرا في مكان المسلمين وفي ما بين الصورتين اختلفت الرواية ففي كتاب  
 اللقيط من المبوط اعتبر المكان لسبقه وفي بعض نسخ كتاب الدعوى كنه اعتبر الواجد وسي رواه ابن  
 سماعة عن محمد لقوت اليد وفي بعض نسخ نسخة اسلام يعني انما كان موجبا لاسلامه يعتبر ذلك  
 نظرا للضعف وما شهد عليه صرف اليه امر قاض وقيل بدونه لللقطة قبض به ونسبته ضرة لا احكام  
 وتصرفه ولا اجارته في الاصح احقره عن رواية القدر في مختصره **كتاب** اللقطة  
 بقسم اللام وفتح القاف هو بوجد ضايعا فيلقط من اللقطة وهو اخذ الشيء من الارض وهي ما تترك

ما يورثه ولا لا يستصلح حاله

في فية من المسلمين

العدل

في فية من المسلمين







يوم تمت سنة  
نظامه من قبله

والفحص عن حال الاقدار انهم ما نوا او لا غير يمكن اذ فيه جرح فان طرعا فلذلك لم يذكر حال  
ظهوره ميتا لظهور حال فيه وبعد اى بعد المدة يحكم بموته في حاله يوم تمت المدة فبعد عز الموت  
ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي حال غيره من حين فقيرة وما وقف له الى من يرثه اخير عند  
موته وذلك ان حياته بالاستصحاب فان علمنا حياته فنتصحب ذلك ما لم يظهر خلافه واستصحاب  
الحال يصلح لابقا ما كان على ما كان بالاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الاستماع عن ماله بين ورثته بقاء  
ما كان على ما كان وفي توريثه من الغير اثبات امر لم يكن ثابتا ولا حيوته باعتبار الظاهر وهو يصلح  
لرفع الاستحقاق للاستحقاق فلا يستحق به ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لملكه كذا في البسوط  
**كتاب** الشركة في الخلطة فسي العقد شركة فان لم يوجد فيه خلطة هي ضمان شركة  
ملك وسى ان يملك اثنان مضاعفا عينا باى سبب كان كما جئنا اى كالى لا شركة له فيما مضاجه  
وشركة عقد وركننا الايجاب والقبول بشرطنا كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطع كقط  
درهم مساهمة من الربح لاحدهما فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الذم السهامة ربح  
فيه وسى ربحه اوجهه اعلى وفق ما في المذابة ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون شركة التضام ولو هو  
مفاوضة ولا غنا ولا كذا لكس فالوجه في التقسيم ما ذكر الطحاوي والكوفي واخاره صاحب البديع  
على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه فكل منها على وجهين مفوضية وغنان  
مفاوضة وسى شركة متساويين في المال المعنى الذي يصح فيه الشركة ولا بأس لزيادة مال لا يجرى  
فيه الشركة والتصرف بعنى الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق التصرف اذ لا بأس في ان يكون جرح  
احدهما او شراؤه اكثر من الآخر وهذا اى التساوى في التصرف يستلزم التساوى في الدين لان الاحكام  
في الدين يوزن الى الاختلاف في التصرف فان الكافرا اذا اشترى الخمر او الخنزير لا يقدر المسلم ان يبيعه  
وكالاشركين جبهة فبغوت شرط التساوى في التصرف ولذا لم يذكر المصالح التساوى في الدين كتنافذ المصالح  
في التصرف وهذا تصرف وفق لا يند على امثاله لاسر له دية في هذا الفن فلا يصح الا بين محددين حرة وعتقا  
اى لانه ان يكونا حرة بالغين ملتصقا واحدة فلا يصح بين مسلم وكافر وصحيح بين مسلمين وبين كافران

هذا هو الوجه في الشركة  
فان لم يوجد فيه خلطة  
فهي ضمان شركة  
ملك وسى ان يملك اثنان  
مضاعفا عينا باى سبب  
كان كما جئنا اى كالى  
لا شركة له فيما مضاجه  
وشركة عقد وركننا  
الايجاب والقبول بشرطنا  
كون المعقود عليه قابلا  
للكوكالة وعدم ما يقطع  
كقط درهم مساهمة من  
الربح لاحدهما فان هذا  
يقطع الشركة لاحتمال ان  
لا يبقى بعد هذه الذم  
السهامة ربح فيه وسى  
ربحه اوجهه اعلى وفق ما  
في المذابة ويرد عليه ان  
المفهوم منه ان لا يكون  
شركة التضام ولو هو  
مفاوضة ولا غنا ولا كذا  
لكس فالوجه في التقسيم  
ما ذكر الطحاوي والكوفي  
واخاره صاحب البديع على  
ثلثة اوجه شركة بالاموال  
وشركة بالاعمال وشركة  
بالوجوه فكل منها على  
وجهين مفوضية وغنان  
مفاوضة وسى شركة  
متساويين في المال المعنى  
الذي يصح فيه الشركة ولا  
باس لزيادة مال لا يجرى  
فيه الشركة والتصرف بعنى  
الكفالة من جهة والوكالة  
لا مطلق التصرف اذ لا  
باس في ان يكون جرح  
احدهما او شراؤه اكثر من  
الآخر وهذا اى التساوى  
في التصرف يستلزم التساوى  
في الدين لان الاحكام في  
الدين يوزن الى الاختلاف  
في التصرف فان الكافرا اذا  
اشترى الخمر او الخنزير لا  
يقدر المسلم ان يبيعه  
وكالاشركين جبهة فبغوت  
شرط التساوى في التصرف  
ولذا لم يذكر المصالح  
التساوى في الدين كتنافذ  
المصالح في التصرف وهذا  
تصرف وفق لا يند على  
امثاله لاسر له دية في  
هذا الفن فلا يصح الا بين  
محددتين حرة وعتقا اى  
لانه ان يكونا حرة بالغين  
ملتصقا واحدة فلا يصح  
بين مسلم وكافر وصحيح  
بين مسلمين وبين كافران

كان

وان كان احدهما مجوسيا فان لكفره واحدة وهذا عندنا وعند يوسف لا اتحاد ولا  
بشرط وعندنا التام في لا يجوز المفاوضة اصلا وقال مالك لا ادري المفاوضة ولا ينقذ الا بلفظها  
اى بلفظ المفاوضة او ببيان كل ما يقتضيه وهذا لان المعبر هو المعنى ونصير الكفالة والكفالة لكل  
وكيل الآخر وكفيلة فاذا اشترى احدهما شيئا فللبايع مطالبة الثمن واخذة من الآخر ومشرى  
لما لا يطعم اهل بيته وسنهم وكذا اطعام نفسه وكسونه ونحو ظاهر مما ذكر بطريق الدلالة وكل من لم  
احدهما بما يصح فيه الشركة كالاشراء والبيع والاستجارة اهتار بالقياس المذكور عما يلزم بسبب لا يصح فيه الشركة  
كالجنات والنجاح والحلج والصلح عن دم غدا وعن النفقة وكفالة بائنة غنية الآخر خلافا لما ذهبوا اليه  
التصحيح اى اذ الزم احدهما بدين بسبب الكفالة من غير الكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يقتضيه الشركة  
الآخر وضمان الغصب والاستئمان بغير ثمن اى بغير الكفالة عند اى خيفه ومحمد خلافا لاذن يوسف  
في اليقين وان ورث احدهما او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض اى الموهوب ضارضا عما انقلب  
ايضا وفي العوض والعقار بقيت مفوضية اى ان يملك احدهما سواء كان بالارش او بالهبة عوضا او  
بقيت مفوضية لان مال الشركة لم يزد وجان وسى شركة في شركة في كل تجارة او في نوع ولا يقتضيه الكفالة  
وتصح بعض ماله ومع فضل مال احدهما وتسوى بالمال لا بالربح اى تصح بان يشترط ان يكون المال مساويا  
ولا يكون الربح مساويا خلافا لافرو والشافعي وكون مال احدهما دراهم والآخر دنانير وبلا خلط خلافا لما  
ايضا وكل مطالب بن مشترية لا غير لعدم تضم الكفالة ثم رجع على شركة بجهة منها اى ان اداء من ماله  
تصح ان لا بالتقديس والفلوس النافقة قالوا هذا قول محمد واما عندنا فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا  
والنبر والنقرة ان تعامل الناس بها النبر ذهب غير مضروب والثقة فضة غير مضروبة وقال مالك يجوز  
بالعوض والمكيل والموزون ايضا اذا اتخذ الجنس والعوض بعد ان باع كل نصف عرضة بنصف عرض  
الآخر وعقد الشركة وهذا لانه لا يبيع ضارضا شركة ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه  
وهذه حيلة لمن اراد الشركة في العوض لانه بذلك يصير نصف مال كل واحد منهما مضمونا على صاحبه فمن  
فيكون الربح لخاصة المالين ربح ما يتضمن فيجوز خلاف ما اذا لم يبيعا واما لانه اذا كانت قيمتهما معا

هذا هو الوجه في الشركة  
فان لم يوجد فيه خلطة  
فهي ضمان شركة  
ملك وسى ان يملك اثنان  
مضاعفا عينا باى سبب  
كان كما جئنا اى كالى  
لا شركة له فيما مضاجه  
وشركة عقد وركننا  
الايجاب والقبول بشرطنا  
كون المعقود عليه قابلا  
للكوكالة وعدم ما يقطع  
كقط درهم مساهمة من  
الربح لاحدهما فان هذا  
يقطع الشركة لاحتمال ان  
لا يبقى بعد هذه الذم  
السهامة ربح فيه وسى  
ربحه اوجهه اعلى وفق ما  
في المذابة ويرد عليه ان  
المفهوم منه ان لا يكون  
شركة التضام ولو هو  
مفاوضة ولا غنا ولا كذا  
لكس فالوجه في التقسيم  
ما ذكر الطحاوي والكوفي  
واخاره صاحب البديع على  
ثلثة اوجه شركة بالاموال  
وشركة بالاعمال وشركة  
بالوجوه فكل منها على  
وجهين مفوضية وغنان  
مفاوضة وسى شركة  
متساويين في المال المعنى  
الذي يصح فيه الشركة ولا  
باس لزيادة مال لا يجرى  
فيه الشركة والتصرف بعنى  
الكفالة من جهة والوكالة  
لا مطلق التصرف اذ لا  
باس في ان يكون جرح  
احدهما او شراؤه اكثر من  
الآخر وهذا اى التساوى  
في التصرف يستلزم التساوى  
في الدين لان الاحكام في  
الدين يوزن الى الاختلاف  
في التصرف فان الكافرا اذا  
اشترى الخمر او الخنزير لا  
يقدر المسلم ان يبيعه  
وكالاشركين جبهة فبغوت  
شرط التساوى في التصرف  
ولذا لم يذكر المصالح  
التساوى في الدين كتنافذ  
المصالح في التصرف وهذا  
تصرف وفق لا يند على  
امثاله لاسر له دية في  
هذا الفن فلا يصح الا بين  
محددتين حرة وعتقا اى  
لانه ان يكونا حرة بالغين  
ملتصقا واحدة فلا يصح  
بين مسلم وكافر وصحيح  
بين مسلمين وبين كافران



على السواء ولو كان بينهما تفاوت في مبلغ صاحب الأقل بعد ما ثبت بالشركة وملك مالها أو مال  
 احدهما أي هلاك مال الشركة أو مال أحد الشركين قبل الشراء بطلانها وهو أي المالك على صاحب قبل الخلط  
 ملك في يده أو في يد الآخر وبعد ما يبعد على الخلط عليهما فان ملك مال احدهما أي قبل ان يشترى شيئا بعد  
 شراء الآخر بماله فشرته لهما ورجع على الآخر بخصته من ثمنه أي رجع المشتري على الذي ملكه بالخصته من  
 الثمن لأن الشراء قد وقع لهما فلا يتغير بملك المال ان ملك قبل شراء الآخر ان وكله حين الشركة صيرته  
 لهما شركة ملك ورجع بخصته من ثمنه أي لم يشتره ثانياً وملك ماله ثم اشترى الآخر بماله ان حصر جابله  
 في عقد الشركة فالمشتري شركته بينما على شرط لان الشركة ان بطلت فلو كاله المصير بها فانه كان  
 شريكاً بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ورجع على شركته بخصته من الثمن والافله أي ان ذكر اجرة الشركة ولم  
 ينص على الوكالة فيما كان المشتري للشركة فاشترى خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تضمنها  
 الشركة فاذا بطلت بطلت من ضمنها بخلاف اذا حصر جابله بالبيع فاشترى مقصودة وبطلت من شركته  
 وعان ان يبيع ويورع ويضارب أي يبيع المال مضاربة ويوكل بغير الاجابة بالبيع والشراء والمال  
 به امانة أي في يد الوكيل لا يقبض المال اذن لا ملك له على وجه البدل والوثيقة فصار كالودعه وشركته  
 المضاعف والتقبل به هو الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترى صانعاً كخياطين او صانعاً  
 وتقبل العمل الاجرة بينهما صحت وان شرط العمل نصفين والآخر ثلثاً وعند الشفعي لا يجوز هذه الشركة  
 وعند زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل كدرة في النطوة وشركته ولو لم يعلل قبل احدتهما فطالب بالعمل  
 يطالب بالاجرة أي يطالب بكل منهما بالاجل سواء كان احدهما اياه او شركته ويبر الدافع بالدفع اليه  
 المستعمل يدفع الاجرة الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركته الوجه هذه رابع الوجه من الشركة  
 وهي ان يشترى كمالاً مالاً لشركته بوجهها أي يشترى بالثمن بسبب وجاهتها وبيعاً فاحصل بالبيع  
 يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح صفة  
 اذا انصا على المفاضة او ذكر اجمع ما يقتضيه لواء واجتمعت فيها شرطها ومطلقاتها غان كل  
 وكيل الاخر في الشراء يعني في صوت الاطلاق واما في صورة الاولى في كل وكيل الاخر وكفيله وان شرطاً صفة

هذا هو الوجه الثاني من الشركة وهو ان يشترى صانعاً كخياطين او صانعاً وتقبل العمل الاجرة بينهما صحت وان شرط العمل نصفين والآخر ثلثاً وعند الشفعي لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل كدرة في النطوة وشركته ولو لم يعلل قبل احدتهما فطالب بالعمل يطالب بالاجرة أي يطالب بكل منهما بالاجل سواء كان احدهما اياه او شركته ويبر الدافع بالدفع اليه المستعمل يدفع الاجرة الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركته الوجه هذه رابع الوجه من الشركة وهي ان يشترى كمالاً مالاً لشركته بوجهها أي يشترى بالثمن بسبب وجاهتها وبيعاً فاحصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح صفة اذا انصا على المفاضة او ذكر اجمع ما يقتضيه لواء واجتمعت فيها شرطها ومطلقاتها غان كل وكيل الاخر في الشراء يعني في صوت الاطلاق واما في صورة الاولى في كل وكيل الاخر وكفيله وان شرطاً صفة

هذا هو الوجه الثالث من الشركة وهو ان يشترى صانعاً كخياطين او صانعاً وتقبل العمل الاجرة بينهما صحت وان شرط العمل نصفين والآخر ثلثاً وعند الشفعي لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل كدرة في النطوة وشركته ولو لم يعلل قبل احدتهما فطالب بالعمل يطالب بالاجرة أي يطالب بكل منهما بالاجل سواء كان احدهما اياه او شركته ويبر الدافع بالدفع اليه المستعمل يدفع الاجرة الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركته الوجه هذه رابع الوجه من الشركة وهي ان يشترى كمالاً مالاً لشركته بوجهها أي يشترى بالثمن بسبب وجاهتها وبيعاً فاحصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح صفة اذا انصا على المفاضة او ذكر اجمع ما يقتضيه لواء واجتمعت فيها شرطها ومطلقاتها غان كل وكيل الاخر في الشراء يعني في صوت الاطلاق واما في صورة الاولى في كل وكيل الاخر وكفيله وان شرطاً صفة

الشركة

المشتري او مثلاً فاشترى كذلك وبطل شرط الفضل لان الرجح لا يستحق الا بالبيع كالمضارب وبطل  
 المال وبالصيانة كالاستاء الذي يقبل العمل بانس وبقيته على التليد باقل مما اخذ فيطلب الفضل  
 بالضمان ولا يستحق غيرهما واستحقاق الرجح في شركة الوجه بالضمان وهو بعد الملك في المشتري كان  
 الرجح الزائد عليه ربح مالم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف الضمان وشركه الوجه ليست  
 اذ لا يعمل مال معين وبغية هو المجرى في المضاربة لا يرى ان المال كان معيناً في غير شركة الوجه جاز فيه  
 ايضا اشتراط التعاضل بشرط العمل كذا في التبيين **فصل** في الشركة الفاسدة ولا يجوز  
 الشركة الا بقطاب والاحتشاش والاصطيد وما حصل لكل ولو بمعاونة الآخر مثل ان يطلع هذا  
 الآخر فله خاصة وللآخر جزء مثله بالغاً ما بلغ عند محمد ولا يزداد على نصف ثمنه عند أبي يوسف ماله  
 اخذاه معاً فلما نصفين ولا في الاستقايان كان احدهما قبل وللآخر رواية واستغنى احدهما وكسب  
 للعامل وعليه جزء مثل الآخر والرجح في الشركة الفاسدة اذا شرط في الشركة درهم ستمائة من الرجح للاحدا  
 فانه نصف الشركة على قدر المال حتى لو كان المال نصفين وشرط الرجح ثلثاً فاشترى باطل ويكون بغير  
 وبطل الشركة بموت احدهما ولحقا قبل الحرب مرد اذا قضى به ولم يذكر احدهما مال الآخر بلا اذنه وان  
 اذن كل صاحبه فادى ولا ضمن الشاذ وان جعل باء الآول لا يضمن كذا اشار في كتاب الزكوة  
 وفي الزيادات لا يضمن علم باء الشركة ولم يعلم وهو الصحيح عند ما كذا في التبيين وان اذيا معاً  
 بان ادى كل منهما بغية صاحبه وانفق اداؤهما في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما على الآخر  
 ضمن كل فسط الآخر وان شري معاوض امة باذن شركته ليطأ في له بلا شيء وقال لا يرجع الشركته على  
 المشتري بنصف الثمن لانه ادى ديناً عليه خاصة من مال شركته فيرجع عليه صاحبه نصيبه ولا ان  
 الجارية دخلت في الشركة على البتة جازاً على مقتضى الشركة فاشبه حال عدم الاذن غير ان  
 الاذن يقتضي شبه نصيبه من ثمنه لان الوطى لا يحل الا بالملك ولا وجه الى ثباته بالبيع لا في الحاف  
 مقتضى الشركة فاشبهه بالامنة الثابتة في ضمن الاذن واخذ كل منهما أي للبايعان يطالب  
 بالثمن ايها شاماً لعرف ان المفاضة يضمن كماله **كتاب** الوقف هو الخبز

كرب

الرجح

هذا هو الوجه الثاني من الشركة وهو ان يشترى صانعاً كخياطين او صانعاً وتقبل العمل الاجرة بينهما صحت وان شرط العمل نصفين والآخر ثلثاً وعند الشفعي لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل كدرة في النطوة وشركته ولو لم يعلل قبل احدتهما فطالب بالعمل يطالب بالاجرة أي يطالب بكل منهما بالاجل سواء كان احدهما اياه او شركته ويبر الدافع بالدفع اليه المستعمل يدفع الاجرة الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركته الوجه هذه رابع الوجه من الشركة وهي ان يشترى كمالاً مالاً لشركته بوجهها أي يشترى بالثمن بسبب وجاهتها وبيعاً فاحصل بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح صفة اذا انصا على المفاضة او ذكر اجمع ما يقتضيه لواء واجتمعت فيها شرطها ومطلقاتها غان كل وكيل الاخر في الشراء يعني في صوت الاطلاق واما في صورة الاولى في كل وكيل الاخر وكفيله وان شرطاً صفة

وقال اذا جعل باء الآول

الرجح







اذا صار الوقف بحال لا يتفق به الساكنين فلهما حق السوية ويشترى بتمنه غيره وليس ذلك الا للفقراء  
وشرط انما ذكره مصرف مؤيد وقال ابو يوسف صح بدون واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح وقف  
العقار لا المنقول خلافا لما قالوا بالاجاز وقف الكراع والسلاح والضيعة بقرنا وكرتها والاثاث  
وعند ان فني كل ما يمكن الانتفاع به مع بقا اصله ويجوز بيعه ويجوز وقفه وعند محمد خلافا لابي يوسف  
صح وقف منقول فيه تعامل كالشئ والمد والقدوم والشار والجنابة وقبائها والقدرة والرجل المصحف  
وعليه اكثر فقهاء الاضمار وعن يضر بن يحيى انه وقف كتبه لهما قالها بالمصاحف وهذا صحيح اذا صح  
الوقف لا يملك ولا يملك ما قرانه يزول عن الملك ولكن يجوز فسخه انما عذابي يوسف الفسوخ  
في غير المتبقيات يغلب فيها جهة التملك لاجل الاقرار ومع ذلك يجوز ابو يوسف في فسخه المتاع وحصل  
جهة الاقرار غالبه في الوقوف فان وقف نصيب من عقار مشترك يجوز للواقف ان يغيره مع الشريك  
وان وقف نصيب عقار كله لانه فاعاضى بقسم مع الواقف ولا يقسم بين مصارفة وبينه من ارتفاع  
الوقف الوقف بغيره وان لم يشترط الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معينين  
للفقراء ففيه في مال فان استيع او كان فقيرا اجرة الحاكم وغيره فاجرة ثم رده الى مصرفه ونقصه يفسد  
الى عمارته او يذخر لوقت الحاجة اليه وان تعدد صرفه اليها بيع وصرف فتمت اليها **كتاب**  
البيع هو عقد يتضمن مبادلة مال بالمال المبادلة توجد بدون البيع كما اذا فقد الملك في احد الطرفين  
باجاب وقبول لم يقبل الرضى لانه معتبر في صحة ولو رده لاني انعقاده ونفاذه فلا مساع في اعتبار  
قيد البيع في درجة انعقاده لفظا ماض متعدها كان او واحدا كما اذا باع الاب ملكه من اب صغير  
وتعاطى البيع كانه عقد البعول وركنه الاجاب والقبول كذلك يتعقد بفعل وركنه التعاطى ذكره صاحب  
البدائع ثم ان في البيع بالتعاطى لا بد من الاعطاس الجانبين عند البعض ويكفي من احد الجانبين عند البعض  
آخر في التقيس والخبر انما قال في لان عند البعض انما يتعقد بالتعاطى في الخبير لا في التقيس  
هو الصحيح رد للقول المذكور واذا اوجب واحد قبل الاخر باي مكان ذلك الاخر او مشتركان فاقبول  
انطوى العقد سواء تعدد عن البائع او من المشتري في المجلس انما ذكره القيد لان خيار البعول شرط

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

120  
بقيام المجلس وكل البيع بكل الثمن وترك انما قال في كل البيع ولم يقبل كل البيع ليتناول الجاب  
المشتري وقبول البائع كما هو موجب لطلاق لفظي الواحد والآخر الا اذا بين كل وكذا لفظ العقد  
اي اذا قال بعثت هذا بدرهم وبعثت ذلك بدرهم فقبل احدهما بغيره يجوز وكذا لفظ العقد لا بد منه  
في تعدد الصفقة عند ان خيفة وما لم يقبل بطل الاجاب ان رجح الموجب قام بهما لم يقبل عن مجلس  
لان الاجاب بطل بغير التقياس وان لم يذهب عن المجلس لدلالة على الاعراض واذا وجد المانع  
لم يقبل بغير البيع لان المترتب على وجودها هو الانعقاد واما لزوم فاعرفه ذلك ان شرطه ان  
ان صاحبها يوجد والا فلا وليس لواحد منهما خيار المجلس خلافا للشافعي وصح في العوض  
اليه مبيعا كان او ممتنا فان كل منهما عوض عن الآخر والحكم المذكور مشترك بينهما ولذلك قال ابو يوسف  
ولم يقبل في الثمن با علم بغيره ووصفه لاني غيره اي لا يصح في غير المشا الى فانه لا بد من علم بقدره  
واما ذكره ما غير لازم ولذلك صح بالثمن المطلق وبمن حال شرع في ذكر الاحوال المختصة بكل من المميز  
وقدم ما يتعلق بما هو الوسيلة والى اجل علمه وبالثمن المطلق اي لم يذكر صفته كما اذا قيل بعثت عشرة  
درهم فان استوت ماله التقود فعلى قدر من اي نوع اي يقع البيع على قدر البين اي نوع كان  
فيعطي المشتري اي نوع شاء وان اختلف فعلى الارواح وقد اى في ضوع اختلاف ماله التقود  
يفسد البيع ان يستوى رواجهما الا ان بين احدهما اي بين المشتري في المجلس احد التقود  
البائع وهذا لا ينافي كون الانعقاد بالثمن المطلق فالاكتفاء متصل وفي الطعام والمجرب الطعام اذا  
معرفة بالبيع والشرع يقع في العرف على الخطه ووقيها ولذلك احتج الى ذكر الجواب بعده تعميما  
كيلا وجرافا ان بيع بغير جنس وباناء لا يكتسب بالكنس او بغير معين لم يرد قدره وفي صاع واحد  
في بيع حبة كل صاع كذا وفي كل ما ان سمي حبة فغيره ناسوا كانت القسمية عند العقد فيكون  
البيع با خيار او بعده حال قيام المجلس فخير المشتري وقد في الكل في بيع ثلثة ثمانية او ثوب كل  
ثانية او ذراع كذا لانه يصرف الى الواحد والواحد منها متفاوت وقد شبه على ذلك بقوله وكذا كل  
معدود متفاوت فيه بحث وهو يثبت في التعليل على لزوم التفاوت في جواب الثوب مطلقا وليس

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين

في البيع بين الزوجين







تظهر في المسائل المذكورة بقوله فترأى عرسه بالجناح لا تشد كحاه فان طهنا المشتري في ايام  
 الجناح يملك رد ما لانه بالتكاح قد يكون اجازة الا اذا انقصنا به اي بالوطى بركا كان او نيا  
 ولا يفتق ويسته عليه اراد ادر محرم ولا من شراه قابل ان ملكت قنا فهو رد ولا بعد جف المشتري  
 فيما من الاستبراء لانه انما يجب بعد ثبوت الملك والاستبراء على البائع ان ردت عليه الجناح  
 لانه انما يجب بمجرد الملك ولم يوجد حيث لم يدخل في ملك غير مكانه لم يزل ملك البائع ومن ولدت  
 فيما بالتكاح في يد البائع ان اشترى زوجة بالجناح رضى حامل فولدت في ايام الجناح لا نصير له  
 له ويملك الرد وقال لا يملك تعينه في ملكه وتصير له ولده لو ادعى الولد لانه ولد الفرائض ضعيف  
 ولما قال في يد البائع لان الولادة لو كانت في المشتري نصير له ولده بالاتفاق لانه انما ثبت  
 بالولادة فلا يملك الرد نصير له المشتري نصير له ولده ولادخل في وقوع الولادة في ملكه  
 في يد البائع عليه ان يرضى المشتري باذنه واودعه عنده فيها اي في المدة لا ارتفاع القبض بالرد  
 الملك فلم يفتح الا يداع فملكه بعد ذلك في يد البائع ان كان في المدة فهو ملك قبل القبض قبل  
 الملك وان كان بعد مضيها فهو ملك قبل القبض فيكون من ملكه كافي البيع البات وغدا  
 من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك له وبقي خيار ما دون شري بالجناح وبراءه ببيع  
 عن منه فيما لان الماذون على عدم التملك تفصيلا لانه لم يملكه بسبب الجناح كان رد بقاء الجناح  
 متناقيا عن التملك والماذون ولاية في ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية ان لا يقبله وقال لا يفتق  
 له الجناح لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد ملكه فيكون رد عليه كغير عوض والماذون لا يملك ذلك  
 وبطل رد في من دفعه بالجناح ان سلم فيما اى سلم المشتري في مدة خياره لئلا يملكها مسلما با  
 خياره وقال لا يبطل الجناح لئلا يملكها مسلما برده لانه ملكها ومن له الجناح يحجز وان جعل ضاحية لا يفتح  
 بلا علم خلافا لابي يوسف والثاني في رد اذا كان الفسخ بالقول اما اذا كان بالفعل كالاعاقف  
 والبيع والوطى فيجوز بلا علم بالاتفاق فان شخ وعلم في المدة الفسخ والائم عقده لا يقال ان شرط  
 العلم ضرر لمن له الجناح يجوز ان يخفى ضاحية فلا يصل اليه في مدة الجناح لانا نقول يمكن تداركه بان اخذ

وإذا كان رد الجناح  
 في يد المشتري  
 فله رد الجناح  
 ولو كان رد الجناح  
 في يد البائع  
 فله رد الجناح  
 ولو كان رد الجناح  
 في يد المشتري  
 فله رد الجناح  
 ولو كان رد الجناح  
 في يد البائع  
 فله رد الجناح

منه وكذا يفتق به حتى اذا ابداه الفسخ رده عليه ويورث خيار العيب والتعيين لا الشرط والرد  
 خلافا للثاني وان اشترى بشرط الجناح لغيره فاقى اجازة وانقص صحيح ذلك شرط الجناح لا يفتق  
 انما ثبت بطريق الثانية عن شرط من العاقدين فثبت له انقصا فرض البائع الجناح لغيره يقضي ضا  
 بجناح المشتري صرح ان ارضى بفعل النايب رضا بفعل الاصل وتوقف ثبوت الجناح لغيره على  
 غير من له الشرط من العاقدين لا يترتب نيابة عنه ايضا الا يرى ان ثبوت الجناح لكل من العاقدين  
 يتوقف على رضا الآخر ولا ينافي فان اجازة احدهما ومنع الآخر فالاول اولى وان وجد معا  
 اولى وبيع عديدين الجناح في احد ما صح ان فصل من كل واحد من الجناح وفقد في الوجه الثالث  
 الباقية وذلك ان البيع بشرط الجناح داخل في الايجاب لا الحكم فتبيع من وجه دون وجه في صورة  
 الجناح في الجملة اعتبره ليس مبيع وفي صورة عدم الجناح اصلا اعتبره مبيع فلم يترتب جيل قول اليه  
 بمبيع شرط القبول ما هو مبيع حتى يفقد العقد وشرا احد التوبين واحده لانه على ان يبين انما شرا  
 ايام صح لان لم يشترط تعينه هذا على رواية الجامع الصغير وقال ثمن الاينة هو التصحيح ورواية الجامع  
 الكبير على خلاف ذلك وقال في الاسلام هو التصحيح ولما ادرجه لان الرخصة على خلاف القياس كما  
 الحاجة وهي يدفع بالثمن لاشتمالها على الجيد والردى والمتوسط واخذ بالشفعة بحسب شرط  
 الجناح رضا لان الاخذ بالشفعة يقتضي اجازة الشفوع به وخيار شرط المشتري من يسقط به رضا  
 وكذا خيار العيب والروية خلافا لما لان اثبات الجناح لاثبات لكل واحد منهما فلا يسقط  
 باسقاط ضاحية لافيه من ابطال حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه غير موجب بعيب الشركة فلورده احدهما  
 رده ميبا وفيه التزام ضرر زائد وليس من ضرورة اثبات الجناح لهما الرضا برده احدهما التصحيح  
 على الرد وعبد شري بغير او كتب ووجد بخلافه اخذ بتمنه او ترك لان هذا وصف مرغوب فيه فحق  
 بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التجنب لانه لم يرض به وانه اذا اخذ بجميع الثمن لان الواضف لانياب لهما  
 شيء من الثمن **مسألة** صح شرهما لم يرض خلافا للثاني ولشريته الجناح عندهما اي عند الروية  
 الى ان يوجد بطله وان قال صحت قبلها لم يقبل وان رضى قبلها لما فيها من ابرام تحقق الرضا قبلها

مسألة

مسألة

مسألة











ثم ان ارد في صوت القطع واما في صوت القتل فلا بد بل اخذ الشئ ثم ان يذاعه وقال ليس له ان يذاعه  
 بل يرجع بالنقصان ولو باعته وبرا من كل عيب صحيح وان لم يذاعه فالا فالتشافي لان البراءة عن المحذور  
 المجزأة لا تنفع عنده وعندنا نفع لعدم اقتضائه الى المناقعة ثم ان هذه البراءة يشتمل العيب الحادث  
 قبل القبض عندنا خلافا لما ذكره في شرح الطحاوي وشرح الكافي للشيخ **في**  
 البيع الفاسد كما ذكره في مقابلة الباطلة كذلك يذكره في مقابلة الصحيح فيرد ما يبيع الباطل والمراد هنا  
 في المنة العام وهو المناسب للقيام فلا تعليل كما سبق الى بعض الاوامر ثم ان عقد الباب للبيع الفاسد  
 وقد يذكر فيه بعض الصحيح تنصا على استيفاء عليه بطلان بيع ما ليس بمال عال عين يجري فيه انفسا لان  
 فيخرج التراب ونحوه كالدنم والينة التي ماتت خفت انفسا والحر والبيع به وكذا بيع ام الولد والكتاب  
 والمذبة والبيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جازا بالرضي في الكتاب وبالقبض في الآخر من اعيانهم  
 ولذلك فصل بقوله وكذا بيع مال غير متقوم المتقوم على ذكره في التلويح ضربان عرفي وهو بالاولا وغيره  
 كالصيد والحشيش ليس بمتقوم شرعي وهو بايضا الانتفاع به وهو المراد هنا متفيا كما في التلويح  
 بالذين انما قال بالذين دون النمن لان الذين انهم منه والعبرة بما يمتد به دون النمن على الصحيح عند  
 صاحب المذاهب حيث قال انما بيع الحر والحرز فان كان قبل بالذين كالدنم والذناير فابطل  
 وان كان قبل بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما يباعه وان كان لا يملك عين الحر  
 الحرز وبيع قرن ضم الى فرد ذكية ضمت الى بنة وان سمي ثمن كل ذاعه وقال لا يجوز ابيع القرن  
 والذكية عند تسمية الثمن على التفصيل وبني الخلاف على ان الصفقة لا يتعد ذبح وتفصيل الثمن بل لا  
 من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما وصح في قرن ضم الى ذراع وقن غيره بجسته لان المذبة محل البيع  
 عند البعض فيه خلل في العقد ثم يكون البيع بالجسته في البعا دون الابتداء وفاقية ذلك تصحيح كلام  
 العاقل مع رعاية حق المذبة كملك ضم الى وقف في الصحيح وقد يبيع عين عرضا كان وغيره والعرض  
 هو المانع القيني بالحرز وعكس حتى يملك العين بالقبض ويجب فيه كسر الملك الحر بطلان البيع  
 ولم يجر بيع سكر لم يصدع لم يجره بغيره بطلان لعدم الملك وفيما ذكر بقوله او صيد والفني في خطره

لا يؤخذ

لا يؤخذ منها بلا حيلة بغير الفاسد للخرج عن التسليم وصح ان يذاعه بلا حيلة الا اذا دخل نفسه ولم يذاعه  
 اما لو سده فله فخر لان السد منه فعل موجب للملك ولا يبيع طيرة الواء هذا نظير بيع السمك على البوجه  
 المذكور وبيع الحبل والشايج اي شايج الحبل وهذا البيع باطل لان المبيع معدوم او مشكوك والذبح الضرع لا  
 مشكوك الوجود فلا يكون مالا وفي العقد ان كان المرأة لانه من اجزاء الادنى والرق غير نازل فيه فلا يكون  
 ملكا وفيه خلاف الثاني مطلقا ولا يبيع يوسف ان كانت امة اعتبارا بالجزء بالكل والعصف على ظهر الغنم  
 قال في شرح الطحاوي لو باع شيئا طاهر متصلا بغيره وان لم يكن في تميزه ضرر للبايع ولا غيره جاز البيع  
 الا العصف على ظهر الغنم فانه لا يجوز البيع فيه استخانا بغيره عبد الله بن عباس انه عم نبي عن ذلك و  
 القياس فيه ان يجوز وجذع في سقف يعني الجذع العتيق لان غير المعين يبيع لا يعود صحيحا ذكره  
 في شرح العقد وروى وذا من ثوب اطلقه كافي المداية ولم يقيد بغيره البعض لان الحاجة اليه الكثرة  
 واما الثوب فلا يبيع بتبعه عن ضرر ذكر قطعه او لا فان البيع فيها فاسد ويعود صحيحا ان قطع الجذع  
 او قطع الذراع قبل فسخ الشئ لرد اللفظ قبل نقره وضرة الغنم وبي ما يحصل من الصيد بغير  
 الشكوة عدم الجواز هنا بغيره بطلان والراية وهي بيع النمر على النخل تمر مجزؤ مثل كبد خوصا  
 يكون النمر على النخل مثلا بطريق الحوض كمثل النمر المجزؤ وفنا وبيع في هذه الصنوع لاحتمال الزبوا  
 والملاية والعا والحر والمنازة وهي ان يبا وما سلكه ثم لم يبيع ان لم يبا الشئ وروى عليا  
 حصاة او نبتة ما يبيع اليه وفنا وبيع في هذه الصنوع لوجود القمار ولا المرعى اي الكلام ولا اجارة  
 اما بطلان بيعه فاعلم الملك واما بطلان اجارته فلا تنافي على استهلاك عين ولا النخل لانه ليس بمال  
 لعدم الانتفاع بعينه وقال محمد والثالث في مجزؤ اذا كان مجزؤ الاصح الكوارة يعني اذا كان فيها عسل  
 لان صحت بيعه مشروطة به والكوارة بالتشديد والضم مغل النخل يعني اذا سوتى من طين ودود القوم  
 وعند محمد يجوز مطلقا والابن للخرج عن تسليم في انعقاد بيع الابن روايان ومخارضا صاحب المذاهب  
 الانعقاد هو طاهر الزاوية وبه يفتي ابو عبد الله الشيباني وجاعه من المشايخ الا ممن هو عذبه في يجوز لعدم  
 المانع وشعر الحرز لانه نجس العين فيبطل بغيره وان حل الانتفاع به للحرز ففون ولا شئ لادنى الانتفاع

جاز البيع  
 جاز البيع  
 جاز البيع

لا يبيعه بغيره باطل عنده وعند ابو يوسف  
 جاز ان يذاعه العقد  
 لا يبيعه بغيره باطل عنده وعند ابو يوسف  
 لا يبيعه بغيره باطل عنده وعند ابو يوسف















المأذون وشراؤه منه اعتبره عذرا في حق المراجعة لثبوت مع المنا في ثم ان ما ذكره الم يبين اما اذا بين  
اشترى من مأذون او اشترى من سبيده فيجوز راجحة على المشتري نفسه ورب المال على شرا  
مضاربة بالنصف او لا ونصف ما يربح بشرائه تايا منه اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف  
فما اشترى ثوبا بعشرة وابعده من رب المال ثمانية عشرة فانه يبيعه راجحة ثمانية عشر ونصف وان عجز  
المبيعه وعذره هو قول الشافعي ورواية عن ابي يوسف لا يبيعه من يان قال الفقيه ابو الليث  
وقول فرج بن جود به نأخذ ووطئت ثيابا راجحة كذا في عامة الكتب والمفهوم من هذا الاطلاق ان يقول  
قام على ثياب يان اي لما يجب عليه بيان حدوث العيب فيه ولا بيان نصرة لانه لم يجس عذره شي  
يقا بل الثمن لان الاوصاف تابعة لابقا بل الثمن وكذا ما نفع البضع لابقا بل الثمن في المسئلة فيا اذا  
لم ينقصها الوطى وان تخاف منها الغش والنحو هو عور راجحة العين البايع او الاجنبى بخلاف ما اذا  
تخاف عينا بفعل نفسها ذكره في البسوط واخذ ارضا لا بد من هذا القيد على ما يوضحه التعليق الا انه  
او ووطى كبر الرتبة بانه لا بد من جسد بعض المبيع فلا يملكه مع البايع بالكل راجحة اذا الاوصاف اذا كانت  
مقصودة بالتناول صار بها حصص من الثمن وهذا لان ما فات كان له مع ما اخذه بدل ان جنى  
غيره وكذا ان جنى نفسه لانه لا يملك الكان مضنوا عليه مضنا سقطوا الثمن عنه كالمبدل وفرض  
فاره الفرض بالغا وقيل بالعاق او عرف ارا لثوب المشتري كالأولى وتكسره على وجهه بوجوب انعام  
بثمنه وطينة كالثانية ومن شري بئسا وراجح بلان يان غير مشترية فان تلفه ثم علم ان لم كل ثمنه وكذا  
في صون التولية وان لم يباها عليه ولم يعلم مشترية قدره فدان علم في المجلس فخر  
لم يجز بيع شدة في قبل قبضه لانه عليه السلام نهي بيع ما لم يقبض الا في العقارية خلاف محمد وروى  
علما باطلاق الحديث واعتبارا بالنقل وانما ان ركن المبيع عن يده في محله ولا عذره لان الملاك بالعقا  
نادر بخلاف المنقول والعور المنقوع عذر انفساح العقد والحديث معلول على ما لا يل الجواز ومن شري  
كينا اي بشرط الكيل من شرا كذا في القيد فذكره في المداية ولا بد منه على الفصح عن صاحب المصنف  
وغيره لم يبيعه ولم يملكه حتى يكيل لان الشئ من شري في الطعام حتى يجرى فيه الصاغان صاع البايع وصال

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض

المشتري

المشتري لا يملك اجتماع الصفقتين على سببين في باب السلم انما الله تعالى بل قوله عم اذا  
أثبتت فاكلت واذا البت فاكل ولا يملك ان يربط على الشروط وذلك للبائع والتصرف في مال  
الغيره اثم فوجب الخرج عنه بخلاف ما اذا اشتراه مجازة لان الكيل لا يملك البايع بعد بيعه بجزء  
المشتري في الصحيح لان المبيع صار معلوما به وتحقق التسليم قوله في الصحيح ولا قبل شرط كيان كيل  
البائع بعد بيعه بجزء المشتري وكيل المشتري قبل التصرف فيه وكذا ما يوزن او يبعد في شرح القدر في  
اعادة العدة فيها في رواية وفي رواية لا يجب وشرح القدر في هذه الرواية كذا في الذخيرة لا ما يدعي لان  
الزيادة لان الذرع وصف في المذرع بخلاف القدر ولا يخفى ان يوجب في التعليل والذي سبق ذكره  
ان يستثنى ما يضره البعض من جنس الموزون لان الزرع وصف على ما اذا اسمى لكل ذراع ثمننا  
فانه يأخذ الذرع حكم القدر على ما في شرح التصرف في الثمن قبل قبضه لقيام المطلق وهو الملك وليس  
الانفصاح بالملك لعدم تعيينه بالتعيين بخلاف المبيع والراد بالتصرف في الثمن يملكه من عليه البيع  
او غير عوض حتى لا يجوز له ان يملكه من غير من عليه الثمن والخط عنه ولو بعد ملك المبيع والمزيد في حال  
قيامه لا بعد ملكه وفي المبيع اي شرح الزيادة فيه ايضا واما الخط عنه فلا يجوز لان طريق الجواز عندنا  
الاتفاق باصل العقد وذلك يستدعي قيامه وقيا به تمام المبيع وعذره بعضه لا يبقى تمامه ويعلو  
الاستحقاق بالبيع لان الزيادة والخط ملحقان باصل العقد عندنا وعذره في ان فاعى لا يمتنع على  
اعتبار الاتفاق على اعتبار ابد الصلة وانما اطلق الاستحقاق والبيع لينا وكل استحقاق البايع يحسم  
المزيد والمزيد عليه من الثمن واستحقاق المشتري يحسم المزيد والمزيد عليه من البيع واستحقاق الشفع لك  
استحقاق المبتحق وراجح ويوال على الكل ان يزيد وعلى ما بقي ان خط ترك التوقيع على قبله لانها في  
اصل واحد وهو ان الزيادة والخط لا يمتنعان باصل العقد وانما في الزيادة فلا حجة تعلق بالثمن الا في  
الزيادة ابطال هذه التبت فلا يكانه ولو قال بيع عبدك من زيد بالالف على انه ضامن كذا في الثمن  
الالف اخذ الالف من زيد والزيادة منه ولو لم يزل من الثمن فالالف على زيد ولا شئ عليه كذا في  
المداية هذه المسئلة في ما قبل منقورة او زائدة بعد التسليم راعا انها لا تنظم مع ما في باب من الابواب المله

والشفع يأخذ بالالف في الثمنين  
اما الخط فلا في التحقيق باصل  
العقد

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض

هذا الحديث يدل على ان المبيع اذا كان من جنس البسوط او الثياب او غيرها مما لا يملك الا بالقبض فانه لا يملك الا بالقبض



ردنا ونظمتها الى ما يناسبها ولقد اصاب وكل من حل في اجل معلوم صح الا القول فان  
 ما جسد لا يبيع لانه اعارة وصلة لا ابتداء ومعاوضة في الانتفاء فليست التبدل لما يلزم التناجيل فيه كانه لا  
 اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتفاء لا يبيع لانه يصير بيع الذراهم بالذراهم نسيه وهو **ربوا**  
 الربوا هو فضل الربوا ما يقع فضل النقد على النسيه لا الفضل المتعارف ولهذا انكره ولا بد من التقييم  
 تناول التعريف نوعي الربوا خال عن عوض شرط في احد البدلين فلو وجد الفضل في احد البدلين ولم يكن  
 مشروطا فيه ولم يكن في احد البدلين بان يكون غير النسيه والمشتري لا يكون ربوا وانما قال في احد  
 البدلين ولم يقل لاحد العاقدين لان العاقدة قد يكون وكيلها قد يكون فضوليا والمعتبر في الفضل  
 للبائع والمشتري وهو نوعان ربوا الفضل عرفه لان المراد الفضل المهود وهو ما يجب القدر وذلك  
 ينقسم الى حقيقة الربوا وهو ظاهر وشبه الربوا كبيع الخطه بالخطه مجازة وشروط ان يكون الموهود  
 من جنس الآخر ففضل فقير على فقير لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكيل والموهود من فضل  
 مذكور على مذكور او موهود على موهود لا يكون ربوا وان يدخل تحت المداة بالمعيار الشرعي وهو  
 الكيل والوزن ففضل خنثين على خنثين وبضئين على بضئين وتمريرين على تمريرين لا يكون ربوا ولو  
 النساء هذا النوع قد يجامع انصرف الباطل كما اذا باع درهما بدرهم بشرط الاجل وفارق المشتري في طر  
 ان يوجد اتحاد الجنس او القدر اي الكيل والوزن وعليه الكيل والوزن مع الجنس لم يقل او القدر مع  
 الجنس لان القدر مشترك بين الكيل والوزن فعلى تقدير ما ذكر يلزم ان لا يجوز استعمال الموهود  
 في الكيل لان احد العوضين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطه في الزيت عندنا فحرم بيع الكيل  
 والوزن في جنس متفاضلا ولو غير مطهروم كالجص والحديد كيلي الحديد وزني وفيما خلافت في  
 بناء على ان العلة عند الطهارة والطهارة والتمتع في الايمان والجنسية شرط والمداة مخلص والكيل  
 الحرم وما لك بناء على ان العلة عند الطهارة والادخار وحل البيع في الاشياء المذكورة متماثلا وبما جاز  
 اي فيما لا يدخل تحت المعيار وهو الكيل والوزن على ما روي في خلاف الثاني فاعني بناء على ان الماصل عند العلة  
 والمداة مخلص فلا يدخل في السوى الشرعي يبقى على الاصل وهو الحرم وعندنا الاصل هو الحل والحل

هذا هو الربوا الحقيقي وهو ما يقع فضل النقد على النسيه لا الفضل المتعارف ولهذا انكره ولا بد من التقييم  
 تناول التعريف نوعي الربوا خال عن عوض شرط في احد البدلين فلو وجد الفضل في احد البدلين ولم يكن  
 مشروطا فيه ولم يكن في احد البدلين بان يكون غير النسيه والمشتري لا يكون ربوا وانما قال في احد  
 البدلين ولم يقل لاحد العاقدين لان العاقدة قد يكون وكيلها قد يكون فضوليا والمعتبر في الفضل  
 للبائع والمشتري وهو نوعان ربوا الفضل عرفه لان المراد الفضل المهود وهو ما يجب القدر وذلك  
 ينقسم الى حقيقة الربوا وهو ظاهر وشبه الربوا كبيع الخطه بالخطه مجازة وشروط ان يكون الموهود  
 من جنس الآخر ففضل فقير على فقير لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكيل والموهود من فضل  
 مذكور على مذكور او موهود على موهود لا يكون ربوا وان يدخل تحت المداة بالمعيار الشرعي وهو

تحت المعيار شرط الحرم فيما يدخل في الكيل والوزن مثبت فيه الحرم وما لا يدخل في واحد  
 يبقى على اصله وهو الحل ولا يدخل في ذلك الخلف في تعيين العلة وانما جعل الحرم أصلا لقوله  
 لا يبيع الطعام بالطعام الا سوا بسوا فلا يكون مساويا وكان حراما قبل المضي لا يبيع الطعام  
 الذي يدخل في المستوى الشرعي الا سوا بسوا كما اذا قيل لا تبيعوا الحيوان الا بالسكين يكون المراد  
 الحيوان الذي يمكن قتلها بالسكين لا القمل والبرغوث ويرد عليه انه لا يختص في الحديث في القمل  
 المذكور الوفاء مختص فان الحيوان لا يطلق على القمل والبرغوث فان وجد الوصفان اي الكيل او  
 الوزن مع الجنس قال في المداة والمعنى المضموم لم يقل والقدر لا عرفته انه اعم فانه اذا اختلف  
 كيلا وزنا لا يوجد المعنى المضموم اليه ويوجد القدر والمفضل والنسيه فلا يجوز بيع فقير بفقير شيئا  
 واحدا مناهة وانما قلنا متساويا لانه اذا لم يوجد القدر والكيل يكون الحرم للفضل فلا يثبت ثمانية  
 وانما قلنا واحدا مناهة لانه اذا كان كلانا متساويا لا يكون الحرم له ربوا النساء بل لانه بيع الكالي وهو  
 بالنص وان عدم ماحلا وان وجد احدهما فقط حل الفضل للنساء فيجوز بيع فقير بفقير شيء  
 بيع خمسة اذرع من المروى بخمسة من نسيه وعذات في الجنس بانفراده لا يحرم النساء والبر والشمع  
 والتمر والملح الكيل والذهب والفضة وزني ابد وان تركا فيما اى ترك الكيل في احد الجنسين المذكورين  
 وهو الاربعه المقددة والوزن في الجنس الآخر وهو الاخير ان قوله لم الخطه بالخطه الحديث وبما جاز  
 على العرف فلم يجز بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بجنسه متماثلا كيلا كما لم يجز مجازة واعتبر بغير  
 الربوي في عرف الصرف بلا شرط تعاين هذا الصرف ما وقع على جنس الايمان بغير قبض عوضه  
 في المجلس لقوله عم الفضة بالفضة ما وما معناه يدابيد وما سواه ما فيه الربوا يعتبر بغير  
 ولا يعتبر فيه تعاين خلافا لما في بيع الطعام وجاز بيع الفلن بالفلن بغير تعاين  
 خلافا لما في ان الثمنية يثبت باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحهما واذا بقيت اثمانا لا تبيعان  
 فصار كما اذا كانا بغير تعاينهما وكيل لدرهم بالدرهم ولما ان الثمنية في حقها انما ثبت باصطلاح  
 اذ لا ولاية لغير تعاينها فبطل باصطلاحها واذا بطلت الثمنية تبين بالبيعان فلا يبعد وزنا لبعاء الا

هذا هو الربوا الحقيقي وهو ما يقع فضل النقد على النسيه لا الفضل المتعارف ولهذا انكره ولا بد من التقييم  
 تناول التعريف نوعي الربوا خال عن عوض شرط في احد البدلين فلو وجد الفضل في احد البدلين ولم يكن  
 مشروطا فيه ولم يكن في احد البدلين بان يكون غير النسيه والمشتري لا يكون ربوا وانما قال في احد  
 البدلين ولم يقل لاحد العاقدين لان العاقدة قد يكون وكيلها قد يكون فضوليا والمعتبر في الفضل  
 للبائع والمشتري وهو نوعان ربوا الفضل عرفه لان المراد الفضل المهود وهو ما يجب القدر وذلك  
 ينقسم الى حقيقة الربوا وهو ظاهر وشبه الربوا كبيع الخطه بالخطه مجازة وشروط ان يكون الموهود  
 من جنس الآخر ففضل فقير على فقير لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكيل والموهود من فضل  
 مذكور على مذكور او موهود على موهود لا يكون ربوا وان يدخل تحت المداة بالمعيار الشرعي وهو



على العدة اذ في نقضه في حق العدة فساد العقد فصار كما لجوزتين بخلاف النقض لانهما لثمة  
 خلقه وبخلاف ما اذا كان بغير عيان لانه لا يبيح الكافي الكافي وقد نهي عنه لان الجنس بغير عيان لا يبيح  
 بالحيوان لانه يبيح الموزون بالليس بموزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان اللحم اكثر ليكون الزيادة متعاقبة  
 السقط والريق بجنبه والرتب بالرتب وبالتمر والعنب بالزبيب كذا اخذه عن ابي بكر  
 انقصاه بالبرص وعندهما هو قول الشافعي ان نقص الرطب بالجفاف والبرطبان او مبلو لانه  
 او باليابس والتمر والزبيب المتبقي بالمتبقي منها متساويا وقال محمد لا يجوز جميع ذلك لانه بغير المتساوية  
 في اعدل الاحوال وهو المال وما اعتبرناه في علما باطلاق الحديث المشهور فانه يتناول التمر والعنب  
 على اي صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفصول  
 وبين الرطب بالرطب والرطب بالتمر وجعلها يطلب من المتساوية ولم يجز ان يبيع حوان اخر متفاضلا  
 وكذا الذين وكذا اخل الدقل بخل العنب وشحم البطن بالالبنة او بالتمر والتمر بالبرص والبرص بالزبيب  
 احد ما نسيه وبقي لان الجوز ضار عدديا او موزونا فخرج من ان يكون مكسلا من كل وجه وهذا  
 اذا كانا نقدين وان كان التمر والبرص نقدين جاز ايضا وان كان الجوز نسيئة يجوز عذابي يوسف  
 وعليه الفتوى لا يبيع الجوز بالبرص من الربوي والبسر من التمر المتساويا فلا يجوز بيع الذهب بالزبيب  
 ولا الفضة بالفضة المتساويا وان اختلفا جودة وصياغة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غليظ  
 صحيحين ودرهم غليظ لتحقق تساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة والفضة ما يرد به بيت المال  
 وياخذ التجار لا يبيع البر بالبرص او بالتسويق او بالبرص بالتسويق متفاضلا ومتساويا والزيتون بالزيت  
 والسمسم بالسمسم حتى يعلم ان الزيت والحل اكثر مما في الزيتون والسمسم يكون بعض الزيت للزيت  
 وانما اعتبر العلم لان كونه اكثر في نفس الامر لا بد ان يكون ذلك معلوما خلافا لفرق صحيح بركوكز  
 شعير بركوكز وكرشي شعير وبيع درهمين ودينار درهم ودينارين بجل كل من الجنبين بخلافه وقال في  
 وانما في الجوز لانه انما انصرف الى خلاف الجنس بغير نضرة لافا بل الجوز بالجوز ومن قضية الانقسام  
 على سبيل الشيوع لا على التعيين فالعقدين لا يجوز فاقان فيه تصحيح النصف ولنا ان المقابلة المطلقة

هذا هو الوجه في بيع التمر والعنب بالزبيب  
 هذا هو الوجه في بيع الرطب بالبرص

هذا هو الوجه في بيع الزيتون بالزيت  
 هذا هو الوجه في بيع السمسم بالسمسم

هذا هو الوجه في بيع الجوز بالجوز  
 هذا هو الوجه في بيع الدرهم بالدرهمين

مقابلته الفرد بالفرد كما في الجنس بالجنس وانه طريق متعين لصحيحة بطل عليه وفيه عذر وصحة  
 اصله لانه بقي موصية الاصل وهو ثبوت الملك في الكل بمقابلته لكل وبيع احد عشر درهما بعشرة  
 درهم ودينار ما ذكرنا انما ويستقرض الجوز لنا لاعدادنا في يوسف للتفاوت في اخاذه وبقي  
 وعندنا في الجوز اصلا للتفاوت الفاحش وعند محمد يجوز بها بائنا كان للتعامل ولا يوجب  
 وعنده وهذا اذا كان ما دوننا ولم يكن عليه دين اذ لو لم يكن ما دوننا لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه  
 دين يتحقق الربو بينهما لان في يده ليس ملكا للمولى عنده وعندنا تعلق بحق الزمنا فسادا  
 وسلم وجوز في داره لان ما له مباح في الرطب فباقي طريق اخذه مسلم اقدم لا مباحا اذا لم يكن  
 عذر خلافا لابي يوسف والشافعي اعتبارا بالمتساوية في دارنا **المحقوق**  
 الكتاب متعلق بطل البناء والمفتاح والعلو والكيف وهو المستخرج في بيع الدار لا الظلة وهي النبت  
 الذي احد طرفيه على الدار والطرف الاخر على دار اخرى او على الاسطوانات في السكة سواء كان مفتحا  
 الى الدار او لا ومن ومن ثمة السدة التي فوق الباب فقد وهم الا بذكر كل حق هو لما او بما اقتضاها  
 بكل قليل وكثير وفيها او منها لانهما منية على هو الطريق فاخذت حكمها في اخذه وعندنا ان  
 كان مفتحا في الدار يدخل من غير ذكر شي ما ذكرنا لانه من ثوابها فانه الكيف والشجر لا يزرع  
 في بيع الارض ولا التمر في بيع الشجر لا بشرط وان ذكر الحقوق والرافق ولا العلو في شراء بيت بطل  
 ولا في شراء منزل لا بذكر ما ذكر يعني قوله كل حق الى قوله ومنها والحاصل ان العلو يدخل في بيع الدار **مطلقا**  
 ويدخل في بيع المنزل ان ذكر ما ذكر ولا يدخل في بيع البيت اصلا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لا  
 ياتي فيه رافق البيت مع ضرب تصور اذ لا يكون فيه منزل الدواب فليشبه بالدار يدخل العلو فيها  
 عند ذكر النواحي ويشبه بالبيت لا يدخل فيه بدون ولا الطريق والشرب والسيل في البيع الا بذكر ما ذكر  
 ايضا بخلاف التجارة فانها تدخل فيها لما ذكرنا لانهما بعدد لا انتفاع ولا يتحقق بدون هذه الاشياء  
 واما المبيع فيمكن ان يشفع به بدونها بان تجره فيه ويؤخذ الولدان تحت امة بيته وان اقر بها لانه  
 اشترى جارية فولدت عنده فاحتجها جل ان تحتها بيته باخذها وولدها لان البيته محبة مطلقة

هذا هو الوجه في بيع الدار  
 هذا هو الوجه في بيع الشجر

هذا هو الوجه في بيع الدار

هذا هو الوجه في بيع الدار







قدره وصنعه كاللحم والجوان لغش التفاوت وجوز ان اللحم اذا وصف موضعاً بصفة معلومة  
وجوز ان افقي في الجوان اذا تبين نوعه وسننه وصفته واطرافه كالراس والاكراع وجوده عدوا  
الخطب وما والخطب جزا لا يجوز لا يعرف طول وعرضه حتى يعرف ذلك بان تبين الجبل الذي فيه  
الخطب والرطب وتبين طول وضبط ذلك حيث لا يودى الى الشراع جاز والجوه والجزر وبصاع  
وذرع معين لم يدفعه وبرقته ومر كله معينين وفما لا يوجد من جبل العقد الى جبل فلا يصلح  
السك الطوى الاذ حين اي في وقت يوجد السك في الآ ونشر بيان جنبه كبر وشعر ونوعه كيفية  
وتجنية وي الشي لا ينبغي منسوبة الى النجس وهو الارض التي تحت خطها من الآ وصنعه كجوده  
وقدره معلوم ما كذلك لا يحتاج هنا لان يقال لا ينقبض والا ينبسط لان الكيل في عرف م لا يطلق الناس  
على يكون كذلك او زنا واجل معلوم ما لان الاشاع في اعلم شعر في الاصح وروي ذلك عن محمد وفي روا  
الطوى وي عن اصحابنا ثلاثا ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن الكوفي انه ينظر الى مقدار المسلم فيه وبال  
عرف الناس في شك والا اول اصح وبعضي وقدر راس المال هو التمن في الكيل والوزن في العدد وي ان العقد  
فيها يتعلق بالمقدار فلا يدرس بيان مقداره فما عنده وقال الكتفي بالاشارة لانه يصير معلوم ما كان التوا  
ولانه تجلا لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد راس المال فوجب ان يكون معلوم ما يختلف ما اذا كان  
راس المال ثوب بمعنا لان العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدره واما ما قبل ما يكون راس المال  
ويؤلف ولا يتبدل في المجلس فلو لم يعرف قدره لا يدري كم بقي في يد عليه ان هنا شرط آخر ذكر الزاهد  
في شرح مختصر القدوري ان تعلقا على المحيط وبه ينبغي في هذا الاحتمال موان يكون راس المال منقدا فلم يكره الاسلام  
جنب بين بلا بيان راس مال كل منها تخرج على الخلافة لذكورة ولا ينفدين بلا بيان حصول منها من  
المسلم فيه ومكان ايضا مسلم فيه محملة مؤنة ومثل التمن والاجرة والقبضة اذا كان المسلم فيه شيئا لمحملة مؤنة وجب  
بيان مكان ايضا عنده وقال لا يجب بيانه ويشعر مكان العقد وعلى هذا الخلافة في التمن والاجرة  
اذا كان للمحملة مؤنة والقبضة اي اذا اقتسم الدار وصلاح اضيب احد منها شيئا لمحملة مؤنة وما لا يؤثر  
في حله لا يحتاج فيها الى بيان مكان ايضا بالاجماع لانه لا يختلف فيه قيمة كذلك المدانية وفيه نظر بوقية

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة  
وهو ان لا يثبت في العقد من جهة المدة ما لا يثبت في البيع  
وهو ان لا يثبت في العقد من جهة المدة ما لا يثبت في البيع

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة  
وهو ان لا يثبت في العقد من جهة المدة ما لا يثبت في البيع  
وهو ان لا يثبت في العقد من جهة المدة ما لا يثبت في البيع

بنا هو الاصح قال القدوري بوقية في مكان الذي اسلم فيه وقال صاحب المدانية بذا رواية المصنف  
في اليوم وذكر في الاجازات بوقية في اي مكان شأ وهو الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوه في المال  
وفي محيط الترخيص ينبغي موضع العقد وهو الاصح وهو قولها لان قيمة تختلف باجتلاف الاماكن فان  
قيمة الكافور في المصر اكثر من قيمة في السود كثيرة رغبة اهل المصر وقد رغب اهل السود وبهذا ينبغي ان يذكر  
صاحب المدانية في تعليل الاصح ليس بصح وقض راس المال قبل الافراق شرط بقاياه على الصحة فهو يقصد  
صحتها بطل بالافراق لا عن قبض ولنه لا يبيع المسلم مع جاء الشرط لا يمنع تمام القبض كونه ما كانت  
الانقضاء في حق الحكم بجاء العيب لانه لا يمنع تمام القبض واما قدم ثبوت جاء الرؤية فيه فلانه  
غير مفيد لانه دين في الذمة فكلما رده عليه بجاء الرؤية اعطاه غيره لكونه لا ينبغي فلا يفيد فلو اسلم  
نقد او ما يد دينا على المسلم اليه في بطل في هذه الدين فقط لانه دين بين وضوح في هذه النقد لوجود  
راس المال في المجلس بقدره ولا يشيع البطلان لان القبض قبل الافراق شرط البقاء فيكون ضعيفا  
لانه طاري اذا اسلم وقع صحيحا في الكل والبطلان الطاري لا يشيع ضعيفا كان سببه او قوتها كاذا اذا  
عبد من فملك احدا قبل القبض بطل العقد فيه دون الآخر ولم يجز التصرف في راس المال المسلم  
بان يعطى بل احدا ما شيئا آخر كالشركة كما اذا قال رب المسلم لا اخر اعطى نصف راس المال ليكون  
نصف المسلم فيه لك والنولية قبل قبضه كما اذا قال اعطى مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه  
لك ولا شر اربشي من المسلم اليه راس المال بعد الافاقلة حتى يقبضه لقوله عم لا تأخذ الاسكالا وسرا  
المال اي لا تأخذ الا المسلم اليه مال قيام العقد او راس لك حال انقضا خه ولو شرى كر او امر  
رب المسلم بقبضه فصاح لم يصح لانه اجتمع هنا صفتان السلم وهذا الشر وكلاهما شرط الكيل فلان  
من الكيل مزين للحديث الذي مركز في باب الراجحة ولو امر بقبضه بصح اي اذا استوفى اشترى  
من آخر بافاقلة المووض بقبض البر منه فصاح لقرضه صح وان لم بعد الكيل لان القرض اغارة فكان المووض  
عين حقه تقدير الكيل يلزم تكيل الشي بجته نسبة فلم تحقق الصفتان بغير الكيل وكذا اصح لو امر رب  
المسلم بقبضه منه اي بقبض اشترى من البائع لا ي لا جل المسلم اليه نفسه اي بقبضه نفسه فكان

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة

هذا هو الوجه في بيان ما لا يثبت في العقد من جهة المدة



لم يقل فقبضه لان كماله معنى زايده في المقام وهو اخذ الكليل عقيب كليل يقال كمال المعطى في كمال الال  
لتم نفسه اذ يحرق في الكيلان ولو كمال المسلم البيرة طرف رتب السلم بامره بغيبه او كمال البايح في طرفه  
او طرف بيته بامر المشتري لم يكن قبضا لان في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه في الدين لا في العين  
فامره لم يصاف ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في طرف استعاره من رب السلم وفي البيع لم يصح امر المشتري  
لان استعاره الطرف من البايح ولم يقبضه فلا يصير فيه بده فكذلك ما يقع فيه وانما قال بغيبه لانه اذا كان  
ينقل فعليه كماله كماله لو كان حاضرا او كماله المسلم اليه بغيره وخلق بينه وبين الطعام تصير ايضا  
لان التحلية تسليم كذا في البين بخلاف كيلة في طرف المشتري بامره اي اذا اشترى بزاميئا ودفع للمشتري  
الى البايح طرفا واحدا ان كيلة ويجعل في الطرف ففعل البايح والمشتري غايب فتح لانه ملك العين بالشر  
فامره صاف ملكه فيكون ما يصاف بجعله في الطرف ويكون البايح وكيلة امسك الطرف في المشتري  
حكما ولو كمال الدين والعين في طرف المشتري بان اشترى رجل من آخر كرا بعقد المسلم وكرا مينا  
بالبيع ثم امر المشتري البايح ان يجعل الكرا في طرف المشتري ان براء بالعين كان فابضا اما في العين  
فلحقه الامر واما في الدين فلا اتصاله بملك المشتري وان براء بالدين لما لا يصير قابضا عند خليفه  
اما في الدين فلم يعدم صحة الامر واما في العين فلا طوط بملكه قبل التسليم فصار مستملا عند قبضه  
البيع وهذا الخلط غير مرضي من جهة الجواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم يتعين براءه حتى يكون  
شريكه وعند ما هو الجواز ان شأنا فصل البيع وان شأنا كذا في الخلط لان الخلط ليس باستملاك  
عندهما ولو اسلمته في كرا وقبضته لانه ثم تعا بلامت مانت الامة في يده اي في يد المسلم اليه  
ويجب فيهما يوم قبضتها على المسلم اليه براء الى رب السلم ولو مات ثم تعا بلاصحة التعايل لا لا صحة  
تعتد بها المعقود عليه وهو المسلم فيه وكذا المفاضة اي كمال السلم وجهية اي وجهي التعايل بخلاف  
الشراء بالتمن فيهما اي في الوجهين المذكورين للتعايل ولو اخلف عاقدة السلم في شرط الرداءه والبال  
فالقول لم يقيما اما اذا كان المذموم المسلم اليه بالاتفاق واما اذا كان المذموم رب السلم فكذلك اعند  
وعندما القول للآخر وذلك لان من خرج كلامه نعتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج فهو دفع

الاشارة

الاتفاق على عقد واحد فالقول المذموم في الصحة عنده وعند المالك وان انكر الصحة والاتفاق  
باجل وكره على سبيل الاستئذان دون الاستئذان فانه لا يصير مسلم فبغير شرط تعايل  
اولا خلافا لما في الاول فانه استصناع عند ما وبلا اجل معلوم لا بد من هذا القيد لان التاجيل  
غير معلوم لا يجوز جالي هذا السلم فيما يتعامل كحف وقف وطست صرح بيا لانه الاستصناع ان يقبل  
للصانع كالحقاف مثلا اصنع لي من مالك قفا من هذا الجنس هذه الصفة كذا فيجوز الصانع على  
تسليمه فخرج على كونه بيا لانه واما قال على تسليمه ولم يقل على كونه ملكا لانه ان المعقود عليه العين  
دون العمل ولا يرجع الامر عنه والبيع هو العين لا العمل فان جابا صنفه غيره او هو قبل العقد فاعنده  
صح ولا يتعين له الا باختياره فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم يقل في روية الامر لما عرفت ان  
تعيينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الروية ولا اخذه وتركه لان البيع هو العين فلهذا الروية  
ولم يصح فيما لا يتعامل كالنوب عطف على قوله صح بيا فقيده المذكور مقدما وهو ان يكون بلا اجل  
**مسألة** صح بيع الكلب خلافا لما في لانه ينجس العين عنده لانه لا يتفق  
وعن ابن يوسف انه لا يجوز بيع الكلب المعقود والتمه والبيع علف او لا والذي كمال السلم في بيع غيره  
لمر والتمه التي صنعت اوجرت في غير موضع الذبح وذا بالبحر الجوسي كالحيزر فالسنة في غير محض بيا  
كما يفهم من الهداية ونما في عقد الذبي كالحل والشاة في عقد المسلم فالمرع من ذوات الالبان فالحيزر  
من ذوات اليعن ومن ذوات مشرته قبل قبضها صح فان وطست فقد قبضت لان وطى الزوج حصل  
بتسليم من جهة المشتري فصار فعلة كالفعل والا فلا اذ يخرج الترويج لا يتحقق القبض والقياس لانه  
يتحقق لانه تعيب حكمي فيعتبر بالقبض الحقيقي ووجه الاستحسان ان في الحقيقي استيلا على المحل  
يصير قابضا ولا كذلك الحكم في فافرا ومن شري فافرا قال شيخ الاسلام خواهر زاده انما وضع  
في العبد لانه الدار لان في الدار لا يتعرض القاضى لذلك ولا يبيع فان القياس ان لا يجوز في العبد ايضا  
الا انه جوز فيه استحسانا ليقط النفقة عن البايح ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن هنا يتبين ان  
من ذكر الشئ يدل القدر لم يصب وغاب بجهه معروفه فاقام ببيع بية انه باع منه فان قبل البية لا يقبل

كيفية الصانع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع

البيع



من غير الحضم حاضر قلنا هذه بنية تمام كسب المال لا للقضاء والحضم في مثل هذا ليس بشرط لم يرد  
 اي في غرض البيع لا فيمكن وصول البائع الى حقه بدون البيع وفيه بطلان حق المشتري وان جهل مكانه  
 يبيع اي يبيع الفقه واذا ثبت ثمن ثم ان فضل شيء بمسك للمشتري وان نقص ببيع البائع اذا ظهر ثم  
 ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس بمقصود انما المقصود احيانا حقه وفي ضمنه يبيع ببيع البائع  
 قد يبيع ضمنا وان لم يبيع قصد وان شري ثمان وغاب واحد فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه وجب ان  
 حضر الغائب الى ان ياخذ حقه لانه مضطرا فلا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باداء جميع الثمن لان البيع  
 واحدة وله حق الجبس ما بقي منه شيء والمضطر يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان له الجبس عند ما الى ان  
 يستوفي حقه ولو حبس لا بصير غاصبا وعند ان يوسف كان مظلوما فادى عن صاحبه لانه قضى  
 دين غيره وبغير امره فلا يرجع عليه وليس له الجبس وبصير غاصبا به فيملك بالقيمة وان شري ثمانا بالف  
 متقال ذهب وفضة يجب من كل نصفه وفي بالف من الذهب والفضة مثاقيل ومن الفضة درهمان  
 سبعة وزن سبعة قد سبق في كتاب الزكوة ولو قبض زينا برجل جديا جالما باثنا قال جالما  
 اذ لو كان عالما بصفة المبتوفى عند القبض يسقط بلا خلاف وانفق وانفق اي ملك انما وضع فيها  
 انفق او نفق اذ لو كانت قائمة بردا وبستر والحياء عندهم فوفضا وعند ان يوسف يرد مثل  
 ويرجع بجده لان حق صاحب الدين يراعى من حيث الوصف كما يراعى من حيث القدر ولا قيمة لا اذ قبل  
 بجنه فوجب الصبر الى ذكر وقال ابو حنيفة ان يجاب رد الزيف لاخذ الجيد ايجاب له عليه  
 الى ثمن واحد وشك لم يرد في الشرع وكذا ليدل الشرع ليست من هذا القبيل لانها ليست بالنسبة الى  
 شيء واحد ولتحذيره قولان قوله الاول مع اي حنيفة وقوله الآخر مع اي يوسف ذكر في من المخطوط  
 وفي المتابعين نقل عن العون ان ما قاله ابو حنيفة وادفع للضرر فاقترناه للقوى في لوقوع او بطل  
 طيرة ارض جبل او كثر طير فيها اي كثر طيرها انما قال كثر لانه لو كثر احد يكون له لا لاخذ و  
 الروايات كثر اي دخل في الكثر وهو ما واه فهو لاخذ لا لصاحب الارض لان الصيد من ارضه  
 اذا لم يكن ارضه مباحة كصيد بعقد بشبكة نصبت للمخاف ودرهم او سكر شره فوقع على ثوب لم يجر

كذلك

والمكف

ولم يكف ولو اعد التوب لذلك او كف بعد وقوعه عليه فهو لصاحب التوب بخلاف اذا عمل  
 التوب ارضه لانه قد من انزاله فبذلك تجا لارضه **كتاب الصرف هو مباد**  
 مال المال كلاما من جنس الثمان انما اراد لفظ الجنس ليعلم غير المضروب من الذهب والفضة وذكر  
 خواهر زاده في فوائده ولم يقل من جنس احد من الثمان لان جنس ليس بشرط وانما ينقض المراد  
 بالقبض في هذا العقد القبض التام لا بالتولية قبل الافتراق شرط بقاية صحته قال خواهر زاده في  
 فوائده ان القبض شرط بقا العقد على الصحة لا بشرط انعاده صحته لانه عليه قوله وان افتراق بطل  
 العقد والشئ انما يبطل بعد وجوده ولا يبيع التصرف في من الصرف قبل قبضه فلو شري باي الثمن  
 الغير القبوض لو باع اى شرا الثوب ومن باع اى نقد الف درهم مع طوق قيمته الف الفين  
 ونقد من الثمن الف او باعها بالدين الف نسيه والف نقد او باع سيفا جلينة بمسكون ومخلص  
 ضرر بانه نقدين فانقد عن الفضة وهو الف في بيع الالة والمسكون في بيع السيف سكت او قال  
 هذا من ثمنها اما في الاول فدان امرها محل على الضلوع واما الثاني فدان لمخصوص باحد الشئين  
 اليهما قال لا يخرج منها الثوب والرجان وخروجها من احد ما فيجل عليه الظاهر حاله والاف الظاهر  
 من كلامه ان يكون الحق فخذها على انه ثمن كل منهما فان افتراقا بقبض بطل في الحلية فقط ان حكم  
 بلا ضرر والا بطل فيها وان غلب على الدرهم الفضة وعلى الدنانير الذهب فيها فضة وذهب حكمها  
 فلما يجوز بيع الحالصة ولا يبيع بعضه ببعض الامساك او باعنا على عرف في باب الربو وان لم يعلب  
 غلب الغش او تبايها في حكم عرضين فبيع به الفضة الحالصة على وجه حلية السيف اي كانت  
 الفضة الحالصة اكثر من الفضة التي في الدرهم وعلم ذلك صح ذلك ان لم يغيرها بقبض والا فلا يصح  
 وبجنه متاعا صرح بشرط القبض وانما يبيع صرفا للجنس لانه في حكم شئين فضة وذهب  
 فاذا شرط القبض في الفضة بشرط في الصغر لعدم التميز والادباقاوه صحيحا لا عرف ان القبض شرط  
 لا لصحة اصل العقد قبل الافتراق وبقا الجبس ليس بشرط وان شري بالدرهم المخطوش والفضة الناقصة  
 صح فان كسرت قبل تسليمها بطل عنده وعندنا لا يبطل ثم انه يجب قيمتها يوم البيع عند ان يوسف اقر

من غير الحضم حاضر قلنا هذه بنية تمام كسب المال لا للقضاء والحضم في مثل هذا ليس بشرط لم يرد

اي في غرض البيع لا فيمكن وصول البائع الى حقه بدون البيع وفيه بطلان حق المشتري وان جهل مكانه

يبيع اي يبيع الفقه واذا ثبت ثمن ثم ان فضل شيء بمسك للمشتري وان نقص ببيع البائع اذا ظهر ثم

ان هذا البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس بمقصود انما المقصود احيانا حقه وفي ضمنه يبيع ببيع البائع

قد يبيع ضمنا وان لم يبيع قصد وان شري ثمان وغاب واحد فللمحاضر دفع ثمنه وقبضه وجب ان

حضر الغائب الى ان ياخذ حقه لانه مضطرا فلا يمكن الانتفاع بنصيبه الا باداء جميع الثمن لان البيع











مطالبة من حيث من اصيل وكيفية ومطالبة فان طالب احد ما فله مطالبة لاخر لان المطالبة الكفالة  
لا تضمن التملك بخلاف المالك اذا اختلفت بين احد الغاصبين لانه يضمن التملك من عند قضا القاض  
به فلا يمكن التملك من ان في وتصح باصل الاصيل وما اراه ثم ان ارد هو غير منبى تجر عليه وغيره جرح عليه  
رجع عليه بما ضمنه حتى لو كان باضمنه جازا واذا رجع على الاصيل بالجدوكة اذا اخل على فخر آخر  
لانه ما دله فيلكه فخرج جميع الالف ويرد عليه ان فيه تملك الذين من غير من عليه ليس ولا حتى له  
وقيل في دفعه ان الذين يجعلون تبا في ذمة الكفيل ضررون صحة التملك فقط بعد اذ اية الاطالة  
ولا يطالبه قبل لانه لا يملك قبل الاذالة لانه انعقد بينهما ما دل عليه فكيف وان لم يملك لم يرجع فان لم يملك  
فله طارئة اصيله وان جيب فله حصة لانه حصة ما حقه من حصة فاعلم بذلك وان ابرار الاصيل او اورد  
برئ الكفيل سقوط الدين وهذا طارئة على من قال ان الدين واحد وكذا على اصل من قال انه متعدد ولان  
تعدده حكى حتى يسقط باذنه واحد وان ابرار هو لا يبرار الاصيل لان عليه المطالبة فحقا الدين على الباير  
به ونما جاز وان افر عن الاصيل نافر عنه بخلاف عكس اعتبار اللابرا الموقت بالموت فان كان صاحب  
الطالب عن الف على ما يبرئ الكفيل والاصل لانه اضاف الصلح الالف الدين وهي على الاصيل فبرئ  
عن ضمانه وبراءة توجب براءة الكفيل ثم اجمعا عن المانية باذالك الكفيل وان صاح عن موجب الكفالة  
لم يبرار الاصيل لان هذا الصلح ابرار الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاصيل وان قال الطالب للكفيل  
ان من المال رجع على اصيله لان البراءة التي ابداه من الكفيل وانتهى بها الى الطالب لا يكون الا بالبراءة  
فكانت قال رنت بالاداء الى فخرج بالاصل على الاصيل ان كانت الكفالة بآمره وانما لم يبرئ من لانها تفرغ  
وكذا في رنت عند يوسف خلافا لمحمد لان البراءة تكون بالاداء والابراء فيثبت لادنى ولا يرجع الكفيل  
بالشك ولا في يوسف اذ ابراء البراءة التي ابداه من المطلوب وهي بالاداء فخرج وهذا اذا كان الطالب  
غائبا فان كان حاضرا يرجع بالبيان اليه لان الاجال فاسر حجة كذا في شرح الجامع وغيره وفي ابرار انك  
سقط عنه لانه الاصيل ذكره في المحقق لاننا لم نقل لا يرجع لاشعاره السقوط عن الاصيل ولا يطالب  
البراءة عن الكفالة لا بشرط كذا في البراءة ولا الكفالة بما تفرغ استيفاء عن الكفيل كالمحدود والخصاص

هذا هو الوجه في براءة الكفيل عن المطالبة  
فان كان الطالب قد ابرأ الكفيل من المطالبة  
فلا يرجع عليه الا في وجهه

هذا هو الوجه في براءة الكفيل عن المطالبة  
فان كان الطالب قد ابرأ الكفيل من المطالبة  
فلا يرجع عليه الا في وجهه

واللعان وبالوديعه وبالالمضاربة والشركة وبالبيع المتعار والمساواة والموت اي بالية  
لكن يصح تسليمه بعد القبض الى الراهن وبالبيع اراد الكفالة بالية وذلك لان بالية غير مضمونة  
الاصيل فانه لو ملك يفسخ البيع ويجب رد الثمن وانما الكفالة بتسليم البيع قبل القبض فصحة كذا لو ملك  
لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لانه دين يمكن استيفاءه عن الكفيل كذا في الردين وانما فصل  
هذه الاربع عما قبلها لانه من نوع آخر قال صاحب النخبة اما الكفالة بالاعيان فهي انواع ثلثة احدها  
الكفالة بعين هو امانة غير واجب التسليم كالوديعه وبالالمضاربة والشركة وهي لا تصح اصلا والكفالة  
بعين هو امانة لكن واجب التسليم كالعارية والمساواة في المتاجر وكذا العين المضمونة بغيره  
قبل القبض مضمون بالثمن وكذا الذين مضمون بالدين والحجاب في الكل واحد وهو انه لا يصح الكفالة بالاعيان  
العين فتمت ملك لا يجب على الكفيل فملا العين وان لث العين المضمون نفسه كالمضروب بالبيع  
فانما والمقبوض على سوا ذلك لا يصح الكفالة به ويجب عليه تسليم العين مادام باقيا واذا ملك يجب  
عليه تسليم قيمته مع ثبوت الغصب او بالاقوار وبالكل على ما استأجره معينه اذ لا قدرة له على تسليم  
ذاته الغير بخلاف الغير المعينه لانه يمكنه الحل على ذاته فله الحق كذا قالوا ويرد على التعليل  
ان يوجه على ان لا يصح الكفالة بتسليم ذاته معينه مستأجرة مع انما صحته على اخر انفا فلو جاز  
البدائع وهو ان في الاول الواجب على الباير فعل تسليم الذاته دون الحل فلم يكن الكفالة بالحل كالكفالة  
على الاصيل فلم يفرق في ان في الواجب عليه فعل الحل دون تسليم الذاته فكانت الكفالة بالحل كالكفالة  
هو مضمون على الاصيل فجازت ومحمد بن عبدستاجر لنا معين لما ذكر في الذاته وعن ميت مفلس  
هذا عنده وقال لا تصح لان الذين كان تبا في حوته فلا يسقط الا بالبراءة والابراء وانفساخ  
الوجوب وبالموت لم يتحقق واحد منهما ولذا يواخذ به في الآخرة ولو تبرع ان يقضائه جاز  
ولانه كفل برين ساقط لانه مات ولم يترك مالا ولا كفيل يسقطه عن احكام الدنيا فلا يصح الكفالة  
به وانما صح التبرع به بناء على انه باق في حق صاحبه لان سقوطه عن الدين ضررون فيقدر بقدره فقطرة  
حق من عليه دون من له وبما قول في المجلس قال في الحقائق كفل بنفسه حل او بال عن حل عليه الطالب

هذا هو الوجه في براءة الكفيل عن المطالبة

هذا هو الوجه في براءة الكفيل عن المطالبة







قبضه وذا لا يجوز وبصفتين لا لانه لا شره كلفان التوايب واما نحن فكل من التوايب واما نحن فكل من التوايب  
 وما يوظف بغيره الحش وغير ذلك واما بغيره كالجبايات في زماننا والكفالة بالاولى صححنا  
 وفي الثاني خلاف والفتوى على الصحة فاشكاله لا يكون الصحيح حتى لو اخذت من الكافر فلا يرجع على  
 مالك الارض والقسم بينهما وبين التوايب ان القسم ما يكون راثيا والتوايب ما ليس راثيا كذا  
 قيل وان قال ضمنه ان تصرف هو ان ادعى الطالب انه حال اي قرانه كفيلا بين من فلان وادعى  
 فصدق المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول المقر لانه اقر له بموت حتى بعد  
 شهره كان او مطالبه والمقر له يدعي في الحال وهو ينكر فكان القول قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين لم يقبل  
 فصدق المقر له في الدين وكذبه في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر لانه اقر بالدين ثم ادعى  
 حقا لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة **باب** كفاية الرجلين دين على اثنين  
 كفل كل عن الآخر بآمره لم يرجع على شريكه الا بما ادنى زايده على النصف لان وقوع المودعي عما عليه  
 اولى عن وقوعه عما عليه كفاية ولو كفلا بشئ عن رجل بآمره ثم كفل كل اي بعد ما كفلا بذلك الشئ  
 عن الاصل كفل كل واحد من الكفيلين عن صاحبه بآمره بذلك الشئ يرجع عليه اي يرجع كل منهما على صاحبه  
 بنصف ما ادنى وان قل لان لكل كفاية هنا فلا رجوعان على الاصل لانها اوتيا غيرة  
 بآمره احدهما بنفسه والآخر بآمره وان شارج على الاصل كل ما ادنى لانه كفل بكل المال بآمره اذا  
 كفل كل واحد منهما على الاصل بجميع الدين على التعاقب ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع واما  
 اذا كفل كل واحد منهما بالنصف ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمما كلفه الاو في الصحيح  
 لا يرجع على شريكه بما ادنى لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل  
 واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد منهما كفيلا عن  
 بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف  
 وان ابراء الطالب اخذ احدهما الآخر كله لان كلاهما كفيلا لكل على الاصل ولو فسخت المفاوضة  
 اخذت الدين ايا شام من شريكها بكل دينه لما عرفت ان شره كفاية تضمن الكفالة ولا يرجع احد

من كفل كل واحد منهما عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمما كلفه الاو في الصحيح لا يرجع على شريكه بما ادنى لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد منهما كفيلا عن بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابراء الطالب اخذ احدهما الآخر كله لان كلاهما كفيلا لكل على الاصل ولو فسخت المفاوضة اخذت الدين ايا شام من شريكها بكل دينه لما عرفت ان شره كفاية تضمن الكفالة ولا يرجع احد

على صاحبه

على صاحبه الا بما ادنى زايده على النصف لما عرفت ان شره كفاية تضمن الكفالة ولا يرجع احد  
 او وكالاه فلا يختلف الحكم بكون المودعي هو المشتري او صاحبه عبدان كونها بعقد لا بد من وجود  
 العقد في تمسكه وجه الاستحسان على ما يستقضى عليه ولذلك اعتبر في صون المسلم واما بغيره  
 الاجل بان يقال ان كفاية مثلا فلا حاجة اليه وكفل كل عن صاحبه بآمره يرجع كل على الآخر بنصف  
 ما ادنى هذا استحسان والقياس ان لا يجوز لان فيه كفاية الكتاب والكفالة ببدل الكفاية وكلوا  
 بانقاربه باطل فصد الاجماع او انفسار كما اذا كانت كتبها بعقدين وجه الاستحسان ان يقر  
 الانسان بحب تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على كل واحد  
 حتى المولى وفي حق نفسه وعن الآخر معلقا بآمره فيطالب المولى كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل  
 لا بحكم الكفالة فانيهما ادنى عنق وعنق الآخر تبعا له كذا في الكتاب لكن كل واحد منهما كفيلا في حق  
 صاحبه لان المال في الحقيقة يقابل بها حتى انقسم عليها فصارت كفاية بما عليه صالة وكفاية  
 الكتاب بما عليه جاز فكل واحد منهما اصيل في الكل كفيلا عن صاحبه في حق صاحبه بالكل ولا يظهر  
 الكفالة الا في حق صاحبه لانهما فروق فيقدر بقدر ما يكون مطالب المولى كل واحد منهما بحكم الاصل  
 لا بحكم الكفالة فاذا ادعى احد ما شئنا وقع عن كل البدن فيقع نصف ذلك عن صاحبه كاشوب  
 فيرجع به عليه بخلاف ما اذا كانت كتبها بعقدين لان عنق كل واحد منهما متعلق بآمره المال على  
 حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تصحيحه باذكرنا من الطريق فلا يوجد وجه الاستحسان فيطلب الكفاية  
 بحكم القياس فان حق السيد احدهما قبل الاداء فحقه ان يأخذ حصته من لم يعطه منه اضراله ومن  
 حقه ان يرجع المقتضى على صاحبه بما ادنى عنه الا صاحبه عليه بما ادنى عن نفسه لان غير المقتضى اصيل فلان  
 على حدة اذا ادعى والمقتضى كفيلا عنه بآمره فيرجع به عليه وما لا يجب على عبد حتى يعق مال على كفلين بطلقة  
 غير متوض للمولود انما جيل لان المال حال على العبد لوجود السب وقبول الذمة الا انه لا يطل العترة  
 اذ جميع معه كمال المولى ولم يرض يعلقه به والكفيل غير معص ولوا دى يرجع عليه بعد عتقه ان كانت بآمره  
 ولو مات عبد مكفول برقبته واقرب ميثقه انه له غيرة ادعى رجل رقبته فكلها بآمره فالتعبد فاقام المقتضى

من كفل كل واحد منهما عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمما كلفه الاو في الصحيح لا يرجع على شريكه بما ادنى لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد منهما كفيلا عن بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابراء الطالب اخذ احدهما الآخر كله لان كلاهما كفيلا لكل على الاصل ولو فسخت المفاوضة اخذت الدين ايا شام من شريكها بكل دينه لما عرفت ان شره كفاية تضمن الكفالة ولا يرجع احد

من كفل كل واحد منهما عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه فمما كلفه الاو في الصحيح لا يرجع على شريكه بما ادنى لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصل بجميع الدين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد منهما كفيلا عن بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابراء الطالب اخذ احدهما الآخر كله لان كلاهما كفيلا لكل على الاصل ولو فسخت المفاوضة اخذت الدين ايا شام من شريكها بكل دينه لما عرفت ان شره كفاية تضمن الكفالة ولا يرجع احد







فان حضر خصم بينه وبينه وان لم يحضر تارة عليه اياتا على حسب ما يرى ثم يحل بعد اخذ الكفيل لانه  
ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر  
لاخر الا اذا اقر ذو اليد سلم منه اي من القاضي المعزول وصدق بلا بين قاض عزل قال زيد  
سك التاقيت لم يرد ودفع اليه ولو قال قضيت بقطع يدك في حق وادعي زيدا اخذه وقطعه ظاهرا  
اقر بكونها قضائية لانه لما اقر بكونها في زمان قضائية والظاهر ان القاضي لا يظلم قال قول القاضي وكذا اذا  
لم يقر بكونها في زمان قضائية بل قال انما فعلت هذا قبل التعليد وبعد الخزل والصحيح وهو خفي في الامام  
والقصد الشهيد لانه استدل بعمله في حالة معجزة منافية للضمان وقال الامام الرضا في القول قول المدعي لانه  
هذا الفعل حادث فيضاف لا اقرار وقائه والظاهر ان الامر اذن عن محل الخلاف واقر بكونها قضائية  
ويجلس للحكم جلوسا ظاهر حتى يعلم انه جلس لقطع الخصومات لا لمصلحة من الاعتراف وغيره في سجدة  
وعند الثالث في كبره جلوسه في المسجد والجامع ادلى هذا اذا كان في الجامع وسط البلد وان كان في الطريق  
سجدة آخرة وسطه يسير الناس ولو جلس في داره واذن الناس بالدخول جاز ولا يقبل ان يتكلم  
للتقليل الامن في رجم محرم او من اعاد معاداة قدر عهد اذا لم يكن لها خصوصية ولا يحضر دعوة الا  
حالة لان الخاصة وهي ما لو علم المضيف ان القاضي لا يحضر لا يتخذها لاجل القضاء ويدخل في هذا الاطلاق  
قريب وهو قول الشيخين خلافا لما ذكره الطحاوي وقول الكل فيما ذكره الحنفية ويشهد لبيان وجود  
الريض وسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا ولا يباين احدهما ولا بضيقة ولا بشير اليه ولا بلقنة حجة  
ولا بضحكة وجهه ولا يخرج اطلاق المراءى ولم يقيد بقوله معه لانه مني في مجلس الحكم مطلقا لذاته  
بمنابة القضاء وكراهة بلقين انما يقوله استدل بكذا وكذا وسجدة ابو يوسف فيما لا نفيه في ذلك  
فيما لا يسفد بلفظه زيادة علم ونجس الخصم مدة راما مصلحة في الصحيح خلفت الروايات في  
والصحيح ما ذكره لا خلافا حال الاشخاص في ذلك بطلب الحق ان يمنع الفرع الا بقاء بعد التمسك  
به اذا لم يعرف كونه ماطلا في اول الولد فلعله طبع في الاموال فلم يستحب المال او ثبت الحق بالبيتة فانه  
بحسبه لا ثبت له المظالم بخاره فيما لم ينفذ بعد كراهي المجل وكذا لو ادعى مال حصل لغيره من بيع

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

نقد عرسه وولم لا في دية اي لا يحبس دين الولد وفي غير ما لا يجوز الديات وانما الجانيات  
الا اذا قامت بينة بضده **كتاب القاضي الى القاضي ان شهدوا على خصم**  
حاضر حكم بيا وكتب به وهو النجل وان شهدوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب  
اليه وهو الكتب الحكيمى وكتب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة ويقبل فيها الا  
الشبهة دل معنونه على انه لا يقبل في حد فتود ولا حاجة الى ان يقال اذا شهد به عنده لما سياتي بالغية  
عنه كالدين والعقار والحاج والقب والمقصود الامانة والمضاربة المحذون اعتبر في الاخيرين  
في الجود لانها اذ لم يجد الا يحتاج الى كتاب القاضي واذا وجد اصابا مفضولين وفي المفضول  
يجب القيمة في دين فيجوز فيه الكتب الحكيمى انما يقبل فيها ذكر اذا اخرج الى الاشارة بل في  
بالصف لانه العين المنقولة للحاجة الى الاشارة في طاهر الرواية وعن ابو يوسف انه يقبل في العبد  
دون الالة لخلية الباقي فيه دونها وعنه يقبل فيها بشرط يعرف في موضعه وعن محمد بن قيس  
مطلقا وحلية لافرون ويجب ان يقرأ على من يشهد او يعلم به ويحكم عنده وسليم اليهم ولا يخرج  
كنا باخر غير مخنوم وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بشرط ان يشهد من ان يشهد به  
ومعه وفي رواية عنه ان الختم ايضا ليس بشرط وبه اخذ الامام بسرخي نسير اعلم ان الكتب في دفع  
الشهود عندهما وكذا اخذ ابو يوسف على هذه الرواية فلذلك قال ان الختم ايضا ليس بشرط واذا سلم اليه  
لم يقبله الا بحضرة خصمه وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لم يشترط العدة وفي طاهر العدة للرفع واخذه  
وفي النهاية والصحيح انه نقض الكتب بعد ثبوت العدة كذا ذكر الحنفية لانه ربما يحتاج الى زيادة  
وانما يمكنهم اداء الشهادة بعد قيام الختم ولقد ورد في ان يقول نعم لا يمكنهم اداء الشهادة الا بعد قيام الختم  
لكن فتح الكتب لا ينافي قيامه عليه والفرق واضح فاذا شهدوا ان كتب قاض فلان قراه عليه  
حكمته ومعه وسلم اليها فتح القاضي وقرا على الخصم والزعم نافيه ان بقى الكتاب قاضا فيبطل بموته  
عزله وخروجه عن الامة قبل وصوله وكذا المكتوب الا اذا كتب بعد اسامه والى كل من يصل اليه من قضا  
المسلمين واسقط ابو يوسف بشرط ان يكتب لا قاض معين حتى يتلى بالقضا واسخنة كثر من التمسك

ان ادعى قرضه

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر

ان يكون مجبوا تحت الغائب وعمل في الودائع وغلة الوقف بالبيتة او باقرار ذي اليد لا بقول المقر







من الأمور ما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك إلى مذهب ونسب فذهب في خلاف قال بعض  
 من الحكماء ولا يرجع عنه وقال أبو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان فيه في ذلك وذكر القاضي النام  
 على السفي الحطاري ونسب الأئمة السرخسي وأب القاضي قول محمد مع أبي يوسف أو عامة الأئمة  
 عندنا في العدة روايتان عنه وقال لا ينفذ في الوحيين وببعض في ذكره في المذاهب وقيل القوي على  
 ذكر في الكافة ولا يقضي على غايب الأخت من نايه حقيقة سواء كان بأبائه كالكامل ترك المنة  
 لظهوره أو بأبائه الشرع كوصي القاضي لو كان كان ما يدعي على الغايب سببا لا محالة ذكره  
 في الحقائق وفائدة الأخت من غير أن يكون له رجل اشترى جارية ثم ادعى أن مولاه جاز  
 من فلان الغايب وأراد أن يبيعها لأزواجه لا يقبل منه لا محالة لأنه طلقها وزوال العيب لا  
 على الحاضر في صورة طلب فصلها في الطولات وإن كان شرطها كما إذا ادعى عبد على مولاه  
 علق عتقه بتطليق زيد زوجته وأقام بيته على التطليق بغيبته زيد لا يقضي ومن المتأخرين من قال  
 في الشرط أيضا يقضي كإثبات السبب منهم في الإسلام على البرزوي والصحيح أنه لا يقضي فلا حاجة  
 إلا أن يقال إنما لا يقضي على الغايب في صورة الشرط إذا كان فيه إبطال حقه وأما ما كان إذا علو  
 طلاق امرأته بدخول زيد في الدار يقضي لأن عبارة على تدل على ذلك ولا نظاهرة ويقضي بالتم  
 ويكتب ذكر الحق لأن في الأفاض مصلحة له لبقاء المال محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على الإخراج  
 والكفاية ليحفظه وفي كتاب الوصايا من جميع الفتاوى والقاضي أنما يملك للأفراض إذا لم يكن أن  
 يشترى باله استقلاله إذا أمكنه فلا يملك للأفراض بل يتعين الشراء كما قال محمد وكذا إذا وجد  
 من يدفع إليه مال مضاربة انتهى وإن افترض الوحي ضمن لانه لا يقدر على الإخراج والاب بمنزلة الكو  
 في أصح الروايتين بحجة عن الاستخراج وضح بحكم الخصمين من صلح فاضلا ولزمها حكم بالبيته والكل  
 والأفراض وأخاره بأفراض الخصمين وبعد له شاهد حال لانه لا يملك ما يملكه غيره  
 بخلاف ما إذا أخبر بالحكم لا نقضا للولاية والتخالف بواحد من الرعايا وكل واحد منهما إن يرجع  
 حكمه ولا يصح حكم الحكم والمولى لأصله وفرعه وعمره كالأخت الشاهدة له ولا التحكيم عند وقوعه لأصل

من الأمور ما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك إلى مذهب ونسب فذهب في خلاف قال بعض من الحكماء ولا يرجع عنه وقال أبو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان فيه في ذلك وذكر القاضي النام على السفي الحطاري ونسب الأئمة السرخسي وأب القاضي قول محمد مع أبي يوسف أو عامة الأئمة عندنا في العدة روايتان عنه وقال لا ينفذ في الوحيين وببعض في ذكره في المذاهب وقيل القوي على ذكر في الكافة ولا يقضي على غايب الأخت من نايه حقيقة سواء كان بأبائه كالكامل ترك المنة لظهوره أو بأبائه الشرع كوصي القاضي لو كان كان ما يدعي على الغايب سببا لا محالة ذكره في الحقائق وفائدة الأخت من غير أن يكون له رجل اشترى جارية ثم ادعى أن مولاه جاز من فلان الغايب وأراد أن يبيعها لأزواجه لا يقبل منه لا محالة لأنه طلقها وزوال العيب لا على الحاضر في صورة طلب فصلها في الطولات وإن كان شرطها كما إذا ادعى عبد على مولاه علق عتقه بتطليق زيد زوجته وأقام بيته على التطليق بغيبته زيد لا يقضي ومن المتأخرين من قال في الشرط أيضا يقضي كإثبات السبب منهم في الإسلام على البرزوي والصحيح أنه لا يقضي فلا حاجة إلا أن يقال إنما لا يقضي على الغايب في صورة الشرط إذا كان فيه إبطال حقه وأما ما كان إذا علو طلاق امرأته بدخول زيد في الدار يقضي لأن عبارة على تدل على ذلك ولا نظاهرة ويقضي بالتم ويكتب ذكر الحق لأن في الأفاض مصلحة له لبقاء المال محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على الإخراج والكفاية ليحفظه وفي كتاب الوصايا من جميع الفتاوى والقاضي أنما يملك للأفراض إذا لم يكن أن يشترى باله استقلاله إذا أمكنه فلا يملك للأفراض بل يتعين الشراء كما قال محمد وكذا إذا وجد من يدفع إليه مال مضاربة انتهى وإن افترض الوحي ضمن لانه لا يقدر على الإخراج والاب بمنزلة الكو في أصح الروايتين بحجة عن الاستخراج وضح بحكم الخصمين من صلح فاضلا ولزمها حكم بالبيته والكل والأفراض وأخاره بأفراض الخصمين وبعد له شاهد حال لانه لا يملك ما يملكه غيره بخلاف ما إذا أخبر بالحكم لا نقضا للولاية والتخالف بواحد من الرعايا وكل واحد منهما إن يرجع حكمه ولا يصح حكم الحكم والمولى لأصله وفرعه وعمره كالأخت الشاهدة له ولا التحكيم عند وقوعه لأصل

ان

أن حكم الحكم بمنزلة الصلح فيما يجوز استيفاؤه بالصلح يجوز فيه التحكيم وما لا فلا ويستحق الحد  
 والعدو لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم ودية على العاقلة في دم خطأ لا تنهم بحكمه وإن حكم ببيع على  
 العاقلة لا يبيع أيضا لأنه مخالف لحكم الشرع إلا إذا ثبت العقل بأثارة لأن العاقلة لا تعقل وضح  
 ما لا يجندرات كالحكم في الكفريات بانها رواج وفسخ البين المضافه وغير ذلك وذكر المجتهد  
 ليدل على غير ما بالطريق الأولى ولا يفتي به دفعا لاجتماع العوام كان القاضي للأمام أبو علي النقي قول  
 بحكم هذا الفصل ولا يفتي بكيدا يطرأ الجهل إلى ذلك فيؤدي إلى دم مذبذبا وإذا رفع حكم القاضي  
 أن وفق مذهب أعضاءه وأما أبطال أدليس حكم الحكم كحكم المولى أن الخلف فيه بصير مجتمعا عليه  
 ليس لها حب فعل عليه علولا فإن يقدر في سبيل أو ينفذ كونه بلا رضى الآخر هذا عده وعندنا له  
 ذلك ولا لاهل البغية تطيل غير نافذة فتح باب في القصوى أي في الشبهة من الأولى وفي  
 لرق طرفا ما أي اتصل طرفا ما بالسطح والراد بطرفنا شهابا ولا يميز أن يكون مثل نصف دائرة  
 أو أقل دل على ذلك تصوير رئيس الأئمة الخواري حيث قال في كتاب الشفعة من يحيطه سكة غير نافذة  
 بيعت فيما دار فاهلنا شفعنا لأنهم شركاء في حقوق البيع فإن كان فيها عطف فإن كان مرتعا  
 العطف أولى بما يبيع في عطفهم لأنه سبب التبرع بصير العطف المربع كما تفصل على السكة لأن بيتا  
 الدور في العطف المربع يخالف بينات الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة أخرى فصار  
 كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصيب الدرس في أعلام وإن كان العطف مدورا فكل سواها لا العطف  
 الدور أعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير منزلة سكتين لأن بينات الدور فيها لا يتغير بسبب  
 الأعوجاج فكانت سكة واحدة لم ذلك ومن ادعى منه في وقت فسل بيته فقال قد جدد بيتا  
 منه ولم يقل ذلك وأقام بيته على الشراء بعد وقتا قبل وقبلنا لأجواب العقول وعدمه في صورته  
 أي ما إذا قال جدد بيتا فاشترته منه وما إذا لم يفعل ذلك ثم أن عدم العقول في الصورة الأولى لا يفتي  
 بين الدعوى بين لأنه مشترك بين الوحيين وكما يمكن التوفيق في أحدهما بتوسط المجد كذا يمكن التوفيق  
 في الآخر بتوسط الأقال في التفتيش بين الدعوى والشهادة لانه ادعى الشراء بعد البيعة وشهد الشهود

من الأمور ما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك إلى مذهب ونسب فذهب في خلاف قال بعض من الحكماء ولا يرجع عنه وقال أبو يوسف يرد ذلك ويقضي بما كان فيه في ذلك وذكر القاضي النام على السفي الحطاري ونسب الأئمة السرخسي وأب القاضي قول محمد مع أبي يوسف أو عامة الأئمة عندنا في العدة روايتان عنه وقال لا ينفذ في الوحيين وببعض في ذكره في المذاهب وقيل القوي على ذكر في الكافة ولا يقضي على غايب الأخت من نايه حقيقة سواء كان بأبائه كالكامل ترك المنة لظهوره أو بأبائه الشرع كوصي القاضي لو كان كان ما يدعي على الغايب سببا لا محالة ذكره في الحقائق وفائدة الأخت من غير أن يكون له رجل اشترى جارية ثم ادعى أن مولاه جاز من فلان الغايب وأراد أن يبيعها لأزواجه لا يقبل منه لا محالة لأنه طلقها وزوال العيب لا على الحاضر في صورة طلب فصلها في الطولات وإن كان شرطها كما إذا ادعى عبد على مولاه علق عتقه بتطليق زيد زوجته وأقام بيته على التطليق بغيبته زيد لا يقضي ومن المتأخرين من قال في الشرط أيضا يقضي كإثبات السبب منهم في الإسلام على البرزوي والصحيح أنه لا يقضي فلا حاجة إلا أن يقال إنما لا يقضي على الغايب في صورة الشرط إذا كان فيه إبطال حقه وأما ما كان إذا علو طلاق امرأته بدخول زيد في الدار يقضي لأن عبارة على تدل على ذلك ولا نظاهرة ويقضي بالتم ويكتب ذكر الحق لأن في الأفاض مصلحة له لبقاء المال محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على الإخراج والكفاية ليحفظه وفي كتاب الوصايا من جميع الفتاوى والقاضي أنما يملك للأفراض إذا لم يكن أن يشترى باله استقلاله إذا أمكنه فلا يملك للأفراض بل يتعين الشراء كما قال محمد وكذا إذا وجد من يدفع إليه مال مضاربة انتهى وإن افترض الوحي ضمن لانه لا يقدر على الإخراج والاب بمنزلة الكو في أصح الروايتين بحجة عن الاستخراج وضح بحكم الخصمين من صلح فاضلا ولزمها حكم بالبيته والكل والأفراض وأخاره بأفراض الخصمين وبعد له شاهد حال لانه لا يملك ما يملكه غيره بخلاف ما إذا أخبر بالحكم لا نقضا للولاية والتخالف بواحد من الرعايا وكل واحد منهما إن يرجع حكمه ولا يصح حكم الحكم والمولى لأصله وفرعه وعمره كالأخت الشاهدة له ولا التحكيم عند وقوعه لأصل



على الشراء قبلنا وعبارة المداية صريحة في ذلك واما عدم القبول في الصورة الثانية فلان دعوى البينة  
اقرار بان الموهوب ملك الوهاب وقت البينة فلا يقبل دعوى الشراء قبله بخلاف دعوى الشراء  
بعده لانه يقر ملكه وقت البينة قال في التبيين ولولم يذكر المداية بخلافها او ذكر لاحدها يعني ان يقبل البينة  
لان التوفيق يمكن بان يحمل الشراء متاخرا ومن ادعى زيدا اشتري جارية وانكره ذكر المدعى خصومة  
واقترن بركة بفعل نزل على الوضوء بالفسخ كاتسك الجارية ونقلنا الى متر لنا واستخدمنا على  
له وطننا لانه تعذر للبايع حصول الثمن من المشتري فعات رضا فيستند بغضه لما ذكره  
البيع انه عند تعذر استيفاء الثمن سعيه العاضي ولو كان محجورا تعذر مستند بغضه لما اقبل  
العاضي بل لا تقر في موضع ان جميع العقود يفسخ بالجنود اذا اوقفه صاحبها على الرضا في غير الكلام  
فانه لا يقبل الفسخ وصدق المقر بقبض عشرة دراهم لانه من ذكر جنس الثمن في صورة المسئلة لان عام  
بين السوقة واخيلا موقوف عليه فان خرج السوقة من جنس الدراهم لامن جنس العشرة مطلقا  
ثم ادعى انها زيف او بنهرجه الزيف ما زيفه بيت المال النوع قصوره جوده الا انه يخرج في المداية  
بين التجار والبنهرجه ما زوده التجار لرواة فضة وانما اذ باداة التراضي للدلالة على الفصل بين التاجر  
والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صور المسئلة على مستقف عليه لامن ادعى انها سوقة  
لان اسم الدراهم يقع على الزيف والبنهرجه دون السوقة وهي التي وسطنا نحاسا وواضحا  
فضة وهي مرسوك نوبه ولا من اذ يقبض المداية او حقه او الثمن او بالاستيفاء لان الاستيفاء عبارة  
عن قبض الحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت دراهم جيا لا يصدق في دعواه الزيف مطلقا سواء  
موصولا او مفصولا وفيما اذا اقرانه قبض الثمن او حقه او استوفى ثم ادعى انها كانت زيفا فان كان  
لا يصدق وان كان موصولا صدق لان قوله جيا يفتر فلا يحمل التاويل بخلاف قوله غيره لانه ظاهر ان  
يؤتمن التاويل في قوله ليس عليك شي للمع بالف يطل اقراره وبل عليك الف بعد جرح بلا حجة  
او تصديق من الخصم لغو وان قال المدعى عليه عيب عري مال كان لك شي فقط فاقام المدعى عليه على الف  
وهو على القضا او الابرار قبلت هذه خلافا لزمكان اننا نقض وان التوفيق ممكن لان غير المحرم

في دعوى البينة  
في دعوى الشراء  
في دعوى الفسخ  
في دعوى الزيف  
في دعوى البنهرجه  
في دعوى السوقة  
في دعوى الدراهم  
في دعوى الفضة  
في دعوى النحاس  
في دعوى التاويل  
في دعوى التاويل  
في دعوى التاويل

فقط بل في الزعم ايضا قد يقضي ويبرأ منه وان زاد على الكاره ولا اعرك ردت لتعذر التوفيق  
اذ لا يكون بين اثنين قضا وبراء بدون المعرفة قال في المسئلة سلام البرزوي في شرح الجامع الصغير وذكر  
القدوري في هذه المسئلة عن اصحابنا بنية القضا يقبل لان المحجب والمحررة قد يبر بعض كلامه ايضا  
ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق وقال القاضي خان في شرح الجامع الصغير فعلى هذا لو كان المدعى  
عليه يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل بنية لانه لا يمكنه التوفيق من هذا الوجه وبطلان مبنى المكان  
على ان يكون احد عاملا يتولى الاعمال بنفسه لا على ان يكون المدعى عليه بخصوصه منهم وتصور القدر  
امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح ودلت هذه المسئلة على انه اذا امكن التوفيق بين  
الكلامين توفيق من غير دعوى التوفيق ومن اقام بنية على شرا واراد الرد بعيب ردت بينه بنية  
على برائه من كل عيب اقام البينة لا يكون الا بعد انكار الخصم فلا حاجة الى ان يقال بعد انكاره بغيره  
اشا من مائل الجامع الصغير وصورتها فيه هذه ومن ادعى على اخوانه باع جاريته فقال لم يعا  
ملك فقط فاقام البينة على الشراء فوجد بها اصغارا زائدة فاقام البائع البينة انه براء اليه من كل عيب  
لم يقبل فيه البائع ولم يذكر فيه خلافا بين اصحابنا وذكرنا المضاف في آداب القاضى واثبت في  
الخلافا فقال بنية البائع على البراءة في قول الخليفة وقال ابو يوسف يقبل وجوب قول ابو يوسف ان يتا  
يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بيننا بيع ولكنه لا ادعى البيع سالته ان يبرأه على العيب فبرأه  
فلا يمكن التوفيق قبلت بالبينة لعدم التاخير على هذا الصنع التي ذكرها المص لا يصلح ان يكون  
موضع خلاف لانه يوسف لان وجهه لا يمتشي فيها انما تشبه في الضوق المقوله عن الجامع الصغير  
ومن لم يعرف بين الصورتين لم يكن له بصيرة ومنهم من قال في تعليل خلافا لان التوفيق ممكن بان  
هو وانما باعنا وكيله وبراءه عن العيب فيكون ما وقفا في صلح الضوق المذكور هنا ايضا ان يكون  
موضع خلاف واما القياس على مسئلة الذين فما لا وجه له كاللحي وذكر ان شاة الله في آخر حكا الصك  
كتاب الاقرار بالمال في غير تعريب مك يطل كد عنه وهو قياس وعندهما آخرة وهو سخا وجه  
ان الاستثناء ينصرف الى ما عليه لان الصك للاستيثاق وكذا الاصل في الكلام الاستثناء

في دعوى البينة

في دعوى الشراء  
في دعوى الفسخ  
في دعوى الزيف  
في دعوى البنهرجه  
في دعوى السوقة  
في دعوى الدراهم  
في دعوى الفضة  
في دعوى النحاس  
في دعوى التاويل  
في دعوى التاويل  
في دعوى التاويل



ان الكل كشي واحد حكم العطف ولو ترك فربما قالوا لا يلحق به ويصير كفاصل النكوت في مات  
فقال عرسه اسلمت بعدونه وقال ورثته لابل قبله صدقوا وعذرنا القول فلو اننا لان السلام  
فيضاف الى اقرب الاوقات ولنا ان سبيل الحرام ثابت في الحال فثبت فيما مضى كجبا للمال  
وسمى بصلح حجة للدفن لا لكس خفاق كاذب مسلم مات فعالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا لا  
بل بعد موته لما ذكره من قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره دفننا الى الوديعه اليه ولو اقر بعد  
اي بعد الاقرار المذكور بارساء لم يردعه وجد الاول في له اي الاول لانه لا يصح اقرار الاول انقطع  
يده عن المال فلا عبرة لاقراره الثاني لكونه على الغير ولا يكفل عليم ولا وارث في تركه فثبت بغير  
او الورثة بشهود لم يقولوا لم نعلم له غيرنا او اقرارنا اقرارنا قال بشود لانا اذا قمنا بالاقوال ككفيل  
وانما قال لم يقولوا به لانه ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق وهو اي الكفيل في الصورة المذكورة  
ظلم اي بطل عن سوا السبيل وباعثه ان حقيقه وقال لا ياخذ الكفيل نفل عنه انه شي احتياط بعرض  
فكانه يترك كونه عن اجتهاد فلا يكف فوله انه ظلم عن مذهب ان المجتهد يخطئ وبسبب وعقار اقام  
زيد حجة انه له ولا فيه الغائب اقرارنا قضى له بنصفه وترك باقية مع ذي اليد لا يكفيله محمد وعوا اولاد  
عنده فان ذي اليد قد اقره الميت فلا تقصر به عما ليس بدعيه حاضرا وما لان محمد وذو اليد لا يترك  
الباقية فيه لان الجاحد خاين فبوخذ منه ويحصل في يد امين وان لم يجد ترك في يده ولا يخذ منه ككفيل  
والمنقول مثله اي هو ايضا على الخلاف وقيل هو بوخذ منه بالاتفاق قال الزايدى العيان ولو كان عرسا  
بوخذ من به بالاجماع لانه يمكن تعييه ووصية ثلث مال على كل شيء ومالا او اهلك صدقة على مال  
الزكوة في عند اثنتي الثلث وعند زفر يقع على كل شيء وصية لاطلاق اللفظ ونحن اعتبرنا ايجاب العبد  
بايجاب الله فان لم يجد الا ذلك امسك منه فوته فاذا ملك تصدق بما اخذ ولم يقدر لا خلافا  
احوال الناس وقيل المحترف بمسك فوزه ليوم وصاحب الغلة لشهر وصاحب الضيق لسنة على تفاوت  
وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة بمسك بقدر ما يرجع اليه مال وصحة الايصاء بلا علم الوضع لا  
التوكيل اي اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من الميراث فوصى بالبيع جائز ولا يجوز بيع الكلي

هذا هو الوجه في قوله لا وارث له غيره  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك تركه  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ منه  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك في يده  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ من به  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك في يده  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ من به

في غيره

حتى يعلم وعن ابن يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضا وشرط خبر عدل او سوي من لعل الوكيل  
قصده لا بد من هذا القيد لان غير الحكيم يموت الموكل وجوبه المطبق ثبت قبل العلم به ولعلم السجاية  
عبدته والتفيع بالبيع والكبر بالتحاح وسلم لم يباجر بالشرايع لاصح التوكيل من اعلم من اناس بالوكالة  
بكون تصرفه لانه اثبات حق لا ازام امر ولا يكون الشيء عن الوكالة غلا حتى يشهد شاهدان او رجل عدل  
به اعنده وقالوا هو الاول سواء لانه من العاطلات وبحجة الواحد فيها كفاية وله ان خبر لم يترك يكون  
شهادة من وجه في شرط واحد شرطينا وهو العدالة او الجدة بخلاف الاول على هذا الخلاف اذا خبر  
المولى بجناية عده والتفيع والكبر والمسلم الذي لم يباجر ولا يرضى باض ولا امينان باع عبد الدين  
تمنه فضاع واستحق العبد ومات قبل قبضه لان بين العاضى قائم مقام العاضى والقاضى مقام العاضى  
واحد منهم لا يلحق ضمان كذا ياتي بعد واعن قبول هذه الامانة فبضغ لمفوق فيرجع المشتري على البان  
لان البيع واقع له فيرجع عليه عند تعذر الرجوع على الخاقه وان كان البائع وضيا باجر القاضى يرجع  
على الوضى لانه عاقد نيابة عن الميت وان كان اقامه العاضى عنه فضا كما اذا باعه بغيره وهو عليه  
لانه عامل له ولو اترك قاض عالم عدل بفعل قضى به على ذامن رجم او قطع او ضرب وسك فله  
عدل جاهل سبيل فاحسن تفسيره ولم يقبل قول غيرنا هذا ما اخاره الامام ابو منصور لما زبدي حيث قال  
ان كان عدلا عالمًا يقبل قوله لا نعدم ثمة الخطا والجناية وان كان عدلا جاهلا يستفسر فان كان  
التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا فاسقا او عالمًا لا يقبل الا ان يعان سب الحكم  
لثمة الخطا والجناية **كتاب** الشهادة والرجوع عنها سب الاجابة بالشي عن  
مشاهدة وعيان ولا يتكلم في الشهادة بالتسامح لان اعتبارا باستحسانا وتوقيفات الشرع كونه  
على وفق القياس وشرطه مفهومنا الشرعي ان يكون في مجلس القاضي بلفظ الشهادة ذكر في التبيين  
ولا يلزم ان يكون بفتح للتغير على آخره كانه الشهادة على الوقوف من قبلنا قبل الدخول ثم ان الاجابات  
اربعة لاثنته رابعها الاستحار ذكر في شرح الطحاوي وقال كل من ادعى ما في يده بغيره فهو كزور  
بطلب لدعي يعني انه موقوف على طلبه فلا يجب لانه لا يجب به البتة ثم ان في عبارة الدعي

هذا هو الوجه في قوله لا وارث له غيره  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك تركه  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ منه  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك في يده  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ من به  
هذا هو الوجه في قوله لا يترك في يده  
هذا هو الوجه في قوله لا يخذ من به



ان الكلام فيما يتوقف على الدعوى اعلم ان الدعوى ليس بشرط لا في الشهادة ولا في وجوبها  
ان كلام من الوجوب والطلب يوجد دون الآخر اما الاول ففي الطلاق البين وعق اللات والوقف  
الثاني في صورة كراهة في ان التوازن بقوله ان كانت في النكاح من يقبل منها ثم يبعث في  
اذا خاف على نفسه من جور جارية او غيره او لم يذكر الشهادة على وجهها او كان يشهد على باطل وسرعة  
الحدود ابرأ افضل الا في السرقه فان فيها فعل اخذ لاسرق يعني ان السرقه افضل في جميع ما يوجب الحد الا  
السرقه فان فيها يجب الكشف كمن على وجهه لا يجب الحد ولا يبيع المال فعليه ان يقول اخذ فاني  
المال لا يجب الحد لاسرق اذ يجب الحد ويضع المال لان القطع والضمان لا يجتمعان ونصابها اي  
ما يكفي لم يقل وشروطها كما سيأتي ان المرأة ليست بواجبة في الولادة واقبالا للزنا اربعة رجال للقود  
الحدود وجلان وللبكارة والاستمالة لم يقل في الولادة لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما يكفي  
عندها خلافا له على ما قرئ ثبوت النسب واما شهادتها على الاستمالة فيجب الا يجمع في حق الضلوة  
انما قلنا في حق الضلوة لان في حق الارش لا يقبل عنده خلافا لما وعيوب لنا فيما لا يطعن عليه  
لم يقل الرجل كما يفهم ان الشرط عدم اطلاق الجنس امرأة ويقبل فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لا يفتن فيها  
شهادة المرأة كان بطريق الاصل لا غير ما لا كان او غير ما لا كان في خلاف الشك في النكاح وصالح  
وطلاق وكاله ووصية رجلان ورجل وامرأتان بشرط لكل العدالة قال اصحابنا ان شرط القبول  
لشهادة وجودا على الاطلاق ووجوب الاشارة اصل القبول حتى ثبت القبول بدونه وقال الشافعي انما شرط  
اصل القبول كذا في البدائع ونقطة الشهادة اعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظة الشهادة كطمان والمال  
والموت وروية المال لا يكون الواقع فيه من قبل الشهادة الشرعية بل من قبل الاجابة فلا تقبل ان  
قال اعلم او يتبين ولا يبال قاض عن شهادتي لا يستفسر عن عدالة بل طعن الخصم فيه الا في حدود  
وقال لا يبال في الكل شرعا ولنا وبه يفتي في زنا ما وكفى شر اخر من الفتنة قال تركية العلانية بلا فتنة  
وكفى للذكية هو عدل الاصح قيل لا يبال في قوله هو عدل جاز الشهادة اذ العبد والمحدود اذا تاب بعد  
والاصح ان يفتي بقوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل

هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل  
هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل  
هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل  
هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل

في كل

فمن كان في دار الاسلام لم يجره فوجبا ربه جابسا عن النقص بالعبد وبالدالة عن النقص بالمحدود  
ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل هو اذ اد عليه قوله اخطأ او نسي او لم يذكر في الكاذب فان قال عدل  
صدق صح التعديل لم يثبت الحق لانه امر آخر والاعتدال قد يترتب عليه وقد يخلف عنه وكفى  
للكية البتة لا بد من هذا القيد لان الحد بشرط تركية العلانية اجماعا ذكره المصنف وزوجه الشاهد  
الرسالة الى الركة والثاني ان الخط هذا عند ما وعند محمد يجب الاثنان وليس بجمع بينا يعني لفظي لا يجب  
والقول او اقرار او حكم قاض او رأي عصب او قتل ان يشهد وان لم يشهد عليه ويقول فيها ان لم يشهد  
اشهد لا اشهد في ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها من جمع شهادته شهادته او الاشهاد على  
لانه ما حمله وانما جعل غير ولا يشهد من رأي خطه ولم يذكر شهادته قال صاحب المنظومة في مقابل النجاشي  
الشهود والقضا بالخط اذ يثبوت الرواة وقال لان يفتي ويشهد وروى اذا علم انه خطه على الحقيقة  
قال في العون يعني بقوله من الخفاف وفي شرح التبيين هذا عند لان الخط يشبه الخط قال محمد بن جعفر  
واحد منهم ان يعمل بالكتاب ان يتقن به وان لم يذكر الواقعة توسع للمر على الناس وقال ابو يوسف  
يجوز للراوى ان يعمل به لانه الظاهر وكذا القاضي لانه عاجز عن حفظ كل حادثة لكنه اشتغاله  
وليس للثابت ان يشهد بروية خطه ما لم يذكر الشهادة ولا يبال في الجمع بل ايمان لانه النسب وطريق  
معرفة النسب ان يسمع انه فلان بن فلان من جماعة لا يتصور ولا يثبتهم على الكذب عندنا وعندنا  
اذا اخبره عدلان ان ابن فلان تحمل الشهادة على النسب والفتية ابو بكر الا كفاف كان يفتي  
وهو احتياقي النسخ كذا ذكر الامام طهيري الدين والموت روى ابن جماعة عن محمد اذا اخبرك واحد  
عدل بالموت وسكت ان يشهد به والفتية ان الموت بمثل النكاح وغيره لا يفتي فيه بشهادة الواحد  
ذكر قاضي وغيره والنكاح والحد والحد المذكور الحاكم الشهيد المستصفي وولاية القاضي  
واصل الوقف بيان المصنف واخبر في اصل الوقف وانما قال اصل الوقف لان شرطه ان لا تحمل فيه الشهادة  
بالشامع اذا شهد عنده لم يقبل اذا اخبره لان من قال كذا في السماع من العدلين بشرط ان يكون الايمان  
بلغة الشهادة كذا ذكر المصنف رجلان او رجل وامرأتان من العدل لم يقبل عدلان ورجل وامرأتان

في كل

هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل  
هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل  
هذا الكلام في قوله لا يبال في قوله هو عدل لثبوت الحرة بالذكاة الكاذبة ثبوت الحرة بالذابة يعني ان اصل

ان







لان الادمان مراخروا. الا اعلان بل لان شرب الخمر ليس كبيرة فلا يسطر العدالة الا بالادمان  
 وذلك بالادمان قال في الفتاوى الضعفي ولا يسطر عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان الادمان  
 ما ثبت بنفس قاطع الا اذا دام على ذلك انتهى وقد اهلوا للاحترار عن الشرب للعداوى فلا يسطر  
 العدالة لان فيه للاجتماع ما غاوى من يلجأ بطورا والطبورا بمعنى النفس اما قال في نفس الشرب  
 بسهم لانه لو كان لا يساع نفسه حتى يزيل الوضوء عن نفسه من غير ان يسبح غيره لا يات ولا يسطر عدالة  
 في الفحش او يركب ما يجده يعني ان يستثنى منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبله او يدخل الحما  
 بما اثاره او ياكل الزواجر في البسوط الشرة بذلك وفي الفتاوى الضعفي الادمان الشرة او يعاينها  
 او يفوت به الصلوة او يلعب بالبرد مجرد اللعب الشطرنج ليس بنفس لان للاجتماع فيه ما غاوى  
 الشدة قال في الذخيرة من يلعب بالبرد فهو رده وبالشدة على كل حال او يبول على الطريق او ياكل فيه  
 او يظلم سب السلف يعني الضاحي من منعه وهم الضاحي وان يكون والعلماء المجتهدون كانه واحدا ولو  
 شهد بان ان لا باب اوصى لازيدا جعل وصية الزكوة وهو يدعي صحة الشهادة اما شرط الدعوى  
 لانه لو انكر لا يقبل الشهادة كشهادة ابني الميت ومديونية والموصي اما وصية على الايضا اي صح شهادته  
 هؤلاء اذا ادعى زيادة وصي وان شهد ان اباها الغائب وكله بعض ذنبه وادعى الوكيل او مجرد  
 لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبت ثبت بشهادتهما ولا يمكن ثبوتهما بالمكان  
 بخلاف الايضا لان القاضي ولا يملك نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فيمكن القاضي هذه  
 الشهادة منونة التعيين لان ثبت بها شي فصار كالقوة كاشهادة على جرح مجروح وهو ما يقبل  
 ولا يوجب حقا للشع او العبد مثل هو فاشي واكمل رواه انه استأجره ما لم يقبل البينة على طرح  
 الجرح لانه لا يدخل تحت الحكم والبينة انما يقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وجع القاضي الزام وهذا لا يختلف  
 بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعدا فان قلت ليس الخبز عن سبق الشهادة قبل اقامة البينة  
 على عدم التمسك بجمع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم قلت نعم لكن للطرفين عدالتهم لا يثبت امره بقطعهم  
 خير القبول لذلك لو عدل بعد ما يقبل شهادتهم ولو كان الشهادة على فهم مقبولة لسقطوا عن جرح الشهادة

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك  
 ان يثبت على من لا يملك  
 ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز

ولم ينه لم مجال التعديل ويقبل على اقرار المدعي بغيره لان الاقرار ما يدخل تحت الحكم وعلى التمسك  
 او محدود دون في قذف او قد فواطانا وهو يدعيه او شربوا خمر او لم يتقادم قال في الكفاية لا يقبل  
 الشهادة على انهم شرب الخمر ويقبل على انهم شربوا الخمر ولم يتقادم او شربوا الخمر او انما استأجره  
 لما واعطاهم ذلك فكانان لا يحذره او ان ضاحكهم على كذا او فقهه ليم على ان لا يشهدوا على شهداء  
 فان في هذه الصور يوجب طرح حقا للشع او للعبد على الشهود فيدخل تحت حكم القاضي فيقبل ولو شهد  
 عدل لم يزوج حتى قال او تمت بعض شهادة قبل معنى قوله او تمت افطأت بنين كان في عاقر  
 او زيادة كانت باطلة وان قال ذلك بعد ما زال عن المجلس لا يقبل شهادته هذا اذا كان موضع  
 شبهة فلا بأس باعادة الكلام مثل ان يدعي لفظ الشهادة او اسم المدعي والمدعي عليه ونحو ذلك وان  
 زال عن المجلس بعد ان يكون موثقا وشروط موافقة الشهادة المدعى معنى والموافق بين الشهادتين  
 لفظا ايضا عذره ولا يمكن الموافقة المعنوية في ان في ايضا فير دان شهدا احدهما بالف والآخر بالحقين  
 او طلقه وطلقين وعذرا ما تقبل على الاقل الاكثر لانه العكس لكذب المدعي شأه الاكثر وثبت  
 على الف في بالف والف وما يدعي المدعي الاكثر انما قال في لانه ان ادعى الاقل بان قال لم يكن  
 الاالف او سكنت عن دعوى المايه الزايدة لم يقبل شهادته مثبت الزيادة واما ان قال كان اصلي  
 حقي الف وما يدعي لكن استوفيت المايه او ابراهه عنها قبل التوفيق كطلقه وطلقه وبعض فان شها  
 مقبولة اتفاقا للاتفاق على الالف وعلى الطلق لفظا ومعنى والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا  
 تطابق لفظهما على اعادة المص بطريق الوضع لا بطريق التضمن فالفرق بين الصورة المردودة والمقبولة  
 ظاهر وجهه باهر ولو شهد بالف فضا كان او من متاع ذراوا احد ما قضى كذا قبلت بالف وزد  
 قوله حتى كذا لان شهادته الفرد غير مقبولة الا اذا شهد معا فولا شهد من على ان يجب عليه ان لا  
 يشهد حتى يقر المدعي عند تقريره الدعوى بما قبض كذا بصير معينا على الظلم وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا  
 انه لا يقبل وهو قول فرلان المدعي كذب شاهد القضا فلما ان كذب في غير المشهود بالاول وشهد  
 لا يمنع القبول ولو شهد بقبل زيد بكه واخران بقبله كوفه ردنا لان احدهما كاذب بيقين ولا رجحان ان

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك  
 لا يجوز ان يثبت على من لا يملك  
 لا يجوز ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك

لا يجوز ان يثبت على من لا يملك



قضى بجديهما فامت الاخرى ردت الى الاولى تحت باتصال العقباء ولو شهد به  
 بقوة واختلاف لونها قطع ولو اختلف في الذكوة لا وعدها لا قطع في الوجهين لهما اثنا اختلاف  
 بفتح في القول والتوفيق يمكن لان النحل في الدنيا من بعيد واللونان يشابهان في جثمان فيكون  
 السواد من جانب وذا بصره والياض من جانب آخر يشابهه ويرد عليه ان اختلف الجواب في  
 الاصل خلاف ذلك وما قيل في دفعه ان صياغة الحق عن التعطيل وانما يجب الحضور ضعيف كالمكي  
 ولو قيل ثبت المال لا يمكن التوفيق وبسقط الحد لكان الشبه اوفق للاصول واوجب الى العقول ولو  
 بشره عبدا وكتبة بالف وافر بالف وما ردت لان العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل  
 واحد شهادة فرد فلا يقبل وكذا اعتق بالاصل من قوله وخرج ورين ان ادعى العبد والعاقل والعوس  
 والراس لان المقصود هو العقد وهو مختلف وان ادعى الاخر فهو كدعوى الدين في وجوبها لانه ثبت الحق  
 والقود والطلاق باعتراف صاحب الحق في الدين وفي الرين ان كان المدعى هو الراس لا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان الرين فهو بقرينة دعوى الدين فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد فيختلف باختلاف قلت انما يعتبر المصالح في ضمن العقد مقصود او قد عرفت انه  
 غير مقصود فاذا لم يعتبر حصوله في ضمن العقد لم يعتبر الاختلاف الشاخي عنه والاجارة كاي شيء اول  
 المدة اذ المقصود هو العقد وكالدين بعدد لان الدعوى يكون من الاجر وهو الاجرة فيكون كدعوى  
 الدين وصح النكاح بالف يعني باطل المالكين سواء كان الدعوى من الزوج او الزوجة وسواء ادعى الا  
 او الاكثر في الصحيح استخانا واما لاردت فيه ايضا وهو القياس لان المقصود هو العقد من الجانبين  
 فصار كاي بيع وجب الاستحسان ان المال في النكاح بيع والاصل فيه الحيل والازواج والمالك من حكم  
 البيع ان لا تعتبر الاصل ولهذا لا يبطل بغيره ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم ما وقع فيه الاختلاف وهو المال بقضى بالاصل منهما كاد الدين فلا يثبت  
 الارش من الجواب لمات وترك ميراثا له او الشهادة باثباته وذا ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا لابي يوسف فاذا لا يشترط الاقان فكل كان لايه اعادة او ادعى من غيره

هذا هو الوجه في الدعوى  
 فان كان المدعى هو الراس  
 فلا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة  
 عن الدعوى وان كان الرين  
 فهو بقرينة دعوى الدين  
 فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد  
 فيختلف باختلاف قلت  
 انما يعتبر المصالح في ضمن  
 العقد مقصود او قد عرفت  
 انه غير مقصود فاذا لم  
 يعتبر حصوله في ضمن العقد  
 لم يعتبر الاختلاف الشاخي  
 عنه والاجارة كاي شيء  
 اول المدة اذ المقصود هو  
 العقد وكالدين بعدد لان  
 الدعوى يكون من الاجر وهو  
 الاجرة فيكون كدعوى الدين  
 وصح النكاح بالف يعني باطل  
 المالكين سواء كان الدعوى  
 من الزوج او الزوجة وسواء  
 ادعى الا او الاكثر في الصحيح  
 استخانا واما لاردت فيه ايضا  
 وهو القياس لان المقصود هو  
 العقد من الجانبين فصار  
 كاي بيع وجب الاستحسان ان  
 المال في النكاح بيع والاصل  
 فيه الحيل والازواج والمالك  
 من حكم البيع ان لا تعتبر  
 الاصل ولهذا لا يبطل بغيره  
 ولا يفسد بفساده فكذا لا  
 يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم  
 ما وقع فيه الاختلاف وهو  
 المال بقضى بالاصل منهما كاد  
 الدين فلا يثبت الارش من  
 الجواب لمات وترك ميراثا  
 له او الشهادة باثباته وذا  
 ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا  
 لابي يوسف فاذا لا يشترط  
 الاقان فكل كان لايه اعادة  
 او ادعى من غيره

ففي الدعوى  
 فان كان المدعى هو الراس  
 فلا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة  
 عن الدعوى وان كان الرين  
 فهو بقرينة دعوى الدين  
 فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد  
 فيختلف باختلاف قلت  
 انما يعتبر المصالح في ضمن  
 العقد مقصود او قد عرفت  
 انه غير مقصود فاذا لم  
 يعتبر حصوله في ضمن العقد  
 لم يعتبر الاختلاف الشاخي  
 عنه والاجارة كاي شيء  
 اول المدة اذ المقصود هو  
 العقد وكالدين بعدد لان  
 الدعوى يكون من الاجر وهو  
 الاجرة فيكون كدعوى الدين  
 وصح النكاح بالف يعني باطل  
 المالكين سواء كان الدعوى  
 من الزوج او الزوجة وسواء  
 ادعى الا او الاكثر في الصحيح  
 استخانا واما لاردت فيه ايضا  
 وهو القياس لان المقصود هو  
 العقد من الجانبين فصار  
 كاي بيع وجب الاستحسان ان  
 المال في النكاح بيع والاصل  
 فيه الحيل والازواج والمالك  
 من حكم البيع ان لا تعتبر  
 الاصل ولهذا لا يبطل بغيره  
 ولا يفسد بفساده فكذا لا  
 يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم  
 ما وقع فيه الاختلاف وهو  
 المال بقضى بالاصل منهما كاد  
 الدين فلا يثبت الارش من  
 الجواب لمات وترك ميراثا  
 له او الشهادة باثباته وذا  
 ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا  
 لابي يوسف فاذا لا يشترط  
 الاقان فكل كان لايه اعادة  
 او ادعى من غيره

هذا هو الوجه في الدعوى  
 فان كان المدعى هو الراس  
 فلا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة  
 عن الدعوى وان كان الرين  
 فهو بقرينة دعوى الدين  
 فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد  
 فيختلف باختلاف قلت  
 انما يعتبر المصالح في ضمن  
 العقد مقصود او قد عرفت  
 انه غير مقصود فاذا لم  
 يعتبر حصوله في ضمن العقد  
 لم يعتبر الاختلاف الشاخي  
 عنه والاجارة كاي شيء  
 اول المدة اذ المقصود هو  
 العقد وكالدين بعدد لان  
 الدعوى يكون من الاجر وهو  
 الاجرة فيكون كدعوى الدين  
 وصح النكاح بالف يعني باطل  
 المالكين سواء كان الدعوى  
 من الزوج او الزوجة وسواء  
 ادعى الا او الاكثر في الصحيح  
 استخانا واما لاردت فيه ايضا  
 وهو القياس لان المقصود هو  
 العقد من الجانبين فصار  
 كاي بيع وجب الاستحسان ان  
 المال في النكاح بيع والاصل  
 فيه الحيل والازواج والمالك  
 من حكم البيع ان لا تعتبر  
 الاصل ولهذا لا يبطل بغيره  
 ولا يفسد بفساده فكذا لا  
 يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم  
 ما وقع فيه الاختلاف وهو  
 المال بقضى بالاصل منهما كاد  
 الدين فلا يثبت الارش من  
 الجواب لمات وترك ميراثا  
 له او الشهادة باثباته وذا  
 ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا  
 لابي يوسف فاذا لا يشترط  
 الاقان فكل كان لايه اعادة  
 او ادعى من غيره

ولا ما يقدم مقاسه

جار تفريع على قوله او يد من يقوم مقاسه ولا حاجته الى ان يقال لما خالفنا ما تقدم  
 ولو شهدا بيد جن من كذا ردت اي شهدا ان كان في يد المدعي من شتر والحال انه ليس  
 يد المدعي عند الدعوى لا يقبل لان الشهادة قامت بمجمل فان اليد متوجه الى ملك وامانة  
 وضمان فلا يمكن انضاضا بالمجمل عن ابي يوسف انما تقبل وان ادعى المدعي عليه بذلك او  
 انه اقرب المدعي صح لان المشهود به هنا هو الاقرار وهو معلوم وجهه المقرب لا يمنع صحة الاقرار  
 ويقبل الشهادة على الشهادة الا في حد وقود وكتب القاضي الى القاضي وكن في الاقرار  
 لما تقرر حضور الاصل بموت او مرض او سفر وعن ابي يوسف كفي بغيبته بحيث يتعذر ان  
 يات به وشهادة عدو عن كل اصل لا يخاف رعي هذا اذا كان رجلا شهدا على شهادة رجل نعم  
 شهدا بدين بينهما على شهادة اصل اخر في هذه الحادثة يقبل عندنا خلافا لما في ديون الكافر  
 اشهد على شهادة الى كذا والفرع يقول الفرع اشهدان فلانا اشهد على شهادة بكذا او قال  
 لا اشهد على شهادة بذلك وبعض المشايخ طوخوا وزادوا على هذا الحسن الا قصر قول جعفر  
 الطحاوي وهو ان يقول الاصل اشهد على شهادة بكذا او يقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا  
 من غير ارجاع الى ذكر زيادة وعليه الفتوى الامام سبكي وان عدل الفرع اصله صحيح كاحد الشاهدين  
 الاخر وان سكت عن نظر القاضي في حاله وان ثبت عدالة قبل شهادة فرعه باعذار ابي يوسف  
 وقال محمد لا يقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة واذا لم يعرفوا لم ينقلوا الشهادة فلا يقبل ولا يثبت  
 ان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه قد يحق عليهم واذا نقلوا يعرف القاضي العدالة كما هو  
 بنفسهم وشهدوا وان ائتمروا الاصل شهادة وبطلت شهادة فرعه ولو شهدا عن اثنين على فلا يثبت  
 فلان الضمان وقالوا اخبرنا بمعرفتهما واما المدعي براءة لم يدريها بانها سي أم لا قبل له مات شاهدين  
 اثنا فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والذمعي يدعي الحق على الحاضرة ولعلنا غيرنا  
 فلا بد من نوعها بتلك النسبة وكذا الكتاب الحكمي لانه في معنى الشهادة على الشهادة الا ان القاضي  
 لكامل ديانته ودفعه ولا يثبت تغريرا بغيره فاذا كان ب القاضي الى القاضي قبل المدعي مات شاهدين

هذا هو الوجه في الدعوى  
 فان كان المدعى هو الراس  
 فلا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة  
 عن الدعوى وان كان الرين  
 فهو بقرينة دعوى الدين  
 فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد  
 فيختلف باختلاف قلت  
 انما يعتبر المصالح في ضمن  
 العقد مقصود او قد عرفت  
 انه غير مقصود فاذا لم  
 يعتبر حصوله في ضمن العقد  
 لم يعتبر الاختلاف الشاخي  
 عنه والاجارة كاي شيء  
 اول المدة اذ المقصود هو  
 العقد وكالدين بعدد لان  
 الدعوى يكون من الاجر وهو  
 الاجرة فيكون كدعوى الدين  
 وصح النكاح بالف يعني باطل  
 المالكين سواء كان الدعوى  
 من الزوج او الزوجة وسواء  
 ادعى الا او الاكثر في الصحيح  
 استخانا واما لاردت فيه ايضا  
 وهو القياس لان المقصود هو  
 العقد من الجانبين فصار  
 كاي بيع وجب الاستحسان ان  
 المال في النكاح بيع والاصل  
 فيه الحيل والازواج والمالك  
 من حكم البيع ان لا تعتبر  
 الاصل ولهذا لا يبطل بغيره  
 ولا يفسد بفساده فكذا لا  
 يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم  
 ما وقع فيه الاختلاف وهو  
 المال بقضى بالاصل منهما كاد  
 الدين فلا يثبت الارش من  
 الجواب لمات وترك ميراثا  
 له او الشهادة باثباته وذا  
 ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا  
 لابي يوسف فاذا لا يشترط  
 الاقان فكل كان لايه اعادة  
 او ادعى من غيره

هذا هو الوجه في الدعوى  
 فان كان المدعى هو الراس  
 فلا يقبل لانه لا حظ له  
 في الرين فثبت الشهادة  
 عن الدعوى وان كان الرين  
 فهو بقرينة دعوى الدين  
 فان قلت نعم ففي الدعوى  
 لكن في ضمن الدين العقد  
 فيختلف باختلاف قلت  
 انما يعتبر المصالح في ضمن  
 العقد مقصود او قد عرفت  
 انه غير مقصود فاذا لم  
 يعتبر حصوله في ضمن العقد  
 لم يعتبر الاختلاف الشاخي  
 عنه والاجارة كاي شيء  
 اول المدة اذ المقصود هو  
 العقد وكالدين بعدد لان  
 الدعوى يكون من الاجر وهو  
 الاجرة فيكون كدعوى الدين  
 وصح النكاح بالف يعني باطل  
 المالكين سواء كان الدعوى  
 من الزوج او الزوجة وسواء  
 ادعى الا او الاكثر في الصحيح  
 استخانا واما لاردت فيه ايضا  
 وهو القياس لان المقصود هو  
 العقد من الجانبين فصار  
 كاي بيع وجب الاستحسان ان  
 المال في النكاح بيع والاصل  
 فيه الحيل والازواج والمالك  
 من حكم البيع ان لا تعتبر  
 الاصل ولهذا لا يبطل بغيره  
 ولا يفسد بفساده فكذا لا  
 يختلف باختلاف في العقد  
 سالا عن الاختلاف فلهزم  
 ما وقع فيه الاختلاف وهو  
 المال بقضى بالاصل منهما كاد  
 الدين فلا يثبت الارش من  
 الجواب لمات وترك ميراثا  
 له او الشهادة باثباته وذا  
 ملك او فيه او يد من يقوم  
 من المستعير وغيره خلافا  
 لابي يوسف فاذا لا يشترط  
 الاقان فكل كان لايه اعادة  
 او ادعى من غيره



ان هذا هو المشهود عليه وان قال لا فيما اى الشهادة على الشهادة والكاتب الحكمي المسترسل  
 النسبة الى المخذوم في القبلية الخاصة يعني عدم ذكر الجدة وهذا لان التعريف لا يمتد في هذا ولا يحصل بالنسبة  
 العامة لانهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة او السكة الصغيرة لانها ايضا فان  
 التعريف وان كان عام بذكر الجدة وكذا ذكر السكة الصغيرة وفي الجمع ذكر الصانع بمنزلة الفخذ لانهم ضموا  
 انسابهم ومن اقروا لم يردع سواء او غلط فان قال غلط او اخطأ لا يجوز لان الحق بالاجماع على  
 التام في الخطي من الحقائق انه شهد زور وشتم ولم يورث نقضوا ان لا بد الزور بغير لانه اركب كبر  
 ليس فيها حد معين غير انهم اختلفوا في تعزيره فقال ابو حنيفة في الشبهة يطاف ويشتم ولا يضرب قال  
 بغير بالضرب ومن شتم على قولنا قيل وقيل ولا يسم وجهه اى لا يسمو من الحقائق وانما وضع المسئلة في  
 الاقرار لان ما علق ابو حنيفة في تعزير انما يمتشي فيه وهو على ما ذكر قاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 لانه لما اقر بالشهادة الباطلة طائعا فقد تاب عما فعل فالظن انه لا يعود فلا يغير برجه وفيه بعض  
 عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا قال انما وضع المسئلة الاقرار لان شهادة الزور  
 لا طريق الا عليها سوى الاقرار واما الاعتراض عليه بانه قد يعلم مدونه كما اذا شهد بموت زيد او بان  
 فلما قيل ثم ظهر زيدا وكذا اذا شهد بروية المال فمضى ثلثون يوما وليس في التمسك على علم بالمال  
 فليس شيء لان الشهادة بالموت يجوز بالتسامح وكذا بالنسب فيجوز ان يقول ايت فتولا ومعت  
 الناس يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة على روية المال فالافرية واسح  
 لا رجوع عنها الا عند قاض فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت اى الشهادة ولم يضر وبعدهم  
 يفسخ اى الحكم وضمنا ما اتفقا بها اذا قبض ما ادعاه دينا كان او عينا انما قال اذا قبض توقف  
 الضمان عليه وعندنا في الضمان على الشهود اذا رجعوا اذا لا عبرة بالنسب عند وجود البشائر  
 فلما تعدد قضين المباشر لانه كما للحي فيعتبر النسب فان رجعا عنه ما ضمن لغيره والعبرة بالبشر لا  
 للراجع فان رجعا عنه لم يضمن لبقا نصاب الشهادة وان رجعا عنه نصفان نصفان  
 النصاب وان جئت امرأة في رجل وامرأتين فثبت رجعا وان رجعا فثبتا نصفان وان جئت ثلثا

منه

من رجل وعشرة مائة وان جئت احدى فثبت السبع ربعا لبقا ثلثا ربع النصاب  
 وان رجعا الكل على الرجل سدس عده ونصف عده وما بقي عليهن على القولين لانه كل امرأتين  
 مع الرجل يقوم مقام رجل واحد ولما ان الرجل الواحد نصف النصاب فالنساء وان كثر فثبت  
 مقام رجل واحد وان رجعا فثبت نصف النصاب وهو الرجل الواحد وعزم  
 رجلان شهدا مع امرأة ثم رجعا الى اى لانه لم يثبت بشهادة ثلثي ولا يضمن راجع في مهر شهد عليه او  
 عليها يعني سواء كان المدعي زوجا او زوجة الا ما راد على مهر مثلها اما عدم الضمان في صوت المداواة  
 فلا تلاف بعوض او منافع البضع منقولة حال الدخول اما عدمه في صوت النقصان فلا تلاف غير منقولة  
 عند التلاف واما الضمان في صوت التلاف الزيادة فلا تلاف لانهما اتفقا من غير عوض وهذا اذا كانت  
 سى المدعيه للكنح فونيكو ولذلك قال المدعي منها لانها اتفقا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض  
 وفي بيع الا ما نقص عن قيمة المبيع ان كانت اى الشهادة على البيع لانها اتفقا قدر النقصان في الضمان  
 فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون النقصان برضى المبيع ولذلك قال ان كانت على  
 المبيع وما راد عليها ان كانت على المشتري لانها اتفقا قدر الزيادة عليه ولا ضمان فيما اذا كانت  
 الشهادة على المبيع اذ يكون الشهادة برضى المشتري وفي طلاق قبل الدخول الا نصف مراه انما قال  
 قبل الدخول لان المهر تارك بالدخول لا يشهدون بها فلا تلاف وضمن في الحق القيمة وفي النقصان البتة و  
 عندنا في يفتقض وضمن الزوج بالرجوع لا اصله بقوله ما اتهمته على شهادتي او اتهمته وعلقت  
 وفي الاخير خلاف محمد ولو رجعا الى الاصل والفرع معا عزم الفرع فقط لان القضاء وقع بشهادة وقال  
 محمد ان شأنا الاصل وان شأنا الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجهه وبشهادة الاصل من وجه  
 وقول الفرع كذب اصلي او غلط فيما ليس بشي يعني بعدم الحكم بشهادتهم لان ما مضى من القضاء لا  
 ينقص بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على خبرهم وضمن المراكم بالكد  
 خلافا لما لا بد الاضمان لانه شرط محض فلا يفي الحكم اليه بخلاف التكرية فانها جعلت الشهادة  
 شهادة وما قالنا انك على هذا الاضمان كما ضمن شاهدان باليمين لا الشرط اذا رجعا الى الاصل صاحب البعثة



**كتاب** الوكالة جاز التوكيل وهو تفويض التصرف لغيره بشرط أن يكون  
الموكَّل علم أن من شرط الوكالة أن يكون الموكَّل من عيالك التصرف لأن التوكيل يستفيد ولاية  
التصرف منه ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل إذا علم  
فأما على قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه التوكيل فما كان الموكَّل مالًا فليس بشرط شيء  
عنه توكيل أسلم الذي بشرطه قيل المراد به أن يكون مالًا للتصرف نظر إلى أصل التصرف وأن  
استغنى في بعض الاشياء بغير النسي وبمقتضى التوكيل ويقصد المراد أن يعرف أن الشراء جالب  
للبيع وسالب للثمن والبيع على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من البير ويقصد بذلك ثبوت الحكم  
أو الرجوع لا التزل فصح توكيل الموكَّل بالبيع والمأذون عبدًا كان أو حرة عاقلاً كلياً مناهلاً يقبل مثلما كان  
جواز الوكالة غير مشروطة بالثبوت في الحرية والرقبة وصحها لم يقبل بعقله لأنه شرط مرفوع عنه وعبد  
محرر يبرج حقوقه إلى موكِّلهما دونها بكل ما يعقد بنفسه متعلق بقوله فصح توكيل المحرر بالخصوص  
حق ولا يلزم بما مضى فيه خلافاً لهما والثاني في قول الخلاف في الفسخ والصحح أنه في الذم حتى لا يلزم  
الخصومة الجواب بخصومة التوكيل بقوله لما أخذ أبو الليث وأبو القاسم الضفاد وقال في فقه العتق  
وهو المختار لا الموكَّل مريض لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدرته ذكر في الحقايق أو غائب سيرة سفر  
أو مريد للشر إذا قال أريد السفر لم يبرم منه التوكيل بما مضى فيه كذا في الكفاية ومحمدة قال في الحقايق وكذا  
من المحذرة وهي التي لا يجالط الرجال كزكان أو ثيباً وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكَّل  
عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وبأيضا كل حق استيفاء الألف استيفاءً لا يندرج في الثبوت  
فلا يستوفى من يقوم مقام الغير لما في ذلك من ضرب شبهة كذا في العناية وما قبل في هذا القدر  
شبهه أن يصدق القاذف في هذا السرقة شبهه أن يدعى المال دون السرقة إنما يمتشي في خلافه يوجب  
في صحة التوكيل لاثبات هذا القدر في هذا السرقة والكلام هنا في الاستيفاء بعد الثبوت فلا  
لما ذكر وقد يعيب موكِّله عن المجلس وقال الثاني في استوفى القود لأنه حق العبد وإن أيقظت فيسقط  
بالشبهة وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة الموكَّل وحقوق عقد يضيفه التوكيل إلى نفسه يعني الذي لا يحتاج فيه

لافتة

إلا إضافة إلى الموكَّل ويكتفي بالإضافة إلى نفسه كبيع وأجارة وصالح عن دار يعلق أي بالتوكيل  
وقال الثاني يعلق بالموكَّل فيعلم المبيع في الوكالة بالبيع ويقضه في الوكالة بالشرع أو بمن مبيعه وكذا  
بمن مشددة ويجازم في عيبه وشفعه ما بيع وهو بده وإن سلمه إلى أمه فلا رد بالعيب إلا بآذنه  
ويرجع بمن مشددة يستحق العلم الحق لوفاء حق التوكيل وهو يكون عليه والاول كقبض المبيع  
والمطالبة بمن المشتري والمخاطبة في العيب والرجوع بمن المشتري ففي هذا النوع للتوكيل ولاية هذه الأمور  
ولكن لا يجب عليه فإن منع لا يجبر الموكَّل عليها لأنه متبرع في العمل بل يوكَّل الموكَّل لما وأن يات التوكيل  
فولايتها لو رتبته فإن استوفوا وكلوا موكَّل موثراً وعند الثاني في التوكيل ولاية هذه الأفعال لا توكيل من  
التوكيل أو وراثته وفي النوع الآخر التوكيل مدعى عليه فلذلك في أن يجبر على تسليم المبيع وتسليم الثمن والآخر  
ويثبت الملك للموكَّل ابتداءً فلا يعنى قريب وكيل شرعاً قال الكوفي الملك بالشرع يثبت للتوكيل  
ثم ينتقل إلى الموكَّل ولهذا لو خالف يبرم المشتري وقال أبو طاهر الدباس يثبت للموكَّل ابتداءً فلهذا الوارث  
قريب المحرم لا يعنى عليه قال في النهاية وهو الصحيح وعلى قول الكوفي أيضاً لا يعنى قريب لعدم تفرقه ملكه  
وحقوق عقد يضيفه إلى موكِّله مراده أنه لا يستغنى عن الإضافة إلى موكِّله حتى لو أضاف إلى نفسه لا يصح  
والمراد من قريبه السابق أنه يصح إضافة إلى نفسه ويستغنى عن إضافة إلى الموكَّل لأنه شرط و  
لهذا لو أضاف التوكيل بالشرع إلى الموكَّل صح بالاجماع فلفظ الإضافة واحد والمراد مختلف كالحج  
وخلع وصالح عن كذا هذا الصلح لا يبيع إضافة إلى التوكيل بل لا يبرم إضافة إلى الموكَّل بخلاف الصلح  
عن إقرار فانه يصح إضافة الكل منها وقد عرفت اختلاف المراد من الإضافة في الموضعين فافرقنا  
الصلحان في الإضافة أو دم عهد وعق على مال وكنت به وبهبة وتصدق وأجارة وأيداع ورسد  
أو أراض يعلق بالموكَّل لانه فلا يطالب وكيل زوج بالمهر ولا وكيل عن تسليمها وبديل الخلع والمشتري  
منع الثمن من موكَّل يبيع فإذ دفع إليه صح ولم يطالبه ببيعة ثانياً **كتاب** الوكالة  
بالبيع والشرع الآخر بشرط الطعام على البرقة أو أم شيرة وعلى الخبز في قليله وعلى الدقيق في متوسطه وفي  
معدن الويلمة على خبز نخل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لغيره الآن المعروف فخصه بقوله بالشرع بالأنواع

ي



الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام عرفا ينصرف الى الميتا كما كان  
المطبوخ والمشرى ونحوه قال الصمد الشهد وعليه الفتوى ولا يصح بشرأى في حش الجبل في جنه كالمش  
الذابة والتوب وان بين غنمه علم ان الجباله انواع ثلثة فاحشة وهي كانت للحبس في  
الثوب والذابة يمنع الكفالة وان بين الثمن لا يصح ما لم يبين النوع وسيرة وهي كانت  
النوع المحض كاذ الحمار والغرس يصح وان لم يبين الثمن وما يكون بين الجنس والنوع كاذ العبد والجاء  
ان بين الثمن والصفة بان قال تركب مثلاً صفة الكفالة والذابة المحض بالجنس من وجه لانهما مختلفان  
الرافق وكثرهما فان بين الثمن الحقت بجباله النوع وان لم يبين الحقت بجباله الجنس والمتأخرون  
قالوا في ديارنا لا يجوز بدون الجملة لانهما مختلفان باختلافهما وبما سمي من الثمن وذكره قاضي خان  
في شرح الجامع الصغير فلا حاجة الا ان يقال الا اذا ذكر نوع الذابة كالحمار او ثمن الدار والمجذ لانه  
ح يكون من النوع الثاني المذكور بقوله وصح بشرأى علم جنسه لاصفة كاشة والبق فانهما نوعان  
فالجملة فيها سيرة وعرفتم وانما قال لاصفة لان الصفة بحال الموكل تصير معلومة وذكره القاطع في شرح  
القاطع وشراشي جبل جنسه من وجه كالعبد وكرنوعه كترك او ثمن لان هذه الجبال متوسطة  
بين الجنس والنوع لافحشة ولا سيرة فاذا بين غنمه علم من اي نوع من العبد معلومة بين الثمن  
فالصح بجباله النوع كاذ البهي وبشرأى عين بدين له على كذا المراد بالعين الشيء المعين وفي غير  
عين ان ملكه في الكوكل ملك عليه فان قبضه امره فموله بآعده وقالوا لا يلزم الا ان قبضه  
الامور لما ان الذابم والذابة لا يتعينان في المعاوضات ديناً كانت او عيناً الا يرى ان ثوباً  
عيناً بدين ثم تصادفان لادين لا يبطل العقد فضلاً لاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ولم  
الامر لان يوكيل كره ولا انما تعين في الكفالات الا يرى انه لو قيد الكفالة بالعين منها او  
بالدين منها لم يستملك العين او اسقطه الدين بطلت الكفالة واذا تعينت كان هذا على ملك  
الدين من غير من عليه الدين من غير ان يوكله بقبضه وذلك لا يجوز قال في الخاتبة قيد بالاستهلاك  
لان بطلان الكفالة مخصوص بالاستهلاك دون الملك وبشرأى نفس الامور من سنده ان قال بعض

ففي

نفسه لفلان فباع اي اذا قال جل لعبد اشترى نفسك من مولاك فالعبد ان قال يعني نفسي لفلان  
فباع يقع على الامر وان لم يقل لفلان غنم لان المطلق يحيل الوجهين فلا يقع امثالاً بالشك فيبقى  
النصف واقفاً لنفسه وفي شراء نفس الامر من سنده بالف دفع ان قال سنده اشترى نفسه  
غنم عليه اي قال عبد لجل اشترى نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فقال الوكيل اشترى نفسه  
فباعه يكون اعتاقاً على مال وان لم يقل لنفسه كان الشراء الوكيله وعليه اي على المشتري غنمه والالف  
سند لانه كتب عبده وان قال اشترى عبد الامر فبات اماره جلا بشرأى عبد بالف فقال الوكيل  
قد فعلت ومات العبد عندي وقال الامر لاشترى لنفسك صدق الوكيل ان كان دفع الامر الغنم  
والا فالامر لان في الوجه الاول هو امين يريد المخرج عن عبدة الامانة فيقبل قوله وفي الوجه الثاني اضر  
عالمك استيفاء وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو سكر والقول للمكر كذا في الهداية ولا يرد عليك  
ان كلاما من التعليلين مخصوص بصورة ولا اي الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر او افعلاً او  
دفعاً لا بايعه او لا مبني المسئلة على انه يجري بين الوكيل والموكل من ادلة حكمية فيصير الوكيل بايعاً من موكله  
فلم مطالبه الثمن وان لم يدفع الا بايعه ولم يحبس المبيع من امره لقبض غنمه وان لم يدفع كذا انما دفعها  
لرفقان ملك فريده قبل حبه منه ملك على الامر ولم يسقط غنمه لان بده كيد الموكل فاذا لم يحبس بغير  
الموكل فاقبضه عبده وبعده حبه كان مضموناً صانعاً ان من عند يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول  
ابن حنيفة وضمان الغنم عند رفقان كان الثمن مائة والقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة  
والقيمة خمسة عشر فعند رفقان ثمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بحبه وعند ابن قتيبة بغير عشرة  
وان كان بالعكس فعند رفقان ثمن عشرة وبطالب الحنفة من الموكل وكذا عند ابن يوسف لان الثمن  
بضمن بالاقل من قيمته ومن الدين وعند محمد يكون مضموناً بالثمن وهو خمسة عشر وليس للوكيل بشرأى غير  
شراؤه لنفسه فلو شرى بشرأى بخلاف حبس غنم مستحق او بغير الفتوى اي لم يكن الثمن مستحقاً بشرأى غير  
الفتوى او غيرة بقبضه وتوقع له في هذه الوجوه لانه بالالف الامر وبخبرة الامر لانه حضر رايه فلم يكن مخالفاً  
وفي غير عين هو الوكيل الا اذا اضاف العقد الى مال امره او اطلق ونوى له اي قال الوكيل اشترى



بهذا الالف وهو ملك الموكل او اطلقه لكن نوى الشراء لا يكون للآمر ويطلق القصر والتسليم  
الوكيل دون آمره يعني يجوز التوكيل بعقد القصر والتسليم بذكره المراد التوكيل بالسلام دون  
قبول التسليم لانه لا يجوز فان الوكيل في بيع طعاما في ذمته على ان يكون الغرض غيره وهذا لا يجوز وانما لا  
مفارقة الامر لانه ليس بمعاقد المستحق بالعقد قبض الطعام وهو الوكيل وان قال يعني في الزيد فاعلم  
انكر الامر اي انكر المشتري ان زيد آمره بالشراء اخذه زيد لان قوله يعني لزيد اقرار بتوكيل ان البيع  
لا يكون له الا بآمره فلا يصح في الكساره فان صدق اي صدق زيد المشتري انه لم يآمره لا باخذ جبره  
ان سلم اليه لان اقرار المشتري بآمره بآمره انما قال جبره لان المشتري ان سلم له زيد طوعا يكون  
بالتعاطي لان التسليم على وجه البيع يكفي في البيع بالتعاطي وان لم يوجد عقد الثمن ومن وكل في شراء من لم  
يبرم فشرى من يبرم جابيا من يبرم لزم موكله من يصف درهم بذمته وعنده ثمانية مائة  
برم لان الموكل امره بصرف الدرهم في اللحم وظن ان سوره من فاذا اشترى به مئتين فقد زاد  
ولانه امره بشراء من ولم يآمره بشراء الزيادة فينفذ شراؤه عليه وشبهه الزيد على الوكيل وانما قال  
يباع من يبرم لانه لو اشترى لما يباع من يبرم بل قبل يكون الشراء واقعا للوكيل بالاجماع لان  
الامر امره بشراء لم يباو من منه درهم لا باقل وان امره بشراء عشرين لم يذكر ثمن فشرى  
احدا انما صح في هذه الصورة عن الامر لان الوكيل مطلق وقد لا يتفق الجمع بينهما او بشرهما بالالف  
وقيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل صح عن الامر وبالكثرة لا يبيع عن الامر بل يقع عن الوكيل  
الا اذا شرى الاخر في الثمن قبل الحصوة لان القصد حصول العبد بالالف وعندها ان اشترى  
احدا بكثر من النصف قد رايته بالناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشتري به الباقي يبيع عن الامر ولو  
قال شرته بالالف وقال الامر باقل منه فان كان عطاه الالف اصدق هو ان يباو لانه ابيع فيه  
وقد اذني الخروج عن الامانة والامر يدعي عليه ضمان خمسين وهو ينكر والا فالامر لانه خالف حيث شرى  
بالالف ما لا يباو به والامر يباو به وان لم يكن اعطاه الالف وسأوى اقل منه صدق الامر  
لظهور المحال لان الامر بغيره يباو به والامر بغيره يباو به والمراد بقوله صدق في جميع ما ذكره التصديق بغيره

الحلف وان يباو تحالفا لان الوكيل لموكله يبيع والمشتري وقد وقع الاختلاف  
في الثمن وموجبه التحالف ثم يفتح العقد الذي جرى بينهما فيلزم المبيع للموكل وكذا ان معين لم يسم له ثمن  
فشرته واختلفا بان قال الوكيل اشترته بالالف وقال الامر باقل منه وان صدق البائع بالامر  
في الاظهر قبل التحالف هنا لا ارتفاع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصادقا فيما بينهما  
العقد وفي المسئلة الاولى هو غايب فاعبره لا خلاف والى هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضي خان وهو  
اصح وقيل تحالفا لان البائع ان استوفى الثمن فهو جني غنما وان لم يستوف فواجب عن الامر فلا  
مدخل له وهذا قول الامام المنصور قال في الهداية وهو الظاهر في الكفاية هو الصحيح **مسألة** لا يبيع  
بيع الوكيل وشراف من يزعمه دنا له وقال لا يجوز ان كان بمثل القيمة الامر عبده ومكانه هذا على  
وفيق ما في الهداية وفيتمه الفتاوى نقل عن مينو البشري بيع الوكيل من لا يصل ثمنه له قبل  
من قيمته لا يجوز عند ابي ح وبكثر من قيمة يجوز وبمثل القيمة في رواية البيع والوكالة لا يجوز وفي رواية  
يجوز انما الخلاف في البيع بغير بيع الوكيل بما قبل او كثر والوضع والنية اي بالثمن الموطر  
بذمته وعندها وهو قول الشافعي لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعاقبان ان في شك ولا يجوز الا بالنقد  
خالفه اهل اهل متعارف لان المنطق يتصرف لا المتعارف وبقيده شراف بمثل القيمة ويزاد يتعاقبان  
فيها وهي ما يتقوم به يتقوم ان لم يعرف سوره انما قال في لانه اذا كان سوره معروفا بين الناس لا يعنى  
فيه العين وان كان فلف واحدا وانما فرق ابو ح بين البيع والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء  
خصه انه يشترطه بجميع ما يملكه الموكل ولزيادة فيه ضرر عظيم وصح بيع نصف فن وكل بيع لان  
اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقا فصار كما لو وكله ببيع المكمل والموزون بذمته وقال  
لا يجوز لان فيه ضرر الشك الا ان يبيع الباقى قبل ان يخلصها فان جاز لانه دفع الضرر وما قرنا  
ببين وجه اختلاف الخلاف بما يتعيب بالشك وفي الشراء يتوقف على ثمنه اي في الوكيل بشر  
العبد اذا اشترى نصفه يتوقف شراف فان شرى باقية قبل ان يخلصها لزم الموكل والا لزم الوكيل  
وانما فرق ابو حيفه بين البيع والشراء لان الامر في البيع صادق ملكه غير طاعة بخلاف الامر بالشراء



واما ما قيل ان في الشراعية ان يشترى لنفسه ثم يهدى للموكل ولا نعمة في البيع فيرد  
ان الموكل يشترى شيئا بغيره لا يملك ان يشترى لنفسه لا كمالا ولا بعضا وضح اخذه ربا وكفيل  
فلا يضمن ان يصاع اي الرهن في يده او نوى اي المال على الكفيل لم يقل على الكفيل لانه من ارباب  
الفاصد وهو ان لا ينوي ما على الاصل وهو ما يكون بالرافعة الى حاكم ما لكي يرى براءة الاصيل عن  
الذين بالكفالة او لا يرى الرجوع على الاصيل بموته مغلنا ويحكم بتم موت الكفيل مغلنا ولو رجع  
على وكيل في عيب يحدث مثله انما قال يحدث مثله لان في رد ما لا يحدث مثله كاصح زائدة لاحاق  
الى الحجة بيئته او كموله على الامر وكذا ما في رد ما لا يحدث مثله ان رد بقضا انما قال فيما لا يحدث  
مثله لانه اذا كان فيما يحدث مثله لانه الا ان له ان يجامع الموكل فيلزم بيئته او كموله ان كان  
الرد عليه بعضا والافلا وانما قال ان رد بقضا لانه ان كان بغير قضا ليس له الرد على الموكل ولا المضمون  
معه في عارة الروايات والتفصيل يطلب من المذاهب ثم ان شرط البيئته او انكول او الاخر فيما  
يحدث مطلقا ظاهرا وفيما يحدث في الجملة لكن لا يحدث في هذه المدة اذا كان تاريخ البيع  
على القاضي او كان العيب ما لا يعرف الا بالنسبة او الاطباء فان قولهم وقول الطبيب حجة في رد  
المضمون لانه الرد فيقتصر الى احدى هذه الخصال حتى لو علم القاضي تاريخ البيع والعيب لا يحتاج الى  
شيء فيها كما اذا كان العيب ما لا يحدث اصلا فان باع نسا فعلى امره انك بغيره وقال الموكل  
اطلقت صدق الامر لان الامر ينفا منه ولا دلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضارب ان  
الاصل فيها العموم فقامت دلالة الاطلاق ولا يقع تصرف احد الوكيلين وحده فيما وكل به  
واحدة بان قال وكلتكم بفلان واما اذا وكلهما على التعاقب فلهما ما اتفقوا به بالتصرف  
ذكره في غاية البيان الا في خصوصية وفيه خلاف زور ودويعه وعارية وعصب ذكرهما قاضي  
في شرح الجامع الصغير وقضاوين وطلاق وحق لم يعوضا اما في المضمون فلان لا يقع فيها بغير  
ان الشعب والاراي يحتاج سابقا لتقوم المضمون واما في الامور الآخرة فاعلم الحاجة الى الرأى والراجح  
بيع عبده ومكاتبه وكاؤنميا كان او حريا لا خلاف في المدة انما خلاف بوجوه المدة اذا مات

روية نص على ذلك الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير في المسئلة وسراوة بنى على  
لان الرق والكفر بقطعان الولاية الوكالة بالخصوص والقبض للوكيل بالخصوص  
القبض يجب ان كان اودينا هذا الرواية ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير وفيه خلاف زور  
القوى اليوم على قوله لظهور الحجة في الوكالة كالموكل بالقبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا  
الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقوى على ان لا يملك كذا المذاهب وقال في غاية  
البيان يعني ان الموكل يعاقب الذين يملك القبض اتفاقا في جواب كتاب الوكالة لكن في قوى  
المتاح على ان لا يملك لفساد الزمان والوكيل يعاقب الذين بالخصوص خلافا لما لا الذي يعاقب  
هذا بالاجماع فلو اقام ان باذلة التفرع لتفرع على تقدم من ان الموكل يعاقب العيين لا يكون وكذا  
بالخصوص حجة ذي اليد على وكيل يعاقب عبدان موكله باعنه بقصره ولا يثبت البيع هذا استحسان  
والقياس ان يرفع الى الموكل لان البيئته قامت لا على ضمهم فلم يعتبر وجه الاستحسان ان ضمهم في ضمير  
لقيام مقام الموكل بالقبض فيقصده فيقام ثانيا على البيع اذا حضر الخصم لم يقل اذا حضر الغائب لان  
حضور نفسه ليس بشرط كما يقصده وكيل نقل المرأة والعبد بالطلاق وعق اي بانه ثبوت وانما  
لوقامت جثمتا من جهة المرأة والعبد عليه حتى يحضر الخصم ويقوم عليه اي لان بيع الطلاق والعق  
حتى يحضر الخصم ويقوم جثمتا عليه وضح اقرار الموكل بالخصوص بقبض المال ان كان وكذا من جانب  
المدعى وبوجوبه ان كان من جانب المدعى عليه عند القاضي وعند غيره لا يستحسانا ولكن يخرج  
عن الوكالة هذا عند البيع وعند يوسف يبيع عند غير القاضي ايضا وعند زور والشافعي وهو قول  
ابن يوسف ولا لا يبيع اصلا وهو القياس لانه مأمور بالخصوص وهي منازعة والافرا ايضا  
لانه سألته والامر بالشئ لا يتناول هذه وجه الاستحسان ان الموكل صحيح فيدخل تحت ما يملك الموكل  
وهو الجواب مطلقا دون احد ما عينا اذا لم يجز له ان يكره اذا كان خصمه محققا بالخصوص براءتها الجواب  
عفا مجازا لا شاكس فيصرف اليه بغيره بالخصوص كوكيل رب المال اي كالا يبيع توكيد كقبض  
ماله على الكفول عنه لان الموكل يعمل لغيره ولو حجتا باضار عاملا لنفسه ومصدق الموكل بقبض  
ن



عنه ما يدفع دية الوكيل لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالص حقه اذ الدينون بعضي ما يتا  
ان كذب الغائب دفع الغريم اليه ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكيل له والقول في ذلك قوله  
مع يمينه فيقصد الا انه يرجع به على الوكيل فيما يفي به لانه غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله  
ان يتقضى فضله وبما ضاع لانه تصديقه اعترف انه محي في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمطلوب  
لا ينظم غيره الا اذا كان ضمنه عند دفعه بجزء قوله ضمنه التثنية والتخفيف وما ضمنه ما اخذه الطالب  
ثانيا لما اخذه الوكيل لانه امانة في يده لقضاءها على الوكيل والامانة لا يجوز بها الكفالة ذكره  
في البين ادفع اليه على ادعائه غير مصدق وكان في فوائده بين الضورين ان انكر الغريم يضمن الوكيل  
ان ضاع المال وان كان اي مصدق التوكيل هو عالم يوم دفعها اليه اي يدفع الوديعة لا مدعي كان  
لان تصديقه اقرار بالغير بخلاف الذين على ما ذكره ولو قال ان كمالا المودع ميراثا لا وارث له غيري  
اي ادعي ان المودع مات وترك الوديعة ميراثا له وصدة المودع اقرار بالدفع اليه ولو ادعي الشراصة  
لم يورث لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانها اتفقا على موت المودع فكان هذا اتفاقا على ان ملك  
الوارث ومن وكل يقض مال او ادعي الغريم قبل دية ولا يدين له دفع اليه ويستخلف دية على قبضه  
حضر وانكر القبض لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين لانه نائب في الشابة لا يجري في الايمان قال  
القدر في التعريب وقال في حلفه على علمه فان كان ان يحلف فخرج من الوكالة وجه قوله فان البين  
لا جاز ان يسمع على الوكيل لانه من ايقاظ في المصونة جاز ان يحلف ليحل فيثبت هذا ولا يراد الوكيل  
قبل حلف المشتري لو قال البائع رضي موباي رضي المشتري بالبيع والعقب بين هذه المسئلة وما تقدم  
من مسئلة الدين ان التذكر يمكن بناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند كونه وبه غير  
ممكن لان القضاء بالبيع ماض على الصحة وان ظهر الخطا عند ارجاعه كما هو مذموم في العقد والفسخ ولا يخلف  
المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يغيبه واما عند ما فيجب ان يتجدد الجواب في الفصلين لا يفرق لان التذكر  
ممكن عند ما يطلان القضاء قبل الاصح عند ارجاع يوسف انما يفرق في الفصلين من دفع الافر عشرة  
على انه فالتق عليه عشرة له في بنها لان الوكيل بالاتفاق وكيل في الشراء والحكم فيه ما ذكره في هذا الشأن

وفي القيل

وفي القياس ليس له ذلك فيصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان في قضاء الدين لا يبر  
بشر آفا ما الاتفاق يقتضي الشراء فلا بد من خلاصة **عزل الوكيل** لو كان غل  
وكيله ووقف على علمه وتبطل الوكالة بموت احد ما وجوز مطلقا اي استوعبا قدر الطبق غير  
عند ابي يوسف وعنه انه اكثر من يوم وليلة وعند محمد حاكم كل ما لم يقدر اقباطا ولما قد بدلت  
مردا والمراد بلحا فانه يثبت بحكم الحاكم وكذا ابو بكر موكلة مكاتب وجوه ما ذونا وافرقت الشريكين احدى  
الشريكين وكل ثلثا في التصرف في مال الشريك فاحرقا تبطل الوكالة وان لم يعلم به وكلمة الضمير في  
المذكورة آفا وتصرف الموكل فيما وكل به لانه لا تصرف بنفسه بعذر على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة  
صروق وفي الكفا ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة فاية بقيت الوكالة قال في البين لبقا  
المحل وبهذا التصفح وما قبل سوابق محلا للتصرف او تقي محلا **كتاب الدعوى**  
هي اسم على فعلية والقبول الثاني ثبت فلا يتول جعنا دعاوى نفع الواو لا غير كفتوى وقاوى  
الشيء لنفسه حال المنازعة الدعوى لغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حال السلبه والملك عجبيا  
ما حوز من قولهم ادعي اذا اضاف الشيء الى نفسه بان قال له ومنه وعق الولد لانه يضيفه الى نفسه وفي  
الشرع يراوده اضافة الشيء الى نفسه حال المنازعة لا غير من مبطوطا براه زاده فان قلت بما يلزم علم  
هذا التفسير ان يكون المنكر مدعى قلت بل اللزوم ان يتحقق حقيقة الدعوى الشرعية في جانب بعض المنكر  
ومع ذلك لا يطلق عليه المدعى شرعا لاعتبار الشرع في المدعى شرطا زائدا وغاية ما يترتب على هذا ان  
يكون الوضع العرفي لفظي المدعى والمدعى عليه نوعيا بل شخصيا ولا بأس فيه وكان اشارة الى هذا  
لعدم توسيط اداة التوقيع بين تفسير المدعى وتفسير المدعى عليه والمدعى من لا يجز على المصونة  
لم يقل اذا تركنا كما اذا قال القدر في ومن تبعه لانه غير مجبور على الترك والبعض والقبول المذكور  
يومم الاختصاص والمدعى عليه من يجز عليه ومنهم من قال من يمتثل خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون  
ارادنا والمدعى عليه من يتبعك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد في الاصل  
المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الثاني في مورد المنكر والاعتبار في هذا المعنى ان المودع اذا قال

المسألة



ردت الوديعه يكون القول مع اليقين لانه ينكر الضمان وان ادعى الرد صوة وهي انما صحح اليقين  
 بغير حيله وقدره قيل ان كان وزنا لا بد من ذكر الصفة بانه جيد ودي ومن ذكر النوع كجباري  
 الضرب وينبغي ان يصرح بالضرب اذا كان في البلد بقوله محله كل ما في الزواج سواء اذا كان في  
 واحد او في قود واحد او زوج فلا فاته يصير ذلك كما للمفوضة الدعوى فلا يحتاج الى البيان ذكره المحقق  
 وفي العين المتعول الى الذي يحتاج للتفصيل بالاشارة اليه على العزم احضار مجلس القضي الا اذا ائتم  
 بان كان في بطنه مونة وان قلت ذكر في حواشي حضرت الحاكم عنده او بعثت امنا او تعدد حقيقه بان كان  
 بالكا او حكا بان كان غايبا ذكر في حواشي لم يصير محلوها لا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجري بدون  
 القيمة وعند ذكره لا حاجة اليه اشير الى ذلك في المدة ويقول انه في يد عطف على قوله بالاشارة اليه  
 بغير حق دفعا لاحتمال ان يكون مريضا او مجوسا في ذلك وفي غير المتقول هو العقار بذكر الحدود والحد  
 وكذا في الضم لا بد من التحديد وان كانت مشنونة عنده وعندنا لا يشترط لان الشرة مغنية عن الاصل  
 او الشدة لا خلاف انه لا يكتفي فيه بذكر حد واحد وكذا بذكر حدين عندنا خلافا لابي يوسف ول  
 يقع بذكر ثلثه حدود قال علماءنا الشدة نعم وقال في الامم سكتت بالشروط من البراج واما  
 اصحابنا وبسم الجذلان عام التعريف عندنا ح ولو كان الرجل مشهورا كيتفي بكونه وابنه في  
 لا بد من لانه انما ينصب خصما اذا كان في يده ولا يثبت اليد فيه الا بيته لم يقبل كنه لانه اذا  
 الاقرار او علم القاضي ولا يكتفي بتقدير المدعي عليه انه في يده لما فيه من جهة المواضعة ولا يخفى فيها  
 من الضرر لاجل حب اليد واذا ثبت اليد بالبيته او علم القاضي يرتفع هذه التهمة وليس من قبلها  
 ان الدار اذا كانت في يد رجل امانة فتواضع المدعي وذو اليد على ان اليد لا يقول انها امانة في  
 يده حتى يقيم المدعي بيته على انها في يده في يد فان بناء على مواضع الخصمين وشا بهي زور ولا يفرج  
 لنا والمطالبة بعطف على قوله وانه في يده وبهذا يندفع في دعوى العقار ما تدفع في المنقول زنا  
 بغير حق واذا تمت سال القاضي الخصم عنها فان اقر ان في يده او انكر وسال المدعي البيته فاما  
 قضى عليه وان لم يقر بالانكشاف صورته ان يقول لا اعترف والاخر ان يقول ذلك بكت

قوله

لا انكره

وقالوا

وفي الاول لا يتخلف عنده وعندنا يتخلف كما في السكوت لتناقض قوله بالتعارض عنده  
 يحبس حتى يقر او ينكر ذكر العقار في قفاواه وفي الثانية يتخلف بلا خلاف والمرا بقره خلفه  
 ان طلب خصمه هذه الضوق فان بكل مرة أي قال لا اعطى او سكت باافة قضى عليه بالكل لم يقبل  
 وقضى بالكل صح لعدم دلالة على ان حقه ان يقضي فلم من شيء ليس حقه ان يقع ويقع بعد الوقوع بقوله  
 شهادة الفاسق والقضا ببناء وعرض اليقين ثلث تم القضا احوط والبر اليقين على مدعي وان جعل خصم  
 خلافا لث في فان عنده اذا نكل الخصم بر اليقين على المدعي فان حلف قضى له وان انقضت  
 الملائمة وعندنا يتخلف المدعي عليه لا غير قيل واليهين على المدعي بدعيه واقل من قضى بمعاونة وي  
 مخالفة للحديث المشهور يعني بدعيه مردودة بدلالة قوله وهي مخالفة للحديث فلا يجزى ان يولى اليقين او  
 ذلك امر بدعي معاونة في الذين بنا على خطايه بل المراد ان متبع لم يقع العمل الى من المعاونة لعدم  
 اليه ولا يخلف عنده خلافا لما والفوضى على قولنا في النكاح من ثمة والمخانة في كج صوريها ان يدعي  
 رجل على امرأة او على غيرها كخافا والاخر بغير وجه صورته ان يدعي المرأة في العدة او بعد او عليها  
 بعد العدة انه راجعها فيها واكثر الاخر في في ابطا صورته ان يدعي المولا عليها بعد المدة او على غيره  
 المدة او قبلها انه فاه فيها واكثر الاخر واستدل صورته ان يدعي امه على مولاه انها ولدت له ولد  
 قد مات واستفطر فقط سبطين الخلف واكثر المولى ولا يجري في هذه السلة العكس لان المولى اذا ادعى  
 ذلك عليها يكون اقرا منه ولا يعتبر حجة ورق صورته ان يدعي رجل على مجبول رقا ويدعي المجبول  
 عليه انه رقيقه واكثر الاخر والمراد مجبول الحال صرح في الفصول العادية لا مجبول النسب كما توهمه وب  
 وفي النطوة ولاد قال في الحقايق لم يقبل نسب لانه انما يتخلف في النسب المجزوع عندها اذا كان ثبت  
 باقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ولا صورته ان يدعي على رجل موقوف  
 انه معتقة ومولاه او ادعى العروف ذلك عليه او كان ذلك في ولا المولا حقا ذكر فيه الموقوف في الحقايق  
 وانما يتخلف عندها لان النكول اقرا والاطا يتخلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهر انه غير صادق  
 في انكاره اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا كان النكول اقرا والاخر يجري في هذه الامور يتخلف في

اذا تيسر له منها انما تيسره  
 في دعوى النسب



اذا حلف بغير النكاح ولا نكح ان الزنا كثيرا ما يجترع من بين الصادق فيبذل ثيابه ولا يكلف واذا امكن  
 حله على البذل لا يثبت الاقرار بانك فعلت على البذل لان الزنا باذنه او كيداً يصير كاذباً لا انكار  
 والبذل لا يجري في هذه الاشياء ومعناه هنا ترك المنع والاغراض عن المنازعة لا الهبة والتخليص منك  
 في الهداية وشروطه معني عدم جواز هذه الضوابط المذكورة ان لا يعمل فيها فان هذه الحقوق لا يستباح  
 بالاذن بخلاف الاموال وفي عمل النكاح على البذل كفي مكان معناه ولا يلزم ان يثبت عليه فائدة فانه  
 ما قيل لما حلف البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل كولا فيعمل على الاقرار وحده سواء كان هذا الزنا او هذا القذف  
 او هذا الشرب ولان هذا الاتفاق ووجه الفرق عندنا ان الاقرار يجري فيما لم يكن النكاح او فيه شبهة  
 والحدود تدبر في الثبوتات واللغات في معنى الحلف واللفظ لا يقطع لان النكاح  
 يعمل في النكاح دون القطع فصار كما اذا شهد عليها رجل واراد ان ذلك الزوج اذا دعت طلاقاً لا يكلف  
 في الطلاق بالاتفاق فان نكح الطلاق ويضمن المهر وكذا في النكاح ان ادعت هي المال الى ان ادعت المرأة  
 النكاح وعرضها للمال كالمهر ونفقة فان نكح الزوج يكلف فان نكح المهر لم يزل ولا يثبت الحلف عنده لان المال  
 يثبت بالبذل لا الحلف في النسب اذا ادعى قداماً لا كان كما لا ريب ونفقة وغيره من الحقوق لا يقطع  
 والعقود بسبب الملك واتساع الرجوع في الهبة فان نكح الحنث لا يثبت النسب ان كان جالاً يثبت  
 بالاقرار وان كان منه فعل في الخلاف المذكور وكذا منكر القود فانه يستحلف بالاقرار فان نكح في النفس  
 حتى يقر او يكلف وفيما دونها يفتقر فان لا طواف بمنزلة الاموال فيجري فيها البذل بخلاف النفس فانه  
 وعندهما يلزم الاكراه في النفس وما دونها لان النكاح اقرار فيه شبهة فيثبت المال دون القصاص فان  
 قال بيمينه خاضرة اي في المصراع فاذكر في القيد لا لو قال في شهود الا انهم يثبتون الحلف ولا يكلف كاذباً  
 قال باليمين في وطلب حلف الخصم لا يحلف ولا يكلف ومعه مع ان في روايتين الحقائق ويكفي  
 ثلثة ايام فان ادعى ان الخصم عن الوكيل لانه اي دار مع حيث دار ثلثة ايام والغريب عطف على  
 المنسوب في لانه قد مجلس الحكم اي لازم المدعي الغريب الى ان يقوم القاضي عن مجلسه ولا يكلف  
 الغريب الا الى آخر المجلس فان ادعى باليمين فيها ولا يحلف ان ثماً او يدعيه والحلف باليمين لا يثبت

في

والعقود فان الحلف على صفة ما كان لا يقضي عليه بالنكاح لانه امتنع عما هو مني عنه شرعاً  
 ولو قضى عليه بالنكاح لا ينفذ ويعلق بصفة ما لا يجترع عن العطف كذا ينكر عليه اليقين لا بربان  
 والمكان خلافاً للشافعي فانه يعتقد ان كان اليقين في قسامه او لعان او مال عظيم وحلف  
 اليهود كما به الذي انزل التوراة على موسى والنصارى كما به الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى كما به الذي  
 انزل الوحي بآية لالا ان الكفرة باسهم يعتقدون الله نعم فان الهبة منهم لا يعتقدون نعم ولا اداناً  
 في قوله نعم ولكن يعلم الآتي على ذلك بل لان الوثني يعبد غير الله ويعتقد انه نعم خالقهم ولا يحلفون  
 في معادهم ويحلف على الحاصل بالبيع والكساح باليمين ما يمينك بيع قائم او كساح قائم في الحال في الطلاق ما ي  
 بين منك الآن ويجب عليك رده لا على السبب باليمين ما يمينك بيع قائم او كساح قائم في الحال في الطلاق ما ي  
 وما غصبه لان هذه الاسباب قد تقع ثم يرتفع برفع الطلاق والاقالة والنكاح الجديد والهبة فيحلف  
 على الحاصل لانه لو حلف على السبب بغير المدعى عليه وهذا لانه لو حلف على نفق السبب كايبيع وكخوة  
 يكون كاذباً ولو لم يحلف يجب تسليم المبيع الى ملكه بالاقالة لانه لو ادعى المنة الطارى لم يقبل قوله واذا  
 حلف على الحاصل فقد ادعى المدعى والمدعى عليه حقهما اعلن ان مقصود المدعى من دعوى البيع وكخوة  
 ثبوت الحكم ومتى امكن لا يفتقر حقهما كان ولا يفتقر حق احدهما واتوا الاخر هذا عندنا وعند  
 يوسف يحلف على السبب في جميع ذلك الا عند تعريض المدعى عليه بان يقول انها القاضي قد بيع  
 شيئاً ثم يقبل في حلف القاضي على الحاصل وعنده ان ينظر القاضي الى النكاح المدعى عليه ان انكر السبب  
 يحلف على وان انكر الحكم على الحاصل وعليه اكثر القضاة قال في الاسلام يعرض المدعى الى القاضي في البيع  
 في الكاف الا اذا ترك النظر اي يلزم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيحلف على السبب بالاقرار  
 كدعوى تفعيل الجوار ونفقة بنتوته والخصم لا يبرأ بان كان شافعيّاً او لو حلف على الحاصل باليمين  
 مستحق للشفعة او لما عليك النفقة بصدق في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق وكذا في سبب  
 لا يرتفع كعبد مسلم يدعى عتقه فانه لا فائدة من الحلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ارتفاعه فان  
 المسلم اذا اعتق لا يترق ولما قيل ان يقول نعم اذا اعتق لا يترق لكن يجوز ان يعتق حال كونه كميناً

خلق

يحلف

المدعى



رقة هذا الاعتبار ووجه الامة والعبد الكافر على الحاصل لانه يكثر الرق عليها بالزدة والحق في رقة  
 بنقض العهد والحق في رقة في رقة النسيب فيما ويجلف على العلم من رقة شيئا فادعاه اخر لانه علم  
 له باصنع المورث فلا يجلف على التات وعلى التات اي على القطع ان ويب له او اشتراؤه  
 المطلق اليقين او الشرايب بثبوت الملك وضعا وكذا الهبة وضعا فله الحلف منه ولا يجلف بعده  
 اذ لانه اسقط حقه **باب** التحالف لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع حكم لمن برهن وان  
 برهنه حكم لثبوت الزيادة وهو البايع في الاول والمشتري في الثاني واختلفا فيما كانا اذا قال البايع  
 هذا بالعين وقال المشتري بل بعته مع الآخر فالف تحته البايع في الثمن وحته المشتري في المبيع اوله وان  
 جاز عن اقامة الحجة في اي صون كانت من الصور المذكورة ولم يرض واحد منهما بما قال الآخر بعد ما قيل  
 لكل واحد منهما اما ان يرض بما قاله صاحبك والآخر فالف عليك تحالفه لم يقل رضى كل زيادة في  
 الآخر والا تحالفه لان شرط التحالف عدم رضى واحد منهما بما قاله الآخر لاعد رضى كل واحد منهما بما قاله  
 الآخر وحلف المشتري اوله في القدر الثالث هذا قول محمد والاولا يوجب اقراره وهوراوية عن ابي حنيفة  
 وهو الصحيح لان المشتري اشد اكلارا لانه يطالب ولا يثبتن اوله في ثمنه فائدة التناول وهو الركن الثمن  
 ولو برأيه بين البايع لما في المطالبة بتسليم المبيع الى زمان سميها الثمن وفي المقايضة والقرف براء  
 القاضي بائنها ويجلف كل على ما يدعيه الآخر ولا حاجة الى تضم الثبات ما يدعيه في الزيادةات يجلف  
 الاثبات الى انفي تأكيد والاصح الاقتصار على النفي لان الايمان وضعت على ذلك وفيه القاض  
 اي بعد التحالف يطلب منها او من احدهما وقيل ينفخ بنقض التحالف والصحيح هو الاول ذكره  
 ومن كل رقة دعوى لآخر يعني اذا اتصل به القضا او بدونه لا يوجب شيئا اما على اعتبار ان التناول  
 بذل فظ واما على اعتبار انه اقرار فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانقراؤه ثم علم ان التحالف  
 اذا كان قبل قبض احد البديلين فقط وهو قياس وان كان بعده فالحالف للقياس لان القاض منهما لا  
 يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الآخر ولكن عرفنا بانقض وهو قوله ثم اذا اختلف المتبايعان  
 والسلعة فانه يبعثها تحالفا وتراوذك في التبيين ولا تحالف في الاجل سواء اختلفا في اصله او

شاء لاستوائهما

في وصفه

في وصفه خلافا لفرقوا في وصفه الحارسوا اختلفا في اصله وفي رقة وقبض بعض  
 وحلف المكر ولا بعد ملك المبيع وحلف المشتري ان ملك المبيع ثم اختلفا في الثمن المتحالفا  
 والقول للمشتري وعند محمد والثاني تحالفا ونفخ البيع على قيمه المالك وعلى هذا اذ اخرج المبيع  
 عن ملكه او تغير وصلا بحال لا يقدر على رده بالمعيب له ان كلا منهما يدعي عقدا ينكره الآخر ولما ان  
 التحالف بعد قبض المبيع على خلاف القياس ورد الشرح به في حال قيام التسليم ولا بعد ملك بعضه  
 الا ان يرضى البايع بترك حصته المالك في تحالفا اذ اعده وقال ابو يوسف تحالفا في ان ينفخ  
 العقد فيه ولا تحالفا في المالك والقول في ثمنه للمشتري وقال محمد تحالفا في علمهما في  
 العقد فيما وبره البايع وقيمة المالك هذا على من يخرج عليه الشايع على ان لا يشتبا ينصرف الى  
 التحالف وقال شايع يلج ينصرف الى بين المشتري والمنع لا تحالفا في عدة ويكون القول قول المشتري  
 مع يمينه الا ان يأخذ البايع الباقي ولا يأخذ شيئا آخر في لا يجلف المشتري لانه انما يجلف اذا كان  
 شكرا ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع الباقي صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلا حاجة الى تحليفه  
 وبره عليه ان الاخذ معلق بمشينة البايع ولو كان اخذ الباقي بطريق الضم كان معلقا بشيئا  
 ولا في بر الكفاية هذا عنده وقال لا تحالفا ونفخ الكفاية وهو قول الثاني ولا في راس المال بعد فاقالة  
 وصدق المسلم اليان حلف لان الاقالة في باب السلم ليس بيع بل هو ابطال من كل وجه فان  
 السلم لا يملك المسلم فيه الاقالة بل يسقط فلم يكن فيها بيع حتى تحالفا في غير فيه حقيقة  
 الدعوى والمسلم اليه هو المنكر حقيقة فكان القول له ولا يعود السلم بخلاف بيع فانه ينفخ الاقالة بعد  
 التحالف ويعود البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل  
 القبض اي قبل قبض بدل الاجارة في احدى الصورتين وقبل قبض المنفعة في الاخرى تحالفا وحلف  
 المستاجر اوله ان اختلفا في الاجرة فالجور ان اختلفا في المنفعة واني ثبت قول صاحبه واني برهن  
 قبل وان برهنه فحجته المجر او ان اختلفا في الاجرة وحجته المستاجر ان اختلفا في المنفعة اعتبارا  
 الزيادة وحجته كل فضل يدعيان اختلفا فيها واقاما ولا تحالف ان اختلفا في قدر الاجرة بعد

في وصفه



قبض المنفعة والقول للثاني لانه مكر للزيادة وذا عند ما ظان ان ملك المدفوع عليه يمنع التحالف  
عندها وكذا عند محمد لان البيع انما يفتيخ بغيره الملك وهنا ليس للثاني فتمت وبعد قبض بعضها كالحق  
ونحن فيما بقي لان الاجارة ينقد ساعة فساعة فكانها ينقد بعقد ومختلفه فيما بقي من الاجارة  
لا فيما مضى والقول للثاني فيما مضى لانه المكر وان خلف لزوما من بيع البيت ولا يثبت اى احوال  
منها فلما ما صلح لهما وله ما صلح له ولهما مع اليقين فان مات احدهما فملك الشئ اى ما يصلح لهما للثاني  
اى مع اليقين وذا عند وقال ابو يوسف يدفع البنا ما يجزئه ثلثها والباقي له مع يمينه والحيوة والموت  
سواء لغيره لوزنه مقام الموت ومال محمد ان كانا جنيين فكما قال ابو جعفر الموت للشك لانه لو  
كان احدهما مملوكا فلكل من الحيوة والنجى كذا في غانة الكتب وفي شرح الجاهل الصغير للشيخ انه سجد  
في رواية محمد والزعفران في الموت وقالوا بعد المأذون في الكتاب كذا **فصل**  
لو قال في اليد هذا الشئ او دعيته او عارنيته او اجيرنيته او رهنه زيدا وعصبة منه وبرهن عليه سقطت  
خصومة المدعى لان يد مولد البيت يرد خصومة وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا ضالما ترفع  
الخصومة لان كان يعرفه بالجيل لا احتمال ان يرفع ما فيه من الغيب عن اليد ويقول اودعه عندك  
بحضرت الشهود كيلا يمكن لاحد المدعى على وقال ابن شبرمة لا ترفع الخصومة مطلقا وقال ابن ابي ليلى  
ترفع بلا يمينه وهنا قول خامس وهو محمد على سبيله ولذلك سميت المسئلة تحت كتاب المدعى  
وان قال شريته من الغائب فرفه هذه الصوت بيد الخصومة فلا يسقط عنه او قال المدعى عصبة او رهن  
او سرق منى لانه انما ضا خصما يدعى الفصل عليه لا يبره بخلاف دعوى الملك المطلق فانه خصم فيه  
يده وان برهن ذواليد على يد اعدى زيدا عندنا خلافا لمحمد كذا لو قال الشهود اودعه من لا يعرفه لا مال  
ان يكون هذا الذي اودعه عنده بخلاف قوله لم يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه لانهم عالمون بان المودع  
ليس هو المدعى وذا عند وقال محمد لا تسقط الخصومة لانهم ما حاله الى معين يمكن للمدعى اتباعه فلو ان  
لنضرب ولو قال شريته من زيد وقال ذواليد اودعني هو سقطت بلا حجة لانها توافق على نقل  
الملك فيه لغيره فيكون وصولنا الى يد ذى اليد من جهة فلا يكون يده يرد خصومة الا اذا برهن المدعى ان

باجار

زيد وكله بقبضه لانه اثبت بينه كونه اخى باسمها **باب** دعوى الرجلين  
الخارج في الملك المطلق اخى من جهة ذى اليد خلافا للشافعي وان وقت احدهما فقط خلافا  
لويوسف فانه يقول صاحب الوقت اخى ولو برهن خارجان على شئ قضى لهما وذا عندنا وعند  
الشافعي في احد قوليه تبارت البينات وان برهن في النكاح سقط لعقد الجمع وهو لمن صدق  
هذا اذا لم يورخا وان رخصا فالتا بقا اخى وان اقرت لمن لا حجة له ففيه فان برهن الاخر قضى له  
به لان البينة قوى من الاقرار وان برهن احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت  
كالم يقض بحجة الخارج على يد طهر كحاشه الا اذا ثبت سبعة اى اذا كانت امرأة في يد رجل  
كحاشه ظاهر وادعى الاخر انها زوجة واقام البينة لم يقض الا اذا اثبت ان نكاحه اسبق وان  
برهن على شئ شئ من ذى يد فلكل نصفه نصف او تركه اى لكل واحد منها الخيار ان شاء نصف  
ذلك الشئ بنصف الثمن وان شازكره وتكره احدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الاخر كله وبذلك  
ان ارخا اى ذكر الشئ من ذى اليد تبارخا وتلدى ذى يدان لم يورخا او ارخ احدهما ولذى وقت  
ان وقت احدهما فقط ولا يد لهما اى ان ارخا فالتا بقا اخى وان لم يورخا او ارخ احدهما فان  
كان في يد احدهما فذواليد اولى وان لم يكن في يد احدهما فان وقت احدهما فواحق وان لم يورخ  
واحد منهما فقد قران لكل نصف بنصف الثمن او تركه والشرا اخى من جهة او صدق مع قبض اى  
قال احدهما اشتريته من زيد وقال الاخر وهبه لزيد وقبضه او تصدقته على زيد وقبضه فبرهن  
فدعى الشرا اخى والشرا والمرسوء ورهن مع قبض من جهة معه فان برهن خارجان على  
ملك موزع او شرا موزع من واحد او خارج على ملك موزع وذو يد على ملك اقدم فملك  
اخر وان برهن على شرا متفق تبارخا من اخر اى قال احدهما اشتريته من زيد وقال الاخر اشتريته  
من عمرو او وقت احدهما فقط استويا فاما حصل ان اذا وقت احدهما وتلقيا من واحد فصاحب  
الوقت اخى وان تلقيا من اثنين فما سواه وان برهن خارج على ملك وذو اليد على شرا منه وبرهن  
على سب ملك لا يتكره كالتاج وطلب لبن واخذ جبين او يده وجز صوف فذواليد اخى ولو

اخر

١١٢



كل على شرا من الآخر لما وقت انما قال ملا وقت اذ لو ارضا لا يكون الجواب على ما ذكره النقص  
 الذي ذكره المذاهب سقطا وترك المال في يد من معه لا على وجه القضاء به اعتدما وقال محمد ان فكر  
 الشهود القبض يقبل البتة وان يقضى بجواز الشرايين ويجعل القبض الموجود لآخر العقد فيقف  
 به لدى اليد ويجعل كان ذابعه وسلم ثم الخارج باعه وسلم وان لم يذكر القبض فمضى له الخارج  
 بجعل كان باعه وسلم ثم ذابعه وسلم ولم يسمه ويومر بالسليم كذا في المعاقن ما في ميسر الشرايين  
 ولما ان الاقدام على الشرايين اقرار منه بالملك للبائع فصارت كانهما قامت على الاقرارين وفيه التنازل  
 بالاجماع كذا هنا ان ثبت زيادة تفصيل في الغام على وجه ضبط الاقسام فاستجمع هذا المقول  
 من الذخيرة ان برهن المدعيان فان كان يبيع احدهما سابقا فواحق وان لم يكن سوا لم يورثا  
 او اخرج احدهما او ارضا ولم يكن احدهما سابقا فان كل منهما اذ يد فيما مشا وان كان  
 كل منهما خارجا في الملك المطلق وكذا في الملك بسبب الا اذا تعلقا من واحد واخر احداهما فقط  
 فانه احق وان كان احدهما رايه والاخر خارجا فالخارج احق في الملك المطلق شاملا للصورة المذكورة  
 اذا ادعى مع الملك فعلا كذا اذا قال هو عبدي اعققت او دبرته فذو اليد احق بخلاف ما اذا قال  
 كل واحد هو عبدي كاتبه فيما سواه لانها خارجان فلا يد على الكاتب بخلاف المعتقد فانه في اليد  
 اذا كان صغيرا ولو قال احدهما هو عبدي كاتبه وقال الآخر دبرته او اعقنته فالصاحب ان كل  
 يكون اكثر اثباتا فواحق في الخارج وذو اليد في الملك المطلق اما في الملك بسبب فان كان  
 سببا واحدا فان تعلقا من واحد فذو اليد احق وان تعلقا من اثنين فالخارج احق شاملا  
 للصورة المذكورة وان ذكر السببين كالشرايين البتة وغير ذلك فيقول السبب في اللبن  
 ولا يزوج بكثرة الشهود لان التزويج بقوة الدليل لا بكثرة وان ادعى احدهما خارجا نصف دار والا  
 كلها فان رجع للاول وقال الثالث والباقي في الثالث اعتبر بوجوب طريق المنازعة فان من صاحب النصف  
 لا يبايع الآخر في النصف فسلم واستوت تنازعا في النصف الآخر فينصف بينهما وما اعتبر  
 طريق العول والمضاربة فضا حطب يضر بلكل فقه سمين وضا حطب النصف لسم واحد فتم

اليد

وان كان

وان كانت معهما في النصف بقضا ونصف لانه فان الدار كانت في يد احدهما في  
 كل منهما نصفا فالنصف في يد مدعي الكل لا يدعيه الآخر فيترك في يده والنصف الذي لا مدعي النصف  
 يدعيه كل منهما ومدعي الكل خارج وبينة الخارج اولى وان برهن على حاج دابة وارضا قضى له في  
 وقت سنها ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة في ايدها او في يد احدها او في يدها لانه لا يفسد  
 لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في الخارج من غير ما يبيع حكم بها لدى اليد اي ان كانت  
 في يد احدهما او لهما ان كانت في ايدهما او في يدها لانه في البيه وان اشكل فلها وان خالفها  
 بطلت فيترك الدابة في يد من كانت في يده وان برهن احدهما خارجا على عصب شي والآخر على ودعيته  
 استويا لان المودع اذا وجد الوديعه صار غاصبا واقامة الخارج بنية على الوديعه يقتضي حجيذ في اليد  
 واللباس احق من اخذ الكرم والراكب من اخذ الحمام ومن في السرج من دبحه وذو حلقا من علق كوزها  
 اي صاحب اليد في هذه الصورة هو الاول وجالس البساط والمعلق به سوا من معه ثوب وطرفه كرم  
 والعول يصني بغير اي حكم ويعقل ما يقول في النافق لانه في نفسه وان قال انا عبد فلان قضى لمن  
 لانه اقربا لانه لا يدله حيث اقر بارق كن لا يعبر لانه بمنزلة المساع فان قلت ليس الاصل في المطرقة قلت  
 ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يدل على خلافه بطل ذلك الاصل واليد على من يذاته ديل على خلاف  
 ذلك الاصل لانه دليل الملك فبطلت ذلك الاصل كذا ذكر في الفوايد الطهرية والحايطة لمن جذبه  
 عليه او متصل بانه اتصال تبيع تفسير التبيع على ما ذكر في الذخيرة اذا كان الحايطة من يذرا او آخر ان  
 انصاف لهن الحايطة المتنازع فيه داخل في انصاف غير المتنازع فيه واذا كان من خشب بان يكون  
 ساجة احداهما حركة في الاخرى وانما سمي اتصال تبيع لان مثل هذا الاتصال يكون فيما بين رجلين  
 لمن عليه مراد في المراد في جمع المروية وهي قصبات تضم ملوثة بطانات من الكرم فترسل عليها قصبات  
 الكرم كذا في ديوان الادب بل بين الجارين لو تنازعا اي يكون الجدار بينهما اذا تنازعا ولا حدما عليه  
 مراد في دون الآخر وذو بيت من دار كذا في بيت منها في حق صاحبها لا استوائها في استوائها  
 وهو المروية في ارض ادعى شخص انما في يده واخر كذا في يد يدها فمضى بيد ما وان برهن احدهما او كانا

شبه

الانسان

لا يكون



اثبت فيما اوصى او تصرف في بيده كوجود التصرف والاستعمال فيها **باب دعوى**  
 النسب بصفة ولدت لاقبل من نصف حول من حيث فادعى البائع الولد ثبت نسبة منه وامتنع  
 يفسخ البيع ويرد الثمن ان لم يرد المشتري قبله باخذ الثلثة وعذاته في دعواه باطله لان البيع اعترف  
 منه بانه عبد فكان منافضا في الدعوى ولا نسب بدون الدعوى ولما ان اتصال العلق بملكه ثم  
 ظاهرة على كونه منه لان الظاهر انما هو من النسب على التقاطع في النقص اذا صححت الدعوى كاستدلال  
 الوقت العلق فبين ان باع ام ولده ففسخ البيع ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق وانما قال ان لم يرد  
 المشتري قبله لانه ثبت نسبة منه لوجود الحوز وهو الملك وثبت لما اوصى الولد باقراره ثم لا يفسخ  
 دعوى البائع بعده لان النسب لا يتجمل الا باطال والاتصال ولا يتعين الحمل على ان المشتري كمالا واستوله  
 ثم اشتراط ان يتجمل ان يكون المشتري ما كمالا قبل ذلك ويكون العلق في ذلك نعم لو اشترط في المسئلة  
 ان البائع اشترى الجارية وباعها بعد سنتين سقط هذا الاحتمال فان قلت لا ثبت اتصال العلق بملكه  
 لما ذكر من الاحتمال قلت لان شخص الحق وبتبين انه لا بد في صون المسئلة من قيد زائد على ما صرح به  
 الخلاصة وكذا لو ادعاه بعد موت الام ويرد كل الثمن عنده وخصه الولد فقط عندهما بخلاف موت  
 الولد لان الولد اصل في ثبوت النسب ولم يثبت نسبة بعد الموت لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد ثبوت  
 ثبت نسبة ويرد حصته من الثمن اي لو ادعى البائع الولد انه ولده بعد ما اعق المشتري الام وقد جاز  
 به لاقبل من نصف حول ثبت نسب الولد ويرد البايع حصته من الثمن بان يقيم الثمن على قيمتها بغير قيمة  
 الام يوم القبض لانهما دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر  
 قيمته عند ذلك ذكره في البين وبعد عنقه ردت دعواه اي ذكرنا ان الولد هو الاصل كما لو ولدت  
 لاكثر من حول نصف واقبل من سنتين او اكثر منهما الا اذا صدق المشتري في حكم ان في وهو ما اذا  
 لاكثر من نصف حول واقبل من سنتين كما لا اول وهو ما اذا ولدت لاقبل من نصف حول والثلث وهو  
 ما اذا ولدت لاكثر من سنتين ولم يطل ببيع ولا يعق الولد ولا نصير الولد ام ولد لان العلق قد  
 بعد البيع ولا يستند لما قبل البيع حتى يطل في ام ولده على المقتضى كالحا اي على الاستيلاء والى كمال

حلا لانه على الصلاح ولو باع من ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه بغير نصيب ورعيه لان البيع  
 يتجمل النقص وما لم يرد من حق الدعوى لا يتجمل فينقص البيع لاجله وكذا لو كاتب الولد اي اشترى منه  
 مع ولده وكاتب الولد اورثه او اجرة او كاتب الام اورثها او زوجها ثم ادعاه لان هذه العواقب  
 يتجمل النقص فينقص ذلك كله ويصح الدعوى بخلاف الاعاق والتبذير على امر ولو باع احد توأمين  
 قدر تفسير التوأمين في مسئلة النفاس ولذا عذره واعقده بغيره ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما  
 وبطل علق المشتري لان من ضرور ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الآخر ولو قال الصبي  
 قيد معه لانه ليس بشرط ذكر في البين وهو ابن زيد ثم قال هو ابني لم يكن ابني وان محمد زيد بنوته  
 عنده وقال ان محمد زيد بنوته وهو ابن الذي معه لان الاقرار انما يرد بارتضاء فصار كان لم يكن والامر  
 بالنسب يرتد وان لا يتجمل النقص لانه النسب لا يتجمل بعد ثبوت والاقرار بمثل لا يرتد بغيره  
 فيفسخ دعوته ولو كان مع سليم وذوي فقال المسلم هو عبيدي وقال الذي هو ابني فهو ابن الذي ذر  
 اي ثبت نسبة من الذي حتى ثبت له الحرية ويكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام كذا في النسخة  
 وانما لم يفعل فمؤخر ابن الذي لان التزوج على الدعوى هو النبوة واما الحرية فهو اسقطها ولو قال زوج  
 امرأة لصبي معها هو ابن من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنها ان ادعى ما ولا فعلى  
 التفصيل الذي ذكره في شرح الطحاوي ولو ملك امه باي سبب كان ذكره في البين قوله  
 لا بد من هذا القيد واستحققت غرم الاب اي للمشتري قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وهو قوله  
 ولد المعذور فان المعذور من طاعة امه على ملك يمين او كساح فقلده منه ثم نسحق وولد المعذور  
 قر بالقيمة باجماع الصحابة وانما سمى معذورا اذ عذره من ملكه فلو مات الولد تزوج على قوله يوم الخصومة  
 لا بد من هذا القيد اذ لو مات بعد الخصومة يغرم للمشتري المنع منه فلا شيء عليه وركبه لانه قد اقبل  
 في حقه فيرثه وان ملكه هو او غيره فاخذ دية لا بد من هذا القيد غرم قيمته اما في القصور الاول فلو هو المنع واما  
 في الثانية فلان سلامة بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه ورجع بها على باع ان ملكه بالشر لا بغيره لانه  
 كما يرجع ثمنها لا بالعقر الذي اذنته المشتري لانه لا يستغنى عنها فلا يرجع به وفيه خلاف الثاني

وان كان بها  
 النقص



**كتاب** الاقرار بما جازي بيمين حتى عليه قال صاحب الهداية في مختار  
النوازل الاقرار بما لا يثبت لغيره يقال اذ ان ثبت وفي الشرع ما جازي عما كان باثباته بيمين  
الصدق والكذب لا انشاء حلفه ان يذكر بها لا بعد قوله فحكمه طوارق لموت لان الاشتباه في ان  
الاقرار نفسه انشاء لان حكمه انشاء فصح الاقرار باليمين لو كان الاقرار انشاء وحكمه الثبوت لا يصح ذلك  
لا يصح عليك المهر لا بطلاق وعين مكرها ولو كان انشاء لصدق لان طلاق المكره واعتاقه وانما كان  
اقرار مكلف ترك قيد طرية لعدم الحاجة اليه في صحة مطلق الاقرار انما الحاجة اليه في صحة الاقرار مطلقا والفرق  
واضح بين معلوم ومجهول صح لما عرفت انه انما يبا عليه من الحق وقد يكون ما عليه مجهولا ولزمه بيان ما  
باله قيمة وصدق مع حلفه ان ادعى القول اكثر منه بل اجمعه ولا يصدق في اقل من درهم في على مال او من  
في مال عظيم من المذهب ومن الغنمة ومن خمسين في الابل ومن قدر النصاب في غير مال الزكوة  
ومن ثلثة نصيب في اموال عظام ودرهم ثلثة في عشرة ذراعة لان العشرة اكثر ما يذكر بلفظ الجمع  
فكان هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وقال لا يصدق في اقل من مائة دينار وكذا ادرهما درهم كذا في  
الهداية وفي التهمة والخاتمة لوقال كذا او يار عليه ديناران لان كذا في العدد واقول العدد اثنان  
عليه ان هذا هو العدد اصطلاحا والكناية كذا لا يصدق كالاخي وكذا ادر عشر وكذا ادر عشر وعشرون  
لان كذا كذا ان يمينه عدد من بذكر ان بغيره او ادر عشر واقول عدد من بذكر ان بغيره  
ادر عشر وعشرون ولو ثلث بلا او ادر عشر حلفا للواحد منها على الكرايا لا نظيره سواء ومع او قفا  
واحد وعشرون وان رجع اي مع الواو زيد الف وعلى وقبل اقرار بيمين لان على صيغة ايجاب  
وقبل نهي عن الضمان وصدق ان وصل به ودية وان حصل لان اللفظ بجملة مجاز اخذ  
يكون المضمون حفظه والمال محله فيصدق موضوعا لا مفعولا كالاستئنا والتخصيص في عدي وكذا  
او في يميني او كيتي او صدوقي امانة وقوله على الالف اترتها او اشدتها او اقلني بها او فتيكها  
اقرارتي منها او تصدقت بها علي او وهبتها لي او احللتك بها على زيد اقرار لان الما والاول والآخر  
كناية عن المذكور في الدعوى والتأجيل ان يكون في حق واجب والغفائيل الواجب في دعوى الابرار

و در ايمه  
كناية  
بما رجع لفظ كذا مع الواو  
فكون الواو دما و  
واحد وعشرون حلفا

كأنق

كما لغضا وكذا دعوى الصدقة والمبة لان التملك يقتضي ساقطة الوجوب وكذا دعوى الجلالة  
لانها تحيل دين وبما صير لا اي لا يكون اقرار عدم انصرافه الى المذكور يكون كلاما مبتدأ فلا يلزم شي  
وما يدرهم كلها درهم وفي ما يدرهم وتوب وما يدرهم وتوبان بيمين الما يدرهم في تفسير الما يدرهم  
القياس في الاول وفيه قال الت في لان الما يدرهم مبهمة والدرهم معطوف عليها بالواو العاطفة لا تفسير في  
المانعة على انها كاذبة في وجه الاستحسان وهو الفرق انهم يستعملون تكرار الدرهم فيما يكثر استعماله  
وذلك في الامان والموزون وفيما عداه بقي على الحقيقة وما يدرهم ثلثة اواب كلها ثياب لان الاقرار  
لم يذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليها لا استوائها في الحاجة اليه والاقرار بديانة واضطرب لغيرها فقط  
وخاصة حلقه ونفسه من باب العطف على معول عاملين مختلفين والجمع مقدم وكذا قوله وسيفي حقه  
وحايله ونصده وحمله في بيت فزين بالثياب والسر العيدين والكسوة وعمره فوجرة اياها كسوة  
في منديل او في ثوب وتوب في عشرة اواب واحدا هذا عند يوسف وقال محمد ادر عشر ثوبا  
لان التفسير من الثياب قد يفسر في عشرة اواب فامكن على الطرف ولا يدر يوسف ان في  
قد يكون بينه وبين فلانك والاصل في الذم وخسبة في خسبة بنية الضرب خسبة وقال في  
عشرة وقال الحسن لم يدره خسبة وعشرون وقد عرف كتاب الطلاق ويثبت مع عشرة ثوب من درهم  
الاعشرة وما بين درهم الى عشرة عليه تسعة ذراعة لان الاصل في الغاية عدم الدخول في دخل الاول  
هنا ضرور وعندها يدخل العاقلان لانها لا بد ان يكون موجودة ووجودها بوجوبها وفقدانها بغيرها  
يشي منها وهو القياس في واري ما بين هذا الى بطلان ما بينها والفرق الباع ما اشترنا اليه انما بقوله  
ويدخل الاول هنا ضرور وهو انه لا وجود لما فوق الواحد به وبخلاف ما بين ما يطعن ولو اقرار  
صح وحل على الوصية من غير اى حل في الاقرار على ان شخصا اوصى بالحل لآخر ومات الموصي قال لا يقر  
وارثه بانه للموصي له وكذا في اى يصح الاقرار بالحل ان بين سببا صالحا كارت وصية بان قال اوصى  
فلان ومات ابوه فورثه فان الوصية للحل تصح والحل رث وانما قال ان بين سببا صالحا لانه  
ان لم يبين اصلا لا يجوز عند يوسف خلافا لمحمد على سببان وان بين سببا صالحا فلا يجوز انما

الى هذا الما يطعن



الوقت 2

والفرق لأب يوسف ان الوصية تعينه في الاقرار بالجلجلا فان فيه اسبابا متعارفة  
 فان ولدت جبانة مدة يعلم ان كان قايما وقت الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقبل من يصف حال الاقرار  
 كانت المرأة معتدة فجاء بالولد لاقبل من سنين وان كان اكثر من سنة اشهر حكم بوجوده البطون  
 الاقرار لان حكم بثبوت النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك وهذا التعليل مذكور في المبسوط  
 فليأقر وان ولدت حين علمها وان ولدت ميتا فله موصي والموت لان في بيان السبب اقرار  
 بملك الموصي اي الموت فيقسم بين ورثته وان فسر سبب او اقرار او اقرارا لها عند اقراره  
 وعند محمد يصح الاقرار بكل السبب الصالح وان قهر بشرط الحيا رخص وبطل شرطه لان الحيا  
 للصحح والاقرار لا يخلو ومن السائل الممتدة انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فغند بها لا يلتفت اليه  
 قوله وقال ابو يوسف يخلو المقر ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والقوى على قوله وكذا الواو ادعى  
 المقر فغند البعض لا يلتفت الى قوله والاصح الخليف وان كان المدعى على ورثة المقر فليعلم عليهم  
 ما يعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا **باب الاستثناء من بعض ما اقر به متصلا**  
 لزمه بآية وان استثنى كذا فكله لان استثناء الكل لا يصح وان استثنى كليا او جزئيا من كل شيء  
 فيمتد وان استثنى غير ما منها كما اذا قال لا اقر الا بكذا لم يصح بآية ما لم يوجد المجانسة من وجه اذا كان  
 مكيبا او موزونا وعند محمد لا يصح في الكل لعدم المجانسة وعند باقي يصح في الكل للمجانسة من حيث  
 الالبية ومن اقر ووصل ان ثما الله بطل اقراره ومن استثنى نيا اقرارها كاذبا للمقر لان البنا  
 داخل في هذا الاقرار معنى للفظ والاستثناء تصرف في اللفظ ولو قال نيا ويا وعصها لك فكما قال  
 ونقص الحانم وتخل البستان كذا بنا لانه يدخل فيه بعبارة لفظ وان قال على الف من غير عبادة  
 وعينه الضمير ان العبد فان سلم المقر لزم الالف اي ان سلم المقر ذلك العبد الى المقر لزم الالف والالف  
 فلما وان لم يعينه اي العبد لزمه وما قبضته اي قوله وما قبضته لغو عنده وصل ام فصل لانه رجوع عن  
 قوله على فلا يصح وان كان موصولا وعندهما ان وصل صدق ولم يلزم شي وان فصل لم يصدق كقوله من  
 من فخر اي يكون لغو عنده وصل ام فصل وعندهما ان وصل فخر وان فصل لا يصدق من من فخر وعرضه

بأن

ربو في اوستونه او بهر حجة او صاحب امره الجبنة عنده وصل ام فصل وعندهما ان وصل صدق  
 لانه رجوع عنده وبيان بغير عندهما من غضب او ودعاه ان ادعى احد هذه صدق الاصل  
 انما يصدق في الاولين وصل ام فصل لان الانسان يغضب ما يجد ويودع ما يملك فلا يقتضي الحيا  
 ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصح وان فصل ولا يصدق في الاخير ان فصل لانها ليست من جنس الدار  
 الا ان لا سميتها ولما حجازا كان بيانها مغيرا فلا بد من الوصل وصدق في غيبته ثوبا وجا بمعيه في  
 له على الف درهم الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل لان الاستثناء يقع متصلا لا منفصلا ولو  
 قال اخذت منك الفا وديعة فملكك وقال الا قبل غضبا بعض من وديعة والآخر  
 لا وذلك ان في الاول اقر بموجب الضمان وهو الاخذ في الثاني لم يقر بملك بل بغيره عليه الغصب  
 وهو بكرة والقول للسكر وفي هذا كان وديعة عندك فخذته وقال هو له اخذه اي لقوله لا اقر  
 بالبدل ثم ادعى استحقا فبنا عليه وهو بكرة والقول للسكر وصدق من قال اقرت فمضى او نوى هذا  
 فركبه اوليسه ورده واخطا تو به فكذا قبضته بآية وقال لا يقول قول الذي اخذ منه العين هو  
 القياس ووجه ما ذكره الوديع ووجه الاستحسان وهو الفرق ان اليد في الاجارة ضرورية ثبتت  
 ضروره استيفا المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما فيما وآر الضرون فلا يكون اقرارا بالبدل  
 مطلقا بخلاف الوديع لان اليد فيها معقودة وقال في الاسرار ان خلافا فيما اذا لم يكن له اليد معقودة  
 للمقر **باب من الاقرارين الغنى مطلقا اي موار علم سبب او علم بالاقرار ودين الرض**  
 مرض الموت بسبب فيه ما ليس من التبرعات وعلم بالاقرار كبدل ملكه اذا تلفه او جرحه او سرقه  
 على ثبت باقراره في مرضه خلافا للثاني فانه يقول لا تصور في سببه وهو الاقرار ولنا انه لا يعتبر اذا  
 ابطال حتى القيروة اقرار المريض ذلك لان حتى غرما الصوة تعلق بهذا المال استيفا والكل في  
 الكل يعني دين الصوة ودين الرض اثبت بلا اقرار ودين الرض اثبت به على الارث وان لم يملك  
 اي استوعب جميع ماله ولا يصح ان يخص اي المريض مرض الموت غرما بقضا ودينه لان اثبات  
 البعض ابطال حتى الباقين ولا اقراره لانه الا ان يصدق بالبقية الاستثناء عن الاقرار والمراد من

خير

وخصم



بقية الورثة اذ لا تأثير لتصديق بقية الغوايين ذلك العزم في صحة قضايه نعم لقولهم ذلك القضا  
 تأثير فيها وهو غير التصديق وهذا من المذاهب وغيره وان خفي على من قال اي بقية الغوايين في بقية  
 الورثة في الاقرار وارث نافذ الكلام لفظا ومعنى وفي شرط التصديق خلاف للشافعي وان اقر  
 اي بالرضى بشي الشخص ثم بثبوت نسب من اى ما دق شرايطه وبطل ما اقره صح ما اقره  
 ثم كجها وجه الفرق ثبوت النسب من وقت العلوق فبين ان اقرار لانه فلا يصح ولا كذلك  
 الزوجية ولو اقر بنبوة غلام حمل نسب وبولد مثل مثله اي عاقل البسح بحيث يولد مثل المقر للمقر  
 وصحة العلامة اعتبار هذا الشرط ثبوت نسب مطلقا والافلا حاجة اليه اذ كان ملكا او قرا  
 لا يعتبر عن نفسه ثبت نسب ولو فرض وصح اقرار الرجل المرأة بالوالدين والزوج والمولى  
 تصديق هؤلاء الا اذا كان المقر صغيرا في المقر وهو لا يعتبر عن نفسه او عبدا له فثبت نسب  
 الاقرار ولو كان عبدا لغيره يشترط تصديق مولاه كما في البين كما شرط تصديق الزوج او ثمنها  
 امرأة في اقرارها بالولد اذا كانت ذات زوج وادعت انه من عليا اثار اليه وان كانت  
 معتدة فلا بد من حجة تامة عند ايج وان لم يكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت  
 ان الولد من غيره فلا حاجة الى اقراره على اقراره وصح التصديق بعد موت المقر الا من الزوج بعد  
 سقوة هذا عنده لان النكاح انقطع بالموت لظهور فساد به لان النكاح انقطع به ولان النكاح  
 له غلما عندنا وعندنا يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من احكامه لان التصديق  
 الى اول الاقرار والارث معدوم وانما ثبت بعد الموت فلا يصح التصديق على اعتبار الارث  
 ولو اقر بنسب على الغير سواء كان من لا و كان من الابن ذكره الزاهدي في شرح مختصر القدر او غير  
 والا لا يصح لما فيه من تحيل النسب على الغير فلا يرث الا عند عدم وارث معروف قريب كان او بعيدا  
 والمراد غير الزوجين لان وجودها غير مانع وان اقر باخ وابوه ميت شاركة في الارث بل ان  
 الميراث حقه فيقبل فيه قوله وانما النسب في ثبوت تحيله على الغير فلا يقبل فيه ولو اقر احد بنى ميت له على  
 آخر بنى صفة ميت بقبض ابيه بنصفه فلا شيء له والنصف للاخر لان اقرار المقر ينصرف الى نصيب

حكمه

كاز

**باب** الصلح هو في الشرع عقد يرفع النزاع صح اقرار وسكوت وانما  
 اقرار المدعى عليه وسكوت وانكاره وفي الاخيرين خلاف للشافعي والاول كسج ان وقع عن مال عال  
 من غير جنسه انما قال في لانه اذا كان من جنسه فهو مطلقا وبراء وقبض واستيفاء او فضل وروا  
 فجوى فيه الشفعة ان كان عن عقار او بعقار ثم ان جريان الشفعة لا يختص بهذه الصورة بل يجري في الاثنية  
 ايضا اذا كان المصالح عليه عقارا او الرذيع وبغيره وشرط اي ثبت ملكا لجانا ان كل منهما  
 ويقتضيه جماله البديل دون جماله المصالح عنه لا يشترط القدرة على تسليمه وما استحق من المدعى  
 رد المدعى حصته من العوض وما استحق من البديل رجع بحصة من المدعى وكاجارة ان وقع عن مال  
 فشرط التوقيت فيه ان كانت مما لا يعلم بانما قال في لان التوقيت انما يشترط اذا كان الصلح عن حصة  
 العبد او سكنى الدار وفيما عداه لا يشترط كما اذا صلح على صنع الثوب او ركوب الدابة او حمل الطن  
 الى موضع ويبطل بموت احدهما وبهذا الحكم المصلحة قبل الاستيفاء وكذا اي كالباني ذكره يكون  
 كالاجارة ان وقع عن منفعة بمال وبمنفعة من جنس اخر قال في البين الا يرى ان الورثة لو صلحوا  
 الموصى له بالخدمة على مال او منفعة جاز فهذا اولى لكونه معلوما لان لهادة متنا بينه وبين  
 عن منفعة على منفعة اذا كانت مخلفي الجنس والاخران اي الصلح مع السكوت والصلح مع الانكار  
 في حق وفدا بينين وقطع نزاع في حق الاخر ولا شفعة في صلح عن دار مع احد النما اي مع السكوت او مع  
 الانكار لانه يأخذ ما على اصل حقه ويعطى المال فعلا للمخضومة وزعم المدعى لا يبرئه ويجب في صلح على دار  
 لان المدعى يأخذ ما عوضا عن المال فواخذ بزمعه وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع  
 بالمخضومة فيه اي بما قسم المستحق فيها استحققة وما استحق من البديل وملك رجلا المدعى وكله او  
 اي ان استحق كل البدن رجلا المدعى الكل وان استحق بعضه رجلا المدعى هذا القدر من المصالح على  
 صالح على بعض دار انما قال على بعض دار ولم يعمل على بعض المدعى تخصيصا لوضع المسئلة بالعين لان  
 الصلح عن الكل على البعض اذ في الدين جائز وسينارة يذعن بالبيع لان بعض الدار لا يصلح عوضا  
 عن الكل اذ لا يتم التعليل لبقا احتمال آخرو هو ان يكون اخذ البعض حقه واستقاطه للباني كانه مسئلة

من اقل على حان

شر التوقيتية حان

ان محل



الصلح عن الدين بغيره بل لان ما قبضه عن دين حقه وصليته ان يزيد البدل شيئا فيصير ذلك عوضا  
 عن حقه فيما بقي او يبرأ اي يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فان البراءة عن دعوى الباقي صحيحة وان لم  
 يقض عن الدين كان كذا ابراهيم الوتره عن نصيبه وضح الصلح عن دعوى المال المنفعة كما في المال المنفعة  
 على ما في الجانية في النفس وما دونها عدا او فظا والرقى ودعوى الزوج النكاح وكان مضافا الى  
 كان الصلح بال عن دعوى الحق مضافا الى ما في حق المدعي وفي حق المدعي عليه يكون له دفع الخصومة لانه  
 انه حلالا اصل فجاز الا انه ولا لا نكاح العبد الا ان يقيم البينة فيقبل وينتدب الولاء كذا في المذاهب وهذا  
 صحيح في اختصاص وضع المسئلة بضيق النكاح وما في حكمه من سكوت وذلك لانه اذا اقر به عدا  
 يرتفع النزاع فلا معنى للصلح لقطع النزاع وخلصا الى كان الصلح بال عن دعوى الزوج النكاح خلاصا  
 امكن يتجسس خلاصا في جانبه بنا على ربه وفي جانبه بئلا لال دفع الخصومة وقالوا لا يحل لان  
 المال اذا كان مطلقا في دعواه وما قالوا لا يحل لنا التزوج في العدة ان كان محققا لانه لا يستدرك العدة  
 فان وجوبها مشروط بال دخول لم يعتد في المسئلة ولم يخرج عن دعواه النكاح كذا في بعض نسخ القدوري  
 هو الصحيح صرح به الزاهد في شرحه ولذلك خالفه النص ووجهه انه بدل المال لترك الدعوى فان جعل  
 ترك الدعوى منها فوقفه فالزوج لا يعطى العوض في الفقة وان لم يجعل فاطال على ما كان عليه قبل الترخ  
 فلا شيء يتقابل العوض فلم يصح وفي بعض نسخ فكل جواز الصلح ووجهه ان يجعل بدل الصلح زيادة فيه ولا  
 من دعوى حقه لانه من الله تعالى لا حقه ولا اذا قل ما دون اقر عدا وصالح عن نفسه وان كان الصلح  
 له جاز صلح عنه وجه الفرق ان رقبته ليست من تجارته فلا يجوز تصرفه فيها بخلاف عده فانه تجارة  
 فيجوز تصرفه فيه والصلح عن عضو من عضو من قيمته او عرض من عده وهذا يبطل الفضل  
 على قيمته بما تعاقب الناس فيه لان الواجب هو القيمة وهو مغيرة فالزيادة عليها يكون ربوا محظورا  
 ما اذا صالح على عرض لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس بخلاف ما يتعاقب الناس فيه لانه يدخل  
 تحت تقويم المقويين فلا يظهر الزيادة ولذا ان حقه في المال كباقي فاعياضه باكثر لا يكون ربوا  
 اذا لم يجانسه بين العبد والمعتق وذكره المنوط ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن التعاقب في القيمة لو كان

نقطة

ففي

قضى لا يجوز بالاجماع وفيه مذهب آخر عتق نصفه له وصالح عن باقية اكثر من نصف قيمته بطل الفصل  
 بالاتفاق ووجه الفرق ان القيمة مضمون عليها منها وتقدر الشيء لا يكون دون تقدير القاضي فكلما  
 الزيادة عليها ونحوه فيرخص مضمون عليها ولو صالح بعرض صح وان كان قيمته اكثر من قيمته نصف العبد  
 وبدل صلح عن دم عدا وعلى بعض من يدعيه يلزم المكيل لا وكيله لان الصلح عن القود معاوضة بقاط  
 الحق والصلح على بعض الدين استقاط محض فلو كسب فيه سفير ومعه الا ان يضمنه الاستثناء منقطع  
 لانه هو مواخذ بعقد الضمان لا بعقد الصلح وبما هو كسب بان كان عن مال من اقراره وانما يكون  
 من غير جنس المصالح عنه فليس يظهر كيف والصلح عن فرس بفرس جائز وهو كسب اذا كان عن اقرار لزم وبطل  
 لان الكسب اصل في المعاوضة المالية وان صالح فضولي اي عن جانب المدعي عليه مع المدعي وضمن البدل  
 او اضاف الى ماله بان قال على الف من مالي وعدي هذا او اشار الى عدا وعرض به بان قال على  
 هذا الف او على العبد او اطلق بان قال على الف درهم نقد صح وان لم ينفذ ان اجاره المدعي  
 عليه لزمه البدل والارد لان العقد صحيح يكون متوفيا واصله على بعض جنسه ماله عليه اخذ لبعض حقه  
 وعطأ الباقيته للمعاوضة لان في حله عليها فساد العقد للمرتبوا فصح عن الف مال على ما به حاله او  
 على الف موجد عن الف جباية على ما به زيوف يحط بعض الاصل في الاول ويحذف في الثاني ويهوى  
 حقه ويحط في الثالث ففي هذه الصور يصح الصلح ولا يشترط قبض البدل فلم يصح عن درهم على ما به  
 موجه لان من له الدرام لا يستحق الدنانير حتى يمكن حله على التاخير فكان معاوضة وهو عرف  
 يجوز تأجيله وعن الف موجد على نصفه حال لان المجل غير من الموجد وهو غير مستحق بالعقد فيكون  
 بازا ما حط عنه وذلك اعياض عن الاجل وهو حرام وعن الف مولا على نصفه ايضا لان البعض  
 غير مستحق بعقد المداينة وهي زائدة فيكون معاوضة الالف بجنسية وزيادة وصف ربوا ومن  
 ابرأ با نصف دين عليه عدا على انه بريء فجاز ان قبل به وان لم يبرأ عاده دينه فانه عدا  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود دينه لانه ابرأ مطلق وكلمة على وان كانت المعاوضة لكن يذو  
 وهو اداء النصف لاصح عوضا كونه مستحقا عليه فوجوه ما كالعدم وكما انه ابرأ مقيده بالشرط

قوله ولا غير مضمون مكان  
 القيمة ما التقا عليه  
 فلا يلزم الربوا

ويحط

وصفا

وهو

ث



بقوته وذلك ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهي محمولة لشرط لوجود معنى المقابلة فيه محل عليه  
 عند تعدد جمل على المعاوضة فتعجزا لتصرفه فان قلت مدخول على ليس بشرط بل مشروط قلت  
 فائدة على تقييد احد جزئي الكلام بالآخر ودرجوا بشرط ما يصلح ان يكون مشروطا بالآخر سواء كان  
 ذلك مدخول على ولا فائدا وان لم يكن داخل في اللفظ على الشرط لكنها داخل في المعنى وان  
 لم يوقت لم يقد لانه ابرام مطلق وكذا الوضاح من دية على نصف يد فعليه عدا وهو برى مما فضل  
 انه لم يرفع عدا فكل على في هذه الصون ان قبل برى عن الباقى وان لم يود في العدا فكل على  
 خلاف لما هنا لانه ان يصح التقييد وان ابرام نصفه على ان يعطيه ما بقي عدا فهو برى ادى الى  
 او لا فرق بينا اذا قدم الابرارين ما اذا افره وما لا باطلاق الابرار في الاول لانه اطلق الابرار اولاً واذا  
 الباقى لا يصلح عوضاً مطلقاً لكنه يصلح شرطاً فوقع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيده بتقييد  
 في ان في لان الابرار حصل مقروناً بمن حيث انه لا يصلح عوضاً يقع مطلقاً ومن حيث انه يصلح  
 لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك هذا ما في الهداية وبهذا اليان ان يقع الفرق بين الصونين  
 وتبين ان محل التعجب عدم الفرق بينهما وان علق صريحاً كان اذيت لكذا او اذا اومتى لا يصح  
 فان تعليق الابرار بالشرط صريحاً لا يصلح بخلاف ما اذا لم يكن صريحاً كما في الصون السابق وذلك ان  
 في الابرار معنى التملك حتى يرتد بالرد ومعنى الاسقاط حتى لا يتوقف على القبول والاسقاط لا  
 تعليق بالشرط والتملك بنا فيه فاعيان المعنيين وقلنا ان كان التعليق صريحاً لا يصلح وان لم  
 يكن صريحاً يصلح وان قال لا فريز لا اولك بالاك حتى توفقه عنى او تحمله عنى فتصلح عليه  
 ولو اعلن اخذ للحال ولو صالح احد زدين اشتراك الدين بان يكون واجبا لسبب مخد كثر المبيع  
 اذا كان منقصة واحدة وقيمة المستهلك المشترك عن نصفه على ثوب شريكه غير منصفه او  
 اخذ نصف الثوب من شريكه الا ان يعين ربع الدين فلا حق له في الثوب ولو قبض شيئا من الدين  
 شاركه شريكه فيه ورجع على الزعيم ما بقي لان ما اعطاه لما كان مشتركاً بين الشريكين لم يكن للزعيم ان  
 يقول للذي اعطاه النصف ان قد اوقيت حقه ولو شري بنصفه شيئا او اشترى احد الشريكين

بنصف

بنصف الدين من الزعيم شيئا ضمنه شريكه ربع الدين لانه صار قابضاً بنصف الدين بالمقاصة  
 شريكه نصف ذلك النصف وهو ربع الكل او اتبع غيره لان حقه في ذمته باق لان التقابض يتوقف  
 حقيقة لكل من حق الشريك فله ان يشرك في الابرار عن مطلقا لا يرجع في حق الصون لان المبررات  
 لا قبض والمقاصة بدین سبق لم يرجع الشريك لانه قابض ذمياً بالمقاصة لا قابض ذمياً ولو ابرار عن البعض  
 قسم الباقى على سبعة اثمان لانه بقى له ربع وللآخر نصف وبطل صلح احد زدين سلم من نصفه على دفع  
 اى ما دفع من رأس المال وهذا عند ابرام ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على ابرام  
 لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لانه من استبدل السهم به لانه تصرف في حقه فموجب كراهة  
 الدين وانما اذ اوضح في نصيبه فاحصة لزم قسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبها جازة الاخر ولم توجد  
 وان اخرج احد الزدين عن عرض او عقار مال او ذهب بنصفه او عكس او تقديراً بما ضاع من  
 او لا اوضح عن التقديس بها سواء قل البدل او اكثر لانه تصرف في الجنس لا خلاف الجنس لكن بشرط تقييد  
 للتصرف على طرفة موضعه وفي تقديس وغيرهما جدد التقديس لا الا ان يكون المعطى اكثر من قسط من ذلك  
 الجنس ليكون ما باى وحصة في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير الدرهم اضرا عن الزيادة وذلك لان الصلح  
 لا يجوز بطريق الابرار لان التركة اعيان والبرادة من الاعيان لا يجوز ولا بد من التقابض فيما يقابل  
 من الذمب والفضة لانه تصرف في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه اسم الدين من التركة بمعنى ان اخرج  
 الزدين وفي التركة ديون بشرط ان يكون لبقية الزدين بطل الصلح لانه عليك الدين من غير من عليه  
 الذين ثم ذكر لفتح الصلح جذا فقال ان شرطوا براءة الغوا منه ذم او الجليل وى ان بشرط الزدين ان  
 المصالح الغوا عن نصيب من الدين ويصالح عن اعيان التركة بال وهذا الوجه ضرر لابرار الزدين حيث لا يكتفون  
 الرجوع على الغوا بقدر نصيب المصالح ونوع نفع لم حيث لا يبقى للمصالح حتى فيما على الغوا فقصان  
 ذلك الضرر يجبر بهذا النفع او قصداً نصيب المصالح منه تبرعاً بذاتها منها وهوان يحمل سائر الزدين فضايب  
 المصالح من الذين متبرعين وهوان يحمل لهم حصة من الدين على الغوا ثم نصالحون عما بقي من التركة وفي  
 منزلة التقديس غير من النسب او ارضوه قدر قسط منه فيكون اسم عليه وأما اسم القرض على الغوا وهم يقبلون

فان كان الدين بينهما نصفين وادام احدهما نصفه بغيره هو الذي قسم الباقى

الدين

نفع



ثم ضاحكاً عن غيره بما يصلح ان يكون بلا ضحك انما اشترى مني حصة من المصنف في كتاب الخيل  
 وفي صحة الصلح عن تركه جليل على كمال او موزون اختلاف قال طه البردعي ان عياله لا يجوز لاحتمال الزيادة  
 وقال الفقيه ابو جعفر كونه لان هناك شبهة ولا عبرة لما وذلك انه يحتمل في التركة من جنس بل الصلح وعلى  
 تقدير ان يكون يحتمل ان يكون زائداً على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة لثبته ولغايل ان يكون  
 حتى الجواب التفصيل بان يقال ان كان في التركة من جنس بل الصلح لا يجوز وان لم يكن كوز وان لم ير حال  
 التركة فعلى الاختلاف ولو جعلت وهي غير الكليل والموزون في يد البقية صح في الاجماع وجه عدم الصحافي  
 هذا الصلح ينع لا ابرار لان البراءة عن الاعيان وان كان بيعاً فاحتمال البوليين مجهول فلا يجوز وجه الفقه وهو  
الاصح ان التركة اذا كانت في يد بقرية الورثة فاجلها لا يفيض الى المازنة فيجوز بطل الصلح والقسم مع  
محيط ولا يصلح قبل القضاء في غير محيط اي ينبغي ان يصلح قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو فعل فالوا  
 ضح لان التركة لا يخرج عن قبض دين والدين قد يكون غالياً فلو جعلت التركة موقوفة بغير الورثة والدين  
 لا ينصرف لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استحقاقاً ووقف الكل قياساً  
 وجه القياس ان الدين يتعلق بكل من التركة ووجه الاستحسان لزوم ضرر الورثة **كتاب**  
 المضاربة هي في الشرع عقد شركة في الربح بالمرحوب وعمل من آخره وتضمن ابراً فاعند البيع يعني  
 دفع المال على وجه المضاربة وتوكيداً عند العمل وشركة عند الربح واجازة فاسدة عند الفناء فلا يرجع  
 اي عند الفناء قبل ان يربح عليه ربحاً ام لا بالغا ما بلغ عند ما ذكر في المحيط وعن ابو يوسف في غير ظاهر الرواية  
 لا يراود على شرط ويصير الى المضارب غاصباً ان خالف واستبعضاً ان شرط كل الربح للمالك و  
 ان شرط للمضارب لم اقل ويصير ذلك الاحتمال لان يكون المضاربة غصباً او بضعاً او قرضاً ولا يترتب  
 وجه التحليل في امثال ذلك لا يكفي ولا يصح الا بما لا يضر فيه الشركة وتبليغ المضارب وشيوع الربح  
 فتقصد ان شرط لاحد ما زاد عشرة اذ لا يتحقق شيوع الربح بينهما وهو شرط الصحة قال في التمهيد  
 شرط صحته ان يكون الربح خاضعاً من الجبل فاما اذ عتين قدر فلا يصلح لاحتمال ان يكون الا هذا العقد فلا  
 يحصل الربح لرب المال ومنها انقطاع يد رب المال عن المال ومنها اعلام قدر الربح كحل شرط يودي الى جبا

ان يكون  
شبهه

الربح

الربح

الربح تقصد المضاربة وان كان لا يودي اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل ان يشترط ان يكون  
 الوضعية على المضارب ان يبيعها فاشترط يبطل ويصح العقد صحيحاً والمضارب مطلقاً ان يبيع  
 بنفسه ونسبة الا باجل لم يثبت طلقاً بان دفع اليه بالنصف مثلاً ولم يزد عليه وان اشترى وبكر  
 بها اي بالبيع والشراء وبكر وعن ابو يوسف انه ليس له ان يبيعاً فروعاً بغيره انه دفع في يده  
 فليس له ان يبيعاً فروعاً وان دفع في غير يده فله ان يبيعاً فروعاً بغيره ويصح ولرب المال ان يبيع في يده  
 لفر و يودع ويرهن ويجوز ويشتجر ويحال بالنهن اي يبيع الجواز على الايسر والا عسر ليس  
 ان يضارب الا باذن المالك او باعترافه لان الشئ لا يضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه و  
 التفويض المطلق اليه ولا ان يعرض ويدين وان قيل ذلك اي على انك ما لم يضمن عليها اي  
 على الاواض والاكسبانه وهذا لان المرد من قولك اعمل براكب التعميم بما هو من عادة التجار  
 منها فبها ككاتبه والصدقة بخلاف المضاربة فانها منها ونظيرها الشركة والمخاطب بال نفسه لانها مستحقة  
 فلو شري بالمال نراً وقضاً وحل ماله وقيل ذلك اي على انك فقد تقطع لانه استدان على رب  
 المال فلا ينقله هذا المعال وان سبعة اعرضة بالذكر لعدم الخلاف في كونه زيادة بخلاف السوا فاما  
 نقصان عنده فهو شريك بما زاد ودخل اي الصلح تحت اعمل براكب كالمخاطب اي كالمخاطب باله كالمالك  
 القسرة لانه لا يخلط به شئ من ماله فلا يضمن اي بصيغة اعرض بالمخاطب ماله اذا قال اعمل براكب له  
 خصه صفة ان يبيع وخصه شوب في المضاربة اي في ماله ولا ان يجاوز يده او سلفه او وقتاً او كلاً  
 عنه رب المال فان جاوز عنه ضمن وله ربحه ولا ان تزوج عبداً او امانة من ماله المضاربة  
 ولا ان يشترى من يبيع على رب المال هو ان كان بسبب القارة او باعترافه فلو شري كان له المالك  
 اي كان للمضارب لا للمضاربة ولا من يبيع عليه ان كان ربحاً ولو فعل ضمن ما فقد من مال المضاربة  
 وان لم يكن ربح صح فان ردت قيمة مضمون حصته ولم يضمن شيئاً اذا ضاع له في زيادة القيمة وهي  
 العبد في قيمة حصته من اي في قيمة حصته رب المال من العبد تضارب بالنصف شري بالانعام  
 فولدت اي وطناً فولدت ولداً ما وبها الضام فاعاد موثره فضا ربحه قيمة الولد الفاء ونصفه في

ان

رب المال خلافاً لرواية  
ابن سفيان  
في المضاربة

ان



لرب المال الف وربعه واعتقه ولرب المال بعد قبض الف قضين المدين نصف قيمته ووجه ذلك  
 ان الريحه صحفه الظاهر علما على فاش الكساح لكنه لم ينفذ لفقه شرطه وهو الملك اعدم ظهور الريح  
 لان مال المضاربة اذا صار اعيانا مختلفة الاجناس حقيقة او حكما كل واحد منها ياتي رأس المال  
 لا يظهر الريح بل كل واحد يصلح ان يكون رأس المال لانه يمكن ان يملك ما سواه ويبقى هو فقط فلما  
 لو اعدم منها كل واحد رأس المال او رجعا فاذا ردت القيمة بعد الدرع حتى صار قيمة الولد الف وثمانية عشر  
 الريح فقدت الدرع السابقة وثبت النصف وعق الولد لقيام ملكه في البعض ولا يضمن رب المال  
 شيئا من قيمة الولد لان عقبة بالنسب والملك آفهما فضايا ليه ولا ضلع فيه وهذا انما عاقر  
 فلما بد من المندعي ولم يوجد ولا ان يستحق الولد رأس المال ونصف لانه احتبث اليه عنده  
 ان يعيق لان المستحق كالمكتتب عند ابرج ثم اذا قبض رب المال الف لانه يقبض المدين نصف  
 الاية لان الف المأخوذ لما استحق برأس المال لتقدمه استيفاء طهر ان الجارية كلها يبيع فيكون منها  
 وقد تقدمت وعن صحفه لاحوال الغرائب اثبات ما كساح وتوقف فنادما لفقد الملك فاذ  
 الملك نفذت تلك الدرع وصارت ام ولد فيضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان بملكه فاعاد  
 له مضع ولا يضمن المضارب بغيره مضاربة بلا اذن ان يعمل ان في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وهو  
 قولنا والى ان يرجع في رواية الحسن عنه وقال فزفرضين بالدفع نصف اوله ونصف وهو رواية ابي حنيفة  
 لانه بالدفع متقدم او ليس للمضارب ان يضارب وجه الظاهر ان الدفع ابرج وهو يملكه فاعاد  
 تبين انه مضاربة فيضمن وجه الآخر ان الدفع قبل العمل ابرج وبعده ابرج وهو يملكه فاعاد  
 ثبت الشكره في ضمن كالموخلط بغيره ولو اذن بالدفع قد دفع بالثلث وقد قيل لاي وكان رب المال  
 قال للمضارب الاول ما رزق الله تعالى بينا نصفان فنصف ربحه للمالك وسدس الاول فله الثلث  
 لان الدفع الى الثلث مضاربة وقد صح لوجود الاربع من جهة المالك ورب المال شرط لنفسه مبيع ما رزق  
 فلم يبق الاول الا النصف فيصرف تصرفه الى نصيب وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجمع للثاني فيكون له  
 فلم يبق الا الثلث وان قيل ما رزق الله تعالى في كل ثلث لان للمضارب الثلث ما شرط له ولو

والمالك

الاول

فبقي الثلثان بين المضارب الاول ورب المال نصفين فنصف كل منهما ايضا الثلث ولو  
 ما بحث اي ما بحث من شي فبني وبنيك نصفان وقد دفع بالثلث اي دفع المال الى النصف  
 الثالث في النصف فلان في نصف والمنا نصف لان الاول شرط للثاني ربح نصف الربح وذلك  
 اليه من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما ربح الاول الا النصف فيكون  
 بينهما ولو قيل ما رزق على نصف او ما فضل فصفان اي لو كان قال له ان ما رزق الله تعالى  
 او قال فما كان من فضل فبني وبنيك نصفين وقد دفع بالنصف فنصف للمالك ونصف  
 لثاني ولا شيء للاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فيصرف شرط الاول النصف للثاني  
 جميع نصيبه فيكون لثاني بالشرط ويخرج غير شئ ولو شرط للثاني ثلثه فللمالك والثلث في شرطهما وعلى  
 الاول سدس نصيبه لثاني من ماله فيمكن ما شرط له وصح شرط للمالك ثلثا وثلثه ثلثا ليعمل  
 اي مع المضارب ونفسه ثلثا ويظل بموت احد ما وحق للمالك مرتبة بخلاف حاق المضارب  
 بدار الحرب من حيث لا يتصل المضاربة لان عبارة صحفه ولا ينزل في ان غل رب المال  
 حتى يعلم بغيره فلو علم فليبيع عرضها ثم لا يصرف في ثمنه ولا في ثمنه فاجبة الى قبضه بل لا وجه له  
 لان النصف لا يصير نصفا الا بالانقلاب الى المتاع ولا وجه لاجابة القيد هنا كالاخر من حيث  
 رأس ماله ويبدل خلافا به اي يبدل نقد خلافا فبني رأس المال بان كان احدهما دارهم والاخر ذاب  
 بذلك الجبس استحقاقا والقياس ان لا يبدل لوجود النول والاكمان بيع عرضها ايضا استحقاقا  
 ولا وجه للاقرار بقوله ولا فروق لانها متحققة بل لان النصفين جنس واحد من حيث الثمنية  
 ذكره في البين وجه الاستحسان ان الربح لا يظهر الا عند اتحاد الجنس فتحققت الفروق ولو اقرقا  
 وفي المال دين لزمه اقضا ونية ان كان يربح في عمل بالاجرة والا فلا لانه مشروع في العمل ويؤكل  
 المالك به اي بالاقضا لان الحق يربح الى الوكيل فلا يربح من توكيل المضارب المالك اذا امتنع عن  
 الاقضا لعدم الربح وكذا سائر الوكلاء فانهم يوكلون للمالك اذا امتنعوا عن الاقضا والبيع هو  
 الدال ان السمتا هو اسم لمن يعمل للغير بالاجرة بغيره او في البسوط فيجرى عليه اي على الاقضا

لم يرجع

الاول



لانها بعلان بالاجرة وما ملك صرف الى الربح او لا فان زاد على الربح لم يضمن المضارب لانه  
 وان قسم الربح ونسخ عقدنا والمال في المضارب ثم عقدت فملك المال وبعضه لم يرد الربح  
 وان لم يفسخ ثم ملك زادا ولو اخذ المالك ماله وما فضل قيمه وما نقص لم يضمن المضارب لانه  
 ونفقة مضارب على مصرته ماله كدوائه في فوكه كدوايه اشارة اليانه لا يدخل في النفقة وهذا على الروي  
 وعن ابي حنيفة انه يدخل فيها وفي سفره طعامه وشرابه وكسوته واجرة خادمه وعسل ثيابه واليه في موضع  
 يحتاج اليه كالجواز وكرويه شراره وكراؤه وعلفه في مالها بالمعروف ضمن الفضل الى اتفق زيدا على المعروف  
 ضمن الزيادة ورد ما بقي في يده بعد قومه مصره الى مالها اي ما بقي مما ذكره وما دونه غير نفقة واليه  
 ولا بيت باليه كاسفر وان بات بهم كسوف مصره فان اخذ رب المال ما اتفق من رأسه الى المضارب  
 من الربح ما انفق المضارب من رأس المال حتى يتم رب المال فان فضل شيء قسم مضارب بالنصف  
 بالبقية بزاوية بالعين وشري بينهما عقد فضا غاف يده اي ضاع المالان في المضارب قبل السيل  
 للمبايع غزم المضارب بينهما لانه ملك المضارب والمالك الباقي وربح العبد للمضارب وباقيها  
 ورأس المال الغان ونسمايه لان رب المال دفع اول الف ثم دفع الف ونسمايه وارجع على العين  
 ان باع حاجته يقول قام على العين فقط اي لا يذكر نسمايه لان الشراء وقع بالعين فلا يضمن الضيق اليه  
 وقعت بسبب الملاك في المضارب ولو بيع نصفها فخصها ثلثه الا في الربح منها نصف الف  
 بينهما لان ربع العبد وهو الف ملك المضارب خاصة ولان العين ونسمايه رأس المال ولو شري  
 من رب المال بالف عدا شري نصفه اي شري رب المال ذلك العبد بنصف الف ارجع نصفه لان  
 شراء المضارب من رب المال ان كان جائزا ففيه شبه العدم ومضى المراجعة على الامانة فيعتبر أقل الشئ  
 وكذا لو كان بالعكس على ما عرف باب المراجعة ولو شري بالبقية عدا العبد بنصفه فقل جلا  
 وربح العدا عليه وباقيها على المالك اي اذا انتفع من الدفع واخذ العدا يعني شري الجاية يفديان  
 الملك والعبد ربحه للمضارب لان رأس المال الف والعبد يباي ويؤاخذ بما خرج منها اي خرج العبد  
 عن المضاربة اما نصيب المضارب لانه مضمون عليه مال المضاربة امانة وبينهما مافات اما نصيب

١٧٢

المال فانقضا القاضي لان قضا القاضي بانقسام الغدا عليها لانه يضمن قسمه العبد بينهما و  
 المضاربة تنقسم لقيمة فخدم المضارب يوما والمالك ثلثة ايام ولو شري عدا بالبقية والمالك  
 قبل نفقه دفع رب المال ثلثة المضارب مرة اخرى ثم وتم اي كذا ان ملك في الدعاء ان يثبته  
 وجميع ما دفع رأس ماله وصدق مضارب قال هو الف ونفقة اليه والف ربح للمالك قال الكل  
 دفعت كان يروح يقول لولا القول قول رب المال وهو قول رب المال المضارب يدعي عليه الشفعة في  
 الربح وهو نكر والقول قول المالك ثم رجح المالك لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثل  
 القول قول القابض ضمينا كان وايت لانه اعرف بمقدار المقبوض والمالك اي صدق ما كان ان اخلف  
 معاه في مع الاختلاف السابق في مقدار الربح لان الربح يستحق بالشرط وهو يستفاد من جهة واهما  
 اقام حجة اي على ما ادعى من فضل قبلت لان البينات للثبات ولو قال من معه الف بمصا  
 زيد وقد ربح صدق زيد اي مع البين ان قال ايضا لان المضارب يدعي عليه تقويم عمل او شرط  
 من جهة او يدعي الشفعة في الربح وهو نكر كما لو قال قضى وقال زيد ايضا عدا او ودعاه او مضارب  
 لان المضارب يدعي عليه الملك وهو نكر ولو قال المالك عيت فو غاصدق المضارب اي  
 مع البين ان جدد لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص لغرض الشرط بخلاف الكا  
 فان الاصل فيها المخصوص ولو ادعى ككل فو غاصدق المالك لانها انقضا على التخصيص والادع  
 يستفاد من جهة **كتاب** الوديعه هي في الشريعة امانة تركت للمحقق والوديعه  
 مشقة من الودع وهو يطبق على الترك فلا يضمن الودع ان ملكته بطلت ائتمنه ولا فظنا  
 وامينه لم يقل وعياله لان الدفع الى الجبال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا  
 قال في الذميرة لو دفعها من امين الى امانة فليس عياله يجوز وعليه الفتوى والسفور بها السقوط  
 الخروج الى السفور هو قطع المسافة كذا في القحاح فكلما صاد ان واقفا او الاول ارا بيان  
 جواز الخروج من موضع دفع الوديعه اليه في ذلك الموضع عند عدم الشئ والخوف فان نسي عنه وكان  
 الطريق مخوفا فافترس فملك المال ضمن واعتبر ابو يوسف ونحوه شرط وهو ان لا يكون الما جلا ومثله



غير ان عند محمد اذا بعدت المنة اما اذا قربت فدان بياقربها ذكر في المعاني وقال الشيخ  
ليس له ذلك على كل حال ولو حفظ بغيرها ضمن اذا خاف الحرق والنزق فوضعا عند جاره او  
فلك اخوان جيبها بعد طلب رتبها فادع على التسليم وجدها بعد اي بعد طلب لم يقبل لان  
ان تير المحو وبعد طلب لا يجوز ان يكون المحو عنه بعد الظالم ثم اقربها اولاد وان جعل  
المودع الوديعة عند الموت يصير غاصبا او غلط بالادمال اخر حتى لا يتيمر ولا سبيل للمودع عليه  
عنده وكذا عند ما ان غلطنا بخلاف جنبها وان غلطنا بجنبها وهو غير تابع شركة ان شاء الله  
وان كان تابعا عند يوسف بجعل الاقل تابعا للاكثر اعتبارا للغالب اذ هو وعند محمد شركة بكل حال  
لان الجنب لا يغلب الجنب او تعدى فليس بربا او ركب داتها او انفق بعضها ثم غلط  
بما بقي او حفظ في داره في غير ما ضمن وان غلطت بما فعله شركه ولو ازال التعدي زال ضمانه  
خلافا للشافعي ومعه زوال الضمان زوال ما يودي اليه عند المالك وانما قلنا هذا لان زوال الحقيقة  
لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد المالك وبعده لا يمكن الازالة ولا يقع الا على المودع عين فسطر عليه  
خلافا لما قال في المحيط منهم من حقق الخلاف في الكيل والوزن خاصة وقيل الخلاف في الكيل والاول  
اشبهه بالقصوب واختاره في المذاهب ولا احد المودعين دفوعا الا الاخر فيما لا قسم ودفع نصفها  
فقط فيما يقسم اي ان كانت الوديعة مالا يقسم فخطأ احد ما بذل لاخر وان كانت تقسم  
لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الا الاخر للحق بل يقسمان فيحفظ كل واحد نصفه بذمته وعند ما يجوز  
الدفع الى الاخر فيما يقسم ايضا وضمن دافع الكل النصف لاقا بضته لان مودع المودع لا يقسم عنه  
ولو نسي عن الدفع الى غيره فادفع الى من له منه بد ضمن والى من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وفي حفظه  
النساء العرسه لا كالمودع فخطأ في بيت معين لم يدر حفظه في اخر منها هذا اذا لم يكن بين البيتين  
تفاوت ظاهر بان كان في احد ما عور ظاهرا ولذلك قال ان لم يكن له ظاهرا ولو ادع المودع فملك  
ضمن الاول فقط واما لا يقسم المالك اياها وان ضمن الاخر رجع الى الاول لهما ان المودع لم يرضخ  
فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالقبض فيجبر بينهما وله ان يقبض المال من يراين لا يادفع

لا يقسم

لا يقسم بالم يقا رة بحضور راية فلا تعدي منها فاذا فارقته فقد ترك الحفظ الملتزم قبضته بذلك  
واما ان في فستمر على الحال الاولى ولم يجر منه صنع كما القن الزج في حجره فوب غيره ولو ادع  
ضمنه ان ثيا بالاتفاق ولو ادع على كل من جليل الفاسح ثالث انه له او دعي اياه فكل لهما ان  
عن البيعة فحلفه القاضي لكل واحد فكل عن التحليف لهما ولا يها بالاقاضي بالتحليف جازما لا اول  
التشاج ان يقع بينهما نفي لثمة الميل وعند النكول الاول لا يقضي حتى يحلفه لث فيكتشف وجوب  
القضا بل يقولان او لا احد منهما فانه يحكم له لان الاوارجية ملزمة بنف والنكول لا يكون حجة الا  
بالقضا وهذا النكول ثم حلف لا يلزم شي فذا والى الف اخر عليه لانه اوجب الحن لكل واحد منهما  
سوا كان بيعة له او باقاره وذلك حجة في حقه ونصرف الالف لهما صار قاضيا نصف حق كل  
واحد بنصف الاخر فيكون **كتاب** العارية في الشرع عليك منفعة بل ابدان  
الكر في ثالث في بي باضة الانتفاع بملك الغير ونحوه نقول انما يتبني على التملك لانها مأخوذة من  
العوة وهي العطية في الثمار بالتمليك من غير عوض لم يستعمل في المنفعة لذلك فاقضت عليك  
كالوصية بخدمة العبد وتصح باعرك وتتحك المنة اسم العطية التي تنفع الان بها ما تاتم  
ربا على صاحبها كذا في البائع واذا اراد بها الهبة افاد ملك العين والابقي على اصل وضعه  
على العارية واطعك ارضي وملكك على دأبي واخذت منك عدي وداري لك سكني وجعل  
سكني الدار لمن غير عوض وسكني الدار منفعتهما المطلوبة متنا غادة فقد بعثت العارية وعدي  
سكني اي داري لك عدي سكني فعرى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعترت لك عدي  
والعرى جعل الدار لاحد مدة عرة وسكني تيميزه ويرجع المعير فيها متى شا ولا يقسم بل يتبع  
ملك خلافا للشافعي وحل خلافا ان يملك في غير حال الانتفاع اذ لو ملك في حال الانتفاع بال  
لا يقسم بالاجماع وكذا لو ملك فيما لا بال بالانتفاع في احد قوله وفي قول الاخر يقسم كذا في المعاني  
ولا يوجب لان لا يقسم ما فاقه فان اوجها فطبت ضمنه المعير ولا يرجع على احد والمستوفى عطف على  
النصير المصوب في ضمنه ويرجع على موجه ان لم يعلم انها عارية دفعا لضر الغرور بخلاف ما اذا علم

ولهذا متفق على ان المانع  
قابلة للتمليك

ع



فیرکے

وانما كان قرضاً لان العارية  
تمليك المضاف ولا يمكن الانتفاع

ج



لا يتجملها تبع القبض الكل على قبضه ان قبضه على جملتها بلا اذن وبعده لا لان المنة وليس الاذن لان  
ولانها مشتركة فلا يبيع المتك بها في احدى الصورتين دون الاخرى لان القبض يترتب في القبض في المنة  
من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك فيكون لا يجاب منه تسليطا على القبض بخلاف اذا  
قبض بعد الاقرار لاننا اثبتنا التسليط في اتمامه بالقبول والقبول تعيد بالقبض فكذا ما يلحق  
كشاع لا يقسم اي الذي اذا قسم لا يبقى منفعة كالحام والبيت الصغير لا يقسم خلافا لما  
لان عقد عليك فيبيع في المشاع وغيره كاي نوعه وان ان القبض منصوص عليه في المنة فينبط  
كالمشاع لا يقبل الا بقسم غير اليه وذلك في المهور ولا فرق عندنا بين ان يبيع من الشريك  
وبين ان يبيع من الاجنبي والمفسد هو الشيوع المقارن لا الشيوع الظاهري كما اذا وبيع ثم رجع  
في القبض الشائع او استثنى البعض الشائع بخلاف الرهن فان الظاهري ايضا يفسد فيه فان لم يرد  
بعد ما وبيع النصف المشاع مثلا وسلم صح لان تمامها بالقبض ولا شيوع عنده فان وبيع فيها  
في براء وبيع في سهم لا وان طحا او اخرج وسلم وكذا السهم في اللبن لان المهور معدوم وقت  
المنة والمعدوم ليس محل للملك بخلاف المشاع وبهية لبن في صرغ وصوف على غنم وزرع وخلاف  
وتعذر في كل المشاع اي لا يجوز بهية هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك الواهب وقبضت صح  
وقم بهية مانع المهور له بل قبض جدي وما وبيع لطيف بالقبض وما وبيع اجنبي بالقبض عاقلا  
او قبض به او جده او وصي او ايم هو مباح او اجنبي هو ربيبه وهو مباح وزوجها المباح الزفاف اي  
زوج الصغيرة المهور لها لا جلتا لكن بعد الزفاف وصح بهية اثنين دارا او امة لان الكل يبيع  
في بهية بلا شيوع وحكمه لا يذاعه وعندها يبيع لثنا بينة الجمل منها اذا التملك واحد فلا يفتق  
الشيوع كما اذا رهن من رجلين لان ذابية النصف من كل واحد فيثبت الشيوع بخلاف الرهن لان  
حكمه الجس وثبت لكل واحد منها كذا تصدق عشرة على غنيين فانه لا يبيع عنده وكذا اذا وبيع  
لثنا للشيوع وعنده يبيع لان التصديق على الغني يراه بها المنة مجازا والمنة لاثنتين جائزة لعدم غيبها  
وصح على فقيرين لان التصديق يراه بها وجه الله وهو واحد فلا شيوع وكذا الوهب العشرة لثنا لان المنة

احد بها

على

على الفقير صدقه **باب الرجوع فيها من وبيع ثم رجع صح لقوله الوهب**  
بهية ما لم يثبت اي ما لم يوض وقال الشافعي لا يبيع الا في بيت الوالد فيما يبيع لولده لقوله ولا يرجع  
الواهب في بهية الا الوالد فيما يبيع لولده ونحن نقول لا في الاكسبة اذ الرجوع واثباته للوالد  
لان نيكته الحاجة وذلك يتي رجوعا ومنه الزيادة متصلة كبناء وغرس ومنه المنفعة كولد وارث  
وعقود موت العاقدين وعوض اضيف اليها ولو من اجنبي بخلافه عوض بيتك وبيعها ببيتك  
ولو وبيع ولم يصف رجع كل بهية فيه اشارة الى انه ليس بعوض فبقية بل هو عليك بمدة والمدة  
يشترط في القبض بخلاف اقل من المهور من جنبة في المقدار وفردضا من ملك المهور ولو  
وقت المنة فلو وبيع لثنا ثم رجع ولو وبيع لثنا ثم رجع لا وقرينة لم يرد خلافا لثنا في الوالد  
على ما ذكره في المهور وضابطا محروفا ومع خرفة فالزال الزيادة والميم الموت والعين العوض  
الخروج والارضية والقاف القرابة والماء المالك ورجع في استحقاق نصف المنة بنصف عوضها  
لا في استحقاق نصف العوض حتى يرد ما بقي وقال زفر رجع بالنصف اعبا بالبعوض الا في واثباته  
يصلح عوضا لكل من لا يتبادر وبالكسبة لا في العوض الا هو الا انه يتجمل لانه ما سقط منه الرجوع  
الا لئلا يملك كل العوض ولم يملك ان يرد ولو عوض نصفه رجع ما لم يعوض بغيره نصفه او لم  
شيئا رجع في النصف لان الرجوع في الكل في النصف اولى ولا يبيع الا براضا وحكم قاض فلو ان  
اي المهور له المهور بعد الرجوع قبل القضا صح ولو منع اي منع المهور له المهور عن الواهب  
بعد ما رجع قبل القضا او بعده فملك لم يضمن لان يرد غير مضمونة الا اذا اطلبه بعد القضا ففسد  
مع القدرة على التسليم لانه تعدد هو مع احدتها اي الرجوع مع التراضي او قضا القاضي ففسد لان  
لا بهية للواهب فلم يشترط قبضه وصح في المشاع وان تلف المهور اي في يد المهور بغيره فصح  
ففسد المهور لم يرد رجع على واثباته لانه عقد تبرع فلا يسخى فيها السلامة وهو غير عامل في العود  
في ضمن عقد المعاوضة بسبب الرجوع لانه غيره وبشرط العوض بهية ابتداء فشرط قبضها الى العود  
ويبطل بالشيوع رجع اثباتا اي عند القبض فيرد بالبيع وخيار الرؤية وثبت الشفعة وقال في وقت



هو بيع ابتدأ وانتهى لان فيه معنى البيع والعبرة في العقود للمعاني ولان ان اشتمل على قيسين صحيح بينهما  
 ما امكن علما بالشيئين فيكون ابتداءه معتبرا لمقتضى في حكمه المنة وانتاؤه معتبرا بمناه  
 فيجوز فيها حكم البيع والاشارة بين حكمها لان المنة من حكمها فانها في الملك الى القبض وقد يراعى عن  
 البيع الفاسد والبيع من حكمه للزوم وقد يطلب المنة لازمة بالتعويض **فصل** من يوجب  
 ائنة الاصلها او على ان يرد ما عليه او يعقها او يتولدها او يهب دارا او تصدق بها على ان  
 عليه منها شيئا صح وبطل استثنائه بشرطه لان هذه الشروط بخلاف مقتضى العقد فكانت  
 والمنة لا تبطل بها قبل في اشكال فان اراد به المنة بشرط العوض ففي الشرط جازان فلا يستقيم  
 وبطل الشرط وان اراد ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه لو كان يقول على ان  
 يرد عليه شيئا منها ونحن نقول المراد هو الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض مطلق القوة كما لا يخفى  
 ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرط رد ما وكونه عوضا قد اتموا او لم ياتوا لان كلاهما  
 مقتضى العقد ولو اعتق الحل فم وهما صحت اي المنة لانه لم يبق الجين على ملكه فاشبه الاستثناء  
 برة فم وهما لان الحل يقع على ملكه فلم يكن شيئا للاستثناء ولا يمكن تنفيذ المنة فيه لكان لا يغير  
 به الشارع او به شيء وهو مشغول بملك المالك ومن قال له ان يرد ما اذا جاء غدا فهو كذا او انت تبيع  
 باطل لما مر ان التعليق الصحيح في الابد لا يصح وجاء العري للمعركة حال حيوة ولو شرطه بعد وجب  
 له مدة عمره واذا مات عليه هذا الشرط باطل على ما دل عليه الحديث لما ذكر من وبطل الربوي  
 وهو الانتظار كانه ينتظر موته ومي ان مات فملك فهو كذا لانه تعليق التملك بخبر وقال ابو يوسف  
 يصح لاننا عليك الحال واشترط لك كسرا او بعد موته فخرج الاختلاف في تفسيره والصدق كما ائنة  
 لا يصح الا بقبض ولا في شايع بقسم لاننا يبيع كالمنة فيدوم فيها ما يلزم في المنة ولا يعود فيها الا بقصد  
 هو الثواب وقد حصل وكذا انصدق على غني شيئا لانه قد قصد بالصدق على الغني الثواب  
 وكذا اذا وهب للفقير مئونة **كتاب** الاجارة هو الواحد في قال الا  
 من العرب من يقول اجرت غلاما في اجرا فمما جاور واجرة ايجارا فهو موهب واجرة على فمما جاور

١٧٦

وقال

وقال المبرود يقال اجرت داري ومملوكي غير محدود واجرت مملوكي او اولادك او اولاد اولادك  
 الى هذا كلام الواحد في كون النودي في تذييل الاساس في اللغة اسم للاجارة كالجارية في الشعر  
 عليك نفع بعوض والمعلومية في البديلين انما هي شرط في العوض منها وطلاق الاجارة تنظم  
 الفاسدة دين او عين او منفعة قال في ما اجارة المنافع بالمنافع من الجور والمنفعة اذا قبلت بحسبها  
 لم ينعقد العقد وان يتاخر دارا بمنافع دار وان قبلت بخير جارية جارية كما اذا استأجر الدابة  
 بخير من العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكنى الدار وزراعة الارض  
 مدة كذا طالت او قصرت لكن في الوقت لا ينعقد فوق ثلث سنين في النجاشي وركب بعض من النجاشي  
 في شرح حيل المضاف الحيلة بجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل  
 عقد على سنة فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الدرر  
 الحيلة عند ضعف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة الوقف عن  
 فان الوقف اذا بقي في يد استأجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك فيعوض  
 قبلهم انه ملكه فيشبهونه لو ادعاه يوما من الدهر فبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون  
 الاجارة معقودا بعقد واحد وبين ان يكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما  
 واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لم يمتد الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف لبطان الوقف  
 من جهة ما ذكر لانما غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعيف  
 من ضعف الفهم ويذكر العمل بالصنع الثوب وخياطة وجل قد معلوم على اية مناشة علمت وبالله  
 كقبول في الرثمة ولا يملك الاجارة بالعقد خلافا للشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب العقد  
 كما ان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انما يجب بالعقد  
 موجبا موقفا على تحقق احد الامور المذكورة في عبارة المذاهب اشارة الى ان المراد من الوجوب المقتضى  
 هنا نقي الملك ومن غفل عنه تعسف في توجيه قوله بل بتجديدا او بشرطه اذا لم يكن مضافا ذكر  
 في وقف الخانية واجمعوا على ان الاجارة لا يملك في الاجارة المضافه بالشرط النجاشي او بالتكليف باستيفاء



البيع ثم منه بطرق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل يقول لما وجب البيع بالاستيفاء وهو  
يتقدم على الاستيفاء ثم ان يجب به كماله لزم تكرار الوجوب فيجب له ان يقبض ولم يكف به  
بالقبض بقدر قوت عكسه وللموعد طلب الاجر للدار والارض كل يوم الا ان يبين وقت الاستيفاء  
بالعقد لانه بمنزلة التأجيل وللداء لكل حمله وقال فلا يجب الا بعد انتهاء السفر للقضاء والى  
اذا تمت وان عمل في بيت المتاجر قال في الداء اذا عمل في بيت المتاجر فترق الثوب بعد ما قام  
بعضه فله الاجرة بقدر ما خاطه فكان في المظنة ان يوم ان الاجرة يجب بقدر العمل اذا كان في بيت  
المتاجر مطلقا فدفعه بما ذكر وجه الفرق انه بالسرقا انتهى على بعض وهو معلوم بالنسبة الى  
الكل فيجب اجرا ما عمل بخلاف ما اذا لم يمتد العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل  
ولا تقدير للمبايعات فيوقف الطلب على كل العمل والخبر بعد اقراره من التور فان احرق يعني  
من غير فعل بعد ما اخرج وهو في بيت المتاجر فله الاجرة لانه ضار مسلما بالوضع في بيته ولا عزم لانه لم  
توجد منه الخيانة وقال لا عزم وفيه ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يبرر الا بعد حقيقة التسليم وان شاقق  
الخبر واعطاء الاجر قبله لا ويؤخر في غاية البيان اذا احرق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول  
جميعا قال في شرح الطحاوي قال اوجب في موضعين لانه عاجته يراه بتقصيره في القلع من التور  
فان ضمن قيمة مخبوز اعطاه الاجر وان ضمنه دينا لم يكن له اجر وللبيع بعد الفرق اعتبار الفرق  
لضرب اللبن بعد قامة وقال لا يستحق حتى يشربه لان التثبيح وهو تصديده وقسم بعضه الى بعض  
من تمام عمله عنده هو ايهما كان لنقل ويقتى بقوله اذكر في المعون وهذا اذا ضرب في ملك المتاجر  
اذا اضربه الاجير في ملك نفسه لا يجب الاجر عنده الا بالبعد عليه بعد قامة وعندهما بالبعد  
بعد التثبيح ذكر في الحياتي ومن عمله ان في العين سواء كان ذلك الاثر مالا كالنشا والبيض في  
عمل فصار يقصر بها او لم يكن مالا كالنسيج والصبيغ وهذا لان القايم بالثوب لون الصبيغ لا عينه في  
المبسوط والمص او لكل من النوعين مثالا فقال يصباغ وقصار يقصر بالنشا والبيض له حبها  
للاجرة قال في المبسوط والحاصل ان كل اجير يكون اثر عمله قائما في المعول كالتساج والقصار والصباغ

والفصل

والفصل في حكم حق الجبس لان العقود عليه الوصف الذي احده في الثوب وهو قائم فيكون له  
ان يحبس به بطله وكل ما ليس بعمله اقره المعول كالحال فانه لا يستوجب الجبس لان العقود عليه  
العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون له ان يحبس فان حبس فضاغ فلا عزم ولا اجر وقال  
كانت كحوض مضمونة قبل الجبس فله اجرة لكنه بالبيان ان شاقق فبقيته غير معمول ولا اجر له وان  
ضمنه معمول لا وله الاجر غير اجرة معتدة في الجبس فيبقى امانه عنده كما كان ولا اجر له ملك العقود عليه  
قبل التسليم ومن لا اثر لعمله كالحال والملاح وغسل الثوب لا جبس له الا اذا اذن الباقي فان لم يفر  
حبس لاستيفاء الجبس ولا اثر لعمله لانه لو كان على شرف الملاك وقد احياء فكان باعه منه فله حق  
الجبس وقال في ليس له حق الجبس سواء كان له لعله اثم لا ولم يطلق له العمل ان يستعمل غيره الا اذا  
قيده به كما اذا اجر ان يحيط بيده ولا جبر للحي بعينه لان ملك بعضهم وجا من بقي اجرة كجابه ورا  
اذا كانوا معلومين وكما عن القضاة جعفران تامل المسئلة اذا كانت المونة نقل نقصان العدد  
واما اذا كانت مونة الكل ومونة البعض سواء فانه يجب الاجر كما كان في الجامع الصغير لانه في  
والاجر لحامل الكتاب للجواب والحاصل الطعام ان رده لم يمتد خلافا لحمله الا اذ لم يجر  
الذباب عنده لانه اذ في بعض العقود عليه وهو قطع المائدة ولما ان العقود تعمل الكتاب ونقص  
ولو ترك الكتاب لكانت ب ذلك المكان وعاد يستحق الاجر بالذباب بالاجماع لان الحمل لم ينقص  
ولز في الثاني فان عنده له الاجرة في الطعام دون الكتاب وصح استجاره اراود كان بل اذكر ما يميز  
لان المتعارف فيها السكنى فيصرف اليه او المتعارف كالمشروط وانه لا يتفاوت فيصح العقد  
لا ينسقط قوله وله كل عمل سوى مؤمن ابنه كالمقاربة بل لان الاصل ان كل عمل لا يضر باليخفه  
بمطلق العقد ولو عين ان كان له ان يسكنه غيره لان التقييد غير مفيد لعدم التفاوت بخلاف كون  
اللابس والراكب عند استجار الثوب او الدابة فانه ليس ان يلبسه غيره ويركبه غيره لتفاوت  
في القبس والركوب وله ذلك ان علم بان قال على ان يلبس او يركب من شاء وان اهتم بان يركب شيئا  
على واحد من العوم والخصوص لان ليس لبعض الأشخاص وركوبه غير معلوم عرفا فيصرف مطلقا اليه



بل الكل متعارف ومما يقع فيه تفاوت فالمرئى لا يصير الحقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من المبرر  
وان سمي نوعا وقد حل الدابة بخوكة فله حل مثل ضرر او اقل كالشعر لا ضرر كالمخ وحين يرد في  
مع وقد ذكر كونه اى ركوب المشاير من غير ذكر اريد نصف قيمتها لما اعتبرت النقل الى الدابة  
يعق حل الراكب الخفيف لجملة بالقرينة ويحقق عليها ركوب الثقيل لجملة بها وبالزيادة على حل  
ذكر ما زاد النقل لانه عطب بما هو ماذون فيه غير ماذون فيه والسبب الثقيل فانقسم عليها ارجح  
بعضي ان اطلاق الدابة حل الاثنين في الاثنين في المسئلة الاولى وحل المشروط وما زاده ان فيه والامر  
فيمتها اى ان لم يطبق الدابة ما ذكره من المشاير كل قيمتها كقطعة بضره ويحتمل ان يكون الدابة بغيرها  
اى قد يربا الى نفسه لتقف ولا تجرى اى يضمن سببا الدابة بسبب الضرب والبيع كل قيمتها وهذا  
عنده وقالا اذا ضل مستارفا لما اذن الموجد ذكر في الحقايق وجازا عما استوجبت اليه ولو  
ذاهبا وجانيا وردا الى اليه بالبر عطف على جوارا اى يضمن كجواز الدابة عن موضع استوجبت اليه  
ثم ردوا الى ذلك الموضع فان كان الاستبحار ذاهبا وجانيا وانما قال في انقيا لاقيل اننا يضمن اذا  
استبحر ذاهبا فقط لان الاجارة قد انتهت بالوصول الى ذلك الموضع فيضمن بالجواز عنه اما اذا  
ذاهبا وجانيا فجاز عن ذلك الموضع ثم ردوا اليه لا يضمن كالمودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فالمرئى  
صاحب الدابة الاصح عدم الفرق ثم ان الضمان اذا كان اعطى بالجراد وان لم يكن به فلا ضمان وقد  
انضم عن ذلك عطف قوله جوارا على خبرنا في قوله كقطعة بضره ويزعج حار كثرى وايضا  
اى ان كثرى حارا مسترجعا فزع السج واوكفه وركبه فملك ضمن كقيمة عنده في رواية الطامع الصغير  
وقد مراد في رواية الاصل وهو قولنا اذا كان الجار نوكت بمنزله وان كان لا نوكت اصلا او لا نوكت  
بمنزله ضمن كل القيمة عنده كذا في الحقايق واسراجها بالانبيج بمنزله دون ما ينسج بمنزله اى ان نزع  
السج واسراجها ببيع آخر فان كان هذا السج عالا لا يبيع هذا الحار بمنزله يضمن ان كان السج بمنزله يضمن  
الا اذا كان رابعا على الاو فضمن بحسبه وسلوك الحار طريقا غير ما عينه المالك ونفا وما بان كان  
السلوك او غرا وخوف بحيث لا يسلكه الناس كذا في التبيين وبهذا بين عدم الحاجة الى ان يتحقق

النفس

النفس وحلها بالجر وله الاجازة في بيع اى لحال الاجرة في جميع ما ذكر ان يبيع المرء الحصول المقصود  
ولو استباح ارضا لبناء او غرس صح واذا انقضت المدة سلمها فارغة الا ان يغمر الموجد مقلوبا  
ويملكه بالنسب عطف على ان يغمر لما مضى من استباحه ان ينقص القلع الارض والا اى ان  
لم ينقص القلع الارض فبرضا او برضى عطف على ان يغمر تبركه فيكون البناء والغرس لهذا الارض  
لذلك وتفصيل ذلك انه يجب على المتباح ان سلمها فارغة الا ان يوجد الاجر من الاول ان  
يعطى الموجد قيمة البناء والغرس مقلوبا ويملكه وهذا الاعطاء والتكليف يكون غيرا على تقدير ان ينقص  
القلع الارض ويكون برضى المتباح على تقدير ان لا ينقص وان كان برضى الموجد تبركه البناء والغرس  
في ارضه هذا الذى ذكره وجوب القلع وعدم وجوبه وفهم منه ولاية القلع للمتباح وعدمها فافهم  
انه ان ينقص القلع الارض يملكه لما مضى من استباحه لا يكون للمتباح القلع وفي غير ذلك يكون  
كالشجر لان الرطاب لانهما كاشبه الشجر بخلاف الزرع فانه اذا انقضت المدة قبل ان يخلص  
لا يجبر على القلع بل تبركه بالمثل الى ان يترك ومن استباح زرع ثم فزع رطبه ضمن ما انقصت  
لان الرطاب اقرب الى الارض من الحظفة فكان خلافا الى تبركه بالاجارة غاصب الارض من مخرج فوبا  
بالحظفة فبعضها فحاطة فبعض قيمته توبة او اخذ القبا بالجر مثله ولم يزد على ما سمي لانه لا يزد على  
المسمى عند نفاذ الاجارة الفاسدة **باب** الاجارة الفاسدة الشرط بقصد المراء  
شرط بقصد البيع وفيما اجر المثل يضمن اذا كان المسمى معلوما كما يفهم من قوله لا يزد على المسمى وقا في  
وان فموجب قيمة العين بالغة تاملت وان ان المانع غير منقوصة بنفسها بل بالعقد وقد  
الزيادة فيه واذا انقص اجر المثل لم يجب زيادة المسمى لغيره والتمسحه وصح اجارة كل شهر كذا في واحد  
فقط الا ان سمي جملة شهر معلومة وفي كل شهر سكن ساعة او له هذا قول بعض المتأخرين والقيا  
وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الجارة لليلة الاولى من الشهر ويومها وبقي لان اجارة الساعة  
عظيما والمقصود هو الفسخ في رأس الشهر وهو جارة عن الليلة الاولى ويومها عا كذا في التبيين  
كل علم تدته بان قيل اجرت شهرا كذا او اجرتها سنة كذا وان لم يسم قط كل شهر واول

يجب ان يما يبيع كما ان في البيع  
النفس يجب

لا تهم



المدة ما سمي والاقوت العقد فان كان حين ينزل بغير الالة والافا لا يام كما لعنة اى كان  
 عقد الاجارة عند الالهة وان كان في اثناء الشتر فعنده وهو رواية عن ابي يوسف  
 بغير الكل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية اخرى عن ابي يوسف بغير الاول بالايام  
 ويكمل من الاخير ويغير باقية بالايام فان اجره في عشرة في الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما  
 فالحجة سنة ثم عند محمد على عشرة في الحجة وان تم على تسعة وعشرين فالحجة سنة ثم على الحادي عشر من  
 ذي الحجة فان قلت فلما لم يتم ان لا يكرر بعد الا في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة قد تم بها  
 مدة الاجارة الا في السنة المعروفة فالحدود غير لازم واللائم غير محذور واجارة الحمام والحمام  
 الطير ما جرمعتين وطعامها كسوتها ولا لا يجوز للجمل وهو القياس وان الجمل لا يقضي في  
 المنازع لان العادة التوسعة على الاطلاق شفقة على الاولاد وهو استحسان وللزوج وطعامها في  
 المنافع لان البيت فيه فله المنع عن الوطى فيه وله في كساح طائر فحما ان يباذن وان اقرت  
 بكساحه لا اى ان كان الكساح ظاهرا بين الناس او يكون عليه شهود فله فسخ الاجارة حياته  
 لحقة اما ان علم الكساح باقراره لا ولا لعل الصبي فسخها ان رضيت او جلت لان لبنها يقرب بالولد  
 عليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه وذهبه لا يضمن شيئا منها وهو اجرة على ابيه وان ارضعت  
 بلبن شاة او غنمة بطعام ومضت المدة فلا جرم ولم يفسخ للاذان والاقامة والنج وتعليم القرآن  
 والفقرة والغنا والنوح والملامى وحسب النيس وبقي اليوم بصفحة تعليم القرآن والفقرة الاكل  
 عندنا انه لا يجوز الاجارة على الطاعات وعلى الخاصي لكن لما وقع الفوق في الامور الدينية بقيت  
 بصحة تعليم القرآن والفقرة تحراز عن اللامداس ويجوز استاجار على دفع ما قبل وجبس وعلى  
 المرسومة المحلوة بفتح الحاء غير المعجمة هدية تسمى الى العلين على بعض هو القرآن سميت بها لان  
 العادة جرت بهذا الخاوى وسي اخذ يستعمل اهل ما وراء النهر والاجارة المشاع الامر الشريك  
 وقا لا تفسخ اجارة المشاع من الشريك وغيره وهو قول الشافعي ثم عدم الصحة فله يحل مع النطلان  
 متى لا يجب بالاستعمال منه وهو قول بعض ويحتمل الفاء حتى يجب بالانكشاف وهو الصحيح والقوى على قوله

روى

ذكر

ذكره في الحقائق ولو وقع في اخره لا يستجى بعضه واستاجر حار الجمل عليه زاد بعضه  
 او تور البطخ بزاله بعض دقيقه هذا يسمى بغير الطمان وقد نسي النبي عنه والصورة الاولى  
 في معنى بغير الطمان لانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله او جمل اى استاجر جمل الاجرة كذا اليوم  
 وقا لا صححة ويقع العقد على العمل في ذكر الوقت للنجيل تقبيل العقد عند نزع الجمع بينهما فيرفع الجمل  
 لانه ان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون تسليم النفس في ذلك اليوم معقودا واعلمنا  
 وذكر العمل يوجب كونه معقودا عليه ولا يبرح ونفع المستاجر في اثناءه ونفع الاجرة في الاوان فيفضي  
 الى المنفعة هذا اذا اجر الاجر واما اذا وسطه فيذكر الاول علما كان وقتا وذكر الاجر ثم بعده  
 العقد فكان ذكر اثناءه بعد ذلك ان كان وقتا للنجيل او كان علما فليان العمل في ذلك الوقت  
 فلا يفسد العقد ذكره في الثانية اوارضا بشرط ان يتبين لانه بقي اثره بعد انقضاء المدة وانه  
 ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين واما في حاله بوجب الفساق فمقتضى  
 بالفتنة ان يرد بما كرهه ولا شبهة في فساده وقيل ان يكره ما رتبته وهذا في موضع يخرج الزرع بالكلية  
 مرة والمدة سنة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تبقى لثنيته منفعة كذا في المداية او كبرى  
 انهارت ليس المدا من الايام الجداول بل الايام العظام هو الصحيح لانه تبقى منفعة في العام القابل  
 او يفسخها لان منفعة تبقى بعد انقضاء العقد الا اذا كانت المدة طويلة فلما بقي العمل اثره بعد  
 المنع او كان الربيع لا يحصل الا به اذع يدخل تحت مقتضى العقد او يزرعها بزرعة اخرى في  
 خلافا للشافعي لان المنافع بمنزلة الاعيان عنده فيكون بيع المجلس بغير ابيد وعندنا ليس كذلك  
 فيكون بيع المجلس بالمجلس ناسا بخلاف استجاره على ان يكره او يزرعها او يفسقها ويزرعها لان  
 هذا شرط يقضيه العقد وان لم يكره زرعها او يزرع فيها لم يفسخ ان لم يجره بان قال ازرع فيها ثبات  
 بخلاف الدار فان استجارها ببيع على السكتى على ما عرفنا استاجرنا ومضى الاجل عام صحيحا هذا  
 ووجهه ان الجمل لا ترفع قبل تمام العقد وعندنا لا يعود صحيحا لانه وقع فاسدا فلا ينفذ فاسدا  
 وهو القياس ومن استاجر جمل الاصل لم يسم حله وحل المعقود فحق البيع لان المعقود

بكذا

الارض

بالمجلس

ن



امانة في يده وان كانت الاجارة فاسدة وان بلغ فله الشئ حتى انما ذكرنا في المسئلة  
 وان خافها قبل النزج او الحمل اي ينقض القاضى العقد فالحلف ولا انه ينقض العقد بل ينقض كما  
 يتبادر الى الوهم من عبارة **الندية** **باب** من الاجارة الاجير المشترك شئ الاجارة  
 بالعلف فله ان يعمل للعمامة تقيع على سبق فان اخفاه لما كان بالعمل لا بتسليم النفس كان له  
 ان يعمل لغيره فمضى بهذا اي لما كان له العمل للعمامة يستعمل بالاجير المشترك كالحياض ونحوه ولا يملك  
 ما يملك في يده الاجير المشترك اذا ملك للعين في يده من غير فعله لضمان عليه غده وهو قول  
 والحسن سواء ملكت اجير يمكن التخرج عنه كالسرق والغصب او لا يمكن كطريق الغالب والنفقة  
 المكابر وقال القس الاول دون ان في لما ان الحفظ استحق عليه ولا يمكن العمل بدونه فاذا ملك  
 بسبب يمكن الاقرار عنه كان التقصير من جهة فمضته كالوديعة اذا باجر بخلاف ما لا يمكن الاقرار عنه  
 لعدم التقصير من جهة ولما ان العين امانة في يده لان الغرض حصل باذنه والحفظ استحق عليه تعالى  
 ولهذا لا يقابل الاجير بخلاف المودع باجر وان شرط عليه الضمان ان كان الشرط فيما لا يمكن التخرج عنه فلا يجوز  
 بالاتفاق وان كان فيما يمكن التخرج عنه فعلى الخلاف ويقول ما يقتضي اليوم لغيره احوال الناس وبه يحصل  
 امورهم كذا في البين وبمقتضى ذكره الحائية والمحيط والتمتع ان الفتوى في الاجير المشترك على قوله  
 شرط الضمان عليه ولم يشترط بل تلف كذا في القضا ونحوه كزنى الحال اذا لم يكن من فرائض الناس  
 ونحوه في شرط الطحاوي وانقطاع الحمل وغرق السفينة من يده اذا لم يكن صاحب المتاع او وكيله  
 فيما ذكر في المشور وقال في رواية في لا يضمن اذا لم يتجاوز الحد المعتاد لانه يعمل باذن المالك وان  
 ان المادون بالعمل المتاع وما قيل ينبغي ان يكون الماد او بقوله ما تلف بعله عملا جاوز فيه القدر  
 لا ينبغي ان يصدر عن تحقق المسئلة خلافه لا عرف ان خلافه في تقدير الاطلاق عن من القيد  
 وقد صرح به في المبسوط ولا يضمن باو ميا غرق اي عند مدة السفينة وسقط من دابة اي عند قو  
 او قوده لان الواجب ضمان الادنى وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالحائية ولهذا يجب على العلة  
 وضمان العود لا يتحمل العاقلة ولا جمام او براغ او فساد لم يجر المعتاد وان انكسر في طريق القوا

نقص

يضمن

فقد كثر في كلام من ذهب  
 على ان المالك ليس  
 مسؤولا عن

ضمن الحال فمضته في مكان حمله بما اجر او في موضع كسر مع حصة اجرة اما الضمان فلان السقوط و  
 الاكسار بانقطاع الحمل او بالعتار وكل ذلك من صنعه واما الحائية فله ان انكسر في الطريق والحمل  
 واحدة بين انه وقع تعديا من الاجير من يده الوجه ومنها وجه آخر وهو ان اجير الحمل حصل باذنه فلم  
 يكن تعديا وانما صار تعديا عند الكسر فيميل الى ان يضمن شأوه الوجه ان ذلك الاجارة بقدر ما  
 وفي الاول الاجارة لانه ما استوفى اصلا والاجير الحائية يستحق الاجر بتسليم نفسه مدة وان اعمل  
 كالاجير للمخدمة سنة او لغير الغنم كسعى اجير وفيد لانه لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف في يده اذا  
 كانت الاغنام واحدة وان كانت لاشين او ثلثة يضمن ذكر في الذفيرة او بعله اذا لم يتجاوز الحد  
 ذكر في الحائية وضح تردد الاجير بالتدبير في خاطة التوب فارسيا او روميا اي قبل ان يخطئ  
 فبدرهم وروميا فبدرهمين وصنفه بعضهم اذ غفوان وفي اسكان البيت عطارا او حدا او  
 حمل الدابة الى الكوفة او واسط او في هذه الدار او في هذه اى جرتك هذه الدار ثم يدرهم او هذه شهر  
 وكذا اذا كان ثلثة اشيا وفي اربعة اشيا وفي خمسة اشيا لا كذا في البيع غير ان يشترط خيار التمين في البيع  
 دون الاجارة لان في الاجارة الاجرة يجب بالعمل وعنده يتعين بخلاف البيع فان التمين يجب بنفس العقد  
 والبيع مجبول وفي كل كزى او شعير عليها ويجب جوا وحين ذكره المذنية في مسلة العطار والحدا وكسر  
 البر والشعير خلاف ابي يوسف ومحمد وفي الدابة الى كوفة او واسط افعال الخلاف ومسلة الحياض و  
 الصبح متفق عليها ولورود في خاطة اليوم او غدا اي قال ان خطته اليوم فبدرهم وفي غد نصف درهم  
 فله ما سعى ان خاطة اليوم او اجر مثله ان خاطة غدا فبدرهم وغدا ما اشترط ان جازان وغدا زرو  
 قول ان في فساد ان ذكر اليوم للتجمل وذكر الغد للترقية فيجتمع في كل يوم تسميان لما ان كل  
 واحد من التجمل والاقية مقصود فصارا خلافا النوعين ولان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان  
 الوقت والعمل بقصد كابر ذكره للتجمل فيجتمع في الغد تسميان فوضع الشرط الاول دون الثاني ولا يجاز  
 بالسعى اى ان كان اجرا مثل زيدا على نصف درهم لا يجب الزيادة في المانع الاصل وفي الجاهل الصغير لا يدر  
 على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هو الاول لان المستحق في الغد نصف درهم وفي الاجارة



أجر المثل لا يزاد على المستحق وان فاطمة في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزاد على نصف درهم عنده هو  
الصحيح واما عندنا فالصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزاد عليه ذكر في الغاية ولا يابعد  
مستاجر الخدمة والابشرط ولا يستاجر اذ ما عمل عبد محجور لان هذه الاجارة بعد التولية المحجورة  
استحقاقا لان الغاية من المولى بعد الفراغ رعاية حقته في الصحة ووجوب الجارة والاعين  
اكل غلة عبد غصب فاجر هو غصب غصب فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الجارة واكل غلاتها  
عنده وما لا يوضا من لانه اكل مال المالك بغير اذنه وله ان الضمان انما يجب بالتلف مال محجور  
لان النجوم به وبغير محجور في غير حق الغاصب لان العبد لا يجوز نفسه فكيف يجوز ما فيه وهو عبد  
فبعضنا وياخذ ما مولاه فائمة لانه وجد عين ماله وانما دفع قبض العبد عندهم لانه ما ذون له في نفسه  
على اعتبار الفراغ لما ولو استاجر عبد بشهرين شتمه اربعة وشره خمسة صحح والاربعه حكم  
الحال ان قال مستاجر لعبد مرض هو او ابق في اول المدة وقال الموردة اخرها اصله لا خلاف في  
جواب ما الطاحون وصديق اى مع اليمين رب الثوب في امرتك ان تعلق قب اول الصبغة اجر  
لا اية قال ليرثي بما علمت لان الاذن يتفاد من رب الثوب وفي علمت له بما لا اضا  
قال بل اجر لانه يكره تقوم عمله اذ هو يقوم بالعقد ويكر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل  
حرفا له اى خليط لانه لا يجر والافلا لان سبق ما بينهما تعين جهة الطالب باجره على  
معناهما وقال محمد ان الضمان معوقا بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله اعتبارا بالظاهر و  
القياس ما قاله ابو جوب والجواب عن استحقاقها ان الظل للدفع والحاجة الى الاستحقاق  
فسخ الاجارة هي تفسخ بعيب فوت النفع كراب الدار وانقطاع ما الارض والرجى واخلة  
كرض العبد وذر الدابة انما قال تفسخ لانه اخر قول عامة المشايخ وهو عدم تفسخ العقد بالعدة  
وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة وانما لا يفسخ لان المكان لا انتفاع بوجه آخر لانه غير لازم بل بالانتفاع  
فانت على وجه تصور عوقبنا ذكر في المدة فلا يتوقع بالعيب افرال المورع العيب يستقطنا  
اى خيار المستاجر وبخيار الشرط والروية وبالعذر وقال الشافعي لا تفسخ بالاجرة من وهو لزوم شرط

وانقطاع

بالعقد

بالعقد ان يبي كما في سكون وجمع حرس استوجب له في المصارف ان يرضى ان لم يشق العقد  
وموت عرس استوجب من بطخ وليمثا لما آتفا ولحق فيه من لا يقضى الا بغير ما آجر لانه يرضى  
ضرر الحبس باعتبار انه قد لا يصدق على عدم مال آخر وسفر مستاجر عبد الخدمة مطلقا او في المصير  
فان الاستجارة للخدمة مطلقا يتقيد بالخدمة في المصير فان قال الموردة انما فو وارض على الاجارة  
فليس مستاجر ان يفسخ وان اراد المستاجر ان يخرج العبد فليجوز الفسخ اما اذا رضى الموردة فليس  
للمستاجر حق الفسخ وانما ليس مستاجر وكان يستجر وحيث استاجر عبد البيضة فترك عمله اى لا يملك  
وهذا في حياط يعزل براس ماله اما الذي ليس له مال ويعمل بالاجرة فلا يتحقق في حقته العذر فان ارسله  
ابرة ومقراض وتبني مكثري الدابة من سفره بخلاف يد الكاري والفرق بينهما ان المحقق من  
طرف المكثري تابع لمصلحة السفر بما يوفت تلك المصلحة فلا يمكن الزامه لاجل الماكثرة ومن طرف  
المكثري ليس كذلك فبدوه بد من العقد ففسد فلا اعتبار له ومنه ترك حياطة مستاجر عبد  
معلق بمساجر ليعمل في الصرف معلق بترك وانما لم يكن عذرا اذ يمكن ان يفتقد الحياطة فانه من كان  
ويعمل في صرف في ناحية اخرى ويبيع ما آجره وتفسخ بموت احد العائدين عقد نفسه وان عقد  
فلا كالكيل والوصى ومثوله الوقف **مسألة** من اقرق خصايد ارض مستجرة  
او مستجرة فامرقق شي في ارض جاره لم يضمن لان هذا تسبب بشرط الضمان فيه التعدي وقال  
شمس الاية اخرى هذا اذا كان الرجح ساكنة حين اوقد النار ثم تحركت لانه لا يصح له تحريكها  
واما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا تستقر فلا يبعد فيضمن وان اقرقها  
او صبغ في مكان ينطرح عليه العمل بالنصف صحح هذا تركه الصايغ وصاحب الهداية اطلق عليه ترك  
الوجه الا انه عين المراد حيث قال فمذا بوجاهته يقبل وهذا بخلافه يعمل فتنظم بذلك المصلحة  
ولا يفتقر لجهالة فيما يحصل وهذا العقد غير جائز قياسا واليه مال الطحاوي لان عدم ما يقبل العمل  
ويستاجر الاجر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول جاز استحقاقا ووجه ما ذكر آتفا كاستجارة  
جلل عليه مجللا وركبين وحل مجللا عتادا وعذرا في لا يجوز للجهالة ولو اراد الجاهل فاجودون

س

ن

بغيره



ليجل قدر من زاده فاكل منه رد عوضه ومن قال لفاصبا داره فرغها والافاجر شاكل شهر لافا  
 بفرغ فعله لستى لانه عين الالاجارة والفاصبا الترتبه فانفقد بينهما عقد الالاجارة اذا وجد  
 الفاصبا ملكه وان اقام بنية من بعد فانه لا يجد ملكه فكل من ملطما بالاجارة واقامه لبيته بعد  
 ذلك لا يجد منفعها واقرا بالملك له عطف على قوله اذا وجد لكن قال لا يريد بهذا الالاجارة فان لا يكون  
 ملطما بالالاجارة وصحت الالاجارة ومثما والمراعة والعامله اى المسافات والوكاله والكفالة  
 والمضاربة والقضا والامارة اى تفويضها والايضا اى جعل الغير وصيا والوصية والطلاق  
 والوقف مضافه اى الى الزمان مستقبل كايقال في الحرم اخرجت هذه الدار من غرة رمضان سنة  
 لا البيع واجازته وصحة والعتبة والشركة والهب والشكاح والرجعة والصلح عن مال ابرار الذين  
 عليك وقد امكن تخير ما للحال فلما حاجه الاضافة بخلاف الفصل الاول **كتاب**  
 الكتاب الكتبه في الشرع عقد بين المولى وقية ويكون من المولى رقية ومن القين العوض تسمى  
 لان كل ما منها كتب على نفسه الا اذا في هذا الوفا كذا في الحقايق واما ما ذكر من ايقاق المملوك يد لها  
 ورقية مالا فاثر ترتب عليه ولا يرد لانه لا ينفقه رقية بقاء يوجد حالها اذا ادى اليه احوالا  
 فان كانت رقية ولو صغيرة يعقل على ان قال ان نفي لا يجوز حاله ولا يرد من حين اى شهر من لانه عام  
 عن التسليم في زمان قليل فلا يمكن ان يستعرض او يوجع اى يوم خرج حصصا يوزنها وقتها  
 الخيم في الاصل الكواكب ثم نقل الى الوقت المضروب الميعين اذ يعرفون الاوقات بانجوم فصيل  
 بنجوم الكتبه للاوقات المعينة لاداء حصصها ثم استعمل في تخصيص الموزاة في تلك الاوقات  
 ثم اشتق الفعل ففصيل بنجوم الكتبه او الدية لافوق حصصا واذا كذا في حاشية الكتبه اذ قال  
 جعلت عليك الفانوديه بنجوما اولها كذا واخرها كذا فان اذنته فانت خروان عجزت ففصل  
 قبل الفين صح اى صح هذا العقد سواء كان بلفظ الكتبه او بلفظ آخر يودى معناها فخرج من يد اى  
 اذا صحت الكتبه بنجوم الكتاب من يد المولى دون ملكه فان الكتاب يبق بابق عليه بدم وعق  
 مجانا ان اعق وعزم السيد ان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او ما لها الى العرة او ارض الحباية

شلق

حالة

دش

او شل المال او قيمته وان كاتب على قيمة او عين لغيره بيمين باليمين اقتر به عن الكتبه على  
 الغير وذا نيره فاشا جازية ثم ان ما ذكرنا من الزواية عن الشاقي او ما به ليرد سنده جذا غير  
 هذا عندنا وعند ابي يوسف تصح الكتبه وينقسم الالاية على قيمة الكتاب وعلى قيمة جدي ويطاها  
 اصاب العبد سقط عنه ويكون مكاتبنا باقى واما قال غير عين لانه لو شرط ان يرد عيدا اى تصح  
 عندنا ايضا او على غير او غير ردها او احدنا مسلم فسد وعق فيها وسى في قيمته ان ادى كسى  
 ينع قبل ان ترفعها الى القاضي فانه طاهر الزواية وروى عن ابو محمد وهو قول فانه ينعق باوا  
 قيمة نفسه ولا ينعق باوا ما سعى وعند ابي يوسف يعق باوا القيمة وبادا ما سعى ايضا كذا الحق  
 وعن ابي ابي يعق باوا ما سعى اذا قال ان ديتخاف انت حر كذا في المداية ثم انما انما نفسه اذا كان  
 للمولى والعبد مسلم او المولى مسلم والعبد ذمى او على ملك ابا لوكا ما ذميين نحو الكتبه ذكره  
 في المبسوط ولا ينقص مما سعى وزيد عليه مسئلة مبتاة معناه ان القيمة الكتبه الفاسدة اذا كانت  
 من جنس المسنى فان كانت ناقصة عن المسنى لا ينقص عنه وان كانت زائدة زيدت عليه  
 على حيوان ذكره جنبه فقط ان يذكر نوعه وصفته ويؤدى الوسط بقيمة انما يجزى لان كل واحد  
 من وجه واما الوسط فظاهر واما قيمة فلانه يعرف بافضات صلا فذبح القيمة قضاء في سعة الاداء  
 وفي كاتبة كاتب عبد مثله بنمقدرة صح واني اسلم لبيته قيمتها وعق بقبض الخ لان عق  
 شلق بقبضا كمن مع ذلك يجب القيمة كاتبة **باب** تصرف المكاتب صح به  
 وشراؤه وسفوه وان شرط ضمنه ان يفرط ان لا يبا فرطه السفرا سخي مالا لانه شرط مخالف  
 لمقتضى العقد وهو ملكية اليد فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يمكن في صلب العقد وبطل  
 لانفسه الكتبه وهذا لان الكتبه تشبه البيع وتشبه الشكاح فالخفاء بالبيع في شرطه كمن في صلب  
 العقد وبالشكاح في شرطه لم يمكن في صلبه هذا هو الاصل والشكاح اعمية وكنا به رقية عبد كان امانة  
 وعند فروان في لا يجوز الكتبه وهو القياس لان ما لها يعق والمكاتب ليس من اهل  
 الاستحسان انه عقد كتاب للمالك فيملكه وقد وانفق له من البيع لانه لا يزيل الملك الا

يكون



بعد وصول البديل اليه والبيع بربط قبله وله ولاؤه ان ادى بعد عقد وليه ان ادى قبل اى  
المكاتب الاول ولان ان ادى الثاني بعد عقد الاول وسيد ان ادى قبله من وطم  
عقده مطلقا مضاف الى المولى فقد وثق له لا يمتد ولو جوض ولا تصدق الابية وكفله واقرضه  
واعتاق عبده ولو جبال لانه فوق الكفاية وبيع نفسه عبده وان كان له الاول اعاقى الكفاية  
تلاف مال وقف تزوجه على الاذن اى على اذن المولى قال في الذخيرة تزوجه بنفسه طأذن  
من مولاه ليس بفاسد بل هو موقوف على اجارة مولاه فان اشترى المكاتب قبل اجارة المولى فقد  
ذلك الكساح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجارة والاب والوصى في رقبتي الصغير كالمكاتب  
كل تصرف بملك المكاتب نفسه فقيه يملكه في رقبته الصغير وما لا فلا فانها يملكه ان تصرفا يحصل  
المال للصغير كالمكاتب بملك كسب المال فملكها بملكه عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده  
من نفسه وشئ من المايج من ما ذوقه ومضارب وشريك الاشارة الى ما نفى صحة دليل قوله  
ايضا ويكاتب عليه بالشراء ولده وابواه لاس لا ولا بينهما وقال لا يدخل في مكاتبه بالشراء كل  
رجم محرم منه كما يعتق عليه وله ان المكاتب كسب لاملكا والكسب يكتفى للصحة في الولاد حتى ان  
القادر على الكسب يحاطب بنفسه الوالد والولد ولا يكتفى في غيرهما حتى لا يجب نفقة الاخ  
الا على الاوسر وصح بيع ام وليه وشرايه ما بدونه وان شري موه فلا وقال لا يصح جهاد  
الصوريين لانها ام ولد ذلك ان القياس ان يجوز بيعها لان كسب المكاتب موقوف على  
به ما لا يحتمل الفسخ الا اثبت هذا الحق فيما اذا كان معاولد تبعا لثبوت في الولد بنا عليه وثبت  
لو ثبت ان يدا والقيا من نفسه كولد ولده من امه اى ان ولده من امه فادعاه دخل في  
كفايته وكسبه اى كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب لان الولد كسبه فكسب الولد كسبه وان  
كاتب زوجين اى كاتب فثنين لانه لما زوج الآخر فولدت دخل في كفايتها وكسبها لان ثبوت  
الانما رجح ولذا يتبعها في ارق والحرية وان ولدت مرة في رغبها من مكانا وعبدتها باذن  
فاسخت فوله ما عبد اى زوج مكاتب باذن مولاه امرأة قالت انارة فولدت مسخت

في الصورتين

فولدها

فولده ما عبدتها وعند محمد خيرا بالقيمة لانه ولد الموروثا ان القياس ان يكون عبدا كونه ولدا  
من الامه وخالف القياس فيما اذا كان ابوه قرايا جامع الصحابة وهذا ليس في معناه لان حق المولى  
ينال مجوز قيمة باخرة وبها بقية متاخرة الى ما بعد العتاق فلا يلحق به بيعه على الاصل وان لم يحن  
امه بملكه اى وطى المكاتب بامه بغير اذن المولى بنا على انها ملكه بان شراها او هبت له فمشت  
او بشرى فاسد فمشت فمشت عتاقه في المال كما لا دون للجنان يعني ان مثل المكاتب في الحكم المذكور  
ولو كسح فوطى اخذ جنين عتق اى ان كسح بغير اذن المولى فوطى يجب العتق بعد العتق ووجه الفرق ان  
في الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتواجعا داخل تحت الكفاية وهذا العتق نجا  
لانه لولا الشراء لا وجب العتق لان وجوبه بفسط الحذر وهو بالشراء وما يجب بسبب الشراء من تلبس  
التجان ولم يطره في ان لان الكساح ليس من المكاتب في شئ فلا ينظر الكفاية وضح تدبير  
مكاتبه وعجز نفسه فكان مذبذبا ومضى عليها اى له الخيار اما ان عجز نفسه فكان مذبذبا او مخرج  
على الكفاية وسعى في ثمنه فمشت او ثمن البديل ان مات سيده فقير اى ان مات المولى ولما مال  
له سواء وقد اختلف المضي على الكفاية او لم يخرج منها فهو بالجنين بين السباين المذكورين وان  
كان ثمنه بل الكفاية اكثر من ثمنه فمشت فمشت في هذا التحيز فان ثمنه بل الكفاية موهل والاخر  
مجهل على مذهبه وعسى بخير الاكثر الموهل على الاقل المعجل وعلى قولنا كلا الالين حال هو  
كله لعدم مخي الا عتاق فبشره اقلها لعدم الغاية في الخيرة واستلاد مكاتبه اى ولد المكاتب  
فادعى المولى الولد فقير ام ولد ومشت عليها او عجزت وصارت ام ولد اى تخير بين ان  
على الكفاية ويؤدى البديل ثمنه قبل موت المولى وبين ان يعجز نفسها فعتق بعد المولى وان  
على الكفاية فلما ان باخذ العتق من سيده ما وثق به ام ولد وعقت بمولاه مجانا وما يرضى  
على ثمنه فمشت او كل البديل في موت سيده فمشت امه وعذابه يوسف يبيع في الاقل منها و  
عند محمد في الاقل من ثمنه القيمة وثلثي البديل الى الباقي عذبه ففزع الخوى وقد روى موضع ما  
المقدار فمشت يقول انه قابل البديل بالكل وقد سلم لنا الثلث بالتدبير وما يقولان جميع البديل

بعثا



وقرر مقابلة النكاح لان الظاهر ان الانسان لا يستره المال في مقابلة ما سحر حينه فصل في  
 مكاتبه على نصف مال من بدل مؤجل والقياس ان لا يبيع اعيان من غير الجاهل بالمال ووجهها  
 ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاذابة وبذلك الكتاب ليس بالمال من وجه  
 حتى لا يبيع الكفالة في فاعدا فان مات مريض كان عبده فيه اي في مرض الموت على اكثر من قيمة  
 قال في الحقايق التقدير ليس بلان بل المدا ان بدل الكتاب اكثر من قيمته باجل ولا مال له غيره ورد  
 وزنه ادى ثلثي البديل حالا وباقي مؤجلا واسترقا في غير العبد من الامرين المذكورين هذا عندنا  
 وعند محمد خيرين ان يؤدى ثلثي القيمة حالا والباقي تمام البديل مؤجلا وحين ان يمنع فيسترق  
 لان المريض ليس له النجاس في ثلثي القيمة اما في ما وراه يبيع له الترك فيصح التاخير ولما ان لم يبي  
 بل الرقبة وحق الزينة متعلق بالبديل فلا يبيع التاخير في ثلثه وفي نصف قيمته اي في حال اذا كان  
 البديل القيمة بها اي في مسله موت الرض الذي كان عبده على بدل مؤجل ادى ثلثا حالا او  
 استرق لان النجاسة وقعت في المقدار وفي التاخير فاعبر الثلث فيها وان قال في كتاب  
 عندك على كذا او شرط العتق بادية او لا اي سوا قال ان اديت فهو قرا ولم يقل ففعل وادى الى  
 عتق اما في صورة الشرط قط واما في القياس ان لا يعتق وفي الاستحسان يعتق لانه يتوقف على  
 العبد الغايب فيما يضره ويوجب البديل عليه لا فيما ينفعه وهو صحيح اذا انقضى العبد لم يرجع  
 اي لا يرجع المؤدى الى العبد لانه متبرع في الاداء وان قيل العبد فهو مكاتب وان كوت ماض  
 وغايب وقيل الحاضر فاي ادى قبل جبر وعقبا صورتهما ان يقول كاتبي اليك على نفسي وعلى  
 فلان ففعل وقيل الحاضر فالقياس ان يصدق في حصته الحاضر وفي حصته الغايب يتوقف على  
 ووجه الاستحسان ان الحاضر اضاف العبد الى نفسه ففعل نفسه اصيل والغايب تبع  
 فيصح كما يصدق على الاولاد بالتبعية فايما ادى قبل جبر اما الحاضر فلان كل البديل عليه اما الغايب  
 فلانه يان شرف اذ كان وان لم يكن البديل عليه فصار كغيره من اداوى الذين يجبر المهرين على قبول  
 حاجته الى الاستخلاص عنه وان لم يكن الدين عليه لم يرجع على الاخر لانه متبرع في حق الآخر بخلافه

ن

نصف

الافرى

الدين

الدين فانه يرجع على المستعير وان ادى بغير ارادة لانه مضطرة الاداء لا يخالف ذلك في  
 المهرين ولا يمكن من تخليص العين عن الابدان الذين يحدون الغايب لغو لان العقد قد عطل  
 الحاضر وان كوت امية وطفلان لما قبلت فادى لم يرجع وعقودا كانه المسئلة الاولى  
**باب** كتاب العبد المشترك احد شرطي عدا من الماخر كونه حصته اي حصته الآخر  
 بالف وحبسه ففعل وقضى بعضه فادى الى القابض ان يخرج اذ اعده واصل ان الكتابية يخرج على  
 فيكون مقصر على نصيبه وفايدة الاذن انه ان لم ياذن فله في الفسخ فبالاذن لا يفي ذلك وانه  
 لشركه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له وعندنا المكاتب  
 غير محتبة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل في البعض والمقبوض مشترك بينهما  
 فبقي كذلك بعد الجبر مكاتبه لرجلين جات بوليد فادعاه احداهما جات باخر فادعاه الآخر  
 فبقي ام ولد للماول وصمن نصف قيمتها ونصف عقودا وشركه عقودا وفيه الولد وهو ولد بيا كاد  
 احدهما الولد صححت دعوتها لقيام الملك له فيه وصا نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النفل  
 من ملك الامك فبقصر امومية الولد على نصيبه كانه المبررة المشتركة واذا ادعى الثاني ولده  
 الاخير لقيام ملكه ظاهر انما اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابية كان لم يكن وبين ان الجارية كلنا  
 ام ولد للماول لانه زال المانع من الانتقال وطه سابق ويضمن نصف قيمتها لانه ملك نصيبه  
 لما استكمل الاستيلاء ونصف عقودا لوطنه جارية مشتركة ويضمن شركه كمال عقودا وفيه الولد  
 ولده لانه بمنزلة المخور لانه حين وطها كان ملكه قايما ظاهرا وولد المخور ثابت بالنسبة  
 جري بالقيمة ولكنه وطى ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقود وهذا قوله وقال لا يام ولد للماول ويجوز  
 وطى الاخر لانه لا ادعى الاول الولد صارت كلنا ام ولد له لان امومية الولد يجب تكديما بالاطاع  
 ما يمكن وقد امكن فيخرج الكتابية لانه قابله له فيفسخ فيما لا يضر به المكاتب ويبقى الكتابية فيما وراه  
 بخلاف التبعية لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت كلنا ام ولد له فالتاخر وطى ام ولد الغير فلا يثبت  
 الولد منه ولا يكون قوا عليه بالقيمة غير انه لا يجب له للثمة ويلزمه جميع العقود لان وطى المهرى عن احد

188

دوكيل غايب

صحت دعوتها ايضا



الخاضعين ويضمن الاول لشريك نصف قيمتها مكتوبة على قياس ابي يوسف والاقول نصف  
 بينهما ومن نصف باقعي عليهما من بدل الكتابة على قياس قول محمد واذا انقضت الكتابة في نفسه  
 عند ما قبل العجز فكلها مكتوبة للاول نصف البديل عند الشئ ان مضور وكل البديل عنه عند عات  
 الشئ واذا دفع الحق اليها صح اي قبل العجز لان الكتابة ما دامت باقية حتى القبض لما قلنا  
 بما فيها واذا مضى وان لم يطل ان في ذمة بركة بطل بديره وهي ام ولد للاول والولد له  
 ويضمن شريكه نصف عتقه ونصف قيمتها لانه يضمن العجز لانه يملك نصيب الشريك وقت الاستيفاء  
 فالتدبير وقع في غير ملكه بخلاف الغيب لانه يعقد العتق فاجرا اي الكاتبة لشريكه احد ما غيب  
 فخرجت ضمن نصف قيمتها لشريكه ورجع به عليها هذا عتقه وعندها لا يرجع وهذا مني على ان الشئ  
 اذا ضمن المتيقن يرجع عتقه لا عتقه بعد رجوعه وبراهم ما تم حرة الاخر من اوتى او عتق اي حرة  
 ثم يرجع الاخر اعق الذب او سني فيها اي في الصور بين او ضمن شريكه في الاول فقط هذا عتقه وهو  
 ان التدبير يخرج عتقه فتدبير احد ما يقتصر على نصيبه لكن يفسد به نصيب الاخر فيثبت حرة الا  
 عتاق والتضمن والاستملاك هو مذهب فان اعق لم يبق له خيار التضمن والاستملاك  
 اعاقه يقتصر على نصيبه لا يخرج ويكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمن نصيب قيمته  
 وله حق الا عتاق والاستملاك ايضا كما هو مذهب ويضمنه قيمته نصيبه مذهب الا لا يضمن  
 صادق الذب وقد نزل في باب عتق البعض للاختلاف في قيمة الذب فتدبر واذا ضمنه لا يملكه  
 بال ضمان لانه لا يقبل الانتقال من ملك الملك اما في المسئلة التي نية فللاخر الخيرات  
 انكث عتقه واذا دبره لم يكن له خيار التضمن وبقى خيار العتاق والاستملاك لان المدة  
 يعقق ويبسني وقالوا اذ دبره احد ما عتاق الاخر باطل لان التدبير لا يخرج عتقه  
 فيملك نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن قيمته فاما موصر كان او موصر لانه ضمان فملك  
 فلا يختلف بالتيار والعتار وان عتقه احد ما قد يبر الاخر باطل لان العتاق لا يخرج عتقه  
 فيضمن نصف قيمته ان كان موصر او تسعي العبدان كان موصر لان ضمان عتاق فيضمن

صها

حين

بالعقار

بالعقار والبسار **باب الموت والعجز مكتوب عجز عن كسب اركان**  
 وجب بصل العجز الحاكم الا بعد ثلثة ايام فان مضت ثلثة ايام ولم يؤذ ذلك النجم حكمه  
 والا اي وان لم يكن له وجه بصل عجزه هذا عتقه ما وعنده يوسف لا بعجزه حتى يوال عليه  
 بحان ونجنا بطلب سنده او سنده برضاه وعادته وما فيه سنده وان مات عن ذما  
 اي عن مال بقي ببدل الكتابة لم تنسخ وقال الشافعي تنسخ وبموت عتق لانه اما ان ثبت  
 بعد الحماة مقصورا او ثبت قبله او بعد مستند الا وجه للاول لعدم المحلنة ولا الاشارة  
 لفقد الشرط وهو الاداء ولا الاشارة لثالث لتعذر الثبوت في الحال والشئ ثبت ثم يستدرك  
 انه عقد معاوضة فلا يبطل بموت احد المتعاقدين هو المولى فكذا بموت الآخر والجامع بينهما  
 الحاجة الى ايقاع العقد لاجل الحي فمير قبا نقديا ويستدركه بكتابه وبسبب الاداء في المير  
 الموت ويكون اذا خلفه كاداه وقضى البديل من ماله وحكم بموته خا والاشئ عنه وعن  
 من ولد منه وكذا به انما قال هذا لان من ولد قبل كاتبة لا يتبعه او شرهم او كوتب هو ولد  
 صغير او كبير امرة اي كاتبة واحدة فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعل كسخص واحد وان  
 لم تترك وفاف في ولد كاتبة سعي على كونه واذا ادنى حكم يعقق به قبل موته وبعققة وكن  
 ادنى البديل حالا او ذريقا هذا عتقه وعندها الولد المشرى ايضا سعي على تحريم الاب لانه  
 كوتب بتبعية الاب وان ترك ولدا من حرة ودنيا بقي يده لنا جنى الولد وقضى به اي جنى  
 الجناية على عاقلة انه لم يكن ذلك بعجز الابيه لان هذا القضاء يقرر حكم الكتابة لان من قضينا  
 الحاق الولد بموالي الام واجاب العقل عليهم لكن على وجه يحيل ان يعقق في الولد الاموال الاموال  
 والقضاء بما يقرر حكمها لا يكون تعجيزا وانما قال دينا لانه لو كان عتقا لاتي بالقضاء بالالحاق الام  
 لا مكان الوفاة والحال وان اقصم قوم امه وابيه في ولاية فقضى به بقدم امه فهو تعجيز لان القضاء يكون  
 الولد لموالي الامه ان الاب مات رقيقا وانفخ عقد الكتابة وهذا افضل من محققه فيمنع  
 ما يلا فيه من القضاء فلهذا كان تعجيزا وطاب لسنده ما ادنى اليه من صدقة فجوز البديل الملك فان

لا يخلو



بتلك صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه الاثارة النبوية في حديث بريدة رضي الله عنه ون  
 رية وان جنى عبد فكتابه سيده جاهلا بنهاى بالجانية فجزا او كتابى جنى كتاب فلم يقض  
 اى بموجب الجانية فجزا دفع او فدى انا فيه بين دفعه واذا ارش الجانية لان هذا هو موجب جانية  
 العبد لكن الكتاب كانت مانعة عن الدفع ثم زال المانع بالجزا فالحكم الاصلى وان قضى عليه  
 كتابا فجزا بيع فيه لانه دين يباع فيه لا تنال الخ من الرقة الى القينة بالقضاء ولا يفسخ عتق  
 السيد وادى البدل الى ورثة على تجزئة فان عتقه بعضهم لا يفسخ لانه لم يملكه فان الكتاب لا يملكه  
 اسباب الملك فكذا اسباب الوراثة فان عتقه عتق مجانا لانه يصير ابرار عن بدل الكتاب فانه  
 عتقهم وقد جرى فيه الارش واذا ابر الكتاب عن بدل الكتاب يعتق وهذا الاعتق اقضاء فصح  
 لعتقه والاعتق لا يثبت ببراءة البعض فلما لم يعتق في الصوق الاول **كتاب**  
 الاول هو نومان ولا العاقبة وهو قارة حكمية اى ثابتة بحكم الشرع سبب للارش والعقل ومن  
 انه نفس الارش فعدمه وكذا من نعم انه عبارة عن مناصر توجبه فيصح عن ذلك تحققة بدولت  
 وان ناصرا اذا اعتق كافرا مسلما قال في المبوط ولا المسلم ثبت لمولاه وان كافرا لان الاول لا يثبت  
 ونسب الكافر قد يكون ناشئا من المسلم فكذا الاول ولكنه لا يرث لكونه مخالفا له في الله والى  
 عنه لانه باعبا للنصرة ولا نصرة بين الكافر والمسلم ولولا وهو ان الله على ان يرثه اذا مات  
 ويعقل عنه اذا جنى واصلا عتق تيمم بالايجاب والقبول من الطرفين ابتداء بالبيع الاول فقال  
 عتق باعنا ف او بغيره من الكتاب والتبدير والاستيلاء اعلم ان ثبوت الاول بواحد منها على  
 الحق على سبب ان في نقره لانه من عدم طلمان ما هو السبب وكل منهما موضع البطلان في  
 لذلك فرض العتق او يملك في سبب اى بطريق الارش لانه اذا كان بالشرع ونحوه يدخل في الاول  
 فولاؤه لسيده وان شرط عدمه ان الشرط مخالف للنفس فينفذ العتق ويبطل الشرط لا يثبت كيف  
 يكون الاول بالتبدير والاستيلاء للسيد والمذبر واتم الولد انما يقع ان بعد موت السيد لا تعرف  
 بان الولد ليس نفس الميراث بل قارة حكمية يصح سبب له وثبوتها بالتبدير والاستيلاء لا يوقف

على الخ

على العتق بموت المذبر والمستولد صرح بذلك في المبوط حيث قال وكذلك الحكم في ولاد المذبر  
 وميراثه ولولا اتم الولد والكتاب وميراثهما لان المذبر والكتاب والمستولد استحق وللاولاد  
 بالشرع والسبب ولو سلم انه ميراث فعنى كونه للميراث انه ميتون منه ويؤنه وينفقه وصاياه ولو كان  
 لورثة لما كان كذلك وبما قرنا بين ان ما اتركهم في دفع ما ذكر من فرض اريد المولى منشأوه فلهذا  
 بل عدم التدرج ومن عتق لامة زوجا فاق تولدت لاقول من نصف حول اى من وقت الاعتاق  
 فله وللا الولد بلا فضل عنه اى ان عتق ابو لا ينقل وللا الولد من مولا لانه المولى الاب لان الجلى  
 كان موجودا كما وقت الاعتاق فوق عتاقه فلهذا يفسخ من معتقه وكذا الولد لتوطين احد  
 لاقول من ذلك لان احد ما كان موجودا وقت الاعتاق فلهذا الآخر با على ان التوطين ولدين بين  
 ولادتهما اقل من نصف حول ان ولدت لكثر منه فولا الولد سيدا قد عرفت ان الاول ليس  
 بميراث فصح ثبوت اولاد المولى لانه ثم لمول الاب فان عتق الاب فولاؤه الى قومه يعني ان  
 اعتق الاب قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينقل ولاؤه من مولى الام فاذا فرض موته  
 بعد موت الاب فلا حاجة اليه لا غير مرة من ان الاول لا يملكه كل من نسب لان نفس الميراث بالسبب  
 عتق له مولى مولاته كمن عتقه فولدت فولاد لمولها هذا قولنا وقال ابو يوسف فولاؤه لمول  
 الاب بولاية تريحها لجانب الاب وما رجحوا ولا العاقبة وان كان من جانب المأم وانما وضع  
 في العتق لان ولاد المولا لا يكون في العتق لان لم شعوبا وقبائل وناصرهم فاعتقت عن الولد  
 وكمن في المذرية واماماتيس في تعليلها لشعوبا ولا قبائل فلما ارث لمول المولاة لتأخره عن النبي  
 بشي لان وجود الوارث المقدم عليه لا يضر وكان هذا الغايل غافل عما سبب من قوله واخره في الرحم  
 والمعتق عصبة من يأخذ ما بقي من صاحب النوض وكل الميراث عند عدمه فبقية النسبة الى النسبة  
 من اى نصف كان من الماصفا فالثالث الذكون في كتب الغرائص عليه وهو على في الرحم وهو لا يفسخ  
 ويذخل في نسبة الميراث اثنى فان مات السيد ثم المعتق فولاؤه لم يفسخ فانه لانه قد ارث كما اذا كان  
 للمعتق عصبة نسبية او صاحب الغرائص لا يبقى من شئ ان قلت اذا لم يكن له وارث فاثرت ثبوت الولد

تلم  
 الوارث  
 النسبة



فلما اثره يظهر في اوله والمعتق ومواليه فان من ثبت له الولاء برهنه عند عدم الحجب ومن يمتنع  
 فساد القول بان الولاء هو الميراث في المقتضات لا قرب محبة اي عصب السيد النسبية على الترتيب  
 الذي ذكره موضع وان لم يمتنع فلعصب السببية بشرط الذكورة وانما لم يذكر اكتفاء بنها من قوله ولا  
 للثنا الا ما اعتق كما في الحديث يعني قوله ولم يسب للثنا من الولاء الا ما اعتق او اعتق من محقق  
 او كاتب او كاتب من كاتب او كاتب من كاتب او كاتب من كاتب او كاتب من كاتب او كاتب من كاتب  
 للثنا من الولاء الا ما اعتق او ولا ما اعتق من اعتقته واما ولا المير فقد ثبتت عليه  
 قد برهن من قال في مدبر المير يفيض ذلك يعني ارتداد المولى مرتين فقد اخطأ مرتين اما الاول فقد  
 فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول يكفي او بعد ما اعتق المير الاول ارتداد المير الثاني  
 مدبره بموت مدبره ثم بموت مولى مدبره حتى وقد عاد مسلما **فصل** في المير  
 بيان ثمانية نواع للولاء هي ولا غيره لم يطل اسم رجل على رجل لانه ليس بشرط اما الشرط كونه عينا  
 ما قر على ان يرثه وليعتقل عنه صح عقله اي ذية المولى الاسفل ان جنى عليه اي على المولى الاعلى فانه له  
 وان شرط الارث من الجانبين كان كذلك ذكره في التبيين وعند مالك والشافعي لا غير لهذا النوع  
 من الولاء واقرن ذى الرحم ولاى المولى الاسفل النقل عنه اي على المولى الاعلى محضه وكذا الاخرى  
 للمولى الاعلى التبرى عن ولاى ولاى ولا المولى الاسفل محضه وان عقل عنه او عن ولده ولا  
 اي بسبب واحد منهما ان يتحول شرط ان يكون ذى الرحم عرقى ويتضمن هذا عدم كونه معتقا ولذلك كثر  
 صاحب التذرية بذكره وان لا يكون من عقل عنه بيت المال اما كونه مجزول النسب ففي شرطه احكام  
 المتابع ذكره في الحقايق **كتاب** الاكراه هو الشئ قبل بوجه بغيره يقال وقع  
 بطلان ما يسهو فيقوت برضا ولا يفسد اختيارا ويفسد اختياره معضا اهلته الاكراه نوعان احدهما  
 مفوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهدية الجبس والضرب وانما قل من غير السلطان ان يكتف  
 منه مجرد الامر بالتمديد ووعيد ذكره في الثانية والثاني مفوت الاختيار وذلك بتهدية النقل او قطع العضو  
 او ضرب بخاف من نفس النفس والعضو اعلم ان الاكراه اذا بلغ حد الجبر فيفسد الاختيار وذلك عند خوف

نفس النفس والعضو فان كل امر فيه هذا الخوف فلهذا لا تنال عنه جمل في طبعه جميع الحيوانات  
 وان لم يبلغ حد الجبر لا يفسد الاختيار لكن قد يفوت الرضا وذلك عند خوف الجبس والقرب  
 ويقال للاول الجبى والثاني غير الجبى وكلما كان في الاية لاشيا بالعقل والبلوغ وشرط خوف المكره  
 ايقاعه بان يغلب على طمته ان المكره بوجهه وذلك عند قدرة المكره على ايقاع ما يهدد به سلطانا  
 كان او لصا روى عن الشيخ الاكراه لا يتحقق الا من السلطان قال صاحب المذاهب في محاربات النواز  
 بعد نقد الخلاف فقد قالوا هذا اختلاف عهروان وكون المكره يتلفا نفس او عضوا او  
 موجبا عما بعدم الرضا هذا يختلف باختلاف الناس فان الاشرف يفتون بكلامه شرا والارذل  
 ربما لا يعتون الا بالضرب المبرج فان قلت بعد هذا التعميم لوجه تخصيص الاكراه بالسلطان قلت  
 التخصيص الواقع عن انجح في الاكراه الجبى يرشدك اليه القول المنقول عن الشيخ انما الاية نقل  
 في مطلق الاكراه فاحمل في النقل لانه المنقول والمكره متمتعا مكره عليه قبله كمال خلاف ماله  
 واخرجه من يده ولا يعجزه ولحق اخر كاتلاف مال الغير او لحق الشئ كسر المير فلو اكره بغير  
 او ضرب شديد او حبس حتى يبيع او اشترى او اقر او اقر فسخ او مضى لان الاكراه الجبى وغير  
 بعد ما ان الرضا هو شرط الصحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فذلك ضار له في الفسخ والامضاء  
 ثم ان تلك العقود نافذة عند اثباتها الثلثة وملكه المشتري ان يقض وعند زمره موقوف فبطل الاجابة  
 لا يفسد الملك من قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سبيل التذرية فافهمه وكذا سائر  
 التصرفات التي لا يمكن انقضائها ولزم قيمته لانه ينفذ لانه نافذ قبله على ما عرفت بل لا يلزم  
 ح والذوق امر اخر والنفذ انه علم ان بيع المكره فاسد عند اخلافنا لزم ما عرفت انه موقوف  
 عنده والفاقد من قبل التناقد المقابل للموقوف الا انه بخلاف سائر البيوع الفاسدة من حيث ان  
 يتقلب جائز برضي المكره ولا يقطع فيه حتى لا يسهو او وان تراوله الايدي بخلاف سائر البيوع الفاسدة  
 لان الرضا فيها لحق العبد وما سوا فلا يبطل حق الثنا في اما فيها فليحق الله تع وقد تعلق بالبيع الثاني  
 حتى العبد وحده مقدم الحاجة فان قبض ثمنه او سلمه طوعا تفرغ على فهم من التخيير السابق وهو ان



البيع بغيره صحيحا موقوف على رضی البائع واجازته بنا على ان الفاسد كان بحقه لا على الشرع  
 فكانه يقول لما توقف انعقاد بيعنا على رضی البائع واجازته فبقبضه الثمن وتسليمه المبيع طوعا بقبضه  
 له لا لغيره على الرضا والاجازة وانما قال لم يزل نقول لاعتقاف ان بيع المكره نافذ عندنا والمعلوق  
 على الرضا والاجازة لزومه لا نقاده فالخبر الطحاوي وان المشتري من المكره باعده من آخره  
 باعده من آخره حتى تدركه الايدي فله ان يفسخ العقود كلها وان عقد اجازة جاز للعقد وكلها لا  
 العقود وكلها كانت نافذة الا انه كان له حق الفسخ لعدم الرضا وان قبض مكرها لا يردده ان يوافق  
 في البائع اما اذا باع مكرها وسلم مكرها كان البيع فاسدا لما ان حقيقة البيع المبالة والاكراه يورثها  
 بالفاسد وقال بعضهم لم يذكر في المذاهب حكم التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقهاء الاكراه اذا كان  
 ابيع والتسليم يكون التسليم مقصرا على الفاعل ولا يعمل الفاعل الا على التسليم لانه عليه على تسليم  
 المبيع ولو جعل آله يصير تسليم المقصود غصبا واذا كان التسليم مقصرا على الفاعل ينبغي ان يفسخ  
 ويجب القيمة انتهى وكان هذا القائل غافلا عن فقدان الرضا من الفاعل فانه لا يلزم من اقباض التسليم  
 عليه ان يكون راضيا له فاذا كان لا ينبغي ان يصدر عن غيره فضلا عن متميزه ثم انه لم يصح قوله وجب  
 القيمة فانه على تقدير ما ذكره ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة حكم فاسد والعقد ومواده لا  
 ولذلك قال ينبغي ان يفسد بنا على ان بيع المكره على تقدير فاسده غير نافذ ولو اكره البائع لا  
 وبذلك المبيع فيه اي في المشتري ضمن قيمة البائع ابي جيب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره  
 محذورا ان لزوم القيمة عليه في صون لم يكن منافيا لذلك فلا حاجة الى التاويل بان قرار الضمان عليه  
 وله ان يضمن ايا شامس المكره بالكره والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمة وان  
 المشتري جاز انما قال جاز دون نقض لما عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعلم من ان  
 يكون شرا او لا او شرا ثانيا او ثالثا لو تناحرت الحقوق فانه ان ضمن المشتري الثمن في القيمة  
 يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن  
 على باعده وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حقه وهو لا يفسد

الثاني

ويستلزم البيع

الكل

الكل الى الجواز في الضمان فثبت الملك المستند في تندي الى حين القبض لا ما قبله وان كان  
 اكل مينة او لحم فخريرا وشرب ديم او غير ان لم يكن اي الاكراه ملجيا بان لم يكن خوف على النفس  
 او العضو لم يجل وان كان ملجيا بان كان ذلك الخوف سوا كان يقبل او يقطع او يضرب قال الفقهاء  
 ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا كان مبررا لاجل لان هذه الاشياء تستند عن الحرمة في حال  
 الضرر والاستثناء عن الحرمة حل ولا ضرورة في اكره غير ملجى فان صبر وقيل انهم انما ياتون اذا علم  
 بالاجابة لان في اكتشاف الحرمة خلا لانه قد دخل اختلاف العلماء فيعذر بالجلال فيه كما في المحضة وعلى  
 الكفر ملجى رخص له ان يظلم ما اكرهه وقبله مطيعا بالايان وبالضيق جري روى ان جيبا وعثمان  
 ابيهما بذلك فصرح في حقه حتى صلب فسماء النبي ثم سجد الشهاد واظهر عمار وكان فليطينا  
 بالايان فقال ثم فان عادوا فعداى ان عادوا الكفار الى الاكراه فعدت الاشياء لثبت به او لان  
 اجازة كالكفر على الناس فليكن مطيعا بالايان فان في البائع رخص رسول الله في اتيان كلمة  
 الكفر بشرط اطمئنان القلب بالايان حيث اقرهم بالعود الى ما وجدته فان قلت اولى رجعت الى  
 الاجابة وى لانجاح الحرمة والحرمة غير مكشوفة هنا فامتنع الا بالعود الى ما وجدته قلت لا شبهة في ان  
 الرخصة مع قيام الحرمة اثر الخطاب صرح بذلك العلماء المتقارون في النسخ حيث قال لان اكره عليه  
 اما فرضا ومباحا وحرما وكل ذلك من آثار الخطاب فالاجابة ان ثبوتها في اذنه وجاز ان يظلم  
 الحرمة بل يجامعها قبل الفرق بين ذوبين شرب الخمر ان الشرب يجل عند الضرورة والكفر لا يجل اية  
 اذ في رخص الخمر مع قيام دليل الحرمة ويرد عليه ان يقال نعم ان الكفر لا يجل اية الكفر الكلام في الكلام  
 الكفر حال اطمئنان القلب بالايان وذلك في حالة الاضطراب ليس كغيره قد اشار المصنف الى حاجته قال  
 ان يظلم ما اكرهه ولم يقل بان كيف فالصواب ان يقال ان الحكم بكلمة الكفر لا يجل اصلا ثم انه لا رخصة في ذلك  
 الكفر انما الرخصة في اجازة كالكفر على الناس في حال الضرورة وذلك ليس كغيره حال طائفة القلب بالايان  
 ان كان حرما وانا اظن الحكم في هذا الكلام لانه من ذوال الاقدام ومضال الاقدام دون غير ملجى  
 وخصص الخلاف مال مسلم ملجى في المكره كبره اذا اكرهه يصير له المكره فيما يصح له وانما

على



من ذنوبه لا تقتله فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة اعلم ان ما كره عليه ان كان محرما في الدين  
غير الملبى من الاكراه ثم اربعة انواع تحرم تجلي حرمته وبغير فرضا كاكل الميت وشرب الدم في حاله  
وتحريم تجلي حرمته ولا يعير فرضا بل يقع على الاباحة كالافطار في نهار رمضان وتحريم التجلي حرمته  
فرض فيه كاجرا كاكل الكفر على النفس والقلب عظيم بالامان وتحريم التجلي حرمته ولا يرضى فيقتل  
واختلف ما لم يسم على ذكره الخفة والبداه من النوع الثالث وعلى ذكره البداه والمحيط من الثاني  
بناء على الكره فقط اي ان ما موجب للفعل القضا لا ان القابل كالتبذير عند ما وعده ان يوصل لا يحل  
للمتبه وعنده فوجب على القابل فقط لا مباشرة ولا يحل للفعل وهذا فيجب عليها على القابل  
بالمباشرة وعلى الجاهل بالتسبب فان التسبب عنده كالمباشرة وصح كحاشه وطلافه واعتاقه  
على محتاج مع النزاع فيه خلافا لثاني قولنا انما قيد بالانه اذا كان فعلا كما اذا اشترى دار محرم  
منه لا يرجع الكره على الكره بالقيمة ذكر صاحب البداه وعلمه بانه حصل عوض هو حصل الزم وجرح  
بقيمة العتق يعني في صورة الاكراه على الاتاق لانه صلح له فيه من حيث الاتفاق فيضاف اليه  
هو اي الكره بالضمان عليه اي على المعق لانه قد اذله بالملف ولا سعاية اي على العتق لانه الفرج الى  
الحرية او لتعلق حق الغير ولم يوجد واحد منهما ونصف المستحق ان لم يطابق في صورة الاكراه  
اما على الطلاق وان لم يكن في العقد مستحق يرجع بالزمن من المتوفى لان ما عليه كان على طرف التط  
بمجي الفرقين قبلها وانما تباك بالطلاق فكان انما فالل من هذا الوجه فيضاف اليه الكره من حيث  
انه انما في خلاف ما اذا دخل بها لان المهر قد تغير بالدخول لا بالطلاق وما قيل المنعجب بالعقد  
شرط الحكم لا يضاف اليه متناه عدم التام في وجه النفيين وانما ما قبل سقوطه بالفرقة مجرد وبنه فلا  
له فليس بشي لانه قد يقع وقد اعتبر الشارع وتبين ان حكمه القول بانه مجرد وبنه من سوا الغم وقوله فلا  
له جراحة فاجبة عن هذا اللبس كالابن في زوجه وعينه وطلها ورجعية والياؤه وفيه في اي الاثنا  
سواء كان بالقول او بالفعل واسلامه الاصل عندنا ان كل من يتجمل الفسخ ما كره الا يمنع صحته وكذلك كل  
ما يمتنع مع الزنا يصح مع الاكراه والاسلام ما يمتنع بالاكراه لانه لا اصل له وانما جرت الاكراه

فانما

في الحالين لانه يتخذ ولا يتعلل عليه بل قبل لوجبه كتمكين الشبهة وهي دائمة للقبول لا اربعة  
او كقبوله وورقة فلما تبين عونه ولو زجرت بعد الا اذا كره سلطان هذا عذره وعنده ما لا يتخذ  
قد افترقا قولهما فيما سبق حيث ونسطة قدرة الكره على ايقاع ما يدر به سلطانا كان ولا يصح  
ذلك لما وجد بتقرير هذه المسئلة على خلاف ذلك قلت ليس بتقرير ما على خلاف ذلك فان مد  
الجواب هنا ليس على ذلك الاصل الجلاء كما ذهب اليه كثير من الناطقين فيجاءل على اصل آخر  
قوله الزايد في شرح القدر في حيث قال ان الاكراه لا يتصور فيه لان الوطى لا يحصل الا بالاش  
الالة ولا يتصور الاكراه في الانتباه فكان طائعا فيجب الجلاء ان يكره سلطان لما في الجلاء  
اليه وهو الذي حمله عليه انتم فمن قال كون الاكراه مستطالحي متفق عليه فيما بينهم كمن في الاصل  
انما هو في حق الاكراه من غير سلطان فان عذره لا يتحقق الاكراه من غير السلطان فالزنا لا يكون  
مع الاكراه فيجوز فاذا كره السلطان فزوجه لا يجد لوجود الاكراه هنا وعندهما الاكراه يتحقق من  
السلطان وغيره فلا يجد في الصورين فقد اخطا اما اوله فلانه نسب اليه ما لا يرضاه لا  
عرفت انه لم يبين الجواب هنا على عدم تحقق الاكراه من غير السلطان وانما ثانيا فلانه نسب الى  
المص قول الفرج هنا مع رد الاصل فيما سبق وبهذا الامن فله التبر وقصور الدية في هذا الفن  
وبعد الفتيا والتي ينبغي عليه ان يقال ان باج لا يكره وقوع الاكراه من غير السلطان مطلقا  
يكره في الامصار والاكراه على الزنا لا يتحقق بالامصار فلا وجه لبنا الجواب المذكور على ذلك الاصل  
**كتاب** يخرج في الشرع منع من التصرف او وصفه كما ان الاكراه على تعيين  
تام وهو ملجى وانقص وهو غير الملجى كذا كتب على نوعين تام وهو المنع عن اصل التصرف وانقص  
وهو المنع عن وصفه فمن قصره على الاول وقال وهو المنع عن التصرف او على الثاني وقال وهو المنع  
عن نقاد التصرف فقد قصر واعلم ان الجزء المنة المنع مطلقا وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع  
مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن نقاؤه وتفصيله انه منع حكم للترقيق عن نقاؤه  
نصرة الفعل في الشارة وانواره بالمال في الحال وللصغير والمجنون عن اصل التصرف القول ان كان ضررا



مختصا وعن وصف نفاذ ان كان واذا بين الضر والنفع ومن ثم ان نفاذ الرقيق لا يخرج  
في الحقيقة فلم يتحقق معناه وانما قلنا ان الرقيق يمنع عن نفاذ تصرفه العتق الصارح في الحال لا اذا  
كلف مال الغير لا يؤخذ به في الحال انما يؤخذ به بعد العتق صرح به في البدائع واذا التحقت بهذا  
وقفت على ان من قال هو منع تصرف قوله لم يصيب حيث افرد منع الرقيق عن نفاذ تصرفه في الفعل  
في الحال عن حد الجرح وكذا من وجبه فاما ان لا يخرج لا يتحقق في افعال الجوارح فالقبيح في انفس مال الجاني  
وكذا المجنون وسبب القصور المجنون والرق ما هو سبب الجرح مطلق المجنون الشاغل للقوى والضعف كانه  
المعتوه فلا يصح طلاق بيتي ومجنون علب اي صار مغلوبا للمجنون حيث لا يفيق اي لا يزول غيبه بانه  
من المجنون قويا كان وضعيفا احترز به عن الذي يحق ويقيم لانه كان من نفس عليا الجرح الكفر في ومن  
وهم انه احترز به عن المعتوق فقد دهم لان طلاقه ايضا لا يصح والغلبة بالتفصيل المذكور شاملة له نعم قد  
يذكر هذا ويراد بالغلبة على العقل فاحترز به عن المعتوق كما دفع في الهذلية حيث قال ولا يجوز تصرف المجنون  
المغلوب بحال فالواهم المذكور شبه عليه لغيا في طعن ان المراد في الكلامين واحد فوقع في  
واعتاقهما واورعنا وصح طلاق العبد واورعه في حق نفسه لانه حق سيده فلو اقر ان العبد المجنون  
مال اقراره عتقه ويجوز وقد عجل لانه في حق ذاته واجاب الحنفية منق على اصل اللادنية حيث لا يصح  
اقراره لانه ملك عليه ومن عقد عتقهم يعني عقدا يذره بين الضر والنفع لان الذي يحض نفعنا  
كقبول الهبة نافذة والذي يحض ضررا كالهبة لا ينعقد اصلا وهو يعقل اجازة وليا والمجنون الذي  
يعقل هو المعتوق بخلاف كلامه في شبه تارة كلام العقلاء واخرى لان مغلوبا لا مقبولا فافهموا  
صحة العبد بعد العتق على ما مر فان الجرح في نفسه اثره في نفاذ نفاذ في اصله من قال ان الضر والمجنون والرق  
يوجب الجرح في الاقوال دون الافعال اراد الجرح عن اصل النفاذ ولا يخرج من كلفا بسفه وسيق ودين  
وقال لا يخرج عليه بسبب السفه والدين في تصرفات لا يصح مع الزكاي بيع والهبة والافارة والقصد  
ولا يخرج عليه في غير ذلك لطلاق وغيره وقال الشافعي في جرحه عليه بكل كذا في البين فالجرح بسبب الضيق  
في قول الشافعي لانه قولنا هذا طاهر الهذلية ايضا وعقله وعنده ما هو في كذا في جرحه عليه بسبب الغفلة

نفاذ

حتى لو ثبت النفس بالنية بياضه  
دون افعال حتى لو اقره لا يباع بل  
بواظه بعد العتق

الغاص

ويمنع لم يقل في جرح لان هو لا يخرج عن جرح اصطلاحا بل يخرج عن معنى المنع المحض صرح به صاحب البيع  
حيث قال المراد به حقيقة الجرح وهو المنع الشرعي الذي يمنع نفاذ التصرف الما يرى ان المعنى لو اقر بعد  
الجرح واصاب في الفتوى جاز ولو اقر في قبل الجرح واخطا لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بجرح نفاذ به  
فقل انه لا يبرأ به الجرح حقيقة وانما اراد بالمنع المحض اي يمنع هؤلاء النفاذ عن علمه حاشا لان المنع عن ذلك  
من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يذره لتناقض يعني بين قوله اسباب الجرح ثلثة وبين  
قوله ان هؤلاء الثلثة يخرج مقتبا من سوا الذي يعلم ان س الجرح قال في الجرحه من الشيء يخرج مجونا اذا  
صلب وعقل وقولهم جرحا من كانه اخذ من غلط الوجه وقلة الجيا وليس يولي محض ومطيط  
وكما مضى سوا الذي يكاري الدابة وياخذ الكبراة فاذا جازا وان السفرا دابة له ولما مال الكسر  
به الدابة فانقطع الكسرى عن الرفقة فان بلغ اي القبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله اتفاقا لقوله تعالى  
ولا تؤتوا السفهاء اموالكم الى قوله فان اتهم منهم رشدا حتى يبلغ غيبا وعشرين سنة فاعند  
وعند ما لا يدفع ماله اليه ابد حتى يونس من الرشدة ولا يجوز تصرفه فيه لطاهر النص المذكور اتفاقا  
ان هذا السن منقطة الرشدة لانه حال كاله فيدور الحكم فيها وضع تصرفه ولو كان من التصرفات  
المحققة ضررا قبله اي قبل الجرح وبعده اي بعد البدوع السن المذكور يسلم اليه ولو لم ير رشدا لان العبرة  
بالدليل الرشدة لا الحقيقة وسبب القاضي المرديون حتى يسلم ماله ليدنه لم يقل يبيع ماله ليدنه لان  
البيع لا يقول بالجس للبيع حتى قال في رد قولنا حتى يجس لاجل الجبس لقضا الذين لا البيع والتفصيل  
يطلب من الهداية وشروحه وقضي دراهم دينه من دراهم وبيع ونايته لدرهم دينه وبالعكس احتجنا  
لاننا متخذان في الفتية والقياس ان يبيع احدهما لاجل الآخر لانها مختلفان لا عارضة ولا عقا  
وقال اذا امتنع المدينون بعد ما افلس باحاطة الديون بماله حتى يحتاج الى تقسيم الغوابة عن البيع  
والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقضي دينه بالخصص ومن افلس ومعه اي في قبضه باذن البيع  
عين شره ولم يؤد منه لم يذكره القيد اكتفا بما فهم من قوله في بيعه لزوج الغوابة وقال الشافعي في  
القاضي المشتري يطلبه ثم للبايع في الفسخ **فصل في بيع الغلام بالارال لم يذكر**

ليس



الا حلال والاحبال لان البدوع عندما يتحقق الارزاق الجارية بالجيش والجل فان لم يوجد شيء  
 له ثمانية عشرة سنة ولما سبغ عشر سنة وقال فيها بتمام خمس عشرة سنة وبقيت قال صد  
 الاسلام والفتوى في زمانها يجب ان يكون على قولها لقصور اعمار اهل زماننا وادنى مدة ثمانية  
 عشرة ولما سبغ سنين فان استقامت لا بلغنا صدقها وما كان بائع مكنا **كتاب**  
 الماذون الماذون العتبر هنا كالمخبر في التجارة لانه من هذا القيد لان المخبر لا ينفك عن العبد الماذون  
 في غير باب التجارة واسقاط الحق في حق المذوق لا يقع الاختصاص باذن العبد غير صحيح  
 لان حق المولى لا يخط بالاذن ولذلك يؤخذ من كسبه جبر على كسبه والمسقط هو المولى  
 ان كان الماذون رفيقا والمولى ان كان جبا وعنده زفر والنفق هو كسبه وانما يقصر العبد  
 عطف على المعنى فكانه قال اذا اذن المولى ينفك العبد من المجر يقصر وانما خص البيان بالحق  
 الحال فيه والآن حكم مشترك لنفسه بالية ولهذا لا يرجع على المولى بالحق من العهدة ومن قال بالية  
 بوكيل والكيل هو الذي يقصر لغيره لم يدركه ان قصد المجر لا يبيع الكلام والى فلا يتم المرام  
 كما لا يخفى على ذوي الافهام فلا يرجع بالعهدة على كسبه ولم يوقت عليه مجموع المعطوفات من شفع  
 على مجموع جزف التعريف على التوزيع فان عدم الرجوع لكون الماذون كالمجر وعدم التوقيت لكونه  
 اسقاطا فان الاسقاط لا يوقت الا انه اخذ من قوله يقصر العبد بنفسه بالية لان ظهور  
 التوزيع الاول بواسطة العبد اذن بوجاهة دون حتى يخرج عليه توزيع على قوله ولم يوقت وقوله في  
 شفع على قوله لم يوقت فيشاكه على التوزيع على ان اسقاط الحق فان اسقاط حق البيع اطلاقا غير  
 ذلك القيد فلا يخص بقرق والمراد ان اذا اذن في نوع من التجارة يتم اذنه في انواع وفيه خلا  
 الشافعي وثبت ولالة فبعد اه سبغ وشترى اذ لا يوق بين ان يبيع عينا مملوكا للربا او  
 للاجنبي اذ به او بغير اذ به يباح صحيحا او فاسدا وسكت ما دون وفاء للغير خلا لما ذكره والشافعي  
 وصريحه فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه بين الحكم في صورة الماذون المطلق عن قيد عموم القصور  
 لعدم الحكم في صورة الماذون المقتيد بعد العموم والخصوص بطريق الدلالة والحكم الماذون المقتيد

عطف  
 انما اطلاقه

المقتيد

المقوم

المخصوص قديين فيما سبق فلا يذهب المولى في الحكم عنه بطريق المقوم فان العبرة بالمقوم  
 عند عدم الصريح بخلافه ومن ذهب عليه هذا قال ما اذا اذن العبد للمولى الا الضلال فيبيع وشترى ولو  
 بغير فاش لانه من باب التجارة وقال لا يبيع بالعين العائش لانه تبرع ويملكها ويوزن  
 ويرهن ويتقبل الارض اي باخذها قبالة بالاسم التجاري والمساكات وباخذها فاعه وشترى  
 يزرعه ويشركه عتبا انما قال عتبا اقرارا عن المفاوضة ويدفع المولى لا يباخذ مضاربة و  
 يسافر اى يستأجر شيئا كالاجير والبيت وغيرهما ويوزن نفسه خلافا لشافعي وقوله بوجه  
 وعقب ودين ويهدى طعاما يسير اذ قوله طعاما ما اشارة الى انه لا يجوز ان يهدى من غير المالك  
 اصلا ويضيف من بطوعه ويخط من الثمن لعيب قدره عند ولا يترفع رقيقه وقال ابو يوسف  
 يزوج الامة لانه تحصيل المال مما فعله فاشبه الاجارة ولما انه ليس من التجارة ولا يجازى  
 ولا يعق اصلا ولا يتوض ولا يهب ولو بغيره وقالوا لا يابس لانه يصدق شى يسير  
 بيت زوجها الماذون عادة وهذه المسئلة ليست من باب كسبه اذ ذكرت لكسبه وكل  
 دين وجب تجارته او بما هو من مضافا كسبه وشرا واجارة واستجار وعزم ودية وعصب طاعة  
 جده وعق وجب بوطى مشترية بعد الاستحقاق يتعلق بكسبه الذي حصل قبل الدين  
 او بعده وبما ائتم اي وهب له وقيل الية ثم برقة قال في التبيين يدا بالكتب لانه هو  
 على المولى مع ايقاض الغرامة وعند الغرامة يشترى من الرقبة وفاء للضرر عن الغرامة يباع فيه وتم  
 ثمة بالخصص الا ان يعنيه المولى وقال زفر والنفق في البيع هو الدين كمن يباع كسبه لان  
 غرض المولى حصول المالك لا كسبه مال قد كان قسمة الاشارة الى وجه قولنا لا باخذة سبغ  
 منه قبل الدين وطولب بائني اي طولب العبد بما بقى عن الدين رايدا عن كسبه وثمة بعد عتقه  
 ولست اخذ غلة مثله مع وجود دين وما زاد للزوم فخرج ان اذن وقال زفر والنفق في البيع  
 لان الباقي لا ينافى ابتداء الماذون فلا يمنع بقاءه وهو دونه اولي ولنا ان دالة المجر فائمة  
 لان المولى لا يرضى باسقاط حقه حال غرقه اما اذا اذنه بغير كسبه فيكون كسبه او مات سيده او جن

الفتوى بسلامة  
 قولنا يذهب المولى في الحكم عنه



متطبقا او الحق بدار الحرب مرتدا او جرح عليه بشرط ان يعلم هو واكثر اهل بيته ان شرط الاول  
 الضرر عنه فانه يلزمه قضا الدين من خالص ماله بعد الحق وما مضى به. والا شرط الثاني فلهذا  
 من الناس وانما بشرط الثاني اذا كان لا اذن شيئا والامة ان استولوا وقالوا لا يجوز الا  
 الاستيلاء ولا يجوز اذن المستولون واليه ان فيه دالة الجرح لكن اذا انما صرحا فبغيره ولا  
 لان وبرا ومن قيمته للغير اي في صورة الاستيلاء والذين ان كان عليهما دين فخط غم السيد  
 قيمته ولا يوزن ما زاد على القيمة لانه لم يجس الا الرقبة فعليه قيمتها ولو جرحا فان ما معه امانة  
 او دين عليه صح وقال لا يبيع لان المصحح لا يفره ان كان هو الماذون فغدا لا يجر وان كان السيد  
 فالجرح ابطاما وله ان المصحح اليده يقيه ولو لم يمل دينة ماله وبقية لم يملك سيده ما معه وقالوا  
 لان الرقبة ملكه فكذا الاكساب ولان ملك المولى انما ثبت خلافة عن العبد عند رآه  
 عن حاجته لملك الوارث وهو مشغول بما بقي من شئ وهو ان لا يمشي فيه بما ذكره كون  
 الرق ما نفع عن الارش فلم يبق عليه باعناق سيده فخرج على ما سبق وقال لا يعلق لانه  
 ملكه ويضمن السيد قيمة للزوما ان كان موصرا وان كان مجسرا فلم ان يضمن العبد الحق ويرجع العبد  
 بذلك الى المولى ذكره الكرخي في محضره ويعتق ان لم يخط دينة اي رقبته وكسب جميع اي الماذون  
 من سيده بمثل القيمة لعدم التهمة لا باقل لان فيه نعمة فلا يجوز وهذا لان حق الزوما تعلق بالمال  
 لان يطل حقه وقال لان باع من المولى جازا لبيع فاشت كان الغبن او يسير او كهن بخير بين  
 ان يزيل الغبن وبين ان ينقض البيع لان في المحاباة ابطال حق الزوما في الالية وسيد  
 بمثلها لان اكثر لان المولى اجنبي من كسبه عدة اذا كان عليه دين والكلام فيه وعند ما جاز  
 البيع بعبد الغاية وقد وجدت فان المولى يستحق اخذ الثمن والعبد المبيع فثبت لكل منهما مال  
 يكن ثابتا قبل ذلك فافاد فلو جاز به اي بالكثر خط الفضل او ينقض البيع اي يور السيد بان  
 بفعل واحد منها وبطل نعمته لو سلم فيسقط فيه وله جس مبعه لئلا يسيده ولا يجنس المبيع  
 لقبض الثمن فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ابطال حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمولى

أقر

لا يستوجب على عبده دينا في بطل الثمن وضح اعطاء مديونا اي عاق المولى العبد الماذون حال كونه  
 مديونا سواء كان الدين محبطا او لم يكن لان ملكه فيه باق وضمن السيد الاقل من دينة وقيمة قال  
 في شرح الطحاوي والغزالي بان شأوا ابتعوا العبد بالدين فان شأوا ابتعوا المولى الاقل من قيمته  
 ومن الذين امتنعوا ان يضمن الدين اذا كان هو الاقل لان حقه ليس لانيه وتضمن القيمة اذا كانت هي  
 الاقل لانه تعلق حقه بالرقبة وهو الثمن وهو افضل دينة اي ضمن الماذون الذي عتق ما زاد على القيمة  
 من الدين فان بيع عبده دون محبط برقبته وعتبه المشتري انما يقيه بهذا لان الزوما اذا قدر  
 على العبد كان لهم ان يبطل البيع الا ان يقض المولى ديونهم لان حقه تعلق برقبته اجاز للغير  
 وله ثمنه او ضمن المشتري او الباع قيمة فان ضمنه اي الباع وزد عليه ببيع يرجع على الغير اي حقه  
 الباع على الغير بقيمة وعاد حقه اي حق الغير في العبد فان باعه سيده بدينه فانه في العبد  
 يظهر في المسئلة الآتية القابلة ولا يحاصم المشتري منكرا فانه في مفهومه على انه يحاصم موقفا فلا يبرن  
 فوض العلم حتى يفسر تصوير الكا مرة والا مرة اخرى فلو غير ربيعة ان لم يصل ثمنه اليه انما  
 هذا الشرط لانه اذا وصل الثمن اليه لا يكون له حق الرد للبيع لان قبض الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا  
 كان فيه محاباة اذح له ان يقول انما قبضت الثمن لا اعتقادي انه تمام القيمة ولذلك قال وان وصل  
 ولا محاباة لاجت لم كيف مجرد وصول الثمن بل ضمن اليه عدم المحاباة في البيع كذا ينبغي ان يلاحظ  
 في هذا المقام ولا يلتفت الى في الشروح والحواشي من حش وى الا فقام ثم ان كانت فيه محاباة فاما  
 ان يرفع المحاباة او ينقض البيع ولا يحاصم المشتري منكرا ودينه ان غاب بايعة لانه ليس خصما وقالوا  
 يوسف هو خصمه ويقض للغير بدينه لانه يدعي الملك بنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه ولما ان  
 الدعوى تضمن فسخ العقد وفي الفسخ قضا على الغائب ولو اشترى عبدا وباع ساكنا عن اذنه و  
 جرحه فوما ذون عبدا قد تم مبرا وباع واشترى فوما ذون سواء قال انما ماذون في التجارة او  
 سكت عن الماذون والجرح لان تصرفه دليل الاذن بل لان المقام مقام الضرورة وآدم المسلم محمول على  
 الصلاح فيجمل عليه فروق كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد في المسئلة من تقييد العبد المسلم ولا يبيع

شأن المسئلة



لديه الا اذا اقر سعيه بانه اذا الدين لا يظهر في حقه اذا لم يقر بالاذن والمعاملون لم يقر  
المولى وانما تقرر ولا اعتبار على ظاهر الحال وتصرف القبي ان نفعه كالسلام والانتساب صحيح  
اذن وان ضرر كالتلاق والاعتاق لا اذن اذن به وما نفع وضرر كالباع والشرا علق باذن  
وليه اكتفاء بالاية القاصرة في النفع وكثرة الكاملة في الضرر ودفع الضرر بانضمام راي  
المولى والمزودة بينهما وعند ان نفي لا يبيع تصرفه باجارة المولى وكذا لا يبيع سلامه ونظر ان  
يعقل البيع سائبا للملك والشري جالب له ووليته ابو نعم وصية بعد موته ثم دمجها في ان  
المالك ولا وصية ثم وصية بعد موته ثم القاضى او وصية ايها تصرف يبيع واصناف الوضى في القاضى  
باجبار ان وصاياه للاب او لجد ثابتة من جهة والافاق ايضا الاستحسان بعد الموت هو  
يتصرف حال حية القاضى ولذلك لم يقل هنا ثم وصية ولو اقر اي الضمي المادون بالتجارة بما  
معه من كسبه لانه من تمام التجارة ولو لم يصلح لا يعامل الناس او اذنه صح لان الجار يرفع بالان  
فصار كالبائع فصح اقراره بالارث في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا يبيع في الارث لان صحته  
في الكسب لا ذكراته من نواحي التجارة والارث ليس منها **كتاب**  
العصب هو في اللغة اخذ الشيء ما كان او غير مال من الغير على سبيل القلب وشراؤه مال  
فلا يتحقق في الميتة ولا المستوفى فلا يتحقق في مال الميتة بل اذن من له الاذن اذن غيره  
الوديعه وانما لم يقل لما اذن مالكه لان كون المأخوذ ملكا ليس بشرط لوجوب الضمان فان  
الموقوف مضمون بالانفاق وليس يملكه اصلا صرح به في البدائع بزيادة في غير الغير  
لا بد من هذا القيد على اصل الشجين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد على كسقف علفه  
قلت هذا القيد لا يتحقق في العصب عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب  
بل ملحق به في اجراء احكامه عليه على اشبه اليه في المحيط واعلم ان الشجين اعتبر في العصب  
اليه المحقة باثبات اليد المبطله بفعل العين ومحمد الكوفي بالارادة اليه المحقة تطلقا وانما في  
الكسب باثبات اليد المبطله وينتفع على هذا ما قيل منها ان زوايد المصوب لا يكون مضمونة

فلا

خلافا لما في الحق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يقبض على  
عدم تحقق الارادة بفعل فيه لان يد المالك لا يزول الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لانه العفا خلافا  
وانما في الحق مطلق الارادة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستخدم الفقه وحل اليد  
لاجله على الباطن اذ الاولين اثبت في اليد المضمومة ومن ضروره ازالة يد المالك بخلاف الثاني  
فان الجلبوس عليه ليس تصرف فيه فان قلت ليس بصديق الحد المذكور على السرقه قلت نعم لان  
في السرقه خصوصية بها كانت من جهة اسباب الحد فدخل سائلها بتلك الخصوصية في الحد وذلك  
لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في العصب كاشراء من الفضولي فانه عصب مع انه مذكور في باب  
من كسب البيوع فانه من خصوصية بها ضارت من سائلها ومن ذهب عليه هذه الواقعة تصدى  
لاخراجه عن حد المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الحقيقة ولم يدر انه يخرج عنه افراد العصب كما أخذ  
مال غير محرر على سبيل الحقيقة فحكمه الاثم ان علم وره العين فائمه في مكان عصبه تفاوت القيمة  
الا ما بين والغرم بالكلية علم اولم يعلم لانه حتى العبد فلا يتوقف على العلم ويجب التمسك في التمسك فان قلت  
يشكل هذا اذا عصب المسلم ثم الذي والتلف فان الواجب قيمتها مع انما من ذوات الامثال  
بل الواجب فيه ايضا التمسك قال ان طغى في الاجناس لو انلف المسلم على التمسك في اعلية قيمتها ومنا  
يسقط القيمة ما وجب عليه بالانفاق بالمسلم على الذي عفا الواجب على التمسك كالمكيل والموزون و  
العددي المتقارب المراد بالموزون لا يخرج منه الضمة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابلة بالتميز  
مبنيا على الوزن فيمثل القيمة والقدر ليس منه ومن قال ان الخالف المكيل والعددي ايضا كذلك  
اركنب بالاحاجة اليه ولم يدر ان يصح قيد المتقارب لان ما يكون مقابلة بالتميز مبنيا على  
لا يكون متقا وتاما فان انقطع التمسك فقيمة يوم كقيمتها لان القيمة يجب يوم الخصومة هذا عذره وعند ابي  
يوم تحقق السبب وهو العصب فانه اذا انقطع التمسك التمسك لما لا مثل له وعند محمد يوم الانقطاع لان  
ينتقل الى القيمة قبل في تضعيف قول الفرح انه لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة يعتبر كغيره  
وقلتها وهذا في العدم متعذر ومتعذر ولكنه ضعيف لان هذا الانقطاع على ما ذكر في سلم الذخيرة ان

ان استطاع جنة لان العجز والاعتراف



لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت واما ما قيل لم ينقل الى القيمة في يوم  
الانقطاع اذ لم يوجد من المالك طلب فموجب ان يخرج عما تمك به محمد مذكورة النهاية ووجهه  
قيمة يوم غصبه كالعدوى اي الذي يعيد ويكون افراده متفاوتة لا الذي يقابل باليمن مينا على  
لان قيد التفاوت ياباه على ما ثبت عليه فيما سبق ثم انه لم يقل وهو العدوى لانه غير منحصر فيه  
فان المذروعات ايضا منها فان ادعى المالك مرتبطا لا تقدم من وجوب رد العين فانه  
حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالبذل من المثل والقيمة وشروط كون المقتضوب ثقلنا فلو غصب  
عقارا او ملك في يده لم يضمن قدر اصله وما فيه من خلاف محمد والشافعي والاشارة الى ان  
الخلاف وضمن ما نقص بفعله كسناه وزعمه لانه خلاف والعاقبة يضمن به وان لم يضمن بالغصب  
عندما وباجارة عيده غطف على قوله بفعله اي ان استغل المقتضوب بان كان عبدا مثلا  
فقصه الاستغلال ضمن النقصان ويصدق باجوره واجر استعاره ويرجع حصل بالتصرف في مو  
او مخصصه شيئا بالاشارة او بالاشارة غطف على قوله بالتصرف بدرام الوديع او الغصب  
يعني يصدق الرجح الحاصل فيما اذا كانا متعينين بالاشارة وان لم يكونا منه فانما يصدق ان  
لو اشترى اليها ونقدتها وان اشترى اليها ونقدتها او لا غير اطلاق ونقدتها اي لم يشترها  
بل قال اشترى بالف درهم ونقد من درهم الوديع او الغصب لا اي في هذه الصور الثلث  
فيطيب الرجح له ولا يصدق هذا على قول الكرخي وبه يعني وفي البيتين قال شيخنا لا يطيب كمال  
وهو انما روي اطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة يدل على ذلك واذا بعضهم الفتوى على قول  
الكرخي في زماننا لكثرة الحرام فكل على قولنا وعندنا بوجه لا يصدق شي منه وان غصب  
فغيره زال منه واعظم منافعة ملكه باجل قبل اذ ابدله لا يحل له الانتفاع حتى لو دى به لكان  
والقياس ان له ذلك وهو قول الحسن وفرق ثبوت الملك من المصالح لاشارة وطرحا او شيئا  
او طين بر ورعه وجعل حديد سيفا وصرا انا والبا على ما جاز في غيبة غلبة تجلب من بلاد  
الهند ويستعمل في ابواب الدور وبنائنها واساسها ذكره في غاية البيان ولين لانه اخذت منه

صحة

مؤخر

منقوبة صير بها حق المالك ما كان وجهه وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك عنه لان العين  
باق ولا يغير فعل الغاصب لانه يخلو فلا يصير بين المالك واعلم ان هذا الحكم ذكره الشافعي  
اذا كانت قيمة البنا اكثر من قيمة التاجه واما اذا كانت قيمة التاجه اكثر من قيمة البنا فلم يزل ملكا  
كذاته الذخيرة وان ضرب بخرين درهما ودينارا او انا لم يملكه وهو ملكه بلا شيء ذاعده وعند  
يملكها الغاصب وعليه مثلما قيسا على غيرهما وله ان العين باقية من كل وجه لا يرى ان المالك  
باق ومعناه الاصل الثمينة وكونه مؤثرا وانه باقية حتى جرى فيه الربا باعتباره واذا خرج ثباته  
غير طرأ المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكذا لو فرق ثوبا وقوت بعض  
العين وبعض نفعه لملكه فانه لو قوت كل النفع ضمنه كل القيمة وفيه نقص ولم يفتش ثباتها  
ضمن ما نقص ومن بنى في ارض غيره او غرس او اقم القلع والرد قال الزاهد في شرح القدر في  
نقله صاحب المحيط عن فتاوى خواهر زاده اذا كانت قيمة التاجه اقل من قيمة البنا ليس له  
ان ياخذها وان كانت اكثر فله ذلك وفي التاجه ورغم ان هذا هو المذهب قال شيخنا لا يقرب  
ما ذكره محمد ان رجلا انسا ان يملك لؤلؤة الغيرة نظر القيمةها وبخير صاحب المالك والمالك  
ان يضمن له قيمة بناء او شجر او بقلعه ان نقصت به اي ان نقصت الارض بالقلع ثم يدين طريقه  
قيمة ذلك فعليه فيقوم بالبناء او شجر ويقوم مع احد ما سمي القلع قيمة المبنى القلع باكان او شجر  
اقل من قيمة مملو ما مقدار اجرة القلع فيضمن الفضل وان حر الثوب او صرة او ثوب السويق يضمن  
ضمنه قيمته ايضا وبمثل سويقه لانه مثل بخلاف الثوب فياخذ فيه القيمة واخذها وغرم ما زاد  
الصنع والسمن وان سود ضمنه ايضا واخذ ولا شيء للغاصب ذاعده وقال الثوب  
كالشجر وقيل هذا الخلاف عصر وزمان وقيل ان كان ثوبا بنقصة التواو فون نقصان وان كان  
ثوبا يزيد فيه التواو فوكا طرة وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يملكه ويامر الغاصب بقلع  
الصنع بالقدركم ان عاير افضل التاجه لان التميز يمكن بخلاف التميز لان القيمة متقدر  
وان ان فيه رعاية الجانبين والحجرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل بخلاف التاجه لان

ملكها



انقص بعد النقص ما الضعيف شي **فصل** لو غيب عصب وضمين للمالك  
 قيمة ملكه خلافا لما في ما خزان العصب محظور فلا يكون سببا للملك كما في المذهب ولنا انه ملك البديل  
 بحاله والميل الى بل للنقل من ملك الى ملك فيملكه وفي الضرر عنه بخلاف المذهب لانه غير قابل للنقل  
 وصدق الغاصب في قيمته مع خلفه ان لم تنجم حجة الزيادة فان ظهر وقيمة اكثر وقد ضمن الغاصب  
 اخذ المالك ورد عهده وانقض الضمان وان ضمن يقول ما لك او حجة او يكون غاصب فهو لا  
 خيار للمالك لانه قد تم له الملك بسبب انقضاء رضى المالك حيث ادعى هذا المقدار ونفذه  
 ضمن بعد بيعه لا اعتاقه لم يقل لا اعتاق لانه ينفذ اذا كان من المشتري من الغاصب الذي ضمن  
 بعده لان الملك المستند كاف لفاذ البيع دون الاعتاق لانه منقوض باعتاق المشتري من الغاصب  
 بل لان الغاصب غير موضوع لافادة الملك ونزاد العصب متصلة كالسهم والحسن ومنفصل  
 كالولد والشر لا يضمن الابا لتدعي او البيع بعد الطلب وقال في مضمونه وقد مر ان هذا ينبغي  
 على الاختلاف في هذا الغاصب وضمن نقصان ولادة معه وجبر بولده بقي خلافا لروايات  
 فان الولد ملكه فلا يصح جابر الملك ولنا ان سبب الزيادة والنقصان شيء واحد وهو الولد  
 او العلوق وعند ذلك لا يبعد نقصانا ولا يوجب ضمانا ولو زعمنا بانه عصبنا فذمت طامنا  
 فولدت فماتت ضمن قيمتها يوم حلفت وقال لا يضمن يعني جميع قيمتها ولكن يضمن نقصان  
 الجبل لهما ان سبب التلف وهو الولادة حصل عند المالك بعد صحة الرد من الغاصب لان العيب  
 لا يمنع صحة رد الاصل فخرج عن حجة رد الاصل وتبقى حجة النقصان العيب كذا في المحيط ولنا  
 ان عصبها وما انعقد فيها سبب التلف ورتب فيها ذلك فلم يوجب الرد على الوجه الذي اخذ  
 ثم يصح الرد بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالعصب بل بقي ضمان العصب بعد رد الرومنا فمات  
 عطف على الحرة استعمله وعطلة وعندنا ان في مضمونه بوجوب النقل في الصورين وعندنا ان مضمونه  
 في الاولى دون الثانية وعدم الضمان عندنا لعدم التقويم فان تقويمها في العقد ضروري وانما  
 في المثل وضمروا ان تلفها الذي ضمن خلافا لما في ان الذي تبع المثل فلا تقوم في حقه

وان ائتمروا على اعتقاده ولو عصب عزمهم فملكها بالقيمة له سواء كان مالا كادوا  
 فيها حظه او ليس من المثل بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا شتمه ونكر في المحيط او قبل بعتة قد  
 به اي بالقيمة له كالزب والشمس اخذها المالك بلا شيء ولو انفقها ضمن ولو خلفها بغير  
 كالمالك الكثير والمثل ملكه والكتف عليه هذا اخذها المالك واعطى ما زاد المثل فيه ان كان الخليل  
 بالمع وان كان بالمثل فكذا اخذ به يوس وعنه محمد ان كان خلفا من عصبه يصير ملكا للغاصب  
 ولا شيء عليه وان كان خلفا بعد زمان فهو بينهما على قدر كيهما قال ابو الليث وبه نأخذ وذكره في  
 الحاشية ولو دعي بالجلد اي بشي لا قيمة له كالتقريب والغرض اخذ المالك وبيع ما زاد الدرع و  
 ضمة قيمة اي قيمه الجلد وللغاصب حصة يعني اذا اخذ المالك اخذه ودفع ما زاد الدرع حتى اخذ  
 حقه كمن جسد المبيع للمتابع لاجل الثمن فان ملك في يده سقط عن المالك قيمة الزيادة كذا في المحيط  
 ولو انفق لا يضمن قيمة الجلد للمالك عنده وقال لا يضمن الجلد مبدونا وبعطية المالك ما زاد الدرع فيه  
 لانه باق على ملك المالك حتى كان له ان ينفذه وهو مال متقوم فضمة مبدونا بالاسملاك و  
 يعطيه ما زاد الدرع وله ان تقوم حصل ببيع الغاصب وضمنه متقونة لست حاله مالا متقونة  
 ولنا ان كان له ان يجس حتى يتوفى ما زاد الدرع فكان وقاله والجلد تبع لنا في حق التقويم  
 الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا التابع اذا ملك من غير صنعة ومن قال ان الاصل اذا خسر  
 او دعي بمالا قيمة اخذها المالك لان الاصل حقه وليس من الغاصب سوى العمل ولا قيمة له اما  
 اذا خسر او دعي بغيره يصير ملكا للغاصب ترجحا للملك المتقوم على غير المتقوم والفرق  
 ح بين المثل والتبع الجلد ان المالك يأخذ الجلد ولا يأخذ المثل لان الجلد باق لكن زال عن الجسد  
 والتبع ببقية بل صار حقيقته وانما لا يضمن الجلد عنده اذا تلف لانه عصب جلد غير  
 ولا قيمة له والضمان يقع المتقوم لكن العين اذا كان باقيا لا يشترط فقد اخطأ في مواضع من كلامه  
 الاول في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك ان الجلد لا يصير ملكا للغاصب بالبدل باعده صرح  
 في المحيط حيث قال ان الغاصب وان احدث وصف المالة في الجلد لكن لم يملك الجلد من

هذا امر الموضع الى اخطاها  
 عند الشتر بعتة متقونة



فلم يملك الجدة وآث في قوله بل ضارت حقيقه اخرى فانه لو كان كذلك لكان الغاصب مالكا  
 له سواء غلبها بالقيمة او بالقيمة له وليس كذلك فانه صرح في المداية بان التحليل تطهير له بتملة  
 غسل الثوب الجبس فيبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التحليل على ما نقل عليه في باب  
 من اهل الكفر من المبيوط وآث في قوله لانه غصب جلد غيره بوجوه وذلك ان ما ذكر من العقد فانه  
 بعينها فيما اذا ائلفه بعد ما دفعه بالقيمة له مع ان الحكم خلف عنها فيه لوجود الضمان فيه عند  
 الصبيح ما في المداية وقد ذكرناه فيما سبق **مترجم** في تعريف الموقوف نوع من الطلابة يتخذها اهل  
 الدين والمغلف من آلات التي يضرب بها وواحدة من الوقوف ذكر في الموقوف ارضان في  
 خشباً منحتا وذكر في الشفع خشباً الواحاً كذا في البدايع وقال لا يضمن اصلاً واما طبل النواة والشد  
 الذي يباح ضربه في الجرس فيضمنون بالاتفاق واما لم يقل سلم كما قال صاحب المداية لعدم  
 بين كونه له وكونه كذا قال في سير المحيط وكذا المرامير والطنابير ومن كسبه شيئا من ذلك لم يضمنه  
 لان هذه كبيرة في الايمان كلها ولم يقر واعلمنا واراها سكر ومنصف وفتح بها خلافاً لما  
 الموضعين وفي ام ولد غصب وملك لا يضمن بخلاف المداية لان المداية تقوم لأم الولد عند  
 وقال لا يضمنها المتقومين ومن حل قيد غيره او رباطاً به او فتح باب اصطبلها او فطس  
 فذهب خلافاً لما في الجرد ان الطائر يحول على انقار قلنا انه توسط فعل المختار او سعى الى سلطان  
 من يوفيه ولا يدفع بل ارفع او من يفسق عطف على من يوفيه ولا يمنع بهنية او قال مع سلطان  
 وقد لا انه وجد ما لا يجوز شيئا لا يضمن ولو غرم البتة ضمن وكذا لو سعى بغير حق عند محمد زوجه  
 وبه يعني وعندنا لا يضمن البتة لانه توسط فعل فاعل مختار **كتاب الشفعة**  
 هي في الشرع ملك مبيع عقار قيد به وهو كل مال اصل وقوار من ضيعة ودار لان الشفعة اصاله  
 انما يثبت فيه وما في معناه كالمعدون في التحفة جبراً يعني لا يعتبر اختياره لانه يعتبر عدم  
 لم يقل على مشترية لانه قد يكون على بايعه كما اذا اقر البايع بالبائع واكثر المشتري قال في الفتاوى  
 الصغرى ان الشفعة بعقد زوال الملك على البايع لا على ثبوت المشتري ولما ثبت اذا باع

حيث قال اذا وكل المداية من مبيع  
 حرز بغيرها وضارت خلافاً لان يضمنها  
 لان العبد باقية بعد التحليل الشفعة  
 باقية واما يضمن  
 الطم

الصارف

الجدا للمشتري بمثل ثمنه أي ما مثله في المداية كان كان مغايراً له في الصوة فيتم القيمة قال في  
 المحيط واذا وجبت الشفعة فان كان الثمن من ذوات الامثال وجبت بمثل وان لم يكن مثلاً  
 كالعبد والثوب وجبت بقيته وقال في ذوات الفعي ومالك يأخذ بقيته ويجب اي ثبت  
 بعد البيع لم يقل بالبائع لانه شرط والتبعب هو الاتصال وتبعب بالاشهاد اراوا بالاشهاد  
 طلب الموانبة وانا قال نستقر به لان حق الشفعة قبل من ثمن البايع لو اقر تبطل وانما لم  
 يوافق استقرى لا تبطل بعد ذلك ويملك بالتراضي او بقضاء القاضي قال في التحفة قالوا  
 ان حق الشفعة يجب عند البائع ويتأكد بالطلب ويثبت الملك بقضاء القاضي وبإقرار  
 من الخصمين بقدر رؤس الشفعة لا الملك خلافاً للثمن في التحليل في نفس المبيع ثم للمشتري  
 في حقه من قال نعم له في حق المبيع اضمه فيما حقه الاطهار واطهر فيما يكفي فيه الاضمار كما اشترى  
 والطريق فاحسين كشر نهر لا يجري فيها السخن وطريق لا ينفذ ثم لجأ مدا صبيح في  
 سكة اخرى كواضع جرج على غايطة انا ذكر ليعلم انه لا خليط وغداً في لا يثبت الشفعة  
 الا لاول ذكر في التحفة والمحيط والاسرار والابصاح وبطلها الشفع في مجلس  
 فيه بايع قال مشايخنا والصحيح ان يقول القاضي للشفيع متى اخبرت بالثمن ولا يفر  
 متى علمت به ثم ان اعتبار المجلس على اختيار الكفر في ذل الاصل عن محمد اشارة الى ذلك  
 وعند عامة علمائنا على العود كذا في الخلاصة لم يفت بغير طلبها الشفعة وكونه مثل انما طالب  
 او اطلبها وهو طلب موانبة اخذ وما من قوله عدم الشفعة لمن ائتمنا اي طلبها على سبيل  
 والمث رعه ثم تشهد بها اذا لم يكن طلب الموانبة عند العاقدين ولا عند الدار واما اذا  
 كان عند احد ما او عند الدار واشهد على ذلك فذلك يكفي وفيقوم مقام الطلبين عند  
 او على من له الملك او البعد قال في التحفة ان كان البايع لم يقبض بعد فاشفع بالجدا **مطالب**  
 البايع والمشتري والطلب عند المبيع او الاشهاد عليه لان المشتري مالك والبائع صاحب  
 يرفض من الشفع الخاصة معهما لتقل الملك والبعد فاما المبيع فيبقى الشفعة فيقوم الطلب عند

ض

الطلبية



مقام الطلب منها باعتبار الحاجة من مشتري او بايع فيقول اشترى فلان هذه الدار او بايعها  
وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طلب وانما هو هذا الطلب  
انما يجب عند التمكن من الاستدعاء عند الدار وعند صاحب الملك او صاحب اليد حتى لو تمكن  
ولم يشهد بطلت شفعة واذا كان في مصر اخر له الاجل بمقدار المسافة التي بينه وبين المصلحة  
وقع فيه البيع من المتعاقدين حتى يذهب اليه بنفسه او يبعث وكيلًا بطلب الشفعة والاشهاد  
عليه وذلك الاجل من وقت العلم بالبيع وطلب المواتية فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه  
ولا يبعث وكيلًا لمطالبة الشفعة بطلت شفعة كذا في الحنفية وفي الذمية ان لم يجد وكيلًا يرسل  
رسولًا او كتابًا فان لم يجد فهو على شفعة ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان داركم  
وانما شفعتها بداركم كذا في الذمية ان لم يكن الشفع شريكًا في نفس المبيع وان كان شريكًا فيه  
فصورة طلبه غير هذه فمرة يستدل بها اذا قبض المشتري المبيع وطلب الخصومة لا يتوقف عليه  
وهو طلب عليك وخصومة وتباضع لا تبطل الشفعة وقال محمد في رفرعه ذكر في البداية والمحيط  
اذا اقره شرا بغير من غير عذر بطلت وبه يعني ذكر القاضي فان في الجامع الصغير وصاحب المحيط  
ونقل صاحب النخاية عن شيخ الاسلام وفي الهداية الفتوى على قول الخرج وهو ظاهر المذهب فانما  
طلب سأل القاضي المضمي عن مال كنية الشفع الدار المشفوع بها فان اقره او برهن الشفع او  
نكل المضم عن الخلف على العلم بانه مالك كذا سأل عن شراء فان اقره او نكل عن الخلف على  
او السبب قد فرغ كتاب الدعوى ان في دعوى شفعة الجوار يخلف على السبب وبرهن الشفع  
قضى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فاذا انكر القول قوله مع يمينه وان لم ينكر  
التمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار قبض ثمنه فلو قيل للشفع  
اذا التمس فافرا لا تبطل المضم اي خصم الشفع البايع والمشتري ان لم يستلم احد ما بيده والاخر  
ملكه مخرج بذلك في المحيط والخفة والهداية فلا تسمع لبيته عليه اي على البايع حتى يحضر المشتري  
فيقضي بالشفعة ويخرج بحضوره وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البايع لزوال الملك واليد عنه

والهدية

والهدية على البايع متى يجب تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يرجع بالتمن عليه وشفيع  
خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة عنه وان اخلف الشفع والمشتري في التمن صدق  
اي مع يمينه لان الشفع يستحق الدار عند نقد الاقل والمشتري بكرة ولو برهنها فالشفيع لا يلزم  
ولا مكان صدق البينين ببيان العقد فربما في اخذ الشفع بالاقبل من عندنا وعندنا في كذا  
بيته المشتري احق لانه اكثر اثباتا وان ادعى المشتري ثمنًا وبأية قل منه بلا قبضة اي قبض  
التمن فالقول قوله مع قبضه للمشتري واخذ في حط الكل بالكل مثله حط البعض قد فرغ في المخرج  
وفي الشراء بتمن مثلي حقيقة وحكما وذلك لان من المثلي بالتحقق بغير المثلي كما لم يفرق حتى المسلم بغيره  
غيره بالقيمة ففي عقار بعقار اخذ كل بقية الاخر وفي تمن بوجوب الحال او طلب في الحال واخذ بعد الاجل  
قال فروان في قول القديم ان ياخذ في الحال بالتمن المؤجل ولو سكت عنه بطلت اي ان  
سكت عن الطلب وصبر حتى يطلب الشفعة وفي شراء ذمي لا بد ان يكون البايع ايضا  
ذميًا والا يفد البيع فلا ثابت الشفعة صرح به في المبسوط بخبر او خنزير والشفيع ذمي بمثل الخرومية  
الخنزير والشفيع المسلم بقيمة كل قيمة الخنزير بها يقوم مقام الدار لا مقام الخنزير فلذلك لا يلزم  
وفي ثبوت المشتري وعرضه بالتمن قيمتهما مقلوعين اي سخي القلع كافي الغصب وكلف  
المشتري قلوعهما وعن ابن يوسف انه لا يكلف بالقلع ولكنه بالخيار ان شاء اخذ ما بالتمن وقيمة  
البناء والغرس وان شأ ترك وبه قال الشافعي وما لك لانه ليس بمنع في البناء والغرس لثبوت  
ملكه بالبناء فلا يتعامل بالحكام العدوان وجه ظاهر الرواية انه يبي او غرس في محل يعلق به حق  
مساكنه للغير من غير تسليط من جهة من له الحق في قبض ورجع الشفع بالتمن فقط ان يبي او غرس  
يعني بعد اخذه بالشفعة ثم اسحقف انما لا يرجع بقيمة البناء او الغرس على الواحد لانه اخذ  
جبر لانه لا يتمشى فيما اخذ بالتراضي بل لانه ليس بمغزو والمشتري غاير رجوع على البايع لا يخرجه  
من جهة وبكل التمن ان غرت با وجف الشراي اشترى واخر غرت من غير وضع احد او بنا  
اجف الشراي فالشفيع ان اراد ان ياخذ بالشفعة ياقبض بتمن واخذ العروة لا يقبض بتمن

عند الاجل بطلت



ان لم يشتري البنا انما يأخذ بالحق لان المشتري قصد الاتلاف في الاول لم يبق  
سماوية ولا يأخذ النقص لانه لم يبق ثمنه في شرائه مع غير خيل فيها وذلك بغير التمراد  
لا يدخل في البيع او لا يخر عليها فانتمعه اخذنا بقره في الفصيلين وجعلنا اي يأخذ الشئ  
بجسمتها من الثمن ان خذه المشتري في الاول وبالكلف الثاني لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد  
فلا يقابل به ثمن من الثمن **ما في فيه او لا وما يطلها اي ما يكون الشئ**  
او لا يكون وما يبطل الشئ انما يجب قصدا انما قال قصدا لانما يجب تبعا في غير العقار كالمز  
والشجر في عقار ملك بعوض هو مال فائدة بين القيدين تظهر ما ذكر بعينه وان لم يقسم خلافا  
لثمن في لان الشئ لم ينفذ في نفسه عنده وعند المدفع ضرر الجوار كرجي ومام وبير لا في عرض  
وفلك وينا هذا اذا بيع للبيع مع حق القوار يمتح بالعقار ونخل بعا قصدا انما قال قصدا لانما  
اذا بيعا تبعا للارض يجب فيها الشئ وارث وصديق وبنو الابيض ودارس لان في  
القسمة معنى الافراز او جعلت اجرة او بدل خلع او علق او صلح عن دم عدا او مزا لانما لبت  
باموال ولا مثل لها حتى يأخذ الشئ بغيره فلا يمكن مراعاة الشرط وعند الشئ فيجب فيها الشئ  
لان هذه الاعراض متقومة عنده فتؤخذ بقيمتها عند تعذر الاخذ بمثلها ولكن ان يقوم المنافع  
ضروري فلا تظهر في حق الشئ وكذا الدم والعرق وان قبول بعضها مال كما اذا زوجه على دار  
على ان ترد عليه انما وقال لا يجب الشئ في حصة الالف او في حصة مائة وانه ان يبيع  
تابع فيه ولذا انعقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في الاصل فكذا في البيع او  
بيعت بخيار المبيع وما سقط جاز انما قال في لانه اذا سقط الخيار ثبت الشئ وفسر  
هذا قوله او بغيره فاسد او ما سقط منه اسباب سقوطه كثيرة منها ان المشتري فيها او رد  
بخيار روية او شرط او عيب بقضا متعلق بالاجر فقط بعد ما سلمت اي بيع وسلمت الشئ  
ثم رد المبيع بخيار روية او شرط كيف ما كان او عيب بقضا القاض فلا شفعة لانه لا يبيع  
ويجب برده بلا قضا يعني اذا روي بخيار العيب بلا قضا يجب الشئ وباقية لان المالك لا يبيع جدي

لانه اذا بيع

في حق الثالث والشئ في الشئ والشفعة لا يكون اي يجب الشئ له يدونا احاطة اليك  
برقة وكسب غير شرطه وقد ثبت على هذا فيما سبق في بيع كسبه ولست به في مبيعنا على  
به ليس ملك المولى اذ كان يدونا ولم يشرى او اشترى له يجب الشئ للمشتري سواء اشترى  
اصلا له او وكالة ولم يشرى له اي للموكل بالشر او فائدة انه لو كان المشتري والموكل بالشر  
شريكا ولذا اشترك في الشئ ولو كان هو فريكا ولو كان لدار جاز لا شفعة له  
مع وجوده لان المبيع سواء كان اصيلا او كيدا او بيع له اي وكل ما يبيع ودار الفوق على ان  
تبطل باطلما بالرجعة عن الدار لا باطلما بالرجعة فيها ثم ان المبيع اخبرنا في حكم العقد كالمبيع  
فذلك لا ينفذ في الوكيل الاصيل او ضمن المدرك لان الاستخلاص عليه ولا يبيع الا في دارا  
كان او دونه من طول هذا الشئ اي يكون طول ذلك القدر عام ما يلحق المحدثين به جديلا  
شفعة الجواز او اشترى سمانا بثلثين ثم باعها لالف السهم الاول في جديلا اخرى لا شفعة  
الجوار وي ان لم يشرى شيئا قليلا منها كسهم واحد من الف سهم مثلا بالف الدار عام بثلثين  
الباقية بغيره فاشفع لا يقدر على احد الشئ لالف السهم الاول فثمة ولا يرغب فيه كثره الثمن  
وانما لا يقدر على اخذ ما في الباقية لان المشتري صار فيه كذا في الباقية وهو احق من الجار او شر  
بثلثين ثم دفع عنه ثوبا بالاثنتين في جديلا اخرى بثلثين الجوار وغيره وحي ما اذا اراد بيع الدار بثلثين  
الدار بالف ثم دفع ثوبا بثلثين في مقابلة لالف فليس للشئ في الشئ الا بالف ولا يشر  
فيه ولا يكره في سقاط الشئ والذوق عند ريكوسه خلافا لما هو الاختلاف قبل الوجوب فاما بعد  
فكروا بما خلافا في ذلك شيخ الاسلام ويعني في الاول يقول الاول في الثاني يقول الثاني قال  
المخالف في كتاب الخيل لاني بالخيل ما يجل ويجوز وانما الخيل شئ يخلص الرجل من الخرام  
ويخرج بالاحلال فما كان من هذا لا بأس به وانما يكره من ذلك ان يخل الرجل في حق رجل حتى  
تبطل او يخل في باطل حتى يموته او يخل في شئ حتى يدخل فيه شبهه وتبطل ترك طلب المولية  
تركه بان لا يطلب في مجلس اخبر فيه ابيع او اشترى او الا الشئ او الشئ عند العقار وعند

ط

ي



اليد لا اكسنا وعند طلب الموثبة لانه غير لازم وتسليما بعد البيع فقط اي لا يبطل بالتسليم قبل  
البيع كقول من الباب والوصي هذا عند ما خلا فالحمد وفر لان هذا ابطال الحق البصري فلا يخرج لهما  
ان الاخذ بالشفعة نجارة فنزك الاخذ بها ترك التجارة فملك او الوكيل الوكيل بالشر تسليمه  
الشفعة صحيح بالاتفاق وكذا سكوت اعراض بلا خلاف واما الوكيل بطلب الشفعة فيجب تسليمه عند  
اذا كان في مجلس القاضي وعند ايمس بيع مطلقا وعند محمد وفر لا يبيع تسليما صدا لانه لا يضمن  
اخره به ولما انه وكيل بالشر لان الاخذ بها شر او الوكيل بالشر انه ان يشترى غير ان ايا يوسف  
يقول هو وكيل مطلقا فينفذ تصرفه مطلقا واما يقول انه وكيل بالخصومة ولا يضمن الخصومة الا للحكم  
القاضي وصلى منها على عوض ورد عوضه اي اذا صالح منها على عوض بطلت الشفعة وورد عوض  
لان حق الشفعة ليس بحق متفرقة في المجلس بل هو جزء من التملك فلا يبيع الا عيانا عن ولا يتعلو  
اسقاطه بالجائز من الشرط فبالفساد لا يبطل الشرط ويصح الاستقاط ويرد العوض ان كان  
ما خذوا والا فلا يجب تسليمه وموت الشفع لا المشتري اذا مات الشفع بطلت شفته ولا يورثه  
لانما لبت بالظان لا الشافي وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد  
القاضي قبل نقد الثمن وقبضه فابيع لازم لو رثته فبيع ما يشفع به قبل القضاء بها لزال سبب الشفعة  
قبل التملك وهو الاتصال بملكه الا اذا باع بشرط ان يرفعه لانه يمنع الزوال في الاتصال  
ان يبيع شراكم فيتم فظهر شرا غيرك او يبيع بالف فلم يكتف باقبل او يبيع او يورث او يورث  
متعارف بقيمة الف او اكثر فبقي له اي الشفعة ثابتة له في هذه الصور لان هذه الاشياء من ذات  
الاتصال وربما يكون الاخذ بها ايسر له وان كانت قيمتها اكثر فيكون له حق الشفعة وبغض كل  
لما اي اذا ظهر ان البيع كان بغض فبقي الف واكثر فانه لا يفي له الشفعة لان الشفع باخذ الف  
فان كانت قيمة الف قد سلم البيع به وان كانت اكثر فتسليمه بالف تسليمه بالكثر باطن في الاول  
ويشفع حصه احد المشتريين لا احد الباعين اي اذا اشترى جماعة من واحد فملك الشفع ان يخذ  
نصيبا عدمه وان باع جماعة من واحد فلا يخذ حصه ابدا بعين لانه لا يحقق في الاول وفيه الجار

لا يورث

لا في الثاني لانه تعليل بعدم الحكمة والتعليل بعدم الحكمة غير مقبول فكيف اذا كان بعدم الحكمة بل  
لان بناء تفرق الصفقة على المشتري فيقتضيه زيادة الضرر لان الشفعة عيب في الايمان المجتمعة وفي  
الوجه الاول يقوم الشفع مقام احد من فلا يفرق الصفقة والنصف موزع ما عامر واقصا  
اي اذا اشترى نصفان عامر وار قسم البيع والمشتري فالشفعة باخذ النصف مقرر لان القسمة  
من تمام القبض فان المتنازع في الشفع لا يقيم الا بالقيمة **كتاب القسمة** في الشفع  
جمع نصيب تابع في معين لا ينفذ له قبل القسمة وغلب فيها الا في الزيادة في المثل اياه ما يتم الذي  
حكمه وهو احد في المتعارف فان معنى الاقرار غالب فيه ايضا ذكر في الكافي والمباذلة في غيره فبال  
كل شريك حصته بعينه صاحبه في الاول لانه الثاني وان اصر عليه في متخير الجنس فقط عند طلب احد  
اي المبذلة غالبه في غير المتشكك والمجبر على القسمة فيما اذا كان متخير الجنس لانيه لانه باعيا رافيه من  
الاقرار على ان المبذلة ما يجري فيه الجبر في الجملة كاذن القضا الذين وينصب فاسم بزرقي من المال  
يقسم باجر وهو اوجب وان نصب باجر يبيع وهو على عدد الرؤوس وقال الاجر على قدر الانصاف  
لانه مونة الملك له ان لا يجر مقابل بالقيمة وهو قد نصيب في القليل وقد ينقص فيقتدر باعيا  
فما عبر اصل التميز ويجب كونه عدلا عالما بهما ولا يعين واحدا لهما لان الاخر يضيق على الحسن ويضيق  
الاجر غالب ولا يشترك القسام اي لا يترك القسام بشئ يكون كيلا يصير للاجر غالب وصحت برضا  
الشركا ولا يلزم عند صواحد من او جوده فان في لزومه لا بد من ارجاء القاضي وقسم تقلي بزعون  
شراة او ملكة مطلقا او اشره بينهم وعقار يدعون شراة او ملكة مطلقا فان ادعوا شراة عن زيد لا  
حتى يبرهنوا على موته وعدو رثته وقال لا يقسم كافة الصور الا في ملك المورث باق بعد موته  
فالقسمة قضا على الميت فلا بد من البينة بخلاف صورة الشراة لان الملك بعد الشراة غير باق للبائع  
وبخلاف غير العقار اذا ادعوا شراة لان القسمة تقيد بزيادة الحفظ والعقار محقق فيه فلا احتياج  
الى القسمة ولان ربهما انه اي العقار معهما حتى يبرهن ان لهما لاشيا اذا برهن ان معهما كان القسمة  
قسمة الحفظ والعقار غير محقق لهما فلا بد من اقامة البينة على الملك قبل ان يقول ببيع والناصح



قول الكل ولو برها على الموت وعد الوتره وهو معهم ومنهم طليل او غائب قسم وتقسيم من يتبع  
 له اي لواحد من المذكورين عبارة المداية والدار في ايديهم وضمير الجمع عائد الى الذين بنا على ان كل  
 الجمع اثنان يفتضح من هذا قوله وهو معهم غائب وارث وان برهن واحد اي ان حضرة واحد واقام  
 البينة لا يقسم الا بدينين لان الواحد لا يصلح مقايما ومقاسما ومخاضا او شرا وواعا  
 احد منهم او كان شئ من فهم منه بطريق الالة الحكم فيما اذا كان الكل مع فلا حاجة الى ذكر مع الوارث  
 الطليل او الغائب لا اي لو كان مقام الارث لا يقسم لان في الارث يتصب احد الوتره خصوصا عن  
 ولو كان في صوت الارث العقار او شئ من غير الغائب او الطليل لا يقسم ايضا لان القسمة تصير نصيبا  
 على الغائب والطليل من غير ضمير حاضر عنهما وتطلب احد منهم اي احد الشركاء ان يقع كل حصته  
وتطلب ذي الكثرة فقط وان لم يقع الاخر فعليه حصته اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه متعنت  
في طلب القسمة اذا فائدة له فيها وقال المصنف على العكس لان صاحب كثر يطلب خصة  
وصاحب القليل رضي بضره وقال الحاكم في مختصره يقسم بطلب كل واحد والذي اختاره لم يقل  
الخصاف وهو الاصح نص عليه في المبسوط ولم يقسم الا بطلبهم ان تضر كل واحد للقلة وفي المبسوط  
ح لا يقسم القاضي بينهم وقسم عوضا تحجبها لا الجنان والريق والجواهر والجمالم الارضا  
وقالا يقسم الرقيق بشرط ان يكون الكل ذكورا او انثى اذ كان في الغانية وطلب البعض كما يقسم  
والغنم وريق الغنم وله ان التناو في الادنى فاشترى ضاركا لا جاسا لمختلفة بخلاف الجوانات  
وفي الغنم حتى الغانمين والمال في الجواهر قد قيل اذا اختلف الجنس لا يقسم وقيل لا يقسم  
منها ويقسم الضار وقيل يجري الجواب على الطلاق ودور مشتركة او دار وضعية او دار وجاه  
قسم كل واحد ان كانت الذرة قريبة بان كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد عذره وقال  
الراي في ذلك الى القاضي ينظر الى اعدل الوجه فيمنه القسمة على ذلك صرح بذلك في المبسوط وفي  
ما في المداية والكافي ومن قال وقال يقسم بعضها في بعض فقد وهم وان كانت الذرة بعيدة اي  
مصرين قولنا كقوله ويصور القاسم ما يقسم ويغذله ويذرعه ويقوم بنا وق ويوزع كل بطريقه ومثله

بذلك

هذا بيان للافضل فان لم يفعل جاز ذكره في الكافي وليتبع الاقسام بالاول والى في وان لم  
 يكتب ساهم ويقع هذا سخان وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى القار ذكر في المبسوط والى  
 من خرج اسمه والى في لمن خرج اسمه ثانيا اي يتصور الدار المقسومة على قوطاس ليتمكن حفظ  
 ويعد ما اي يتوهمها على ساهم القسمة ويذرعه ويصور الدخان على ذلك القوطاس تعلم الجدول  
 فيكون ذراع يشكل لسته ويقعد البيوت والصفحة وغير ما تلك الزخاوان ويقوم البناء ويعد القسمة  
 من اي طرف كان فان جعل الجانب الخوة او لا يجعل ثانيا وكذا يكتب اصحاب السهام  
 اما على التوزع او غير ما من خرج اسمه او لا يعطى نصيبه من الجانب الخوة جلد من العضة والى ان  
 يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالاول وكذا الى ان يتم سوا كانت المناصبة  
 او متفاوته ولا يدخل الدرام في القسمة اي في قسمة العقار الارض ساهم حتى اذا كان ارض وبنيا يقسم  
 بطريق القسمة فيما روى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه يقسم الارض بالساحة فالذي وقع البناء في نصيبه  
 يرد على الآخر دراهم حتى يساويه فيدخل الدرام ضرورة وعن محمد انه يرد على شريك من العضة في  
 البناء ما باقى فضل ولا يمكن التوبة في رد في مقابل الفضل دراهم لان الضرر في رد القدران  
 وقع مكيل قسم او طريقة في قسم آخر بلا شرط فيجاء به فان لم يكن والا فسحت سفل وعلو سفل  
 وعلو جردان قوم كل فده وقسم بها اي بالقسمة عند محمد وبه يعني وعذابه في قسم الدراع  
 كل ذراع من السفل في مقابل ذراعين من العلو وعذابه في قسم ايضا يقسم الدراع كل العلو والسفل  
 متساويان قال في شرح الطحاوي الاختلاف في الساحة واما البناء فيقسم بالقسمة اتفاقا وان اختلف  
 المتقاسمين بالساحة فاقسم اذعي ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا بصداق الا بالحق قال  
 صاحب المداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصلنا قسمة وفي المبسوط والحانية ما يؤيد ما ذكره  
 انما يرد على ما رواه حيث قال لا يصحق الا ببينة واما ما ذكر في المتن فيمكن توفيقه للمبسوط  
 والحانية بجمل الحق على الاقرار ووجه ما رواه واما في المتن على تقدير تعميم الحق للبينة ايضا كما في  
 في الكافي هو انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره بصدقه فاقسم ثم لا تأمل حتى لا يظلم الغلط

ما يلبي ثانيا

في قسم الدراع والارض  
 قالوا لا بد من حق القسمة فلا بد من  
 الحق



فعله فلا يواخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق وشهادة القاسمين بحسب اختلاف اى اذا  
اختلف المتقاسمون وشهد القاسمان قبلت شهادتهما لم يقبل في القسمة اذ لا وجه له فانه لا حاجة  
الى الشهادة عليهما بل يقول انه لا يصلح مشورتهما لانه غير لازم فكن في النهاية هذا عند ما وافق  
ليست بحجة لانهما شهادتهما على فعل انفسهما وقال لا بل شهادتهما على غيرهما وسوالا مستغفرا  
ان قال قبضته ثم اخذ بعضه خلف خصمه لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر وان قال قبل اقراره  
كذا ولم يثبت البينة مخالفا وسخت لانه اختلاف في مقدار حصل بالقبضة فصار كالاختلاف في  
مقدار المبيع وان سخط بعض حصته احد ما شاع او لم يفسخ يعني جبر او رج بقطعة في حصته  
شركه او تقضا يعني ان شاربج وان شاربج القسمة دفعا لعبب التشفيق ونسخ في بعض  
مشاع في الكل اعلم انه اذا سخط بعض شاربج في نصيب احد ما لم يفسخ القسمة عند ارج ويرجح  
ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف يفسخ القسمة ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابي  
وابو حفص مع ارج وهو الاصح ولو استسحق بعض شاربج في الكل يفسخ بالاتفاق ولو استسحق بعض  
معين لا يفسخ بالاتفاق بقي منها افعال اخرى وسوان سخط بعض من نصيب كل واحد فان كان  
شاربج فسخت القسمة لانه لو بقيت القسمة لتضرر السخط بتفرق نصيب في النصيبين بخلاف اذا  
كان الاستحقاق في نصيب احد ما كذا في النهاية وان كان معينا فاما ان يكون متساويين فالأمر  
وان كان في احد ما زيادة فالعبرة لذلك الزيادة فيرجع الى المسئلة السابقة وهذا هو التسليم اذ ارجم  
به الصواب بالذكر وصحت لما ياتي من معاملة من الجبنة وهي الحالة الظاهرة للمتنبي للشيء والتجاء  
تفاعل منها وهو ان يواضعا على ارفق اضواءه وحقيقته ان كل من يرضى بهينة واحدة ويخاف  
وهي في الشرع عبارة عن قسمة المنافع وهي جائزة استخوانا والقياس ان لا يجوز لانها باء المنفعة  
بجنسها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة والاجماع في سكون هذا بعضا من داره وبعضا  
وهذا علوما وهذا سخطا وقد ثبت عند ابو ما وهذا يؤا كسني بيت صغيرا ان يكن فيه زيد يوما  
عمرو يوما وجدين هذا العبد والآخر الآخر **كتاب** المداينة في مفاعله

المداينة

المداينة

المداينة في اللغة وفي الشرع معاودة دفع الارض ببعض الحاج عنها ولا يصح عنه لاروى عليه  
السلام منى عن المجاورة هي المداينة على لغة اهل المدينة ولانها في معنى قبضه الطمان وقال في الحقيق  
كان ابو حنيفة يفتي ببناء دامن غير حرة وكان لا يفتي ببناء النسي قال محمد بن الحسن لم يزوج المعاملة  
والمداينة ولكن فرع عليهما وقال ابو حنيفة كان يجوز في كذا وانما فيها فارس ولم يزوج الوقف ولم  
يفزع عليه وانما فيه اجل وصحت عند ما وبه يفتي تعامل الناس ولا حرج في الجباية بصلواته  
الارض للذبح والبناء للعاقدين وذكر الامة ورسيد البذر وحبسه وقسط الآف والخلية بين  
والعامل والشركة في الخارج فيبطل ان شرط لاصحها فقرا ان سماء او ما يخرج من موضع معين او  
رفع طراح وتصيف الباقى اراء الخارج المولف اما اذا كان خارج مقاسمة كالربع والخمس فلا  
يفسد بطله شرط دفع العشر لانه لا يحتمل ان يؤدي الى قطع الشركة او الحب لاصحها والتبين  
اولا على السوا لقطع الشركة فيما هو المقصود او تصيف الحب والتبين لغيره البذر لا يفسد  
مقتضى العقد وان شرط تصيف الحب والتبين لصاحب البذر او كنت منه صحت لان في المداينة  
الشرط على موجب العقد فان التبين فاعلمه وفي الثاني في الشركة فيما هو حاصله وحق التبين لصاحب  
البذر وعند البعض شركة بما للحب وكذا لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل لآخر او  
الارض والعمل والبقر لآخر وبطلت لو كان الارض والبقر لزيد والبقر والعمل لآخر  
ان لآخر او البذر والعمل لآخر اعلم انما بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه اما ان يكون  
الواحد من احد ما والثالث لآخر وهذا على اربعة اوجه وهو ان يكون الارض والعمل والبذر  
او البقر من احد ما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا لاحتمال الربوا لان ما اخذ  
رسيد البذر فاعلمه فلا مباد ولا اصلا اما في جانيه فقط واما في جانب شركة فلان ما اخذه الاخر  
فلا احتمال للربوا بل لان الشرع لم يرد بيمين الشركة بين البذر والعمل والربع غير مذكور في المداينة  
وهو غير جائز لانه استيجار البقر باجر مجمل واما ان يكون اثنان من احد ما واثنان من الآخر وهو  
على ثلثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احد ما والباقيان من الآخر

بمطون كذا حفظه  
بغيره وبقية حرج

أورفع رتب البذر بده

الشرع

المداينة  
المداينة في اللغة  
المداينة في الشرع  
المداينة في اللغة  
المداينة في الشرع  
المداينة في اللغة  
المداينة في الشرع



والاول جاز دون الاخيرين اذ لا ينسب بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعماد  
 اذ ليس جواز هذا واذا صححت فالخراج على الشرط ولا شيء للعامل الا شلح يخرج ويجوز من الارض  
 الارب البذر لان المضي عليه لا يخرج عن ضرره وهو بالملك البذر ومنى قدمت فالخراج لرب البذر  
 ولا فواجر مثل ارضه او عله ولا يزاو على ما شرط وعند محمد يزاو بالغا ما بلغ ولو اجر رب البذر  
 والارض وقد كرت العامل تعالى كرت الارض اذا قبلتها للثوب ولا شيء له حكمه ويسترضى  
 وتبطل موت احد ما خلا فان كان في ذلك في الخصة ونفسه بين مجموع الربيعا اذ قبل ان  
 يثبت الذرع ولا يجب له شيء لانه لا يقيمه للنافع ونما قوما بالخراج وقد بطلت نسبة النفع  
 بالفسخ اذا الحكم ويجب ديانته ان يسترضى العامل اما اذا ثبت الذرع ولم يستخص بالارض  
 لتعلق حق المزارع وان مضى المدة ولم يترك الذرع فعلى العامل اجر مثل نصيب اجر مثل ما  
 نصيبه من الارض حتى يترك ونفقة الذرع مثل اجرة السقي وغيره من العمل عليها بالخصص  
 بقدر حصة كل واحد منهما كما جاز المصداق والرفاع والدخول والتذرية فان شرط على العامل  
 لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فان الذرع اذا ادر ك ينهي العقد وعن ابي ابي الشريط يبيع  
 وعليه الفتوى دكن في النمة ولزمه للمعامل قال الامام الحسن في البسط في هو الصحيح في ديارنا  
 وفي الكافة وهو اختيار شيخ بلخ للعرف وان كان القياس ياباه والاصل ان كل عمل قبل الا  
 فهو على العامل وما بعده فعملها بالخصص **كتاب** المرافعة في عبادة  
 عن المعامل بلغة اهل المدينة وفي الشرع عقد على دفع الشجر حصة بالذكر بنا على انه اصل في هذا الباب  
 فان النض انا ورفيقه وغيره ملحق به لحاجة النكس فلما جاز الف لكسبانه من النعيم ولا  
 له هنا زيادة قوله غيره اذا ياباه قوله الى من يضلحه يخرج من ثمره ولو بدل الثمر الخارج لادى الى  
 دخول المزارعة في حد المسافة وحى كالمزارعة حكما وخلافه فان حكم المسافة حكم المزارعة  
 فان الفتوى على صحتها وفي انما باطله عند خلافها وشروطها اراة الشروط التي يمكن وجودها  
 في المسافة كالمسافة القادرين وبين ان نصب العامل والتخلف بين الاشجار وبين العامل والشركة

المسافة

المسافة

المسافة

المسافة

المسافة

المسافة

في الخارج فاما بيان البذر وكيفية فلا يمكن في المسافة وعند التقي وما لك المسافة جازية  
 والمزارعة اما يجوز في ضمن المسافة لان الاصل هو المصارعة والمسافة اشبه بها لان الشركة  
 في الربح فقط والمزارعة لا يجوز الشركة في مجرى الربح جوازها على البذر الا المدة فانها تصبح ملكا  
 استخرا لانه لا ذراك الثمر معلوما عادة وان ثبت عادة كانت بت شرطاً وتقع على اقل  
 يخرج واذا ذراك بذر الرطبة كذا ذراك الثمر الرطبة بالفارسية سبست ثريعتى اذا دفعها مسافة  
 لا يشترط بيان المدة فيمنه الى اذراك بذر كما ذراك الثمر في الشجر قال في الغاية هذا اذا كان البذر  
 حار غيب فيه وحده لانه بصيرة في معنى الثمر للشجر وفي الكافة لو دفع الى اصول رطبة ثابتة في  
 الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست اما فاية فتنتى البها نوما  
 ولكن ثمنها تركت في الارض بخلاف الثمر واذا تحققت هذا فقد وقفت على فاسد وما قبل الفاسد  
 ان البذر فيها غير مقصود بل تخصص في كل سنة تراثا واكثر وان اراد البذر تحدد مرة و  
 تترك في المرة الثانية الى ان يترك البذر فبقيا لا يؤخذ البذر يعني ان يقع على السنة الاولى  
 مدة لا يخرج الثمر فيها بغير مائة او مائة اى ذكر مدة يبلغ فيها وقد لا يصح فلو خرج في وقت منى  
 الشرط والا فاعلم ان العامل اجره مثل ليعمل اى اجره مثل العامل المستاجر ليعمل اذراك الثمر لا اجره مثل  
 العامل المستاجر الى زمان فها ظهور العقد فان اجره مثل تفاوت بقل المدة وكثرها فافهم  
 فانه دقيق ونصح الكرم والشجر والرطاب المراد من جميع البقول واصول البانجبان والنخل  
 ذكر الشجر مع انقضاء ما كتب في ثمره ذكر النخل مع دخوله في الشجر لان الشجر في ثمره فاما عند الكرم  
 والنخل آله انما تصح فيها الحديث في غير ما بقي على القياس وعندنا تصح في جميع  
 لحاجة النكس وان كان فيه ثمر المدة كما لا يحتاج الى العمل قبل الادراك لابعده كالمزارعة  
 تصح اذا كان البذر بطلا ولا تصح اذا ادر ك فان مات احد ما او مضت مدهما والثمر تسمى  
 العامل عليه او وارتا سخيا ودعا للضر وان كره الدافع هذا على تقدير قيام ورثة العامل عليه  
 او ورثته هذا على تقدير قيام العامل نفسه في الكلام نشر على ترتيب اللغز ثم انه مخصوص بصورة

المسافة

المسافة

المسافة

المسافة

المسافة



هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

الموت لا يمتنع في صون انقضا المدة ولا يمتنع الالبعد ويكون العامل مريضا لا يقدر على كل  
او سارقا يخاف على عقبة السعة غرض الخجل والجمع كذا في المغرب او غيره عند وقوع  
منه معلومة على ان يفرس ويكون الارض والشجر بينهما لا يمتنع لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل  
الشركة والنشر والغرس لرب الارض لا يمتنع غرس برصاة ورضا صاحب الارض فصار تبا للارض  
وللاوقية العربية واجبة لانه من الطمان لانه استيجار بعض ما يخرج من عمل وهو نصف حصة  
الجواز ان يبيع نصف الاغراب ونصف الارض ويتباير صاحب الارض العامل كمن يبيع ثوبا  
بشيء قبل ان يبيع نصفه **كتاب** الذبايح هي جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبيحة  
ما يذبح والذبح بالفتح مصدر ذبح اذا قطع الاوداج حرم ذبيحة اي ذبوح لم يذبح اي لم يذبح ذبا  
شرعا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلما تناول الذبيحة المزدية والبطيخة وكحلت  
نعم الا ان حكمنا يعلم فاذا ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم ما لم يذبح حال كونه مذبوحا فلان حرم  
عدم كونه مذبوحا احق وحكمه الى الفهم سبق وكذا في الضرون فخرج ابن كان من الجسد الكرا  
والاطراف داخلان في الجسد دون البدن ولذلك لم يقبل من البدن والاخيذ يذبح بين الخلق  
واللهي من المخرج من الصدر وعوده الحلقوم والمرابي والودجان ان في اقصى الفم فضا هو الحلقوم  
بحرمان الاول موضوع من فدام وهو الحلقوم وكسني المشرقون قصبة الدية وهي جري النفس  
موضوع من خلف ناحية القفا على جري العنق ويسمى المرابي وفيه بقعة الطعام والشراب  
ما في كتب الطب ويوافق ما في المغرب والجمرة ودون الحاد من كتب اللغة وما في شرح مختصر  
الكرخي للقدوري وقال صاحب المداية الحلقوم جري العنق والما والري جري النفس وما في تفسير  
الاغراب من الكشاف من ان الحلقوم مدخل الطعام والشراب فلم يفرق في العقدة وافني بعضهم لواز  
لقوله عليه السلام الكون بين الله والنبيين وبين عده رواية المبسوط وعجالة الجامع الصغير  
لا يابس بالزنج في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله وكل يقطع اي ثلث منها فانه لاكثر مقام الكلام  
ويجوز ما اقرى الاذواج وانشر الدم ولو لم يقطع في قشر الغصن وجروية هي جري بعض كاسكين ذبح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

بما كذا في المستصفي ويا عده ما في الصحاح الاستنا وطرفا يمين اما اذا كانا متروعين  
يجل الذبيحة عندنا وكبر الذبح ذكر في المعاني وعند الشافعي الذبيحة تسميته لقوله وم كل ما اشتهر  
واقرى الاذواج الا السن والظفر وهو مطلق قلت ذكر في آخرة فانهما مدي الحبيبة وبهم لا يقبلون  
الاطفار ويجددون الكسنان ويقا تلون بالجنس والغرض في جعله على غير المتروعين وند  
احدا شعرة قبل الاضجاع وكن بعده ارفاقا بالذبوع والبر بارفع عطف على الضمير ذكره في  
الى الذبح وذبحا من فضاء والفتح اي الذبح الشديد حتى يبلغ النخاع وهو بالفارسية ورام غزو  
الذبح قبل ان يرد اي تشكن عن الاضطراب وشرط كون الذابح مسلما او كني بيا او جيا فالله  
الله نفع وطعام الذين او توالى الكتاب حل لكم وذلك لانهم يذكرون اسم الله عليها فحل ويحبها  
ولو نجونا او ذبيحة او اداة او حبيا يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة بيا والذبيحة اي يطبخها  
من فري الاذواج ويضبط اي يقدر على فري الاذواج وحسن القيام به كذا في الكافي وعجالة  
المداية طاهرة فيه انما قال في لانه لو كان لا يعقل او لا يضبط لا يحل ذبيحة او اقلصا وحسن  
لا ذبيحة نجوسي ووثني ومرتد ومارك تسميته عند لقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه خلافا للشافعي واقرى حجة قوله مع قل لا اجد فيها اوحي الى قوله وفسا اهل الخير  
بفجحل قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لعنق على اهل غير الله به بقوله نعم  
وانه لعنق وايضا اذا لم يوجد هذا في الحرم يكون حلالا قلنا لا ضرر في الحل بل لا وجه له  
اوضح يلزم ان لا يعتبر عن معنى نذكر اسم الله عليه بقوله لا يذكر اسم الله عليه ولا يخفى فيه المقصود  
انحل لكبال الفصاحة فاذا لم يحل فيكون قل لا اجد ما لا قبل ولا تأكلوا ايلا يلزم الكذب  
ان تركها ما ساء حل بعد النسيان وقال مالك في احدي الروايتين عنه لا يحل في النسيان  
ايضا لظاهرها ذكرنا في العدة فانه لا فصل فيه ولكن نقول في اعتبار ذلك من المخرج ما لا يخفى  
لان الانسان كثير النسيان والمخرج مدفوع والنقل المذكور غير محري على اذوار يد به طربت  
الحاجة وظهر لا نقياد وارتفع الخلاف في الصور الاول اما قوله نعم لا تأكلوا احدا ان سينا

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح

هذا هو الراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح  
والراجح في الراجح



مفعلي تقدير دلالة على عدم المواخذة لا يلزم منه الجمل في مذكور التسمية تاسيا كما لا يلزم من عدم  
المواخذة على تقدير ترك الواجب في الصلوة تاسيا تمام الصلوة وما يقال في قوله عليه السلام  
تسمية الله في قلب كل انبيى سليم محمول على حاله النسيان انما يكون في الجواب عن نمسك الكتاب  
لان في الاحتجاج على ما ذكرنا كما لا يخفى وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلا لا عطفا كقولكم  
الله اللهم تقبل من فلان وحرره بالبحر ان عطف بحسب اسم الله واسم فلان او فلان اي  
الله وفلان وان فصل صوت ومعنى كالمذ غافل الاضجاع وقبل التسمية بالباس وجب  
الابل وكره في جهاد في البقرة والغنم على وقال مالك ان ذبح الابل او خرافة والغنم لا يكل  
ولزم ذبح صيد استأنس وكفى جرح نعم هو واحد الانعام وهي المال الراعية توحش او  
في بئر ولم يكن ذبحه وقال مالك لا ياكل الا بالذكوة الاختيارية ولا ياكل حين ميتة واحدة  
امة وعندنا هو قول الشافعي اذا تم خلقه اكل وزكوه الا ان زكوه له ولا ذوات او محلب  
الراد من ذى ناب الذي يصيد نيا به ويمن ذى محلب الذي يصيد محلب لكل ذى ناب ذى  
محلب فان الحماية لما محلب والبعير له ناب وابقوله كذلك كذا في مبسوط البردوى من سجد  
او طير الشبع كل مخطف متنب خارج قاتل عايد عادة ذكر في الهداية ولا الحشرات صغار  
دواب الارض وادنها حشرة والحمل الالهية فيه خلاف ما لك والخنزير والبغل فيه خلاف  
وخلاف الشافعي له قوله في الخيل والبغال والحمير قيل الكراهة في الخيل عند تزيينها وقيل تحريمي  
وهو الاصح والضعف كفتار وفيه خلاف الشافعي والزبور والتكلمات تسبك بشت والافصح  
الذي ياكل الحيف الا يقع كلاغ بيه والغداف كلاغ سياه بزرزك والغيل والبربع موش  
وكشي وهو حلال عند الشافعي وابن عرس اسن ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف مشتو  
من طواف اي خف وعلا والمصدر الطغوى على وزن فحول ذكره في الطلبة وفيه خلاف الشافعي  
قال في التحفة ثم عندنا الطاف على وجهين اما ان مات بسبب حادث فانه يؤكل ومات خف  
انفة لا يؤكل والبريت والمار مائي لطيف نوع من السمك غير المالح كذا في المعزب واما اورد

هذا هو الجواب عن قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

هذا هو الجواب عن قوله عليه السلام

هذا هو الجواب عن قوله عليه السلام

بالذكر

بالذكر لمكان الحفا في كونها من جنس السمك ولمكان الخلاف فيما لم يذكر صاحب  
وحمل الحاد وانواع السمك بما ذكره وغراب الذرع والعقوق والاربع مما اى مع الزكوة  
**كتاب** الاضحية افعوله يجمع على اضحية تشديدا الياء في الشرع ولو لم يكن  
بنية القرية وهي شاة من فرد وبقرة او بعير منه الا يستحق ان لم يكن لغوا قل من سجد انما قل  
هذا لانه لو كان لاحد هم اقل من السج للبحر عن احد لان وصف القرية لا يجري وعند مالك  
يجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل  
ويقيم اللحم وزنا لا جوازا الا اذا انضم معاهى مع اللحم من كاريه او جلد سوا كان في كل جانب  
شي من اللحم وكشي من الكارع او يكون في كل جانب شي من اللحم وبعضه او يكون في جانب واحد  
وفي آخر لم يجلد وانما يجوز صرنا للجنس في خلاف وضع اشراك ستة في بقرة مشربة لاصحها  
وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه عذبة للقرية فلا يجوز بهيها وجدا كاستحسان انه في كبد تارة  
سبعة ولا يجز الشراك وقت البيع فالجاجة ماسة الى هذا وادى الاشراك قبل الشراحت  
عن ابن حنبل كره الاشراك بعد الشرا وباحذر زفر فان مات احد سبعة وقال في ثمة او نحوها في  
وعن ابن يوسف انه لا يصح وهو القياس لانه يبرع بالخلاف فلا يجوز عن الغير كالاغني عن الميت  
وجدا كاستحسان ان القرية قد يقع عن الميت كالصدق بخلاف الاغني فان فيه الزام لا  
على الميت ببقرة عن اضحية ومنعه وقران وان كان احدهم كافرا او حربا اللحم لان البعض ليس  
بقرة وبى لا يجزى ولا يجب الا على من عليه الفطرة لقوله عم من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن  
مصلانا وعند الشافعي في ستة غير مفسر فانما قال هذا لانه لا يجب على المافر ذكر في الهداية  
لا يطفله في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عزب لطفه كاذ الفطرة وجدا لطيب الفطرة  
رائس يؤتى ويولي عليه بل يصح عنه ابوه او وصيه من ماله واكمل من الطفل وباقى يبدل بل يفرقه  
حاجة ثم يبدل ما ينفق بعينه كالثوب والخف لا ينفق به بالستل كالجوزة وكذا ذلك  
لان الواجب هو الاداة واما الصدق بالثمن تبرع وما لا يصح لا يجزى في حق ان يطعم الصغير

هذا هو الجواب عن قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام

هذا هو الجواب عن قوله عليه السلام

في قوله عليه السلام



ويدخله ويستبدل له بالكسبية التي يتفصح بالصغير مع بقا غيبتها كما فعله صاحبها كذا في المحقق  
 واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر واخره قبل اليوم الثالث وعند ان في يجوز في اربعة ايام وطر  
 تقديم الصلوة اي صلوة العبد عليها ان وقع في مصر وعند مالک وان في غير ذلك اخر وهو ان يجوز  
 بعد نحو الامام وان في غير ذلك لا يعتبر في هذا المكان الفصل اما ان من عليه قال في الكافي في غير  
 وقتها بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه يشترط تقديم الصلوة على التضحية في حق اهل الامصار  
 حتى لا يجوز للمصري الذبح حتى يصلي الامام العبد لعدم الشرط لعدم الوقت فاما اهل البصرة فيكون  
 بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم ولا يعتبر الاخر للفقير وضيقه والولادة والموت اي اذا كان غنيا  
 في اول الايام فقيرا في آخرها لا يجب عليه وفي عكسه تجب وان ولد في يوم لا فرب عليه  
 وان مات فيه لا يجب عليه وكذا الذبح ليلته وان ترك اي التضحية ومضت ايامها تقدر  
 ان اذ وفقر شرا لا لا ضحية بها جنة شاة كانت او غيره والغني بقية شرا او لا لان  
 وجوبها على ان اذ بالندة وعلى الفقير بالشرابيتها واما الغني فالواجب يتعلق بذمة شرعي  
 ضحية اولا وموضع الجوع من الضمان لاضلافه ان الجوع من المعز لا يجوز والجوع من الضمان الذي  
 عليه كثر المحل عند الاكثر وذكره المصنف اذ اتم له سبعة اشهر فوجع بعد ذلك كذا في الكافي وفيه  
 فضاء من الثلثة اي من الابل والثاة والبقر ضاها كان او معز او بوا من خمس من الابل وحولين  
 من البقر وحول من الثاة كالجاء اي التي لا قرن لها والمقصود التولاء اي المحبوة دون العياد والعوراء  
 والعجفاء التي لا تنقي هي يكون عجبها الاصل لا يكون في غطاء من ابقى اي في الجح والوجاء التي لا تمنى اليها  
 ومقطوع يده او رجلها وما ذهب اكثر من ثلث ذنبا او ذنبا او عينا واليتها في تقديره عن  
 ح اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه وفي رواية هشام عن محمد الزايد على الثلث وفي رواية  
 الثلث وفي رواية ابن شجاع عنه الرابع وفي رواية الزايد على النصف وهو قولنا وفيكون النصف  
 مانعا روايتان عنهما كذا في الكافي وطريق معرفة ذهاب ثلث العين ان تشد العين الحرة فبعد  
 ان كانت جارية في قرب اليها العلف فينظر انهما من اي مكان رات العلف ثم تشد العين الضحية

ويؤيد البحا فتنر انهما من اتي مكان رات العلف فينظر الانفاوت ما بين الكفاين  
 فان كان ثلثا فالذاب الثلث وان كان نصفان فالنصف وكذا وباكل مضى ويؤيد كل كسرة  
 قال المحمري كلنك فلانا اذا مكنته منه ويب من يتاؤدب التصديق بثلثها وركه ليري  
 عيال يوسعه عليهم والذبح بيده ان حسن والا ارفيه وكره ان ذبحا كان ويصدق بكلا  
 او بعلة الة الجراب وخف وفروا ويبدله بما يتفق باقيا لا بما يتفق بهما ككل وخو  
 فان بيع النعم او الجلبه بالي يتفق بهما ككل تصدق بثمنه ولو غلط اثنان وذبح شاه  
 صاحبه يعني نفسه على دل عليه قوله ولو غلط صح بلا علم والقياس ان لا يبيع ويضمن لانه  
 ذبح شاه غيره بغير اذنه وجه الاستحسان ان كل واحد منهما يكون راضيا بفصل صاحبه  
 فيكون ما دون ايه دلالة فيقع الذبح ونية صاحبه يقع لنواحي لو شاحا واراد كل واحد الضمان  
 تقع الاضحية له وجازيت منه لانه ملكه بالضمان كذا في البدائع وصحت النجاسة بشاة الغنم  
 ان ضمنها اذا غضب شاة ففحق ببيع نفسه لايحيزه لعدم الملك ولا عن صاحبه لعدم  
 ثم ان صاحبا مذبوها وضمنه النقصان فكذلك لا يجوز عن الاضحية عنها وان ضمنه فحقها فانها  
 يجزى عن الذاب لانه ملكها بالضمان من وقت الغضب بطرق الظهور والاستناد فصار احدا  
 شاه سي ملكه فجزى كنه ياتم لان بدا فعليه وقع مخطو او ذاقول اصحابنا الشاه وقال في الجزى  
 عن الذاب ايضا بان على ان المضويات يملك بالضمان عندنا وعند زفر لا يملك واخذ  
 الشافعي لا الوديعه لان سب وجوب الضمان ههنا هو الذبح والملك ثبت بعد كاتم  
 وهو الذبح وكان الذبح مضادا ملك فبره فلا يجوز ان الغاصب فانه كان ضامنا قبل الذبح  
 لوجود سب وجوب الضمان وهو الغضب السابق وفي شرح مختصر القدوري للزاهدي بطلان  
 صدر الدين حسام وقبل تجزئيه لانه ضمنها بالاضجاع والشدة وجوابه ان الكلام في ذبح شاه الوديعه  
 وعلى ما ذكر يكون الذبح مضويا ولا وجه لا بخار فوج الوديعه قبل الغضب **كتاب**  
 الكراهية اما عاون الكتب بيا تعلق ما فيه من المسائل ليا اثباتا او نفيا ما كرهه حرام عند محمده

کمال  
ازین نفوس صابران  
ان فیض عین جبار

منہاج

فان جوڙيان ۽ تفصيليات جي ڪري  
مڪمل ڪتاب



ولم يلقط به لعدم القاطع فعد ما لم يتركه ان ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراما والاي شيء مكره  
كراهية التحريم كان ما لم يتركه الاثبات ان ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراما والاي شيء مكره  
الحرام اقرب قال الشيخ وهو المحذور المأكول كراهية التحريم واما المكروه كراهية تنزيهه  
الحل اقرب **فصل** الاكل في حق ان دفع به لانه وما هو عليه ان يمكنه من صلوة فاما  
ومن صوره وبيع الى البيع بغير قوته وحواله فاما لا يقصد في صوم العدا ولبا يستجني ضيقه  
ذلك وكره لبن اللان فان حكمه حكم لحمه وبول البابل حرام عند ابي ج وعنده يوكوسه بكل شيء للندوة  
لحديث العوتين وعنده بكل مطلقا لانه لو كان حراما لاجل الذواي قال عليه السلام ما وضع  
شفاؤكم فيما هم عليكم وابويوكوس يقول لا يبق حراما للضرورة ولكن هذا انما ياسب ان يؤكل  
ما هم عليكم ما وضع شفاؤكم فيه وابويوكوس يقول الاصل في البول الطهارة وهو دم قد علم شفاؤه  
وحيا واما لغيره عليه السلام فاشفاؤه غير معلوم بكل الاكل والشرب والادمان والطيبين  
انما ذهب ونقصة للرجل والمرأة لقوله عليه السلام انما يخرج من بطنه نافع فيمنع النقص وفي الشرب  
وعلمه دالالة غير وحل من انما رصاص وجاج وبلور وحقيق حلالا للشفاي ومن انما ينقص حلالا  
لا يوكوس وجلسه عطف على الشفاي حل على منقص كرسيا كان او مبرا او مبرا حقيقيا موضع  
الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الجلوس وكذا الاكل والشرب من انما المنقضى اذا كان متنيا  
موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الغم ذاعده وعنده يوكوسه مطلقا وتجدد قيل انه  
مع الاول وقبل قول كافر وفي غير الكاف في المعاملات مقبول بالجامع الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات  
وكونه من بل الشهادة في الحلة او انى او فاسق او عدا وضد في المعاملات كالنوكيل اذا اذاع  
انه وكيل فلان في بيعه بايجوز الشراء وشراؤه فان قال شرب الخمر من سد اوت في حل وان قال  
شرب من مجوسى حرم وقول اريقى البصني في الهدية والاذن كما اذا جنديه وقلان امرى بك  
هذه الهدية يحل قوله منه او قال انما ذون في التجارة يقبل قوله بشرط العدل في البيانات كما جاز  
عن الحاجة الى ما فيتم ان اقر بها مستعدا ولو جردا ومجوز في العاسق والمستور من الغالب بالاول

انما يخرج من بطنه نافع فيمنع النقص  
وقيل في الشهادة  
انما يخرج من بطنه نافع فيمنع النقص  
وقيل في الشهادة

فيتم عليه صدقة وتوضا ويسمى كذبة فاقطع ولقد روي في لوليمة فوجدته لبا او غيا الو  
طعام العوس والتعب واللبو والغنا بالمد السماع لا يقدر على منع حرج البنية لبا يقدر به ان  
وعنده ان فعد غير قادر على المنع انما قال في لانه اذا كان قادرا عليه لا يجوز ان يقعد ويأكل الا حرج  
المنع واكل حاز لالان اجابة الدعوى سنة فلا تترك بسبب ذرية كصلون الجيرة بخيرة الدنيا  
لانه ان اراد مطلق الدعوى فلا تترك ان اجابته سنة وان اراد الدعوى على وجه السنة فلا تترك  
بل ان حق الدعوى يترك بعد الحضور لا قبله ولا يحضر ان علم قبل وقال ابو ج انك تترك هذا مرة فصر  
ويقبل ان يقدر على ودل قوله على حرمة كل العاسي لان لا يتلوا بالحقم يكون كذا قالوا وفيه نظر  
فان لا يتلوا يستعمل فيها هو مخطو العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عليه السلام من ابتلى القضا  
الحديث ثم ان الصبر على الخوام رعاية لحي الدعوى لا يجوز لان السنة تترك مذرا عن ايجاب  
المخطو فان لفظ انه جلس متوضا عن ذلك التلويح غير مستعمل فلم يحقق منه المحلوس على  
التلويح فعلى ان لا يكون مبتلى بحرام **فصل** لا يلبس رجل حرة الا قدرا راجعا  
اي في العرض اراد مقدار العلم روى انه عليه السلام ليس حرة مكفوفة بالمرير وعنده لا فوق  
بين حالة لائب وغيره وعنده ما يحل في الحرب للضرورة ولا في الضرورة تنفع بالتحريم وسند  
غيره ويتوسده ويقترنه لما روى انه عليه السلام جلس على رقعة من حرير ذاعده وكرهه محمد  
وذكر القدوسى قول ابي يوكوسه والفقهاء بالثبت مع ابي ج وقال الامام الحنفى انه ان كثر ثوبا  
اخذوا بقول محمد لان ما له التجرة ذكر في الجامع المجوز وليس ما سده ابراهيم ومحمد غير لان  
الحكم اذا تعلق وابت وصفين يضاف الى افرما وجودا والجمعة كذلك وعكس في حرج فقط  
للضرورة وسى ايقاع البنية ودفع ضرورة السلاح ولا يحمل نهب ولا فضة البانجام وبطاقة  
سيف منها ومنا ذهب ليقب فيض وحل للمرأة كل ما ولا تختم بالبحر والحديد والصفير لكن يجوز  
ان لم يكن الخلف من البحر وكره اي ترك التختيم لغير حاكم حب والحاكم سلطانا كان او قاضيا او  
غير ما يحتاج الى الختم ولا يشترط نهب بل بفضة ذاعده وقال محمد لانا بن الذهب ايضا

انما قال  
انما قال  
انما قال  
انما قال

انما قال  
انما قال

انما قال

انما قال







العموم ثبت في باب الملك كذلك قياساً ان العدة معلومة ثم نأخذ ذلك بالاجماع  
الاغراض المذكور ليس على الحكم حتى يندفع بيان وجه ثبوتها عاماً بل على الحكمة بأنها لا تنفع في  
عدم اطلاقها بحسب الانواع المضبوطة ولم تكف حبسة ملكها فيها ولا التي قبل القبض ولا ولاية  
لذلك ويجب في شرعية الاستقصاء بولي لان الملك له الآن والحكم يضاف الى العدة  
لا عند غزو الابقية ودر المقتضية والمتأخرة وذلك الرتبة لانه لم يوجد استحداث الملك  
وتخص حيلة اسقاط الاستبراء عند يوسف خلافاً لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم وطهاى  
وطى بابعاد في النظر وبان في ان قربها وبى ان لم يكن تحت من جمع كاحاسوا كانت قد  
اواربع من الاما ان نكحها ثم يشترى بها بعد تسليمها المولى اليه ذكر هذا الفيد في الحانية ولا بد  
كيلا يوجد التقض بحكم الشرأ بعد فداء النكاح وانما ينقط الاستبراء باذكر لانه النكاح لا يجب  
ثم اذا اشترى زوجته للجب ايضاً وان كانت ان نكحها البائع اى ان كانت تحت مائة  
فالجدة ان نكحها البائع رجلاً ثم يشترى المشتري ثم يطلق الزوج قبل الدخول حل للمشتري  
لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء او المشتري قبل قبضه ثم يقبض ثم يطلق الزوج اى في كل  
قبل القبض رجلاً ثم يقبضها ثم يطلق الزوج لم يوجد حدوث الملك ومن فعل شهوة احدى  
دواعي الوطى بى القبلة والمن بشوق والنظر الا فرجاً بشهوة فلا حاجة الى قيد شهوة بل لا وجه  
ليه لانه غير معتبر في القبلة بامتنع بالجماع كحاشا هم عليه وطهاى بدواعيه لان لدواعي الوطى  
حكم الوطى حتى يزوج احدهما عليه بزوال ملكها عنهما كلاً او بعضاً وبذولها تحت نكاح الغير  
حتى يزوج احدهما لان المعتبر حرمه احدهما عليه سواء كانت بفعل المولى او لكا استولى الكفا عليها  
فخرجت عن ملكه لا بفعله وكره تقبيل الرجل وعناقته في ازار واحد وجازع قبض كصافته ذكر القاضي  
ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بالتقبيل والمعاينة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليهما نكاح  
واذا كان عليهما قبض او جنية فلا بأس بالاجماع قال صاحب المدة وهو الصحيح واختاره المعنى  
في الحقايق ان كانت القبلة على وجه الميرة دون الشهوة جاز عند الكل وكره بيع العدة خاصة

فان لا شيء ياتي  
بعد القضاء الا لا يحل  
واذ حل بعد خلاف التوقيع

Handwritten signature: *Handwritten signature*

وضوح في الصحيح مخلوط في المذاهب هو المروي عن محمد وهو الصحيح كسب السريين قال في الحقائق  
يخرجون السريين غدا ويكرهوا بيع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالشراب وعذرت في الجور  
بيع شيء من الباجس والاستفعا مخلوطا لا باحضا قال في التبيين والصحيح عن ابي حنيفة  
الاستفعا بالعذرة الخ لصة جائزة وجاز اخذ دين على كافر من غير حرة بخلاف المسلم  
بخلاف دين على مسلم فانه لا يؤخذ من غير حرة لان بيعه باطل فالشئ الذي اخذه حرم  
الا اذا وكله ذميا فانه يجوز توكيل المسلم ذميا ببيع حرة عذرة خلافا لما وبه عليه الصحيح الرمز  
عطف على اخذ دين ودخول الذي مسجد اى مسجد كان وقال مالك بكرة ذلك في كل مسجد  
وقال الشافعي بكرة في المسجد ارام لقوله نعم انا المشركون نجس فلا يقربوا المسجد ارام بعد عامهم  
وانا انه عليه السلام ائزل وقد تقيف في المسجد وضرب لهم خيمة فيه فقالت الصحابة المشركون  
نجس فقال عليه السلام ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما نجاستهم على انفسهم والارواح  
عن روايتهم المسجد ارام المذكور في الآية متفق من الطواف لانهم كانوا يطوفون البيت عاة  
وقيل الراوية السليمان بان الكفار لا ينجسون من الدخول بعد عامهم هذا ولا يذرب عليك  
انه يأتي عن زيد بن ابي ريثم القرياني عن كونه نجبا فان قلت ليس التقييد بقوله بعد  
عامهم هذا ينافي عن تعليل النهي المذكور بنجاستهم لان موجب المنع عقيب النزول لا بعد زمان قلت لا  
لان موجب المنع عن الدخول عند القدرة على المنع وسي بعد العام المشار اليه وبهذا لا عجب حصل  
البتارة بفتح مكه وتحتها واخصا اليها بم واثر الخ المير على الجبل والحقة وزرق القاضى منى  
بيت المال اذا كان بيت المال ملّا لا جمع مجزى وفي النجاسة بالزرق اشارة لانه مقدّر بقوله  
في كل زمان ثم انه كان شرطاً لا جرة فرام لان العنقا اعظم الطاعات فاذا ابطل الاستنجاء  
على ما يراه فعلى هذا حق وان كان كفاية وموتة كان نفقة فلا بأس لانه مجزى بحق المسلمين و  
الحبس من باب النفقة كما في النكاح والعدة من الكفاية وسواها لانه وام الولد لما حرّم فان حبس  
اعضاؤه بها في الارباب كسر اعضا الحريم قالوا لانه في زمانهم لعلته اهل الصلاح فاما في زماننا فلا

وحياته اى عبادته القدس والسراني  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم







عن محمد بن كزني وشعنا فموتوا جيا وان فعل احدنا فموت لا يغير من جفيرة موت  
بالاذن فموتها للعطف والنسخ العطف من اجل الابل وموتها من اجل البئر فبئر العطف التي تخرج  
الاشيا باليد وان خرج البئر الذي يستقي به وبئر النسخ التي تخرج النسخا باليد كذا في العرب  
وراعا وعندهما ان كان للعطف فارجون ذراعان وان كانت للنسخ فستون ذراعاً من كل جانب  
في النسخ كذا في الهداية والكافي وغيرهما مترتبة عما قبل ان الماروا بربعون ذراعاً من الجانب الايمن  
وللمتقين فمائة كذلك اي من كل جانب والذراع مائة عشرة وهو ثقب فضايت وكان ذراع  
الملك سبع فضايت فسكرت منه قبضة ومنع الغير من الجحش لانيما وراه وله اي الذي في غيره منى جرم  
الاول من ثلثة جوانب دون الاخر اي دون الجانب الاخر سبق ملك الحاف الا اذ منه وللقاضي  
عجزي لما تحت الارض جرم بقدر ما يصلحها ومن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الطير وقيل هو غدا  
وقد لا جرم لنا لم ينظر لنا على الارض لانه نزل في التحقيق فبئر البئر الظاهر في الارض وعندهما  
على الارض هو بمنزلة عين فؤارة فقدر جرمه خمسمائة ذراع ولا جرم لبئر في ارض غيره الا بحجة وعندهما  
كسنة الشجر عشي عليها ويلقى عليها الطين وكذا في ارض موات فبساتين بين نهر جلد  
ارض لا في وليست مع احداي لبيت في مائة مائة ان لم يكن لواحد منها عليه غرس ولا طين ملو فينا  
قال في الاذ ان كان فموا صاحب الشغل لصاحب الارض وقال صاحب النهر جرم للمطوية وغير ذلك  
ثم عن ابي يوسف ان جرم مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعنده محمد مقدار بطن النهر من كل جانب  
وهذا ارفق بان س كذا في الهداية **فصل** الشرب في اللغة النصب للماء  
الشربة نوبة الانتفاع بالماء سابقا للذراع والدواب ذكر في المذهب والشفة شرب بني آدم  
والبحايم وكل حقل حقل كل ما لم يخرج بنا او حب وسقي ارض من الجوز عظيم كد جله وحقا وشق نهر  
لارضه منها او لنصب الرعي ان لم يضر العامة لاسي ودابة ان خيف تحريم النهر كثر منها وارضه  
بالعطف على دابة وشجرة من نهر غيره وقتله اس وبزره الا باذنه وله سقي شجره وجفوة وان جاز  
في الاصح وكزني نهر ملك من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة فيجوز الامام ان س على ان

الطير  
البحايم  
الذراع  
الملك  
الاول  
عجزي  
وقد لا  
على الارض  
كسنة  
ارض لا  
قال في  
ثم عن  
وهذا ارفق  
الشربة  
والبحايم  
لارضه  
بالعطف  
في الاصح

استغوا عنه وكزني نهر ملك على ابله من اعلاه لا على اهل الشفة ومن جاوز من ارضه على  
كل شريك جاوز الذين يكرهون النهر عن ارضه لم يكن عليه كزني باقي النهر وقال عليهم كزني ارضه  
الاخره بالخصص وضع دعوى الشرب بالارض في الاستحسان والقياس ان لا يفتح لانه مجول  
جمله لا يقبل الاعلام وجه الاستحسان انه يمكن ان يملك بغير ارض بالارث والوصية وقدره  
الارض دون الشرب فيقرب الشرب وحده وهو غير مرغوب عنه فيصح الدعوى وان خصم  
في شرب ميم قسم بقدر ارضهم وضع الا على منهم من سكر النهر وان لم يشرب به بوجه الا  
وكل من شق النهر منه ونصب الرعي او دابة او جسر عليه جاز ان يملك الارض ووضع في ملكه ان  
يكون بطن النهر وجانباه ملكا له وللاخر حق النسيب ولا يضر بالنهر ولا بالامام ومن يوسع في النهر  
ومن القسمة بالامام وقد كانت بالكوتى سى جمع الكوتى دى روفن البيت استغبرت للشفة التي  
في الخشب لجري الماء فيه الى المزارع والجداول وانما يمنع لان القدم يترك على قدمه ومن يوق  
الارض اخرى له ليس له ان يملك الشرب لانه اذا اتفقا لم يحد مستدل على انه حق تلك الارض  
والشرب يورث ويوصى بالانتفاع ولا يباع ولا يورث ولا يهب ولا يصدق ولا يجعل  
وبدل صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فترت ارض جاره او غرق ولا من سقى من شرب غيره  
قال الامام البرزوي رجل يملك شربا من بان سقى ارضه بشرب غيره ضمن تفسيره  
الشرب على ما ذكر الامام السرخسي في البسوط انه ينظر كم يشرب لو كان سقيه جاز او قال الامام  
بجواهر زاده لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة **كتاب** الاشربة الشرب  
في اللغة اسم لكل ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان سكرهم  
المحرومي النبي من العنب على واشتد في الاسم خص بهذا الشرب باجماع اهل اللغة وقال  
بعض الناس هو اسم لكل شربة لانه مشتق من مخارة العقل وهو موجود في كل مسكر فلما اتفقا  
لنحوه لا مخارة العقل ولو سلم انها بخارجة ولكن وضعها شخصي لا نوعي كالنخامة اسم خاص  
بالكواكب لا لكل ما ظهر وان كان التسمية باعتبار بعض الظواهر في المداينة واما ما قيل ان

الطير  
البحايم  
الذراع  
الملك  
الاول  
عجزي  
وقد لا  
على الارض  
كسنة  
ارض لا  
قال في  
ثم عن  
وهذا ارفق  
الشربة  
والبحايم  
لارضه  
بالعطف  
في الاصح







الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعضه كالوجه لان يقال كل حيوان يملك بشرط ان يحرك جناحه  
 مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعضه بشرط علمها ووجهها اي موضع منه لا بد من الخرج في ظاهر  
 الرواية وعن ابن يوسف انه لا يشترط ذلك وارسال سيد اوكتاي اياها متبعا لمراد من التسمية  
 ما يعم الحكمة فالشرط عدم تركها على منتهى متوهم في كل شرط في تحقيق الحكم المذكور ان يكون مقتضى  
 قادرا على الامتناع بالقبول او الجواب من متوهم فاذي وقع في الشك او سقط في البير او استأثر  
 لا يتحقق فيه المذكور وان لا يترك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كلب غير معلم وكلب الجوى  
 وكلب لم يرسل للصيد وارسال وترك التسمية عدا ولا يطول فقهه بعد ارساله لانه اذا طال فقهه  
 بعد ارساله لا يكون الاصطبا مضافا الى ارساله ويملك المعلم بترك اكل ذي ناب ثلث مرات  
 ورجوع ذي حليب في عابه وان اكل منه ووجب اكله لان اكل ذي ناب ولا ما اكل منه بعد  
 تركه ثلث مرات ولا ما اكل منه بعد اكله في تعلم اي تركه لاكل ثلث مرات او قبله  
 في ملكه اي لا يحل ما صا قبل الاكل اذا بقي في ملكه فان الكلب مثلا اذا اكل علم انه لم يكن معلما  
 محكلا ما صا قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جليل فحرم ذابقي في ملك الصياد ومن شرط الحلال  
 التسمية حقيقة او حكما بان لا يتركها عادة واطرح وان لا يقصد عن طلبه ان غاب متحاشيا لانه اذا فرغ  
 السهم بالصيد فخال حتى غاب عنه ولم ير في طلبه حتى اصابه اكل وان قصد عن طلبه فم اصابه  
 لم يוכל لان في وسع ان يطلبه لان يذكره قبل موت وفي الثانية من شرط حل الصيد ان لا يتوارى  
 عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس  
 كل ما اضميت ودغ ما اضميت ولا صا ما اضميت والا فاما ما توارى منك وقد روى عن النبي  
 انه كره اكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعل هو ام الارض فقلته وهو حجة على مالك في قوله  
 ان يتوارى عنه اذا لم يبت بجل فاذا بات ليلة لا يحل فان ادركه الرامي او الرامي جيا المراد  
 انه ادركه وفيه من الجوة فوق ما يكون من المذبح ذكاه اي يجب تركه حتى لو كان يحرم فان تركها  
 اي تركه لانه كنية مع العدة جليها عدا فان ما ان لم يكن منها فيقذف النار في اشارة الى حله كما روي

في قوله لا يشترط ذلك  
 في قوله لا يترك الكلب المعلم  
 في قوله لا يحل صيده  
 في قوله كلب غير معلم  
 في قوله وكلب الجوى  
 في قوله وكلب لم يرسل للصيد  
 في قوله وارسال وترك التسمية  
 في قوله عدا ولا يطول فقهه  
 في قوله بعد ارساله  
 في قوله لا يكون الاصطبا  
 في قوله مضافا الى ارساله  
 في قوله ويملك المعلم  
 في قوله بترك اكل ذي ناب  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله ورجوع ذي حليب  
 في قوله في عابه  
 في قوله وان اكل منه  
 في قوله ووجب اكله  
 في قوله لان اكل ذي ناب  
 في قوله ولا ما اكل منه  
 في قوله بعد تركه  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله او قبله  
 في قوله في ملكه  
 في قوله اي لا يحل ما صا  
 في قوله قبل الاكل  
 في قوله اذا بقي في ملكه  
 في قوله فان الكلب مثلا  
 في قوله اذا اكل علم انه لم يكن معلما  
 في قوله محكلا ما صا  
 في قوله قبل ذلك الاكل  
 في قوله فهو صيد كلب جليل  
 في قوله فحرم ذابقي  
 في قوله في ملك الصياد  
 في قوله ومن شرط الحلال  
 في قوله التسمية حقيقة  
 في قوله او حكما بان لا يتركها  
 في قوله عادة واطرح وان لا يقصد  
 في قوله عن طلبه ان غاب متحاشيا  
 في قوله لانه اذا فرغ  
 في قوله السهم بالصيد  
 في قوله فخال حتى غاب عنه  
 في قوله ولم ير في طلبه  
 في قوله حتى اصابه اكل  
 في قوله وان قصد عن طلبه  
 في قوله فم اصابه لم يוכל  
 في قوله لان في وسع ان يطلبه  
 في قوله لان يذكره قبل موت  
 في قوله وفي الثانية من شرط  
 في قوله حل الصيد ان لا يتوارى  
 في قوله عن بصره لانه اذا غاب  
 في قوله عن بصره ربما يكون  
 في قوله موت الصيد بسبب آخر  
 في قوله فلا يحل لقول ابن عباس  
 في قوله كل ما اضميت ودغ ما اضميت  
 في قوله ولا صا ما اضميت  
 في قوله والا فاما ما توارى منك  
 في قوله وقد روى عن النبي  
 في قوله انه كره اكل الصيد اذا غاب  
 في قوله عن الرامي وقال لعل هو ام الارض  
 في قوله فقلته وهو حجة على مالك  
 في قوله في قوله ان يتوارى عنه اذا لم يبت  
 في قوله بجل فاذا بات ليلة لا يحل فان ادركه  
 في قوله الرامي او الرامي جيا المراد  
 في قوله انه ادركه وفيه من الجوة فوق ما يكون  
 في قوله من المذبح ذكاه اي يجب تركه حتى لو كان  
 في قوله يحرم فان تركها اي تركه لانه كنية مع العدة  
 في قوله جليها عدا فان ما ان لم يكن منها فيقذف النار  
 في قوله في اشارة الى حله كما روي

ان يح وكداه عن ابن يوسف وهو قول الشافعي وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كانت جنة مثل جنة  
 المذبح فلا اعتبار بانها فلا يجب تركه واما التروية واخواتها وفي اشارة التي رخصت فالقوى على  
 ان الجوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها جوة قبله كحل لقوله نعم الا ما ذكيتهم وارسال محسن  
 او في حكمه من لا يجوز ذكوة كلبه فخره مسلم فان جرحه يقال بجر الكلب فان جرحه اي يجهه فبهاج ذكاه  
 ان جرحه دون الارسال ولما لم يثبت بغيره على سائر فاول ان لا يثبت به الحل او قد مر  
 بعرضه المواضع السهم الذي لا يرسل له سمي مواضا لانه يصب الشئ بعرضه ولو كان في راسه حدة  
 بحدته كحل او يندفعه ثقيلة ذات عدة انما قال في لانه يحل ان قد قبل ثقله حتى لو كان خفيفا به  
 حدة كحل ليقض الموت بالبرح او رمي صيدا فوقع في ما لا يحل ان لا يملكه فيجوز او على سطح  
 او جبل فتردى منه حرم الى الارض حرم لان الاحتراس عن مثل ذلك ممكن وان وقع على الارض استأثر  
 فان الاحتراس عن ذلك غير ممكن فيحل او ارسلسم كلبه فخره محسن فان جرحه وذا لان الغصن يرفع يده  
 او مثله كسبح الحديث وان جردون الارسال لكونه بنا عليه فلا يرفع به او لم يرسله احد فخره سلم  
 فان جرحه وذا لان الرجز مثل الانغصات لانه وان كان دونه من حيث انه بنا عليه فهو فوقه من حيث  
 انه فعل المكلف فاستويا فصلا في حاله واخذ غير ما رسل اليه اكل لانه لا يمكن ان يغتفر  
 ما يمكن ياخذ ما عينه وعند مالك لا يוכל وان ارسله فقتل صيدا ثم قتل صيدا آخر اكله كالوحي  
 الى صيد خاص به واصاب آخر وكذا لو ارسل على صيد كثيرة وسعى مرة واحدة بخلاف ذبح  
 الشايقين بسمية واحد كصيد في قطع منه عضوا لا العضو وعند الشافعي اكله ان مات الصيد  
 منه وان لم يمت من ذلك واجتاز ذكوة اخرى كان الملبان لا يحل ويحل الملبان منه وذكر في الحديث  
 وان قوله عليه السلام وما بين من الحي فوميتة وان قطع اثلاثا ذكاه واكثره اي قطع قطعتين  
 بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلاثان في طرف البحر او قطع نصف راسه واكثره او قد  
 بنصفين اكل كله لان في هذا الصور لا يمكن جوة فوق جوة المذبح فلا يتناول قوله عليه السلام  
 من الحي فوميتة بخلاف ما اذا كان الثلث في طرف الرأس والثلاث في طرف البحر لا مكان الجوة في

في قوله لا يشترط ذلك  
 في قوله لا يترك الكلب المعلم  
 في قوله لا يحل صيده  
 في قوله كلب غير معلم  
 في قوله وكلب الجوى  
 في قوله وكلب لم يرسل للصيد  
 في قوله وارسال وترك التسمية  
 في قوله عدا ولا يطول فقهه  
 في قوله بعد ارساله  
 في قوله لا يكون الاصطبا  
 في قوله مضافا الى ارساله  
 في قوله ويملك المعلم  
 في قوله بترك اكل ذي ناب  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله ورجوع ذي حليب  
 في قوله في عابه  
 في قوله وان اكل منه  
 في قوله ووجب اكله  
 في قوله لان اكل ذي ناب  
 في قوله ولا ما اكل منه  
 في قوله بعد تركه  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله او قبله  
 في قوله في ملكه  
 في قوله اي لا يحل ما صا  
 في قوله قبل الاكل  
 في قوله اذا بقي في ملكه  
 في قوله فان الكلب مثلا  
 في قوله اذا اكل علم انه لم يكن معلما  
 في قوله محكلا ما صا  
 في قوله قبل ذلك الاكل  
 في قوله فهو صيد كلب جليل  
 في قوله فحرم ذابقي  
 في قوله في ملك الصياد  
 في قوله ومن شرط الحلال  
 في قوله التسمية حقيقة  
 في قوله او حكما بان لا يتركها  
 في قوله عادة واطرح وان لا يقصد  
 في قوله عن طلبه ان غاب متحاشيا  
 في قوله لانه اذا فرغ  
 في قوله السهم بالصيد  
 في قوله فخال حتى غاب عنه  
 في قوله ولم ير في طلبه  
 في قوله حتى اصابه اكل  
 في قوله وان قصد عن طلبه  
 في قوله فم اصابه لم يוכל  
 في قوله لان في وسع ان يطلبه  
 في قوله لان يذكره قبل موت  
 في قوله وفي الثانية من شرط  
 في قوله حل الصيد ان لا يتوارى  
 في قوله عن بصره لانه اذا غاب  
 في قوله عن بصره ربما يكون  
 في قوله موت الصيد بسبب آخر  
 في قوله فلا يحل لقول ابن عباس  
 في قوله كل ما اضميت ودغ ما اضميت  
 في قوله ولا صا ما اضميت  
 في قوله والا فاما ما توارى منك  
 في قوله وقد روى عن النبي  
 في قوله انه كره اكل الصيد اذا غاب  
 في قوله عن الرامي وقال لعل هو ام الارض  
 في قوله فقلته وهو حجة على مالك  
 في قوله في قوله ان يتوارى عنه اذا لم يبت  
 في قوله بجل فاذا بات ليلة لا يحل فان ادركه  
 في قوله الرامي او الرامي جيا المراد  
 في قوله انه ادركه وفيه من الجوة فوق ما يكون  
 في قوله من المذبح ذكاه اي يجب تركه حتى لو كان  
 في قوله يحرم فان تركها اي تركه لانه كنية مع العدة  
 في قوله جليها عدا فان ما ان لم يكن منها فيقذف النار  
 في قوله في اشارة الى حله كما روي

في قوله لا يشترط ذلك  
 في قوله لا يترك الكلب المعلم  
 في قوله لا يحل صيده  
 في قوله كلب غير معلم  
 في قوله وكلب الجوى  
 في قوله وكلب لم يرسل للصيد  
 في قوله وارسال وترك التسمية  
 في قوله عدا ولا يطول فقهه  
 في قوله بعد ارساله  
 في قوله لا يكون الاصطبا  
 في قوله مضافا الى ارساله  
 في قوله ويملك المعلم  
 في قوله بترك اكل ذي ناب  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله ورجوع ذي حليب  
 في قوله في عابه  
 في قوله وان اكل منه  
 في قوله ووجب اكله  
 في قوله لان اكل ذي ناب  
 في قوله ولا ما اكل منه  
 في قوله بعد تركه  
 في قوله ثلث مرات  
 في قوله او قبله  
 في قوله في ملكه  
 في قوله اي لا يحل ما صا  
 في قوله قبل الاكل  
 في قوله اذا بقي في ملكه  
 في قوله فان الكلب مثلا  
 في قوله اذا اكل علم انه لم يكن معلما  
 في قوله محكلا ما صا  
 في قوله قبل ذلك الاكل  
 في قوله فهو صيد كلب جليل  
 في قوله فحرم ذابقي  
 في قوله في ملك الصياد  
 في قوله ومن شرط الحلال  
 في قوله التسمية حقيقة  
 في قوله او حكما بان لا يتركها  
 في قوله عادة واطرح وان لا يقصد  
 في قوله عن طلبه ان غاب متحاشيا  
 في قوله لانه اذا فرغ  
 في قوله السهم بالصيد  
 في قوله فخال حتى غاب عنه  
 في قوله ولم ير في طلبه  
 في قوله حتى اصابه اكل  
 في قوله وان قصد عن طلبه  
 في قوله فم اصابه لم يוכל  
 في قوله لان في وسع ان يطلبه  
 في قوله لان يذكره قبل موت  
 في قوله وفي الثانية من شرط  
 في قوله حل الصيد ان لا يتوارى  
 في قوله عن بصره لانه اذا غاب  
 في قوله عن بصره ربما يكون  
 في قوله موت الصيد بسبب آخر  
 في قوله فلا يحل لقول ابن عباس  
 في قوله كل ما اضميت ودغ ما اضميت  
 في قوله ولا صا ما اضميت  
 في قوله والا فاما ما توارى منك  
 في قوله وقد روى عن النبي  
 في قوله انه كره اكل الصيد اذا غاب  
 في قوله عن الرامي وقال لعل هو ام الارض  
 في قوله فقلته وهو حجة على مالك  
 في قوله في قوله ان يتوارى عنه اذا لم يبت  
 في قوله بجل فاذا بات ليلة لا يحل فان ادركه  
 في قوله الرامي او الرامي جيا المراد  
 في قوله انه ادركه وفيه من الجوة فوق ما يكون  
 في قوله من المذبح ذكاه اي يجب تركه حتى لو كان  
 في قوله يحرم فان تركها اي تركه لانه كنية مع العدة  
 في قوله جليها عدا فان ما ان لم يكن منها فيقذف النار  
 في قوله في اشارة الى حله كما روي







سابقا عليه فلم يبين انه رهن ملك نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين وللمرهن طلب دينه  
رأيه اذا سقط بالرهن طلب الدين وحسبه به اي جس الرهن بالدين وجس رهنه بعد فسخ عقد  
حتى يقبض دينه او يبرئه لو فسخ الرهن لا ينفخ ما دام فيه حتى كان له ان يبيع بعد الفسخ حتى  
يستوفي دينه ولو فسخ بعد الفسخ يكون كالملك قبله بخلاف ما اذا ملك بعد البراءة حيث لا يضمن  
استخفافا لانه لم يبق رهنا لان بقائه رهنا بالرهن بالقبض والدين فاذا فات احداهما لم يبق  
كذا في التبيين لا الانقضاء بالتخليل ولا السكنى ولا البس ولا اجارة ولا اعادة فهو متعلق بالملك  
الرهن به اي بالثمن واذا طلب في دينه باحضاره رهنه فان احضره سلم كل دينه او لا ينعين  
حق الرهن بالدين كالتعين حق الرهن في الرهن تحقيقا للتوبة بينهما كما في تسليم البيع والدين رهنه  
وان طلب في غير ذلك العقدان هذه للوصل وفي قوله ان لم يكن للرهن مؤنة حل للشرط وان كان الرهن  
كان للرهن مؤنة الحل سلم دينه بلا احضاره رهنه ولا يكلف الرهن طلب دينه احضاره رهنه  
عند عدل يعني بالرهن ولا ينعن رهنه بالرهن بآجره ولم يقبضه انما قال ذلك لانه ان قبض الثمن  
يكلف باحضاره ولا ينعن رهنه رهنه من رهنه حتى يقبض دينه او يبرئه اي لا يكلف الرهن رهنه  
الرهن ان يكن الرهن من بيع الرهن ثم ان هذا الحكم منته عند احد الاجرين المذكورين بالبيعة  
ولامن حتى يقبض دينه او يبرئه اي براءة بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية او يبرئه  
اعتبارا بالبيع ولا يبيع الرهن وللرهن يعني الرهن الا برضى الآخر فاني باعه بلا اذن صاحبه  
يوقف البيع على اذنه وله حفظه بنفسه وعياله كانه الوديعة ومن حفظه بغيره يبرئه ودية  
وجعل خاتم الرهن في خنصره لا يجعله في اصبع آخر لما اذا كان الرهن امرأة فيضمن لان الرهن  
كذلك فيكون من باب كسب المال كذا في التبيين وعليه مؤنة حفظه ورده اليه او دفعه منه كاجر  
بيت حفظه وحفظه واما جعل الاذن ومداواة الجرح فتقسم على المضمون والامانة اي على الرهن  
مؤنة الحفظ كاجر بيت الحفظ واجرا الحفظ وكذا مؤنة رده اليه والرهن ان خرج من يده كجمل الآجر  
فوق على الرهن ان لم يكن قيمة الرهن اكثر والا فليقبل بقدر المضمون وعلى الرهن بقدر الزيادة لا امانة

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

لرهن

في يده وبذلك بخلاف اجرة بيت الحفظ فان ثامه على الرهن وان كانت قيمة الرهن اكثر من الدين  
لان وجوب ذلك بسبب الجس وحق الجس في الكل ثابت له وعلى الرهن مؤنة بقية وصلا  
منفعة كنفقه رهن وكسوته واخر راجية وطيرة ولد الرهن وكسوة البنان والقيام بآجره  
كان في الرهن فضل او لم يكن **باب** ما يبيع رهنه والرهن به او لا يبيع ما يبيع  
رهنه منافع لعدم كونه مائة او ثمرة على محل دونه وزرع ارض وحل ارض دونها لا ذكر ايضا وفي  
الثمر على اخرى نجفت عليه فيما سبق وكذا عكسها اي لا يبيع رهن محل بدون ثمر وارض بدون زرع  
ومحل لا فرقان الاتصال بقوم ما بطرفين قال في الحنفية وكذا في الرهن زرع ارض والارض دون  
الزراع لان الرهن متصل بالدين رهنه فالفرق بينهما من قبل التمييز وعن النجاشي ان رهن الارض  
بدون الثمر جائز لان الثمر اسم للثابت فيكون استثناء الثمر بوضوحها ولورس النجاشي  
جاء لان هذه مجاورة وهي لا يبيع الصحة ورهن الطر والمذبر والمكاتب وام الولد لا ذكره الا يجوز رهنه  
اراد ان يذره كمالا يجوز الرهن به فقال ولا بالامانات كالوديعة واستعاره مال المضاربة والشركة  
والمدرك صورة باع زيد من عمرو واراد من كبر عند المشتري شيئا باع ركه في هذا البيع وكذا الورق  
شيئا باذابه له على فلان لا يجوز ولا يبيع مضمونة بغير المراد ان لا يكون مضمونة بالمثل او القيمة  
كبيع في البائع لانه اذا ملك لم يضمن البائع شيئا لكنه يسقط الثمن وهو حقه ولا بالكفالة بغير  
اي كفل بنفسه رجل فرس ميا شيئا لم يضمنه ولا بالقصاص اي وجب عليه العقد في النفس وما  
دونها فرس شيئا كمالا يمتنع من الواجب وبالشفعة اي رهن البائع والمشتري شيئا عند الشفع يسلم  
الدار بالشفعة وانما لا يجوز في هذه الصور لعدم الدين لما عرفت انه ليس بشرط بل لعدم امكان اقله الحق  
الواجب من الرهن وباجرة الناحية والقيمة وبالعبد الجاني او المدين لانه غير مضمون على المورث  
لو ملك لا يجب عليه شيء واذا لم يبيع الرهن في هذه الصورة فلما ان ان ياذر الرهن ولو ملك الرهن  
في يد الرهن قبل الطلب بملك بلا شيء اذ لا حكم للناطل في القبض اذن الملك ولا رهن فخرها رهنها  
من سلم او دفعي السلم اي لا يجوز للسلم ان يبرهن فخرها رهنها من سلم او دفعي ولا يضمن لمن رهنها

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

بالتعيين

الرهن من



ذمنا وفي عكس الضمان أي ان من المسلم من في غرافتمك في به لا يضمن للمسلم شيئا وان من  
 الذي من المسلم غرافتمك في به المسلم يضمن للذي لنا مال متقوم في حق الذي دون المسلم وحق  
 يدين مضمونة بالجهل وبالقيمة فان قلت فما وجه قول القدر في المحضر ولا يصح التأخير مضمون قلت  
 وجه ما ذكر في المداية ان الموجب للاصل في ضمان الاعيان هو القيمة وراعي العين مخلص على ما عليه اكثر  
 المتأخر وهو دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الذين لا يكون الا كذلك للثبات الى السب المجز  
 للمؤمن على ما ذكر في شرح الرأى كالمغصوب وبطلان المهر وبطلان الضلع عن دم عند لان الضمان في حق  
 فانه ان كان قابلا وجب تسليمه ولكن كان ملكا وجب مثله او قيمة فكان رينا بما هو مضمون في حق  
 ولو بالدين ولو موعودا بل ان من يضمنه كذا فتملك في به المهرين عليه بما وعدى ان يملك في  
 الرهن فلهذا من على المهرين المقدار الذي وعدا فلهذا ان كان المهرين اكثر من القيمة وان كان اكثر  
 فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر في القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة  
 الرهن وان كان على سبيل المذرة فلهذا يعلم ما سبق فاعتمد على ذلك وبراس مال السلم وغيره  
 والسلم فيه غلاما فلهذا فان ملك يعني قبل الافتراق في المجلس فقد اخذ اي فمستوفى المهرين  
 جده وان افتراق قبل نقد الملك اي قبل نقد المهرين وقبل ملك المهرين بطلان اي بطلان الضمان  
 والسلم وهو السلم فيه من يملكه اذا فسخ اي يكون له السلم ان يملك الرهن حتى يفضى امر  
 المال فملك ربه بغير فسخ ملك به اي لو ملك الرهن المسلم فيه بعد التنازع بملك بالطعام المسلم  
 فيما يكون على ربه السلم ان يرضى على السلم اليه بمقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان  
 محبوسا بغيره وكن باع عبدا وسلم المبيع واخذ الثمن رهنه فلهذا لم يسلح البيع لانه محبوس لانه المبيع لان  
 الثمن بدله ويرى عليه عبد طفله اي صح الرهن يدين على الاب عبد طفله وقال ابو يونس في رواية لا يصح  
 اعتبار الحقيقة الا ايضا وهو القياس وجه الاستحسان ان حقيقة الايعاز ان ملك الصغير بلا عرض  
 الحال في ذنبه فاقطع لانه مع ما ملكه وضمن عبد له فلهذا ذكر في ان طهر العبد فلهذا في رواية  
 مينة فلهذا مضمون في هذه الصورة اي ملك وقيمة مثل الدين واكثر يودي قدر الدين الى الراس وان كان

في حق المسلم من في غرافتمك في به لا يضمن للمسلم شيئا وان من الذي من المسلم غرافتمك في به المسلم يضمن للذي لنا مال متقوم في حق الذي دون المسلم وحق يدين مضمونة بالجهل وبالقيمة فان قلت فما وجه قول القدر في المحضر ولا يصح التأخير مضمون قلت وجه ما ذكر في المداية ان الموجب للاصل في ضمان الاعيان هو القيمة وراعي العين مخلص على ما عليه اكثر المتأخر وهو دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الذين لا يكون الا كذلك للثبات الى السب المجز للمؤمن على ما ذكر في شرح الرأى كالمغصوب وبطلان المهر وبطلان الضلع عن دم عند لان الضمان في حق فانه ان كان قابلا وجب تسليمه ولكن كان ملكا وجب مثله او قيمة فكان رينا بما هو مضمون في حق ولو بالدين ولو موعودا بل ان من يضمنه كذا فتملك في به المهرين عليه بما وعدى ان يملك في الرهن فلهذا من على المهرين المقدار الذي وعدا فلهذا ان كان المهرين اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر في القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل المذرة فلهذا يعلم ما سبق فاعتمد على ذلك وبراس مال السلم وغيره والسلم فيه غلاما فلهذا فان ملك يعني قبل الافتراق في المجلس فقد اخذ اي فمستوفى المهرين جده وان افتراق قبل نقد الملك اي قبل نقد المهرين وقبل ملك المهرين بطلان اي بطلان الضمان والسلم وهو السلم فيه من يملكه اذا فسخ اي يكون له السلم ان يملك الرهن حتى يفضى امر المال فملك ربه بغير فسخ ملك به اي لو ملك الرهن المسلم فيه بعد التنازع بملك بالطعام المسلم فيما يكون على ربه السلم ان يرضى على السلم اليه بمقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان محبوسا بغيره وكن باع عبدا وسلم المبيع واخذ الثمن رهنه فلهذا لم يسلح البيع لانه محبوس لانه المبيع لان الثمن بدله ويرى عليه عبد طفله اي صح الرهن يدين على الاب عبد طفله وقال ابو يونس في رواية لا يصح اعتبار الحقيقة الا ايضا وهو القياس وجه الاستحسان ان حقيقة الايعاز ان ملك الصغير بلا عرض الحال في ذنبه فاقطع لانه مع ما ملكه وضمن عبد له فلهذا ذكر في ان طهر العبد فلهذا في رواية مينة فلهذا مضمون في هذه الصورة اي ملك وقيمة مثل الدين واكثر يودي قدر الدين الى الراس وان كان

اقل منه يودي القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب طاهرا وبديل صلح عن الحار وان اقر بالدين  
 صالح مع الحار ودين بديل الصلح شيئا ثم نضادنا على ان لا يدين فلهذا مضمون كما ذكره ومن  
 الجرحين والكيسل والموزون فان رهن بجنبه فملكه بمثل قدره يميز من مثله اي يعتبر المماثلة المقدار  
 وهو الوزن والكيسل من دينه هذا اذا كان الدين زائدا فافاد علم الحكم في هذه الصنوع يعلم في صنوع  
 المساواة وصنوع الدين لا عرف ان الفضل اما ثمة ولا غيرة للجوذة لانه يصير متوقفا باعجا  
 الوزن دون القيمة هذا عنده وعندنا ما نصيب القيمة من خلاف جنبه فيكون رينا مكانه ومن  
 شري على ان رهن شيئا او يعطى كفيلا يعني انما قال في المداية لو لم يكن الرهن او الكفيل  
 يفسد البيع من ثمة واي صح استحسانا والقياس ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة وجه الاجابة  
 ان شرط ما يلزم لان الكفالة والرهن للثبات في وهو يلزم الوجوب ولا يجبر على الوفاء لانه لا يلزم  
 على التبرعات وقال في حق الجذلان ان الرهن اذا شرط في البيع صار من حقوقه كالكفالة المشروطة  
 في الرهن فيلزم بلوفيه والبيع فسخه لانه وصف مرغوب فيه وما رضى البائع الا بغيره فلهذا  
 الا اذا سلمه ثمة حال الحصول المقصود او قيمة الرهن رينا لان ربه الاستيفاء ثبت على المعنى  
 وهو القيمة وان قال الباع بمسك هذا اي اعطى المشتري الباع شيئا غير مسك وقال ان مسك  
 حتى اعطى ثمة فلهذا لا ينفذ بما هو مضمون في معنى الرهن وهو الجنس للوقت لا عطاؤه  
 للمعاني وقال في حق الجذلان ان الرهن اذا شرط في البيع صار من حقوقه كالكفالة المشروطة  
 منها صح وكلها رهن بل كل منهما اي يصير محبوسا بدين كل واحد منهما الا ان يفسد يكون رينا  
 عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا حسن بخلاف البتة من رجلين حيث لا يجوز عند الفسخ لان الاول  
 لا يقبل الوصف بالتجزي بخلاف البتة فان قضى دين احدنا فملك رهن الآخر فخرج على كسوة  
 واذا تباينا فكل في نوبته كالمعد في حق الآخر ولو ملك ضمن بكل حصته فان عند المالك يصير  
 كل مستوفيا حصته والاستيفاء بما تجزي وان رينا رجلا بدين عليهما صح بكل الدين يمكن الى  
 قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شئ وبطلان حجة كل منهما ان رهن هذا منه ونصفه

الزيادة على

في حق المسلم من في غرافتمك في به لا يضمن للمسلم شيئا وان من الذي من المسلم غرافتمك في به المسلم يضمن للذي لنا مال متقوم في حق الذي دون المسلم وحق يدين مضمونة بالجهل وبالقيمة فان قلت فما وجه قول القدر في المحضر ولا يصح التأخير مضمون قلت وجه ما ذكر في المداية ان الموجب للاصل في ضمان الاعيان هو القيمة وراعي العين مخلص على ما عليه اكثر المتأخر وهو دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الذين لا يكون الا كذلك للثبات الى السب المجز للمؤمن على ما ذكر في شرح الرأى كالمغصوب وبطلان المهر وبطلان الضلع عن دم عند لان الضمان في حق فانه ان كان قابلا وجب تسليمه ولكن كان ملكا وجب مثله او قيمة فكان رينا بما هو مضمون في حق ولو بالدين ولو موعودا بل ان من يضمنه كذا فتملك في به المهرين عليه بما وعدى ان يملك في الرهن فلهذا من على المهرين المقدار الذي وعدا فلهذا ان كان المهرين اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر في القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل المذرة فلهذا يعلم ما سبق فاعتمد على ذلك وبراس مال السلم وغيره والسلم فيه غلاما فلهذا فان ملك يعني قبل الافتراق في المجلس فقد اخذ اي فمستوفى المهرين جده وان افتراق قبل نقد الملك اي قبل نقد المهرين وقبل ملك المهرين بطلان اي بطلان الضمان والسلم وهو السلم فيه من يملكه اذا فسخ اي يكون له السلم ان يملك الرهن حتى يفضى امر المال فملك ربه بغير فسخ ملك به اي لو ملك الرهن المسلم فيه بعد التنازع بملك بالطعام المسلم فيما يكون على ربه السلم ان يرضى على السلم اليه بمقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان محبوسا بغيره وكن باع عبدا وسلم المبيع واخذ الثمن رهنه فلهذا لم يسلح البيع لانه محبوس لانه المبيع لان الثمن بدله ويرى عليه عبد طفله اي صح الرهن يدين على الاب عبد طفله وقال ابو يونس في رواية لا يصح اعتبار الحقيقة الا ايضا وهو القياس وجه الاستحسان ان حقيقة الايعاز ان ملك الصغير بلا عرض الحال في ذنبه فاقطع لانه مع ما ملكه وضمن عبد له فلهذا ذكر في ان طهر العبد فلهذا في رواية مينة فلهذا مضمون في هذه الصورة اي ملك وقيمة مثل الدين واكثر يودي قدر الدين الى الراس وان كان



لا بد لا يمكن القضا لكل واحد منهما ولا لاحدهما لعدم الاولوية ولا القضا لكل بالصف لانه يوزن  
 الى الشيوع فبين التماز ولو مات رايه والزم معهما فيمن كل كذلك كان مع كل نصف  
 زهنا طعة هذا عند ما هو صحيحان وعندها يوس هذا باطل اعتبارا بما في الجوة وجب لا خلاف  
 ان حكمه في الجوة الحسن والشيوع بغيره وبعد المات استيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا يضر  
 بآية وصية اي باج وصي الراهن الرهن بعد موته باذن الرهن وصي دينه كما اذا كان الراهن  
 حيا فله البيع باذن الرهن فكذا هنا **باب** رهن عند عدل ثم الرهن بغير  
 عدل شرط وضعه عند عدل وقال بغيره وابن ابي ليلى لا يصح لان عدل هذا المالك ولهذا يرجع  
 اذا استحق الرهن فامنع ثم القبض ولما ان من هذا المالك في الخطا يكون العين مائة ويذكر  
 في حق المانية لان هذه بالضمان والمضموين هو المانية فنزل منزلة شخصين ولا اخذ لاحدهما  
 منه ومن بغيره شيئا احدهما وبذلك منه ملك رهن فان وكل العدل او غيره مبيعا داخل اجملة  
 صح فان شرط اي التوكيل في الرهن لا يضر في الغرض ولا يموت الراهن او الرهن وينقض موت التوكيل  
 سواء كان التوكيل او رهن او العدل او غيره فلو اذات التوكيل لا يقوم واثرة لا وصية مقامه عن  
 يوس ان وصي التوكيل ملكته وله بيعه بغيره وثمة اي التوكيل مع المودون بغيره وثمة الراهن وان  
 اجملة وراثة غائب جبر التوكيل على بيعه بغيره في المضمومة غائب ومطلوبه اياها اي ان ابي اسحق بن  
 فانه يجبر عليها والجائز بينهما ان لا اتمتع فيها ابطال مفعول كيفية الاجاز ان يحبس اياها بالبيع  
 فان لم يبع ذلك فالتقاضى بغيره عليه كذا في البين وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصح لو لم يكن  
 مشروطا في عقد الرهن وشرط بعد قيل لا يجبر لان التوكيل لم يصير وصفا من اوصاف الرهن  
 فكانت مفردة كبر الوكالات وقيل لا يجبر كبر كبر يوسى حقه وهذا اصح رواية ورواية اما الاول فلما  
 روى عن ابي يوسف ان الجواب في الفصلين واحد ويؤيد الطلاق الجواب في الجاه الصغير والاصل واما  
 رواية فلان مبنى القول الآخر على التعليل بعدم وهو غير مقبول فان باع العدل فان الرهن فملكه  
 كملكه فان او فمعه الرهن فاستحق اي الرهن في المالك اذا ملك الراهن في المصلحة من المصلحة

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في الرهن بالبيع  
 في الرهن بالبيع  
 في الرهن بالبيع

الراهن قيمة الراهن لانه فاصب وصح البيع والقبض لان الراهن ملكه باو الضمان والعدل  
 لانه متعدي بالبيع والتسليم ثم هو الراهن وصحا او الرهن فمعه وهو له اي العدل بالجواز اما الرهن  
 الراهن القيمة وحق البيع وقبض الثمن واما ان يضمن الرهن الثمن الذي اداء اليه ويكون ذلك الثمن  
 له ويرجع الرهن على رايه بدينه وفي القايم اخذت الى المستحق المودون من مشتهر به ويرجع بوجه  
 العدل ثمنه ثم هو على الراهن به وحق القبض اي قبض الرهن الثمن او على الرهن ثمنه ثم هو على الراهن  
 اي العدل بالجواز اما ان يرجع على الراهن بالثمن وحق قبض الرهن الثمن واما ان يرجع على الرهن ثم  
 الرهن يرجع على الراهن بدينه وان لم يشترط اي التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط قبض الرهن  
 ثمنه او لا كما اذا باع العدل الراهن وضاع الثمن في بين ما تعد منه ثم استحق المودون وضاع العدل  
**باب** التصرف والحماية في الرهن وقبض بيع الراهن رهنه فان اجاز رهنه  
 او قبض دينه نقد وصار ثمنه رهنه الاول وان لم يجر فسخ لا يفسخ في الاصح اذا فسخ الرهن بغير  
 في رواية عن ابي يوسف وقيل الرواية لا يفسخ لان الرهن يعلق به حق الرهن وفي البيع ابطال حقه  
 فلا ينفذ وهو الاصح وجبر المشتري يعني هو مخير ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الى القاضي  
 ليفسخ اي البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن وصح اجماعه وتبديره واستبداده رهنه  
 فان فعلنا غيبا فغيبه حلالا فدينه وفي موقلة قيمة للرهن بدله الى محل اجملة اي اخذ قيمته  
 لا اجل ان يكون رهنه عوضا عن المودون الى زمان حلول الاجل لان سبب الضمان يتحقق وفي  
 النصيب فان ذلك فاذا حل الدين اقتصا بجملة اذا كان جنس حقه ورا الفضل وان فعلنا معسر  
 فحق العتق في الجدة في الاقل من قيمته ومن الدين لانه لا تعد للرهن استيفاء حقه من الراهن  
 ممن يفتخ بالعتق الجدة فافتخ بمقدار ما يقدر ولا يمسى فيما زاد على قيمته بالدين ويرجع على  
 غيبا لا تفتى دينه وهو مفسطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل حقه وفي اخيه اي في التبدير والاك  
 سعي كل في كل الدين ولا يرجع لان كسب التبدير وام الولد ملكا مولودا والاف اي ائلاف الراهن  
 رهنه كاعتاقه غيبا اي ان كان الدين مالا اخذ منه كل الدين وان كان موقلة اخذ قيمته

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في الرهن بالبيع  
 في الرهن بالبيع  
 في الرهن بالبيع



الاعارة

رهنها الى زمان حلول الاجل واجبى المنة حصة وكان اي ماضية رهنها ومن اعارة  
 رهنها بنية الآتية على حقيقتها دون رهنها لا تخلي ملك المخرج بغير عوض ولم يوجد ذلك من  
 الرهن فلا بد من المصير الى عموم المجاز او احدهما باذن صاحبه او سقط ضمانه فملكه مستغنى  
 بذلك بل اني وكل من رهنها وان مات المدين قبل رده فالرهن احمى من الرهن لان  
 حكم الرهن باق فيه لان يد العارية ليست بلازمة وكونه غير مضمون لا يدل على انه غير مضمون  
 فان ولد المدين مضمون غير مضمون فمدين او من يستعمل به او استعاره من رهنه لعل  
 ان ملك قبل عليه وبعد اي بعد الفراغ عن العمل ضمن كالرهن ولو ملك حال عليه لا يوضح  
 حتى الرهن فمدين عايش وان قيد بقيد باعين من قبه وجن من رهنه وولد فان خالف  
 المصير بغيره ويتم رهنه بنية وبيع رهنه اياه المصير ارجح الى الرهن وسقوط على المستغنى  
 ويرجع هو عاجض ويدبر على رهنه وان وافق وملك مع رهنه صار مستوفيا كل رهنه ان كان  
 قيمته مثل الدين او اكثر ضمن بغيره في الضمان ما وافاه منه لا القيمة لانه قد وافى فليس  
 فتمت ما يقضى فيه ان كانت اقل وبقية على رهنه وضمن المستغنى ايضا قد ما وافاه من الدين  
 ولما منع الرهن اذا قضى المصير وفيه ملك بنية لانه لا يخلص ملكه ويرجع على الراهن بما  
 ادى لانه غير مستغنى كما ذكره لو لم يملك مع الراهن قبل رهنه او بعد فله لا يضمن وان اخذ رده  
 رهنه من قبل لانه احمى خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا لما في وجوبه الراهن على  
 الرهن مضمونه وجباية الرهن عليه سقط من رهنه بقيد رهنه على رهنه على الماهر و  
 قال جاية الرهن على الرهن مضمونه لا يضمن على غير ملكه وفي الاخبار فابن قس وهو الدفع الجباية  
 فان شاء الراهن والمدين اطلاقا الرهن ودفع الجباية الى الرهن وان قال الرهن لا اطلب الجباية  
 فهو رهن على جاله لانه ان الجباية حصلت ضمان الرهن فعليه تحليصه فلا يفيده وجوب ضمان  
 له مع وجوب التحليص عليه وصاحب التحديق وضع المسئلة في مضمون رهنه مضمون ثم قال واجبه  
 ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة بان كانت قيمة ضعف الدين فان جبايته على

مؤمن

الربا

معتبرة فبطل الدين ان ثبت ما دفعه وان ثبت ما دفعه فان دفعه وقبل الرهن بطل الدين  
 كله وصار العبد كله للرهن وان اخذ ردها فصف الفداء على الراهن ونصفه على الرهن فملك  
 حصة الرهن بطل وما كان حصة الراهن تغدي والعبد رهن على جاله ومن رهنه بعد العبد  
 بالقبول فبطل نصرت قيمته ما يفتقر رجل وضم ما به دخل اجله فخص حصة المدين من حصة  
 وسقط باقية لان نقصان الرهن لا يوجب سقوط الدين عندنا فلو رهنه فاد كان الدين قفا  
 ويد الرهن يد الكسب فبقيت حصة الكسب من المبدء وان باع ما رهنه اي باع الرهن بدين  
 ما رهنه بالماية بعد ان صار قيمته ماية وقبض حصة رهنه ببيع ما بقي لان الدين لم يسقط بقضاء  
 السو لان نقصان ليس بالمال الا قبال العود على ما كان فاد كان الدين باقيا وقدر الرهن  
 ان يبيع ما به يكون الباقي في ذمته وان قبله بعد العبد ما به دفعه فملك بكل رهنه اي بغير الراهن  
 على انما كان بالدين لان التعصير لم يظهر في نفس العبد لان الثاني في مقام الاول فكانت ترجع  
 الى ما به في الاول فاد كان الرهن بالماية فاد كان الدين وانما كان الدين بالدين بالدين بالدين  
 في ضمان الرهن فوجب التعصير وقال في رهنه بنية لان الرهن بنية بالماية وقد تقررنا  
 لهلاك الا انما خليف به لا بقدر التعصير في الدين بقدره وان قضى الرهن خطا فده رهنه  
 ولم يرجع اي على الرهن لان الجباية حصلت في ضمان الرهن ولا يملك الذي في الرهن بغير ملكه  
 فان ايد دفعه الراهن او فداءه اي الرهن الرهن ان تغدي قبل الدين او دفع العبد او قد عتبه  
 الدين اي بكل منظم ان الدين انما يسقط بجاية اذ كان قبل من قبه الرهن او ما واداما اذا  
 كان اكثر يسقط من الدين بقدر قيمته العينة لا يسقط الباقى وانما لم يذكره الرهن لان الطان لا  
 يكون الدين اكثر من قيمة الرهن **فصل** في تعصير قيمته عشرة من رهنه فتم وتخلو  
 رهنه اي رهنه في الحقل العصرة المقدار لم يقل نعم لنا اي بعد العشرة لانه على ما ذكره في البيز  
 يشير الى ان المعبر فيه اي في الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعبر فيه المقدار لان  
 العصرة والخم من المقدار لانه اما مكمل او موزون وفيما نقصان القيمة لا يوجب سقوط

مؤمن



شي من الدين وانما يوجب الجار لان الغاية فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف  
في الكيل والموزن لا يوجب سقوط شيء من الدين اجماع بين الصحابة فكيف الحكم في ان ينقص  
شي من المقد يسط بقدره من الدين والا فلا يبقى رتبها الاصل ان ما هو محل البيع محل الدين  
وما ليس محل البيع ليس محل الدين والدين محل البيع ابتداء يمكن محله بقا فكله الدين و  
في ثمانية عشر رمت فانت قد بلغ جلد فعدل ما هو من ديننا الرهن كونه دينه  
وصوفه وغره لراهنه وهو من مع احده بهلك بلاني لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا  
وان ملك اصله وبقي هو ملك بقطعه يقسم الدين على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه  
وبسقط حصة اصله وملك بقطعه كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض  
عشرة وقيمة المال يوم الفكاك خمسة فثلث العشرة حصة الاصل فيسقط وثلث العشرة حصة  
المال فيفك به الزيادة في الرهن تنقذ في الدين لاستحاده لا يصير الرهن رهنها بالدين الميز  
في حصة ما قبله بوجه الزيادة في الدين ايضا لان الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن  
بوجه الدين ايضا لان الدين بمنزلة الثمن الزيادة في الثمن بمنزلة الزيادة في الدين  
بوجه الشيوع في الرهن فلا يجوز وقال في زمانه في الجوز بها كالا يجوز في البيع والثمن عند ما قد  
مر في البيع وان من عبد يعدل الغائب فخرج عبدك رهنه بالاول فمضى الاول من  
بره الى رهنه وحرثته امين في الاخرى في محله كان الاول ان يرد الاول الى الرهن في يصير الثاني  
مقصودا ولو ابرأ الرهن رهنه عن دينه او وجهه منه فملك الرهن اي في دينه من ملك بلاني  
في الاستحسان وفي القياس ملك بالدين وهو قول فلولو قبض الرهن دينه او بعضه من دينه  
او غيرهما في ايضا غير منوطوعا او شري بالدين عينا او صاع عنه على شيء لانه استيفاء او احوال  
الراهن ورتبه دينه على اخرتم ملك رهنه مع ملك بالدين ورتبه ما قبض الرهن اي في وطلبت الحوالة  
لان في معنى الابرأ بطريق الاداء الا انه يردل عن ملك الجبل مثل ما كان له على المحال عليه ما يرجع  
عليه ان لم يكن للجبل على المحال عليه بن لانه بمنزلة الكيل وكذا الرضا وما على ان الدين ثم ملك ملك بالدين

الدين

الدين

لتنتم وجوب الدين بالتصادق على عدم قيامه فيكون الجثة باقية بخلاف الابرأ وقاس في المسئلة  
الخلافية على من الضون ووجه الاستحسان هو ان يوق بينهما وهو ان الابرأ سقط الدين اصلا وبنا  
لا يسقط لقيامه لموجب الا انه يتخذ الاستيفاء لعدم الغاية لانه يعقب مطالبته فانما هو  
في نفسه قائم فاذا ملك تقرا الاستيفاء الاول في تنقض الاستيفاء الثاني **ك**  
الجنات الجنات في اللغة اسم لما يجنبه المرء من شره اكتسبه وفي الشرع اسم لفعل محرم حرام كان في  
مال او نفس لكن في عرف الفقهاء ابرأ باطلا في اسم الجنات فعل محرم في النفس والاطراف ذكره  
في التبيين اعلم ان القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا وما يجري مجرى الخطا والقتل  
والمراد به قتل متعلق بالاحكام من القصاص والدية والكفارة وحرمان الارث والاثم في التميم  
الشيخ ابي بكر الرازي وذكر في الاصل انه على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطا القتل العمد  
قصد بايقظ الا اذا كان كساحا ومحمدا ومن خشب وحجر وليطة ونازل عذره وعذما وعذالتي  
ضربة قصد بالاطمينة البنية حتى ان ضربة حجر عظيم او خشب عظيم فتوقد وجهه ويحرق القود  
وعذالتي في احد قوله موجب العمد شيان القصاص والدية وولي القتل الجاني يستوفى  
ايتما شاء وعلى هذا القول اذا قال عفوتك عن القصاص كان له المطالبة بالدية وفي قوله الاخر  
موجب القصاص لا غير التولية ان ينقطه بالدين رضي القاتل او لم يرض وعلى هذا القول  
يكون الدية بدلا عن القصاص فتوقال عفوتك عن القصاص ولم يقبل الدية يسقط مجازا  
لا يكون له المطالبة بالدية وعذما موجب القصاص لا فير ولا يصير مالا الا باتراضي من الجانبين  
قوح يكون صلحا سواء كان قبل الدية او اكثر كذا في الحقايق لا الكفارة خلافا لثاني فاني يقول  
لا وجبت في الخطا فاولي ان يجب في العمد ونحن نقول ان القتل العمد كبيرة محض وفي الكفارة  
منع العادة فلا يباينها وشبه العمد ضربة قصد بغير ما ذكره يعني بالكيل سلاح ولا في معنى  
في تفريق الاجزاء اجماعا كان او خشب صغيرا كان او كبيرا او عذما ضربة قصد بباطمينة البنية وفي  
الاثم والكفارة ودية مختلطة على العاقلة سياتي تفسير الدية المختلطة وتفسير العاقلة باذن الله تعالى

الدين

الدين



وهو أي ضربه قصد بغير ما ذكر فيما دون النفس عند موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبهة  
وفي الخطأ ولو على عبد أو قال في المال بالدينار أو المومن من كون العبد مالاً أن يكون ما ذكر من قبل في ضمان  
الأموال فلا يكون على العاقلة قصد كريمة أي القتل بربية مسلمة صيداً أو جرباً وفعل كريمة  
فأصاب أو مينا الخطأ على نوعين خطأ في القصد كما إذا رمى شخصاً بظننه صيداً فإذا هو آدمي أو  
جرباً فإذا هو مسلم وخطأ في الفعل كما إذا رمى غرضاً فأصاب آدمياً كذا في الهدية وقال في الخطأ  
لورمي رجلنا فأصاب عايظاً ثم رجع سهم فأصاب الرجل فهو خطأ لأنه أخطأ في إصابة الحايظ ورجع  
السهم مبتدئاً على إصابة الحايظ لا على الرمي السابق لأنه آخر السنين والحكم بصفاء إلى آخر الأسباب  
ولا يربى عليك أن هذا من قبل في الفعل فلا بد من تعبد مثل ما ذكر من قال في الخطأ في الفعل أن لا  
يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر فكان زعم أنه شرط في الخطأ في الفعل أن لا يصدر  
عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك فإنه إذا رمى غرضاً فأصاب ثم رجع عنه وأخطأ  
عنه إلى ما وراءه فأصاب جلتا يتحقق الخطأ في الفعل والشرط المذكور مفعول في الضررين ثم إن الخطأ  
من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فإنه إذا سقط من بين خبث أولئك فقتل  
رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه وما جرى مجراه كنائم سقط على آخر فقتل أي فقتل نائم سقط على آخر  
فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه كقارة ودية على عاقلة لا انتم في وجهي الخطأ قالوا المراد القتل  
فما في نفسه فلا يعرى عن النائم حيث ترك النعومة والمبالغة في التثبت أو شرع الكفارة بؤذوناً  
بذلك المعنى كذا في الهدية وإنما قال بؤذون ولم يقل بئال لأن ستر النائم كقارة وليس من شرط الحكم الاطراء  
بحسب الاطراء على طرفه من الاستبراء وفي القتل بسبب كلفه أي كماله بوضع حجر وجف  
بغيره غير ملكه بغيره من السلطان ذكره في شرح الطحاوي دية على العاقلة بالكفارة ولا حرج  
أرش حصص ثقي الزمان بهذا النوع لأن في سائر الأنواع يوجد الحرمان إذا كان الجاني مكلفاً وقال  
الشافعي يجب الكفارة ويثبت الحرمان هنا أيضاً الخاقان بالخطأ وقلت القتل معدوم حقيقة وإنما  
الحق بالخطأ في حق الضمان ففي غير أصله **باب ما يوجب القود وما لا يوجب**

وإذا كان العبد مالاً كان كونه العبد مالاً أن يكون ما ذكر من قبل في ضمان  
الأموال فلا يكون على العاقلة قصد كريمة أي القتل بربية مسلمة صيداً أو جرباً وفعل كريمة

فما في نفسه فلا يعرى عن النائم حيث ترك النعومة والمبالغة في التثبت أو شرع الكفارة بؤذوناً

بذلك المعنى كذا في الهدية وإنما قال بؤذون ولم يقل بئال لأن ستر النائم كقارة وليس من شرط الحكم الاطراء

يجب بقتل ما يقتل منه إذا عدا وهو المسلم والذي بخلاف المسلمين فإن حفظ دمه موقت إلى جرح  
فيقتل الجرح بالجر وبالعبد خلاف ذلك فمات بقتل لا يقتل الجرح بالعبد لقوله لا يقتل الجرح بالجر لا يدل على النفي  
فيما عداه لأنه يخص بالذكر فلا ينبغي ما عداه وكيف ولو صح به الدلالة لذل قوله لا يقتل الجرح بالجر لا يدل على النفي  
أن لا يقتل الذكر بالأنثى مع أنه يقتل بها بالإجماع وإنما انتقض بأن موجب ذكر من العمل بالمعقود أن  
لا يقتل العبد بالجر لقوله لا يقتل الجرح بالعبد بغيره وأما ما ثبت ذلك به لانه قوله لا يقتل الجرح بالجر وقوله لا  
لا يقتل العبد والعقل بالمعقود شرط عند الغالبين بل عدم ما رخصه لانه نص المسلم بالذبح في حقه  
لأن في إلهامه من هذا التصريح ما يدل عليه قوله لا يقتل الجرح بالجر وقوله لا يقتل الجرح بالجر وقوله لا يقتل الجرح بالجر  
وهو المستأنس من قبيل ما لا يستحق القصاص المبيع والعاقلة المجنون والبالغ بالعتي في السلم  
بالاعى لم ينعقد التصريح بالاعى لأن المفقود في الاعى هو السلامة دون الصحة ولذلك أوجب الجرح في ذكره  
العين بعد ذكر الصحة في باب المجعة والزمن في مقاصد الأطراف والرجل بالمرأة والفرع بصله  
لا بصله ولا سيد بعين ومذبره ومكاتبه وعبد ولد وعبد بعينه ولا بعبد الرهن حتى  
يجمع عاقده لأن الرهن لا ملك له فلا يملكه والراهن لو تولاها لبطل حق الرهن ففطر أجماعها  
ليسقط حق الرهن برضاه ولا بمكاتب فقل لا حاجة لذكر قيد العمد لا علم أنه شرط في القصاص مطلقاً  
عن فاء وارث وسيد وان جنبها لأنه يشبه من له الحق لأنه المولى إن مات عبد والوارث  
إن مات حراً أو ظهراً لا خلاف بين الصحابة في موته على نعت الحر والرق وإن لم يبع وإن مات  
سيد سوار ترك وفاء ولا ولم يبع وفاء أقام سيداً خلافاً لمحمد في أولى الصور الأربع وبسط  
قود ورثه على أصله لأن الفرع لا يستوجب الحقوة على أصله وصورة السيد فيما إذا قتل الأبا  
لأمراته وليس وارث غير نائم مات امرأته قبل أن يعق منهن فإن ابنها منها يرث القصاص  
على أبيه فسقط ما ذكرنا ولا يقدار الأبي سيف خلافاً لشافعي والمطاف بيننا وبينه في موضعين أحدهما  
أن القود لا يكون بدون الاستراح أم لا وإن شاع لم يفعل بالقاتل مثل ما فعل بالمقتول أم لا وإن شاع  
بقارق الأول فيما إذا قطع به فمات منه فإنه يجر قبة القاتل عندنا وعندنا بقطع به فإن لم يمت

والعبد العبد من ذمة العاقلة  
أن لا يقتل الجرح بالعبد بغيره

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم

أن لا يقتل الجرح بالعبد بغيره  
أن لا يقتل الجرح بالعبد بغيره







وعند الثالث نفي لا يجب الضمان أصلا لانه قبل دفع الشر كانه العاقل البائع  
 العقود فيما دون النفس هو فيما يمكن المأخذ فقط فيقتض قاطع اليد عند الفصل انما قال ان  
 عما اذا قطع من نصف السعد اذا لا يمكن حفظ المأخذ وان كانت به كبر فاقطع كارجل ومان  
 الأنف فان ارجل اذا قطعت من الفصل يجب القصاص وفي مار ان الأنف يجب القصاص  
 لانه قبة الأنف لعدم إمكان حفظ المأخذ فيها والاذن والعين اذا ضربت قرب خوذتها  
 وهي قائمة اراوقا منها غير مخنفة قال الزاهدي في شرح العذوري اذا فقتبت العين عمد فرب  
 نورا ولم تخفف فقتل القصاص بخلاف ما لو انخفت لتعد المأخذ فقتل على وجه فطن  
 رطب ويقابل عنه بمزاة حجة ولو قطعت لا ادخ لا يمكن المأخذ وكل شجة تراعى فيها المأخذ  
 كما لو ضربة على انظير العظم ولا فرق في عظم الا ان يقطع ان قلعت بض على ذراع في الزنا  
 واذا رايه في الجامع الصغير واخذ صاحب المداية وقال العذوري يبرء ان ينسب الى اللحم  
 ويسقط ما سواه فبه اخذ صاحب الكافي وتبرء ان كسرت ولا بين رجل وادارة وبين خروجه  
 وبين جبرين في الطرف لان الاطراف يسلك بها مسك الاموال فيقدم المأخذ بالتفاوت في القيمة  
 وقال ان فيجب القصاص الا اذا قطع طرف العبد فاشح القصاص هذه ولانه جاذبة مبرات  
 فان الجاذبة اذ ابرأت لا يجوز فيها القصاص لان البر فيها تارة فالظان ان النية بغض المأخذ  
 اما اذا لم تبرأ فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تبرأ بعد فتنظر الى ان نظير الحال في الج  
 او السارية والظان ان الذكر الا ان تقطع الخشف لان الانقباض والانبساط يجري فيها ظاهري  
 المأخذ وعن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل يقتض طرف المسد الذي سواه وفيه المجنى عليه كما  
 به القاطع شدا او ما قصه باصبع او الشجة لا تنوع ما بين قرنة الشاج واستوعبت ما بين  
 قرنة الشجوج اي شج رجل جلا موصفة حتى وجب القصاص والشجة طولها مقدار شبر شلا وراس  
 الشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه وراس الشج عظيم لا يستوعب الشجة وهي ما بين  
 قرنيه فالشبر الذي يجمع الشجوج اكثر مما يجمع الشجوج الجيا ان اقتض وان شاة الا ان يقطع

فان كان الشجر قد قطع من اصله لم يوجب القصاص

بجوت العاقل ويعقوب الاوليا ويصلحهم على ان قتل او جلد وجب حالا اي عند الطلاق ولا يكون  
 كالدية موجلا ويصلح احد ويعقوبه ولم يبق اي من الورثة حصته من الدية فان القصاص  
 والدية حتى جميع الورثة عند ما خلا للثافي وما لك في الزوجين وان صالح باللف وكيل سيده  
 وقرقلا بالصلح عن دمه ما ينصف اي ان كان العاقل خا وعبد فادارط ومولى العبد رجلا  
 بان يصلح من دمه على الف ففعل فالالف على المولى نصفان وتقبل جمع يفرق وبالعكر  
 اكتفا ان حضر وليهم اي يقبل فزوج ويكتفي بقتله ولا يجب الدية خلافا للثافي فان عند يقتل  
 بالاول ويجب الديات للباقيين ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يفرق بين اولى القتل  
 فانهم فرجت فرقة قتل ويجب الديات للباقيين وذكر في العول ان في قوله الاخير يقبل بهم  
 يقسم ما في الديات بينهم كذا في الحاقين وان حضري وله واحد قتل له وسقط حق الباقيين عندنا  
 ولا يقطع يدان بيد وان امرسا كقطع ضف وتجا وقال الثافي في وقوع بينهما ويكون القصاص  
 لمن فرجت فرقة والارش للمأخذ كذا في المبسوط والمجسط وكثير من الكتب ولنا ان لا يقطع  
 باعتمادهما يداهما على التكين عند الادوار والمخل يتجر فضاف الى كل واحد البعض بخلاف  
 فان رهنوق الروح غير متجز وان قطع رجل يميني رجلين فلهما عينية ودية يدان حضر احداهما  
 فلما جاز الدية سواء قطعها على التعاقب او معا وعندنا ان في ان قطعها على التعاقب يقطع بالاول  
 منها وللثافي الارش وان قطعها معا يفرق بينهما ويكون القصاص لمن فرجت فرقة والارش  
 للمأخذ ويقاد عجا وبقوله لانه غير شتم فيه لانه مضرب ولانه يبقى على اصل الحرية في حق الدم وقيل  
 يزول لا يصح اواره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كالاوار بالقتل خطأ او بالمال ومن ربي جلا  
 عدا فقتل الاخر فاما تقض الماول وعلى عاقلة الدية للثافي لان الاول عدا للثافي خطأ ومن قطع  
 يد رجل ثم قتل احد بهما في عديين وتختلف بر بينهما او لا وخطاين بينهما بر وكنت دية ان لم  
 يبرأ بين وبين دية ثمانية مسائل لان الفصل اما عدا او خطأ ثم القتل كذلك صار اربعة ثم اما ان يكون  
 بينهما بر او لا يكون ثمانية فان كان كل منهما عدا فان بر بينهما تقض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ

ن

لبن

لبن



هكذا عند لان القطع ثم القتل هو مثل صورة ومعنى وعند ما يقبل ولا يقطع فيدخل في القتل  
 جزا القتل وان كان كل منهما خطا فان برأيهما اخذ بها اني يجب دية القطع والقتل وان لم يبرأيهما  
 كفت دية القتل لان دية القطع انما يجب عند استحكام اثر الفعل وهو ان يعلم عدم السرية والفرق بين  
 بين الضرر وبين عدم البرأيهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه  
 مثل معقول وان قطع عمد ثم قتل خطأ سواء برأيهما او لم يبرأيهما فمقتضى القطع والقتل اي يقتصر بالقطع فيه  
 دية النفس بالقتل وان قطع خطأ ثم قتل عدسا سواء برأيهما او لم يبرأيهما فمقتضى الدية للقطع ويقصر للقتل لئلا  
 الجاني يتبين لان احدهما عدم الآخر خطأ كما في ضرب مائة سوط برأس سبعين ومات من عشرة لانيلا  
 برأيهما لم يبرأ من مقتضى حق الاثر وان بقيت في حق التقدير في حق القدر للعصاة وكذا لك كل جزا حلت  
 ولم ين اثر على اصل الجرم وعن الجرم في مثل حكمه عدل عن محدثي يجب اجرة الطبيب وعن الادوية  
 ويجب حكمه عدل في ذك ب الديات تفسير حكمه العدل في مائة سوط جرحته وبقى اثر البقا  
 الاثر والاثر انما يجب باعبار الاثر في النفس ومن قطع فعفا عن القطع ثم مات من ضمن فاطوئية  
 وقال لا يجب شيء لان العفو عن القطع عفو عن موجه وموجه القطع لو اقصر والقتل اذا سري لانه  
 عفا عن القطع وهو غير القتل وبالسرية يتبين ان الواقع قتل وحقق فيه وانما لم يجب القصاص لان  
 العفو او تمت شبهة ولو عفا عن الجناية اذ عفا عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس اما على الثاني  
 فطو واما على الاول فلان الجناية اسم جنس يتناول السري والمقتصر والخطا من ثلث ماله اي اذا  
 كانت الجناية خطا وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر الثلث لان حق الوثية معلق بالعمد  
 لان موجب العمد القود ولم يعلق به حق الوثية لانه ليس بالالقود وان كان وجوبه بعد الموت لكن  
 سببه قد انقضى في حقه فيعفو عنه وسبب ان كيفية وجوبه ان ثلثه نفع وكذا الشبهة اي لو كان مقام  
 القطع شيء فهو على الخلاف المذكور وان قطعت اداة يد رجل ففكها على يده ثم مات بجرحه مثلها ودية  
 في مالها ان تهرت وعلى عاقبتها ان خطا هذا عذا يبرح لان العفو عن البعد اذ لم يكن عفا عما  
 يحدث منه فان تزوج على البعد لا يكون نزوحا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عدا يكون نزوحا على

في الجناية

في الجناية

انظر

القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح ماله لا يتما على تقدير سقوطه فيجب المأثم للمثل لا يتما  
 لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لانما نقول ان الموجب الاصل للعصا  
 لاطلاق قوله وق والجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم عليها الدية في مالها لان التزوج وان كان يضر  
 العفو لكن عن القصاص في الطرف واذا تبين ان قتل النفس ولم يتما ولا اسم العفو فيجب الدية ويجب  
 في مالها لانه عند ثم نفع القصاص بين المهر والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل تزد على الوثية  
 وان كان في المهر فضل يزد الوثية عليها وان كان القطع خطا يكون هذا تزوجا على ارش اليد واذا  
 الى النفس تبين ان لا ارش للمبد وان المسمى محذوم فيجب المثل ولا يتما صان لان الدية يجب  
 على العاقلة في النكاح والمهر لها وان نكحها على اليد وما يحدث منها او على الجناية ثم مات من مقتضى  
 مهر المثل لان هذا تزوج على القصاص وهو لا يصلح مهر فيجب المثل على ما تبيناه ولا شيء عليها  
 لانه لا جعل القصاص مهر فقد رضى بسقوطه لجملة المهر فيسقط اصلا ولا الخطا رفع على العاقلة  
 مهر مثلها والباقي وصية ام فان خرج عن الثلث سقط والثلث المال اي ان كان القطع خطا رفع  
 على العاقلة مقدار مهر مثلها وانما ثلث ما ترك الميت وصية لان هذا تزوج على الدية وهو نص في  
 الا انه يعتبر بعد المثل من جميع المال لانه وان كان مريضاً مرض الموت لكن التزوج من الحي حلال  
 ولا يصح حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية والدية يجب على العاقلة وقد صار فيسقط  
 كلها عظم ان كان مهر مثل الدية اذ اكثر ولا يرجع عليهم شيء لانهم كانوا يتحلون عنها بسبب جانيها  
 فاذا صار ذلك ملكا لها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ملكا لها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فان خرج  
 من الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم وهم اجانب فيصع وان كان لا يخرج من الثلث سقط  
 عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى المولى لان الوصية لا تغا لها الامر الثلث وقال ابو بوب ومحمد  
 كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد لان العفو عن اليد عفا عما يحدث منه عند ما فاتقوا ولها  
 في الفصلين وان مات المقتصر لم يقطع قبل المقتصر منه لانه يتبين ان الجناية كانت قبل عمد وعن  
 المقتصر القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود وعن ابن بوب انه لسقط قدر القصاص

في الجناية

في الجناية

في الجناية

في الجناية

في الجناية



لانه لما اقدم على القطع فقد ابرأ على وراه ونحو نقول انما اقدم على القطع طمأنينة ان حقه فيه وبعد  
السرية تبين انه في القود فلم يكن مبرأ من الحكم كذا في الهدية وفيه اشكال لما ذكرنا صورة الحق  
في سقوط الذين لانها تورث شبهه وبذلك تمكنوا في سقوطه فيما اذا اعفاه عن القطع ثم ماتت  
ولم ينفوا انه في المقدمة القابلة لانه لا يكون مبرأ منه بدون العلم. وضمن في النفس من قطع فودا  
اي استوفى حقه من القصاص في الطرف فري الى النفس بضمين وفي النفس لان حقه في القطع  
وقد قلنا لا لا يصح شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف السلامة لما في  
سبب القصاص اذا اصرار عن السرية ليس في وسعه وارث البكر من قطع بغير طمأنينة  
فعفا عنه اي قطع ولي القتل القاتل ثم عفا عن القتل من ذليله لانه استوفى حقه في غير حقه  
لا يجب القصاص للشبهة وقال لا يصح شيئا لانه استوفى حقه في حقه هذا لا يصح تخلف النفس بجمع  
اجرايا فانكف البعض فاذا عفا فود عفا وآراء هذا البعض فلا يصح شيئا **باب**  
الشهادة في القتل واعتبار حاله القود ثبت بده للورثة لانها اي ثبت القصاص للورثة  
لانه ثبت بعد الموت والميت ليس من اهل اختلاف الدين والدية لانه من اهل الملك في الاموال  
كما اذا شئكة وتعلق بها صيد بعد موته فانه يملكه فطريق ثبوت الخلافه وقال لا طريق الورثة  
كالدين لانه عوض نفسه فيكون الملك فيمن له الملك في العوض كذا في الدية ولذا لو انقلب لا يكون  
الميت ويسقط بعفو بعد الجرح قبل الموت فلا يصير احد من خصما عن البقية فخرج على الاصل المذكور  
اعلم ان احد الورثة ينصب خصما عن نفسه وعن شركائه فيما يدعي للميت وعلى الميت حتى ان  
ادعى احد الورثة شيئا من الزكوة على احد وابنته ثبت في الجميع فلا يحتاج الباقر الى تجديد الدعوى وكذا  
اذا ادعى احد على احد من شيئا من الزكوة واقام البينة عليه ثبت على الجميع حتى لا يحتاج الدعي الى ان  
يدعي على الباقرين وفيما لا يدعي له او عليه بل يدعي على الورثة او لم فلا ينصب احد من خصما عن البقية  
ولما كان القصاص من قبل ان في عنده لم ينصب احد من خصما عن البقية عنده خلافا لما لو  
اقام حجة على قتل ابيه عفا يا اخوه فخصر ليجد ما تفرع على تقدمه واقام احد الورثة بينه واخوه عفا

هذا هو الحق في القصاص  
فانما هو الذي لا يثبت  
في القصاص من قبل ان  
في عنده لم ينصب احد  
من خصما عن البقية  
عنده خلافا لما لو  
اقام حجة على قتل ابيه  
عفا يا اخوه فخصر  
ليجد ما تفرع على  
تقدمه واقام احد  
الورثة بينه واخوه عفا

ان فلانا

ان فلانا قتل اياه عفا يريه القصاص نقص ثم خراج كجناح الى اعادة البينة لبقائه عنده  
خلافا لما في الخطا لا يحتاج الى اعادة البينة اذا كان القتل خطأ لان موجب المال وطريق ثبوت  
الميراث والدين لا ما قران احد من منصب خصما عن البقية فيما يدعي للميت ولو برهن القاتل  
على عفو الغائب فالحاضر خصم لانه يدعي سقوط حقه في القصاص وانما له المال فيكون خصما  
ويسقط القود وكذا لو قتل عبد عفا بين رجلين اي بشركة بينهما احد ما غاب اي اذا ادعى  
القاتل على الحاضر من الشركيين ان شركته الغائب قد عفا فالحاضر خصم ويسقط القود لما ذكرنا  
انفا وان شهد وليا قود بعفو ثلثا لعت اي منها لم يقبل لانها جازان الى انفسها انفا  
وهو انقلاب القود ما لا وحي اي تلك الشهادة عفو منها لانها زعمان القصاص قد سقط و  
نعمها في حق انفسها معتبر فان صدقها القاتل وحل فكل من ثلث الدية لانه تصديقه اياها  
لقرانها بثلثي الدية فيلزمه لكن يزعمون كظم ان نصيب الولد المشهود عليه قد سقط لعفوه وهو منكر  
فلا يقبل قوله عليه ويحول نصيبه ايضا ما لا فوجب كل الدية وان كذبها ايضا فلا شيء لها ولا لغيرها  
الدية اي ان كذبها القاتل ايضا بعد ان كذبها الولد المشهود عليه بالعفو فلا شيء للولين الشاكرين  
لانها بشهادتها عليه بالعفو او بطلان حقه في القصاص فيصح اقرارها في حق انفسها وادعيها  
مالا فلا يصدق دعواها الا ببينة والمشهود عليه ثلث الدية لان دعواها العفو وهو كجرحه  
ابتداء العفو منها في حقه فيقلب نصيبه مالا وان صدقها الا فقط فله الثلث اي ان صدقها  
المشهود عليه وحده دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية لانه اقر له بذلك فان قيل كيف يكون الثلث  
وهو اقراره لا يستحق على القاتل شيئا دعواه العفو قلنا اقراره بتكذيب القاتل وهذا حكم  
اقراره وان صدقها القاتل والولد المشهود عليه وانما لم يذكره لانها منه حكمه وهو ان لا يكون شيء  
ما ذكرنا فانه قد فهم منه ان سخا في الاخر الثلث باحد الاورين بتكذيب القاتل ثم ان الشهادة  
في اول الصون المذكور وفي الاخرين دعوى او اجار وكان للغير ينظم الكل وانما اخاره عمارة  
الشهادة رعاية للصورة الاولى وان خلف شاهد القاتل في زمانه او مكانه والله اعلم بالحق

هذا هو الحق في القصاص  
فانما هو الذي لا يثبت  
في القصاص من قبل ان  
في عنده لم ينصب احد  
من خصما عن البقية  
عنده خلافا لما لو  
اقام حجة على قتل ابيه  
عفا يا اخوه فخصر  
ليجد ما تفرع على  
تقدمه واقام احد  
الورثة بينه واخوه عفا







بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع فيحقق استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين هو  
 الاصح وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي المائنة هي التي يكسر العظم عشرة والمعلقة هي التي تحول  
 العظم بعد الكسر عشرة ونصف عشره والالة هي التي تصل الى اتم الدماغ وهي الجبلدة التي فيها  
 الدماغ والجانبية التي وصلت الى الحلق ثم شيا وفي جانبية نفذت ثلثا لانها بمنزلة جانبية  
 والحاضنة التي تحض الجلد اي كعنه والداية هي التي تظهر الدم كالدمع في العين والاسيلة  
 والداية هي التي تسيل الدم والباضة هي التي ينطح الجلد اي تقطعه والمكاجية هي التي تافد في  
 اللحم والسمحاق هي التي تصل الى السحاق اي جلد رقيقه بين اللحم وعظم الراس حكومته عدل او غير  
 حكومته العدل فقال فيقوم عبد الله الاثر ثم مع قدر تفاوت بين العيين من الدية هو اي ذلك  
 القدر هي اي حكومته العدل ما ذكره الطحاوي وبقي ذكره في الحاشية وقال الكرخي انه يظنكم  
 بذه الشجة من الوجبة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح  
 وفي كل اصابع يد الكف ومهما نصف الدية لان الكف تابع لما يؤثر في زيادة وانقصاها ومع  
 نصف الساعدية وحكومته عدل لان الساعد ليس بجوارف وايه عن ابو يوسف ان ما زاد على اصابع  
 اليد والرجل الى المكعب واصل النخذ هو تبع لان الشراع واجب في الواحدة منها نصف الدية  
 واليد اسم لهذه الجوارف الى المكعب والرجل الى اصل النخذ فلا يرد او على تقدير الشراع وفي كف فيها  
 اصبع عشرة وان كانت اصبعان فثمان ولا ثني في الكف وقال لا ينظر الى ارش الكف والاصبع فيكون  
 عليه الاكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت في الكف ثلث اصابع يجب ارش الاصابع ولا يجب في  
 الكف ثني بالاجماع لان الاصابع اصل ولما كثر حكم الكل فاستتبع الكف وفي اصبع زائدة وعن  
 صبي وذكره ولسانه لو لم يعلم الصحة جادل على نظره وحرك ذكره وكلامه حكومته عدل وقال الكرخي  
 دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحته لا عفا فالواجب الدية الكاملة انتفاقا ودخل ارش  
 اذ ثبت عفا او شعره في الدية لان بغوات العقل يطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اذا اوضح  
 فوات وارث الموضحة يجب بغوات جزاء من الشرح حتى لو ثبت تسقط والدية بغوات كل الشرع وتعلقا

واحدة

واحدة وقد دخل الحرف في الجمل وقال في لا يدخل لان كل واحد جانية فيها دون النفس فلا يحد  
 كسائر الجنيات وجواب ما ذكرنا وان ذهب معناه وبصره او نطقه لا قالوا هذا قول ابي  
 وعن ابو يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع والظن ولا تدخل في دية البصر ولا قودان ذهب  
 عنها بل الدية اي في الموضحة والعين الدية وقال في الموضحة القصاص في العينين الدية ولا  
 يقطع اصبع ثلث جاره ونفذهما وعذر فيقتص من الاول في الثاني ارشها واصبح قطع مفصل  
 الاعلى مثل ما يفي بل دية المفصل والحكومة فيما يفي وكبر نصف سن اسود با فيما بل كل ديسين  
 ويجب الايش من افا ديسه ثم ثبت اي ثبت سن من افا ديسه افا ديسه حق لان الوجب  
 فساد ولم يقدح حيث ثبت مكانها اخرى فانعدمت الجانية ولقد استأني حولا فكان  
 ان يقطر الناس في ذلك القصاص الا ان في اعتبار ذلك تضييع الحقوق فكتفينا بالحوال لانه  
 ثبت فيه ظاهرا فاذا مضى الحول ولم يثبت قضيا بالقصاص فاذا ثبت تبين انما اخطأنا  
 ولا سيما كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص المشبه فوجب المال وقلعنا فودت اي دنا  
 صا جنفا الى مكانها وثبت عليها اللطم لان هذا لا يعتد به او العروق لا تعود وفي النهاية قال  
 الاسلام هذا اذا لم تعد الى حالها الا وان بعد النبات في المنفعة والحال لان فلتت فثبتت  
 لان الجانية انعدمت يعني حيث لم يثبت عليه منفعة ولا زينة وقال عليه الارش كاملا لان الجانية  
 وقعت موجبه له والتي ثبتت نعمة مبتدأة من الله تعالى في الهداية وغيره ان خلافا فان ارش الرجل  
 سن الصبي ويرد عليه ان فيه تخصيص الحكم مع اشتراك الدليل او الغم الشجة او جرح بضره  
 ولم يبق اثر لروايل الشين الموجب وقال ابو يوسف عليه ارش اللطم وهو حكومته العدل قبل نظر ان  
 الانسان بكم خرج نفسه مثل جرح الجراح فان بعض الناس يخرج نفسه وبأفد ذلك شيئا لان الشين  
 الموجب ان زال فاللام الحاصل لم يزل قال محمد عليه جرة الطبيب وثن الدواء وفي شرح الطحاوي  
 فتر قول ابو يوسف ارش اللطم باجوة الطبيب والدواة فعلى هذا لا خلاف بينها ولا يبا وجرح الا بعد  
 بره قال ان في مقتضى الحال كذا في القصاص في النفس وعمد الصبي المجنون خطا وعلى فله الدية

خلان

في الفصل في ما يوجب الدية  
 من ما يوجب الدية من ما يوجب الدية  
 من ما يوجب الدية من ما يوجب الدية  
 من ما يوجب الدية من ما يوجب الدية



ولا كفارة فيه ولا حرمان رسوم ضرب بطن امرأة يجب غيره خمسين درهم في سنة وقال  
 ان في ثلث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا انه عم قضى بالجزء على العاقلة في سنة  
 ان لقت ميتا ودية اي يجب الدية الكاملة ان كان ميتا فان كان ميتا بسبب الضرب وغرة  
 ودية ان كان ميتا فان لم يمت بدمية الام فقط ان ماتت فالقت ميتا لان موت الام بسبب لونه  
 ظاهر فانه يمتنع بموته وقال الثوري يجب الغرة مع الدية ودينان ان ماتت فالقت ميتا فان  
 وما يجب فيه اي في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا  
 للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت  
 في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة  
 فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في  
 الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو  
 انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح  
 الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح  
 من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من  
 الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت  
 ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي **باب ما يجب**  
 في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا او جورا او مكانا الكنيف المستخرج  
 والميزاب بحري الماء والبرص البرج وقيل بحري ما يركب في الحائط وعن ابن زياد جند يخرج  
 من الحائط التي عليه وسع ذلك ان لم يضر الناس انما قال في الامة اضر لا يجل لبقوله لا ضرر  
 ولا ضرر في الاسلام وكل نقضه خلافا لما وكذا منعه ابتداء خلافا لما سوا كان ضررا ولم يكن  
 لانه تصرف خاص في الحق المشترك فلا يجوز كانه المشترك وفي غير ما قلنا لا يسهل اذن الشراكاوان  
 لم يضره ضمن عاقلة دية من مات بسقوطه اي بسقوط ما احدث في طريق العامة كالوضع جارا او

في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي

في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي

بشر في الطريق فلف به نفس ان لفت به يمينه ضمن هو ان لم ياذن به الامام فان الضمان في  
 جميع ما ذكرنا يكون اذا لم ياذن به الامام وان اذن اومات وافرح في طريق جوعا او عالما  
 من الغم بهذا الاثنان من هو البير فلا لانه مات بمعنى نفسه والضمان لا يجب اومات  
 عن الوقوع وقال ابو يوسف في الجوع والعطش كذلك وان مات غدا يجب الضمان على الجافر  
 لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما الجوع والعطش فلا يخص البير او قال محمد هو ضامن في الجوع  
 كلها لان ذلك حصل بسبب الوقوع ولو لا ذلك لتا والخبز والماء ومن نجي جرا وضاع  
 به رجل ضمن لان فعل الاول انتسخ بفعل الثاني والا لما شرط النجاسة بل لان حكم فعله قد انتسخ  
 الفراغ ما يشمله وانما استعمل الفصل الثاني في موضع آخر فكل شئ في الطريق فقط منه على آخر  
 او اذ دخل حصيرا وقبيل او حصة في مسجد غيره اذا كان المسجد للشيعة فعلق واحد منهم قبيل  
 او وصل فيه يورى او حتى يعطب به شخص لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن  
 قالوا اذ اعده وقال لا يضمن في الوجين لان القرية لا يقيد بشرط السلامة وله ان يدير المسجد  
 بالهدون غيرهم فكان فعلهم مباحا مطلقا وفصل غيرهم تعديا او تقيدا بشرط السلامة وقصد  
 لا ينافي الغرامة اذا اخطأ الطريق كما اذا انفر وما يشبهه على الزنا او جالس فيه غير متصل  
 به احد خلافا لاسن سقط منه رواه البه عن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس عادة كجوار الف القلدين  
 فسقط على ان ان فملكه بضم لان هذا اللبس بمنزلة الجوار في الجمل ضمن او اذ دخل في مسجد فيه جليبر  
 فيه مصليا ورب حايط مال الطريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذمي ممن يملك نقضه كازان  
 بفك رهنة فانه يملك نقضه بفك رهنة واب الطفل والوصي والمكاتب والعبد الناجون لم  
 ينقض في مدة يمكن نقضه فيما ضمن باللفح عاقلة النفس خلافا للثوري ويصح الطلب بكل  
 لفظ يهيم منه طلب النفس مثل ان يقول ما بطل مخوفا وما يلزم به حتى لا يسقط فيلحق او  
 اهرمه فانه ما يلزم صارا شيئا اذا كان بمنزلة الشهود وهو ليس بشرط وانما ذكر ليكن من شيئا  
 عند الجود وكان من باب الاحتياط لا من اشد عليه فبانه قبض المشتري فقط وطلب من المالك

في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي

في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي

في الجنين بورت عنه ولا يرب الضارب لانه قاتل مباشرة ظلم ولا للقاتل هذه النصفه وفي جنين الامة نصف عشر قيمته لو ذكر او عشرة قيمته لو انثى لانتهاوت في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان حيا او ينفات اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة فيما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة العظام تزيد على الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعضاء الجنين البنايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عده فصح الاعتبار على اصله وقال الثوري فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وضمان الابواب فصح من الاصل ولا كفارة في الجنين خلافا للثوري وما استبان بعض خلقه كالنم فيما ذكره من الغرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة يجب في مالها في سنة ايضا سقطت ميتا عمدا اذا او فعل بها اذن زوجها وان اذن للبعدم التعدي







بيان ان حكم التفاوت لا يبطل باعداد الكم كما يوجهه التعليل الآتي ذكره والحار والبعول والغرس يرجع  
القيمة لانه انما يمكن اقامته للعلل بها اربعة اعيان عينا ومحل المستعمل لها فصارت كائنا اعيان يرجع  
فيجب اربع بقوات احداهما وقال الشافعي يجب نقصان كانه اثنان قلنا في اثنائه المقصود التفرقة  
جناية الرقيق وعليه ان جنس هذا خطأ دفعه سيده بها اي بالجناية وبملكها وبانها او  
فداه بارتسائها حالها وقال الشافعي جناية في رقبته يباع فيها الآن ان يقضي المولى الارش وقايد هذا  
في اتباع الجاني بعد العتق والمسئلة مختلفة بين النضابة وان فداه فجنى فجنى كالاو لى لانه اذا ظهر عن الاول  
فصارت الاول كانه لم يكن فوجب بان به الدفع والفداء وان جنس جنايتين دفعه بها الى النضابة  
فيسببه حقيما او فداه بارتسائها فان وهبها وابعدها واعتقه او ذبح او استولد ما الى الامة الجانية ولم يعلم  
بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان علم بها عزم الارش لان في الاول فوت حقه فيضمنه جنس حقه  
في اقلها ولا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم وفي الثاني صار مختارا لان العتق وسائر ما  
يمنعه من الدفع فلا اقدم عليه اختياره لآخر كما لو علق حقه بقتل زيد او ربه او شجبه ففصل انما عزم  
الارش في هذه الصور لانه مختار للفداء حيث اعتقه على تقدير وجود الجناية كما اذا قال لها اذا مضت  
فانت طالق مثلنا فرض مطلق ومات من ذلك المرض يصير فارة لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض  
وقال في لا يصير مختارا لان وقت تكمل الجناية ولا علم له بوجوده وبعد الجناية لم يوجد منه فعل آخر يصير  
وان قطع عبد بغير عمد ودفع اليه فاعتقه فسرى فالجدة صلح بها لانه لما اعتقه دل على ان قصده تصحيح  
الصلح اذ لا صلح الا وان يكون صلحا عن الجناية وما يحدث منها وان لم يعتقه يرد على صاحبه فيقبل  
يعني لانه لا سرى تبين ان المال غير واجب وان الواجب هو القود فكان الصلح باطلا فيرد ويقادو  
يقال للاوليا آتوه او اعفوه وان جنس ما دون مدلول خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها عزم الرب  
الذين الاقل من قيمته ومن ربه ولو لم يجرها ومن الارش لانه تلف حقيقيين كل واحد منهما منصوص  
بكل القيمة على النافذ والدفع للاوليا والبيع للغرماء وكذا عنده الاجتماع ويمكن الجمع بين التحصيل بها من الرقبه  
الواحدة بان يدفع للولى الى والى الجانية ثم يبيع للغير ما فيضمنها للآخاف وان ولدت ما دونه مدبو

قوله يبيع عبدا ليهما ولا يدفع محلا لهما يتساو الفوق ان الدين وصف حكمي واجبي  
 متعلق برقيتها استيفا فيسري الى الولد المهرهونه بخلاف الجنانية لا وجوب الدفع في ذمة المولى  
 لانه ذمتها وانما يلاقها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرانية لا واصف الشرعية دونها  
 الحقيقية وان قبل عبدا خطا وله خرم ان كسبه اعتقه فلا شيء عليه معناه اذا قال رجل عبد  
 ان مولاه اعتقه فعقل العبد خطا شخصيا وذلك الرجل له جنانية فلا شيء له لانه لما علم ان مولاه  
 اعتقه فقد ادعى اليه على العاقل وبرا العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقل من غير حجة  
 وان قال قلت اخا زيد قبل عتقي خطا قال زيد بل بعد صدق الاول لانه منكر الضمان لانه  
 اسنده الى حاله معودة منافية للضمان اذ الكلام فيما اذا عرف رقه والوجوب في جنانية  
 على المولى دفعا وفداء وانما قلنا انه منكر الضمان لانه لو ثبت ما ادعى باقراره لوجب الضمان  
 عليه اذ ذلك القدر لا يكون منكر الضمان المتوجه عليه بل لانه اذا ثبت ثبت عليه وانما يجب  
 الاول على العاقل بطريق التحمل عنه حتى اذا لم يوجد له عاقل تيق عليه ومنع تصديقه سقوط الضمان  
 عنه لاثبوتة على الولد لان قوله لا يكون حجة على المولى وان قال قطعت يد ما قبل عتقا فما قالت  
 بل بعده صدقت وكذا في اخذه منها اي عتق امه ثم قال لما قطعت يدك او اخذت منك هذا  
 المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعده فالقول قولنا استخانا وهذا عندهما وعند محمد الطحاوي  
 قوله وهو القياس لانه ينكر الضمان باسناد الفاعل الى حاله معودة منافية للضمان الا اذا  
 كان في الاخذ منحا كشيئا قايما بعينه فان القول فيه قولنا لانه اقرب به بحيث اعترف بالاخذ  
 منها ثم ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول للمكر فيؤمر بالرد عليها ولما انه اقرب بسبب الضمان  
 ثم ادعى ما يبره فلا يكون القول له لانه ما اسنده الى حاله منافية للضمان لانه يضمن يد ما قبلها  
 وهي مدفونة لانه الجماع والغلة اي اذا قال جامعها قبل الاعتراف واخذت العبد قبله لا يكون  
 القول قولنا لان وطى المولى امه ليدونه لا يوجب العقر وكذا اخذه من علقها وان كانت يدونه  
 لا يوجب الضمان عليه فصل الاسناد الى حاله معودة منافية للضمان وما قيل وايضا الظن كخفا

[illegible]

*[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]*

فصل



في حالة الرق متطوريه الفرق بين اخذ المال واخذ الغله بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق  
دون الاول حكم الظاهر وان اردت محجورا وصني حينا يقتل جل فقتله فالتدبير على عاقلة القاتل لان  
الصبي هو المباش للقتل وعده وخطاؤه وآفجيب على عاقلة ورجعوا على العبد بعد عقده لانه  
اوقع للصبي في هذه الوطئه وعدم الاعتراف قبل العتق كان لحي المولى وقد زال النقصان اليه  
الصبي لانه قاصر لا يملك وان كان تامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه في لفظ اي ان العبد  
محجور عدا يقتل رجل في الخطا دفع القاتل او فداءه في الحال ويجوز ان يرجع بعد عدا  
الجامع الصغير وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لاني عليه  
الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال فكذلك في الزيارات فمن هم اذ اتى اقل يجب ان يرجع  
العتق اذ لا رواية لذلك فقد وهم وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما احره بالقتل حتى قتله  
صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى قول فضاء كالا وامنه بالغصب فلا يواخذ به الا بعد العتق كذا  
نقل الفقيه ابو الليث عن الزيارات بالاقول من قيمته ومن الردية لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء  
فالمولي غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العذران كان العبد العقل صغيرا  
عبد الصغير كخطا وان كان كبيرا اقض وان قتل قرن عدا من كل وليان فعفا احداهما ولي  
كل واحد منهما دفعه نصفه الا الاخير او فدى بدية لانه عفا احد وليتي كل منهما سقط القضاء  
وانقلب حالا وقد سقط نصيب الغايبين وهو النصف وبقي النصف اما ان يدفع نصفه والدية  
الواحدة وان قتل احدهما عدا والاخر فظا وعفا احد وليتي العبد فدى بدية لولا الخطا ونصفها  
لان احد وليتي العدا ودفع اليهم قسم ثلثا عولا عده لان وليتي الخطا يدعيان الكل واحد  
العبد يدعي النصف فيضرب هذا بالكل وذلك بالنصف واصل بالترك المستوفى بالدين والاربا  
منارعة عند ما ثلثة اربعة وليتي الخطا ورجع لولي العدا وانما قال من ارعة لانه يسم النصف  
الخطا بل منارعة واستوت منارعة الفريقتين في النصف الاخر فنصف فلهذا قسم ارباعا وان  
قتل عديهما قريهما وعفا احدهما بطل كل اي قتل عبد لرجلين قريهما فلهذا بطل الكل

في حالة الرق متطوريه الفرق بين اخذ المال واخذ الغله بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون الاول حكم الظاهر وان اردت محجورا وصني حينا يقتل جل فقتله فالتدبير على عاقلة القاتل لان الصبي هو المباش للقتل وعده وخطاؤه وآفجيب على عاقلة ورجعوا على العبد بعد عقده لانه اوقع للصبي في هذه الوطئه وعدم الاعتراف قبل العتق كان لحي المولى وقد زال النقصان اليه الصبي لانه قاصر لا يملك وان كان تامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه في لفظ اي ان العبد محجور عدا يقتل رجل في الخطا دفع القاتل او فداءه في الحال ويجوز ان يرجع بعد عدا الجامع الصغير وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لاني عليه الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال فكذلك في الزيارات فمن هم اذ اتى اقل يجب ان يرجع العتق اذ لا رواية لذلك فقد وهم وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما احره بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى قول فضاء كالا وامنه بالغصب فلا يواخذ به الا بعد العتق كذا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيارات بالاقول من قيمته ومن الردية لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالمولي غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العذران كان العبد العقل صغيرا عبد الصغير كخطا وان كان كبيرا اقض وان قتل قرن عدا من كل وليان فعفا احداهما ولي كل واحد منهما دفعه نصفه الا الاخير او فدى بدية لانه عفا احد وليتي كل منهما سقط القضاء وانقلب حالا وقد سقط نصيب الغايبين وهو النصف وبقي النصف اما ان يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احدهما عدا والاخر فظا وعفا احد وليتي العبد فدى بدية لولا الخطا ونصفها لان احد وليتي العدا ودفع اليهم قسم ثلثا عولا عده لان وليتي الخطا يدعيان الكل واحد العبد يدعي النصف فيضرب هذا بالكل وذلك بالنصف واصل بالترك المستوفى بالدين والاربا منارعة عند ما ثلثة اربعة وليتي الخطا ورجع لولي العدا وانما قال من ارعة لانه يسم النصف الخطا بل منارعة واستوت منارعة الفريقتين في النصف الاخر فنصف فلهذا قسم ارباعا وان قتل عديهما قريهما وعفا احدهما بطل كل اي قتل عبد لرجلين قريهما فلهذا بطل الكل

عنده وقال لا دفع الذي عفا نصيبه الا اجرا وبفده بربع الدية **فصل** في العبد  
قيمه فان بلغت مائة درهم او قيمة الائمة نقص من كل عشرة اظهارا لا خطأ بربا الرقيق عن  
وتعيين العشرة بانه عبد الله بن مسعود وقال ابو يوسف والثاني فيجب قيمة بالغدا ما بلغت في  
قيمة ما كانت هذا بالاجماع لان المعترف في الغصب للمال لانه لا يملكه وما قدر من دية الرقيق من  
اي قيمة العبد دفع يده نصف قيمة عبد قطع يده عدا فاعتق فري افيديان ورتبة سيد فقط  
اي ان كان وارث المعتق السيد فقط استوفى القود خلافا لمحمد لان سبب اللولاية قد خلف  
لان الملك على عدا طرح والوارث بالولاء على عدا حاله المورث فقل اختلاف السبب من  
اختلاف المستحق فيما لا يثبت بالشبهة وفيما يحتاج فيه ولما انا يتقنا بثبوت اللولاية فيستوفى  
للمولى فيستوفى وهذا لان المقضي له معلوم والحكم مشعر ولا معتبر باختلاف السبب لان الحكم لا ينفك  
والالا اي ان لم يكن الوارث السيد فقط بل يكون له وارث اخر لا يقد ولا لانه ان اعتبر حاله  
فالمستحق السيد فقط وان اعتبر حاله المورث فالورثة فيحقق الاستنباه فيقتدر فلا يجب  
وجه يستوفى وان اعتق احد عبديه فشيئا فحين واحد اي قال العبدية احد كما قرئت ثم شجافه  
فبين السيد ان اراد باحدهما هذا المعين فارتبها للسيد كما عرف ان البيان اظهارا من وجه  
وانت من وجه وبعد الشجة بقي محلا للاثنا فاعتبر انشأ فانه اعتق وقت البيان فان قلنا  
رجل واحد في وقت واحد ما يجب دية وقيمة عبد لانها بعد الموت لم يبق محلا للبيان غير  
اظهارا محضا فيكون نصيبين بين المولى والورثة لعدم اللولاية وان خلفت قيمتها بغير نصيبين  
قيمة كل واحد منهما ودية وان قتل كلا رجل فقيمة العبدان لانه لم يبق بقتل واحد منهما فكل  
منهما ينكر ذلك وفي قفا عيني عبده دفع سيده واخذ قيمته واسكه لما اخذ النقصان وقال  
يجوز بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان في قال الثالث في ضمة القيمة وامساك الجثة العبد  
هو يحمل الضمان في مقابلة الغايب فبقى البقاء على ملكه كما اذا قفا احدى عينيه ولما ان المانية  
في حق الاطراف وانما يستقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ذكر كانه لارق الفاحش وله المانية

في حالة الرق متطوريه الفرق بين اخذ المال واخذ الغله بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون الاول حكم الظاهر وان اردت محجورا وصني حينا يقتل جل فقتله فالتدبير على عاقلة القاتل لان الصبي هو المباش للقتل وعده وخطاؤه وآفجيب على عاقلة ورجعوا على العبد بعد عقده لانه اوقع للصبي في هذه الوطئه وعدم الاعتراف قبل العتق كان لحي المولى وقد زال النقصان اليه الصبي لانه قاصر لا يملك وان كان تامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه في لفظ اي ان العبد محجور عدا يقتل رجل في الخطا دفع القاتل او فداءه في الحال ويجوز ان يرجع بعد عدا الجامع الصغير وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لاني عليه الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال فكذلك في الزيارات فمن هم اذ اتى اقل يجب ان يرجع العتق اذ لا رواية لذلك فقد وهم وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما احره بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى قول فضاء كالا وامنه بالغصب فلا يواخذ به الا بعد العتق كذا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيارات بالاقول من قيمته ومن الردية لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالمولي غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العذران كان العبد العقل صغيرا عبد الصغير كخطا وان كان كبيرا اقض وان قتل قرن عدا من كل وليان فعفا احداهما ولي كل واحد منهما دفعه نصفه الا الاخير او فدى بدية لانه عفا احد وليتي كل منهما سقط القضاء وانقلب حالا وقد سقط نصيب الغايبين وهو النصف وبقي النصف اما ان يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احدهما عدا والاخر فظا وعفا احد وليتي العبد فدى بدية لولا الخطا ونصفها لان احد وليتي العدا ودفع اليهم قسم ثلثا عولا عده لان وليتي الخطا يدعيان الكل واحد العبد يدعي النصف فيضرب هذا بالكل وذلك بالنصف واصل بالترك المستوفى بالدين والاربا منارعة عند ما ثلثة اربعة وليتي الخطا ورجع لولي العدا وانما قال من ارعة لانه يسم النصف الخطا بل منارعة واستوت منارعة الفريقتين في النصف الاخر فنصف فلهذا قسم ارباعا وان قتل عديهما قريهما وعفا احدهما بطل كل اي قتل عبد لرجلين قريهما فلهذا بطل الكل

في حالة الرق متطوريه الفرق بين اخذ المال واخذ الغله بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون الاول حكم الظاهر وان اردت محجورا وصني حينا يقتل جل فقتله فالتدبير على عاقلة القاتل لان الصبي هو المباش للقتل وعده وخطاؤه وآفجيب على عاقلة ورجعوا على العبد بعد عقده لانه اوقع للصبي في هذه الوطئه وعدم الاعتراف قبل العتق كان لحي المولى وقد زال النقصان اليه الصبي لانه قاصر لا يملك وان كان تامورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداءه في لفظ اي ان العبد محجور عدا يقتل رجل في الخطا دفع القاتل او فداءه في الحال ويجوز ان يرجع بعد عدا الجامع الصغير وليس على الامر ولا على عاقلة شئ وقال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لاني عليه الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال فكذلك في الزيارات فمن هم اذ اتى اقل يجب ان يرجع العتق اذ لا رواية لذلك فقد وهم وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما احره بالقتل حتى قتله صار غاصبا ورجع هذا الغصب الى قول فضاء كالا وامنه بالغصب فلا يواخذ به الا بعد العتق كذا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيارات بالاقول من قيمته ومن الردية لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء فالمولي غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وكذا في العذران كان العبد العقل صغيرا عبد الصغير كخطا وان كان كبيرا اقض وان قتل قرن عدا من كل وليان فعفا احداهما ولي كل واحد منهما دفعه نصفه الا الاخير او فدى بدية لانه عفا احد وليتي كل منهما سقط القضاء وانقلب حالا وقد سقط نصيب الغايبين وهو النصف وبقي النصف اما ان يدفع نصفه والدية الواحدة وان قتل احدهما عدا والاخر فظا وعفا احد وليتي العبد فدى بدية لولا الخطا ونصفها لان احد وليتي العدا ودفع اليهم قسم ثلثا عولا عده لان وليتي الخطا يدعيان الكل واحد العبد يدعي النصف فيضرب هذا بالكل وذلك بالنصف واصل بالترك المستوفى بالدين والاربا منارعة عند ما ثلثة اربعة وليتي الخطا ورجع لولي العدا وانما قال من ارعة لانه يسم النصف الخطا بل منارعة واستوت منارعة الفريقتين في النصف الاخر فنصف فلهذا قسم ارباعا وان قتل عديهما قريهما وعفا احدهما بطل كل اي قتل عبد لرجلين قريهما فلهذا بطل الكل



وان كانت مخبئة فالادمية غير معدة والعمل بالشبهة واجب ذكر **فصل** في ان جنى  
مذبرا او اثم ولد ضمن السيد الاول من القيمة ومن الارش الا لا في الجناية في اكثر من الارش ولا منع المولى  
في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامها وان جنى اذى شاكى ولا الثانية ولا الاولى في قيمة دفعته  
بقضا اذ ليس في جناية الا في قيمة واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على الدفع واتبع السيد او ولد الاول  
ان دفعت بلا قضا بذمته وقال لا شئ على المولى لانه حين دفع لم يكن الجناية الثانية موجودة وقد  
دفع كل الحق المستحق وصار كما اذا دفع بالقضا وله ان الثانية معارضة للماول من وجه ولهذا ايشركه  
الاول في المولى جان يدفع حتى ولي الثانية طوعا وله الاول في ضمان قبض حقة طلبا فحقه ومن عصب  
قطع سنده يده فسرى ضمن قيمته قطع فان قطع سنده في يد عاصبه فسرى في يده اي في يد العاصب  
لم يضمن والفرق ان العصب قاطع للثانية لانه سبب الملك كالباع فيصير كانه ملك باقعة مما وجب  
قيمة اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني في كتاب السراية مضاف الى البداية فصار المولى متلفا فيصير  
مسئرا وكلف وان استول عليه وهو استراد فبطل العاصب عن الضمان وضمن عبد مجبور عصب  
شمله فان حده لان المجور من اخذ باعماله فان كان العصب ظاهرا باع فيه وان لم يكن ظاهرا لم يلزم الا بالبرهان  
بالفعل بل يؤخذ بعد الحق وان جنى مذبرا عند عاصبه ثم عند سنده او عكس ضمن فيه لهما ورجع  
على العاصب ودفع الى الاول اي الى ولي الجناية الاول دون الثاني لان حقه لم يجب الاول المرام قيم  
فدفع له الاول رجوعا على العاصب وفي الثانية لانه عند ما قال محمد نصف القيمة التي رجوعا على  
العاصب بسلم للمولى ولا يدفع الى ولي الجناية الاول لانه عوض ما اخذه ولي الجناية الاول فلا يدفع اليه  
ليلا يجتمع البدل والمبدل في طلب شخص واحد ولهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه لا يلزم احد  
وانما النقص باعتبار راحة ان في فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا باخذه منه لم يضمن  
فاذا اخذ منه رجوعا للمولى على العاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند العاصب ولا يرجع في ضمان  
العكس لان الجناية الاولى كانت في يد المالك والقرض الفصلين كالمذبح لكن السيد يدفع الفرق وقيل  
اي الجواب في العبد كالجواب في المذبح في جميع ما ذكرنا ان هنا يدفع للمولى العبد وفي الاول يدفع القيمة

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى

مذبر عصب من جنى في كل مرة ضمن سنده قيمة لهما ورجع بقيمة على العاصب ودفع  
الى الاول ورجع به اي عصب مذبرا جنى هذه ثم رده على المولى ثم عصبه ثم جنى هذه مرة اخرى  
فعلى المولى قيمته بينهما نصفين لانه منع رقبته واحدة بالبدل فيجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع  
بتلك القيمة على العاصب لان الجنايتين كانتا في يد من دفع نصفها الى الاول ورجع به على العاصب  
ثم قيل في المسئلة على الاختلاف كالاولى وقيل على الاتفاق والفرق لمحمدان في الاول الذي يرجع  
عوضا سلم للمولى الجناية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا بترك الاستحقاق  
اما في هذه المسئلة فيكون ان يحل عوضا عن الجناية الثانية لحصولها في يد العاصب فلا يؤدى الى ما ذكره  
عصب صبي حرافات مع فجاة او بجى لم يضمن وان مات بصاعقه او نرس حية ضمن عاقلة البية  
والقياس ان لا يضمن في الوجهان وهو قول فروان في ان العصب في الحر لا يضمن وجه الاختلاف  
انه لا يضمن العصب ولكن لا يضمن بالانكاف وهذا انما في نسبية لانه ينقل الى مكان الضو اعني  
اوجبات وهذا ان الضو اعني اوجبات لا تكون في كل مكان بخلاف الموت فجاة او بجى لان ذلك  
لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقل الى موضع تغلبت الحمى والامراض بقول ان يضمن في البيت  
على العاقلة لكونه قتلنا نسبيا كذا في البداية كافي صبي لا يبيع يتعدى الى مفعولين والفعل الجحول  
استدل بالمفعول الاول وهو الضبي فقوله وان تلف الابراع ضمن وان تلف ابعده لا لان الوعد  
ان كان عبد ضمن بالقيمة وان كان بالالا يضمن عندهما ويضمن عند ابى يوسف والثقل لانه تلف مال  
معصوما والابى حنيفة ومحمد غير العبد معصوم حتى السيد وقد فوته حيث وضعه في يد الصبي واما العبد  
فنعصمة لانه هو متبع على اصل امره في حق الدم **فصل** في ان جنى العبد  
بمفعول مخصوص وهو اليدين مطلقا وفي عرف الشرع اليدين بانه عز وجل بسبب مخصوص وعد مخصوص على  
شخص مخصوص وهو المدعي عليه على وجه مخصوص سياتي بيانه ميت رجوع او ان ضرب او حق  
او خروج دم من اذنه او عينه وجدة محلة او اكثره اعني ذاعن قوله او نصفه مع راسه لا يعلم فانه وادعى  
وايه القتل على لهما او بعض خلف خنوع جلا منه بخلاف المولى بالله ما قلناه ولا علمنا قاتلا لا الو

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى

فصل في ان جنى



ثم قضى على اهلها بدينه ويحتمل عنهم عاقبتهم وانما قلنا بهذا لانه ذكر في المبسوط في ظاهر الرواية القصة  
على اهل المحلة والدية على عاقبتهم وقال الشافعي اذا كان هناك لو شئت استخلف الماويلين خسين من اهل  
ونقضى له بالدية على المدعي عليه لو كان حلفهم على خطأ وان كان على القتل عند افضيه قولاً في قول  
القصاص وهو قول مالك وفي قول الدية وان نكل المدعون عن البين حلف المدعي عليهم فان حلفوا  
برئوا وان نكلوا فان كان المدعي عليه واحداً يقتضيه قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر فقول  
يقض من جميعهم وفي قولهم يقتض من واحد بقرعة في ترجيح وباتخاذ الولى في آخره وبغير اهل قول الدية  
والقوت وجوبه بسبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما يقول المدعي مثل ان يوجد بقرعة القتل على  
مخلط الدم او ابصر رجل حرك يديه كالضارب فلما دنا منه وجد بقرعة قتل او جات شهادته  
تفرقه من حاله وصبان او شهد عدل اعدان هذا قلنا او هو لا قلنا او يوجد قتل بين  
جماعة هم اعداءه ولا يخلطهم غيرهم او يدخل جماعة بينا فلا يفرقون الا وقيل منهم او يدخل جماعة  
بيناً ثم يدخل واحد منها قتيلاً والآخر خارج وان لم يوجد لو شئت على التغير الذي من قوله مثل  
قولنا فلا خلاف في موضعين احدهما ان المدعي لا يحلف فداؤه وعنده يحلف والثاني في قوله  
اهل المحلة بالبين كذا في المحقق فان لم يكن فيما اى لم يوجد الممنون في المحلة كره الحلف عليهم الى ان  
ومن نكل منهم حسم حلف هذا في دعوى القتل العداً في الخطا فيقتضى الدية على عاقبتهم ولا يجزون  
وكن في الثانية وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأه  
وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثمة او خرج دم من فم او برن او ذك ان الدم يخرج من  
المواضع بما فعل من احد بخلاف الاذن والعين وما تم خلقه كالكبيرة اى وجد ينقطع تام المخلق  
اثر الضرب فهو كالكبيرة وفي قتل وجد على آية يوقر رجل ضمن عاقلة دية لاهل المحلة وكذا لو  
اقادوا او ركبتا فان اجتمعوا ضمنوا الى السابق والقائد والراكب وفي دابة بين فرسين عليها  
قتل على اقربهما لكن اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب  
على احد منهما دية في التهمة وان وجد في دار رجل فعليه القسامة ويدي عاقلة ان ثبت انها بالجمعة

فان حلف المدعي عليه ولو كان حلفهم على خطأ وان كان على القتل عند افضيه قولاً في قول  
القصاص وهو قول مالك وفي قول الدية وان نكل المدعون عن البين حلف المدعي عليهم فان حلفوا  
برئوا وان نكلوا فان كان المدعي عليه واحداً يقتضيه قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر فقول  
يقض من جميعهم وفي قولهم يقتض من واحد بقرعة في ترجيح وباتخاذ الولى في آخره وبغير اهل قول الدية  
والقوت وجوبه بسبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما يقول المدعي مثل ان يوجد بقرعة القتل على  
مخلط الدم او ابصر رجل حرك يديه كالضارب فلما دنا منه وجد بقرعة قتل او جات شهادته  
تفرقه من حاله وصبان او شهد عدل اعدان هذا قلنا او هو لا قلنا او يوجد قتل بين  
جماعة هم اعداءه ولا يخلطهم غيرهم او يدخل جماعة بينا فلا يفرقون الا وقيل منهم او يدخل جماعة  
بيناً ثم يدخل واحد منها قتيلاً والآخر خارج وان لم يوجد لو شئت على التغير الذي من قوله مثل  
قولنا فلا خلاف في موضعين احدهما ان المدعي لا يحلف فداؤه وعنده يحلف والثاني في قوله  
اهل المحلة بالبين كذا في المحقق فان لم يكن فيما اى لم يوجد الممنون في المحلة كره الحلف عليهم الى ان  
ومن نكل منهم حسم حلف هذا في دعوى القتل العداً في الخطا فيقتضى الدية على عاقبتهم ولا يجزون  
وكن في الثانية وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأه  
وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثمة او خرج دم من فم او برن او ذك ان الدم يخرج من  
المواضع بما فعل من احد بخلاف الاذن والعين وما تم خلقه كالكبيرة اى وجد ينقطع تام المخلق  
اثر الضرب فهو كالكبيرة وفي قتل وجد على آية يوقر رجل ضمن عاقلة دية لاهل المحلة وكذا لو  
اقادوا او ركبتا فان اجتمعوا ضمنوا الى السابق والقائد والراكب وفي دابة بين فرسين عليها  
قتل على اقربهما لكن اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب  
على احد منهما دية في التهمة وان وجد في دار رجل فعليه القسامة ويدي عاقلة ان ثبت انها بالجمعة

وعاقلة ورثة ان وجد في دار نفسه هذا عند وعندهما وهو قول زولا شى فيه لان الدار في بين  
حين وجد كجرح فحسم كانه قتل نفسه فيكون هذا وله ان القسامة لا تجب بنا على طهور القتل والمدة لا بد  
في الدية من مات قبل ذلك وحال طهور القتل الدار للورثة محض على عاقبتهم لا يقال العاقلة انما يتحملون  
ما يجب على الورثة تحقيقاً لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للقتول  
حتى يقتضى منه دونه ونيفذ وصاياه ثم خلفه الورثة فيه وهو نظير الصبي والمعتوه او قتل اياه تجب  
الدية على عاقلة ويكون ميراثه وان وجد احد ما قتل في بيت بلان مات ضمن الاخر دية عند اهل  
لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه خلافاً لما يقول من قتل نفسه والقسامة على اهل الخطه دون  
السكان والمشتري فان باع كلهم فعلى المشتري هذا عند اهل حنيفة ومحمد لان نصرة البقعة على اهل الخطه  
وقال ابو يوسف جميعاً عليهم لان ولاية التبرير كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري واهل الخطه سواء  
في التبرير وقيل ابو حنيفة بنى هذا على ما يملكونه وان وجد في دار بين قوم لبعض اكثر فمى على الكروى  
لان صاحب التعديل والكثير سواء في الخطه والتقصير وان بيعت ولم يقتض فعلى عاقلة البائع وفي  
الباع بخلافه على عاقلة ذى اليد وقال لان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يبيع  
له سواء كان يبيع ارباباً او المشتري وفي الفلك على من يبيع وفي مسجد محله على اهلها وبين القرين على  
اقربهما هذا اذا كان في فلاة من الارض لا ملك لاحد ولا يد ولا فعلى صاحب الملك وصاحب اليد  
ذكر في البذائع ثم ان هناك شوطاً آخر وقد مر في ما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يسمع الصوت وفي  
سوق ملوك على المالك هذا عند اهل حنيفة ومحمد وهذا في كونه على السكان وفي غير ملوك والشايع  
لا بد من هذا القيد المذكور في الدية وغيره لانه اذا كان في شارع المحلة يكون على اهلها فالانفع وفي  
مسجد محله على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والمراد من طريق المحلة وشارعها ما هو الخاص بها كما هو  
الظن من البذائع حيث قال ومنها اى من شرط وجوب القسامة والدية اى يكون الموضع الذي وجد فيه  
القتل مكاناً واحداً وفيه بياضه لخصوص وان كان في بياضه لخصوص وهو ان يكون النصف  
لعمامة المسلمين لا الواحد منهم ولا لجماعة يخشون الايجاب القسامة ولا الدية على احد وجن وعاقلة اهل

قال صاحب المصنف ما لم يجرى القتل في داره  
فان حلف المدعي عليه ولو كان حلفهم على خطأ وان كان على القتل عند افضيه قولاً في قول  
القصاص وهو قول مالك وفي قول الدية وان نكل المدعون عن البين حلف المدعي عليهم فان حلفوا  
برئوا وان نكلوا فان كان المدعي عليه واحداً يقتضيه قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر فقول  
يقض من جميعهم وفي قولهم يقتض من واحد بقرعة في ترجيح وباتخاذ الولى في آخره وبغير اهل قول الدية  
والقوت وجوبه بسبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما يقول المدعي مثل ان يوجد بقرعة القتل على  
مخلط الدم او ابصر رجل حرك يديه كالضارب فلما دنا منه وجد بقرعة قتل او جات شهادته  
تفرقه من حاله وصبان او شهد عدل اعدان هذا قلنا او هو لا قلنا او يوجد قتل بين  
جماعة هم اعداءه ولا يخلطهم غيرهم او يدخل جماعة بينا فلا يفرقون الا وقيل منهم او يدخل جماعة  
بيناً ثم يدخل واحد منها قتيلاً والآخر خارج وان لم يوجد لو شئت على التغير الذي من قوله مثل  
قولنا فلا خلاف في موضعين احدهما ان المدعي لا يحلف فداؤه وعنده يحلف والثاني في قوله  
اهل المحلة بالبين كذا في المحقق فان لم يكن فيما اى لم يوجد الممنون في المحلة كره الحلف عليهم الى ان  
ومن نكل منهم حسم حلف هذا في دعوى القتل العداً في الخطا فيقتضى الدية على عاقبتهم ولا يجزون  
وكن في الثانية وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأه  
وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثمة او خرج دم من فم او برن او ذك ان الدم يخرج من  
المواضع بما فعل من احد بخلاف الاذن والعين وما تم خلقه كالكبيرة اى وجد ينقطع تام المخلق  
اثر الضرب فهو كالكبيرة وفي قتل وجد على آية يوقر رجل ضمن عاقلة دية لاهل المحلة وكذا لو  
اقادوا او ركبتا فان اجتمعوا ضمنوا الى السابق والقائد والراكب وفي دابة بين فرسين عليها  
قتل على اقربهما لكن اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب  
على احد منهما دية في التهمة وان وجد في دار رجل فعليه القسامة ويدي عاقلة ان ثبت انها بالجمعة



الدية والقصاص على اهل النجس والجامع لاقامة الدية على بيت المال في قوم التقوا بالسيف في الجبل  
 اى انكشفوا عن قتل على اهل المحلة الا ان يدعى الولي على القوم وعلى معين منهم وان جديا لا ملك فيه  
 لاحد ولا يد ولا عاقل بقرته ولا غيا او فسطاط او وجد القيل خارج نجبا فعلى اقرب لا خبية ذكره في  
 الهداية او من كبر احترامه عن الصغير وهو ما يقتضى به الشفعة للشرك في الشرب فان قيل القصاص الدية على  
 اهل سوا كان محبب او مربوطا على الشط او كان النهر يجري ذكره في البدائع بمصر فند انما قال بغير لانه  
 اذا كان محبب في الشط او مربوطا او ملقى على الشط فعلى اقرب المواضع اليه من الاصهار والغرى حتى يسمع  
 الصوت القاصم والدية وكذلك لو كان محبب في الميزنة ذكره في البدائع وذكر الكفرني وشيخ الاسلام  
 ان النهر العظيم اذا كان موضع انبثات مائه في الاسلام بحسب الدية في بيت المال لانه في يدى المسلمين  
 بخلاف اذا كان موضع انبثاته في دار الحرب لانه لا يجوز ان يكون قتل اهل الحرب بمختلف قال قتادة  
 حلف من يثابته ما فيما تقدم من قوله ومن نكل منهم جس حتى يحلف من الحاجة الى التفصيل ما لا يفتى  
 ولا عرف له قاتلا غير زيد وبطل شهادته بعض اهل المحلة بقتل غيرهم او واحد منهم ومن جرح في قتل  
 فبقي ذافرا حتى مات فالقصاص والدية على الجاني في قتل قربة امرأة كثر الحلف عليها ويدي  
 عاقلها هذا عندنا وعند ابى يوسف القصاص على العاقل ايضا لانها على اهل النصرة والمرأة  
 ليست منها ولما ان القصاص لنفى التهمة وتتمه القتل من المرأة متحققه **كتاب**  
 العاقل جمع معقله بالضم ونحو عقلنا لاننا نعقل الدماء من ان يشك اى نمسكه هي توبة  
 بنفس القتل على العاقل والعاقل الجماعة الذين يعقلون العقل يقال عقلت القليل اى اعطيت  
 دية وعقلت عن العاقل اى ادبت عنه ما رزى من الدية وهي اهل الديوان اى الجيش الذين  
 اسامهم في الديوان لمن هو منهم وعذالت فعلى اهل العشرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله  
 ولا نسخ بعده ولما ان عريضته عنه لادون الدواوين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك  
 بمحض من الضمان من غير تكبير وليس ذلك بفسخ بل هو تقرير معنى لان العقل كان على اهل النصرة  
 وقد كانت بانواع القرابة والحلف والولاء والعدو هو ان بعد جمل من قبله في عهد عمر قد صارت

في قتل من جرح في قتل  
 في قتل من جرح في قتل  
 في قتل من جرح في قتل

بالديوان فجعلها على اهلها تباغا للعنى ولهذا قالوا لو كان قوم يتأصرون بالحرف فعاقلهم كل واحد  
 وان كان بالحلف فاعلمه ويؤخذ من عطاياهم في ثلث سنين وكذا ما يجب على العاقل عدا بان قتل  
 الاب ابنه يؤخذ في ثلث سنين بعد القضا بالدية وعذالت فعلى كجب هذا حالا وان جرح  
 لاقل منها او اكثر يؤخذ منه اى عطيت عطايا ثلث سنين بعد القضا بالدية في سنة واحدة مثلا  
 او في اربع سنين وجبة لمن ليس منهم اى من اهل الديوان يؤخذ من كل ثلث سنين ثلث دراهم  
 او اربعة فقط في كل سنة دراهم او مع ثلث نص على ذلك محمد بن الاصح انما قال في لان رواه القند  
 انه لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في ثلث سنين وعذالت فعلى كجب على كل واحد نصف دينار  
 وان لم يتبع الخي ضم اليه اقرب الايجاب الاقرب فالاقرب كافى العصبات والعاقل  
 كاحدهم وعذالت فعلى كجب على العاقل شئ والمحقق حى سنده ولمولى المولات مولاه  
 ويجعل العاقله ما يجب بنفس القتل وقد ارش موضع فضا عدا لا ما يجب بصل او اقر المصلحة  
 العاقله او عدا سقط قوده بنسبة او قتل ابنه عدا ولا جانية عدا وما دون ارش موضع بل الجاني  
 خلافا لث ففى **كتاب** الوصايا الوصية والايضا طلب الشئ من غيره ليفعله  
 على غيب منه في حياته او بعد ماته وفي الشرع اخضع هذه الضعف بما بعد الموت كالوكالة بما قبله  
 كذا في مبسوط خواهر زاده هي عليك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان او منفعة ونهت قبل  
 من الثلث عذ غنى ورثة او استغنا بهم بجهنم هذا اذا لم يكن عليه حق سحتي نفع وان كان  
 عليه حق سحتي نفع كالزكوة والصيام والحج والصدقة التي فوط فيها فنى واجبة كذا في التبيين كثرها  
 بلا احدهما اى ان لم يكن واحد من الغنى والاستغنا فنكر الوصية افضل وصحت للمحل وبان ولدت  
 لاقل من مده وبكى ستة اشهر لان ولدت لاقل مده والفرق واضح من وقتها اى من وقت  
 الوصية كذا في الهداية وفي النهاية من وقت موت المرض لا من وقت الوصية من غير تفصيل وفي  
 ما يدل على انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به وبكى والاستغنا اى نفع الوصية والاستغنا  
 في وصية بامة الا علمنا لان كل ما يصح افراده بالعقد يصح استغناؤه منه وقد مر ان الوصية بالمحل

في قتل من جرح في قتل

في قتل من جرح في قتل  
 في قتل من جرح في قتل  
 في قتل من جرح في قتل



صحيح فصح استناؤه منها ومن المسلم للذمي وعكسه اما قال للذمي احرازه عن اجنبي فانه لا يجوز  
 الوصية له وبالثلث للاجنبي لا بالكثرة ولا الوارثة وقوله مباشرة اضر به عن القائل وعندك  
 تجوز الوصية للقائل على هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم اتى بقتل الموصي لا باجازه ورثته لقوله عم  
 لا وصية لوارث الا ان يجزيه الوارثة ذكر في البدائع يعني عند وجوده واجتأه على ما فهم من  
 آخر الحديث فلا يشك في ابا اذا اوصى لزوجته او وصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر  
 فانه يفيج الوصية في هذه النسخ ولم يحقق الاجازة من الوارثة والمسند يكون في كتاب القضاء  
 من فرائض العنا في خلافا لابي يوسف في الاخير ولا من جسي خلافا لثاني ومكاتب ان  
 وفا وقد فردين عليها وتقبل بعد موته بطل قبولها وزاد في حياته وبهاى بالقبول بملك قال  
 زفر والثاني في ملك بدون القبول الا اذا مات موصيه ثم هوى الموصي له بالقبول فانجى عليك  
 بما قبول وهذا استحقاق لقوله فلو رثته اى ورثته الموصي له فخرج على المستثنى المحذوف وله  
 ان يرجع عنها بقول صريح او فعل يقطع حق المالك عما غضب اى بفعل يقطع بمنزلة ذلك الفعل من  
 الغاصب حق المالك في الغصب وقد فر بيان ذلك الفعل في كتاب الغصب او يزيد عطف  
 على يقطع في الموصي ما يمنع تسليمه الا به كل السويق سمين والبناء او تصرف يزيل ملكه كالبيع  
 والهبة لا بفعل نوب او صني ولا تجوزها وقال ابو يوسف المجرور وبتطل حبة المريض وقوله  
 لمن نكحها بعد اى وهب المريض لامراة شيئا او اوصى لها بشي ثم تزوجها ثم مات بتطل الهبة  
 والوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهي بعده وارثته واما الهبة فهي ان كانت بمنزلة  
 كسها كالمضافة الى الموت لان حكمها يتقرر عنده الا يرى انها تبطل بالدين المستوفى وعند  
 الدين تعتبر من الثلث بخلاف الاقارب فان اولها ثم تزوجها بصدق لا نكاح الاقارب اجنبية ثم انما ذكر  
 على تقدير وجود وارث آخر على عتق فيما تقدم كما قرره اى قرار المريض ووصيته وهبته لا بكفا  
 او عتق ان اسلم او عتق بعد ذلك اما الاقارب فلان البتة قايمة وقت الاقرار فاعتبر في ارث تيم  
 الا يرث واما الهبة والوصية فلما ترقت به متعده ومعلوم وانزل معلول من كل مال ان طالع مدعيه

من اوصى لوارث

من اوصى لوارث

من اوصى لوارث

موته والافرن ثلثه وان اجمع الوصايا قدم الغرض ان ضاق عنها ثلث المال وان تساوت  
 قدم ما قدم اى ما قدمه الموصي قال في البيان كفان القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر  
 لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفطر وصدقة الفطر على الاضحية للاتفاق على وجوبها  
 دون الاضحية **باب** الوصية بالثلث في وصية ثلث ماله لزيد ومثلها لآخر  
 لم يجزوا بنصف ثلث بينهما وثلث له وثلث لآخر ثلث وثلث له وكل لآخر ينصف  
 وقال لا يرجع قال ابو حنيفة الوصية بالكثير من الثلث اذا لم يجز الوارثة قد وقع باطلا فكان اوصى الثلث  
 لكل واحد نصف الثلث بينهما وقال لا انا يبطل الزايد على الثلث لمعنى ان الموصي له ياخذ من الثلث  
 بحصة ذلك الزايد الا ما وجب لا بطلان للمعنى فخرج الثلث ثلثه فالثلث واحد والكل ثلث  
 صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه السهام وبها مبني على اصل مختلف بينهم وهو ما ذكر بقوله ولا  
 يضرب الموصي له بالكثير من الثلث عتده المراد بالضرب المصطلح بين محنت فانه  
 اذا اوصى بالثلث والكل فعنده سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث  
 المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل سدس المال وعند ما سهام  
 الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع  
 الثلث ثم لصاحب الكل ثلثه من الاربعة وثلثه اربع فيضرب ثلثه الاربع في الثلث فيصير  
 ثلثه اربع الثلث وهو الربع هذا معنى الضرب الا انه المحاباة صورتهما ان يكون لرجل عبدان فتمت  
 احدهما ثمانون والاخر ستون مثلاً فاوصى بالثلث الاول من يزيد بعشرة والاخر من عمرو بعشرين  
 والامال سواهما فالوصية في زيد بعشرين وفي عمرو بعشرين فيقسم الثلث بينهما اثنا عشر  
 الاول من زيد بعشرين والعشرة وصية له وبيع الثاني من عمرو بربعين والعشرون وصية له فاخذ  
 عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث والسعاية صورتهما اعق عبدان  
 قيمتهما مائة لهما مال سواهما فالوصية للاول ثلث المال والثاني ثلثي المال فهما الوصية بينهما اثنا  
 واحد للماول اثنان لثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيجوز من الاول ثلثه وهو عشرة وسبعون

من اوصى لوارث



فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زايده على الثلث والدرهم المرسله صورتهما اوصى بزيد  
 ثلثين درهما ولاخر بثلثين درهما وماله تسعون يضر بثلث بقدر وصيته فيضرب الاول الثلث  
 فيثلث المال الثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرسله المطلقه اي غير مقيدة بانها ثلث او نصف  
 او نحوها وانما فرق اوج بين هذه الصور بين غير لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث  
 صرحا كالنصف والثلثين وغيره والشرع اطل الوصية في الزايد يكون كمن لغوا فلا يعتبر في حق  
 الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة بانه اتي شئ من المال كافي الصور المذكورة فانه ليس في العبارة  
 ما يكون مطلقا للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ثلثه ما دام درهم فان الوصية لا تكون باطله  
 بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم تكن باطله بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب  
 وهذا فرق دقيق اتيك مثل نصيب ابنه وصوت ونصيب ابنه لاسوا كان له ابن لأمه لان المال  
 وصية بالغير لان نصيب الابن ما يصيب بعد الموت والاول وصية بمثل نصيب الابن ومثل  
 الشئ غيره وان كان يقدر به فيجوز وقال زفر يصح في الوصية وله ثلث مع ابنين اي الوصية في  
 الاول ثلث ان كان للموصي اثنان ويجوز من ماله بينه الورثة اي يقال للورثة اعطوا ما شئتم لا محمول  
 والجملة لا تمنع صحة الوصية فالبيان ان الورثة لانهم قايمون مقام الموصي وبسببهم السدس وقاله  
 مثل نصيب احد الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان يجزئه الورثة له ان السهم هو السدس هو المروي  
 عن ابن مسعود وقد روي عن النبي ع في ما روي وقال الشيخ في عرقهم وهو كالميراث في عرقه وان قال  
 سدس مالي لم ثم قال ثلثه له واجاز والثلث ويضل السدس في الثلث اخذ بالمتقن وهذا الفهم  
 ما قيل ان قوله ثلث مالي لم لا يصح اجابا فحينئذ ان ثلثا فيبغي ان يكون له النصف تقريره لا يمتنع  
 ان قوله ثلث مالي لم انثا الا ان بعد قولي سدس مالي لا محتمل يجوز ان يكون مراده بهذا زيادة  
 آخر ويجوز ان يكون مراده ثلثا آخر غير السدس فعند الاحتمال يحل على المتقن وفي سدس مالي مكررا  
 له سدس لان الموقوف اذا اعيدت معرفه كان في عين الاول الا اذا دل الدليل على خلافه وهو  
 مفقود ههنا وثبت دراهم وغنم او ثياب متفاوتة او عبده ان ملك ثلثه فله باقى في الاولين وثبت

فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زايده على الثلث والدرهم المرسله صورتهما اوصى بزيد

فيضرب كل بقدر وصيته وان كان زايده على الثلث والدرهم المرسله صورتهما اوصى بزيد

الباقي في الآخرين وقال زفر ثلث الباقي في كل الصور لان حق الموصي له شايخ في الجميع فان املك  
 المال ملك ثلثا حق الموصي له ولهم ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احد منهم في الواحد وللهذا يجزئ في  
 اجبر على القسمة وفيه جمع المصلحة والوصية معدومة فجمعنا ما في الواحد الباقي وصارت الدرهم كالميراث  
 الا جاسا للثلاثة لانه لا يمكن الجمع فيها جبرا كذا تعديما وبالف ولعين ودين وسبعين ان اخرج ثلث  
 العين والاف ثلث العين وثبت ما يؤخذ من الدين وسبعين لوارث واجني له نصف وخاب الوارث  
 انما يكون له النصف دون الكل كانه المسئلة لانه لان الوارث اهل للوصية بخلاف الميت وثبت لزيد  
 وعمر والميت كله لزيد لان الميت لا يراحم الحي كالوقال مولد وجاهد وعن ابي يوسف انه ان علم  
 بموته فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة لو علم بوضعي لا بالنصف الثلث بخلاف ما اذا علم  
 بموته لان الوصية للميت لو يكون ارضا تمام الثلث للحي وان قال بينهما ففضل له اي قال ثلث  
 مالي بين زيد وعمر وسوميت فزيد نصف الثلث لان كله بين توجب التضيض فلا يترك احد  
 المراهمة وثبت ماله او غنمه وموقوفه ثلث ماله او ثلث غنمه عند موته اي قال ثلث مالي له او ثلث  
 غنمي له ولا مال ولا غنم للموصي وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه من المال او الغنم عند الموت لان الوصية  
 عند اختلاف مضاف الى ما بعد الموت فثبت حكمه بعد فبشرط وجود المال عند الموت سواء  
 اكتسبه بعد الوصية او قبله فمن قال بعد ان لم يكن الموصي بغيره او نوحا ميعنا لم يصب وكذا من قال  
 وثبت غنمه ولا غنم له بطلت لما عرفت ان شرط الصحة وجود الغنم عند الموت ان لم تكن الغنم موجودة  
 وقت الوصية فلا فرق بينها وبين المال على تقدير الشرط المذكور وانما قلنا اذا لم تكن الغنم موجودة وقت  
 الوصية لانها اذا لم تكن كانت موجودة وقت الوصية فملكها لا تصح الوصية وان اكتب غنما  
 آخر قبل الموت وبهذا ما ذكر بقوله وثبت غنمه فملكها قبل موته بطلت صرح بهذا كله في المذاهب  
 وبشاة من مالي انما قال في اخر ازاعن محل الخلاف فانه لو اوصى بشاة ولم يصنعها الى ماله ولا غنم له  
 قيل لا يصح وقيل يصح او غنمي ولا شاة له انما قال لا شاة له ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب المذاهب  
 لان الشاة من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لا عدم الميراث حتى

ان كان كسبه في ذمته او غيره

ان كان كسبه في ذمته او غيره

ان كان كسبه في ذمته او غيره

ان كان كسبه في ذمته او غيره



لو وجد الفرد نصيب الوصية يفسح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال ثمة من غني او  
 قفيل من حطقي فان الخط اسم جنس لا اسم جمع له فبما في مالي لانه اذا اضافنا الى المال علمنا ان المراد  
 الوصية بما فيها اذا لم يتبا توحد في مطلق المال وبطل في غني لانه اذا اضافنا الى الغني علمنا ان المراد  
 عين ثمة حيث جعلنا جزء من الغني وثبت ما له لامهات اولاده ومن ثمة وللفقير المساكين  
 لمن ثمة اخاس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسم فلامهات الاولاد ثمة منها لان  
 المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات  
 الاولاد ثمة ولما ان الجمع المحلى بالآدم يراد به الجنس اذا لم يكن ثم موهود وبطل الجمع كما في قوله تعالى  
 لا يحل لك الف الفيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولمن ثمة منها وثبت له وللفقير نصف له  
 ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند محمد يقسم الثلث ثلثا وبما له لزيد وبما له لآخر وبما له لزيد  
 لآخر ان اشرك ثالث موهما فله ثلث ما للكل في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث موهما  
 فلهما لكل واحد منهما ونصف في الثاني لثقتا نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل  
 واحد منهما وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم  
 ان يصدقوا الثلث وهذا استحسان في العكس ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الناحية  
 وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقدار ثبت بطريق الوصية وان وصي مع ذلك اي ان  
 مع الدين الذي امر بتدبير الدين في مقداره بوضايا على ثلث لما اي للوصية وثمة للورثة  
 وقبل لكل من الوصى له صدق فيما شئتم ولو أخذوا الثلث ثبت ما اقروا به وما بقي فلهم اي اذا اقروا  
 بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الوصى له والورثة ثلثي ما  
 اقروا به اي ثلث للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا بث ثلث ذلك الشيء يكون في حقهم ثلثا  
 المال والباقي للورثة ويجلف كل اي كل واحد من الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لا بخلاف  
 على فعل الغير قبل هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون في الثلث ولا يترتب ان يصدق  
 في اكثر من الثلث وبما انهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث

لو وجد الفرد نصيب الوصية يفسح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال ثمة من غني او قفيل من حطقي فان الخط اسم جنس لا اسم جمع له فبما في مالي لانه اذا اضافنا الى المال علمنا ان المراد الوصية بما فيها اذا لم يتبا توحد في مطلق المال وبطل في غني لانه اذا اضافنا الى الغني علمنا ان المراد عين ثمة حيث جعلنا جزء من الغني وثبت ما له لامهات اولاده ومن ثمة وللفقير المساكين لمن ثمة اخاس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسم فلامهات الاولاد ثمة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثمة ولما ان الجمع المحلى بالآدم يراد به الجنس اذا لم يكن ثم موهود وبطل الجمع كما في قوله تعالى لا يحل لك الف الفيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولمن ثمة منها وثبت له وللفقير نصف له ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند محمد يقسم الثلث ثلثا وبما له لزيد وبما له لآخر وبما له لزيد لآخر ان اشرك ثالث موهما فله ثلث ما للكل في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث موهما فلهما لكل واحد منهما ونصف في الثاني لثقتا نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منهما وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الثلث وهذا استحسان في العكس ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الناحية وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقدار ثبت بطريق الوصية وان وصي مع ذلك اي ان مع الدين الذي امر بتدبير الدين في مقداره بوضايا على ثلث لما اي للوصية وثمة للورثة وقبل لكل من الوصى له صدق فيما شئتم ولو أخذوا الثلث ثبت ما اقروا به وما بقي فلهم اي اذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الوصى له والورثة ثلثي ما اقروا به اي ثلث للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا بث ثلث ذلك الشيء يكون في حقهم ثلثا المال والباقي للورثة ويجلف كل اي كل واحد من الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لا بخلاف على فعل الغير قبل هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون في الثلث ولا يترتب ان يصدق في اكثر من الثلث وبما انهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث

على الورثة

على تقدير ان يكون الوصايا يستغرق الثلث كله ولم ين في ايدي الورثة من الثلث حتى يوجب  
 ان لا يترتب منهم نصيبه وثبت ان اصاب متناوثة جيد ومنوسط وردى بكل رجل ان يصاغ ثوب  
 ولم يدري هو والورثة نقول لكل من المرضى له نوي حثك فان الوصية باطله لكن ان سلكوا  
 اي سلكوا اسلكوا التوبين الباقين اخذوا الجيد ثلثي الجيد وذا الردى ثلثي الردى وذا الردى  
 ثلث كل اي كل واحد منهما وبت معين من دار مشتركة قسمت اي كان يقسم الدار فان اصاب  
 الموصى اي ان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له والا اي ان وقع في نصيب الشريك له  
 فله اي للموصى له مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصى هذا عندنا وعند محمد لا مثل ذراع نصف  
 ذلك البيت كافة الاقرار ان كان كان الوصية الاقرار فالحكم كذلك قبل ذبا بالاجماع وقيل فيه  
 ايضا خلاف محمد وبالف عين من مال غيره له الاجارة بعد موت الموصى والمنع بعد اي بعد  
 الاجارة فانه ان اجاز فاجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم وان اقرا احد الابنين بعد القسمة بوصية  
 ابنه بالثلث دفع ثلث نصيبه في الاستحسان والعكس ان يعطيه نصف ما يره وهو قول فزان  
 اقراه بالثلث نصيب اقراه بمائة اياه والتولية في اعطاء النصف لبقية النصف ومالك في  
 انه اقر له ثلث شايخ في الزكوة وهو في ايديها يكون مورا ثلث ما في يده وان ولدت الموصى بها بعد  
 موته فماله اي لامة موصى بها وولد ما ان خرجا من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه اي الثلث  
 من الاخر فان فضل شيء اخذ من الولد لان السبع لا يراحم الاصل ومالا باخذ من كل واحد بالحصص فاذا كان  
 له ستمائة درهم وامة تساو ثلث ما يره صا فقلت ولدا يباي ثلثا يره درهم قبل القسمة فله موصى  
 الام وثلث الولد عنه وعندنا ثلثا كل واحد منهما **باب** العتق في المرض العبرة  
 بحال العقد في التصرف المتخير هو الذي وجب ماله في الحال فان كان في الصحة فمن كل ماله والامانة  
 والمراد بالتصرف الذي موثقا ويكون فيه معنى التبرع حتى ان لا اقرار بالدين في المرض فيخذ من كل  
 المال والنكاح فيه ينفذ قدره من كل المال المضاف الى الموت هو ما اوجب حكمه بعد موته  
 كانت حر بعد موتى وبما لزيد بعد موتى من الثلث وان كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة واعا قد

لو وجد الفرد نصيب الوصية يفسح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال ثمة من غني او قفيل من حطقي فان الخط اسم جنس لا اسم جمع له فبما في مالي لانه اذا اضافنا الى المال علمنا ان المراد الوصية بما فيها اذا لم يتبا توحد في مطلق المال وبطل في غني لانه اذا اضافنا الى الغني علمنا ان المراد عين ثمة حيث جعلنا جزء من الغني وثبت ما له لامهات اولاده ومن ثمة وللفقير المساكين لمن ثمة اخاس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسم فلامهات الاولاد ثمة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثمة ولما ان الجمع المحلى بالآدم يراد به الجنس اذا لم يكن ثم موهود وبطل الجمع كما في قوله تعالى لا يحل لك الف الفيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولمن ثمة منها وثبت له وللفقير نصف له ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند محمد يقسم الثلث ثلثا وبما له لزيد وبما له لآخر وبما له لزيد لآخر ان اشرك ثالث موهما فله ثلث ما للكل في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث موهما فلهما لكل واحد منهما ونصف في الثاني لثقتا نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منهما وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الثلث وهذا استحسان في العكس ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الناحية وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقدار ثبت بطريق الوصية وان وصي مع ذلك اي ان مع الدين الذي امر بتدبير الدين في مقداره بوضايا على ثلث لما اي للوصية وثمة للورثة وقبل لكل من الوصى له صدق فيما شئتم ولو أخذوا الثلث ثبت ما اقروا به وما بقي فلهم اي اذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الوصى له والورثة ثلثي ما اقروا به اي ثلث للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا بث ثلث ذلك الشيء يكون في حقهم ثلثا المال والباقي للورثة ويجلف كل اي كل واحد من الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لا بخلاف على فعل الغير قبل هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون في الثلث ولا يترتب ان يصدق في اكثر من الثلث وبما انهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث

لو وجد الفرد نصيب الوصية يفسح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال ثمة من غني او قفيل من حطقي فان الخط اسم جنس لا اسم جمع له فبما في مالي لانه اذا اضافنا الى المال علمنا ان المراد الوصية بما فيها اذا لم يتبا توحد في مطلق المال وبطل في غني لانه اذا اضافنا الى الغني علمنا ان المراد عين ثمة حيث جعلنا جزء من الغني وثبت ما له لامهات اولاده ومن ثمة وللفقير المساكين لمن ثمة اخاس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسم فلامهات الاولاد ثمة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثمة ولما ان الجمع المحلى بالآدم يراد به الجنس اذا لم يكن ثم موهود وبطل الجمع كما في قوله تعالى لا يحل لك الف الفيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولمن ثمة منها وثبت له وللفقير نصف له ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند محمد يقسم الثلث ثلثا وبما له لزيد وبما له لآخر وبما له لزيد لآخر ان اشرك ثالث موهما فله ثلث ما للكل في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث موهما فلهما لكل واحد منهما ونصف في الثاني لثقتا نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منهما وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الثلث وهذا استحسان في العكس ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الناحية وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقدار ثبت بطريق الوصية وان وصي مع ذلك اي ان مع الدين الذي امر بتدبير الدين في مقداره بوضايا على ثلث لما اي للوصية وثمة للورثة وقبل لكل من الوصى له صدق فيما شئتم ولو أخذوا الثلث ثبت ما اقروا به وما بقي فلهم اي اذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الوصى له والورثة ثلثي ما اقروا به اي ثلث للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا بث ثلث ذلك الشيء يكون في حقهم ثلثا المال والباقي للورثة ويجلف كل اي كل واحد من الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لا بخلاف على فعل الغير قبل هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون في الثلث ولا يترتب ان يصدق في اكثر من الثلث وبما انهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث

لو وجد الفرد نصيب الوصية يفسح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال ثمة من غني او قفيل من حطقي فان الخط اسم جنس لا اسم جمع له فبما في مالي لانه اذا اضافنا الى المال علمنا ان المراد الوصية بما فيها اذا لم يتبا توحد في مطلق المال وبطل في غني لانه اذا اضافنا الى الغني علمنا ان المراد عين ثمة حيث جعلنا جزء من الغني وثبت ما له لامهات اولاده ومن ثمة وللفقير المساكين لمن ثمة اخاس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسم فلامهات الاولاد ثمة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثمة ولما ان الجمع المحلى بالآدم يراد به الجنس اذا لم يكن ثم موهود وبطل الجمع كما في قوله تعالى لا يحل لك الف الفيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولمن ثمة منها وثبت له وللفقير نصف له ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند محمد يقسم الثلث ثلثا وبما له لزيد وبما له لآخر وبما له لزيد لآخر ان اشرك ثالث موهما فله ثلث ما للكل في الاول لان نصيبها متساويان واشتركت ثالث موهما فلهما لكل واحد منهما ونصف في الثاني لثقتا نصيبهما فهو شريك لكل واحد فله نصف ما لكل واحد منهما وفيه على دين فصدق اي امر بان يصدقوا الدين في مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوا الثلث وهذا استحسان في العكس ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الناحية وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقدار ثبت بطريق الوصية وان وصي مع ذلك اي ان مع الدين الذي امر بتدبير الدين في مقداره بوضايا على ثلث لما اي للوصية وثمة للورثة وقبل لكل من الوصى له صدق فيما شئتم ولو أخذوا الثلث ثبت ما اقروا به وما بقي فلهم اي اذا اقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله الوصى له والورثة ثلثي ما اقروا به اي ثلث للورثة صدق فيما شئتم فاذا اقروا بث ثلث ذلك الشيء يكون في حقهم ثلثا المال والباقي للورثة ويجلف كل اي كل واحد من الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لا بخلاف على فعل الغير قبل هذا من كل من حيث ان الورثة كانوا يصدقون في الثلث ولا يترتب ان يصدق في اكثر من الثلث وبما انهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث



وهي وصية مان جاني وانفق في حق صون المحابة ثم لا عاق لمع عبد قيمته مانا  
بانه ثم اعق عبد قيمته مانه ولا مال له سوا ما بصرف الثلث الى المحابة وبقي المقت في كل قسمته وما  
في عكس آ. صون العكس اعق عبد الذي قيمته مانه ثم باع العبد الذي قيمته مانا بانه بقيم الثلث  
وهو المانية بينهما نصفين فالعبد المقت بقى نصف مجانا وبقي في نصف قيمته وصاحب المحابة يأخذ  
العبد الاخر مانه ونسب وقال عتقه اولى فيها لانه لا يلحقه الفسخ ولان المحابة اقوى لانه في عتقه  
المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا ولم لا يحل الرفع يزاعم المحابة وفي عتقه بين المحابتين نصف  
للاولى ونصف للآخرين وفي محابة بين عتقين لما نصف ولما نصف والعتق اولى عندنا فيما  
ووصيته بان يعق عبده بهذه المانية لا ينفذ باق ان لم يكن له من خلاف الحج وعندنا بقدر الحق  
بانه كالحج لان القرية متعاقبة بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج ويبطل الوصية يعق عبده ان  
بعد موته فرفع لان الرفع قد صح فخرج من ملكه فبطلت الوصية وان فدى لا اى لا تبطل الوصية ان  
فداء الورثة وكان الفداء في الملم لانهم هم الذين التزموا فجارت الوصية لانه طهر عن الجانية وان وصى  
لزيد ثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه اى اذا اوصى بثلث ماله  
لزيد وله عبد واقر الموصى له والوارث ان الميت اعق هذا العبد فقال الموصى له اعق في الصحة وقال  
الوارث اعق في المرض صدق الوارث وحرم زيد لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد  
لان الحق في الصحة ليس بوضعية فيقتض من جميع المال والوارث نكرا استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان  
العتق في المرض وصية وهو مقدم على غيره من الوصايا فان ثلث الثلث بالعتق الا ان يفضل من ثلثه  
شي من قيمة العبد لانه لا يخرج له فيه فيسلك ذلك او يبرهن على عواه فان الموصى له خصم لا يثبت  
حقه وكذا العبد وان ادعى جلا ونا على ميت وعبد افاقه في صحته ولا مال له غيره وصدقه ما وانه  
سعى في قيمته وقال لا يعق ولا يبيع شي لان العبد الحق في الصحة طهر مضافا بصدق الوارث في كلام  
واحد فكانها وصية وصاحب العتق في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على العتق دين وله ان لا اقر بالذمة  
اقوى من الاقرار بالعتق ولذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من جميع المال وبالعتق من الثلث الا اقوى برفع

في صحة الوصية

الاولى الا انه بعد وقوعه يجعل البطلان في دفع من حيث المعنى ما يجاب السعاية عليه **باب**  
الوصية للمقارب وغيرهم جاره من يعق به اعمه وهو القياس وفي الكسحان وهو قولهما جارا  
الرجل من يسكن في محلة ويجتمع مسجد المحلة وقال الشافعي الجار الى ربعين دارا من كل جانب ومعه  
كل في روم محرم من عرسه وخسنة كل زوج ذات روم محرم منه وابله عرسه وعنده ما كل من يولم  
ويصيرهم نفقة غير ما ليك اعتبار للوف وهو مود بالفض قال الله تع فنجناه وابله لاهراته  
والمراد من كان في عياله وله انة حقيقة للزوج يشهد بذلك القرض الوف قال الله وباركاه  
وبقال يا اهل اهل اذا تزوج والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستقلة وفيه نظر اذ لا دلالة فيما ذكر على الاختصاص  
والله اهل بيته وابوه وجدته منهم واقارب واقرباؤه وذو قرابة وانسابه يحرمه فضا عدا آقا قال  
هذا لان اهل الجمع هنا اثنان كافي الميراث من دي رحمه الاقرب فالاقرب غير الوالد والولد  
وقالا الوصية لكل من ينسب الى اقصى اسب له ادرك الاسلام وان لم يسلم وعنده بعض شرط  
الاسلام ويدخل الا بعد مع وجود الاقرب والشافعي فيه بالاب الا الذي ثم لا يدخل قرابة الوالد  
وقد قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق وان كان له عان وقالان هذا العمية وقال لا يقسم بينهم  
لعدم الاعتبار بالاقربيه وفي عمرو خالين نصف بينه وبينها لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار رضى  
الجمع فيه واقله الاثنان في الوصية فيضم الى الوارث لان ليصير جمعا فياخذ من النصف لانه اقرب  
وعنده ما يقسم ثلثا بينهم وفي غيره نصف اى اذا اوصى للمقارب وله عمو واحد فله النصف لما ذكرنا  
انفا والعهد والعهدة سواء فيها وفي ولد زيد الذكر والاخي سواء وفي ورثة ذكر كاشين لانه اعتبر الوارث  
وحكم الارث هذا وفي ايتام بينه وعيانهم ورضياعهم والاطم دخل فقيرهم وغنمهم وذكرهم وانما هم  
ان حصوا فانه يكون تملككهم والا فلفظوا فانه لا يكون تملككهم بل يراوه القرية وفي دفع الحق  
فيصرف الى الفقراء منهم اى من الاضاف المذكور وفي بنى فلان الاثنى منهم وبطلت الوصية لمو اليه يرجع  
معتقون ومعتقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب  
الشافعي ان الوصية لكل لانه يقول بقولهم مشترك **باب** من الوصية تصح الوصية بخدمة عبده

في صحة الوصية

في صحة الوصية

في صحة الوصية

الكتاب



وسكنى داره مدة معينة وايدا وجعلتها فان حُرِّبَت الرقبة من الثلث سكت اليه لما اى الى الكو  
 له لاجل الوصية والاقامت ثلث الدار وما بناه العبد اى بغير الدار ويسلم الى الموصي له مقدار ثلث  
 المال ليسكن فيه والعبد يخدم الموصي له بقدر ما صحت فيه الوصية ويجوز له الورثة بمقدار ما لم تصح وبموت  
 في حصة موصية تبطل بعد موته اى بموت الموصي له بعد موصيه يعود الى الورثة لانه اوصى بان ينفع الكو  
 له على ملك الموصي فاذا مات الموصي له يعود الورثة الموصي بحكم الملك وبموت الموصي له ان مات فيه  
 ثمرة انا قال في الالة اذا لم يكن في البستان ثمرة والمسجد كما في كسلة الغدة في سائر الالة ثمرة المقت  
 ما عاش الموصي له ذكر في التبيين في هذه فقط اى الموصي له الثمرة الكافية خال موت الموصي لما يحدث  
 بعده وان ضم اليه فله به وما يحدث كافي غلبته اى اذا اوصى بعبد بستانه سوانضم اليه لفظ الالة  
 او لافله به وما بعده وبوصف غنمه وولدها وبناتها ما في وقت موته ضم اليه الاول والغرق ان  
 الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم لانه لا يقع مثل التخصيص على الابد الا ثانيا لا يتناول  
 المعدوم الصوف اسم للموجود والمعدوم منه لا يتخى بشئ من العقود فكذلك الوصية بخلاف الثمرة فان  
 العقد على المعدوم من غير ما يقع شرعا كالمساقاة اما الغدة فتتظم الموجود والمعدوم وما يكون بعرض الوجود  
 مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانك ومن غلة ارضه وداره فاذا اطلقت يتناول  
 الموجود والمعدوم من غير توقف على الالة اخرى ويورث بوجه كسبة قدر تفسيرها جلتا في الفقه  
 لان ما ينزل الوقف والوقف يورث واما عند ما فلان هذه موصية والوصية بحبل اجد بها سبى  
 فوما او لا تصح اى اذا اوصى نصراني او يهودي ان يحبل لقوم مسلمين بوجه او كسبة تصح ولقوم غير مسلمين  
 عنده لا عند ما مر انما وصية بالمعصية ولانه رتبة في معتقدهم هم منكون على يد يديون قال شيخنا  
 هذا اذا اوصى ببناء في القرى واما في الامصار فلا يجوز بالاتفاق كوصية مستأمن لا دارت له هنا  
 يحل له المسلم اذنى لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث لحي الورثة وليس لورثة حق مرعى كونهن في  
 الحرب اذ هم موافق في حقنا **باب** الوصي يقال الوصي الى فلان اى جلد وصيا و  
 من فوض اليه التصرف في مال بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح من اوصى الى زيد وقبل عنده فان

عنده يريد والا فلا اى لا يصح الرقبة لانه اعتمد عليه حيث قبل فلو صح الرقبة لكانت له  
 من جهة وان سكت فان موصيه فله رده وصحة اى القبول ولزم بيع شئ من الميركة وان جعل  
 اى بالايضا وذلك ان بيع الوصي الميركة قبل قبول الوصية كقبوله نصا وبموت الموصي له من الوصي فان  
 علم الوصي بالوصاية ليس شرط في صحته بخلاف الوكيل فان عليه بالوكالة لا بد منه في صحته تصرفه وان  
 رده قبل موته ثم قبل صح اذ مجرد الراد لا تبطل الوصاية لان فيه ضرا بالملك لا اذا نفذ قاض رده فان  
 لا يصح قبوله بعد ذلك والى عبد او كافرا فاسق بدله القاضى بغيره هذا على قول ذكره القدرى وفيه  
 دلالة على ان الوصية صحيحة لان البديل يكون بعد الموت وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قيل  
 سبطل وقيل في العبد باطله لعدم الولاية على نفسه وفي غيره مناه سبطل وقيل في الكافر ايضا باطله  
 لعدم ولايته على المسلم كذا في التبيين والى عبد صح ان كان ورثه صغارا او الا فلا يذاعذه وقال ابو  
 لا يصح وان كانت الورثة صغارا او هو القياس لانه قلب الشروع ولانه مخاطب مستبد بالتصرف فيكون  
 ابدا للوصاية وليس لاصد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا احرارا لكن ليس لهم ولاية النظر فلا ينافى  
 بخلاف ما اذا كان في الورثة كبار والايضا لا عبد الغير لانه لا يستبد بالتصرف ان كان للمولى بغيره  
 وقول محمدية مضطرب يردى مع اربع ويردى مع اربعة كوسه والى عاجز عن القيام بها ضم اليه في التبيين  
 اليه غيره وبقي ائمة يقر اى اذا كان الوصي امينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي اخراجه عن كسبته  
 والى اثنين لا يفرد احدهما الا بشرا كفته وبجنيته والمقصود في حقوقه دينه وطلبه وشراء حاجته  
 والائتباب له واعتاق عبد عين احدهم الحاجة الى الراى بخلاف اعتاق غير العين ورده وبيعته وتقيده  
 وصية معينين وجع اموال صابغة وبيع ما يخاف تلفه فان في بعضها الاحتياج الى الراى وفي بعضها  
 التوقف والاجتماع في المصونة مغيب هذا عند ما وعندها يوسه يفرد كل بالتصرف في جميع الامور وصى  
 الوصي اوصى اليه في ماله او مال موصيه وصى فيها وقسمه الوصي عن الورثة مع الموصي اى يصح فلا يرجع عليه  
 ان ضاع قطعه من اى قسمه الوصي الميركة مع الموصي له عن الورثة الصغار والكبار الغائبين تصح حتى لو  
 قبض الوصي نصيب الورثة وضاع فيه لا يكون لهم الرجوع على الوصي لئلا ينشئ وقسمته عن الموصي لمعوم لا

لا يصح  
 لا يصح

لا يصح  
 لا يصح

لا يصح



ويرجع بثلث ما بقي اي لا يبيع قسمه الموصى له الغائب مع ورثة الكبار الحاضرين حتى لو قبض نصيب  
 الموصى له الغائب وذلك في يد رجوع الموصى له بثلث ما بقي واما عن الموصى له الحاضر فيقبض الوصية  
 نصيبه ان كان باذنه فهو وكس عن الموصى له بالقبض فلا يكون له حتى الرجوع وان لم يكن باذنه فله  
 الرجوع وصحت للقاضي يعني قسمه التركة عن الموصى له مع الورثة واخذ عطف على القيمة في قبضه  
 اي نصيب الموصى له وان قاسمهم في الوصية يخرج بثلث ما بقي ان ملك في يد ابيده من خارج  
 عنده وقال ابو يوسف ان كان الموصي مستغفرا للثلث وبطلت الوصية وان لم يكن مستغفرا فخرج  
 عنه ما بقي من الثلث وقال محمد لا يخرج عنه ما بقي من الثلث وقال محمد لا يخرج عنه شيء في الفضل ان  
 لان اقرار الوصي كافرا الميت فانه لو اقر من ماله شيئا لم يفسد بحد موته لا يخرج من الباقي ولا  
 يوسف ان محل الوصية الثلث فينفذ ان بقي شيء من الثلث غني والباقي خفي ان تمام القيمة بالتسليم  
 الى الجهة المسماة فاذا لم يصرف الى تلك صا كماله قبل القيمة وخرج بيع الوصية اي يجوز للموصي ان  
 لقضا الدين عبد الله من التركة بغية الغواض وخرج وصي باع ما اوصى ببيعه وتصدق عنه فاستحق  
 اي المبيع بعد ملك ثمنه مع رجوع اي الوصية في التركة لانه عامل للميت وكان ابو حنيفة يقول ولا يلحق  
 في التركة لانه ضمن بقبضه ثم رجع الى ما ذكره وعند محمد يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث كل رجوع  
 في مال الطفل وصي باع ما اصاب من التركة اي قسم الميراث فاصاب الطفل عين فباعها  
 الوصي وقبض ثمنها وبذلك مع ثمنه فاستحق اي المبيع واخذ المشتري الثمن من الوصي رجوع الوصي في  
 مال الطفل لانه عامل له والطفل اي يرجع الطفل على الورثة بحسبه لا تقاص القيمة باستحقاقها ايضا  
 ولا يبيع وصي ولا يشتري الا بالقيمة او بما يتعاقبان اي يتعاقبان الناس في مثله وسو على امر في كتاب  
 الوكالة ما يدخل تحت تقويم المقولين لان الولاية نظرية ولا نظرية الغبن الفاحش بخلاف البسير  
 لانه لا يمكن الجزع عنه اذا ابا من الاجنبي واما اذا باع من نفسه او اشتري له شيئا من مال نفسه جاز  
 عنده واحدى الروايتين عن ابو يوسف اذا كان للبيعة منفعة ظاهرة وتفسيره ان يبيع ما يباي خسة  
 عشرة بعشرة من الصخر او يشتري ما يباي خمسة عشرة بعشرة للصغير من نفسه وعلى قول محمد واطر الروايات

لا يخرج من الباقي ولا

لا يخرج من الباقي ولا

عن ابو يوسف لا يجوز على كل حال بذنه وصي الاب اما وصي القاضي فلا يجوز بيعه من نفسه بكل حال  
 هذا اذا كان المبيع منقولا وان كان عقارا فان باعه من اجنبي بمنزلة القيد يجوز له احوال المتقدمين و  
 اختيار المتأخرين انه انما يجوز ان يبيع المشتري بضعه القيد او يكون الصغير خاضعة الى ثمنه او يكون  
 على الميت ومن لا يقضي الا بثلثه قال الصداق شهيد وبه يعني وقولهم الاجنبي يؤذون ان يبيع من نفسه  
 لا يجوز لان العقار من نفس الاموال فاذا باع من نفسه فانه يبيع بظاهرة هذا اذا كان البايع وصيا  
 لا من قبل التام والاخر وان كان بافان كان محوذا عند الناس وسواء اهلان يجوز ويذفع ماله ايضا  
 وشركه وبضاعة ويحال على الاملاء الى العبد ولا يقض ويبيع على الكسيرة الغائب الا بالعقار لان  
 بيع ماله انما يجوز للخط والعقار محصين بنفسه ولا يتجر في ماله لان المفوض اليه لا يحفظ له التجارة و  
 الطهر الحق بماله من جرح وان لم يكن وصية فالجدة ولغت شهادة الوصيين لصغيره بالانتماء لثمة  
 ولاية التصرف لانفسهما في ذلك المال فصارا اثنين وخصين او كسيرة بالالميت لانها ثمة بالولاية  
 الحفظ وولاية بيع المنقول لانفسهما عند غيبة الوارث وصحت بغيره اي بغيره بالالميت لانفسهما  
 ولا يتما عنه وهذا عنده وقال اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين لعدم ولاية التصرف وقدر  
 الجواب عن كشادة رجلين الآخرين بين الف على ميت والآخرين للاولين مثله بخلاف شهادة  
 بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو يوسف لا يفيض في الدين ايضا وروي ابو حنيفة مع محمد وروي مع الي  
 وعن ابي يوسف مثل قول محمد وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا جاءا معا وشهدوا فالشهادة بطل وان  
 اثنان لاثنتين فقبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت فشدهما الغريمان الاولان  
 تقبل الاولين بعيد والآخرين بثلث ماله او بالدرهم المرسلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبته  
 للشركة **كتاب** الخنثى هو ذوفرج وذكر ويلحق به من عوى عن الاثنتين جميعا ذكره في  
 البين فان بال من ذكر فذكر وان بال من فرجه فأنثى وان بال منها حكم بالسبق وان اتوا  
 فشكل ولا بغيره الاكثره خلافا لما هنا قبل البلوغ فان بلغ وخرج لحية او وطئ امرأة او اخبر  
 بحكم الرجل فرجل وقوله فيه مقبول فانه لا يقف عليه غيره وان ظهر له ندى او نزل لبن او حاض او حبل

لا يخرج من الباقي ولا  
 لا يخرج من الباقي ولا  
 لا يخرج من الباقي ولا

لا يخرج من الباقي ولا



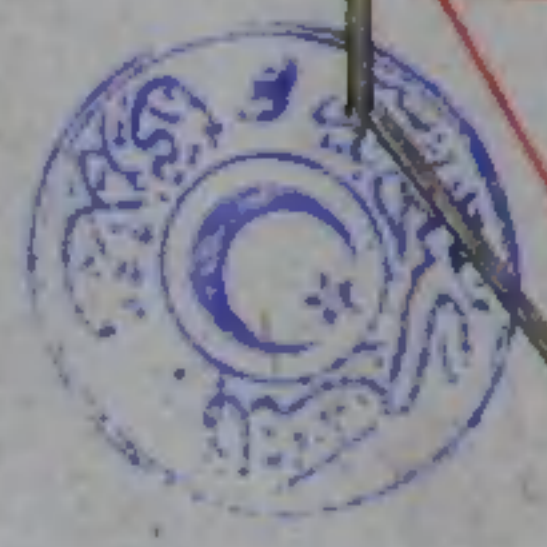
او على فاشي وان لم يظهر له علامة او تعارضت فشكل من قال الا فشكل فقد قصر من لم  
 التيميم بالتميم فقد تحف كالنجي على من انصف فان قام في صفته اعداها ان كان بالغا ونديا ان  
 كان مراهقا وفي صفته بعيد من نجيبه ومن خلفه بخدايه ونديب صلوة بقاءه وكن ان يلبس حريرا او  
 بنجلى وان يكتف عند جل او امرأة وان يخلو به غير محرم جل او امرأة وان يسافر بلا حرم وان يخفيه  
 رجل او امرأة ويباع له امة تخفته ان ملك مالا والا فمن بيت المال تم يبيع وان مات قبل طهر حاله  
 لم يغسل ويستم من التيميم وهو جل الغير فيتم قبل ان ياتى بشي له جارية فخله لان الجارية لا تكون  
 ملوكا كانه بعد الموت كان هذا القابل شي ما قدمه في كتاب الفقه من ان ملك الموت باق بعد  
 فالفقه قضا على الميت ولا يحضر مراهقا غسل ميت ونديب شجرة قبره قد مر في النجفة في باب  
 الجنازة ويوضع الرجل يقر بالامام ثم موث المرأة اذا صلى عليهم غاية لحي لرتيب ذكره في الهداية وان  
 تركه اربع وابنا فله سهم وللابن سهمان وقال لا نصف النصبين اي يجمع بين نصيب ان كان ذكرا  
 ونصيبه ان كان نثى وله نصف ذلك المجموع وهو قول الشعبي اختلفا في قياس قوله فذا ثلثه من  
 عند ابي يوسف وخمس من اثني عشر عند محمد لان النجني لو كان ذكرا يكون المال بينهما نصفين وان كان  
 اثني يكون المال بينهما ثلثا ثلثا فاجزا الحساب له نصف وثلث واقل ذلك ستة ففي حال المال  
 بينهما نصفان وفي حال ثلثا ثلثا النجني سهمان وللابن اربعة فسمان للنجني ثمانان يتيقن ووقع  
 الشك في السهم الزايد فينصف فيكون له سهمان ونصف فانكسر فاضعف ليرزول الكسر فصار  
 احساب من اثني عشر للنجني خمسة وللابن سبعة ولابن يوسع ان الابن يستحق كل الميراث  
 عند الانفراد والحى يستحق ثلثة الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيقتها هذا يضرب ثلثة  
 وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة والابح ان الاقل وهو ميراث النثى يتيقن به وفيما زاد عليه  
 شك فاجزا المتيقن فيعطى نصيب الابن في تلك الصلوة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورث  
 زوجا واما واخا لآب وامه بنى لواردة واخوين لآم واخا لآب وامه بنى فخذ في  
 الاول للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للنجني فذا ثلثة لآمة الربع وللأخوين لآم الثلث والباقي

في النجني لو كان ذكرا  
 في النجني لو كان نثى  
 في النجني لو كان ذكرا  
 في النجني لو كان نثى  
 في النجني لو كان ذكرا  
 في النجني لو كان نثى

للنجني لآمة اقل النصيبين فيها **مسألة** كتابة الاخوس على ثلث مراتب غير متتالية  
 كالكتابة على الهواء والآ وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به شيء من الاحكام وان كان  
 وتبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار وعلى الكافور على وجه الكرم  
 فان هذا يكون لغوا اذا عرف في اطلال الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر اليه  
 كالنية والاشهاد عليه والا ملاء على الغير حتى يكتبه وقيل الا ملاء من غير اشهاد يكون  
 حجة والا اول اظهر وتبين مرسوم وهو ان يكون مسموعا اي مصدرا بالعنوان وهو  
 ان يكتب في صدره من فلان فلان على ما جرت به العادة فيكون هذا كالبطون فيلزم  
 حجة واجاؤه بما يعرف منه كحاشية وطلقة وبسج وشراف وقوله كايان ولا يجدي  
 يكون اشارة وكتابة كايان في الحدود والاشهاد رى بالثبته وقالوا في معتل اللسان  
 لانه يضمن انما اذا احتسب عن الكلام ولم يقدر على ان يثبت ذلك وقدره التمرناشي سنة  
 وعلم اشارة فكذا اي حكم حكم الاخرى الا فلان في المحاقب يعتبر اشارة عند الشافعي وعندنا لا يعتبر  
 لان احتمال ان يخيف به من المرض فيطلق لسانه قائم فلا ضرر في اقيام الاشان مقام العيان  
 وروى عن ابي حنيفة قال ان دامت العقلة لا وقت الموت تجوز لانه يحضر عن النطق بمعنى لا يبري  
 زواله فكان كالافس قالوا وعليه الفتوى وفي غم مذبوحه فيها ميتة اي قتل نجوى واكمل في الاخيا  
 وقال الشافعي لا يباح ات وال لان النجوى دليل ضروري ولا ضرر في هذا وان الغلبة تنزل منزلة  
 الضرر في اعادة الابادة لا يرى ان سواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق والغصب مع  
 ذلك يباح ات ول اعتمادا على الغالب وهذا لان القليل لا يمكن ان يخرج عنه فقط اعتباره دفعا

في النجني لو كان ذكرا  
 في النجني لو كان نثى

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANASI				
Kismi	Suppl. Cezifef			
Yeni Kayıt No.				
Eski Kayıt No.				
Tasnif No.				



للزوج بخلاف اذا كانا نصفين او كانت الميتة اغلب لانه لا ضرر وانما  
 مانع الاخيار لانه يحل اكل الميتة في الاضطرار وانما علم الصلوة  
 واليه المرجع والاب قد وقع الغرض من كتابة هذا الكتاب  
 يوم الاربعاء لثبته منظر سنة ١٢٨٠  
 بوشعابة غفر الله له ولوالديه وأحسن  
 اليها واليه م



